

مطبوعات جامعة الكويت
رقم ٣٧

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه

تأليف
الدكتورة خديجة الحديثي

١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م







مطبوعات جامعة الكويت
رقم ٣٧

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه

تأليف
الدكتورة خديجة الحديثي

١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

لقد رأيت بعد الانتهاء من دراستيّ السابقتين « أبنية الصرف في كتاب سيبوبه » و « كتاب سيبويه وشروحه » أن هذا الكتاب الضخم يحتاج إلى دراسة جديدة في شواهده وأصول النحو فيه ، فكانت هذه الدراسات التي حاولت فيها أن أقسم الموضوع إلى قسمين ؛

الأول : يتصل بالشاهد درست فيه شواهد كتاب سيبويه القرآنية والشعرية والنثرية ، وحاولت أن أطبق عليها الشروط التي ذكرها علماء العربية كابن جني والسيوطي وأن أبحث عن مدى توفر هذه الشروط في اللغة التي احتج بهـا كبير النحاة لأرى الى أى حد يمكن الاعتماد على هذه اللغة التي أوردها والطريقة التي اتبعها في الرواية وفي نسبتها الى القبائل ومرتبتها في الفصاحة والاصالة ومدى الأخذ بهـا . واتبعت في بحثها سبيلا لم أجد منـاصا من السير عليها وهي الاطلاع – قبل كل شيء – على الكتب المتأخرة التي تعرضت للشواهد ووضعت القواعد والشروط التي يجب توافرها في اللغة التي يصح الاحتجاج بها ،وان ألم بإيجاز بموقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات المختلفة وان أعرض لآراء النحاة وموقفهم من الاحتجاج بالحديث الشريف وأوضح الأسباب التي جعلتهم يختلفون ، مبينة حجج كل فريق لكي استطيع في ضوء ذلك تبين موقف سيبويه من القراءات والحديث ، ثم أعرض للكتب التي تحدثت عن الشعراء لأتبيّن اختلاف أصحابها أو اتفاقهم في تقسيم الشعراء الى طبقات معتمدين على الزمن في الغالب لا على القبائل التي ينسبون اليها . وأشـير الى الاختلاف بين المدارس النحوية – ولا سيما مدرستا البصرة والكوفة – في الطبقات التي يوقف عندها في الاحتجاج موضحة آراء علمـاء اللغة والمعنيين بدراسة قبائل العرب وتقسيمهم اياها الى ما يحتج بلغتها والى مالا يجوز الاحتجاج بلغتها مستندين الى شهرة هذه القبائل وأصالتها في الفصاحة ، آخذين بنظر الاعتبار الزمن الذى يوقف عنده والبلاد التي تسكنها هذه القبائل – وأذكر الاختلاف بين المدرستين الكبيرتين فيما يحتج به من لغـات القبائل ومواطنها ، وعلة من منع الاحتجاج ومن أجازه .

كانت تلك أموراً لا بد من الوقوف عليها لانطلق الى كتاب سيبويه ، وقـد حاولت أن أبين مدى ظهور هذه الشروط فيه وأوضح أهمية شواهده ومدى اعتماد النحاة



عليها حينما وضعوا ثآ ليفهم وحددوا القواعد وعينوا الشواهد وأثبتوها . ولم يكن بعد هذه المحاولة التي قمت بها إلا الاعتراف بهذا الفـذ الذي أرسى قواعـد النحو واصوله وحفظ لنا آراء استاذه العبقرى الخليل بن أحمد الفراهيدى .

والثاني : يتعلق بأصول النحو التي كثر الحديث عنها قديمـا وحديثـا ، وقد حاولت تتبع هذه الاصول في كتاب سيبويه لمعرفة مدى تبينها فيه والى أى حد اعتمد عليها كبير النحاة في بنـاء أسس كتابه العظيم وقواعده . وكان وقوفي — أول الأمر — على الكتب التي بحثت أصول النحو ومن أقدمها كتب ابن جني كالخصائص ومؤلفات أبي البركات ابن الانبـارى كاللمع والاغراب والانصاف، وآثار السيوطي كالاقتراح وهمع الهوامع والمزهر ، ثم كتب المعاصرين الذين أولوا هذا الموضوع عناية كبيرة ، الى جانب كتب اصول الفقه التي أخذ منها النحاة منهجها في بحث الاصول . وقد تتبعت أصول النحو في كتاب سيبويه في ضـوء دراستي لتلك الكتب الرئيسية وجمعت ما استطعت ان أتبينه منها في الكتاب ورتبتها محاولة ان أكشف موقف سيبويه وشيوخه منها ، ولأرى أهمية هذه الاصول في بنـاء قواعد لغتنا الخالدة . وعرضت لكل أصل من هذه الاصول في كتب علماء العربية المتأخرين عن سيبويه وبينت معناه عندهم وأركانه وشروطه ، ونوعه وحكمه وفائدته في بنـاء القواعد ومدى تطبيق هذه الشروط وظهورها في الكتاب ومقدار ما أخذ به صاحبه منها .

لقد بذلت ما أمكن من الجهد في تفهم نصوص سيبويه وتبيّن التقسيمات والشروط والاركان التي ذكرها المتأخرون في بحث أصول النحو ، وبذلك كان هذا القسم والقسم الأول جديدين في دراسة كتاب سيبويه الذي ما يزال بحاجة الى دراسات أخرى تكشف جوانبه المختلفة وتضعه حيث ينبغي أن يوضع في الدراسات النحوية واللغوية الحديثة .

ومن الله العون والتوفيق ،

الكويت : ١٤ صفر ١٣٩٣ هـ . ١٨ آذار ١٩٧٣ م .

الدكتورة خديجة الحديثي
أستاذة النحو والصرف في جامعة الكويت

تمهيـــــد

(١)

لم يكن العرب في جاهليتهم وفي جزيرتهم بحاجة الى من يلقنهم اصول لغتهم وقواعدها لانهم كانوا يتكلمون بمـــا تمليه عليهم سليقتهم وطبيعتهم وبيئتهم ومحيطهم فينطقون بهـــا على السبيل القويمة التي ينطق بها اهلهم ورجال عشيرتهم ، ولم يكونوا يأخذونها بتعليم معلم ولا توجيه مرشد ، فقد نشأوا وشبوا وهم لايعرفون إلا العربية التي ينطقون بها ويديرون بها اعمالهم ويصرفون عن طريقها امور حياتهم ، وان كانت قبائلهم مختلفة ومساكنهم متعددة ولهجاتهم متنوعة .

وكان نزول القرآن الكريم على النبي العربي محمد (ص) حدثا عظيما وايذانا بحياة لغوية تسودها وحدة التعبير ، فقد وحّد القرآن الى حد كبير لهجات العرب وجعلهم يجنحون الى التمسك بلغته التي كانت افصح لغات العرب ولهجاتها فقد نزل بلسان عربي مبين ، قال تعالى : « وإنّهُ لتنزيلُ ربِّ العالمينَ ، نَزَلَ به الروحُ الأمينُ ، على قلبِكَ لتكونَ من المُنذِرينَ ، بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ » . (١)

وسار الزمن بالعرب المسلمين حثيثا وخرجوا من جزيرتهم مبشرين بالدين الجديد وبالقيم الخلقية والاجتماعية والانسانية التي سنها الرسول (ص) واختلطوا بغيرهم من الأقوام والامم الذين دخل القرآن بيئاتهم التي لم يكن لها بالعربية عهـــد فكان اختلاطهم هذا مدعاة الى ان تتأثر العربية وألسنة الناطقين بهـــا بلغات هذه الاقوام فنشأ عن ذلك اللحن وفشت العجمة ، وكادت تفسد العربية أيمـــا فساد ، وأحسّ العرب أن لغتهم تكاد تعصف بها العجمة وأن أساليب تعبيرها تكاد تبتعد عن اللسان العربي القويم ، ففكروا ان يعودوا الى لغتهم التي وحدها كتاب الله ليجمعوها ويصونوها . وكان خوفهم على القرآن الكريم من أن يصيبه التحريف أهم الاسباب التي حفزتهم الى ذلك ، يضاف اليه رغبتهم في جمع تراثهم الادبي والفكرى وضبط لغتهم وجعلها مبوبة مصنفة ليسهل على ابنائهم الذين نشأوا بعد الفتوحات الاسلامية وعلى الاجيال التي تنشأ بعدهم وعلى غيرهم من الاعاجم الذين دخلوا في الدين الجديد التعبير بها وفهمها وترسم خطواتها واصولها السليمة . كل هذه الأسباب

---

(١) الشعراء ، الآيات ١٩٢ ــ ١٩٥

مجتمعة دفعتهم الى ان يهتموا بلغتهم وان يصنفوا الكتب في علومها التي تعددت وتشعبت فيما بعد .

وكان اول ما قاموا به في هذه السبيل رحيل العلماء الى البـــادية العربية موطن اللهجات الفصيحة ليتصلوا بالعرب الاقحاح الذين لم تشُب ألسنتهم رطانة العجمة وتعابير الدخلاء . وكانت مهمتهم الاولى جمع الكلمات التي نطق بهـــا العرب وتحديد معانيها . وقد بذلوا جهدا عظيما في الاتصال بالعرب وتسجيل لغتهم كما ينطقونها ويتكلمون بهـــا .

وكانوا كثيرا ما يخرجون اليها ويمضون الاعوام فيها ويخالطون الاعراب يؤاكلونهم ويشاربونهم ويسمعون منهم ويدونون . يسمعون الرجل والمرأة والغلام يتحدثون في البيت والمرعى والابل والسماء والزواج والطلاق وفي جميع شؤونهم ، ويصغون اليهم وينقلون عنهم وقد كثر ذلك في العهد الاموى واستمر حتى العصر العباسي الاول ، وروي عنهم من ذلك الشيء الكثير ، يقول الاصمعي ، سمعت صبية بحمى « ضربة »(١) يتراجزون فوقفت وصـــدوني عن حاجتي وأقبلت اكتب ما أسمع فأقبل شيخ فقال : أتكتب كلام هؤلاء الاقزام الادناع ؟ (٢)

ولم يكن هذا هو السبيل الوحيد الى جمع لغة العرب وحصر ألفاظها ومفرداتها وانمـــا كان القرآن الكريم المنبع الاول لعملهم ، فقد رجعوا اليه ونظروا في مفرداته وبينوا معانيها وما تنطوي عليه من أغراض ، وكان الشعر الى جانب هذا معينا اخر لا ينضب ، اعتمد عليه اللغويون في ضبط لغتهم وحصر ألفاظها .

وكان علماء اللغة حريصين كل الحرص على جمع اللغة وضبطها ، وتنقيتها من كل شائبة ، وقد اتبعوا في روايتها ما اتبعه المحدثون في جمع الاحاديث وضبطها والتأكد من صحتها ، فهم يذكرون السند ، ويبينون الثقة من غير الثقة ، ويأخذون ما ثبت عندهم انه صحيح لا يرقى اليه الشك ويرفضون كل ما يدعو الى الريبة . ولم يكن كل ما جمع من اللغة في درجة واحدة من الثقة والصحة ، فقد تطرق الشك اليه احيانا ، وأصابه الخلل والفساد من عدة جهات ذكرها القدماء والمحدثون ، وممـــا يدلنا على اهتمام اللغويين باللغة المنقولة ورواتها وطرق روايتها ما نراه في كتب اللغة كالمزهر للسيوطي الذي عقد فيه فصولا متعددة في معرفة الصحيح ، وفي معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، وفي معرفة المتواتر والآحاد والمرسل

---

١ ـ ضربة : بلدة بين البصرة ومكة

٢ ـ ادناع الناس : سفلتهم .



والمنقطع ، وفي معرفة من تقبل روايته ومن ترد ، وفي معرفة طرق الأخذ والتحمل الى غير ذلك من الفصول الدالة على عنايتهم باللغة وصحتها .

وقد تعرض الاستاذ احمد امين لهذه المسألة في كتاب « ضحى الاسلام » وذكر أنّ من أسباب تفاوت ما جمع من كلام العرب في الصحة والثبوت ما يأتي : —

١ — أنّ بعض علماء اللغة لم يكن ثقة فيما يرويه ، فقد يجوز أن يضع احدهم الفاظا لم ترد عن العرب حبـــا في التباهي والظهور بمظهر العالم الذى لا يدانيه احد .

٢ — أنّ بعض العلماء أخذ اللغة عن الكتب والصحف ، وقد كانت الكتابة في عصورها الاولى غير منقوطة ولا مشكولة فدخل اللغة تصحيف عظيم .

٣ — عدم تحديد المعاني التي ينقلونها ، وذلك أنّ كثيرا من الكلمات كان ينقل سماعا عن العرب ، ويفهم السامع معانيها لا بالاشارة ولكن بالقرائن فيفهم سامع شيئا ويفهم سامع اخر شيئا غيره .

٤ — اعتمادهم في أخذ مفردات اللغة احيانا على أبيـــات نسبت الى الجاهليين او الاسلاميين .

٥ — تعرض اللغويين الى اصل الكلمات وبيـــان أنها اخذت من الفرس او الروم ونحوها ، وكان علمهم بلغات من حولهم ناقصا ، ولهذا وقعوا في كلامهم في اخطاء كثيرة . (١)

وسار جمع اللغة في ثلاث مراحل ، وكانت المرحلة الاولى : جمع الكلمات حيثما اتفق ، والثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد . والثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية ليكون مرجعا يلوذ الباحثون به ، وكان الخليل بن احمد الفراهيدى اول من فكر في وضع معجم في اللغة العربية، وقد استطاع بعقليته الجبارة وذكائه الوقاد وثقافته الواسعة ان يجمع الفاظ العربية ، ويحصرها بطريقة رياضية ، ويبين المستعمل والمهمل منها في كتاب « العين » الذي كان اول معجم في العربية .

وبعد ان جمع العلماء والرواة مقدارا كبيرا من اللغة والادب ، وبعد ان رأوا اللحن بدأ يتفشى والعجمة دخلت ألسنة الناشئين من العرب ، والداخلين في العربية أخذ علماء العربية يفكرون في وضع قواعد وأصول يصونون بها لغتهم ويضعونها امام الناشئين .

---

١ — ينظر ضحى الاسلام ج ٢ ص ٢٥٦ وما بعدها .



وقد اختلف المورخون في نشأة النحو العربي وذهبوا فيها مذاهب شتى ، ولم يستطيعوا ان يذكروا على وجه التحديد واضعه ولا أول من تكلم فيه . فمنهم من ذهب الى أنّ أبا الاسود الدؤلي اول من رسم للناس النحو ، وأنه أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ بن ابي طالب الذي سمع لحنا فقال لابي الاسود : — اجعل للناس حروفا . وأشار له الى الرفع والنصب والجر . فكان ابو الاسود ضنينا بما أخذه من ذلك عن امير المؤمنين عليه السلام حتى قال له زياد : قد فسدت ألسنة الناس بعد ان سمعا رجلا يقول : سقطت عصاتي — فدافعه ابو الاسود . ثم ان ابا الاسود سمع رجلا يقرأ : « أنّ اللهَ برىءٌ من المشركينَ ورسولهُ » (١) — بكسر اللام — فقال : لااظن يسعني الا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا . او كلام هذا معناه . فوضع النحو .

قال أبو الطيب : وكان أول من رسمه فوضع منه شيئا جليلا حتى تعمّق النظر بعد وطوّلوا الابواب (٢) .

وذهب بعضهم الى ان الواضع الاول لعلم النحو والمتكلم فيه نصر بن عاصم الدؤلي وقيل الليثي . وذهب آخرون الى انه عبد الرحمن بن هرمز (٣).

وهناك رواية اوردها ابن الانباري والقفطي مؤداها أن واضع النحو واول من تكلم فيه الامام عليّ بن ابي طالب ، يقول : « وسبب وضع عليّ (رض) لهذا العلم ما روى ابو الاسود الدؤلي قال : دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن ابي طالب (رض) فوجدت في يده رقعة ، فقلت ، ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء — يعني الاعاجم — فاردت ان اضع لهم شيئا يرجعون اليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى اليّ الرقعة وفيها مكتوب : « الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى . والفعل ما أنبيء به ، والحرف ما أفاد معنى . واعلم أنّ الاسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وانما يتفاضل الناس فيما ليس بظاهر ولا مضمر » .(٤)

والى هذه الرواية يشير أبو حيان في مقدمة كتابه : « التقريب » فيقول بعد أن بدأه بالتحميد المعهود : « وخصوصا عن صنوه وابن عمه عليّ منشيء الفن العربي وموضح المهيع النحوي » . (٥)

---

١ — التوبة ، الآية ٣ .

٢ — مراتب النحويين . لابي الطيب اللغوي ص ٦ — ٧ وينظر انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ج ١ ص ٥ و ٦ و ٩ و ١٧ . ونزهة الالباء ص ١ — ٥ وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١١ — ١٢ وطبقات النحويين واللغويين لابي بكر الزبيدي ص ١٣ — ١٥ والمصون في الادب للعسكري ص ١١٨ .

٣ — ينظر اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٠ و ١١ — ١٢ و ١٥ و ١٦ . ونزهة الالباء ص ٥ — ٦

٤ — نزهة الالباء ص ١ — ٥ . و ص ٦ . وينظر انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ج ١ ص ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٧ .

٥ — تقريب المقرب ص ٢ . وينظر أبو حيان النحوي ص ٢٦٨ وما بعدها .

والذى يثبت أمام البحث من هذه الروايات رواية واحدة وهي القائلة انّ ابا الاسود الدؤلي هو الواضع الاول لعلم النحو على الاختلاف الذي أورده المؤرخون في سبب وضعه له . أمّا الروايتان القائلة اولاهما بأن نصر بن عاصم الليثي هو الواضع لعلم النحو والثانية التي تقول ان عبد الرحمن بن هرمز هو الواضع الاول لهذا العلم فلا تثبتان لقلة من ذكرهمامن المؤرخين ولأن أبا الطيب اللغوي وهو أول من تعرض لنشأة النحو من المؤرخين لم يذكر أيّا من هاتين الروايتين انما نقل روايات متعددة تشير جميعها الى أنّ أبا الأسود هو الواضع الأول لهذا العلم . كما ان السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ ﻫ وهو اول من اورد هاتين الروايتين يقول بعد أن ينقلهما : واكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي . (١)
وعلّق ابن الانباري على هاتين الروايتين بقوله :ـ
« ويرد السيرافي على هذه الرواية بأنها ليست صحيحة » . (٢)

ومثل ذلك الرواية القائلة بأن الامام عليّ بن ابي طالب هو الواضع الاول لعلم النحو ، لان الصحابة الاوائل وعلى راسهم عليّ لم ينصرفوا الى هذه الناحية انما كان جل همهم منصبا على تثبيت أركان الاسلام ونشره خارج الجزيرة العربية . والذي نراه انه كان من بين الذين حثّوا أبا الأسود الدؤلي الى ما وضعه مما اشتهر به من نقط المصحف والذي هو جزء من الاعراب والنحو لما عرف عنه من ملازمته اياه واتصاله الدائم به . وقد يكون ابو الاسود نفسه هو الذي نسب وضع النحو للامام عليّ حتى يشتهر ما وضعه ويأخذ به الناس بعد أن يكتسب صبغة دينية تبيّن قيمة هذا العمل الذي قام به . وبهذا نفسر اختلاف الروايات عن ابي الاسود نفسه . فقد مر بنا انه قال : دخلت على امير المؤمنين عليّ بن ابي طالب (رض) فوجدت في يده رقعة . . . . . . الى اخر ما تذكره هذه الرواية . كما مرت بنا رواية اخرى تقول : ان علي بن ابي طالب سمع لحنا فقال لابي الاسود : « اجعل للناس حروفا . » والذى نراه ان هذه الرواية اقرب الروايتين الى الصحة لانها تبين تنبّه الامام عليّ كغيره ممن ذكرتهم الروايات الى اللحن الذي بدأ يصيب ألسنة المسلمين وحثّه أبا الاسود على وضع ما يقيها هذا اللحن سواء وضع له اصول هذا العلم ام لم يضع وذلك ما يمكن ان تُفسّر به الرواية التي نقلها ابو العباس محمد ابن يزيد المبرد والتي تقول : « ان ابا الاسود الدؤلي سئل عمن فتح له الطريق الى الوضع في النحو وأرشده اليه ، فقال : تلقيته من عليّ بن ابي طالب ـ رحمه الله ـ او انه قال : ألقى اليّ عليّ اصولا احتذيت عليها » . (٣)

---

١ ـ أخبار النحويين البصريين ص ١٠ . ٢ ـ نزهة الالباء ص ٥ .
٣ ـ طبقات النحويين واللغويين ـ للزبيدي ص ١٣ ـ ١٥ .



والذي يؤيد ما نذهب اليه من أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الواضع الاول لعلم النحو الروايات الكثيرة التي ذكرها المؤرخون والتي يكادون يجمعون فيها على أنّ أبا الاسود هو الواضع الاول لعلم النحـو . (١)

من هذه الروايات أن ابا الأسود هو الذي تنبّه الى الخطأ الذي أخذ يشيع في ألسنة المتكلمين من العرب وغيرهم ففكر في وضع شيء يقيها اللحن فقد قيل ان ابنته قالت له في يوم قائظ شديد الحر : « ما أشدُّ الحر » – بضم الدال – تريد التعجب – فقال ابوها : « القيظ وهو ما نحن فيه يا بُنيّة » ظنّاً منه انه استفهام . فتحيّرت وظهر لها خطؤها فعرف أنهـا ارادت التعجب ، فقال لها : يا بنية قولي : « ما اشدَّ الحرَّ » – بفتحهما – قيل فعمل ابو الاسود باب التعجب وباب الفاعل والمفعول » . (٢)

وقيل : كان بدء ما وضع ابو الاسود النحو انه مر رجل فارسي يدعى سعد، وكان يقود فرسه فقيل له : مالك يا سعد ، الا تركب ؟ فقال : فرسي ضالع . فضحك به من حضره ، قال ابو الاسود : « هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ودخلوا فيـه وصاروا لنـا اخوة فلـو علمناهم الكلام » فوضع باب الفـاعل والمفعول » . (٣)

وقيل ان أبا الاسود جاء الى عُبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربية ، فأبى ، فأتاه قوم ، فقال احدهم : « اصلحك الله مات أبانا وترك بنون » . فقال : عَلَيَّ بأبي الاسود . ضع العربية . (٤)

وقيل ان زياد بن ابيه قال لأبي الاسود : « إن بَنِيّ يلحنون في القرآن فلو رسمت لهم رسما » فنقط المصحف . ثم قال له : « وان الظئر والحشم قد أفسدوا ألسنتهم فلو وضعت لهم كلاما » فوضع العربية » .

وقيل ان ابا الاسود اقام بالبصرة مستوطنا بعد ما كان واليـا بها لابن عباس في خلافة عليّ (رض) الى أن تولّى زياد إمارة العراقين في ايام معاوية وكانت العرب قد خالطت الأعاجم فتغيرت ألسنتهم ، وكان الدؤلي لا يخرج شيئا ممـا اخذه من علم العربية عن الامام علي حتى امره زياد بتعليم اولاده بالبصرة ، ثم بعث اليـه : أن

---

١ – تنظر الروايات المختلفة في : مراتب النحويين ص ٦ وما بعدها . واخبار النحويين ص ١٠ وما بعدها . وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣ وما بعدها . والفهرست ص ٦٥ وما بعدها. والمصون في الادب ص ١١٨ ونزهة الالباء ص ١ – ٦ ، وغيرها .

٢ – ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٤ . ٣ – ينظر طبقات النحويين ص ١٥ .

٤ – اخبار النحويين البصريين ، السيرافي ص ١٣ وينظر ص ١١ – ١٤ . وينظر المصون في الادب ص ١١٨ .



اعمل شيئا يكون إماما تنفع به الناس وتعرب كتاب الله، فاستعفاه من ذلك الى ان سمع قارئا يقرأ :
« أن اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولِه » — بكسر اللام — فقال : ما ظننت أمر الناس آل الى هذا فرجع الى زياد وقال : « أنا أفعل ما أمر به الأمير » . وأتي له بكاتب ، فقال له ابو الاسود : « اذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وان ضممت فمي فانقط نقطة بين يديّ الحرف ، وان كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فان أتبعتُ شيئا من ذلك غُنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين » ففعل ذلك . فهذا نقط أبي الأسود الدؤلي . (١) وهو الذي اشتهر به لا بوضع النحو.

وهناك رواية تفرد ابن الانباري بنقلها جاء فيها قوله : « ويروى ايضا انه قدم اعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رض) فقال : من يُقرؤني شيئا ممــا أُنزل اللهُ على محمد (ص) ؟ فاقرأه رجل سورة (براءة) فقال : « أنّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولِه » — بالجر — فقال الأعرابي : أَوَقَدْ بَرِيءَ اللهُ من رسوله ؟ إن يكن اللهُ بَرِيءَ من رسوله فأنا أبرأُ منه ، فبلغ عمر (رض) مقالة الأعرابي فدعاه فقال له : يا أعرابي تَبرأُ من رسول الله (ص) ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، اني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يُقرؤني فاقرأني هذا سورةَ براءة فقال : أنّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولِه ، فقلت : أَوَقَدْ بَرِيءَ اللهُ تعالى من رسوله ؟ إن يكن اللهُ تعالى بَرِيءَ من رسوله فأنا أبرأ منه . فقال عمر (رض) له : لَيس هكذا يا أعرابي . فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : « أنّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولُه » فقال الأعرابي : أنا والله أبرأُ ممّن بَرِيءَ اللهُ ورسولُه منهم . فأمر عمر (رض) أن لا يَقــرأَ القرآن إلا عالِم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلي بوضع النحو » . (٢)

ولتفرد ابن الانبارى بهذه الرواية مع تأخره في الزمن نستطيع أن نقول ان هذه الرواية وضعت ردّا على واضع الرواية القائلة بأن عليّ بن أبي طالب هو الواضع الأول لعلم النحو والتي كان ابن الانبارى والقفطي من أوائل من ذكرها من المؤرخين .

ومهما يكن من أمر هذه الروايات وتشعبها واختلافها في الواضع لعلم النحو وفي من نبّه ابا الاسود الى وضعه فاننــا نستطيع ان نستنتج منها ما يأتي : —

١ — انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ج ١ ص ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٧ ، وينظر أبو حيـان النحوي ص ٢٦٩ وما بعدها . ومراتب النحويين ص ٦ — ١٠ ، وأخبــار النحـــويين البصريين ص ١١ — ١٢ .
٢ — نزهة الالباء ص ٣ — ٤ .



١ ـ أنّ العرب المسلمين اخذوا يخافون على كتابهم العظيم من التحريف ، فبدأوا يفكرون في طريقة تمنع تفشّي اللحن في قراءته .

٢ ـ أنّ النشء الجديد الذي ولد بعيدا عن قلب الجزيرة مهد العربية الخالصة اخذوا يتكلمون العربية بغير أساليبها البيانية الرائعة البعيدة عن الخطأ في التعبير المؤدي الى تغيير المقصود منها ، ومن هنا فكر بعضهم في وضع أصول تضبط اللغة وتعلم الصبيان أساليبها وطرق التعبير بهـــا .

٣ ـ أنّ الموالي أخذوا يكثُرون وينتشرون في أرجاء الاقطار العربية ، وكان هؤلاء بحاجة الى أن يتكلموا لغة الدين الجديد واللغة الرسمية التي بغيرها لا يستطيعون أن يحيَوا في ظل حكومة اتخذت لغة القرآن سبيلا . وجعلت من شريعته نظاما يسود المسلمين جميعا . وعلى كل حال فقد كان نقط أبي الأسود الدؤلي للمصحف فاتحة هذا العلم والخطوة الاولى في نشوئه وكان لعمله الذي ذكرته الروايات السابقة ولعمل غيره من القراء المنتشرين في الامصار الاسلامية اكبر الاثر في نشأة النحو العربي وتطوره . وإن كانت هذه النشأة ما تزال غامضة لا يعرف عنها الشيء الكثير فما ذكرته الروايات من أبواب وضعها أبو الاسود وهي : باب التعجب وباب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف النصب والرفع والجر والجزم (١) لم يصل الينا منه شيء يمكن في ضوئه معرفة مدى ما وصل اليه البحث في زمنه او بعده حتى زمن الخليل بن احمد وتلميذه سيبويه . وكذا ما رواه ابن الانباري عن ابي الأسود من قوله : « دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن ابي طالب (رض) فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذا يا أمير المؤمنين ، فقال : اني تأملت كلام الناس فوجدته قـــد فسد بمخالطة هذه الحمراء يعني الأعاجم ، فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون اليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى اليّ الرقعة وفيها مكتوب : « الكلام كله اسم وفعل وحرف . فالاسم ما انبأ عن المسمى . والفعل ما أنبِيء به والحرف ما جاء لمعنى » وقال لي : انحُ هذا النحو وأضِف اليه ما وقع اليك . واعلم يا أبا الأسود أن الاسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر وانمــا يتفاضل الناس فيما ليس بظاهر ولا مضمر ـ وأراد بذلك الاسم المبهم ، قال : وضعت بابي العطف والنعت ، ثم بابي التعجب والاستفهام ، الى أن وصلت الى باب (إنّ واخواتها) ما خلا (لكن) فلما عرضتها على عليّ (رض) أمرني بضم (لكنّ)

---

١ ـ ينظر طبقات النحويين للزبيدي ص ١٥ .

اليها ، وكنت كلما وضعت بابــ من أبواب النحو عرضته عليه (رض) الى أن حصلت ما فيه الكفاية . (١)

ونحن لا ندري مدى صحة هذه الرواية التي لا نستطيع قبولها على ظاهرها ولا ردها بكاملها انمــا نقول كما قال الاستاذ سعيد الافغاني : « اذا أردنا معرفة محتوياتها لم نحظ بمــا يطمأن اليه » . (٢)

ومثلها ما رواه ابن النديم عن رجل جمّاعة للكتب له خزانة لم ير لأحد مثله بمــا جمعت من كتب في النحو واللغة والأدب يقول عند كلامه في باب « سبب يدل على أنّ أول من وضع في النحو كلاما ابو الأسود الدؤلي » قال محمد بن اسحاق : كان بمدينة الحديثة رجل يقال له محمد بن الحسين ويعرف بابن أبي بعرة ، جمّاعة للكتب ، وله خزانة لم أر لاحد مثلها كثرة تحتوي على قطعة من الكتب الغريبة في النحو واللغة والادب ، ومن خطوط العلماء والأولين ونوادر الكتب والرقاع فهي متحف كل ما فيه نادر وثمين . . قال الذي شاهد : فلقيت هذا الرجل . . . ورأيت عنده أمانات وعهودا بخط امير المؤمنين عليّ (ع) وبخط غيره من كتّاب النبي (ص) ومن خطوط العلماء في النحو واللغة مثل أبي عمرو ابن العلاء وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وابن الأعرابي وسيبويه والفراء والكسائي ، ومن خطوط أصحاب الحديث مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم . ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الاسود ، ما هذه حكايته : وهي أربع أوراق أحسبُها من ورق الصين ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه بخط يحيي بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوي ، وتحته : هذا خط النضر بن شميل » .

قال محمد بن اسحاق راوي الخبر السابق : « ثم لمــا مات الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه فما سمعنا له خبرا على كثرة بحثي عنه » . (٣)

ومنذ زمن ابن النديم أي من المــائة الرابعة للهجرة وحتى الآن لم يستطع العلماء العثور على هذا القمطر أو معرفة مافيــه . كما لم يستطيعوا معرفة ما توصل اليــه أبو الاسود الدؤلي ومعاصروه ومن جاء بعده من علماء اللغة والنحو حتى جاء الخليل ابن احمد الفراهيدي — الذي كان على رأس الطبقة الخامسة من النحويين البصريين كما اعتبره الزبيدي الذي وضع أبا الاسود الدؤلي في الطبقة الاولى ومعه عبد الرحمن

---

١ — نزهة الالباء ص ٢ — ٣ .

٢ — تاريخ النحو ص ٢٩ — ٣١ .

٣ — الفهرست لابن النديم ص ٦٦ — ٦٧ .



ابن هرمز ، ووضع في الطبقة الثانية نصربن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن . وفي الطبقة الثالثة ابن أبي عقرب وعبد الله بن أبي إسحاق . وفي الطبقة الرابعة أبا عمرو بن العلاء وأبا سفيان بن العلاء والأخفش الكبير وعيسى ابن عمر ومسلمة بن عبد الله وبكربن حبيب السلمي . ولم يصل الينا مما ألفه هولاء في النحو سوى ما روته المصادر من أن عيسى بن عمر ألف كتابين في النحو وكان أبو الطيب اللغوي أول من ذكرهما من المؤرخين حيث يقول : « وألّف عيسى ابن عمر في النحو كتابين : كتابامختصرا وكتابا مبسوطا فسمّى أحدَهما الإكمال والآخر الجامع . فأخبرنا محمد بن يحيى قال : اخبرنا محمد بن يزيد قال : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالاشارة الى الاصول وفيهما يقول الخليل بن احمد : —

بطل النحو الذي جمّعتم غير ما أَلّف عيسى بن عمر (١)
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر (٢)

ويروي المؤرخون أن عيسى بن عمر تعب كثيرا في هذين الكتابين من ذلك ما أورده الزبيدي في طبقاته نقلا عن أبي عبيدة انه قال : « قال عيسى : كنت وأنا شاب أقعد بالليل فأكتب حتى ينقطع سوائي — أي : وسطي — »(٣)

غير أنَّ هذين الكتابين لم يصلا وكل ما نعرفه عنهما وعما فيهما ما رواه السيرافي قال : « قال عليّ بن محمد بن سليمان : وقلت له يوما : خبرني عن هذا الذي وضعت يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، قال : قلت : فمن تكلم بخلافك ، واحتذى ما كانت العرب تكلم به ، اتراه مخطئا ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتابك ؟ » (٤)

وقد روى ابو الطّيب اللغوي أنَّ محمد بن يحيى أخبره قال : « أخبرنا محمد ابن يزيد قال : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة الى الأصول » (٥) والمبرد الذي قرأ هذين الكتابين كما تذكر هذه الرواية قد توفي سنة ٢٨٦ هـ (٦) وكان الكتابان موجودين في حياته لكنهما فُقِدا بعد فترة غير

---

١ — يروى هذا البيت في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٢٥ :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

وفي طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣ ، ونزهة الالباء ص ١٤ و ١٣ . ذهب النحو .

٢ — وفي طبقات الزبيدي ص ٣٧ : فهما بابان صارا حكمة واراحا من عناء ونظر

وينظر مراتب النحويين ص ٢٣ . وابو حيان النحوي ص ٢٧١ — ٢٧٢ .

٣ — طبقات النحويين واللغويين ص ٣٧ .

٤ — أخبار النحويين البصريين ص ٢٦ وينظر طبقات النحويين واللغويين ص ٤١ .

٥ — مراتب النحويين ص ٢٣ .

٦ — طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠ .

طويلة فهذا السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ أي بعد المبرد باثنتين وثمانين سنة يقول : « وهذان الكتابان ما وقعا الينا ولا رأيت احدا يذكر أنّه رآهما » (١) . ويأتي بعد السيرافي ابن النديم المتوفى في حدود الاربعمائة فيقول : « وقد فقد الناس هذين الكتابين مذ المدة الطويلة ولم تقع الى احد علمناه ، ولا خبر أحد أنّه رآهما » (٢) . ويعيد ابن الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ العبارة نفسها فيقول : « وهذان الكتابان لم نرهما ولم نر أحدا رآهما » (٣) .

هذا كل ما ذكر عن الكتابين ، ونستطيع أن نعُدّهما أول ما ألّف في النحو ولم يرد بعدهما ذكر لكتاب آخر قبل كتاب سيبويه تلميذ الخليل بن احمد الفراهيدي .

نعم جاء نحاة آخرون بين عيسى بن عمر والخليل بن احمد الفراهيدي الا أنّ الخليل أتىَ « في النحو بما لم يأت بمثله أحد قبله في تصحيح القياس واللطافة والتصريف » . (٤) فقد كان أبرز من اشتغل في اللغة والنحو ، وألّف كتاب (العين) في اللغة ، وبث آراءه النحوية بين تلاميذه الذين حملوا عنه أفكاره غير أنه لم يترك كتابا في النحو من تأليفه ، وقد ألف تلميذه سيبويه كتابه الشهير الذي بثّ فيه آراءه استاذه الخليل فلا يكاد يذكر مسألة من مسائل كتابه إلا وفيها له رأي حتى أنّ المؤرخين كانوا يرَوْن أنّ كلّ ما ورد من إشارات غير صريحة في الكتاب مثل : « سألته » و « قال » و « ذكر » ونحوها من غير أن ينسبها الى قائل معين فالمقصود بها الخليل . وعلى هذا الاساس يعتبر الخليل مؤسس النحو العربي بمعناه الصحيح .

وقد جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الذي « جمع علم البرعاء من النحويين القدماء كلهم فذكر في كتابه مذهب الخليل ومذهب يونس ومذهب أبي عمرو ومذهب ابن أبي اسحاق وذكر مذاهب قوم غير هؤلاء على أنّه لم يرتضِها فدفعها ، وصحح علم النحويين القدماء وجمع الأبنية كلها ، فزعموا انه لم يذهب عليه من كلام العرب الا ثلاثة أشياء منها : (شَمَنْصِير) وهو اسم موضع ، و (هُنْدَلِع) وهي بقلة . و (دُرْداقس) ـ وهو عظيم الرأس في مؤخره مما يَلي الفقار» . (٥)

---

١ ـ اخبار النحويين البصريين ص ٢٥ .
٢ ـ الفهرست ص ٦٩ .
٣ ـ نزهة الالباء ص ١٤ .
٤ ـ المصون في الادب ص ١١٩ .
٥ ـ المصون في الادب ص ١١٩ ـ ١٢٠ .



وليس عجيبا أن يقول فيه ابو أحمد الحسن العسكري هذا وقد سبقه أبو الطيب اللغوي الى القول بأنه « اعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألّف كتابه الذي سماه الناس : قرآن النحو » (١) وهو الكتاب « الذى لم يسبقه الى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده » (٢) . حتى صار « لشهرته وفضله علما عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : « قرأ فلان الكتاب » فيعلم انه كتاب سيبويه . وكان محمد بن يزيد المبرد اذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : هل ركبت البحر ؟ تعظيما له واستصعابا لما فيه . وكان المازني يقول : من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ » . (٣)

ولم يكن رأي الأدباء فيه مختلفا عن رأي المؤرخين ، فهذا الجاحظ يقول فيه : « لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله وجميع ما كتب الناس عليه عيال » (٤) . وهو الذي لم يجد شيئا أشرف من الكتاب يهديه الى محمد بن عبد الملك الزيات الذي فرح بهذه الهدية وقال : « والله ما أهديت لي شيئا أحب الي منه » (٥) . فهذه شهادة من أديب وعالم صدقا فيها وأصابا الحقيقة ، فالكتاب كان ولا يزال أعظم عمل في النحو والصرف وغير ذلك من الدراسات المتناثرة في تضاعيفه وما يزال محتفظا بقيمته كما كان منذ قرون .

وشهد علماء البلاغة بحقه وعلى رأسهم السكاكي الذي رآه كتابا « لا نظير له في فنه ولا غنى لامريء في انواع العلوم عنه لا سيما في الاسلامية فانه فيها أساس وأيّ أساس » . (٦)

واعتبره ابن حمزة الاصبهاني زينة دولة الاسلام . (٧)

وقد جمع سيبويه في كتابه هذا موضوعات النحو التي نعرفها نحن اليوم ومع كثرة من كتبوا قبل سيبويه وبعده في النحو والعربية او تكلموا فيهما فانهم لم يصنعوا للنحو ما صنعه سيبويه . فهو امام العربية وكتابه معيارها ودليلها وشاهدها وكنز من كنوزها لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النحو العربي مهما بلغ علمه .

---

١ ـ مراتب النحويين ص ٦٥ .
٢ ـ اخبار النحويين البصريين ص ٣٧ .
٣ ـ اخبار النحويين البصريين ص ٣٩ وينظر الفهرست ص ٨٢ ـ ٨٣ ونزهة الالباء ص ٣٩ ـ ٤٠ .
٤ ـ وفيات الاعيان ج ٣ ص ١٣٣ .
٥ ـ ينظر وفيات الاعيان ج ٣ ص ١٣٣ ونزهة الالباء ص ٣٩ .
٦ ـ ينظر مفتاح العلوم ص ١٣ .
٧ ـ ينظر اكتفاء القنوع ص ٢٩٨ .



وما أُلفَ بعده من كتب جميعها مستمدة منه معتمدة عليه ، ولم يزد من جاء بعده الا تعاليل ومخالفات ومناقشات لا تسمن ولا تغني من جوع .

وقد بحث سيبويه في كتابه اكثر من علم من علوم العربية كالنحو والصرف والأصوات اللغوية والقراءات والضرورات الشعرية ونحوها من العلوم التي يكمل بعضها البعض الآخر ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً . وقد اعتمد في هذه الموضوعات على آراء شيوخه ومعاصريه وعلى ما رووه — عن القبائل العربية المختلفة التي اعترفوا بفصاحتها وشهدوا بصفاء لغتها وأخذوا عنها . وعلى ما رواه هو واستنتجه من الآراء من خلال مناقشاته لشيوخه ومعاصريه مستندا في ذلك كله الى القرآن الكريم في الأعم الأغلب والى كلام العرب منثوره ومنظومه . وربما يكون قد اعتمد على مصادر سبقته ، فقد قيل انه اعتمد على كتابي : « الاكمال » و « الجامع » لعيسى ابن عمر ، ولو أن هذين الكتابين بقيا ووصلا الينا لاستطعنا أن نتبين مقدار ما في هذا القول من صحة ، ولعرفنا مدى استفادة سيبويه منهما ونقله عنهما ، ومهما بلغ هذان الكتابان او البابان — كما يرى بعضهم — من الكمال فلا أظنهما يُعدّان شيئا اذا ما قورنا بكتاب سيبويه لما مر من قول المبرد فيهما أنّهما كانا كالاشارة الى الاصول ، ولما عرف به الكتاب من الكمال والحصر الذي شهد به كثير من العلماء الأقدمين ، فهذا صاعد بن أحمد الجياني من اهل الاندلس يقول فيه : « لا اعرف كتابا أُلفَ في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : —

أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب ارسطاطاليس في علم المنطق ، والثالث : كتاب سيبويه البصرى النحوى فان كل واحد من هذه لم يشذ عنه من اصول فنه شيء الا ما لا خطر له » . (١)

وهذا أبو الطيب اللغوي ينقل لنا رأي المبرد في الاكمال والجامع فيقول : « والف عيسى بن عمر في النحو كتابين : كتابا مختصرا وكتابا مبسوطا ، فسمى : أحدهما الاكمال ، والآخر الجامع فاخبرنا محمد بن يحيي قال : اخبرنا محمد بن يزيد قال : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالاشارة الى الاصول » (٢) . والمبرد نفسه كان يعظم كتاب سيبويه ويقول فيه « اذا أراد انسان أن يقرأه عليه : هل ركبت البحر ؟ تعظيما له واستعظاما لما فيه » . (٣)

---

١ — ينظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٤٢٧ ، وسيبويه حياته وكتابه احمد احمد بدوي ص ١٩—٢٠ والكنى والالقاب للقمي م ٢ ص ٢٩٦ وخزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ١٧٩ .

٢ — مراتب النحويين ص ٢٣ . ٣ — الفهرست ص ٨٣ ، ونزهة الالباء ص ٣٩ وبغية الوعاة ص ٢٠٢ .



ولم تكن قيمته عند المحدثين بأقل منها عند الاقدمين فقد نظروا اليه النظرة التي يستحقها واعتمدوا عليه الاعتماد الكبير ، ومهما يكن من شيء فليس لدينا ما نقوله فيه الا ما قاله المرحوم الاستاذ احمد امين في معرض حديثه عن نشأة النحو : « وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض ، فانا نرى فجأة كتابا ضخما ناضجا هو كتاب سيبويه ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء ، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفي غليلا » . (١)

وعلينا الآن أن نستفيد منه تلك الاستفادة التي يراها المرحوم الدكتور احمد احمد بدوي حين تحدث عن الكتاب حديث المقدر له المعتز بقيمته يقول : — « اصبح كتاب سيبويه بعد ان ظهر للناس برنامجا لمن أراد الدراسة العليا في النحو وأصبح الطالب لا يعد مستكملا هذا النوع من الدراسة الا اذا قرأ كتاب سيبويه وصار اسم الكتاب يطلق عليه ويفتخر الطلبة بانهم قرأوه . . . . . والكتاب في نظرنا مرجع من المراجع نعود اليه عندما نؤلف كتابا في القواعد العربية ، وهو صورة لآخر ما وصل اليه التقدم العلمي في النحو في أواخر القرن الثاني الهجري ، لان الكتاب ثمرة لهذه الجهود المتصلة في تلك المادة منذ بدأها ابو الاسود ، وهوصورة لما كانت عليه دراسة النحو في ذلك الحين من التعليل والقياس ، والاستنباط والتفريع واستيعاب الفروض ، وفي رأيي كذلك : أنّ كتاب سيبويه كان الكتاب الاول والاخير في النحو ، فالكتاب سجل لقواعد النحو ، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها ، وكل من جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته » . (٢)

ولا نريد أن نطيل في الحديث عن كتاب سيبويه وقيمته وآراء معاصريه ومن جاء بعدهم منذ ألّف وحتى الآن ، فقد أشبعنا ذلك بحثا في كتب سبق أن قمنا بتأليفها (٣) . انما الذي يهمنا من كل ما تقدم أن نعود الى الكتاب ونتعمق مادته ونرى ما الذي بحث فيه .

لقد مر بنا ان سيبويه قد جمع في الكتاب اكثر من علم من علوم العربية فكان فيه الى جانب النحو والصرف مادة لغوية غزيرة فيما نقله الينا من المفردات والعبارات حتى أن اصحاب المعاجم استفادوا منه ونقلوا عنه يقول صاحب الخزانة وهو يتحدث عن سيبويه : « روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك اهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفا منها » . (٤)

---

١ — ضحى الاسلام ج ٢ ص٢٨٥ . ولنظر ص٢٩١ و ٢٩٢ . ٢ — سيبويه حياته وكتابه ص٣٨-٣٩.

٣ — ينظر كتاب : « ابنية الصرف في كتاب سيبويه » . الطبعة الاولى بغداد ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ ، وكتاب (ابو حيان النحوي) . الطبعة الاولى ببغداد . ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٦ م من ص ٢٧٢ — ٢٩٤ ، وكتاب (كتاب سيبويه وشروحه) . الطبعة الاولى ببغداد ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م .

٤ — خزانة الادب ، البغدادي ج ١ ص ١٧٩ .



وقال ايضا : « قال ابو اسحاق : اذا تأملت الامثلة من كتاب سيبويه تبينت أنّه أعلم الناس باللغة ، قال ابو جعفر النحاس : وحدثنـــا على بن سليمان قال : حدثنـــا محمد بن يزيد أنّ المفتشين من اهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الامثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب الا ثلاثة امثلة (١) منها : الهُنْدَلع وهي بقلة ، والدُرْداقس — وهو عظم في الفقار ، وشَمَنصِير — وهو اسم أرض » . (٢)

وكان ابو حيان النحوي الاندلسي يرى أنّ قراءة الكتاب ضرورية لكل من يريد الخوض في علم التفسير يقول : « فالكتاب هو المرقاة الى فهم الكتاب ، اذ هو المطلع على علم الاعراب ، والمبدي من معالمه ما درس ، والمنطق من لسانه ما خرس والمحيي من رفاته ما رمس ، والراد من نظائره ما طمس ، فجدير لمن تاقت نفسه الى علم التفسير ، وترقت الى التحقيق فيه والتحرير ان يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعوّل عليه والمستند في حل المشكلات اليه » . (٣)

ونحن نجد فيه الى جانب ما تقدم دراسة موسعة مفصلة للاصوات اللغوية ، واللهجات العـــربية ، كما ان فيـــه الى جانب ذلك مـــوضوعات تتعلق بالشـــعر وصناعته وضروراته ، وقد عقد ابوابا متعددة فيه منها : « باب ما يحتمل الشعر » و « باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا » ، و « باب وجوه القوا في في الانشاد » .

ولم يقتصر اثر كتاب سيبويه على الدراسات النحوية واللغوية والصوتية انمـــا تعدى ذلك الى البلاغة ، فهذا عبد القاهر الجرجاني ينقل عنه في كتابيه : « اسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » ، وهذا ابن سنان الخفاجي يستفيد منه في كتابه : « سر الفصاحة » ، ونقل عنه العلوي في كتابه : « الطراز » ، وقل مثل هذا في كتب الفقه وعلم التجويد والقراءات ، لان سيبويه لم يقتصر في كتابه على النحو والصرف بل تعدى ذلك الى غيرهما من العلوم . وهو كما يقول الدكتور حسن عون : « ليس الا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضم بين مجلداتها كثيرا من الآثار اللغوية والدينية والعلمية والادبية » . (٤)

---

١ — لقد بينا في كتابنا : (ابنية الصرف في كتاب سيبويه) الامثلة المستدركة على ابنية سيبويه وهي كثيرة بالنسبة لما قيل هنا ، الا أنها مع كثرتها لا تعد شيئا اذا قيست بما أورده لنـــا سيبويه في كتابه من ابنية وامثلة .

٢ — خزانة الادب ج ١ ص ١٧٩ ، وينظر انباه الرواة ج ٢ ص ٣٥٨ .

٣ — البحر المحيط ج ١ ص ٣ .

٤ — اللغة والنحو ص ٥ .



ويكاد الجزء الاول من طبعة بولاق يضم موضوعات النحو التي نعرفها اليوم ، وقد تناثرت بينها بعض امور من علم الصرف . اما الجزء الثاني منه فيكاد يكون لمـا يعرف اليوم بعلم الصرف والاصوات اللغوية والقراءات ونحوها من الموضوعات.

اعتمد سيبويه في تقعيد قواعد هذه العلوم والاحتجاج عليها وتثبيت اسسها على اللغة الصحيحة الفصيحة التي أوردها شيوخه وأساتذته والرواة المعاصرون له ، ممـا سمعوه او نقلوه عن الاعراب الفصحاء الموثوق بلغتهم وبصفائها وسلامتها من العجمـة .

وكانت شواهد الكتاب من آيات القرآن الكريم الذي كان جل اعتماده عليه وعلى قراءاته المختلفة ، ومن كلام العرب الفصحاء .

وقد اعتبرت شواهد سيبويه الشعرية أصحّ الشواهد « اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أنّ فيها أبياتا عديدة جُهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها » (١) فقد قبلها معاصروه واستشهدوا بها ولم يعترضوا عليها او يطعنوا فيها و « خرج كتـابه الى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونظر فيه وفتش فما طعن احد من المتقدمين عليه ولا ادّعى أنّه اتى بشعر منكر » (٢) .

وما ذلك الا لثقتهم به وعلمهم بسعة اطلاعه وغزارة علمه فقد كانوا يعتمدون على روايته ونقله اعتمادهم على كتابه وعلى الآراء والقواعد التي بثها فيه حتى انه « روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك اهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفا منها » (٣) .

وبهذا نراهم يعترفون بعجزهم عن معرفة هذا الذي رواه من غريب اللغـة اعترافهم بعجزهم عن معرفة نسبة بعض الأبيـات التي استشهد بها في كتابه ، ممـا لم ينسبه لقائل معين ، ولم يعيبوا عليه شيئا منها ولم يطعنوا في صحتها يقـول الجـرمي : — « نظـرت في كتـاب سـيبويه فاذا فيـه الف وخمسـون بيتا ، فاما الالف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها ، وأما الخمسون فلم اعرف اسماء قائليها » وقد علق البغدادي في خزانته على هذا بقوله : « فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء » (٤) ولذلك نجد عبد القادر البغدادي يلتزم في شرحه لأبيات شرح الكافية للإمام الرضي النص على ما كان منها من شواهد الكتاب ، ويعني

---

١ — خزانة الادب — للبغدادي ج ١ ص ٨ . ٢ — المصدر السابق . ج ١ ص ٨ .
٣ — المصدر السابق . ج ١ ص ٨ .
٤ — المصدر السابق . ج ١ ص ٨ .



بتمييزها عن غيرها من الشواهد ليرتفع شأنها ويظهر رجحانها ، حتى انه ان وجد في البيت الواحد روايات مختلفة قد يكون موضع الشاهد في بعضها دون البعض وقد يكون موضع الشاهد موجودا في جميعها ، فانه يأخذ به ويعتبر هذا الاختلاف غير ضائر سيبويه ولا منقص من قيمة شواهده ، بل يعلل هذا الاختلاف بان العرب كان ينشد بعضهم بعضا شعره فيرويه كل على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، فتكثر الروايات في بعض الابيات هذه الكثرة التي لا توجب قدحا فيه ولا غضا منه (١) .

ولأهمية هذه الشواهد اعتنى بها تلاميذ سيبويه ومن جاء بعدهم من النحاة فالفوا شروحا على هذه الشواهد من أشهرها : (٢)

« شرح شواهد الكتاب » أو (شرح شواهد كتاب سيبويه) لمحمد بن يزيد ابي العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .

و (شرح أبيات سيبويه) لابي اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هـ .

و (شواهد سيبويه وتفسيرها) لمحمد بن علي ابي بكر المراغي النحوي وسماه بعضهم : (شرح شواهد الكتاب) .

و (شرح أبيات سيبويه) او (شرح شواهد سيبويه) لاحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي المشهور بابن النحاس المتوفى سنة ٣٢٨ هـ .

و (شرح شواهد كتاب سيبويه) لمبرمان محمد بن علي بن اسماعيل العسكري ابي بكر المتوفى سنة ٣٤٥ هـ .

و (شرح أبيات سيبويه) للحسن بن عبد الله بن المرزبان ابي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ . وقيل اسمه (شرح شواهد الكتاب) او (شواهد كتاب سيبويه) .

و (شرح أبيات سيبويه) أو (شرح شواهد سيبويه) ليوسف بن ابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ابي محمد المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . وهو ابن ابي سعيد السيرافي .


١ ـ المصدر السابق . ج ١ ص ٨ .
٢ ـ ينظر كتاب سيبويه وشروحه ص ٢٤٣ وما بعدها .



و (تفسير عيون كتاب سيبويه) وقيل : (تفسير أبيـــات سيبويه) لهارون ابن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي المتوفى سنة ٤٠١ هـ .

و (شرح شواهد سيبويه) لمحمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي المتوفى سنة ٤٢١ هـ .

و (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) وهو شرح على أبيـــات الشواهد في كتاب سيبويه لابي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الاندلسي النحوي المعروف بالأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .

وقد الف عليه ابن هشام اللخمي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ كتابا باسم : (اصلاح ما وقع في أبيـــات سيبويه وفي شرحها للاعلم من الوهم والخلل) .

ومن هذه الشروح : (شرح أبيـــات سيبويه) او (شواهد سيبويه) لجار الله الزمخشري .

و (لبـــاب الألباب في شرح أبيـــات الكتاب) لسليمان بن بنين بن خلف تقي الدين المصري الدقيقي النحوي المتوفى سنة ٦١٤ هـ .

و (شرح أبيـــات الكتاب) لعبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب الدين أبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

و (شرح أبيـــات سيبويه) منظوم ليحيي بن معطي بن عبد النور ابي الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ .

و (شرح أبيـــات سيبويه) لمحمد بن علي بن محمد بن ابراهيم المـــالقي المتوفى في حدود سنة ٦٦٠ هـ .

و (شرح أبيـــات سيبويه) لربيع بن محمد بن منصور الكوفي المتوفى في حدود سنة ٦٨٢ هـ .

وذكر البغدادي شرحين آخرين أحدهما لابن خلف ، والثاني لابي محمد الأعرابي وسماه : (فرحة الاديب) . (١)

ولم يقتصر الاعتناء بالشواهد النحوية الشعرية على شواهد كتاب سيبويه انمـــا نجـــد الاهتمام بها واضحا في شرح شواهد الكتب التي الفت فيما بعد مثل : (شرح شواهد أبيـــات الجمل) للشيخ الفهري . و (شرح شواهد المغني) لجلال الدين

---

١ ـ خزانة الادب ج ١ ص ٩ .

السيوطي . و (شرح شواهد الجمل) لابن هشام اللخمي ، و (شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لشمس الدين محمد علي الفيومي الشافعي وغيرها من كتب الشروح على الشواهد .

وبعد هذه المقدمة في نشأة النحو وفي كتاب سيبويه وما الف على شواهده الشعرية من الشروح ننتقل الى القسم الأول من هذه الدراسات وهو : (شـــواهد كتاب سيبويه) ، ونبدأ بأسماها وأعلاها مرتبة في الفصاحة والاعجاز وهو القرآن الكريم – بنصه وقراءاته ، لنتبين موقف سيبويه منه ، ثم نتبعه بالحديث الشريف ومدى ما اعتمد عليه سيبويه منه في الاستشهاد . ونختم بحث الشاهد بموقفه من كلام العرب منثوره ومنظومه مبينين العصور التي شملها استشهاده والقبائل التي احتج بها وموقفه من القبائل التي لم يحتج بها النحويون . وطبقات الشعراء الذين اعتمد على اشعارهم وبنى عليها هو أو شيوخه قواعد لغتنا .



الشـــــــاهد

القسم الاول



الفصل الاول

القراءات

(١)

كتاب سيبويه اقـدم ما وصل الينا من كتب النحو ، وقد جمع فيه مؤلفه اكثر علوم العربية كالأصوات اللغوية والصرف والنحو والقراءات ، والضرورات الشعرية . ويعد أهم مصدر في دراسة النحو العربي الذي تضافرت على بنـائه الاجيال ، واليه يرجع الدارسون في كل ما يكتبون عن النحو واصوله وعن الاساليب العربيـة .

وكان القرآن الكريم وقراءاته مصدرا مهما لسيبويه حينما وضع القواعد ودوّن الاصول ، ولم يكن في النص القرآني اختلاف لانه من لدن عزيز حكيم ، وانمـا كان الاختلاف في قراءاته ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها ، لأن حقيقتها تغاير حقيقة القرآن . يقول الزركشي : « فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيـان والاعجاز ، والقراءات ، هي : اختلاف الفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف او كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما » (١) .

ومن سمات القرآن العظمى تواتره ، لأن ما ينقل آحادا ليس بقرآن ، يقول الغزالي : « القرآن هو ما نقل الينـا بين دفتي المصحف تواترا » . ويقول الآمدي : « أما حقيقة الكتاب : فقد قيل فيه : هو ما نقل الينـا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا » . (٢)

ويقول البزدوي في اصوله « أما الكتاب ، فالقرآن المنزل على رسول الله (ص) المكتوب في المصاحف المنقول عن النبي عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة » (٣) .

---

١ ـ البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ص ٣١٨ .

٢ ـ شرح منتهى ابن الحاجب ج ٢ ص ١٩ ، نقلا عن القراءات واللهجات لعبد الوهاب حمودة ص ٦١ . والاحكام للامدي ج ١ ص ٢٢٨ .

٣ ـ كشف الاسرار ، شرح اصول البزدوي . ج ١ ص ٢١ ، ٢٢ .



ويقول ايضا : « ما ينقل آحادا فليس بقرآن ، لأن القرآن لمـــا تتوفر الدواعي على نقله لمـــا تضمنه من التحدي والاعجاز ، ولأنه أصل سائر الأحكام . والعادة تقضي بالتواتر في تفاصيل ما هو كذلك ، فما لم ينقل متواترا علم أنه ليس قرآنا قطعا » . (١)

ويقول السيوطي : « ان كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ، فانكار شيء من القرآن اذن يوجب الكفر » . (٢)

وتكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن دون سائر الكتب ، وقال « انا نحن نزلنـــا الذكر وانا له لحافظون » (٣) اجلالا لاعظم معجزات النبي محمد (ص) .

واهتم المسلمون بكتابهم وكان الرسول العظيم أول من أمر بكتابته في صحف متفرقة خوف أن يختلف المسلمون فيه ، وأمرهم أن لا يكتبوا شيئا عنه غير القرآن والحديث . (٤)

وازداد اهتمامهم بالقرآن بعد أن ودّع الرسول (ص) الحياة الدنيـــا ، وبعد أن وقعت الردة التي شغلت الخليفة الاول أبا بكر الصديق (رض) . وقد خشي الصحابة أن يصيب القرآن ما أصاب غيره بعد أن استشهد بعض الحفاظ ، فأشـــار عمر بن الخطاب (رض) على أبي بكر أن يجمع القرآن ، فكان ما أراد . وبقيت الصحف عند أبي بكر ثم عند عمر ثم عند حفصة (رض) ولمـــا تولّى الخلافةعثمان ابن عفان (رض) وشرق الصحابة في البلاد وغربوا وحضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأذربيجان ، ورأى الناس يختلفون في القرآن ، ويقول أحدهم للآخر : قراءتي أصح من قراءتك أفزعه ذلك وقدم على عثمان وقال : « أدرك هذه الامة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى » فأرسل عثمان الى حفصة طالبـــا الصحف المودعة عندها ، فأرسلتها وأمر زيدَ بن ثابت وعبدَ الله بن الزبير وسعيدَ ابن العاص وعبدَ الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال : « اذا اختلفتم انتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فانمـــا أنزل بلسانهم » . فكتب منها عدة مصاحف ووجهها إلى مكة والبصرة والكوفة والشام واليمن والبحرين وأبقى مصحفا في المدينة وأمسك لنفسه مصحفا هو الذي يقال له الامام . (٥)

---

١ ـ كشف الاسرار ج ١ ص ٢٢٩ ، نقلا عن القراءات واللهجات لحمودة ص ٦١ . وينظر الخلاف فيه في كتاب الاحكام للامدي ج ١ ص ٢٢٩ ـ ٢٣٣ .

٢ ـ الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٩ .

٣ ـ الحجر ، الآية ٩

٤ ـ ينظر الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٥٨ ـ ٥٩ .

٥ ـ ينظر النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٧ ، والبرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٣٣ ومـــا بعدها ، والاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٥٨ وما بعدها ، ومقدمتان في علوم القرآن المقدمة الاولى ص ٢٠ وما بعدها ، والمقدمة الثانية لابن عطية ص ٢٧٤ وما بعدها .



لقد نال القرآن اهتماما كبيرا وضبط نصه بحيث لا يرقى اليه أدنى ريب ، وأصبح المثل الاعلى اليه يفزع الفقهاء ، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم واصولهم ، وكان سيبويه من اكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني ، واجلالا له وكان يضعه في المرتبة الاولى لانه ابلغ كلام نزل واوثق نص وصل ، ولانه يمثل العربية الاصيلة ، والأساليب الرفيعة ، ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون . قال في (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الالف واللام من المصادر والاسماء وذلك قولك ، سلام عليك ولبيك وخير بين يديك) : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها والمعنى فيهن انك ابتدأت شيئا قد ثبتَ عندك ، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى كما انهم لم يجعلوا « سقياً ورعياً » بمنزلة هذه الحروف فانما تجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وضعن فيها ، ولا تدخلَنّ فيها ما لم يُدخلوا من الحروف . . . . . ومثل الرفع : « « طُوبَى لَهُم وحُسْنُ مآبٍ » (١) يَدُلك على رفعها رفعُ « حُسْنُ مآبٍ » . وأما قولُه سبحانَه : « ويلٌ يومئذٍ للمكذّبين » (٢) و « ويلٌ للمُطَفِّفين » (٣) فانه لا ينبغي أن يقول انه دعاء ههنا ، لان الكلام بذاك واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كُلِموّا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنه — والله اعلم — قيل لهم « وَيلٌ للمُطَفِّفِينَ » و « ويلٌ يومئذٍ للمكذّبينَ » أي : هولاء ممن وجب هـذا القول لهم ، لأن هـذا الكلام إنمـا يقال لصاحب الشر والهَلَكة ، فقيل : هولاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قوله تعالى : « فقُولا له قَولاً ليِّناً لعلّه يتذَكّرُ أو يخشَى » (٤) فالعلم قد أتى من وراء ما يكونُ ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطَمعكما ومبلغكما من العلمِ ، وليس لهما اكثر من ذا ما لم يعلما . ومثله : « قاتَلَهُم اللهُ » (٥) فإنمـا أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن » . (٦)

---

١ ـ الرعد ، الاية ٢٩ .
٢ ـ المرسلات ، الاية ١٥ .
٣ ـ المطففين ، الاية ١ .
٤ ـ طه ، الاية ٤٤ .
٥ ـ التوبة ، الاية ٣٠ والمنافقون ، الاية ٤ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

وقال : « وبمنزلة « أم » ههنا قوله عز وجل : « آلم ، تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِ العالمينَ ، أم يقولونَ افتراه » (١) فجاء هذا الكلام على كلامَ العربَ ليعرفوا ضلالتهم » . (٢)

وقال : « ومثلُ ذلك قولُه تعالى : « أمِ اتخذَ مما يخلُقُ بناتٍ وأصفاكُم بالبنينَ » (٣) فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليُبصِروا ضلالتهم » . (٤)

فسيبويه يعتبر القرآن الاساس الاول في الاستشهاد ، والغالب انه يضع عنوان البـاب الذي يتحدث عنه ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع ، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها او رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة ، ثم بالشواهد الشعرية .

مثال ذلك قوله في (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنّ) : « فمن ذلك قوله عزوجل : « لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله الا من رَحِم » (٥) أي : ولكنّ من رحِم ، وقوله عز وجل : « فلولا كانَت قَريةٌ آمنت فنَفعَها ايمانُها الا قومَ يونُسَ » (٦) اي : ولكنّ قومَ يونس ، وقوله عز وجل : « فلولا كانَ من القُرونِ من قبلِكم أولُو بقيةٍ ينهَونَ عن الفسادِ في الارض الا قليلاً ممن أنجينا منهم » (٧) أي : و لكنّ قليلاً ممن أنجينا منهم ، وقوله عز وجل : « أخرجوا من ديارِهم بغيرِ حَقٍ إلاّ أن يقولوا : ربُّنا اللهُ » (٨) أي : ولكنّهم يقولون ربنا الله وهذا الضربُ في القرآن كثير .

ومن ذلك من الكلام : لا تكونَنّ من فلان في شيءٍ إلا سلاما بسلام . ومثل ذلك ايضا من الكلام فيما حدثنا ابو الخطاب : ما زادَ الا ما نَقَص ، وما نفعَ الا ما ضَرّ ، فـ (ما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما انك اذا قلت : ما احسنَ ما كلّم زيداً فهو : ما احسنَ كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (ما أحسنَ) بغير (ما) كانه قال : ولكنه ضرّ ، ولكنه نقصَ هذا معناه . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة : —

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم ... بهنّ فُلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ

أي : ولكنّ سيوفَهم بهنّ فُلولٌ . وقال النابغة الجَعدي : —

فتىً كَمُلَتَ أخلاقُه غيرَ أنّه ... جوادٌ فما يُبقي من المالِ باقيا

---

١ ــ السجدة ، الايات ١ ــ ٣ .

٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .

٣ ــ الزخرف ، الاية ١٦ .

٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .

٥ ــ هود ، الاية ٤٣ .

٦ ــ يونس ، الاية ٩٨ .

٧ ــ هود ، الاية ١١٦ .

٨ ــ الحج ، الاية ٤٠ .

كأنه قال : ولكنّه مع ذلك جوادٌ . ومثل ذلك قولُ الفرزدق :

وما سَجنوني غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ ... وأنّي من الأثْرَيْنَ غيرِ الزعانِفِ

كانه قال : ولكني ابنُ غالب . ومثلُ ذا في الشعر كثير . ومثل ذلك قوله وهو قول بعض بني مازن يقال له عنزُ بنُ دجاجة : —

من كانَ أشركَ في تَفَرُّق فالجٍ ... فلَبُونُهُ جَرِبَت معاً وأغدَّتِ

الا كَناشِـرَةَ الذي ضيعتُمُ ... كالغُصْنِ في غُلَوائِـه المتنَبِّتِ

كأنه قال : ولكنَّ هذا كناشرةَ . وقال :

لولا ابنُ حارِثَةَ الأميرُ لقد ... أغضَيتَ من شَتمي على رَغْـمِ

الا كَمُعرِضِ المُحَسِّرِ بَكْرَهُ ... عَمداً يُسيِّبُني على الظُّلْـمِ(١)

وقد يبدأ استشهاده بالآيات القرآنية ثم بالشعر ثم بما ورد عن العرب من عبارات الا أنَّ القُرآن هو الاول غالبا .

وربما تكون شواهده في الموضوع جميعها من القرآن الكريم يشبّه بعضها ببعض ويحمل احدى آياته على الاخرى كما في قوله في باب (الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام) : « وهذه الواو التي دخلت عليها الف الاستفهام كثيرة في كتاب الله عز وجل قال : « أَفَأَمِنَ أهلُ القُرَى أنْ يأتِيهم بأسُنا بَياتا وهم نائمون » (٢) « أَوَ أَمِنَ أهلُ القُرى أن يأتيَهم بأسُنا ضُحىً وهم يَلْعَبون » (٣) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى : « أَفَأَمِنوا مَكْرَ الله » (٤) وقال عز وجل : « أَإنّا لَمبعوثُون أَوَ آباؤنا الأولون »(٥) وقال : « أَوَ كُلَّما عاهَدُوا عَهْدا » (٦) .

او يأتي بعد الشواهد القرآنية بما سمعه من العرب مثل قوله في باب : (ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا) وهما « كل وجميع » : « ولا يكونان وصفا كما لم يكونا موصوفين وانما يوضعان في الابتداء او يبنيان على اسم او غير اسم ، فالابتداء نحو قوله عز وجل : « وكلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِين » (٧) . فأما (جميع) فيجري مجرى (رَجُل) ونحوه في هذا

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٣٦٦ — ٣٦٨ وينظر ص ١٦ — ١٨ و ٤٦ و ٨٢ — ٨٩ و ٩٧ — ٩٩ و ١٠٨ — ١١٠ و ١٢٠ — ١٢٢ و ١٩٠ — ١٩٢ ، ٢٢١ — ٢٢٣ و ٢٣٥ — ٢٤١ و ٢٨٣ و ٢٨٧ — ٢٩١ و ٣٧١ و ٣٨٠ و ٤٣٠ و ٤٤٧ — ٤٤٨ و ٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٧ ونحوها كثير .

٢ — الاعراف ، الآية ٩٧ .

٣ — الاعراف ، الآية ٩٨ .

٤ — الاعراف ، الآية ٩٩ .

٥ — الصافات ، الآيتان ١٦ و ١٧ .

٦ — الكتاب ج ١ ص ٤٩١ وينظر ج ١ ص ٥١ و ٧٥ — ٧٦ — و ٨٣ — ٨٤ و ٢٣٦ و ٣٥٥ — ٣٥٦ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٧ و سورة البقرة ، الآية ١٠٠ .

٧ — النمل ، الآية ٨٧ .



الموضع ، قال الله عز وجل : « وإن كُلٌ لَما جميعٌ لَدينا مُحضَرون » (١) . وقال : اتيته والقومُ جميع . وسمعته من العرب : اي (مجتمعون) (٢) .

فان ورد من الشعر ما يشبه الآيات القرآنية التي استشهد بها ذكره بعدها مكتفيا بهما يقول في باب (الامر والنهي) : « وأما قوله عز وجل : « الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحد منهما مائة جلدة » (٣) وقوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ فاقطَعوا أيديَهُما » (٤) فإنَّ هذا لم يبنَ على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : « مثلُ الجنةِ التي وُعدَ المتّقون » (٥) . ثم قال بعد : فيها كذا وكذا ، فانما وضع المثل للحديث الذي بعده وذُكر بعدُ اخبار واحاديثُ فكأنه على قوله : ومن القصص مثلُ الجنة ، أو مما يقصُ عليكم مثلُ الجنة فهو محمول على هذاالاضمار ونحوه والله اعلم . وكذلك « الزانيةُ والزاني » كأنّه لما قال : « سورةٌ أنزلناها وفرَضناها » (٦) قال : في الفرائضِ الزانيةُ والزاني ، او الزانيةُ والزاني في الفرائض . ثم قال : « فاجلِدوا » فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما قال :

وقائلَةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهم

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، وكذلك « والسارقُ والسارقةُ » كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارقُ والسارقةُ او : السارقُ والسارقةُ فيما فرض عليكم ، فانما جاءت هذه الاشياء بعد قصص وأحاديثَ وحمل على نحوٍ من هذا . ومثل ذلك : « واللذان يأتيانِها منكُم فآذُوهُما » (٧) .

وان كثرت الشواهد من القرآن الكريم استشهد ببعضها وعقّب عليها بمثل قوله : « وهذا النحوُ كثيرٌ في القرآن » . مثال ذلك قوله متحدثا عن حذف (تاء التأنيث) : « ومما جاء في القرآن من المواتِ قد حذفت فيه (التاء) قوله عز وجل : « فمَنْ جاءَهُ موعِظَةٌ من ربِّهِ » (٨) وقوله : « مِنْ بعدِ ما جاءَهُمُ البيِّناتُ » (٩) وهذا النحو كثير في القرآن » . (١٠)

---

١ ـ يس ، الآية ٣٢ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .
٣ ـ النور ، الآية ٢ .
٤ ـ المائدة ، الآية ٣٨ .
٥ ـ الرعد ، الآية ٣٥ .
٦ ـ النور ، الآية ١
٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٧١ ـ ٧٢ ، النساء ، الآية ١٦ .
٨ ـ البقرة ، الآية ٢٧٥ .
٩ ـ آل عمران ، الآية ١٠٥
١٠ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .



وقريب منه قوله : « فمن ذلك قوله عز وجل : « لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلاّ من رَحِمَ -» (١) اي : ولكنّ من رَحِم ، وقوله عَز وجل : « فلولا كانتْ قريةٌ آمنتْ فنفَعَها إيمانُها الاقومَ يونُسَ »(٢) اي : ولكن قومَ يونس ، وقوله عز وجل : « فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممّن أنجَينا منهم » (٣) اي : ولكنّ قليلا ممن انجينا منهم ، وقوله عز وجل : « أخرِجوا من ديارِهم بغير حَق إلاّ أن يقولوا ربُّنا اللهُ » (٤) أي : ولكنّهم يقولون ربُّنا اللهُ . وهذا الضربُ في القرآن كثير ». (٥)

وقد يعقب على ما يستشهد به من آيات بقوله : « وكذلك جميعُ ما جاء في القرآن من ذا » (٦) . او يذكر كثرةَ ما ورد من الباب في القرآن ثم يمثل ببعض الآيات . (٧)

ولم يقصر عنايته بالقرآن واهتمامه بآياته على تقديمه إيّاه على غيره من كلام العرب وعلى اعتباره اياه الاساس الاول في الاستشهاد انما نراه يعتبره الاصل الذي يقاس عليه مثال ذلك ما جاء في باب : (ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله اذا اظهر بعده الاسم) حيث يقول : « وذلك لولاك ولولاي اذا اضمرت الاسم فيه جُرَّ واذا اظهرت رُفِعَ ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت : (لولاَ أنتَ) ، كما قال سبحانه : « لولا أنتُم لَكُنّا مؤمنينَ » . (٨)

ومثله قوله : « ويجوز هذا ايضا على قولك : شاهداكَ ، أي : شاهِداكَ ما يثبتُ لك ، او ما يثبتُ لك شاهداك قال الله تعالى : « طَاعةٌ وقولٌ معروف »(٩) فهو مثله فاما ان يكون اضمر الاسم وجعل هذا خبره فكأنه قال : (أَمري طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) ، او يكون أضمرالخبر فقال : (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثَلُ) .(١٠)

وقوله : « وحدّثنا من لا نتّهم أنّه سمع من العرب من يقول : (رويدَ نفسِه) جعله مصدرا كقوله : « فضَربَ الرّقاب » . (١١)

وقوله : « وقال في رجل اسمه مُسلماتٌ أو ضرباتٌ : (هذا ضرباتٌ كما ترى ومسلماتٌ كما ترى) ، وكذلك المرأةُ لو سميتها بهذا انصرفت وذلك ان هذه (التاء) لما صارت في النصب والجر جرا اشبهت عندهم (الياء) التي في (مسلمينَ) و (الياء) التي في (رَجُلَينِ) وصار التنوين بمنزلة النون ، الا ترى

---

١ ــ هود ، الاية ٤٣ .
٢ ــ يونس ، الاية ٩٨
٣ ــ هود ، الاية ١١٦ .
٤ ــ الحج ، الاية ٤٠ .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٦٦ ــ ٣٦٧ ، وينظر ص ٤٧٩ .
٦ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٧١ .
٧ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٩١ .
٨ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٨٨ . سبأ ، الاية ٣١ .
٩ ــ محمد ، الاية ٢١ .
١٠ ــ الكتاب ج ١ ص ٧١ .
١١ ــ الكتاب ج ١ ص ١٢٥ ، محمد ، الاية ٤ .

الى (عرفات) مصروفةٌ في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرَفاتٌ مباركا فيها » . (١) يريد بالآية قولُه سبحانه وتعالى : « فاذا أفَضتُم من عرَفاتٍ فاذكُروا اللهَ عندَ المَشْعَرِ الحَرام » . (٢) حيث وردت (عرفات) فيها مصروفة فقاس عليها صرف ما اشبهها من الكلمات .

وقد يسوّي في الاستشهاد بين القرآن وبين ما سمع من كلام العرب الموثوق بهم ، وما ورد من الشعر العربي مع بقاء القرآن مقدما كما في قوله : « فمما جاء رفعا قوله عز وجل : « ويومَ القيامةِ ترى الذينَ كذَبوا على اللهِ وجُوهُهُم مُسوَدَّةٌ » (٣) ومما جاء في النصب أنّا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : (خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها اطولَ من رجليها) ، وحدثنا يونس أنَّ العرب تنشد هذا البيت وهو لعبدة بن الطبيب : —

فما كانَ قيسٌ هُلْكهُ هُلْكُ واحدٍ ولكنّه بنيانُ قومٍ تَهدَّما(٤)

ومنه قوله وهو يتحدث عن جزم المضارعِ في جوابِ الطّلب : « ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عز وجل : « هل أدُلُكم على تجارةٍ تُنْجيكم من عَذابٍ أليم تُؤمنون باللهِ ورسولِه وتجاهدُونَ في سبيلِ اللهِ بأموالِكُم وأنفُسكم » (٥) فلما انقضتَ الاية قالَ : « يغفرْ لكُم » (٦) ومن ذلك ايضا : أأتيتَنا امسِ نُعطِكَ اليومَ ، أي : إن كنت اتيتَنا امسِ أعطيناك اليومَ ، هذا معناه . . . ومما جاء ايضا منجزما بالاستفهام قوله — وهو رجل من بني تغلب :

ألا تَنتَهِي عنّا مُلُوكٌ وَتتّقِي مَحارِمنا لا يَبُوءُ الدَّمُ بالدمِ

وقال الاخر :

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْني الكَرَى ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المَطِيّ

كأنه قال : إن يكن مني نوم في غير هذه الحال لا يؤرقني الكرى . كأنه لم يعدَّ نومه في هذه الحال نوما » . (٧)

وقد يقدم عبارات مما يمثل به من كلام العرب على ما يستشهد به من الآيات القرآنية مع تسويته بينهما مثاله قوله في باب : (مجرى النعت على المنعوت والشريك

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨ . وينظر ٢٥ [illegible] و ٢٨٩ و ج ١ ص ١٧٨ و ٢٨٢ و ٢٨٧ — ٢٨٨ و ٢٩٧ و ٣٨٤ و ٣٩٠ و ٣٩٧ و ٤٢٦ وغيرها .

٢ — سورة البقرة ، الاية ١٩٨ .

٣ — الزمر ، الاية ٦٠ .

٤ — الكتاب ج ١ ص ٧٧ .

٥ — الصف ، الايتان ١٠ و ١١ .

٦ — الصف ، الاية ١٢ .

٧ — الكتاب ج ١ ص ٤٤٩ — ٤٥٠ .

على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك) : « وكذلك مررت برجل صالحٍ بل طالحٍ ، ولكنه يجيء على النسيان أوالغلط فيتدارك كلامه لانه ابتدأ بواجب ، ومثله : ما مررت برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ ، أبدلت الاخر من الاول فجرى مجراه . فان قلت : مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ فهو محال لان (لكنْ) لا يتدارك بها بعد ايجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي ، وان شئت رفعت فابتدأت على (هو) فقلت : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٌ ، وما مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ ، ومررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ لانها من الحروف التي يبتدأ بها ، ومن ذلك قوله عز وجل : « وقالوا اتّخذَ الرحمنُ ولداً سُبحانَه بَلْ عبادٌ مُكرَمُونَ » (١) فالرفع ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجر وان شئت كان الجر على ان يكون بدلا على « البـاء » . (٢)

وربمـا يبدأ بالشعر ثم يأتي بالآية وبعدها الشعر كقوله في البـاب نفسه : « ومنه ايضا مررتُ بثلاثة نفرٍ رجُلَينِ مُسلمَينِ ورَجُلٍ كافرٍ ، جمعت الاسم وفصّلت العدّة ثم نعتّهُ وَفسّرْتَه ، وان شئت اجريته مجرى الاول في الابتداء فترفعه وفي البدل فتجره قال الراجز ـ وهو العجاج : ـ

خَـوّى على مُستَوَياتٍ خَمْسِ كِـركِـرةٍ وثَفَناتٍ مُلْـسِ

فهذا يكون على وجهين : على البدل وعلى الصفة . ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل قوله عز وجل : « قَدْ كانَ لكُم آيةٌ في فِئتَينِ التَقَتا فِئةٌ تُقاتِلُ في سبيلِ اللهِ وأخرَى كافِرَةٌ » (٣) . ومن الناس من يجـر والجر على وجهين على الصفة وعلى البدل ومنه قول كثير عـزة :

وكنتُ كَذِي رِجلَينِ رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلّتِ(٤)

وان اراد اثبات صحة تعبير ورد في لغة من لغات العرب استدل على ذلك بآيات من الكتاب الكريم كما فعل عند كلامه على باب (ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور) حيث استشهد بالآيات القرآنية لتأييد ما جاء في لغة بني تميم ، يقول : « وأما بنو تميم فيرفعون لمـا ذكرت لك فيقولون : أمّا العلم فعالم ، كأنه قال : فأنا او فهو عالم به . وكان اضمار هذا احسن عندهم من ان يدخلوا فيه ما لا يجوز كما قال تعالى : « يوماً لا تَجزِي نَفْسٌ » (٥) أضمر « فيه » . (٦)

---

١ ـ الانبياء ، الآية ٢٦ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢١٦ .
٣ ـ آل عمران ، الآية ١٣ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٢١٤ ـ ٢١٥ ، وينظر ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧٨ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٦٦ ـ ١٦٧ ، ١٦٨ ـ ١٦٩ ، ٣١٦ ، ٣٤٠ .
٥ ـ البقرة ، الآية ٤٨ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ١٩٣ .

ويأتي بالآيات تصديقاً لما يقوله العرب من غير اشارة الى القبيلة التي تتكلم به مثل ان يقول : « واعلم ان (قلتُ) في كلام العرب انما وقعت على أن يُحكى بها ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا نحو : (قلت : زيدٌ منطلقٌ) . ألا ترى انه يحسن أن تقول : (زيدٌ منطلقٌ) . . وتصديق ذلك قوله عــز وجل : « إذ قالَت الملائكةُ يا مَريمُ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُك » (١) ولولا ذلك لقال : « أنَّ اللهَ » . (٢)

ويستدل بالآيات كذلك على ما ورد في الشعر كما في قوله : « وتقولُ : (ألَم تأتِنا فتحدِّثَنا) اذا لم يكُن على الأوَّل . وإن كان على الأول جزمت . ومثل النصب قوله : ـــ

ألَم تَسأَلْ فتُخبِرَكَ الرســومُ   على فِــرتاجَ والطللُ القــديمُ

وان شئت جزمت على اول الكلام . وتقول : لا تمدُدْها فتَشقها . اذا لم تحمل الاخر على الاول . وقال عز وجل : « لا تَفتَروا على اللهِ كَذِباً فيسحِتَكم بعَذابٍ » . (٣)

وان عرضت في الكلام مسألة يجوز فيها اكثر من وجه استشهد لكل منها بما ورد في القرآن مثاله قوله في باب (اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الاخر من الاول الذي عمل فيه (أن) : « فالحروف التي تشرك الواو والفاء وثم وأو ، وذلك قولك : « اريد أن تأتيَني ثم تحدِّثَني . . ولو قلت : اريد أن تأتيني ثم تحدِّثني ، جاز كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني ، ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال ، وقال عز وجل : « ما كانَ لِبَشرٍ أن يؤتيَهُ اللهُ الكتابَ والحُكمَ والنُبوَّةَ ثم يقولَ للناس » (٤) ثم قال سبحانه : « ولَا يأمُركُم » (٥) فجاءت منقطعة من الاول لأنه أراد : « ولا يأمُركم اللهُ » . وقد نصبها بعضهم على قوله : وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا . وتقول : « أريد أن تأتيَني فتشتمُني » لم يرد الشتيمة ولكنه قال : كلما أردت اتيانك شتمتني . فمن ثَمَّ انقطع كلامه من (أن) . قال رؤبة : (يريدُ أن يُعربَه فيُعْجِمُه) أي : فإذا هو يُعجمُه وقال عز وجل : « لِنُبيِّنَ لكُم ونقِرُّ في الأرحَام » (٦) أي : ونحن نُقَرّ في الارحام ، لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للإقرار . وقال عز وجل : «أن تَضلَّ احداهما فتذكَر إحداهما الاخرى»(٧)

---

١ ـ آل عمران ، الآية ٤٥ .   ٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٦٢ وينظر ص ٧٠ و ٨٩ و ١٦١ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٢١ وينظر ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ و ٤٢٧ . طه ، الآية ٦١ .
٤ ـ آل عمران ، الآية ٧٩ .   ٥ ـ آل عمران ، الآية ٨٠ .
٦ ـ الحج ، الآية ٥   ٧ ـ البقرة ، الآية ٢٨٢ .

. فانتصب لأنه أمـر بالاشهاد ِلأنِ تذكـِرَ احـداهما الاخرى ، ومن أجل أن تذكـِرَ . . ». (١)

وان ورد من الآيات ما ظاهره انه يجوز فيه أوجه متعددة من الاعراب خرّجها على الأوجه الحسنة الجيدة ، وعلى الأكثر الأشهر في لغة العرب ، ومن أمثلة ذلك قوله : « واعلم أنَّ ناسـا من العرب يغلطون فيقولون : (إنّهم أجمعونذاهبون) و (إنّك وزيدٌ ذاهبان) وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء فيرى انه قال : (هم) كما قال : « ولا سابق شيئاً اذا كان جائيا » على ما ذكرت لك . واما قوله عز وجل : « والصابئون » (٢) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله والصابئون بعدما مضى الخبر . وقال الشاعر بشر بن أبي خازم :

والا فاعلمـوا أنّا وأنـتم بغـاة ما بقينـا في شـقاق

كأنه قال : بغـاةٌ ما بقينا وأنتم » . (٣)

ومثله قوله في باب (من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما اخر فيعمل فيه كما عمل في الاول) : « وذلك قولك : « رأيت قومَك أكثَرَهم » . و « رأيت بني زيد ثلثيهم » و « ورأيت بني عمك ناسـا منهم » و « رأيت عبد الله شخصَه » و « وصرفتُ وجوهَها أولَها » فهذا يجيء على وجهين : على انه اراد : رأيت اكثرَ قومك ، ورأيت ثلثي قومك ، وصرفتُ وجوهَ أولها ، ولكنه ثنّى الاسم توكيدا ، كما قال : « فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون » (٤) وأشباه ذلك فمن ذلك قوله عز وجل : « يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه »(٥) وقال الشاعر : —

وذَكرتْ تقْتُدَ بَـرْدَ مائِها وعَتكُ البـولِ على أنسائِهـا

ويكون على الوجه الاخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : « رأيت قومك » ثم يبـدو له أن يبين ما الذي رأى منهم فيقول : « ثلثيهم » او « ناسـا منهم » . . . فاما الاول فجيد عربي مثله قوله عز وجل : « ولله على الناسِ حِجُّ البيتِ من استَطاعَ اليه سبَيلا » (٦) لأنهم من الناس . ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر : « قال الملأ الذين استكبَروا من قومِهِ للذين استُضعِفوا لِمَنْ آمنَ منهم » . (٧)

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٤٣٠ وتنظر ص ٤١١ . ٢ — المائدة ، الآية ٦٩ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٢٩٠ — ٢٩١ . ٤ — الحجر ، الآية ٣٠ .
٥ — البقرة ، الآية ٢١٧ . ٦ — آل عمران ، الآية ٩٧ .
٧ — الكتاب ج ٢ ص ٧٥ — ٧٦ ، الاعراف ، الآية ٧٥ .

وهو يعتبر الآيات القرآنية قياسـا يقيس عليها الوجه الحسن الجائز الخالي من القبح من أوجه التعبير كقوله : « فان قلت : « رويدَكم فعبدُ الله » ، فهو ايضا رفع وفيه قبح ، لأنك لو قلت : « إذهبُ وعبدُ الله » كان فيه قبح ، فاذا قلت : « اذهبْ انتَ وعبدُ الله » حَسُنَ . ومثل ذلك في القرآن : « فاذهبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا » (١) و « اسكُنْ انتَ وزوجُكَ الجنةَ » . (٢)

وان احتملتَ الآية أوجها من الإعراب بعضها غير مرضيّ ولا مستحسَن جاء بها لينفيَ عنها هذه الأوجه ، وليثبت لهـا ما حسن من أوجه الإعراب وقويَ : مثال ذلك قوله : « واعلم أنّ ما كان فصلا لايغير ما بعده عن حـاله التي كان عليها قبـل أن يـذكر وذلك قولك : (حسبتُ زيدا هـو خيراً منك) ، (وكان عبدُ الله هو الظريفَ) قال الله عز وجل : « ويَرى الذين أوتوا العلمَ الذي أُنزِلَ اليكَ مـن ربّك هو الحقَ » (٣) . وقد زعم ناس أن (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربيٌّ يجعلها صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز (مررت بعبدِ اللهِ هونفسه) ، فـ (هو) ههنا مستكرهة لايتكلم بها العرب لانه ليس من مواضعها عندهم . ويدخل عليهم : « ان كان زيد لهو الظريفَ » و « وإن كُنّا لنحنُ الصالحين » فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه (اللام) لانك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : (إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلاً) ولا يكون (هو) ولا (نحن) ههنا صفة وفيهما (اللام) . ومن ذلك قوله عز وجـل : « ولا يَحسبَنّ الذين يَبخلُون بمـا آتاهُم اللهُ مـن فضلِه هو خيراً لهم » (٤) كأنه قال : ولا يَحسبَنّ الذين يبخلُون البخلَ هو خيراً لهم ، ولم يذكر (البخلَ) اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره « يبخلون » . (٥)

ويكثر من الآيات القرآنية في مجال مناقشاته النحويين لإثبـات قاعدة او استنباط حكم ، أوردّه عليهم تشبيهَهم آية بأخرى في الإعراب وهو لا يرى بينهما وجها من الشبه ، او في توجيههم اعرابا لعبارة من كلام العرب ، أو لبيت من الشعر ، لأن القرآن أعلى أساليب الكلام العربي وأكثرها بلاغة وفصاحة : مثاله قوله في باب : (ما يختار فيه اعمال الفعل ممـا يكون في المبتدأ مبنيـا عليه الفعل): « وذلك قولك رأيت زيدا وعمرا كلمته ، ورأيت عمرا وعبدَ الله مررت به ، ولَقيتُ قيسا وبكرا اخذت أباه ، ولقيت خالدا وزيدا اشتريت له ثوبا . . وانمـا اختير النصب ههنا لأن الاسم الاول مبني على الفعل فكان بنـاء الاخرِ على

---

١ ـ المائدة ، الآية ٢٤ .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ١٢٥ ، وينظر ص ٤٦ و ٢٦٠ ـ ٢٦١ و ٣٧٧ وسورة البقرة الآية ٣٥ . والاعراف ، الآية ١٩ .

٣ ـ سبأ ، الآية ٦ . ٤ ـ آل عمران ، الآية ١٨٠

٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥ ، وينظر ج ١ ص ٤٦ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٩ و ٣١٠ و ٣٩٥ .

الفعلِ أحسن عندهم اذ كان يُبنَى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجريَ الاخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله اذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل وهذا أولى أن يحمل عليه ما قَرُبَ جواره منه اذ كانوا يقولون : « ضربوني وضربتُ قومَك » ، لأنه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد اذا كان لا يمتنع الاخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه الاول أقرب في المأخذ . ومثل ذلك قوله عز وجل : « يُدخِلُ من يشاءُ في رحمتهِ والظالمِين أعدَّ لهم عذابا أليما » (١) وقوله عز وجل : « وعادا وثمودا واصحابَ الرَّس وقُرونا بين ذلك كثيرا وكلاً ضربنا له الامثالَ » (٢) ومثله : « فريقاً هدى وفريقا حقَّ عليهم الضلالةُ » (٣) . وهذا في القرآن كثير » (٤) .

ومثله قوله : « وسألت الخليل رحمه الله عن : ما احسن وجوههما ؟ فقال : لان الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قولِ الاثنين : « نحن فعلنا » ولكنهم ارادوا ان يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء . وقد جعلوا ايضا المنفردين جميعا ، قال الله جل ثنــاؤه : « وهَلْ أتاكَ نَبأ الخَصمِ إذْ تَسَوَّرُوا المحرابَ . إذْ دَخلوا على داودَ فَفزِعَ منهُم قالُوا : لا تَخَفْ خَصمانِ بَغَى بَعضُنا على بَعْضٍ » . (٥)

فان حاول بعضهم حمل الآية على وجه غير الظاهر الواضح من أوجه الاعراب رد عليه كما في قوله : « واعلم أنّ ما كان فصلا لا يُغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك : (حسبت زيدا هو خيرا منك) و (كان عبدُ الله هو الظريفَ) . قال الله عز وجل : « وَيرى الذين أوتُوا العلمَ الذي أُنزِلَ اليك من ربك هو الحقّ » (٦) . وقد زعم ناس أنّ (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : (مررت بعبدِ الله هو نفسِه) فـ (هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بهــا العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم . ويدخل عليهم : (إن كان زيدٌ لهو الظريف) و (إن كُنّا لنحنُ الصالحين) ، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه (اللام) لأنك لا تُدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : (إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلا) ، ولا يكون (هو) ولا (نحن) ههنا صفة وفيهما (اللام) . ومن ذلك قوله عز وجل : « ولا يَحسَبَنَّ الذين يَبخلُون

---

١ ــ الانسان ، الآية ٣١ . ٢ ــ الفرقان ، الآيتان ٣٨ و ٣٩ .
٣ ــ الاعراف ، الآية ٣٠ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٦ وينظر ص ١٦٢ ــ ١٦٣ و ٣٣٥ ــ ٣٣٧ .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٤١ وينظر ص ٢٤٠ و ٢٩٠ و ٣٧٩ و ٤٢٤ و ٤٤٨ و ٤٦٤ ــ ٤٦٥ ونحوها كثير . وسورة ص ، الآيتان ٢١ و ٢٢ .
٦ ــ سبأ ، الآية ٦ .



بِمَا آتاهُمُ اللهُ من فضلهِ هو خيراً لهم »(١) كأنه قال : « ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون البخلَ هو خيراً لَهم » . ولم يذكر البخلَ اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون . . » . (٢)

هذا موقف سيبويه من آيات القرآن العزيز وطريقةُ استشهاده بها وقياسه عليها واستفادته منها وهو موقف محمود .

(٢)

أما القراءة وهي : « اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كَتْبَة الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما » . (٣) فكان له منها موقف آخر ، وقد اختلف قدماء المسلمين من مفسرين وقرّاء فيما يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « قُرِيءَ القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا كيف شئتم » او « فاقرأوا ما تيسر منه » ، ففسره كلٌّ حسبما يراه ، وقد ناقش ابن قتيبة آراء سابقيه فيه ورد عليهم ورأى أنّ المقصود من ذلك أنه أُنزل على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن ودليله على هذا قوله (ص) في رواية اخرى : « فاقرأوا ما تفرّق منه » وقول عمر (رض) « سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وقد كان النبي (ص) أقرأنيها فأتيت به النبيّ فأخبرته فقال : اقـرأ ، فقرأ تلك القراءة ، فقال : هكذا أنزلت . ثم قال لي : اقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا أنزلت . ثم قال : إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسّر فمن قرأه قراءة عبد الله فقد قرأ بحرفه ، ومن قرأ قراءة أُبيّ فقد قرأ بحرفه ومن قرأ قراءة زيد فقد قرأ بحرفه . (٤)

ولم تكن هذه القراءات السبع متميزة عن بعضها في صدر الإسلام إنّما تميزت في القرن الرابع حينما جمعها أبو بكر بن مجاهد ، واعتبر القراءات السبع هي المنقولة عن الأئمة السبعة وهم : عبد الله بن كثير المكيّ القرشيّ – قاريء مكة ، ونافع ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدنيّ – قاريء المدينة ، وعبد الله بن عامر بن يزيد ابن تميم بن ربيعة اليحصبي الدمشقيّ قاضي دمشق وقارؤها ، وأبو عمرو بن العلاء ابن عمار بن عبد الله البصريّ – قاريء البصرة وقيل اسمه زبان ، وعاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسديّ الكوفيّ ، وحمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات

١ – آل عمران ، الآية ١٨٠ .
٢ – الكتاب ج ١ ص ٣٨٤ ، ٣٩٩
٣ – البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣١٨
٤ – ينظر تأويل مشكل القرآن ص ٣٦ – ٣٧ ، والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٩ وما بعدها



التميمي الكوفي أبو عمارة ، والكسائي أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكوفي وهؤلاء الثلاثة قراء الكوفة يقول الزركشي : « وليس في هؤلاء السبعة من العرب الا ابن عامر وأبو عمرو » . (١)

أما أوجه الاختلاف بين القراءات فقد بينها ابن قتيبة وهي سبعة أوجه :—

١ — ان يكون الاختلاف في إعراب الكلمة او في حركة بنائها مما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى : « هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم » (٢) و « أطهرَ لكم » و « هل نُجازي إلاّ الكفورَ » (٣) و « هل يُجازَى إلاّ الكفورُ » و « يأمرونَ الناسَ بالبُخْلِ » (٤) و « وبالبَخَلِ » و « فنَظِرَةٌ الى ميسَرَةٍ » (٥) و « ميسُرة » .

٢ — أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى : « رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أسفارنا » (٦) و « ورَبُّنا باعَدَ بينَ أسفارنا » ، و « إذ تَلَقَّونَهُ بألسِنَتِكُم » (٧) « تَلِقُونَهُ » . . .

٣ — أن يكون الإختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يُزيل صورتها نحو قوله : « وانظرْ الى العظام كيف نُنْشِزُها » (٨) و « نَنْشُرها » ، ونحو قوله : « حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبهم » (٩) و « فُرِّغَ » .

٤ — أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله : « إنْ كانَت إلاّ صيحةً واحدة » (١٠) او « زَقْيَةً » ، و « كالعِهْنِ المنفوش » (١١) و « كالصُوفِ » .

٥ — أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُزيل صورتها ومعناها نحو قوله : « وَطَلْحٍ مَنضُودٍ » (١٢) في موضع و « طَلْعٍ مَنضُودٍ » .

٦ — أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله تعالى : « وجاءَتْ سكرةُ الموتِ بالحق » (١٣) وفي موضع اخر : « وجاءَت سكرةُ الحَقِّ بالموت » .

---

١ — ينظر البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٢٧ — ٣٢٩ .
٢ — هود ، الآية ٧٨ . ٣ — سبأ ، الآية ١٧ .
٤ — النساء ، الآية ٣٧ . ٥ — البقرة ، الآية ٢٨٠ .
٦ — سبأ ، الآية ١٩ . ٧ — النور ، الآية ١٥ .
٨ — البقرة ، الآية ٢٥٩ . ٩ — سبأ ، الآية ٢٣ .
١٠ — يس ، الآيتان ٢٩ و ٥٣ . ١١ — القارعة ، الآية ٥ .
١٢ — الواقعة ، الآية ٢٩ . ١٣ — ق ، الآية ١٩ .

٧ ـ أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى : « وما عَمِلَتْ أيديهِم » و « وما عَمِلَتْهُ أيديهِمْ » (١) ، ونحو قوله : « إنَّ اللهَ هو الغنيُّ الحميدُ » (٢) و « إنَّ اللهَ الغنيُّ الحميدُ » . (٣)

وقد اختلف في تواتر هذه القراءات السبع عن الرسول (ص) ، فهي متواترة عند الجمهور ، وقيل بل مشهورة ولا عبرة لإنكار المبرد قراءة حمزة : « والأرحام »(٤)ولا بإنكار المغاربة من النحاة كابن عصفورقراءةَ ابن عامر : « قتلُ أولادَهُم شُركائِهم » (٥) يقول الزركشي : « والتحقيق أنَّها متواترة عن الأئمة السبعة . أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر » (٦) .

أما ابن الجزريّ فقد رد قول من قال بتواتر القراءات السبع يقول : « قال الإمام الكبير ابو شامة في مرشده : « وقد شاع على ألسنة كل جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أنَّ القراءات السبع كلها متواترة أي : كل فرد ما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة . قالوا : والقطع أنَّها منزَّلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له من انه شاعَ واشتهر واستفاض فلا أقلّ من اشتراط ذلك اذا لم يتفق التواتر في بعضها » (٧) .

ويرى أنَّ القراءة التي يؤخذ بها هي : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمَّن هو اكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف » . (٨)

ويقول ابو شامة في كتابه المرشد الوجيز : « فلا ينبغي أن يغترّ بكل قراءة تُعزى الى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنْ هكذا أُنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل وإن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها

---

١ ـ يس ، الآية ٣٥ .

٢ ـ لقمان ، الآية ٢٦ .

٣ ـ تاويل مشكل القرآن ص ٢٨ ـ ٢٩ وينظر : مقدمتان في علوم القرآن ص ٢١٦ ـ ٢١٧ و ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

٤ ـ النساء ، الآية ١ . وهي في المصحف بالفتح . والقراءة بالكسر .

٥ ـ الانعام ، الآية ١٣٧ .

٦ ـ البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢١٨ ـ ٢١٩ . وينظر ص ٣٣١ .

٧ ـ النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٣ .

٨ ـ المصدر السابق ج ١ ص ٩ .



عن الصحة فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمّن تنسب اليه ، فإن القراءات المنسوبة الى كل قاريء من السبعة وغيرهم منقسمة الى للمجمع عليه والشاذ غير أن هولاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم » . (١)

وجميع ما يروى في القرآن على ثلاثة اقسام : —

الاول : يقرأ به وهو ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن : أن ينقل عن الثقات عن النبي (ص) ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا ، ويكون موافقا لخط المصحف . فاذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قريء به وقطع من جحده .

الثاني : ما صحّ نقله عن الآحاد ، وصحّ وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين احداهما : — أنّه لم يؤخذ بإجماع وإنّما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد .

والعلة الثانية : أنّه مخالف لمـــا قد أجمع عليه فلا يُقطع على مغيبه وصحته ، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ، ولا يكفر من جحده ، ولبئس ما صنع إذا جحده .

والثالث : هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف . (٢)

وقد اهتّم القراء والمفسرون بسند القراءات وبالمرويّ منها وقسموه الى :

١ — متواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم الى منتهـــاه ، وغالب القراءات كذلك .

٢ — مشهور : وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربيةوالرسم واشتهر عند القراءة فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة . فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض .

٣ — آحاد : وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأ به ومن ذلك ما أخرجه الحاكم عن طريق عاصم الجحدريّ عن أبي بكرة أنَّ النبيّ (ص) قرأ : « متكِئِينَ على رَفارِفَ خُضْرٍ وعَباقِرِيَّ

١ — النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٩ — ١٠ .
٢ — ينظر المرجع السابق ج ١ ص ١٣ — ١٤ .



حسان » (١) ، وأخرج من حديث أبي هريرة أنه قرأ : « فلا تعلم نفسٌ ما أُخفيَ لهم من قَرَاة أعيُن » (٢) وما أخرج عن ابن عباس من أنّه (ص) قرأ : « لقد جاءكم رَسولٌ من أنفَسِكُم » (٣) — بفتح الفاء —

٤ — شاذّ : وهو ما لم يصحّ سنده . من ذلك قراءة : « مَلَكَ يَوْمَ الدين » (٤) — بصيغة الماضي ونصب يوم — و « إيّاكَ يُعْبَدُ » (٥) — ببنائه للمفعول — .

٥ — موضوع : كقراءات الخزاعي منها مانقله عنه ابو القاسم الهذلي وغيره فانها لاأصل لها. ومنها : « إنما يخشي اللهُ من عباده العلماءَ »(٦)- بضم الهاء . وفتح الهمزة —.(٧)

٦ — وظهر للسيوطيّ نوع سادس من القراءات وهو ما زيد فيه على وجه التفسير كقراءة سعد بن ابي وقاص « وله أخٌ او أختٌ من أمٍّ » (٨) ، وقراءة ابن عباس : « ليسَ عليكُم جُناحٌ أنْ تَبتغوا فَضلا من ربّكم في مَواسِمِ الحجّ » (٩) ، وقراءة ابن الزبير : « ولتكُنْ منكُم أمةٌ يَدْعونَ إلى الخيرِ ويأمُرونَ بالمعروف وينهون عن المُنكَرِ » « ويَستعينون بالله على ما أصابَهُم».(١٠)

اما ابن الجزريّ فكان يرى أنّ هذا النوع من إدخال التفسير في القراءات إيضاحا وبيانا لأنهم محققون لما تلقّوه عن النبيّ (ص) قرآنا فهم آمنون من الالتباس . (١١)

وهؤلاء القرّاء إنما يهتمون بما شاع وذاع من القراءات وبما تلقته الأئمة بالإسناد الصحيح ويعتمدون على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، ولا يهتمون بالنحو وقواعده وأصوله لان « ائمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، واذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربيّة ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها » . (١٢)

أما علماء العربية فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات ، وكان قوم من النحاة يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونها الى اللحن مع ثبوت هذه القراءات بالأسانيد الصحيحة ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية كما يرى السيوطي الذي اعتبر كل ما ورد أنّه قُرِيءَ به جاز الاحتجاجُ به

---

١ — الرحمن ، الآية ٧٦ .
٢ — السجدة ، الآية ١٧ .
٣ — التوبة ، الآية ١٢٨ .
٤ — الفاتحة ، الآية ٤ .
٥ — الفاتحة ، الآية ٥ .
٦ — فاطر ، الآية ٢٨ .
٧ — ينظر : تفسير القاسمي المسمى : (محاسن التأويل) ج ١ ص ٣٠٨ .
٨ — النساء ، الآية ١٢ .
٩ — البقرة ، الآية ١٩٨ .
١٠ — آل عمران ، الآية ١٠٤ .
١١ — ينظر الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٩
١٢ — المصدر السابق ج ١ ص ٧٧ .



في العربيّة سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا يقول : « وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه ، كما احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة : « فَبِذلِكَ فَلْتَفْرَحُوا » (١) ، كما احتج على ادخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة : « ولْنَحْمِلْ خَطَاياكُم » (٢) ، واحتج على صحة قول من قال : إنَّ (اللهَ) اصلُها (لاَه) بما قُرِيءَ شاذا : « وهو الذي في السّماءِ لاهٌ وفي الأرضَ لاهٌ » . (٣)

فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون . اما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها اصلا من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين ، لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردّوها . في حين كانت القراءات مصدرا من مصادر النحو الكوفي . يقول الدكتور مهدي المخزوميّ : « والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم ، وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل – قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها » (٤) .

فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها ممـا خالف الوارد عن العرب ، ويقيسون عليها فيجعلونها أصلا من اصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام . وهم اذا رجّحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها .

من امثلة ذلك رفض البصريين الاحتجاج بقراءة ابن عامر : « وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المُشرِكين قتلُ اولادَهم شُركائِهم » (٥) – بنصب أولادهم وجر

---

١ – يونس ، الآية ٥٨ .
٢ – العنكبوت ، الآية ١٢ .
٣ – الاقتراح ص ١٥ والزخرف ، الآية ٨٤ .
٤ – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٨٤ .
٥ – الانعام ، الآية ١٣٧ .



شركائهم — وعدّوها غلطا لأنه فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول . وقالوا فيها : إن هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها ، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة . واذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الاجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة .

أما الكوفيون فقد اخذوا بها وقاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور . (١)

وقد عرض الدكتور مهدي المخزوميّ في كتابه بعض المسائل التي ضعّفها البصريون او اعتبروها مردودة او شاذة مما أجازهُ الكوفيون وقاسوا عليه . من ذلك وصف البصريين بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود : « واذْ أخذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعبدُوا الا اللهَ » (٢) في حين اخذ بها الكوفيون في تجويز اعمال (أنْ) في الفعل وهي محذوفة من غير بدل .

ومنها رد البصريين قراءة ابن عامر : « ولا تَتّبِعانْ » (٣) واحتجاج الكوفيين بها في تجويز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة ، بأنها قراءة تفرّد بها ابن عامر وباقي القراء على خلافها .

ومنها تضعيف البصريين قراءة نافع قوله تعالى : « ولَقدْ مكّنّاكُم في الارضِ وجعلْنا لكم فيها معَايِشِ قليلاما تَشكُرون» (٤) : (معائش) فقد قال الزجاج إن « جميع نحاة البصرة تزعُمُ أنّ همزَها خطأ » ووصف المازنيّ نافعا بأنه لم يكن يدري ما العربية » . (٥)

من هذا الذي ذكره الدكتور المخزوميّ يتأكد لنا ما سبق أن بيناه من موقف كل من المدرستين من القراءات .

أما غير شيوخ هاتين المدرستين من النحويين المتأخرين فإننا نجد منهم من تطرف ورفض الاستشهاد بالقراءات الشاذة ومنع القياس عليها . ومنهم من توسّط بين المدرستين كابن جني الذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين . فهو وان كان يميل الى البصريين إلا أنّه اكثرُ منهم اعتدالا ومع اعتداله نجده يخطّيء بعض القراءات

---

١ ـ الانصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٢٤٩ ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٨٤ ـ ٣٨٩ .

٢ ـ البقرة ، الآية ٨٣ . ٣ ـ يونس ، الآية ٨٩ . ٤ ـ الاعراف ، الآية ١٠

٥ ـ ينظر الانصاف ج ١ ص٣٢٧ و ٣٨١ وما بعدها ومدرسة الكوفة ص ٣٨٦،٣٨٧ و ص ٣٨٤-٣٨٨ .



ويرى بعضها معيبا من ذلك قوله : « ومن الامر الطبيعي الذي لا بد منه ، ولا وَعَى عنه أن يلتقيَ الحرفان الصحيحان فيُسَكّن الاول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بُدٌّ من الإدغام . . . فأما قراءة عاصم : « وقيلَ مَنْ رَاقٍ » (١) — ببيان النون من (مَنْ) — فمَعيبٌ في الاعراب مَعيفٌ في الأسماع . فإن كان ارتكب ذلك ووقف على (النون) صحيحة غـير مدغمة لينبه على انفصال المبتدأ من خـبره فغير مرضيّ ايضا » . (٢)

ويقول في الكلام على (وَدَعَ) و (وَذَرَ) : « من ذلك امتناعُك من (وَذَرَ) ، و (وَدَعَ) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غَـرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو : (وزن) و (وعد) لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيتَ شِعْري عَن خَليلي ما الذي غالَه في الحُبِّ حتّى وَدَعَه ؟

فشاذ وكذلك قراءة بعضهم : « ما وَدَعَكَ ربُّكَ وما قَلَى » . (٣)

ويقول : « فأما قراءة أهل الكوفة : « ثُمَّ لْيَقْطَعْ » (٤) فقبيح عندنا ، لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها فلا تخلطها بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد » . (٥)

أما أبو حيان الأندلسي فقد وقف موقفا وسطا بين المدرستين فلم يتشدّد فيها تشدُّد البصريين فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منها او على ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئا .

وكان يعتمد على صحة القراءة وتواترها فهو يرى أنّ القراءات قد جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها ، ولكن لا يجوز أن يؤخذ بجميعها إنما يجب الأخذُ بما صحّت روايته منها لذلك نجده يأخذ بقراءة السبعة ويعتمد عليها ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءة حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة البصريين وأقيستهم لأن القرّاء السبعة عربٌ أقحاح عدُول تلقى أكثرُهم القراءةَ عن الصحابة .

فاعلى القراءات وأصحها عنده ما أجمعت عليه السبعة ، ولم يكن اعتماده على القرّاء السبعة فحسب بل كان يأخذ عن غيرهم من القرّاء الذين صحت عنده روايتهم

---

١ — القيامة ، الآية ٢٧ . ٢ — الخصائص ج ١ ص ٩٣ — ٩٤ .
٣ — المصدر السابق ج ١ ص ٩٩ والضحى ، الآية ٣ .
٤ — الحج ، الآية ١٥ . ٥ — الخصائص ج ٢ ص ٣٣٠



كأبي جعفر المتوفى سنة ٢٥٠ هـ الذى انتهت اليه رياسة الاقراء في المدينة وهو ثامن القرّاء العشرة . ويعقوب وهو تاسع القرّاء العشرة . كما دافع عن قراءات آخرين منهم ورش راوية نافع وأخذ بقراءته ، واحتجّ بقراءة ابن عباس وطلحة والحسن البصريّ وابن أبي اسحاق . (١)

ولا يرجّح بين القراءات المتواترة انما يأخذ بكل منها مقتديا في ذلك بثعلب أحد أئمة الكوفيين الذي لم يكن يجيز الترجيح بين القراءات المتواترة . (٢)

وقد وقف ابن مالك من القراءات موقفا مغايرا حيث كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة ، وقد ردّ على علماء العربية الذين كانوا يعيبون على عاصم وحمزة قراءات بعيدة في العربية ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة : « تساءلون به والارحامِ » (٣) ، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المصدر بقراءة ابن عامر : « قتلُ اولادَهم شركائِهم » (٤) ، وعلى جواز سكون لام الامر بعد « ثُمّ » بقراءة حمزة : « ثُمّ لْيَقْطَعْ » (٥) وهي قراءات مردودة من البصريين وابن جني .

ولم يكن يتحرج من الاعتماد على القراءات الشاذة في بناء القواعد والأقيسة من ذلك اعتمادة على قراءة أعرابي شاذة لقوله تعالى : « صراطَ الَّذين » (٦) — بتخفيف اللام — فجعلها قاعدة قاس عليها تخفيف (اللام) في الأسماء الموصولة الاخرى (٧) . فبنى عليها قاعدة وقاس من غير أن يعرف صحة هذه القراءة أو خطأها ، تواتر روايتها او كونها من الآحاد التي انفردَ بقراءتها هذا القاريء دون اعتماد على سماع او تأكد من ثقة راويها .

وسيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة وإن كانت عن القرّاء الذين اعتُمِدت قراءاتهم ونقلت نقلا متواترا عن الرسول الكريم (ص) وصحابته (رض) لم يعب قارئا ولم يخطّيء قراءة بل كان يذكرها ليبين وجها من العربية وليقوي ما ورد عن العرب .

---

١ — ينظر أبو حيان النحوي ص ٤١٦ — ٤٣٠ .
٢ — ينظر : أبو حيان النحوي ص ٤١٩ ، والبحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ ، ومدرسة الكوفة ص ٣٨٤ — ٣٨٥ و ص ٣٨٦ — ٣٨٧ وهمع الهوامع ج ٢ ص ٥٥ .
٣ — النساء ، الآية ١ .   ٤ — الانعام ، الآية ١٣٧ .
٥ — الاقتراح ص ١٥ . الحج ، الآية ١٥ .   ٦ — الفاتحة ، الآية ٧ .
٧ — ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ص ١١٧ .



وان كانت من القراءات المفردة لا يخطئها ولا يخطيء القاريء بها إنّما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قل من يتكلم بها ، ولا يرى المتكلم بها مخطئا ، مثال ذلك قوله : « اذا تكلم عربي في الامالة في المنصوب بغير ما تكلم به عربي آخر فلا تظنن أنّه مخطيء » (١) ، فكيف يُخطِّيء القراء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم ، وما قرأوا به لا يخالف لأن القراءة سنة متبعة يقول : « فأما قوله عز وجلّ « إنّا كلّ شيءٍ خلقناه بقَدَر » (٢) . فانمــا هو على قوله : « زيداً ضربته » وهو عربي كثير . وقد قــرأ بعضهم : « وأما ثمودَ فهدَيناهم » (٣) الا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة . » (٤) .

وفي ضوء مذهبه هذا نجــد الدكتور عبد الفتاح شلبي يقول : « أضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدون برسم المصحف ، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القرّاء الأئمة يدفعني الى القول بأنه كان مترددا بين المذهبين » (٥) .

أما ما ذكره الدكتور شلبي من تضعيف سيبويه للقرّاء فليس صحيحا لأنه فهم النص الوارد في كتابه مرة واحدة على غير ما قُصد به . وذلك عندما كان يتحدث عن حكم المضارع في جواب الطلب ، يقول : « واعلم أنّ (الفــاء) لا تضمر فيها (أن) في الواجب ، ولا يكون في هذا البــاب الا الرفعُ وسنبين لِمَ ذلك . وذلك قوله : (إنه عندنا فيحدّثُنا) و (سوف آتيه فأحدّثُه) ، ليس الا ، ان ان شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الاول ، وان شئت كان منقطعا لأنك أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه الا الرفع . وقال عز وجل : « فلا تَكْفُرْ فيتعلمون » (٦) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين انهما قالا : « لا تكفُرْ فيتعلمون » ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره ، لكنه على : كفروا فيتعلمون ، ومثله : « كُنْ فيكونُ »(٧) كأنه انمــا قال : إنّما أمرنا ذاك فيكون .. وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشــعر ونصبه في اضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة ، فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر : —

سـأتركُ مـنزلي لِبَـني تمـيمٍ ... وألحـقُ بالحجـازِ فأسـتريحا

وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس : —

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٣ .
٢ — القمر ، الآية ٤٩ .
٣ — فصلت ، الآية ١٧ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٧٤ .
٥ — ابو علي الفارسي ص ١٦٦ .
٦ — البقرة ، الآية ١٠٢
٧ — البقرة ، الآية ١١٧ ، وآل عمران ، الآيتان ٤٧ و ٥٩ ، والانعام ، الآية ٧٣ . والنحل ، الآية ٤٠ . ومريم ، الآية ٣٥ . ويس ، الآية ٨٢ . وغافر ، الآية ٦٨ .

ثمّت لا تَجزونَني عِندَ ذاكمُ ولكن سَيجزيني إلا لـهُ فَيُعْقِبا

وهو ضعيف في الكلام » . (١)

يقول شلبي معقبا على ذلك : « وقد رجعت الى كتب القراءات فوجدت أنّ قراءة النصب عن ابن عامر في ستة المواضع التي ورد فيها هذا الحرف في القرآن الكريم ، ووافقه الكسائي في حرفي النحل ويس » . (٢)

وفي هذا التعقيب اتهام لسيبويه وتحميل لعبارته هذه ما لا تحتمله فهو لم يخطّئ قراءة « كُنْ فَيكونَ » بالنصب ، ولا قراءة : « لا تَكفُرْ فَيَتعلّموا » فهاتان الآيتان وقع الفعل المنصوب فيهما — على قراءة النصب — بعد أمر أو نهي وكلاهما طلب يصح حمل الكلام عليه فينصب او على الأيجاب فيرفع ، وليس قوله : « وهو ضعيف في الكلام » منصبا على قراءة النصب في هاتين الآيتين إنما هو موجه الى قوله : « قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة » .

والذي لاحظناه أن سيبويه حينما يعقب على القراءات بما يُشعر بعدم موافقته إياها لا يزيد على أن يقول : « وهذه لغة ضعيفة » أو « وهي قليلة » (٣) ، فهو لا يوجه الضعف الى القراءة مباشرة إنّما يحمل القراءة على احدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها ، فالضعف والقلة عنده ليسا في القراءة نفسها إنّما في اللغة التي قرأ بها القارئ ، من ذلك قوله : « وزعموا أنّ أبا عمرو قرأ : « يا صالحُيْتنا » (٤) جعل (الهمزة) : (ياءً) ثم لم يقلبها (واوا) ولم يقولوا هذا في الحَرف الذي ليس منفصلا ، وهذه لغة ضعيفة ، لأن قياس هذا ان تقول : يا غُلامُوجَلْ » . (٥)

وقد كان شلبي يرى سيبويه متعصبا للبصريين ولقرائهم على وجه الخصوص لأنه رآه على حسب ما استقصاه ينص اذا ما نصّ على إمام بصريّ كأبي عمرو بن العلاء أو من قرأ على بصريّ كالأعرج أو عيسى أو من بَعُدَ عن هذه العصبية كعبد الله بن مسعود وأبيّ . (٦)

وهذا التعصب الذي أشار اليه شلبي لا حقيقة له ولا وجود فيما نراه ويراه معنا من قرأ الكتاب لأن سيبويه قد عودنا أن لا ينص اذا ما نصّ على اسم قائل في شواهده

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ .

٢ — ابو علي الفارسي ص ١٦٢ .

٣ — ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ .

٤ — الاعراف ، الآية ٧٧

٥ — الكتاب ج ٢ ص ٣٥٨ .

٦ — ابو علي الفارسي ص ١٦٤ .

إلا اذا تأكد من صحة نسبته اليه ، ونحن نعلم أنّ كثيرا من أبيات الكتاب تركها غُفلا من اسم الشاعر لأنه خشيَ أن لا تكون نسبتها صحيحة ، ولم ينسب منها إلا ما نسبه شيوخه ورواه عنهم منسوبا أو ما رواه من يثق بروايته من فصحاء العرب ، وكثيرا ما يترك البيت من غير أن ينصّ على اسم قائله ويكتفي بقوله : « وهو جاهليّ » أو « وهو لرجل من بني قيس » أو « قال رجل من بني تميم » ونحو هذا من العبارات التي تُشعر بفصاحة اللغة التي ورد عليها البيت ، لأن همّه موجّه الى النص وفصاحته لا الى شخصية المتكلم به .

فموقفه من القرّاء اذن لا يختلف عن موقفه من الشعراء أو ممن نقل عنهم العبارات التي استشهد بها في الكتاب . فنص على اسم القارئ فيما ثبت عنده نسبة القراءة إليه ، وممن نص عليهم الأعرج (١) وعبد الله بن مسعود (٢) . وعيسى بن عمر (٣) وعبد الله بن أبي اسحاق (٤) والحسن (٥) . وأُبيّ بن كعب (٦) وابو عمرو بن العلاء (٧) قارئ البصرة وأحد شيوخ مدرسة النحو فيها وقد استشهد بقراءاته ونصّ على اسمه في مواضع متعددة من كتابه . وليس بِدعا أن ينصّ عليه وهو الذي تلقّى عنه شيوخه وأولهم الخليل القراءة والعربية ، وقد ولد سيبويه وابو عمرو حيّ يرزق فليس زمانه ولا مكانه ببعيدين عن زمان سيبويه ومَنْ أولى من أبي عمرو بأن يُنَصّ على اسمه من القرّاء في الكتاب وهو الذي روى عنه كثيرا من الشواهد والآراء في النحو واللغة والأصوات وغيرها من مادة الكتاب .

وإن لم يثبت عنده اسم القارئ نصّ في بعضها على اسم البلد الذي قرأ اهله بهذه القراءة مثل قراءة أهل المدينة (٨) أو قراءة اهل مكة (٩) . أو قراءة أهل الحجاز (١٠) ، او قراءة أهل الكوفة (١١). ولا يفرق في نقله لهذه القراءات بين مدينة واخرى انما يذكرها ويستشهد بها في الموضع الذي يريد ولا يرجّح قراءة منها على اخرى .

فان لم ينسبها الى قرّاء مدينة معينة وصح عنده أنّها بلغة قبيلة من قبائل العرب أشار الى ذلك عند ذكره القراءة فمنها ما نسبه الى لغة هذيل (١٢) . ومنها ما نسبه الى لغة تميم (١٣) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ و ٤٦٧ و ج ٢ ص ٢٩٤ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ و ٤٧١ ، ج ٢ ص ٢٤٤ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٧١ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٢٦ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٨٧ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٩ .
٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٣١٦ و ج ٢ ص ٤٣ و ١٦٧ و ٢٩٧ و ٢٨٩ و ٣٥٨ و ٤١٧ .
٨ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٨٣ و ٣٩٧ و ٤٢٩ و ٤٦٣ و ج ٢ ص ١٩٤ .
٩ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ و ٤٠٨ و ٤١٠ .
١٠ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٤١٧ .
١١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ و ٤٣٠ و ج ٢ ص ٤٢٢ و ٤٢٦ .
١٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١٨ .
١٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٨ .

أما في غير هذه المواضع فلم ينسب القراءات وإنما كان يكتفي بأن يقول : « سمعنا بعض العرب قرأها » او : « قراءة بعض القرّاء » او : « أن بعضهم قرأ » أو : « قد قرأ بعضهم » أو : « ألا ترى أنّهم قرأوا » أو : « قد قرأ ناس » أو : أناسٍ ، أو : « بلَغنا أنَّ بعضهم قـرأ هذا الحرف » أو : « وقد قُرِيَ » أو : « أنَّ ناسا كثيرا يقرءونها » أو : « قد ينصبها بعضهم » أو : « وقد بلغنا ان بعضهم قـرأ » أو : « وقد بلَغنا أنَّ بعض القرّاء قـرأ » أو : « قال بعضهم » أو : « وقد قال الذين يخففون » أو : « هذا كله عربي قد قُرِيَ به » أو : « وزعموا أنَّ أناسـا من العرب يقولون » أو : « قد كسر قوم فقالوا » أو : « وأحسن القراءتين » أو : « مَنْ لا يُحصِي من العرب » أو : « وأما قول بعضهم في القراءة » أو : « وحدثني . . . . أنَّ ناسـا يقولون » أو : « حدثنا . . . . أنَّ بعضهم قـرأ » أو : « والأخرى في القرآن في قوله » (١) الى غير ذلك من العبارات التي يقدم بهـا للقراءة .

أما موقف سيبويه من القراءات فانه يختلف باختلاف الموضع الذي يتحدث فيه ، ففي بعضها يقيس على القراءة ويعتبرها الأصل كما فعل عند كلامه على اجراء صلة (مَنْ) وخبره إذا عنيت اثنين كصلة (اللذين) ، واذا عنيت جميعا كصلة (الذينَ) يقـول : « وزعـم الخليـل أنَّ بعضـهم قـرأ : « وَمَـنْ تَقنُتْ منكُنَّ للهِ ورَسولِه » (٢) فجعلت كصلة « التي » حين عنيت مؤنثـا ، فاذا الحقَت (التـاء) في المؤنث ألحقت (الواو) و (النون) في الجميع » (٣) فقاس الجمع على المؤنثة .

وقاس على القراءة كذلك في قوله : « وقد قـرأ ناس : « في أربعةِ أيّام سَواءٍ » (٤) قال الخليل : جعله بمنزلة (مستويات) ، وتقول : (هذا دِرهمٌ سَواءٌ) كأنك قلت : (هذا درهمٌ تامٌ) (٥) .

وفي قوله : « وأما قوله عـز وجل : « إنْ تَرَنِي أنَا أقَلَّ منك مالاً وولدا » (٦) فقد تكون (أنا) فصلا وصفة ، وكذلك : « وما تقدِّموا لأنفُسِكم من خيرٍ تَجدُوه عندَ اللهِ هو خيراً وأعظمَ أجرا » (٧) . وقد جعل ناس كثير من

---

١ ـ ينظر في هذا ونحوه الكتاب ج ١ ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٣٩٥ ، ٣٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٤٨ ، و ج ٢ ص ١٥٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١ .

٢ ـ الإحزاب ، الآية ٣١ .

٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٠٤ وينظر ص ٢٨٥ .

٤ ـ فصلت ، الآية ١٠ .

٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .

٦ ـ الكهف ، الآية ٣٩ .

٧ ـ المزمل ، الآية ٢٠ .

العرب (هو) وأخواتها في هذا البـاب اسما مبتدأ وما بعده مبنيّ عليه فكأنه يقول : (أظن زيدا أبوه خيرٌ منه) ، و (وجدت عمرا أخوه خيرٌ منه) ، فمن ذلك أنه بلغنا أنّ رؤبة كان يقول : (أظنُّ زيدا هو خيرٌ منك) ، وناس كثير من العرب يقولون : « وما ظلمناهُم ولكنْ كانوا هُمُ الظالِمون » (١) .

وحمل بعض القراءات على ما يراه أساتذته القياس في كلام العرب ، ورأى أنّها لغة جيدة . يقول : « وسألت الخليل عن قولهم : (اضرب أيُّهم أفضلُ) فقال : القياس النصب كما تقول : (اضربِ الذي افضلُ) ، لأن (أيّا) في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة (الذي) كما أنّ (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي) ، وحدّثنا هرون أنّ الكوفيين يقرءونها : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شيعَةٍ أيَّهمُ اشـدُّ على الرحمن عتيّا » (٢) وهي لغة جيدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا : « امرُر على أيِّهِم افضلُ » فأجراها هؤلاء مُجرى (الذي) اذا قلت : (اضرِبْ الذي افضلُ) ، لأنك تُنزِّل (أي) و (مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجـزاء والاستفهام » . (٣)

ويحمل القراءات المخالفة لسواد المصحف على اللغات يقول : « واعلم أنّ بُقيانَ (اليـاء) لغة في النداء في الوقف والوصل تقول : (يا غلامي أَقْبِل) ، وكذلك اذا وقفوا ، وكان ابو عمرو يقول : « يا عبادي فاتّقون » (٤) .

ومثله قوله : « وأما قول بعضهم في القراءة : « إنّ اللهَ نعِمّا يَعِظُكُم به » (٥) فحرّك (العين) فليس على لغة من قال : (نِعْمَ) فأسكَنَ (العين) ، ولكنه على لغة من قال : (نِعِمَ) فحرّك (العين) ، وحدثنا ابو الخطاب أنّها لغة لهذيل وكسروا كما قالوا : « لِعِب » (٦) .

فان خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردها ولا يخطئها او يعيبها او ينكرها إنما كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن العرب خالفت فيه القياس والمشهور ، أو يشبّه هذه الشواهد بالقراءة ويحملها عليها ، ويرى أنّه مما يُسمع ولا يقاس عليه يقول : « زعموا أنّ بعضهم قرأ : « ولاتَ حينُ مَناصٍ » (٧) ، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي : —

مَنْ فَـرَّ عَنْ نِيرانِهـا ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَـراحُ

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ . الزخرف ، الآية ٧٦ .
٢ — مريم ، الآية ٦٩ .   ٣ — الكتاب ج ١ ص ٣٩٧
٤ — الكتاب ج ١ ص ٣١٦ . الزمر ، الآية ١٦ .   ٥ — النساء ، الآية ٥٨ .
٦ — الكتاب ج ٢ ص ٤٠٨ .   ٧ — ص ، الآية ٣ .



جعلها بمنزلة « ليس » فهي بمنزلة « لات » في هذا الوجه » . ثم قال بعد قليل : « وزعموا أنّ بعضهم قال وهو الفرزدق : —

فأصبَحوا قد أعادَ اللهُ نِعمتَهم إذْ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مثلَهُم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أنّ « لاتَ حينُ مناصٍ » لا يكاد يعرف . ورُبَّ شيء هكذا ، وهذا كقول بعضهم : « هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ » في القلة » (١) .

وقد يخالف القارىء ما ثبت في سواد المصحف لأنه قـرأ الآية على لغة قبيلته لجهله القراءة الصحيحة فيها ، يقول : « ومثل ذلك قوله عز وجل : « ما هـذا بشرا » (٢) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعونها إلاّ من عرف كيف هي في المصحف » (٣) .

ويقيس القراءات على ما سمعه من العرب كما في قوله : « وقال الخليل : من قال : « يا زيدُ والنضرَ » فنصب ، فانمـا نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيءُ الى أصله . فأما العرب فاكثر ما رأيناهم يقولون : (يا زيدُ والنضرُ) وقـرأ الاعرجُ : « يا جِبالُ أوِّبي معَه والطيرُ » (٤) فرفع ، ويقولون : (يا عمرو والحارثُ) وقال الخليل : هو القياس كأنه قال : ويا حارثُ » (٥) .

أو يقيسه على ما حدثه به من سمعه من العرب ممّن يثق بهم من الرواة يقول : « وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول : « إنْ عمراً لمنطلقٌ » وأهل المدينة يقرأون « وإنْ كُلاًّ لَما لَيوفيَنّهُم ربُّكَ أعمالَهم » (٦) يخففون وينصبون » (٧) .

وقد ترد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان يستشهد سيبويه بهما معا ولا يرجّح بينهما مثاله قوله : « وقد قُرِىءَ هذا الحرف على وجهين : « قُلْ هي للذين آمنوا في الحياةِ الدّنيا خالصةٌ يومَ القيامةِ » (٨) بالرفع والنصب » (٩) .

وقوله : « وقد قرأ ناس هذه الآية على وجهين : « قُلْ إنّ ربِّي يَقْذِفُ بالحقّ علاّمُ الغيوب » (١٠) و « علاّمَ الغيُوبِ » (١١) .

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ والشاهد هنا في تأنيث (جديد) بالتاء وهو فعيل بمعنى مفعول .
٢ — يوسف ، الآية ٣١ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٢٨ .
٤ — سبأ ، الآية ١٠ .
٥ — الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ .
٦ — هود ، الآية ١١١ .
٧ — الكتاب ج ١ ص ٢٨٣ .
٨ — الاعراف ، الآية ٣٢ .
٩ — الكتاب ج ١ ص ٢٦٢ .
١٠ — سبأ ، الآية ٤٨ .
١١ — الكتاب ج ١ ص ٢٨٦ .

وقوله : « وقال تعالى : « إنَّ هذه امتُكُم أمةً واحدةً » (١) وقد قَرأ بعضهم : « أمتّكَم أمّةٌ واحدةٌ » حمل (أمتكم) على (هذه) كأنه قال : إن امتكُم كلّها امةٌ واحدةٌ » (٢) .

وقوله : « وقد قُرِيءَ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم : « وإنّكَلاتَظْمَأُ فيها » (٣) وقال بعضهم : « وأنّكَ » (٤) . هذا هو الغالب .

وقد يرجح في بعض الأحيان بين القراءتين ويصف احداهما بأنها أجود من الأخرى وإن كانت الأخرى عربية كما في قوله : « ومثل ذلك قوله عز وجل : « وأمّا ثمودُ فهدَيناهم » (٥) وإنما حَسُن أنْ يُبني الفعل على الاسم حيث كان مَعملا في المضمر وشغلته به ولولا ذلك لم يحسُن لأنك لم تشغله بشيءٍ . . . . . وقد قرأ بعضهم : « وأمّا ثمودَ فهدَيناهُم » . . . . والنصب عربي كثير والرفع اجود » (٦) .

ومن ذلك أن يصف إحدى القراءتين بأنها احسن او اكثر كقوله : « فأما الثبات فقوله : (ضَرَبَهُو زيدٌ) و (عَلَيهي مالٌ) و (ولَدَيْهُو رَجُلٌ) . جاءت (الهاء) مع ما بعدها ههنا في المذكر كما جاءت وبعدها (الالف) في المؤنث وذلك قولك : (ضَرَبَها زيدٌ) و (عَلَيْها مال) . فإذا كان قبل (الهاء) حرف لين فإنَّ حذف (الياء) و (الواو) في الوصل احسن لأن (الهاء) من مخرج (الألف) و (الألف) تُشبه (الياء) و (الواو) تشبههما في المد وهي اختهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو احسن واكثر وذلك قوله : « عليه يا فتَى) و (ولديه فُلانٌ) و (رأيت أباهُ قَبلُ) و (هذا أبوهُ كما تَرَى) وأحسن القراءتين : « ونَزّلْناهُ تَنْزِيلا » (٧) . و « إنْ تحملْ عليه يَلْهَثُ »(٨) و « شَرَوْهُ بثَمَنٍ بَخْسٍ » (٩) و « خُذُوهُ فَغُلُّوهُ » (١٠) ،والاتمام عربي » (١١) .

وقد يبين قوة إحدى القراءتين ولا يُشير الى حكم الاخرى مثاله قوله : « وقد قرأ ناس : « والسارقَ والسارقةَ »(١٢)« والزانيةَ والزانيَ » (١٣)وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع » (١٤) .

---

١ ـ الانبياء ، الآية ٩٢ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٨٧ .
٣ ـ طه ، الآية ١١٩ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٣ وينظر ٤٢٦ .
٥ ـ فصلت ، الآية ١٧ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٤١ ـ ٤٢ .
٧ ـ الاسراء ، الآية ١٠٦ .
٨ ـ الاعراف ، الآية ١٧٦ .
٩ ـ يوسف ، الآية ٢٠ .
١٠ ـ الحاقة ، الآية ٣٠ .
١١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩١ .
١٢ ـ المائدة ، الآية ٣٨ .
١٣ ـ النور ، الآية ٢ .
١٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٧٢ .

او يبين وجه كلٍّ من القراءات وأنَّ لكل منها وجها حسنا لأنه عربي جاء على لغة من لغات العرب من ذلك قوله : « واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون احداهما ويستثقلون تحقيقهما . . . كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقيَ همزتان فتحقّقا ومن كلام العرب تخفيف الاولى وتحقيق الآخرة وهو قول ابي عمرو وذلك قولك : « فقد جا أشراطُها » (١) و « يا زكريا إنّا نُبَشِّرك » (٢) . ومنهم من يحقق الاولى ويخفف الاخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك : « فقد جاءَ اشراطُها ويا زكرياءُ انّا » . . . وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لِمَه ؟ فقال : إنيّ رأيتُهم حين ارادوا أن يبدلوا احدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة ابدلوا الآخرة وذلك قولهم : (جائي) و (وآدَم) . ورأيت أبا عمرو أخذ بهنَّ جميعا في قوله عــز وجل : « يا وَيْلَتا أأَلِد وأنا عَجوزٌ » (٣) وحقق الأولى ، وكلٌّ عربي » (٤) .

وان جاءت القراءة على غير المشهور من أوجه التعبير أو على الاستعمال القليل فيه نجده يفسرها ويؤولها حتى يعيدها الى ما هو القياس والأكثر عندهم ، أو يسأل عنها أحد شيوخه الذي يُخرجها تَخريجاً يُبعدها عن الضعف أو الشذوذ أو القلة . مثاله قوله : « وسألته عن قوله عــزَّ وجلَّ : « وما يُشْعِرُكُم إنهّا اذا جاءت لا يؤمنون » (٥) ما منعها أن تكون كقولك : « ما يُدْرِيك أنّه لا يفعل ؟ » فقال : لا يحسُن ذلك في هذا الموضع إنمــا قال : « وما يشعِركم ؟ » ثم ابتدأ فأوجب فقال : « إنّها إذا جاءت لا يؤمنون » ، ولو قال :« وما يُشعِرُكم أنّها » كان ذلك عذرا لهم . وأهل المدينة يقولون : « أنّها » ، فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : « إئتِ السوقَ أنّك تَشتري لَنا شيئا » أي : (لعلّك) . فكأنه قال : لَعلّها إذا جاءت لا يؤمنون » (٦) .

ومثله قوله : « وبَلَغنا أنّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية : « وما كانَ لبَشَرٍ أن يكلّمهُ اللهُ إلاّ وحياً أو من وراءِ حِجابٍ أو يُرسلُ رَسولا فيُوحِيَ بإذنه ما يشاءُ » (٧) فكأنه والله أعلم قال عز وجل : (لا يكلمّ اللهُ البشرَ إلا وحياً أو يرسلُ رَسولا) أي : في هذه الحال ، وهذا كلامه إياهم كما تقول العرب : « تحيتُك الضربُ وعِتابُك السيفُ وكلامُك القتلُ » (٨) .

١ ـ محمد ، الاية ١٨ .
٢ ـ مريم ، الاية ٧ .
٣ ـ هود ، الاية ٧٢ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ وينظر ص ٢٧٥ .
٥ ـ الانعام ، الاية ١٠٩ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .
٧ ـ الشورى ، الاية ٥١ .
٨ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ وينظر ص ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٥ .

وقد يستشهد بقراءة بلَغَهُ ورودُها في بعض المصاحف من غير أن يُشير الى هذا المصحف أو يبينه ، ثم يؤكد هذا بسماعه إيّاها عن العرب يقول : « وبلَغَنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف : « وأذنْ لا يَلْبَثُوا خلافك إلا قليلا »(١) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : « وإذَنْ لاَ يَلْبَثوا » (٢) .

من هذا العرض للقراءات تبينَّ لنـــا موقف سيبويه منها واهتمامه بها ، كما اتضح لنـــا أنّه كان يراها موافقة للأصول العربية أو للغات العرب الذين يستشهد بكلامهم وأساليبهم من شعر ونثر ، فإن بَعُدَ بعضُها عن الاستعمال أو المشهور وجّهه توجيها يردُّه الى المشهور والكثير الغالب . وان ورد منها ما خالف القياس واللغة الفصحى أرجعه الى إحدى لغاتِ العَرَب وذكر المتكلمين بهذه اللغة وسمّاها ، كلغةِ هُذَيل وتَميم ونحوها ، أو لم يذكر المتكلمين بهذه اللغة ولم يَنُصّ عليها واكتفى بقوله : إنها على لغةٍ من لغات العرب ، أو : سمعها من عربيّ ، أو : هو قول العرب ، أو : قول عامة العرب ، ونحو ذلك من العبارات التي ليس فيها مطعن في القاريء ولا في القراءة من قريب أو بعيد . وقد يتأول هو أو أحد شيوخه ما ورد في القراءة المخالفة لسواد المصحف أو للقراءة المشهورة بوجه من الوجوه الحسنة كي لا ينكرها او يردّها او يسخفها كما كان يفعل غيره ممن جاء بعده من النحاة .

فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب ، ونظر اليها نظرته الى الآيات الواردة في المصحف العثماني فهو لم يخطّيء قراءة ولم يلحّن قارئا ولم يرجح قارئا من القرّاء على غيره بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجحها من غير أن يعتمد شخصية القاريء في ذلك ، وسواء لديه أوَردَ اسمُه في القراءة أم لم يرد ، أكان من القرّاء السبعة أو العشرة أم لم يكن ، تَواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ . فهو لا يشير الى نوع القراءة ولا الى منزلة القاريء أو مذهبه بَصريا كان أم كوفيا أم مدنيـــا أم مكيا ، لأن اهتمامه كان موجّها الى ما يرِد في القراءة من ألفاظ وعبارات والى صحتّها أو مخالفتهاللمشهور ، وافقت كلامَ العرب أم خالفته .

---

١ ـ الاسراء ، الآية ٧٦ .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤١١ .

وممـــا تجدر الإشارة اليه أنّ القراءات لم تكن قد قسمت في زمانه وحدّدت ، ولم تكن هذه البحوث المطولة المفصلة في طبقات القرّاء ، ولم يعرف القرّاء السبعة ولا العشرة ، كما لم يكن سند روايتها قد ميزت أنواعه وقُسِمّت الى متواتر ومشهور وآحاد وشـــاذ وموضوع ونحوه . ولم يتّضح هذا التقسيم والتبويب والتفصيل الا بعد منتصف القرن الثالث للهجرة حيث كان ابن قتيبة المتوفى في حدود سنة٢٧٦هـ من أوائل المتكلمين على القراءات السبع والخلافات حولها . وقد جاء بعده أبو بكر ابن مجاهد في بداية القرن الرابع للهجرة فحدد شخصية القرّاء السبعة ،واستمر من جاء بعدهما على التبويب والتقسيم والتحديد حتّى استقرت على هذه الصورة التي لم يرها سيبويه في زمانه .

الفصل الثاني

الحـــديث

أما الحديث النبوى الشريف فهو الأصل الثـاني من اصول الاستشهاد بعد كلام الله عـز وجل ، وقد بينّ الشيخ محمد الخضر حسين المقصود به بقوله : « ثم تبين لي أن كتب الحديث تشتمل على أقواله (ص) وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام او حالا من احواله ، او تحكي ما سوى ذلك من شئون عامة او خاصة تتصل بالدين ، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين . وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله (ص) او أقوال الصحابة او أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز (رض) وهذه الاقوال المنسوبة الى الصحابة او التابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة الى رسول الله (ص) من جهة الاحتجاج بها في اثبـات لفظ لغوي او قاعدة نحوية » . (١)

غير أن الذي نفهمه عند اطلاق مصطلح الحديث انه كلام النبي العربي محمد – صلى الله عليه وسلم – وقد كان من الواجب أن يعتبر بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به لولا أن المسلمين الاوائل اجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي نطق به الرسول (ص) غالبـا . فنحن نجد أئمة النحو البصري والكوفي على السواء والمتقدمين منهم وكثيرا ممن جاء بعدهم من المؤيدين لهذين المذهبين او من الذين يعتبرون مؤسسي مدرسة بغداد او مصر او الاندلس ، لا يعتمدون عليه ولا يعتبرونه أصلا من اصول الاستشهاد وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت احكامها كالقرآن وفصيح كلام العرب . وعلة ذلك عندهم أنّ الحديث لم يُروَ بألفاظه التي نطق بها الرسول (ص)، وانمـا اجيزت الرواية بالمعنى ولذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد ، وقد يكون بعضها بلفظ الرسول وبعضها باكثر

---

١ – دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٦ – ١٦٧ .



الفاظه . الا ان الشك فيها جعلهم يبعدونها عن مجال الاستشهاد ، وان جاءوا بالحديث فانمـا يجيئون به لتقوية ما لديهم من شواهد قرآنية او شعرية او نثرية وردت عن القبائل العربية التي يحتجون بلغاتها .

ويمكننا أن نقسم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الى ثلاث طوائف : طائفة منعت الاحتجاج به مطلقا وعلى رأسها ابو حيان النحوي وشيخه ابو الحسن ابن الضائع متابعين في ذلك من تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين . وطائفة اتخذت الوسط سبيلا وعلى رأسها الشاطبي والسيوطي وكثير من المحدثين ، وطائفة ثالثة : أجازت الاستشهاد بالحديث كله وعلى رأسها ابن مالك الاندلسي وابن هشام الانصاري .

كان ابو حيان لا يجوّز الاستشهاد بالحديث ، وقد عرض حجته في كتاب (التذييل والتكميل) . فقال رادا على ابن مالك : « لقد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بمـا وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلّية في لسان العرب بمـا روي فيه ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هـذا الرجـل ، على أن الواضعين الأولين لعلـم النـحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كابي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من ائمة البصريين ، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبـارك الاحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس . وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : انما تنكّـبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله (ص) اذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبـات القواعد الكلية به . وانمـا كان كذلك لأمرين : —

احدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنجد قصة واحدة قـد جرت في زمانه (ص) فقال فيه لفظا واحدا فنقل بأنواع من الالفاظ بحيث يجزم الانسان بأن رسول الله (ص) لم يقل بتلك الالفاظ نحو ما روي من قوله عليه السلام : «زوّجتُكَها بمـا معك من القرآن » و « ملكتُكَها بمـا معك » و « خُذْها بمـا معك من القرآن » وغير ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة . فنعلم قطعا انه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بانه قال بعضها اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف اذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم يأتوا بلفظه (ص) اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى . وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في

الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة . ولم تُملَ عليه فيكتبها . وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه : « ان قلت لكم اني احدثكم كما سمعت فلا تصدقوني انما هو المعنى » ومن نظر في الحديث ادنى نظر علم علم اليقين أنهم يروون بالمعنى .

الثاني : انه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك . ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعا غير شك أن رسول الله (ص) كان افصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، واذا تكلم بلغة غير لغته فانما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريقة الاعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم انساني ولا ملقن لها من اهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته ، ولله در أبي عبد الله ابن الاعرابي – رحمه الله – فانه مرّ على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون على زعمهم في القرآن لحنا ، فقال لهم : «ويلكم هَبْكُم شككتم في كونه نبيا أتشكّون في كونه عربيا ؟ » ثم يعود الى كلامه على ابن مالك فيقول : « والمصنف رحمه الله قد اكثر من الاستلالال بما أثِر في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن » (١) .

وكان ابو الحسن ابن الضائع قد وقف موقفا مماثلا لموقف أبي حيان فقال في شرح الجمل : « تجويز الرواية بالمعنى هي السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثباتهم اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكانَ الاولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي (ص) لانه افصح العرب (٢) .

وقال ابن خروف : « يُستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن وإن كان يرى أنّ ما قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى » (٣) .

اما سبب وقوف ابي حيان وشيخه ابن الضائع وابن خروف هذا الموقف واتخاذهم هذا الرأي فقد بينه ابو حيان بقوله : « وانما امعنت الكلام في هذه

---

١ – التذييل والتكميل ج ٥ ص ١٦٩ ، وينظر الاقتراح ص ١٦ – ١٨ ، وخزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٤ – ٦ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٠ – ٤٣٢ .

٢ – الاقتراح ص ١٨ وخزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٥ وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٠ .

٣ – الاقتراح ص ١٨ وينظر الخزانة ج ١ ص ٥ .

المسألة لئلا يقول مبتدىء : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بقول العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما ، فاذا طالع ما ذكرناه ادرك السبب الذي لاجله لم يستدل النحاة بالحديث » . (١)

اما الفريق الذي يجوز الاستشهاد بالحديث مطلقا فعلى رأسهم ابن هشام وابن مالك . حيث اكثر الاول من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد الأخير به . وكانت حجتهما وحجة أمثالهما ممن اجازوا الاحتجاج بالحديث ما رد به ابن الدماميني في « شرح التسهيل » على ابي حيان قال : « قد اكثر المصنف من الاستدلال بالاحاديث النبوية وشنع ابو حيان عليه وقال ان ما استند اليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بان ذلك المحتج به من لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة . وقد اجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله بنـاء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب انمـا المطلوب غلبة الظن الذي هو منـاط الاحكام الشرعية . وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الإعراب . فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أنّ ذلك المنقول المحتج به لم يبدّل لان الاصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شائع بين النَقلة والمحدّثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فانمـا هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينـافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها . ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدّون ولا كتب ، واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديلُ ألفاظه من غير خلاف بينهم . قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت لفظا أخر . . اه . . وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدّلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه ولا يضرّ توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر والله اعلم بالصواب » (٢) .

---

١ ـ التذييل والتكميل ج ٥ ص ١٧٠ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ ، والاقتراح ص ١٨ ، وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٢ .

٢ ـ خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٧ ، وينظر كتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٥ .



اما الفريق الثالث الذي توسط في الاستشهاد بين ابن مالك وابي حيان فقد كان الشاطبي المتكلم بلسانهم وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُنِيَ ينقل ألفاظها يقول : « لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله (ص) وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم فان رواته اعتنوا بالفاظه لما ينبنى عليها من النحو ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوه القراءات .

واما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد اهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيـان فصاحته (ص) ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية . وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وبنَى الكلام على الحديث مطلقا ولا اعرف له سلفا الا ابن خروف فانه أتى بإحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بهـا مستدلا أم هي لمجرد التمثيل . والحقّ أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بنـاه على امتناع نقل الاحاديث بالمعنى وهو ضعيف » (١) .

فالشاطبي لم يوافق أبا حيان واصحابه في منهجهم ، ولم يرضَ بموقف ابن مالك . اما كلامه على ابن خروف وكثرة استدلاله فقد مر بنـا مما نقله السيوطي ان ابن خروف كان يتعجب من كثرة الاستشهاد بالحديث الا اذا كان ذلك على وجه الاستظهار والتبرك . فهو كما يتضح من نقل السيوطي هذا مع المـانعين (٢) الا ان كان السيوطي قد نسب القول الى ابن خروف وهو عليه . وتكون عبارة السيوطي تكملة لكلام ابن الضائع وعند ذلك تكون العبارة : « وقال ـ ابن الضائع ـ ابن خروف يَستَشهِد . . » بدلا من : « وقال ابنُ خروف : يُستَشهَدُ ...» .

ولم يكن الشاطبي الوحيد الذي وقف هذا الموقف الوسط بين المتطرفين من القبيلين انمـا تبعه في ذلك السيوطي فقال : « وأما كلامه (ص) فيستدل منه بمـا ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا انمـا يوجد في الاحاديث القصار على قلة ايضا فان غالب الاحاديث مروي بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بمـا أدَّت اليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدَّموا

---

١ ـ خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ وينظر كتاب ابو حيان النحوي ص ٤٢٣ .

٢ ـ ينظر الاقتراح ص ١٨ وفيه نقل السيوطي قول ابن خروف في المكثرين من الاستشهـاد بالحديث وعيبه عليهم .



واخروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ . ولهذا ترى الحديث الواحد مرويا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة ومن ثم انكر على ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالالفاظ الواردة في الحديث » (١) .

وكان السيوطي مع اعتداله يميل الى أبي حيان وشيخه فقد علق على رأي أبي حيان السابق بعد ان نقل قوله وقول شيخه ابن الضائع – بقوله : « ومما يدل على صحة ما ذهب اليه ابن الضائع وابو حيان أنّ ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين (يتَعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار) وأكثرَ من ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون) . وقد استدل به السهيلي ثم قال : لكني أقول أن (الواو) فيه علامة اضمار ، لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه : « إنّ للّهِ ملائكةً يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار » (٢) .

وقال في كتابه « همع الهوامع » عند كلامه على قوله (ص) : « لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفر لأسستُ البيتَ على قواعدِ ابراهيمَ » : « قلت والظاهر أنّ الحديث حرفته الرواة بدليل أنّ في بعض رواياته : « لولا حِدثانُ قومِك » وهذا جارٍ على القاعدة وقد بينت في كتاب « اصول النحو » من كلام ابن الضائع وابي حيان انه لا يستدَلُّ بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مرويٌّ بالمعنى لا بلفظ الرسول ، والاحاديث رواها العجم والمولّدون لا من يحسن العربية فأدّوها على قدر ألسنتهم » (٣) .

اما المحدثون فقد كان من اشدّهم دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين يقول ان ما دعاه الى القيام ببحثه : « الاستشهاد بالحديث في اللغة » الخلافات التي رآها بين علماء العربية في إثبات اللغة والنحو بالحديث ، وقد بلغ جهده لاستقصاء الاحاديث في الكتب الكثيرة المؤلفة في الحديث وغريبه ليرى في أي جانب من الجانبين يكون الحق أفي جانب المانعين للاستشهاد بالحديث أم في جانب المجيزين ؟ يقول : « وهذا ما دعاني الى أنْ بحثتُ هذه المسألة وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا » (٤)

---

١ – الاقتراح ص ١٦ – ١٧ . وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ – ٧ .
٢ – الاقتراح ص١٩ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج١ ص٧، وكتاب أبوحيان النحوي ص٤٣٥ .
٣ – همع الهوامع ج ١ ص ١٠٥ ، وينظر كتاب أبو حيان النحوي ص ٤٣٦ .
٤ – دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٦ .



ثم بيّن الالفاظ التي وردت في الاحاديث ممــا لا شاهد له في كلام العرب ، وذكر آراء من يرى أن في الحديث ما لم يرد في كلام العرب ، وعرض للخلاف بين المحتجين والمــانعين وناقش أدلةَ المــانعين بحجج المجيزين (١) .

وقد انتهى به البحث الى أنَّ من الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو أنواع : —

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام بقوله : « حَمِيَ الوطيس » وقوله : « مات حتف أنفه » وقوله : « الظلم ظلمات يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيــان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله : « إن الله لا يملّ حتى تَملّوا » .

ثانيهــا : ما يروى من الاقوال التي كان يتعبد بها أو أُمر بالتعبد بهــا كألفاظ القنوت والتحيّات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في اوقات بخاصة .

ثالثهــا : ما يروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم وما هو ظاهر ان الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها فان اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنّ الرواة لم يتصرفوا في الفاظها ، والمراد ان تتعدد طرقها الى النبي (ص) او الى الصحابة او التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا .

خامسها : الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

ومن هذه الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول وانمــا تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا . أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فلبعد مدوِّنهــا

---

١ — ينظر المصدر السابق ص ١٦٧ — ١٧٧ .



عن الطبقة التي يحتج بأقوالها ، واذا اضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال ان يكون بعضهم قد رواه بالمعنى اصبح احتمال ان تكون الفاظه ألفاظ النبي (ص) او ألفاظ راويه الذي يحتج بكلامه قاصرا عن درجة الظن الكافي لاثبات الألفاظ اللغوية او وجوه استعمالها .

والحديث الذي يصح أن تختلف الانظار في الاستشهاد بالفاظه هو الحديث الذي دوّن في الصدر الاول ، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفا وهو على نوعين : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث اختلفت الرواة في بعض ألفاظه .

اما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به نظرا الى أنّ الاصل الرواية باللفظ والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ، ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم . فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد او اثنان او اقصاهم ثلاثة .

وأما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواة فإنا نرى من يستشهدون بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد وما روي على وجهين أو وجوه .

ويمكننا أن نفصّل القول في هذا النوع فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وَهمٌ من الراوي . . . وأما ما يجيء في رواية شاذة او في رواية يقول فيها بعض المحدثين انها غلط من الراوي فنقف دون الاستشهاد بها . . . .

وأضعف من هذا ان تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة الشك من الراوي (١) .

وخلاصة ما توصل اليه يتضح في قوله : « اننا نرى الاستشهاد بالفاظ ما يروَى في كتب الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية . ولا نستثني الالفاظ التي تجيء في رواية شاذة او يغمزها بعض المحدّثين بالغلط او التصحيف غمزا لا مردّ له . ويشد ازرنا في ترجيح هذا الرأي أنّ جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالالفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته » (٢) .

---

١ ــ دراسات في العربية وتاريخها ص ١٧٧ ــ ١٨٠ .
٢ ــ المصدر السابق ص ١٨٠ .



وقـــرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استنادا الى ما توصل اليه الشيخ محمد الخضر حسين الاحتجاج بالحديث ، ونص قراره : — « اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالاحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الاعاجم وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي : —

١ — لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الاول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

٢ — يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

١ — الاحاديث المتواترة المشهورة .

٢ — الاحاديث التي تستعمل الفاظها في العبادات .

٣ — الاحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم .

٤ — كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

٥ — الاحاديث المرويّة لبيان انه (ص) كان يخاطب كل قـــوم بلغتهم.

٦ — الاحاديث التي عرف من حال رواتها انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : القاسم بن محمد — ورجاء بن حيوة — وابن سيرين .

٧ — الاحاديث المروية من طرق متعددة والفاظها واحدة (١) .

هذا موقف القدماء والمحدثين من علماء العربية من الاستشهاد بالحديث ، أما سيبويه فقد أورد عدة أحاديث في أثنـــاء كلامه على بعض الموضوعات النحوية لتبيين بعض الأوجه الاعرابية . ولم يتبين من كلامه عليها او ممـــا قدّم لها به أنهـــا من الاحاديث إنمـــا كان يدرجها مع امثلة الكتاب فيقول مثلا : « واما قولهم » ، أو : « يقول » ، أو : « ومن العرب من يرفع فيقول » ، أو : « ومثل ذلك » ، أو : « ومن ذلك » .

وقد استطاع الاستاذ أحمد راتب النفاخ صاحب « فهرس شواهد سيبويه » أن يجد بعضها في كتب الحديث اما على الصورة التي ذكرها سيبويه او مغيرة عنها ، وقد يكون حديثا تاما او جزء من حديث . وكانت طريقة احتجاجه بهذه الاحاديث انه يذكرها إما تقوية لأمثلة سابقة من القرآن الكريم كما في استشهاده بالحديث : « ونخلَعُ ونترُكُ من يَفْجُرُكَ » (٢) فقد استشهد به في باب « الفاعلَين والمفعولَين

---

١ — ينظر مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما . ١٩٣٢ — ١٩٦٢ ط ١٩٦٣ م — ١٣٨٢ هـ ص ٣ — ٤ .

٢ — هو قطعة من دعاء القنوت المختار عند الحنفية . وقد اخرجه الطحاوي في (معاني الآثار) موقوفا على عمر رضي الله عنه — ينظر فهرس شواهد سيبويه هامش ٢ ص ٥٨ .



اللذين كلٌّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعلُ به وما كان نحو ذلك » يقول:
« وهو قولك : (ضربتُ وضربَني زيدٌ) و (ضربَني وضربتُ زيداً) تحمل الاسم على الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أنَّ الاول قد وقع إلا أنّه لا يعملُ في اسم واحد رفعٌ ونصبٌ ، وانما كان الذي يليه أولى لقُرب جوارِه وأنّه لا ينقُضُ معنىً وأن المخاطب قد عرف أنَّ الاول قد وقع بزيد كما كان : (خَشَّنْتُ بصَدْرِهِ وصَدْرِ زيدٍ) وجهَ الكلامِ حيث كان الجرُّ في الاول ، وكانت (البـاء) اقربَ الى الاسم من الفعل ولا ينقض معنىً سوَّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب . ومما يقوّي ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : « والحافظينَ فُرُوجَهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات » (١) فلم يُعْمِلِ الاخرَ فيما أُعمل فيه الاولَ استغناءً عنه . ومثل ذلك : « ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَن يَفْجُرُكَ » وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا وذلك قول قيس بن الحطيم : —

نحنُ بمـا عِندَنا وأنتَ بمـا عِنْدَكَ راضٍ والرأيُ مختلِفُ

وقال ضابيءُ البُرجُمِيّ : —

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقَيـاراً بهـا لَغَريبُ

وقال ابن احمـر : —

رَماني بأمرٍ كنتُ منـه ووالـدي بَريئاً ومَنْ أجْلِ الطَوِيِّ رَماني

فوضع في موضع الخبر لفظَ الواحد ، لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أنَّ الآخَرين في هذه الصفة ، والاولُ أجود لأنه لم يضع واحدا في موضع جمعٍ ولا جمعا في موضع واحدٍ . ومثله قول الفرزدق : —

إني ضَمِنْتُ لِمَن أتاني ما جَنَى وأبَى فكانَ وكُنْتُ غيرَ غَدُورِ

ترك أن يكون للأولَ خبراً استغناء بالاخرِ ولعلمِ المخاطَب أنَّ الاول قد دَخل في ذلك . . . . . » (٢) .

فهو هنا قد شبه الحديث بالآية الكريمة وأيّد به ما جاء فيها واعتبر الآية والحديث وما جاء فيهما من الحذف من أحد العاملين لما أظهره مع العامل الثاني أجود واحسن مما جاء في أبيات الشعر التي اخبر فيها عن الجمع بالواحد او عن الاثنين بالواحد .

---

١ — الاحزاب / الآية ٣٥

٢ — الكتاب ج ١ ص ٣٧ — ٣٨

وأما أن يذكر الحديث ليبين نوعا من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الاعراب تبعا للمعاني المختلفة التي يدل به عليها بعد أن يستدل على أحد الأوجه بقراءة : مثال ذلك استشهادُه بالحديث : « كلٌّ مولُود يُولَدُ على الفطْرَة حتّى يكونَ أبواهُ هُما اللذان يُهوِّدانه ويُنَصِّرانه » (١) فقد جاء به في باب : « ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن واخواتهن فصلا » مستدلا به على جواز أكثر من اعراب في الضمير (هما) . يقول : « وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأً وما بعده مبنيّ عليه فكأنه يقول : (أظنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه) و (وجدتُ عمراً اخوه خيرٌ منه) . فمن ذلك أنهُ بلغنا أنَّ رؤبةَ كان يقول : (أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك) وناسٌ كثير من العرب يقولون : « وما ظلَمْناهُم ولكنْ كانوا هُمُ الظّالمون » (٢) . وقال الشاعر — قيس بن ذريح — :

تُبَكّي على لُبنَى وأنتَ تركتَها ... وكنتَ عليها بالمَلا أنْتَ أقدَرُ

وكان ابو عمرو يقول : « إنْ كانَ لَهُوَ العاقلُ » . وأمّا قولُهم : « كلُّ مولود يُولَد على الفطْرَة حتّى يكونَ أبواهُ هما اللذان يُهوِّدانه ويُنَصِّرانه » ففيه ثلاثة أوجُه ، فالرفع من وجهين ، والنصب من وجه واحد . فأحد وجهي الرفع : أن يكون (المولودُ) مضمرا في (يكونَ) و (الوالدان) مبتدآن ، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما ، كأنه قال : « حتى يكونَ المولودُ أبواه اللذان يُهوِّدانه ويُنَصِّرانه » ومن ذلك قول الشاعر — رجل من عبس : —

إذا ما المــرءُ كانَ أبوهُ عَبْسٌ ... فحَسْبُكَ ما تُريدُ إلى الكَلامِ

وقال آخـر :

متى ما يُفِدْ كَسْباً يَكُنْ كلُّ كَسْبِه ... لَهُ مَطْعَمٌ من صَدْرِ يومٍ ومأكلُ

والوجه الاخر : أن تعمل (يكونَ) في الأبوين ويكون (هما) مبتدأ ، وما بعده خبرا له .

والنصب : على أن تجعل (هما) فصلاً » (٣) .

وأما أن يذكر الحديث وحده غير معتمد على شبيه من آية كريمة او من بيت من الشعر ، إنمـا يفسّره بأمثلة من عنده جارية على كلام العرب وذلك كما في الأحاديث الباقية مثل قوله (ص) : « إنّي عبدُ اللهِ آكلاً كما يأكلُ العبدُ وشارباً

---

١ — ورد هذا الحديث في (النهاية في غريب الحديث والاثر) ج ٣ ص ٥٧ (فطر) ورواه البخاري ج ٢ ص ٤٢٦ : (كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه ..) وفي ص ٤١١ : (ما من مولود الا يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه او يمجسانه ..) وينظر بالاضافة الى هذا هامش رقم ٣ ص ٥٧ من (فهرس شواهد سيبويه) .

٢ — الزخرف ، الاية ٧٦ .

٣ — الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ — ٣٩٦ .

كما يشرَبُ العبدُ » (١) فقد استشهد به في باب :(ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة) يقول : « والاسماء المبهمة : هَذا وهَذان وهَذه وهَاتان وهؤلاءِ وذاكَ وذانكَ وتلكَ وتانكَ وتيكَ واولئكَ وهو وهي وهما وهم وهنّ وما اشبهَ هذه الاسماء . . . . فأما المبني على الاسماء المبهمة فقولك : (هذا عبدُ الله منطلقا) و (هؤلاءِ قومُك منطلقين) و (ذاك عبدُ الله ذاهبا) و (هذا عبدُ الله معروفا) ف (هذا) اسم مبتدأ ليُبنَى عليه ما بعده وهو (عبدُ الله) . ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يُبني عليه أو يُبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسندٌ ، والمبنيُّ عليه مسندٌ اليه ، فقد عمل (هذا) فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده والمعنى : أنّك تريد أن تنبِّهَهُ له منطلقا ، لا تريد أن تعرِّفَهُ عبدَ الله لأنّك ظَنَنْتَ أنهَّ يَجْهَلُهُ ، فكأنك قلت : (انظرْ إليه منطلقاً) فَ (منطلَقٌ) حال قد صار فيها (عبد الله) . . . . وقد يكون (هذا) وصواحبه بمنزلة (هو) يعرَّف به ، تقول : (هذا عبدُ الله فاعرفْهُ) الا أنَّ (هذا) ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرِّف شيئا بحضرتك . وقد تقول : (هو عبدُ الله) و (أنا عبدُ الله) فاخراً او مُوعدا اى : اعرفني بما كنتَ تَعرف وبما كانَ يبلغُك عني ، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها او تبلغه فيقول : (أنا عبدُ الله كريما جوادا) و (هو عبدُ الله شجاعاً بطلا) ، ويقول : (إنّي عبدُ الله) مصغرا نفسه لربه ثم يفسر حال العبيد فيقول : (آكلاً كما يأكُلُ العبدُ وشَارِباً كما يشرَبُ العبدُ) (٢) .

ومثله بقوله صلّى الله عليه وسلم : (سُبُّوحاً قُدُّوساً ربَّ الملائكةَ والرُّوحِ) (٣) وذكره بصورة اخرى هي : (سُبُوحٌ قُدُّوسٌ ربَّ الملائكةِ والروح) ، واستشهد به في باب (هذا باب ايضا من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره) حيث يقول : « ولكنها مصادرُ وضعت موضعا واحداً

---

١ ــ وقد ورد هذا الحديث في كتب السنن : (آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد) اما الرواية التي في كتاب سيبويه فيرجح الاستاذ احمد راتب النفاخ أنها رواية الادباء وأصحاب العربية في الحديث فقد رواه الجاحظ في (البيان والتبيين) (انما انا عبد آكل كما يأكل العبد وأشرب كما يشرب العبد) . ينظر : (فهرس شواهد سيبويه هامش رقم : ١ ص ٥٧ .)

٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٥٧ .

٣ ــ من أدعية الركوع ، وفي رواية مسلم . وأبي داود وبعض روايات احمد ان رسول الله (ص) كان يقوله في ركوعه وسجوده ، ورواياتهم جميعا : « سبوح قدوس » بالرفع الا أن صاحب « عون المعبود » نقل عن القاضي عياض انه قيل فيه : « سبوحا قدوسا » على تقدير : (اسبح سبوحا) أو (اذكر او اعظم او اعبد) ينظر هامش ص ٥٧ من فهرس شواهد الكتاب. وينظر ص٥٧ من الفهرس نفسه وفيه الروايتان عن كتاب سيبويه ج١ ص١٦٤و١٦٥ .



لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها (الالف واللام) وذلك قولك : (سُبحانَ اللهِ) و (مَعاذَ اللهِ ورَيحانَهُ) و (عمرَكَ اللهَ إلاّ فَعَلْتَ) و (قعدَكَ اللهَ الا فعلتَ) كأنه حيث قالَ : (سبحانَ اللهِ) قال : (تسبيحاً) وحيث قال : (وريحانَه) قال : (واسترزاقاً) ، لأن معنى الريحان : الرزق . فنصب هذا على : (أُسَبِّحُ اللهَ تسبيحاً واسترزقُ اللهَ استرزاقاً) . . . وقد جاء (سبحانَ) مُنَوناً مُفْرَدا في الشعر ، قال الشاعر وهو أمية بن ابي الصلت :

سُبْحانَهُ ثم سُبْحاناً ألـوذُ بـه   وَقَبْلَنا سبّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

شبهه بقولهم : (حِجْراً وسَلاماً) . وأما (سُبُّوحاً قُدُّوساً ربَّ الملائكةِ والروحِ) فليس بمنزلة : (سبحانَ اللهِ) ، لأن (السُبُّوح) و (القُدُّوس) اسمٌ وَلكنه على قوله : (اذكرُ سُبُّوحاً قُدُّوساً) ، وذاك أنّه خطر على باله أو ذكره ذاكرٌ فقال : (سُبُّوحاً) اى : (ذكرتَ سُبُّوحاً) كما تقول : (أهلَ ذاكَ) اذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثنـاء او بذَمّ ، كأنه قال : (ذكرتَ أهْلَ ذاك) لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقهِ صار عنده بمنزلة قوله : (اذكُرُ فلانا) او : (ذكَرتُ فلانا) كما انه حيث انشد ثم قال : (صادِقا) صار الانشاد عنده بمنزلة (قال) ثم قال : (صادقاً) و (أهلَ ذاكَ) فحمله على الفعل متابعا للقائلِ والذاكر ، فكذلك (سُبُّوحا قُدُّوسا) كأن نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكِرِ والمُنْشِدِ حين خطر على باله الذكر ثم قال : (سُبُّوحاً قُدُّوساً) أي : (ذكرت سُبّوحا) متـابعا لها فيما ذكرتْ وخطر على بالها ، وخزلوا الفعلَ ، لان هذا الكلام صار عندهم بدلا من : (سَبّحْتُ) كما كان (مرحباً) بدلامن : (رَحُبَتْ بلادُكَ وأَهِلَتْ).

ومن العرب من يرفع فيقول : (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربّ الملائكةِ والروحِ) كما قال : (اهلُ ذاك) و (صادقٌ واللهِ) على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعـا ونصبا » (١) .

فهو هنا يذكر الروايتين في الحديث النبوي الشريف على حسب ما سمع العرب تتكلم به رفعا ونصبا ، ويفسّر كل وجه من الوجهين ويستشهد له بأمثلة من كلام العرب .

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٢ ـ ١٦٥ .



واستشهد بحديث آخر هو قوله صلّى الله عليه وسلم : (ما مِن أيّام أحَبّ الى اللهِ فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحُجّة) (١) في باب : (ما يكون من الاسماءِ صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسَنَ واشباهه) وقال فيه : « وتقول (ما رأيتُ رجلاً أبغَضَ اليه الشّرُّ منه إليه) و (ما رأيتُ احداً احسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عَينِه) ، وليس هذا بمنزلة : (خيرٌ منه ابوه)، لانه مفضّلٌ (الابَ) على الاسم في (مِنْ) وأنت في قولك : (أحْسَنَ في عينِه الكُحْلُ مِنْهُ في عينِه) لاَ تريد أنْ تُفَضِّلَ (الكحلَ) على الاسم الذي في (مِنْ) ولاَ تزعُمُ أنه قَد نقصَ عن أن يكون مثلَه . ولكنك زعمت أنّ للكُحلِ ههنا عملا وهيئةً ليست له في غيره من المواضع . فكأنك قلت:(ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينِه الكُحْلُ كَعَمله في عَيْنِ زيد) و (ما رأيتُ رجلاً مُبَغّضاً اليه الشرُّ كمَا يَبُغّضُ الى زيد) وَيدُلُّك على انه لَيس بمنزلة : (خيرٌ منه أبوه) ان (الهــاء) التي تكون في (مِنِ) هي (الكحلُ) و (الشرُ) كما أنّ الاضمار الذي في (عَمَلِه) و (بُغْضَ) هو (الكحلُ) و (الشرُ) . وممــا يدُلُّك على أنّه على أوله ينبغي أن يكون أنّ الابتداء فيه مُحالٌ أنكّ لو قلت : (أبغضُ اليهِ منهُ الشّرُّ) لم يجز ولو قلتَ : (خيرٌ منه أبوه) جاز .

ومن ذلك : (ما مِن أيّامٍ احبَّ الى اللهِ فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجّة) . وان شئت قلت : (ما رأيتُ احداً احسنَ في عينِه الكحلُ منه) و (ما رأيت رجلا ابغضَ اليه الشرُّ منه) و (ما مِن ايّامٍ احبَّ إلَى اللهِ فيها الصومُ من عشرِ ذي الحجّةِ) وانما المعنى المعنى الاول . الا أنّ (الهاء) ههنا الاسمُ الأولُ ولا تخبر أنك فضّلت الكحلَ عليه ، ولا أنّك فضّلتَ الصومَ على الأيامِ . ولكنك فضّلتَ بعضَ الايامِ على بعض . و (الهــاءُ) في الاول هو (الكحلُ) وإنمــا فضّلتَه في هذا الموضع على نفسِه في غير هذا الموضع ولم تُرِدْ أن تجعله خيراً من نفسِه البتةَ . . » (٢) .

---

١ ـ وقد وجد الاستاذ احمد راتب النفاخ لهذا الحديث روايتين احداهما عن أبي هريرة عن النبي (ص) وهي : (ما من أيام أحب الى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة ، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر) والاخر : عن ابن عباس قال : قال رسول الله (ص) (ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب الى الله من هذه الايام العشر ، فقالوا : يا رسول الله ، ولا الجهاد في سبيل الله ؟ فقال رسول الله (ص) ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء) ينظر فهرس شواهد الكتاب ص ٥٨ وهامش ص ٥٨ لمعرفة ما فيه .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣ .



من هذه الأحاديث التي اوردناها من شواهد سيبويه نستطيع ان نستنتج انه استفاد من بعضها واحتج بها على تفسير عبارات وردت عن العرب ، او توضيح شاهد قرآني جاء به في مسألة من المسائل . ومع قلة هذه الاحاديث فاننا نستطيع أن نقول انه إنّما ترك الإكثارَ منها لأنّ اسلوبَ الحديث النبويّ لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول عمّا جاء في كلام الله عز وجلّ ، فالحديث النبوي اصلا بعد القرآن الكريم في المنزلة وفي وجوب الاستشهاد به او بما ثبت انه قاله بلفظه ، الا أن الآيات القرآنية أولى من غيرها في الاحتجاج بها ما دام الحديث جاريا عليها في كل شيء ، وانما يحتج النحاة بكلام العرب منظومه ومنثوره ويتركون الاحتجاج بالأحاديث لأن بين لغات قبائل العرب اختلافا في الاساليب وفي القواعد فتجوز في بعض اللغات أمورٌ لا تجوز في لغات اخرى . أما القرآن والحديث فقد جاءا على أفصح اللغات واللهجات ولا مجال للطعن فيما قاله الرسول (ص) او تكلم به وهو افصح العرب . انما أستغني عنه باسلوب القرآن الكريم وآياته الفصيحة التي نزلت بلسان عربي مبين .

وربما اعتبر سيبويه الكلام المحتج به نوعين : كلام الله عز وجل وكلام البشر بما فيهم الرسول والصحابة وغيرهم ، فاستشهد بآيات القرآن الكريم واعتبره الاساس الاول وقاسَ عليه او قارن بينه وبين ما ورد عن العرب ليبين أنّه إنما نزل على ما تكلم به العرب وعلى ما يعنون فشبهه بما ورد في كلامهم وأشعارهم فقاسه على كلام العرب ، أو ساوى بينهما في اثبات قاعدة او حكم .

أما الحديث النبوى الشريف فما هو الا من كلام البشر ، وما تكلم الرسول الكريم الا بما تكلم به العرب ولغته الأصيلة هي لغة قريش وهي أفصح اللغات عند سيبويه فقد اعتبرها اللغة الاولى القُدمى ، ورآها افصح اللغات ، وهي التي نزل بها القرآن . فالاحاديث الشريفة واردة في الغالب عليها . أما ما تكلم به الرسول مع وفود القبائل المختلفة فلا يخرج كلامهُ معهم عن أساليب لغتهم سواء اكانت لغاتهم من اللغات المعتبرة عند النحاة في الاحتجاج بها في الفصاحة والأصالة ام كانت من اللغات الضعيفة ، وعلى كل حال فكلام الرسول سواء أكان بلغته الأصيلة أم بلغات القبائل العربية الاخرى لا يخرج عن الاساليب الواردة في هذه اللغات . وما دام سيبويه لم يشر الى أنّ ما استشهد به في الكتاب من العبارات التي ذكرناها من الأحاديث فالواضح أنّ مقصوده أنْ يسوّي بينها وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به ، لذلك قدم لها بعبارات يقدم بها عادة لما يستشهد به من كلام العرب المنثور . فاهتم بنسبة الشواهد الى القبائل لا الى الاشخاص ، لأن

الأفراد إنمـــا يتكلمون عادة بلغة قبائلهم كما انه لم ينسب كثيرا من أبيـــات الشعر الى قائليها – كما سنبين ذلك في أثناء حديثنا عن موقفه من كلام العرب – إما لعدم شهرتهم وإما لاكتفائه بنسبته الى قبيلة او شخص من قبيلة كأن يقول : (لرجل من مازن) او (قال رجل من بني عبس) او (من دارم) او (من بني تميم) أو (جاهلي) ونحو ذلك من العبارات التي تغني عن ذكر اسم الرجل ، لأنّ قصده اثبـــات ورود صورة من صور التعبير في لغة معينة من لغات العرب مع ذكر مرتبة هذه اللغة في القوة او الضعف او الاصالة أو الكثرة أو الندرة أو القلة . ومثل ذلك فعل في القراءات ولم يهتم بذكر القارىء الا فيما تأكد عنده انه معروف وانه المسؤول عن القراءة الجارية او المخالفة . اما في الغالب والكثير فقد كان ينسب القـــراءات إما الى لغـــة من لغات العرب وإما الى مدينة من المدن كأهل مكة او أهل المدينة او أهل الكوفة كما مرّ في القراءات .

ان المهم عند سيبويه وشيوخه الذين نقل عنهم ، هو عرض صور التعبير الواردة عن قبائل العرب المختلفة وترتيبها بحسب اهمية القبيلة المتكلمة بها وأصالة لغتها وقوتها وكثرة الناطقين بها ، وما جاء مغايرا لها في لغات العرب الاخرى القليلة او الضعيفة او النادرة لا ان يثبت الاساليب لرجال معينين ، فما هم الا جـــزء من القبيلة . وسواء لديه عرفنا اسم الشاعر او القائل ام لم نعرفه ما دمنا نعرف القبيلة التي تكلم بلغتها . والحديث مثل ذلك ، لان كلام النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – لا يخرج عن لغات قبائل العرب سواء كان بلفظه ام نقل بالمعنى ، ما دام قد نقله الرواة العرب وهم الذين أجروه على لغاتهم . أما ما روته الاعاجم وحرفته فهو الذى لا يكون واردا على لغات العرب ولذلك يُترَك ولا يشار اليه ، وليست هناك حاجة الى نسبته لانّ الصحيح منه لن يخرج عن اساليب العرب وعما نزل به كتاب الله غالبـــا ، والمحرف عن طريق المولدين من الرواة خارج عن لغات العرب وعمـــا نزل به القرآن وعما تكلم به النبي العربي فلا تجوز نسبته اليه او الاحتجاج به .

الفصل الثالث

كلام العـــــرب

النـــــثر :

كلام العرب هو المصدر الثالث لمـــا يستشهد به في اللغة والنحو ، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته (ص) وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بدخول الاعاجم وكثرة المولدين وفشوّ اللحن .

وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها وأولها لغة قريش ، وذلك لأن قبيلة قريش كانت « أجود العرب انتقاءً للافصح من الألفاظ وأسهلهـــا على اللسان عند النطق بهـــا وأحسنها مسموعا وابانة عمـــا في النفس » (١) .

وكان أحمد بن فارس يرى قبيلة قريش أفصح العرب ، يقول : « أخبرني أبو الحسن احمد بن محمد مولى بني هاشم بقزوين ، قال : حدثنا أبو الحسن محمد ابن عباس الخشنكى قال : حدثنا اسماعيل بن أبى عبيد الله قال : اجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وايامهم ومحالهم أنّ قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة ، وذلك أنّ الله جل ثنـــاؤه اختارهم من بين جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبيّ الرحمة محمدا صلى الله عليه وسلم . . . . . . وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها اذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات الى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب ألا ترى

---

١ ـ الاقتراح ص ١٩ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٣ ـ ٤ .



أنكَ لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرَفية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من أســـد وقيس مثل : تِعلمون ونِعلَم ، ومثل : شِعِير وبِعِير » (١) .

وبصورة عامة فالذين « عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدِيَ وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»(٢)

اما غير هؤلاء من قبائل العرب فلم يؤخذ عنها ، وقد علل السيوطى ذلك بقوله : « ولم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف البلاد التى تجاور سائر الامم الذين حولهم ، فانه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية . ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس لانهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزدعمان لمخالطتهم للهنود والفرس ، ولا من اهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأعاجم وفسدت ألسنتهم » (٣) .

وأجمعوا على انه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة ، وفي الكشّاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، وقد استشهد بشعر أبي تمـــام في الكشاف عند شرحه قوله تعالى : « يكادُ البرقُ يَخْطَفُ أبصارَهُم كُلَّما أضاءَ لهم مَشَوْا فيه وإذا أَظْلَمَ عليهم قاموُا ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بسَمْعِهِم وأبصارِهِم إنّ اللهَ على كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ » (٤) ، يقول : « وأظلم » يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر وأن يكون متعديا منقولا من (ظلم الليل) ، وتشهد له قراءة ابن قطيب : (أُظْلِمَ) — على ما لم يسم فاعله — وجاء في شعر حبيب بن أوس قال :

---

١ — الصاحبي في فقه اللغة ص ٥٢ — ٥٣ ، والعنعنة : اللفظ بالهمزة كالعين كقولهم : يعجبني عن تفعل . العجرفية : الجفوة في الكلام . والكشكشة : ابدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث نحو : (اكرمتش) . والكسكسة : الحاق كاف المؤنث سينا عند الوقوف نحو : « اكرمتكس » .

٢ — الاقتــراح ص ١٩ .

٣ — الاقتراح ص ١٩ — ٢٠ .

٤ — سورة البقرة ، الآية ٢٠ .

هُما أظلَما حالَيَّ ثُمّتَ أجْلَيَا   ظَلاميَهْما عن وَجْهِ أمْرَدَ أشيب

ثم قال بعد هذا معلقا على استشهاده بكلام ابى تمام : « وهو وإنَ وكان محدَثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، الا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه ؟ » (١).

واعترّض بعضهم على مذهب الزمخشري هذا في الاستشهاد بكلام علماء اللغة ورواتها ، وحجتهم في ذلك : « أن قبول الرواية مبنيّ على الضبط والوثوق ، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والاحاطة بقوانينها » (٢) .

والذين اجازوا ذلك احتجوا بان « اتقان الرواية يستلزم اتقان الدراية » (٣) وعلى هذا فقد اعتبروا من يُعتمد على روايته ويحتج بما يرويه يصح الاستشهاد بكلامه والأخذ به كما فعل الزمخشري ، وبخاصة إن كان عربيا نشأ ونما في بيئة عربية خالصة كالامام الشافعي (رض) الذي كان السيوطي يرى مصنفاته مما يعتمد عليه مستندا في ذلك الى قول ابن شاكر في مناقبه : ان احمد بن حنبل قال : كلام الشافعيّ فى اللغة حجة (٤) .

كما كان يونس يقول : لو كان احد ينبغى أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد كان ينبغي لقول أبى عمرو بن العلاء فى العربية أن يؤخذ كله . ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذٌ من قوله وتارك (٥) .

وقد قسم علماء العربية اللغة المنقولة الى قسمين : تواتر وآحاد .

والتواتر : لغة القرآن الكريم وما تواتر من السُنّة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعيّ من أدلة النحو يفيد العلم .

والآحاد : ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به (٦) .

واختلفوا في شرط التواتر وذهبوا فيه مذاهب شتّى وقد ذكر ابن الانباري اختلافهم فيه في كتابه (لُمع الادلة) حيث يقول : « واعلم ان اكثر العلماء

---

١ ــ الكشاف ج ١ ص ٦٥ ــ ٦٦ ، وينظر الاقتراح ص ٢٦ ــ ٢٧ .

٢ ــ خزانة الادب . للبغدادي ج ١ ص ٤ .

٣ ــ خزانة الادب ج ١ ص ٤ .

٤ ــ ينظر الاقتراح ص ٢٠ .

٥ ــ ينظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ١٥ .

٦ ــ ينظر ، لمع الادلة ص ٨٤ والمزهر ١ ص ١١٤ .

ذهبوا الى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة الى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب كلغة القرآن وما تواتر من ألسنَّةِ وكلام العرب ، فانهم انتهوا الى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم الى أن شرطه ان يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون الى أنّ شرطه أن يبلغوا أربعين ، وذهب آخرون الى أنّ شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب آخرون الى أنّ شرطه ان يبلغوا خمسة » . (١) وقد رجح ابن الانباري الرأي الاول من هذه الآراء وهو عدم التحديد بعدد معين .

أما الآحاد فقد اختلفوا في إفادته أهو مفيد يصح الأخذ به أم غير مفيد ، فذهب الأكثرون الى انه يفيد الظن ، وزعم بعضهم انه يفيد العلم ، وهذا الزعم غـير صحيح عند ابن الانبارى لتطرق الاحتمال فيه . وزعم فريق ثالث انه : إنْ اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن » (٢) .

وشروطه : ان يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أم امرأة ، حرا كان ام عبدا كما يشترط في نقل الحديث ، لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله فاشترط فى نقلهـا ما اشترط فى نقله . فان كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، وزعم بعضهم انه لا بد من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه لان النقل ينزل منزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل ، وهو غير صحيح عند ابن الانباري ، لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لان النقل مبناه على المساهلة بخلاف الشهادة ، فالنقل يسمع من النساء على الانفراد مطلقا ومن العبيد ، وتقبل فيه العنعنة ولا يشترط فيه الدعوى وكل ذلك معدوم في الشهادة فلا يقاس احدهما بالآخر (٣) .

وأطال ابن الانباري فى (لمع الادلة) فى الحديث عمن يجوز النقل عنه من أهل الأهواء وغيرهم . وتحدث السيوطى في (المزهر) عن الإشكالات التي وردت في كل من التواتر والآحاد والخلافات والجدل الطويل الذي دار بين علماء اللغة وعلماء الفقه والتفسير وبين بعضهم البعض في كلا النوعين ، وكان الغرض من هذه المناقشات أن يضعوا قيـاسا يستطيعون أن يعتمدوا عليه في المنقول الذي يستشهدون به في اللغة والنحو والتفسير ونحوها حتى لا يجد طاعن مطعنا فيما نقلوه من اللغة أو في الناقلين لهذه اللغة ، وقد وضعوا الكتب المؤلفة في اللغة والنحو وشواهدها في مجال

---

١ ـ لمع الادلة ص ٨٤ ـ ٨٥ ، وينظر المزهرج ١ ص ١١٤ .
٢ ـ ينظر لمع الادلة ص ٨٤ والمزهرج ١ ص ١١٤ .
٣ ـ لمع الادلة ص ٨٥ ـ ٨٦ .



النقد ، وطعنوا فيها وجرحوها او جرحوا أصحابها ومن رووا عنهم من المتكلمين بهذه اللغة كي يستطيعوا أن يحصلوا على اللغة الفصحى السليمة التي تكلم بها أجدادنا العريقون في العروبة وصفاها .

ووقفوا في هذه اللغة التي استشهدوا بها من حيث الزمن عند أواخر العصر الاموي واوائل العصر العباسي ، ولم يأخذوا الا عن القبائل الخالصة التي لم تفسد لغتها بمخالطة الاعاجم .

هذه منابع الشاهد النحوي من كلام العرب المنثور عند البصريين الذين كانوا يتشددون في الأخذ ولا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر .

اما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ، واعتمدوا على لغات اخرى أبَى البصريون الاستشهاد بها وهي: لهجات سكان الارياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطمية الذين غلّط البصريون لغتهم ولحّنوها واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة اذ وثق بهم وأخذ عنهم واحتج على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم .

وقد عقب الدكتور المخزومي على اعتماد الكوفيين على لغات هذه القبائل بقوله : « ولا يعني قبولهم لهجات ولغات كان البصريون قد رفضوها أنهم لم يكونوا يتشدّدون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم فقد استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات كما جاء في كلام الفراء : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب . وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ ، ثم أخذ يستعرض هذه اللغات التى استهجنها فذكر : الكشكشة والعنعنة والعجعجة والاستنطاء » . (١)

وقال : « لا يعنى اخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنّهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وثقوا باولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح اغفاله وخاصة بعد ما رأوها متمثلة فى قراءات القرآن السبع . . . . . وكانوا يعتدّون بالقراءات كل الاعتداد ، ويرونها مصدرا من المصادر المهمة . . . . فقد انبنى كثير من احكامهم على ما رصدوه في القراءات من اساليب عربية صحيحة » (٢) .

---

١ ــ مدرسة الكوفة ص ٣٧٧ ــ ٣٧٨ وينظر المزهرج ج ١ ص ٢١٠ ــ ٢١١ والصاحبي ص ٥٢ــ٥٣ والاستنطاء : لغة لاهل اليمن في قلب عين (أعطى) نونا فيقولون : (انطى) . اللسان (نطو) .

٢ ــ مدرسة الكوفة ص ١٧٨ .



ودافع الدكتور المخزومي عن الكوفيين وعما اعتمدوا عليه من لهجات القبائل. وهذه القبائل التي أخذ عنها الكوفيون كانت في زمان سيبويه وبعد زمانه .

أما ما استشهد به سيبويه من لغات العرب فكان أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها اللغة الحجازية ، فهي اللغة الاولى القدمى الجيدة من لغات العرب ، وقد اكثر من الاعتماد عليها فيما احتج به من لغات العرب ، قال في باب الادغام : « ودعاهم سكون الآخِرِ في المِثْلَيْن أنْ بَيَّنَ أهلُ الحِجاز في الجزم فقالوا : أرْدُدْ ولا تَرْدُدْ ، وهي اللغةُ العربيةُ القديمةُ الجيدة » . (١)

وكان اذا أراد أن يدل على صحة الاسلوب وفصاحته وصفَهُ بأنه حجازيّ مثال ذلك قوله : « ومما يدلُّك على أنَّ الادغام فيما ذكرتُ لك أحسن أنهُ لا تتوالى في تأليفِ الشعر خمسةُ احرف متحركة ، وذلك نحو قولك : جَعَلْ لَكَ وَفَعَلْ لَبِيد . والبيان في كل هذا عربيّ جيّد حجازيّ » (٢) .

وكان اذا تحدث عن لغتين وأراد ان يبيّنَ أفصحَهما يكتفي بقوله : وهي الحجازية الجيدة . يقول : « ومن ذلك قولهم : وَدّ ، وانما أصله : وَتِدٌ وهي الحجازية الجيدة » (٣) .

والحجازية هي اللغة المتبعة لكونها هى اللغة الاولى القُدْمَى التي يوافقها في التعبير بها القبائل العربية الفصيحة الاخرى مثل بني تميم يقول : « فأما ما كان آخره (راء) فان أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم لغة أهل الحجاز والحجازية هي اللغة الأولى القدمى » (٤) .

وهي الاصل الذي ترد اليه اللغات الاخرى قال : « فان جئت بالالف واللام وبالالف الخفيفة كسرت الاول كله لانه كان في الاصل مجزوما لان الفعل اذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : (اضربِ الرجلَ) و (اضرب ابنَك) ، فلما جاءت الالف واللام والالف الخفيفة رددته الى أصله ، لان أصلهَ أن يكون مسكنا في لغة اهل الحجاز » (٥) .

وقال : « ولا يكسر (هَلُمَّ) البتةَ من قال : هَلُمّا وهَلُمِي ، ولكن يجعلها في الفعل تجري مجراها في لغة أهل الحجاز بمنزلة « رويدَ » (٦) .

فتميم مع فصاحتها كثيرا ما يراها تتبع اللغة الحجازية في النطق والاستعمال كما اتضح من النص الذي تقدم ذكره .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٢٤ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٢٩ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .

وكان اذا اراد أن يتحدث عما وردت فيه لغتان يعقد الباب على ما ورد في لغة أهل الحجاز ثم يذكر بعد ذلك تميم أو غيرها من لغات العرب ، مثاله قوله : « هذا باب يختار فيه النصب لان الاخير ليس من نوع الاول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : (ما فيها أحدٌ إلا حمارا) ، جاءوا به على معنى : ولكنّ حمارا ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه . فحمل على معنى : (ولكنّ) ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم .

وأما بنو تميم فيقولون : (لا أحد فيها الا حمارٌ) ، وأرادوا . (ليس فيها الا حمارٌ) . ولكنه ذكر (احدا) توكيدا لأن يعلَم أن ليس فيها آدميٌّ ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها الا حمارٌ » (١) .

وإن أراد أن يصحح لغة بنى تميم ويبين وجه اعرابها أيدها بلغة الحجاز كقوله : « والدليل على أنّ (لا رجلَ) فى موضع اسم مبتدأ ، و (ما من رجلٍ) في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من اهل الحجاز : (لا رجلَ أفضلُ منكَ) (٢) .

ومن اعتماده على اللغة الحجازية قوله : « واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان أهل التحقيق يخففون احداهما ويستثقلون تحقيقهما كما استثقل اهل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب أن تلتقيَ همزتان فتحققا . . . وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخُففَت وتقول : (إقرا آيةً) في قول من خفف الأولى لأن الهمزة الساكنة ابدا اذا خففت ابدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، ومن حقق الاولى قال : (اقر آية) ، لأنك خففتَ همزة متحركة قبلها حرف ساكن فحذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وأما اهل الحجاز فيقولون : (إقرا ايةً) لان أهل الحجاز يخففونهما جميعا يجعلون همزة (اقرأ) الفاً ساكنة ويخففون همزة (آية) ، الا ترى ان لو لم تكن الا همزة واحدة خففوها فكأنه قال : (اقرا) ثم جاء بآية ونحوها. وتقول : (إقريَ باكَ السلام) بلغة اهل الحجاز لانهم يخففونهما ...... الخ » (٣) .

ولا يقدمها على لغة تميم وحدها ، إنما يعتبرها لغة قائمة بذاتها وتقابلها لغات العرب الاخرى ويتضح هذا مما عقده من أبواب اهتم فيها بتحديد كونها لغة أهل الحجاز أو لغة غير أهل الحجاز من لغات قبائل العرب ، ومنه الباب الذي مر ذكره (٤) . والباب الذي عنونه بقوله : « باب اختلاف العرب في تحريك الاخر لأنه لا يستقيم ان يسكّن هو والاول من غير اهل الحجاز » (٥) .

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٦٣ ــ ٣٦٤ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٤٥ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ ــ ١٦٨ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٦٣ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٥٩ .



وقد يقرن لغة الحجاز بلغة بكر أو قيس أو طيىء أو غيرها من قبائل العرب من غير ان يذكر اللغة المقدمة منهما مثاله قوله : « وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنساء : (اردُ دْ نَ) ،وذلك لان (الدال) لم تُسكّنْ ههنا لأمر ولا نهي وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم .... » ثم يقول : « وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة اهل الحجاز وغيرهم والبكريين » (١) .

وقوله : « وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها (الهاء) في الوقف وغيره كما الزمت طيىء « الياء » (٢) .

وليست لغات الحجاز جميعها هي الأصح والأفصح دائما ، إنما يرى بعضها في مواضع اخرى جائزة عربية كقوله : « وان لم تدغم فقلت : « هَلْ رَأيتَ » فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة » (٣) .

ولا يرى كل لغات الحجاز في مستوى واحد من الفصاحة فقد يأتي عن بعض الحجازيين بعض العبارات التي يراها قليلة رديئة كما في قوله : « وقد بلغنا أن قوما من اهل الحجاز من اهل التحقيق يحققون (نَبيء) و (بَريئة) ، وذلك رديء قليل » (٤) .

وقد يراها جارية على لغة طيىء في بعض أحوالها ، جارية على الشذوذ في البعض الآخر مثل قوله : « فأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها (الياء) في الوقف وغيره كما ألزمت طيىء (الياء) ، وهذه (الهاء) لا تطرد في كل (ياء) هكذا وانما هذا شاذ » (٥) .

وقد لا يعلق على ما ينقل عن أهل الحجاز لا بتفضيل للغتهم على غيرها ولا بتفضيل لغيرها عليها كما في قوله : « لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز كسر أوائل الأفعال المضارعة » (٦) .

وكقوله : « وبعض العرب يقول : صَوَرَيْ وقَلَهَيْ وضَفَوَي فيجعلها (ياء) كأنهم وافقوا الذين يقولون : (أَفْعَيْ) ، وهم ناس من قيس وأهل الحجاز » (٧) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ ـ ١٦١ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١٦ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٦ .
٧ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٢١ وينظر ج ٢ ص ٢٨٦ .



واللغة الثانية التي يقرنها غالبا بلغة الحجاز هي لغة تميم ، وقد مر بنا كثرة استشهاده بها ، كما نراه كثيرا ما يصدق بها الآراء التي يبديها والقواعد التي يبنيها كقوله : « واذا اردت الادغام حولت (العين) (حاءً) ثم أدغمت (الهاء) فيها فصارتا حاءين ، والبيانُ أحسن . ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الادغام قول بني تميم : (مَحُّمْ) ، يريدون (مَعْهُمْ) و (مَحَّاؤلاء) يريدون : (مَعْ هَؤلاء » (١) .

ويقول كذلك مجريا عليها القياس فيما ورد عن العرب : « وتقول : (إذا كان غدٌ فأتِني) و (إذا كان يومُ الجُمُعَةِ فالَقنِي) ، فالفعل لغد واليوم ، كقولك : (اذَا جاء غدٌ فاتني) ، وان شئت قلتَ : (اذا كان غداً فأتني) ، وهي لغةُ بني تميم » (٢) .

ويؤيد صحة ما ورد في لغة بني تميم بما ورد في لغة ناس كثير من العرب ، وبما سمعه من العرب الموثوق بهم يقول : « من العرب من ينصب بالألف واللام . من ذلك قولك : (الحمدَ لله) فينصبها عامةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثير ، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : الترابَ لك ، والعجبَ لك » (٣) .

وهو مع ذلك يرجح عليها لغة الحجاز التي يعتبرها الأصل والقياس . مثال ذلك قوله : « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع : (ذهبَ أمسُ بما فيه ، وما رأيتهُ مُذْ أمْسُ) فلا يصرفون في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا على ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس ، الا ترى أنّ أهلَ الحجاز يكسرونه في كل المواضع وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصلِهِ في الكلام ومجراه تركوا صرفه » (٤) .

وانما يرجح لغة الحجاز على لغة تميم لأنها عنده أقل اطرادا من لغة أهل الحجاز . يقول : « ومن ذلك قولهم : (وَدٌّ) وانما أصله : (وَتِدٌ) وهي الحجازية الجيدة ، ولكنّ بني تميم أسكنوا (التاء) كما قالوا في (فَخِذ) : (فَخْذ) . فأدغموا ولم يكن هذا مطردا لما ذكرت لك من الالتباس حتى تجشموا وَطْداً ووَتْداً . . . . » (٥) .

وقد يساوي بين اللغتين في المنزلة من الصحة والجَودة من غير أن يصرّح بكونهما متساويتين . يقول في باب : (ما جُعل من الاسماء مصدرا كالمضاف) :

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ١١٤ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٦ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٣ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٢٩ .



وذلك قولك : (مَرَرْتُ به وحدَه) و (مررتُ بهم وحدَهم) و (مررتُ برجلٍ وحْدَه) . ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : (مررتُ بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم) وكذلك الى العشرة ، وزعم الخليل رحمه الله انه اذا نصب (ثلاثتَهم) فكأنه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، لم اجاوز هؤلاء ، كما انه اذا قال : (وحدَه)، فانما يريد : مررت به فقط لم أجاوزه .

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول ، إن كان جراً فجرّاً ، وإن كان نصباً فنصباً وإن كان رفعاً فرفعا . وزعم الخليل أنَّ الذين يَجُرّونه فكأنهم يريدون أن يَعُمّوا كقولك : (مررت بهم كلِّهم) ، أي : لم أدَعْ منهم احدا . . . » (١).

وقد يرى اللغتين متساويتين وينص على ذلك التساوي والتعادل فيقول : « اما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فاذا تحركت (اللام) منه وهو فعل ألزموه الادغام واسكنوا (العين) فهذا متلئبٌّ في لغة تميم وأهل الحجاز ، فإن اسكنتَ (اللام) فإن أهل الحجاز يُجرونه على الأصل لأنهُ لا يُسَكَّن حرفان . وأما بنو تميم فيسكّنون الأول ويحرّكون الآخر ليرفعوا ألْسِنَتَهم رفعةً واحدةً » (٢) .

ومع جودة اللغتين وفصاحتهما وتساويهما قد يعتبر لغة تميم أقيس اللغتين المستعملتين كما في قوله : « ومثل ذلك : (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به) من قِبَلِ أنَّ (بشيءٍ) في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنه بدل من اسم مرفوع . و (بشيءٍ) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك اذا قلت : (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به) استوت اللغتان ، فصارت (ما) على أقيسِ الوَجهَين ، لأنك اذا قلت : (ما أنتَ بشيءٍ الا شيءٌ لا يُعبأُ به) فكأنك قلت : ما أنت الا شيءٌ لا يُعْبأُ به » (٣) .

ومثل ذلك قوله : « اعلم أنَّ أهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل : (رأيت زيداً) : (مَنْ زيدا ؟) واذا قال : (مررت بزيدٍ) : (مَنْ زيدٍ ؟) واذا قال : (هذا عبدُ اللهِ) قالوا : (مَنْ عبدُ اللهِ ؟) » .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيسُ القولين . فأما أهل الحجاز فانهم حملوا قولهم على انهم حكوا ما تكلم به المسئول كما قال بعض العرب : (دَعْنا من تَمْرَتانِ) على الحكاية لقوله : (ما عنده تمرتان) .

---

١ – الكتاب ج ١ ص ١٨٧ .   ٢ – الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨ .
٣ – الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ ، وينظر ذلك حتى ص ٣٦٣ .





وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال : (ألَيس قرشياً ؟) فقال : (ليس بقرشياً) حكاية لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالبـــا على ذا الوجه ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك انه الاكثر فى كلامهم . وهو العلَم الذي به يتعارفون . . . . . . » (١) .

ومع أنه يعتبر اللغة التميمية بعد اللغة الحجازية في الفصاحة ، ويقدمها عليها في مواضع لكونها أقيس من الحجازية — وان كانت الحجازية جارية في الاستعمال — إلا أنه يُحلُّها المحل الاول بين لهجات العرب الأخرى ويقدمها عليها جميعا كما يتضح ذلكَ من نصوص كثيرة وردت فى الكتاب منها قوله مستشهدا بها في إثبات صحة ما ورد عن العرب وفي اثبات كونه فصيحا : « . . . . وكذلك من أمامٍ ومن وَراءٍ ومن قَبُلٍ ومن دُبُرٍ . . . . وزعم أنهنّ نكراتٍ اذا لم يضفنَّ الى معرفة . . . . وسألنا العَلَوِيِّينَ والتّميمِيين فرَأَيناهُم يقولون : (من قُدَيْدِيمَةَ ومن وُرَيئة) لا يجعلون ذلك إلا نكرة كقولك — صباحاً ومَساءً وضَحوة فهذا سمعناه من العرب » (٢) .

ويَستحسِن لغةَ تميم ويؤيدها ويقويها بالتعليل والتفسير كقوله : « واعلم أنَّ ناساً من العربَ كثيرا يُلقُون على الساكِن الذي قبل الهمزةِ حركةَ الهمزة ، سمعنا ذلك من تَميم وأَسَد يريدون بذلك بيـــانَ الهمزة وهو أبين لَها اذا وَليَتْ صوتا . . . وذلك قولهم : (هو الوَثُؤْ) و (منَ الوَثِيءْ) و (رأيتُ الوَثَأْ) و (هو الرّدُؤْ) وتقديره : (الرِدُع) و (مِنَ الرِدِيءْ) و (رأيتَ الرِدَأْ) . وأما ناس من بني تميم فيقولون : (هو الرِدِيءْ) كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام (فِعُل) فتنكبوا هذا اللفظ لاستنكار هذا في كلامهم » (٣) .

ومثل ذلك قوله : « وسمعنا بعض بني تميم من عَدِيّ يقولون : (قــد ضَربتِهْ وأَخذَتِهْ) كسروا حيث ارادوا ان يحركوها لبيان الساكن الذي بعدها ، لا لإعرابَ يُحدِثه شيءٌ قبلها » (٤) .

ويقرن لغة تميم بلغات اخرى يعتبرها لغات لمن تُرضي عربيته من القبائل فيقول عند كلامه علي الامالة : « واعلم أنَّ الذين قالوا : (رأيتُ عِداً) ، الالفُ ألفُ نصبٍ ، و (يُريدُ أنْ يَضرِبَها) يقولون : (هُوَ مِنّا) و (إنّا إلى اللهِ راجعون) وهم بنو تميم ، ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترتضى عربيته » (٥) .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤١٤ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٤٧ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ — ٢٨٦ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .



ويقول : « وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فَعَلَ الأولون وهم بنو اسد وغيرهم من بني تميم ، وسمعناه ممن ترضى عربيته » (١) .

ويقول في باب (ما يسكن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك) : « وذلك قولهم في (فَخِذ) : (فَخْذ) ، و في (كَبِد) : (كَبْد) ، وفى (عَضُد) : (عَضْد) ، . . . . وهي لغة بكر بن وائل واناس كثير من بنى تميم » (٢) .

ويأتي بعد لغة الحجاز ولغة تميم في الفصاحة والقوة وكثرة الاستشهاد بها لغات متعددة أشار اليها في كتابه واعتمد عليها منها : —

لغة قيس ، أو قوم أو ناس من قيس . ولم يشر الى كونها لغة فصيحة أو غير فصيحة بل يقول مثلا : « فأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره » . (٣) فقرنها بلغة الحجاز ونزلها منزلتها في الاستشهاد ، والحجاز بعض قيس ، إلا أن لهجات قيس تختلف في الفصاحة والقوة . تبعاً لاختلاف مساكنها كما سنشاهد في الامثلة .

وقرنها فى موضع آخر بلغة تميم يقول : « واعلم أنّ الذين قالوا : (رأيتُ عداً) . . . . يقولون : (هو مِنّا) . . . وهم بنو تميم ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترتَضى عربيته » (٤) . فهي عنده كما يتضح من النص المتقدم من القبائل التي ترتضى عربيتها لفصاحتها .

وقد يقرن لغة ناس من قيس عامة بلغة فزارة ، ويرى أنّها لغة قليلة والأعرف خلافها من اللغات وذلك في قوله في باب : (الحرف الذي تُبدل مكانه في الوقف حرفا أبين منه يشبهه . . . .) : « وذلك قول العرب في (أَفْعَى) : (هذه أَفْعَيْ) . . . فإذا وصلت صيرّتها ألِفاً ، وكذلك كل ألف في آخر الاسم حدثنا الخليل وابو الخطّاب انها لغة لفزارة وناس من قيس ، وهي قليلة ، فأما الأكثر الأعرف فان تَدَعَ (الالف) في الوقف على حالها ولا تبدلها (ياء) ، واذا وصلت استوت اللغتان » (٥) .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢٥٨ وينظر ج ٢ ص ٢٨٧ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .



ومنها لغة بني أسد أو من ترضى عربيته منهم ، وغالبا ما كان يقرنها بلغة تميم مثل قوله : « فأما ناس كثير من تميم وناس من بني أسد فانهم يجعلون مكان (الكاف) للمؤنث الشين وذلك لأنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف . . . . . » (١) .

وقوله : « واعلم أنّ ناسا من العرب كثيرا يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد يريدون بيان الهمزة وهو أبين لها إذا وليت صوتا . . » (٢) .

وقوله : « ومنهم من يفتح اذا التقى ساكنان على كل حال الا في الألف واللام والالف الخفيفة فزَعم الخليل انهم شبهوه بأين وكيف وسوف وأشباه ذلك وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الاولون وهم بنو أسد وغيرهم من بني تميم وسمعناه ممن ترضى عربيته » (٣) .

وقوله : « وحدثنا بعض العرب أنّ رجُلا من بني أسد قال يوم جبلة وقد استقبله بعير أعور فتطير منه فقال : « يا بني أسد أعور وذا ناب ؟ » فلم يُرِدْ أن يستَرشدَهم ليخبروه عن عوره وصحته ولكنه نبههم كأنه قال : أتستقبلون اعور وذا ناب ؟ والاستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعا . . . . . » (٤) .

ومنها لغة طيىء : ويرى أنّها هي الجارية في الاستعمال وهي قوية فيما رآه واستنتجه من استعمال العرب ومن كلام الخليل ، يقول : « وقال الخليل رحمه الله : اذا قلت : (يا هذا) وانت تريد ان تقفَ عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفا عليه ، فأنت فيه بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت . . . وزعم لي بعض العرب أنّ : (يا هذا زيدٌ) كثيرٌ في كلام طيىء » (٥) .

ويقول في باب (الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفا أبيَن منه يُشبهه) : « وذلك قول بعض العرب في (أَفعَى) : (هذه أَفْعَيْ) . . . فاذا وصلت صيرّتها (ألفا) . . . وأما طيىء فزعموا انهم يَدَعُونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرك ، قريبة من (الهمزة) ، حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب وزعموا أنّ بعض طَيىء يقول : (أَفْعَوْ) ، لأنها أبين من (الياء) ولم يجيئوا بغيرها لانها تشبه الالف في سعة المخرج والمدّ . . . » (٦) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ وينظر ج ٢ ص ٤٦٢ في مثل ذلك .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ١٧٢ .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٠٧ ــ ٣٠٨ .
٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .



ومنها بنو عَدِيّ من تميم ، يقول : « وسَمِعنا بعض بني تميم من بني عَدِيّ يقولون : (قد ضَرَبَتهْ وأَخَذَتهْ) كسروا حيث أراودا أن يحركوها لبيان الساكن الذي بعدها لا لإعراب يحدثه شيء قبلها » (١) .

ومنها بنو سُلَيم وهم ممن يوثق بعربيته من العرب عند سيبويه يقول عند كلامه على إجراء (يقول) مجرى (يظن) : « وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أنّ ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيم يجعلون باب (قُلْتُ) اجمع مثل ظَنَنْت » (٢) .

ومنها بنو سعد ، نقل عنهم ما سمعه منهم وما حدّثه به من سمعه منهم لكنه لم يبين فصاحتها بالنسبة الى غيرها من القبائل يقول : « وأما ناس من بني سعد فانّهم يُبدِلون (الجيم) مكان (الياء) في الوقف لانها خفية فأبدلوا فى موضعها أبينَ الحروف وذلك قولهم : (هذا تَمِيمجٌّ) يريدون : (تميميّ) ، و (هذا عَلِجٌّ) يريدون : (عَلِيّ) . وسمعت بعضهم يقول : (عرَبانِجّ) يريد : (عربانِيّ) وحدّثني من سمعهم يقولون : —

خالي عُويفٌ وأبو عَلِج المُطعِمانِ الشَّحْمَ بالعَشِج
وبالغَداةِ فِلَقَ البرْنِج

يريد : العشيّ ، والبرنيّ ، فزعم انهم أنشدوه هكذا » (٣) .

ومنها كعب وغنيّ : ، وقد نقل عنهما في لغة مخالفة للغة أهل الحجاز ولم يُشر الى جودتها وفصاحتها . والمفهوم أنها اقل فصاحة من لغة الحجاز يقول : « ومن العرب من يكسر ذا على كل حال فيجعله بمنزلة (اضربِ الرجلَ) . . . . . ومن يكسر : كَعْب وغنيّ » (٤) .

ومنها خثعم : ويرى أنها ليست هي الجيدة العربية لقوله : « وذو صَباح بمنزلة : (ذاتَ مرَّة) تقول : (سير عليه ذا صباحٍ) أخبرنا بذلك يونس عن العربَ ، إلا أنّه قد جاء في لغة خثعم مفارقا لذاتِ مرَّةٍ ، وذاتِ ليلةٍ . وأما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها ، وقال رجل من خثعم :

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ لِشَيءٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ » (٥) .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٦٣ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .
٥ — الكتاب ج ١ ص ١١٥ — ١١٦ .



ومنها لغة فزارة : ويرى أنها لغة قليلة وليست هي الأصل ، يقول عند كلامه على باب (الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفا أبين منه يشبهه) : « وذلك قول بعض العرب في (أفْعَى) : (هذه أفْعَيْ) . . . . فلما وصلت صيرتّها (ألفاً) ، وكذلك كل (ألف) في آخر الاسم ، حدّثنا الخليل وابو الخطاب أنّها لغةٌ لفزارة وناسٍ من قيس وهي قليلة . فأما الأكثر الاعرف فان تَدَع (الألف) في الوقف على حالها ولا تبدلها (ياء) . واذا وصلت استوت اللغتان » (١) .

ومنها لغة بكر بن وائل ، وقد قرنها بلغة ناس كثير من بني تميم ولم يبينهم يقول في باب (ما يسكّن استخفافا وهو في الاصل عندهم متحرك) : « وذلك قولهم في (فَخِذ) : (فَخْذ) . . . . . وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم » (٢) .

ورآها في موضع آخر لغة رديئة جدا ، يقول : « وقال ناس من بكر بن وائل : (من أحلامِكِم) و (بِكِم) شبهها بالهاء لأنها علم اضمار . وقد وقعت بعد الكسرة ، فأتبع الكسرةَ الكسرةَ حيث كانت حرف اضمار ، وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر . وهي رديئة جدا . سمعنا أهل هذه اللغة يقولون : قال الحطيئة :

وإنْ قالَ مولاهُم على جُل حادث
من الدهر : رُدُّوا فَضْل أَحلامِكِم ، رَدُّوا (٣)

ومنها لغة قوم من ربيعة ، ويرى انها لغة رديئة ، ويسميهم (أَهلَ اللغة الرديئة) يقول عند كلامه على كسر هاء الضمير في (منهم) ونحوه : « واعلم أنّ قوما من ربيعة يقولون (مِنْهِم) أتبعوها الكسرة ، ولم يكن المسكن حاجزا حصينا عندهم ، وهذه لغة رديئة اذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل لأنك قد تجري على الاصل ولا حاجز بينهما ، فاذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة . . . » ثم يقول : « وأما أهل اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة : (مِنْتِن) لـمّا رأوها تتبعها وليس بينهما حاجز جعلوا الحاجز بمنزلة (نون) (منتن) ...» (٤)

هذه هي اللغات التي نقل عنها واعتمد عليها ممن صرح باسمائها من قبائل العرب ، استشهد باساليبها وطرق تعبيرها ، استحسن بعضها وقوّاه واستقبح البعض الآخر وضعّفه ووضعه ووصفه بالرداءة ، وهو في كل هذا جارٍ على ما يراه شيوخه ومعاصروه ومن جاء بعدهم في قبائل العرب المختلفة .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ وينظر ما بعدها . ٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .



اما ما استشهد به من كلام العرب في كتابه غير ما مـــر فجميعه لم يشر فيه الى قائله ولا الى القبيلة التى ترجع اليها اللغة التى يستشهد بألفاظها وعباراتها . غير اننـــا نستطيع أن نقسم اللغة التي استشهد بها إلى مراتب متعددة معتمدين على ما صحبها من عبارات مختلفة يبين فيها فصاحة اللغة واطرادها او ضعفها وقلتها أو رداءتها .

واعلى هذا فيما يتبين للقاريء والباحث ما وصفه بالاطراد او بأنه لغة تكلم بها عامة العرب ويعبر عن هذا بمثل قوله : « واعلم أنَّ لغة للعرب مطردة . . . » (١) او قوله : « وعلى هذا تكلّم عامة العرب . . . » (٢) ، او « وهي عربية جيدة » (٣) ، او : « وليس من العرب أحد الا يقول » . (٤)

وبعدَ ماعلّق عليه بأحدى هذه العبارات رتبةً فى القوة والفصاحة ، ما سأذكره مرتبـــا حسب ما أعتقِدُه من الأقوى حتى الأضعف معتمدة على الاشارات الواردة في الكتاب . وهي : —

ما سمعه من فصحاء العرب او من العرب الفصحاء فمثال الاول قوله : « وكذلك جَنوب وشَمال وحَرور وسَموم وقَبول ودَبور ، اذا سميت رجلا بشيء منها صرفته ، لأنها صفات في أكثر كلام العرب سمعناهم يقولون : (هذه ريحٌ حَرورٌ) و (هذه ريحٌ شَمالٌ) و (هذه الريحُ الجَنوبُ) و (هذه ريحٌ ســـَمومٌ) و (هـــذه ريحٌ جَنوبٌ) سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره » (٥) .

ومثال ما سمعه من العرب الفصحاء قوله : « وتقول : (ذَهبَ زيدٌ الشتاءَ) ، و (انطلقتُ الصيف) ، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون : (انطلقتُ الصيفَ) ، اجروه على جواب : (متَى ؟) ، لانه اراد أن يقول : (في ذلك الوقت) ، ولم يرد العدد وجواب « كم » (٦) .

ما سمعه هو نفسه ممن يوثق به من العرب ، يقول : « وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : سابِياء وسَواب ، وحَانياء وحَوان وحَاوياء وحَوايا » (٧) .

ويقول : « وسمعنا من يوثَق به من العرب يقولً : (اجتمعت أهلُ اليمامةِ) لانه يقول في كلامه : (اجتمعتْ اليمامةُ) يعنى : أهلُ اليمامة . فأنث الفعل في اللفظ اذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام » (٨)

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٧٨ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٩٤ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٢٥ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٠ وينظر ج ١ ص ٤٧٧ و ج ٢ ص ١٤٧ .
٦ ــ الكتاب ج ١ ص ١١١ وينظر ج ٢ ص ٤٤ و٤٢٦ .
٧ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٩٩ وينظر ج ٢ ص ١٦٧ .
٨ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٦ .



او يقول فيه : « سمعنا من نثق به من العرب يقول » (١) . من ذلك قوله في باب : (يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة) : « وذلك قولك : (مررتُ بِبُرٍ قبلُ قفيزٌ بدرهمٍ قفيزٌ بدرهمٍ)، وسمعنا العربَ الموثوق بهم ينصبونه سمعناهم يقولون ، (العَجَبُ مَن بُرٍّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم) فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة، وانما هو اسم كالدرهم والحديد » (٢) .

وقوله : « وسمعت من أثق به مِن العرب يقول : (بُسِط عليه مرّتان) ، وانما يريد : بُسط عليه العذابُ مرّتين » (٣) . أو يقول : « وسمعنا الثقة من العرب يقول » (٤) أو « سمعنا من يوثق به في ذلك يقول » (٥) ، أو « سمعت من يوثق بعربيته من العرب يقول » (٦) ، أو « سمعنا عربيا موثوقا بعربيته يقول »(٧) أو « وسمعناها مِنْ أهلِ الثقةِ هكذا » (٨) .

ما سمعه من بعض العربَ الموثوق بهم كقوله : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول » (٩) .

او ما سمعه من بعض من يوثق بعربيته ، يقول : « سمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول » (١٠) .

ما حدثه به احد شيوخه او بعضهم انه سمع من يوثق به من العرب يقول ، مثال ذلك قوله : « وحدثنا الخليل انه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد » (١١) أو « حدثني ابو الخطاب انه سمع من يوثق بعربيته من العرب يقول » (١٢) أو « حدثني ابو الخطاب انه سمع من يقول : (قد أرآهم) يجيء بالفعل من (رأيت) على الأصل من العرب الموثوق بهم » (١٣) .

ما زعمه أحد شيوخه من انه سمع من يوثق به من العرب يقول : مثاله قوله : « وزعم ابو الخطاب انه سمع من يوثق به من العرب يقول » أو « زعم يونس »(١٤) ما بلغه عن بعض شيوخه انه سمع أحدهم يقول مثاله قوله : « وبلغنا عن ابن ابى اسحاق انه سمع كثير عزة يقول . . . » (١٥) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦٩ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ١٩٨ وينظر ج ١ ص ١٥٦ و ٢٠٢ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ١١٧ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٣١ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٠٣ وينظر ج ٢ ص ٤٢٠ ،
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ .
٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٥١ .
٨ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٩ .
٩ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٥٦ و ١٦١ و ٢١٠ و ٢٦٣ و ٣٧٥ .
١٠ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ .
١١ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧١ .
١٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧١ .
١٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٦٥
١٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٨ ، و ٤٦٨ .
١٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ .

ما حدثه به أحد شيوخه او زعمه له من أنّ العرب الموثوق بهم أو بعضهم يقول . مثاله قوله : « حدثنا بذلك يونس وابو الخطاب عمن يوثق به من العرب » (١) وقوله : « حدثنا يونس ان بعض العرب الموثوق بهم يقولون » (٢) ، و « حدثنا بذلك يونس وعيسي جميعا ان بعض العرب الموثوق بعربيته يقول » (٣) . و « زعم ابو الخطاب أنّ العرب الموثوق بهم يقولون . . . . . . وحدثنا يونس تصديقا لقـــول أبي الخطاب ان العرب تقـــول » (٤)
ما اخبره من يثق به انه يقول (٥) .

ما سمعه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم، يقول : (سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم) (٦) .

ما حدثه به من لا يتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به انه سمع عربيـــا يتكلم (٧) .

ما سمعه من العرب وسمع من يوثق به يزعم انه سمعها من العرب، يقول : « وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب » (٨) .

او يقول : « وزعم من نثق به انه سمع » (٩) .

ما حدثه به من لا يتهم انه سمعهم يقولون (١٠) .

ما بلغه عن العرب الموثوق بهم ، يقول : (وبلغنى عن العرب الموثوق بهم انهم يقولون) (١١) .

ما تكلم به قوم فصحاء (١٢) .

ما قاله ناس يوثق بعربيتهم (١٣) .

ما قاله قوم من العرب ترضى عربيتهم ، أو بعض العرب ممن ترضى عربيته (١٤)

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ و ج ٢ ص ٨٨
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٧٢ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٦٣ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٧٩ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٩٣ و ٣٧١ .
٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ .
٨ ـ الكتاب ج ١ ص ١٢٩ .
٩ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ .
١٠ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ .
١١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٨١ .
١٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٧٦ .
١٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤ .
١٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٩٣ و ج ٢ ص ٤٢٣ .

ما سمعه من العرب ويعبر عنه بقوله : (سمعناهم يتكلمون) و (سمعناهم يقولون) و (سمعت العرب يقولون) . (١) أو (سمعنا العرب تقول) و (سماعا من العرب) و (سمعناه من العرب) و (سمعنا جميع ما ذكرنا لك من العرب) و (سمعنا العرب تتكلم به) الى آخر ما هنالك من العبارات المختلفة المتقاربة التي يمكن ان يجعل المسموع فيها بمستوى واحد (٢) .

ما سمعه مما يقوله كثير من العرب أو ما يقوله اكثر العرب (٣) .

ما سمعه من بعض العرب او عمن يقوله من العرب ، وهذا يدل على انه ليس في منزلة ما تقدم مما سمعه عن العرب ، ويعبر عن ذلك بقوله : (وسمعنا من العرب من يقول) و (سمعنا بعض العرب يقول) و (سمعنا بعضهم يقول) و (سمعت من العرب من يقول) (٤) .

ما حدثه به شيوخه كالخليل وأبي الخطاب ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم انه سمع من العرب من يقول ، او سمع من بعض العرب (٥) .

ما حدثه به من لا يتهم انه سمع مِن العرب مَن يقول (٦) .

ما سمعه ممن يرويه من العرب او ممن يرويه عن العرب (٧)

ما سمعه سيبويه من أعرابيين أو من أعرابي واحد ، وقد سمى من نقل عنهم في موضع واحد يقول : « وسمعت اعرابيا وهو ابو مرهب يقول : (كرما وطولَ انف) اى : أكرِمْ بك وأطوِلْ بأنفك » (٨) .

اما في غير هذا من المواضع فانه لا يذكر اسم من نقل عنه انما يقول : « اني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان » (٩) .

أو (سمعنا رجلا عربيا يقول) (١٠)، أو (سمعنا رجلا منهم يذكر رجلا) (١١).

أو سمعنا رجلا من اهل البادية يقول . (١٢)او (سمعنا اعرابيا مرة يقول) (١٣) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧ و ٢٧٠ .

٢ ـ ينظر في ذلك الكتاب ج ١ ص ٤٤ و ٥٧ و ٨٠ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٦ و ٢٠٥ و٢٤٢ و٢٧٣ـ ٢٧٤ و ٤٨٢ . و ج ٢ ص ١٦ و ٤٨ و ٧٧ و ١٤١ و ١٤٨ و ١٦٦ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧١ و ٣٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٢ وغيرها .

٣ ـ الكتاب ج ١ ص ١٢٤ و ج ٢ ص ١٨ .

٤ ـ ينظر في ذلك معظم صفحات الكتاب ومنها : ج ١ ص ١٢٦ و ١٥٦ و ١٦٤ و ١٧٥ و ٢٠٢ و ٢٠٤ و ٢٤٨ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ج ٢ ص٣٥ و ٦٢ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٣ و ٨١ و ٩٦ و ١٨٢ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٢٧ و ٢٣٣ و ٢٦٣ و ٣٧٧و ٣٨٨ .

٥ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٢٦ و ١٢٩ و ٣١٧و ٣٨٣ و ٤٠٢ و ٤١٢، وج٢ص١٢ و ١٧و٧٠وغيرها

٦ ـ الكتاب ج ١ ص ١٢٥ . ٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٩٣ و ٢٧٩ . ٨ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٥

٩ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٣٠ . ١٠ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٧٦ . ١١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٤٧ .

١٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٠٦ . ١٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٠٣ .



او سمعنا من يقول » (١) .

ما زعم بعض شيوخه من أنه سمع أعرابيا ويعبر عنه بمثل قوله : (وزعم يونس أنه سمع اعرابيا يقول) (٢) . او (زعم الخليل انه سمع عربيا يقول) (٣) ونحوها من العبارات .

ما حدثه به من يثق به عن العرب كقوله : (حدثنا بذلك من يوثق به) (٤) او (حدثنا من نثق به أن بعضهم يقول) (٥) .

ما حدثه به من سمعه ، يقول : (وحدثني من سمعه ان بعضهم قال) (٦) .

ما زعمه ابو الخطاب او غيره من شيوخه أن العرب الموثوق بهم يقولون (٧)

ما بلغه عن العرب الموثوق بهم انهم يقولون (٨) .

ما يطلق عليه حكما من الأحكام المستحسنة كالجودة والكثرة والحسن ونحوها من غير سماع أو حديث عن شيخ من شيوخه ، مثال ذلك قوله : « وهي كثيرة ويؤخذ بها في قراءة القرآن والأشعار » (٩) او « وهو جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب » (١٠) . او « وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة » (١١) او « اكثر في كلام العرب » (١٢) . او « وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة»(١٣) او « زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة » (١٤) . او « وهو عربي جيد حسن » او « عربي جيد » (١٥) او « فهذا عربي حسن والأول أعرف وأكثر » (١٦) أو « وهو عربى » او « يقوله ناس كثير من العرب » (١٧) .

ما ذكر انه كلام العرب ، أو لم يؤخذ ذلك الا من العرب . او انه قول العرب. او العرب تقول . او قالته العرب . او ما وجد العرب تقوله ، ونحو هذا من العبارات (١٨) .

---

١ – الكتاب ج ٢ ص ٢٣ . ٢ – الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ . ٣ – الكتاب ج ١ ص ٣٩٩ .
٤ – الكتاب ج ١ ص ١٥٩ . ٥ – الكتاب ج ٢ ص ٦٩ . ٦ – الكتاب ج ١ ص ١٢٦ .
٧ – الكتاب ج ١ ص ٢٧٨ . ٨ – الكتاب ج ١ ص ٣٨١ . ٩ – الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .
١٠ – الكتاب ج ١ ص ٣٧٧ . ١١ – الكتاب ج ٢ ص ٢٧٦ . ١٢ – الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ .
١٣ – الكتاب ج ١ ص ١٢١ . ١٤ – الكتاب ج ١ ص ٣١٤ .
١٥ – الكتاب ج ١ ص ١١٨ و ج ١ ص ١٠٠ . ١٦ – الكتاب ج ١ ص ٧٨ و ٧٩ .
١٧ – الكتاب ج ١ ص ٣٨٤ و ج ٢ ص ٩٥ .
١٨ – ينظر في مثل هذه العبارات الكتاب ج ١ ص ٢٤ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٧ و ١٣٤ و ١٤٧ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٩٣ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٤٠٦ وج٢ ص ٢٨٢ و ٢٨٣ وغيرها كثير .



ما حدثه به احد شيوخه ان العرب تقوله ، او انه قول العرب ، او حدثوه به عن العرب . (١)

ما يقوله ناس من العرب ، او بعض العرب ، او ان من العرب من يقول (٢) .

ما حدثه به أحد شيوخه عن ناس من العرب او عن بعض العرب (٣) .

ما زعموا أنّ بعض العرب يقول . (٤) او ما بلغه أنّ بعض العرب يقول (٥).

ما قال فيه : انه كلام يستعمله الناس (٦) .

وأضعف ممـــا مر ما علق عليه باحدى صفات القلة مثل قوله : وهو قليل ، او أقل ، او غير مستحسن ، او ليس بالكثير او نحو هذا فمنه ما قال فيه : (وهو بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير) . (٧) او : (والعرب قـــد تكلم بهذا وليس بالكثير) (٨) . او : (غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته) (٩) . او (وهو خلاف قول العرب) (١٠) . او (اقل في كلام العرب وهو على ذلك عربيّ) (١١) او : (وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف) (١٢) .

ومن ذلك ما وصفه بأنه ضعيف او بأنه وجه ضعيف (١٣) .

ومنه ما وصفه بأنهّ أقل اللغتين (١٤) ، او ما اعتبره أقل اللغات (١٥) .

ومنه ما لم يسمعه يونس عن ثقة (١٦) .

واخيرا ما وصفه بأنهّ قبيح او رديء ،فمنه ما هو (قبيح لا تكلم به العرب وانمـــا قبح عند العرب كراهية ان يبدأ المتكلم بالأبعد قبل الأقرب) (١٧) . و (ما كان مستكرها لا يتكلم به العرب لأنه ليس من مواضعه عندهم) (١٨) . و (ما هو قبيح رديء) (١٩) و (ما قد تكلم ببعضه العرب وهو رديء) (٢٠) . وما وصفه بأنه لغة رديئة (٢١) .

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ١٣٧ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٣٦١ و ٤٠٤ و ٤٦١ و ج ٢ ص ١٠٣ و ٢٨٢ و ٣٢٦ وغيرها .

٢ ــ الكتاب ج ١ ص ١٢٧ و ١٧٦ و ٢٣٠ و ــ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٦٢ و ٢٩٣ و ج ٢ ص ٩ و ١٠ و ٣٨٢ و ٤٢١ .

٣ ــ الكتاب ج ١ ص ١٢٣ و ١٣٢ و ٢٣٠ و ٤٠١ و ٤٧١ و ج ٢ ص ١٠٤ و ٢٨١ و ٣٦٠ و ٣٩٢

٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٤ . ٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٩٥ . ٦ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٣١ .

٧ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ . ٨ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٨١ . ٩ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

١٠ ــ الكتاب ج ٢ ص ٧ . ١١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٣٤ . ١٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٤٥ .

١٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٤١٥ و ٤٤٨ . ١٤ ــ الكتاب ج ٢ص ٢٧٨ ١٥ ــ الكتابج ٢ ص ٤١٠ .

١٦ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٣١ . ١٧ ــ الكتابج١ص٣٨٣ ــ ٣٨٤ وينظر ص٢٧٠

١٨ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ . ١٩ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٨٩ .

٢٠ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ . ٢١ ــ الكتاب ج ١ ص٣٢٣وج٢ ص١٥و٢٧٨ .



هذه مراتب ما استشهد به في كتابه من اللغة المنثورة المنقولة عن العرب سواء في ذلك ما اعتبره أصلا يقاس عليه وما اعتبره مما يسمع ولا يقاس عليه (١) .

ويتضح من هذا أنه اعتبر لغة قريش أفصح اللغات وأقواها وأعلاها وهي اللغة الاولى القُدمَى . وبعدها في القوة والفصاحة لغة بني تميم وان كانت أقيس من الحجازية في بعض العبارات التي اختلفت فيها اللغتان . وكان جل اعتماده في الامثلة النحوية والصرفية واللغوية على هاتين اللغتين ، وان كانت لهجات تميم ايضا في رأيه ليست متساوية في القوة والفصاحة ، فقد وصف بعض لهجات تميم بالضعف . ومثلها لغات قيس فبعضها فصيحة يقرنها بلغة الحجاز من غير إشارة صريحة الى ذلك . ومنها ما يقرنه بلغة فزارة ويرى أنّها لغة قليلة والأعرف خلافها من اللغات .

أما لغة اسد فجميع نقوله عنها تشير الى انها لغة فصيحة يقرنها بلغة تميم وبلغة من ترضى عربيته من العرب . ومثلها في القوة والفصاحة لغة طيىء . واعتبر لغة بني سليم لغة موثوقا بعربيتها .

أما لغة بني عَدِي من تميم ولغة بني سعد فانه لم يبين فصاحتهما أو ضعفهما . ولغتا كعب وغني نقل عنهما ولم يشر الى فصاحتهما او ضعفهما . غير أننا نتبين من إشارته الى كونها لغة مخالفة للغة الحجاز انهما لغتان أضعف من الحجازية .

أما لغة خثعم فيرى أنّها ليست بالجيدة ومثلها لغة فزارة لأنها قليلة ضعيفة وليست هي الأصل .

أما لغة بكر بن وائل فيتضح أنّها لغة رديئة ضعيفة لتصريحه بذلك في موضع من كتابه ، وان كان قد قرنها بلغة أناس كثير من بني تميم . وأكثرها رداءة كما يتضح لغة قوم من ربيعة حيث وصف لغتهم بأنها رديئة ثم سماهم (أهل اللغة الرديئة) .

وهذه القبائل هي التي صرّح بالنقل عنها ونلاحظ أنّها عين القبائل التي ذكرها السيوطي في كتبه مما اعتبره علماء النحو فصيحا قويا يؤخذ به منها . وما اعتبروه ضعيفا رديئا . وقد مر بنا قوله : والذين « عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أقتُديَ وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس (٢) وتميم واسد . . . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين » (٣) .

---

١ ـ سنفصل الكلام على ما يقاس عليه من هذه اللغات وما يسمع ولا يقاس عليه عند علماء العربية ومنهم سيبويه في الفصل الثاني من القسم الثاني من هذا الكتاب .

٢ ـ والحجاز بعض قيس فهي أول اللغات فصاحة .

٣ ـ الاقتراح ص ١٩ .



اما اللغات الاخرى التي ضَعّفها أو اعتبرها لغات رديئة وصرّح بضعفها ورداءتها فهي ما عدا هذه اللغات (١) .

اما العبارات الاخرى التي اعتمد عليها ولم يصرح بالقبائل المتكلمة بها فقد كانت الاشارات التى معها تحدد فصاحتها او رداءتها وهي معظم النصوص التي استفاد منها واعتمد عليها في كتابه وقد علمنا أنَّ همه في الكتاب ايراد القواعـــد المختلفة وأساليب التعبير المتباينة وتبيين ما هو فصيح يقاس عليه وما ليس فصيحا وليس اهتمامه منصبا على اسماء المتكلمين بها .

---

١ ـ ينظر الاقتراح ص ١٩ ـ ٢٠ .

الشـــعر :

الشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة وهو كما قال ابن رشيق « أكبر علوم العرب واوفر حظوظ الأدب وأحرى أن تقبل شهادته وتمتثل إرادته لقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : « إنَّ من الشعر لَحُكما » .... ولقول عمر بن الخطاب (رض) : (نِعم ما تعلّمته العرب الابيات من الشعر يقدمها الرجل أمام حاجته فيستنزل بها الكريم ويستعطف بها اللئيم) مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الأبيّة وعزّ الأنَفَة وسُلطان القدرة » (١) .

وقد كان في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهَى حكمهم به يأخذون واليه يصيرون. قال ابن سلام : « قال ابن عون عن ابن سيرين قال : قال عمر بن الخطاب (رض) : « كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه . » (٢) .

وكان كلام العرب كله منثورا فلما احتاجت العرب الى الغناء بمكارم أخلاقها وطيب أعراقها وذكر أيامها الصالحة وأوطانها النازحة وفرسانها الأمْجاد وسمحائها الأجواد ، لتهزّ أنفسها الى الكرم وتدل أبناءها على حسن الشيَم فتوهّموا أعاريضَ جعلوها موازين الكلام فلما تم لهم وزنه سموه شعرا ، لأنهم شعروا به ، أي : فطِنوا » (٣) .

وما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر ممـــا تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عُشْرُه ولا ضاع من الموزون عُشْرُه (٤) .

ولا يرى ابن رشيق للنثر مزية او فضلا على الشعر إنمـــا يرى الشعر افضل لسهولة حفظه وإمكان ضبطه الى نحو ذلك من ميزات . يقول رادا على من فضّل النثر على الشعر : « ولعل بعض الكتّاب المنتصرين للنثر الطاعنين على الشعر يحتج بأنَّ القرآن كلام الله تعالى منثور ، وأنَّ النبي (ص) غير شـــاعر لقول الله تعالى : « وما علّمناهُ الشعرَ وما يَنبغي له » (٥) ويرى أنّه قد أبلغ في الحجة وبلغ في الحاجة والذي عليه من ذلك أكثر ممـــا له ، لأن الله تعالى إنمـــا بعث رسوله أُميّاً غـــير شاعر الى قوم يعلمون منه حقيقة ذلك حين استوت الفصاحة واشتهرت البلاغة، آية

---

١ – العمدة ج ١ ص ١٦ .
٢ – طبقات فحول الشعراء ص ٢٣ .
٣ – ينظر العمدةج١ص٢٠ والمزهرج ج٢ص٤٧٢
٤ – العمدة ج١ص٢٠ وينظرالمزهر ج٢ ص٤٧٢.
٥ – يس ، الآية ٦٩ .



للنبوة وحجة على الخلق واعجازا للمتعاطين ، وجعله منثورا ليكون اظهر برهانا لفضله على الشعر الذي من عادة صاحبه أن يكون قادرا على ما يحبه من الكلام ، وتحدى جميع الناس من شاعر وغيره بعمل مثله فأعجزهم ذلك كما قال الله تعالى : « قُلْ لَئِنِ اجتَمعتَ الإنسُ والجِنُّ على أن يأتوا بِمثلِ هذا القرآنِ لا يأتونَ بمثلِه ولو كان بعضُهم لبعض ظَهيرا » (١) فكما أنّ القرآن أعجز الشعراء وليس بشعرَ كذلك اعجز الخطباء وليس بخطبة والمترسلين وليس بترسل ، وإعجازه الشعراء أشد برهانا ، ألا ترى كيف نسبوا النبي (ص) الى الشعر لما غُلِبوا وتبين عجزُهم ؟ فقالوا : هو شاعر ، لما في قلوبهم من هيبة الشعر وفخامته وأنّه يقع منه مالا يُلحق ، والمنثور ليس كذلك . فمن هاهنا قال الله تبارك وتعالى : « وما علّمناه الشعر وما ينبغي له » أي : لتقوم عليكم الحُجّةُ ويصح قِبلَكم الدليل » (٢) .

ومع هذه المزية التي رآها ابن رشيق للشعر على النثر جرى الخلاف فيما يحتج به منه ، لانه موطن للضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء ، فنجد علماء النحو وعلماء البلاغة جميعا مهتمين بضرورات الشعر بحثوها وقسموها الى مستحسنة وأخرى مستقبحة أو قبيحة ونحو ذلك ، واختلفوا فيما جاز للشعراء ارتكابه منها وما امتنع .

وقد عقد سيبويه في كتابه بابا بعنوان : (ما يحتمل الشعر) تكلّم فيه على ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف وحذف مالا يحذف ، الى آخر ما هنالك من الموضوعات التي تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر (٣) .

وعقد بابا آخر بعنوان : (باب وجوه القوافي في الانشاد) تحدث فيه عما يجوز في الشعر والنثر وما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر (٤) . وبابا ثالثا بعنوان : (ما رخّمَت الشعراء في غير النداء اضطرارا) (٥) .

كما عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابا في (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟) (٦) .

---

١ ـ الاسراء ، الآية ٨٨ .
٢ ـ العمدة ج ١ ص ٢٠ ـ ٢١ وينظر المزهر ج ٢ ص ٤٧٣ .
٣ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٨ ـ ١٣ .
٤ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٩٨ ـ ٣٠٤ .
٥ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٤٣ وما بعدها .
٦ ـ الخصائص ج ١ ص ٣٢٣ وما بعدها .



وتكلم ابو حيان على الضرورة في معظم كتبه ، وعقد بابا باسم (باب الضرائر) في كتابه (ارتشاف الضَرَب من لسان العَرب) ناقش فيه آراء سابقيه (١) .

وتكلم عليها في كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) (٢) كما تحدّث عنها في كتابه : (غاية الاحسان في علم اللسان) وعقد لها بابا باسم : (باب الشعر والسجع) (٣) . وفي (تقريب المقرّب) باب باسم : (باب يختص بسجع أو شعر بجواز ردّ فَرعٍ الى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك أولا) (٤) . كما بحث الضرورات في معظم كتبه الصغيرة مثل : (التدريب في شرح التقريب) و (النكت الحسان في شرح غاية الاحسان في علم اللسان) (٥) .

ولم يقتصر الاهتمام بالضرورات على علماء النحو والعربية إنما تعداهم الى علماء البلاغة الذين تكلموا عليها طويلا وبيّنوا أنواعها وفصلوها كما فعل ابن رشيق في العمدة في باب (الرخص فى الشعر) (٦) .

أما أحمد بن فارس فكان يرى أنهّ لا معنى لقول من يقول : إنّ للشاعر عند الضرورة أن يأتيَ في شعره بما لا يجوز ، ويرى أنْ لا معنى لقول من قال :

ألم يأتيكَ والأنبـاءُ تَنْمي

وهذا إن صحّ وما أشبهه من قوله : —

لمّا جفـا إخوانه مُصْعبا

وقوله :

قِفا عند ممـا تعرفان ربوع

لأنه كله غلط وخطأ (٧) ، فما « جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط إنمـا يُقبل ما صحّ من شعرهم ، ويُرَدّ ما أبته العربية وأصولُها . ويَرى أنّ على الشاعر الذي لم يطرد له الشيء الذي يريده في وزن شعره أنْ يأتي بمـا يقوم مقامه بسطا واختصارا وابدالا بعد ألا يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا . . . » (٨) .

١ — ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ٣٤٠ ب وما بعدها .
٢ — ينظر التذييل التكميل في شرح التسهيل ج ٤ ص ١٧٠ ب — ١٧١ —
٣ — ينظر غاية الاحسان في علم اللسان ص ٢١ ب وما بعدها .
٤ — تقريب المقرب ص ٥٨ ب وما بعدها .
٥ — ينظر كتاب (ابو حيان النحوي) ص ٤٤٧ وما بعدها .
٦ — ينظر : العمدة ج ٢ ص ٢٦٩ — ٢٧٧ . ٧ — الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٥ — ٢٧٦ .
٨ — الصاحبي ٢٧٦ .



وما رأى ابن فارس ذلك إلا لأنه يعتبر (الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدُّون المقصور ، ويقدّمون ويؤخّرون ، يُومِئون ويُشيرون ، يَختَلِسون ويُعيرون ويَستعيرون) ، فهذا أحد ما يجوز للشعراء في شعرهم (أمّا لحنٌ في اعراب او ازالةُ كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك) (١) . وعنده أنهّ لا يجوز أن تتفاوت الاشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة ، وأنّه لا يصح الاحتجاج بكل منها ولا يحتاج الى كل منها ، أما ما يختاره الناس من الشعر أو يفاضلون به بين الشعراء فليس الا شهوة منهم تدفعهم الى أن يستحسنوا بعضه وهذا غير جائز (٢) .

إضافة الى ما في الشعر من ضرورات شككت علماء العربية فيما وقع الاحتجاج به وجعلتهم يختلفون فيها وفي مواقعها وما يجوز منها وما لا يجوز ، نلاحظ أن بعض المؤلفين نسب الى بعض رواة الشعر اهتمامهم بوضع الشعر ونسبته الى غير أصحابه تكسبا به . من ذلك ما أورده ابن سلام الجمحي في طبقاته حيث يقول عند كلامه على (ذهاب الشعر وسقوطه وسبب الوضع في الشعر) : (في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عربيته ولا غريب يستفاد ولا مثل يُضرَب .. . . . . وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على ابطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولايروي عن صحفي) (٣) .

ويرى أنّ أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية وكان غير موثوق به ، وكان ينحل شعر غيره ويزيد في الأخبار (٤) .

أما السيوطي فقد أفرد نوعا من أنواع كتابه (المزهر) في ما سماه (معرفة المصنوع) (٥) . وتحدث مرة اخرى في الجزء الثاني منه في (ذكر من روى الشعر فحرّفه ورواه على غير ما روت العرب) (٦) .

وكان ابن جني يقف موقفا معارضا لموقف هؤلاء رادّاً عليهم نسبتهم الوضع الى الرواة فهو يدافع عن الرواة وعن نَقَلَة الشعر وحَمَلَته في الفصل الذي عقده في كتابه (الخصائص) بعنوان (في صدق النَقَلَةِ وثقةِ الرواة والحَمَلَة) (٧) ،

---

١ ــ الصاحبي ص ٢٧٥ .
٢ ــ ينظر الصاحبي ص ٢٧٥ .
٣ ــ طبقات فحول الشعراء ص ٢٣ وما بعدها وينظر المزهر ج ١ ص ١٧١ .
٤ ــ ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٤٠ ــ ٤١ والمزهر ج ١ ص ١٧٥ .
٥ ــ المزهر ج ١ ص ١٧١ .
٦ ــ المزهر ج ٢ ص ٣٣٣ وما بعدها .
٧ ــ الخصائص ج٣ ص ٣٠٩ وما بعدها .



ومما قاله في أوله : « هذا موضع من هذا الأمر لا يعرف صحته إلا من تصوّر أحوال السلف فيه تصوُّرهم او رآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم ، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده فيه ، وعلم أنه لم يوفق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه الا البرّ عند الله سبحانه ، الحظيظ بما نوّه به وأعلى شانه) (١) .

ثم يبين أنّ واضعي النحو ومؤسسيه وهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وأبو الاسود ثم ابو عمرو بن العلاء وغيرهم ممن لا يمكن الطعن فيهم او الكذب عليهم فيما يَردهم او يسمعون ويجمعون من اللغة ، وهم من العفّة والصدق على قدر لا يجوز معه الطعن فيهم وفيما ينقلون ، ويستمر ابن جني في دفاعه عن رواة الشعر منذ زمن أبي الاسود حتى زمنه (٢) .

ولهذا الاضطراب نجد النحاة ينظرون الى الشعر بعين الريبة ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم صحة نسبته الى قائله وفصاحة قائله وصدق راويه والوثوق فيه وخلوه من الضرورات . وليس ادل على ذلك من اعتنائهم بالرواية وأنواعها وطرقها وبصفات الراوي وما يجب عليه من الأمانة والصدق ونحوها من الصفات التي ذكرها السيوطي في أبواب من المزهر . (٣) .

اضافة الى هذا التشدد في معرفة الفصيح الذي بلغ أعلى مراتب الصدق والصحة في النقل نجدهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزّز صحته ، هذا مع كون الشعر كما يرى أحمد بن فارس (ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة) (٤) .

لكل هذا اهتم علماء الادب واللغة والنحو بالشعراء وقسّموهم طبقات وألّفوا الكتب القيّمة فيهم منها : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ونحوها ليجمعوا لنا من الشعر الجاهلي والاسلامي ما يصحّ أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية « فقد كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم اصح منه » (٥) ، وقد أُلّفت هذه الكتب بعد أن كاد الشعر ينسى ويضيع معظمه بعد أن جاء الاسلام وانشغل العرب به وبالجهاد في سبيله واشتركوا في الفتوحات ، وانصرفوا عن نظم الشعر وروايته والاشتغال به ، فعادوا اليه بعد أن اطمأنوا في الأمصار وراجعوا روايته . يقول ابن سلام : (وكان

---

١ ـ الخصائص ج ٣ ص ٣٠٩ .

٢ ـ الخصائص ج٣ ص٣٠٩وينظر حتى ص٣١٢

٣ ـ ينظر المزهر ج٢ ص٣٠٢ وما بعدها .

٤ ـ الصاحبي ص ٢٧٥ .

٥ ـ المزهر ج ٢ ص ٤٧٣ .



الشعر في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخذون واليه يصيرون فجاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم ولـَهت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الاسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالامصار راجعوا رواية الشعر فلم يَؤُلُوا الى ديوان مدوّن ولا كتاب مكتوب وأَلْفَوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظ أقلُ ذلك وذهب عليهم منـــه كثير) (١) .

وقد الف ابن قتيبة كتابه (الشعر والشعراء) ليجمع فيه شعر فحول الشعراء الذين يحتج بشعرهم في اللغة والنحو من جاهليين واسلاميين ومحدثين ، وقد اهتم بذلك وقال في مقدمته : (هذا كتاب ألفته في الشعراء وأخبرت فيه عن الشعراء وأزمانهم وأقدارهم وأحوالهم في أشعارهم وقبائلهم وأسماء آبائهم . . . . وأخبرت فيه عن اقسام الشعر وطبقاته وعن الوجوه التي يُختار الشعر عليها ويُستحسن لهـــا إلى غير ذلك ممـــا قدّمته في هذا الجزء الأوّل ، وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء الذين يعرفهم جل أهل الأدب ، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب وفي النحو وفي كتاب الله عز وجَلّ وحديث رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلم) (٢)

ولم يذكر في كتابه من لم يكن مشهورا من الشعراء اما لـِخفاء اسمه أو لكَساد شعره أو لقلة من يعرفه من الناس . ولا ذكر من غلب عليه غير الشعر .

وكتابه بصورة خاصة مؤلف في شعراء الجاهلية والاسلام وهم من يحتج بشعرهم كما ذكر ، يقول : « والشعراء المعروفون بالشعر عند عشائرهم وقبائلهم في الجاهلية والاسلام اكثر من أن يحيط بهم محيط ، أو يقف من وراء عددهم واقف ولو أنفـَد عمره في التنقير عنهم واستفرغ مجهوده في البحث والسؤال » (٣) .

وقسموا الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويستشهد به في اللغة والنحو الى أربع طبقات ، قال ابن رشيق : (طبقات الشعراء أربع : جاهلي قديم ، ومخضرم ــ وهو الذي أدرك الجاهلية والاسلام ــ واسلامي ، ومُحدَث . ثم صار المـُحـَدَثون طبقات : أولَى وثانية على التدريج وهكذا في الهبوط الى وقتنا هذا) (٤) .

وكان ابن سلام قد تحدّث عن طبقات فحول الشعراء الجاهليين وقسمها الى عشر ، وعن طبقات الاسلاميين وقسمها الى عشر أيضا ، ولم ينصّ على المخضرمين أو المولدين أو المـُحْدَثين منهم في طبقاته .

---

١ ــ طبقات فحول الشعراء ص ٢٢ ــ ٢٣ وينظر المزهر ج ٢ ص ٤٧٣ ــ ٤٧٤ .
٢ ــ الشعر والشعراء ج ١ ص ٥٩ .
٣ ــ الشعر والشعراء ج ١ ص ٥٩ ــ ٦٠ .
٤ ــ العمدة ج ١ ص ١١٣ .



أما غير هذين ممن ألفوا في الشعر والشعراء وطبقاتهم فقد قسم معظمهم الشعراء كما قسمهم ابن رشيق الى اربع طبقات : —

الطبقة الاولى : — الشعراء الجاهليون وهم من عاش قبل الإسلام كامريء القيس والأعشى .

والطبقة الثانية : — المخضرمون ، وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كلبيد وحسان .

والطبقة الثالثة : — المتقدمون ، ويقال لهم : الاسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق .

والطبقة الرابعة : — المولدون ، ويقال لهم : المُحْدَثون وهم من بَعْدَهم كبشار بن برد وابي نواس . (١) .

وقسمها بعضهم الى ست طبقات : الخامسة : طبقة المُحْدَثين الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمـــام . والسادسة : طبقة المتأخرين كالمتنبي) (٢) .

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الاولبين اجماعا من غير تفريق ، ولم يستشهد اكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة ، ويرى البغدادي في خزانته أنَّ الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة ، وإن كان أبوعمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق والحسن البصريّ وعبد الله بن شبرمة يُلَحِّنون الفرزدَق والكُميت وذا الرمة وأضرابهم ، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب/ قال ابن رشيق : (كل قديم من الشعراء فهو مُحْدَث في زمانه بالاضافة الى من كان قبله ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : « لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته » . يعني بذلك شعر جـــرير والفرزدق . فجعله مولدا بالاضافة الى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعـــد الشعر الا ما كان للمتقدمين . . . . وسئل عن المولدين فقال : « ما كان من حسن فقد سبقوا اليه ، وما كان من قبيح فهو عندهم ، ليس النمط واحدا ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسيح وقطعة نطع » . هذا مذ هب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعي وابن الاعرابي ، أعني أنَّ كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدّم من قبلهم ، ليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر الى الشاهد ، وقلة ثقتهم بمـــا

---

١ — ينظر خزانة الادب ج ١ ص٣ والمزهر ج٢ ص ٤٨٩ .

٢ — ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٤ .



يأتي به المولّدون ، ثم صارت لحاجة » (١) .

أما ابن قتيبة فلم يقصر الشعر على المتقدمين يقول : (ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خصّ به قوما دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر وجعل كل قديم حديثا في عصره . . . . . فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدون محدثين وكان ابو عمرو بن العلاء يقول : « لقد كثر هذا المولّد وحسن حتّى لقد هممت بروايته » .

ثم صار هؤلاء قدماء عندنا ببعد العهد منهم وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا كالخريمي والعتّابي والحسن بن هانيء وأشباههم) (٢) .

اما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهدوا بشعرهم ، وهذا هو الصحيح عند البغدادي (٣) .

وذكر السيوطي أنّ سيبويه احتج بشعر بشار بن برد تقربا اليه ، لأنه هجاه لتركه الاحتجاج بشعره (٤) .

وقال بعضهم انه يستشهد بكلام من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشار ابن برد وأبي نواس ومَنْ بعدهم .وكان أبو عمرو الشيباني يقول في شعر أبي نواس: « لولا أنّ أبا نواس أفسد شعره بما وضع فيه من الأقذار لاحتججنا به » (٥) .

وقال ابن خالويه في شعره أيضا عند شرحه لأرجوزته التي اولها :

وبلدةٍ فيها زور

« لولا ما غلب عليه من الهزل لاستُشهد بكلامه في كتاب الله تعالى ، وذلك لأنه ــ أي ابو النواس ــ تعلم اللغة من أساطينها ورحل الى البادية فأخذ عن العرب وحفظ لغاتهم وأتقنها » (٦) .

واجاز الزمخشريّ الاحتجاج بشعر من جاء بعدهما فاستشهد في تفسيره الكشاف بشعر ابي تمام في قوله عند تفسير قوله تعالى : « يكادُ البرقُ يخطَفُ أبصارَهم كلمّا أضاءَ لهم مَشَوافيه واذا أظلَم عليهِم قاموا . . » (٧) : و (أظلم) يحتمل

---

١ ــ العمدة ج ١ ص ٩٠ ــ ٩١ وينظر خزانة الادب ج ١ ص ٣ .
٢ ــ الشعر والشعراء ج ١ ص ٦٣ وينظر العمدة ج ١ ص ٩١ والمزهر ج ٢ ص ٤٨٨ .
٣ ــ الخزانة ج ١ ص ٤ .
٤ ــ الاقتراح ص ٢٧، وينظر الموشح للمرزباني ص ٣٨٥ والخزانة ج١ ص٤،
٥ ــ البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ٢٢٨.
٦ ــ اخبار ابي نواس لابن منظور المصري ص٥
٧ ــ البقرة ، الآية ٢٠ .



أن يكون غير متعدّ وهو الظاهر ، وأن يكون متعديا منقولا عن (ظلم الليل) ، وتشهد له قراءة يزيدَّ بن قطيب : (أظْلِم) – على ما لم يسمّ فاعله – وجاء في شعر حبيب بن اوس : –

هما أظلما حالَيَّ ثُمّتَ أجْلَيَا ظَلامَيهما عن وجهِ أمرَدَ أشْيَبِ

وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، الا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه) (١) .

كما استشهد في تفسيره بشعر البحتري (٢) .

وجرى رضيّ الدين الاستراباذي مجرى الزمخشري فاستشهد في شرحه على الكافية بأبيات من شعر أبي تمام (٣) .

واعترض بعضهم على قول الزمخشري : (فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه) بأن قبول الرواية مبنيّ على الضبط والوثوق واعتبارُ القول مبنيٌّ على معرفة أوضاع اللغة العربية ، والإحاطة بقوانينها ومن البيِّن أنّ اتقان الرواية يستلزم اتقانَ الدراية . . . فان استؤنس به ولم يُجعل دليلا لم يرد عليهما ذكر ولا ما قيل من أنه لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المُحدَثين كالحريريّ وأضرابه والحجة فيما رَوَوه لا فيما رأوه ، وقد خطّأوا المتنبي وأبا تمام والبحتري في أشياء كثيرة كما هو مسطور في شروح تلك الدواوين) (٤) .

ونقل ثعلب عن الاصمعى انه قال : ختم الشعر بابراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج .

هذا إن عرف قائل الشعر فان كان الشعر مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به خوف ان يكون لمولد او لمن لا يوثق بفصاحته (٥) .

فان كان من احتج بالشعر المجهول القائل ثقةً مأمونا اعتُبِرت شواهده حجة وإن كانت مما لا يعرف قائله ولذلك اعتبرت شواهد سيبويه صحيحة موثوقا بها مع أنّ بعضها مجهول القائل قال الجرمي : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا أما الالف فعرفت أسماء قائليها ، واما الخمسون فلم أعرف قائليها » . (٦) .

---

١ – الكشاف ج ١ ص ٦٦ ، وينظر الخزانة ج ١ ص ٤ والاقتراح ص ٢٦ – ٢٧ .
٢ – ينظر الكشاف ج ١ ص ٦٣ . ٣ – الخزانة ج ١ ص ٤ .
٤ – الخزانة ج ١ ص ٤ . ٥ – الاقتراح ص ٢٧ .
٦ – طبقات الزبيدي ص ٢٧ وخزانة الادب ج ١ ص ١٧٨ .



ومع ذلك لم يعيبوا سيبويه عليها الا ما طعن عليه الكوفيون منها وقد كان الكوفيون أقل من البصريين تشددا في رواية الشعر وتوثيقه لانهم كانوا أصلا من عرب اليمن الذين لا يحتج بلغتهم البصريون لاختلاطهم بالاحباش والفرس وغيرهم من الأقوام فكثرت عندهم الأشعار الأصيلة النسبة الى اصحابها الذين لم يحتج بشعرهم البصريون ، كما كثرت الاشعار المنحولة الى غير أصحابها الذين نسبت اليهم أصلا عند البصريين ، ولذا كان (الشعر بالكوفة اكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع او منسوب الى من لم يقله ، وذلك بَيِّنٌ في دواوينهم) (١) .

والكوفيون وإن أخذوا من بعض من أخذ عنهم البصريون من الرواة فانّهم كانوا أقل اعتناء بما يُروَى وبفصاحته واكثر منهم توسعا في الزمان وفي القبائل والشعراء . فهذا حماد الراوية وهو وإن كان من أوسع الرواة رواية وقد أخذ عنه اهل المصرين وروى الأصمعي شيئا من الشعر – ولا سيما شعر امرىء القيس – عنه إلا أنه غير ثقة ولا مأمون عند البصريين ، لانه كان ممن يضعون الشعر ويقتفون المصنوع منه وينسبونه الى غير أهله (٢) .

وكان يونس يقول عنه : « إني لأعجب كيف أخذ الناسُ عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويكذب ويصحّف » (٣) .

وهذا خلف الاحمر وهو وإن قال عنه الزبيدي : «كان أعلم الناس بالشعر وكان شاعرا » (٤) وقال : « ولم يُرَ أحد قط أعلم بالشعر والشعراء منه » (٥) إلاأنّه « وَضَعَ على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا وعلى غيرهم عبثاً به وكان يعمل على ألسنَة الناس فيشبّه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه » (٦) . وقد قرأ عليه أهلَ الكوفة أشعارهم وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية لكنه لما نسك خرج الى أهل الكوفة فعرّفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس (٧) .

ولذلك نجد الكوفيين يحتجون بأشعار الطبقات الأربع ، وبشعر لم يعرف قائلهويستندون اليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون (٨) مع أنّ البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنىَ إسناد لا يعتبر حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النحو ومن لا حُجة معه كما يرى ابن السرّاج في أصوله (٩) .

---

١ – مراتب النحويين واللغويين لابي الطيب اللغوي ص ٧٤ ، وينظر المزهر ج ١ ص ١٧٥–١٧٦.

٢ – ينظر مراتب النحويين ص ٧٣ . والمزهرج ١ ص ١٧٥ – ١٧٦ .

٣ – مراتب النحويين ص ٧٣ . والمزهر ج ١ ص ١٧٥ وما بعدها .

٤ – مراتب النحويين ٤٦ – ٤٧ . ٥ – مراتب النحويين ص ٤٧ .

٦ – مراتب النحويين ص ٤٧ وينظر المزهر ج١ ص ١٧٦ – ١٧٧ .

٧ – مراتب النحويين ص ٤٧ . ٨ – الاقتراح ص ٢٧ .

٩ – ينظر الاقتراح ص ٢٩ .





ويقول الدكتور المخزومي : (وكان الشعر العربي جاهليه واسلاميه ومحدثه مصدرا من مصادر الدراسة الكوفية ومحتجا للكوفيين وأساسا بنوا كثيرا من أصولهم عليه . . . . وللكوفيين – بوجه خاص – عناية فائقة بالشواهد والنوادر) (١) .

وكان من عادة الكوفيين أنهم (اذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا وأنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه) . وقد علل الدكتور المخزومي ذلك بقوله : (كأنهم كانوايشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح اغفالها) . وكما علله بحرصهم على ان تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة ، وبإمعانهم في التتبع اللغوي ، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر (٢) .

هذا موقف البصريين والكوفيين من الشواهد الشعرية على اختلاف العصور ، والذي يهمنا من ذلك أن نرى موقف سيبويه من هذه الشواهد وما الذي احتج به .

لقد استشهد في كتابه بألف وخمسين بيتا ، وقد مر بنا أن الجرمي قال : (نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه الف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت اسماء قائليها ، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها) (٣) .

ويقال ان سبب عدم نسبة سيبويه شواهد كتابه الى قائليها ولم يرد فيه منسوبا إلا ما رواه شيوخه منها خوفه من أن يخطيء فينسب شاهدا الى غير قائله ، لأن هناك من الشواهد ما ينسب الى اكثر من شاعر كما أن منها ما نحله الرواة .

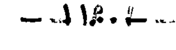
وقد اعتبرت هذه الشواهد الخمسون التي لم يعلم قائلها ولم ينسبها الجرمي مطعنا على سيبويه وعلى كتابه وخاصة من الكوفيين فقدح الكوفيين في سيبويه وفي كتابه أظهر من الشمس (٤) .

وكان يقال أن المولدين وضعوا أشعارا ودسوها على الائمة فاحتجوا بها ظنا منهم أنها للعرب وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتا ، وأن منها قول القائل : –

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا (٥)

---

١ – مدرسة الكوفة ص ٣٨٠ – ٣٨١ . ٢ – مدرسة الكوفة ص ٤٥٠ – ٤٥١ .
٣ – طبقات النحويين للزبيدي ص ٧٧ ، وينظرخزانة الادب ج ١ ص ١٧٨ .
٤ – ينظر الاقتراح ص ٣٢ .
٥ – الاقتراح ص ٢١ .



وقيل ان من هذه الخمسين بيتا واحدا لبشار الشاعر الذي كان كثير الهجاء لسيبويه والطعن فيه وفي أصله الاعجمي ، لانه ترك الاحتجاج بشعره فأراد سيبويه أن يرضيه ويتقرب إليه فاحتج له ببعض شعره منه قوله : —

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب (١)

ولم يكن هذا الطعن في شواهد الكتاب بمُقَلِّلٍ من قيمته او مضعِفٍ من أهميته ونفعه وصحّةِ الاعتماد عليه والاحتجاج به .

فقد اعتُبِرت شواهد سيبويه قديما كما تُعتَبر حديثا أصحَّ الشواهد ، ولا التفات لما يقوله الحاسدون او المُبغضون فيها ، ويكفي أن يقال في البيت الشعري قديما أو حديثا انه من شواهد الكتاب ، أو من شواهد سيبويه ليعتبر ثقة ويؤخذ به في مختلف علوم العربية لا في النحو واللغة وحدَهما ، وذلك لثقتهم بسيبويه صاحب الكتاب وتأكدِهم من صدقه وأمانته وعدالته . ويكفي دفاعا عن سيبويه ما قاله ابن جني في الخصائص رادّاً على من زعم أنّ الرواة ونَقَلَةَ الشعر قد يُخطئون او ينحلون شعرا غير أصحابه ، يقول : « وحسبُنا من هذا حديث سيبويه وقد حَطَب بكتابه وهو الف ورقة علما مبتكرا ووصفا متجاوزا لما يسمع ويرى وقلّما تسند اليه حكاية أو توصل به رواية الا الشاذ الفذ الذي لا حَفْلَ به ولا قدر) (٢) .

كما ذكر السيوطي في المزهر أنّ المازني قال : (سمعت اللاحقي يقول : سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال (فَعِل) ؟ قال : فوضعت له هذا البيت : —

حَذِرٌ أُمورا لا تضير وآمنٌ ما ليسَ مُنْجِيَهُ من الأقدارِ (٣)

ويمكننا ان نرد على ما خطأوا به سيبويه او عابوه عليه من أنه اورد خمسين بيتا لا يعرف قائلوها وأنّ منها :

أعرفُ منها الجيدَ والعَيْنانا ومنخرينِ أشبَها ظَبْيانا

وغيره مما مر ذكره ، فنقول : انه لا يعيب سيبويه ولا يعيب كتابه الكبير الذي اعتبر في زمن شيوخه ومعاصريه وحساده واعدائه (قرآن النحو) أن يكون فيه هذا العدد القليل من الشواهد التي لم تنسب علما بأن هذا البيت لم أعثر عليه بين شواهد الكتاب فالطاعن عليه بهذا البيت مخطىء ، وسنرى مدى توثيق سيبويه للشواهد التي ذكرها في الكتاب إما بنسبته روايتها الى احد شيوخه أو الى من يثق

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤٠٩ . ٢ — الخصائص ج ٣ ص ٣١٢ .

٣ — المزهر ج ١ ص ١٨٠ . وينظر ص ٥٧—٥٨ حيث استشهد سيبويه بشاهد اخر على اعمال (فعل) فلا يضيره ما قيل في وضع هذا البيت .



بعلمه أو من يثق به أو الى من ترتضى عربيته أو غير ذلك من العبارات التي تدلنا على اهتمامه بها وعلى توقعه للطعن من حاسديه فاحتاط من أي طعن يمكن أن يوجهوه اليه بعد وفاته . ولو فرضنا أنّ سيبويه لم ينسب أيّ شاهد من شواهده الى قائله ولا وثق رواية بيت منها فليس لأحد أن يطعن فيها لأن وفاته كانت في حدود سنة ١٨٠ﻫ ومعنى هذا انه عاش فى الفترة التي امتدّ اليها استشهاد الكوفيين وبعض البصريين بكلام العرب وفي هذه الفترة كان الاهتمام بالشواهد وصحتها وتوثيقها قد بلغ أوجَهُ عند نحاة الطبقة الرابعة والخامسة ، ومع هذا فليس من الجائز أن يكون سيبويه قد غفل عن المحرّف أو المنحول أو المصنوع منها وليس شيوخه او تلاميذه كالمبرد والجرمى وغيرهم بغافلين عما يمكن أن يكون مصنوعاً من هذه الشواهد . وعلى هذا فقد اعتبرت شواهد سيبويه أصح الشواهد ويكفي في حقها ما قاله البغدادي في خزانته : (أبيات سيبويه أصح الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أنّ فيها أبياتا عديدة جُهل قائلوها وما عيب ناقلوها . وقد خرج كتابه الى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيده ، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادّعى انه أتى بشعر منكر) (١) .

ومما يدلنا على اهتمام القدماء بها ما ذكره الأعلم الشنتمري في سبب تأليف كتابه : شرح شواهد سيبويه ، يقول : (.. هذا كتاب أمر بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه وتخليصه المعتضد بالله المنصور بفضل الله ابو عمرو عباد بن محمد بن عباد أطال الله بقاه وأدام عزه وعُلاه عناية منه بالأدب وميلا اليه وتهمماً بعلم لسان العرب وحرصا عليه . أمر أدام الله عزه وأعزّ سلطانه ونصره باستخراج شواهد كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر رحمه الله وتلخيصها منه وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه مع تلخيص معانيها وتقريب مراميها وتسهيل مطالعها ومراقيها وجلاء ما غمض وما خفي من وجوه الاستشهاد فيها ليقرب على الطالب تناول جملتها ويسهل عليه حصر عامتها ويجتنى عن كثب ثمر فائدتها) (٢) .

وقد لاحظنا في نسبة أبيات الكتاب الى أصحابها رتبا متعددة يمكن أن نرتبها حسب الاهمية كما يأتي : —

---

١ ــ الخزانة ج ١ ص ٨ .

٢ ــ شرح الاعلم هامش الكتاب طبعة بولاق ج ١ ص ٢–٣ .



ما سمعه احد شيوخه من الشاعر نفسه ، وقد عبر عن ذلك بعبارة توحي أنّ نسبته الى قائله اصلية حيث صرح باسم الشاعر من غير أن يشعر بالزيادة كما في قوله : (أنشدنا يونس لجرير) أو (زعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا) او (وزعم يونس أنّه سمع رؤبة يقول) او (وزعم يونس أنّه سمع الفرزدق ينشد) أو (قال ساعدة بن جؤية وزعم ابو الخطاب أنّه سمع هذا البيت من أصله هكذا) (١) .

ما سمعه أحد شيوخه من العرب الموثوق بهم ، وقد صُرّح باسم الشاعر مما يدل على انه نسب في أصل الكتاب كقوله : (والحجة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطاب حدّثنا أنّه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا للكناني) (٢) . او (وزعم يونس أنّه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر) (٣) .

ما نسبه الى شيوخه من غير أن يذكر سماعهم إياه لا من الشاعر نفسه ولا ممن يرويه انما ذكر اسم الشاعر صريحا مما يدل على انه ليس مما زيد فيما بعد . من ذلك قوله : (وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير) وقوله : (وزعم يونس أنّ العرب تنشد هذا البيت لهدبة) ، و (أنشدنا يونس لجرير . . . . أنشدناه منصوبا وزعم أنّ العرب كذا تنشده) ، و (وزعم الخليل أنّ قول الاخطل . . . . كقولك انها لَإبلٌ أم شاء) (٤) .

ما جرى فيه استفسارات ومناقشات بين سيبويه وشيوخه ، ونسبته الى أصحابه أصلية في الكتاب كما هو واضح فيه ، يقول : (والدليل على ذلك انشاد العرب هذا البيت كما اخبرتك ، زعم يونس أنهّ سمع العرب يقولون في بيت الأسود ابن يعفر . . . . فزعم الخليل أنّ (التهدُّد) ها هنا بمنزلة : (الرحيل بعد غد) وأنّ (أنّ) بمنزلته ، وموضعُه كموضعه ، ونظير (أَحقّاً انك ذاهب) في اشعار العرب قول العبدي . . » (٥) . ومثله : « وسألت الخليل عن قول الفرزدق » (٦). وكقوله : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : « فأصّدَّقَ وأكُنْ منَ الصّالحِينَ » (٧) ، فقال : هذا كقول زهير . . . وأمّا قول عمرو بن عمار الطائي . . . . فهذا على النهي » (٨) .

---

١ ــ ينظر هذا في الكتاب ج ١ ص ٤٥١ و ٢٥٣ و ٢٨٩ و ٤٦٢ و ١٠٤ وغيرها .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٦٨ ــ ٣٦٩ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٧٢ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ و ص ١٣١ وغيرها .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .
٦ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ .
٧ ــ المنافقين ، الآية ١٠ .
٨ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ ــ ٤٥٣ .



ما ذكره سيبويه نفسه ، ونسبة البيت تدل على انها أصلية وليست مما زيد فيما بعد ، مثاله قوله : (وقال يزيد بن عمرو بن الصعق) ، او (وقال رؤبة) او (ومن ذلك قول الشماخ) او (قال طرفة بن العبد) او (قال لبيد) او (قال ابو النجم) او (وقال ساعدة بن جؤية) الى آخر ما كثر وروده في الكتاب .

ما سمعه عن العرب من اشعار نسبت الى أصحابها نسبة اصلية كما يتبين من قوله : (وسمعناهم يقولون في قول ابن مقبل) (١) ونحوه . او أنشدته قبيلة معروفة كقوله : (وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني) (٢) .

ما سمعه عن العرب تنشده مما نسب نسبا أصيلا في الكتاب مثل قوله : —

« قال حميد الأرقط . . . . . وقال هشام أخوذي الرمة . . . وهذا كله سمع من العرب » (٣) . او كقوله : « ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق.. ومما ينتصب على انه عظّم الامر قول عمرو بن شأس الأسدي . . . » ثم يقول : « كل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبا » (٤) .

ما رواه شيوخه وذكره هو من غير أن ينسب نسبا أصليا . انما يظهر أنّ النسبة مضافة فيما بعد وذلك كقوله : (ويقويه في ذلك قوله ، وهو الربيع الأسدي) وقوله : (وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا ، وهو قول النابغة الذبياني) وقوله: (وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق) وقوله : (وأمّا قول الشاعر : لعمرو بن قنعاس) و (وقال الآخر ، توبة بن الحمير) و (وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع العرب يقولون وهو قول رجل من أزد السّراة) و (قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي) و (مثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس) الى آخر ما تدل عليه هذه العبارات من كون اسم الشاعر قد اضيف فيما بعد وليست نسبته أصلية في الكتاب .

ومنها ما لم ينسب لانسبة مضافة ولا اصلية لكنه يذكر انه لأنصاريّ أو هُذليّ أو جاهليّ أو نحوه كقوله : (وقال رجل من الأنصار جاهليّ) او (قال الشاعر الهذلي) او (قال الانصاري) او (قال رجل من بني أسد) او : (قال بعض السعديين) او (وقال القرشي) او (قال الشاعر وهو رجل من بني كلاب) او (وقال الشاعر من بني طهية) او (وقال التميمي) او (وقال بعض السلوليين) او (وقال الأسديّ) او (ولرجل من بني عبس) او (وقال رجل من بني دارم) او

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٤٦٧ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ وغيرها .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٧٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٢٨٨ — ٢٨٩ .





(لرجل من بني سلول مولد) او (قال رجل من بني يشكر) او (وقال رجل من بني سليم) او (وقال رجل من بني مذحج) او (قال رجل من بني مازن) او (وقال بعض ولد جرير) او (ولرجل معروف من ازد السراة) . . الى غيرهم ممن استشهد باشعارهم او جاء بها لمجرد التمثيل والتقوية لما اورده من الشواهد القرآنية أو من كلام العرب المنثور الذي يحتج به أو لأشعار شعراء يحتج بشعرهم .

ما رواه بعض شيوخه من غير أن ينسب لقائل معين كقوله : (وزعم الأخفش في ضرب . . .) و (زعم أبو الخطاب أنّه سمعهم يقولون) و (زعم يونس إنّه سمع العرب يقولون) و (سألناه عن بيت أنشدناه يونس) و (أنشدنا الخليل) وكل هذه الاشارات وغيرها كثير لا ذكر فيه لاسم الشاعر ولا لقبيلته .

ما انشده من يثق بعربيته أو كان الشعر لمن يوثق بعربيته ، أو رواه رجل منسوب الى قبيلة معينة كقوله : (وسمعنا من يوثق بعربيته قال . . .) او : (كما أنشدنا من نثق بعربيته) او : (أنشدنا أعرابيّ من بني كلاب) .

ما سمعه من رجل من العرب ينشده ويعبر عنه بقوله : (وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به) أو (سمعناهم يقولون) أو (سمعت من يروي هذا الشعر ينشده . .) او (سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه) .

ما أنشده العرب أو ما قالته العرب من غير أن ينسب كقوله : (ومما قالت العرب في ادغام الهاء في الحاء قوله) أو (وقد قال بعض العرب) . . . .

واخيرا ما قال فيه : (قال الشاعر) او (قال الاخر) أو (قول بعض العرب) او (ومثله) او (ومنه) او (ومثله قول الشاعر) . . . الى أمثال هذه العبارات .

من هذا العرض لشواهد الكتاب يتضح انها ليست على درجة واحدة من التوثيق. كما يتبين أنّ موقفه من الشعراء شبيه بموقفه من الكلام المنثور الذي رواه عن قبائل العرب ، وشبيه بموقفه من القراءات التي استشهد بها . فهو ينسب ما تأكد له من أوجه كثيرة صحة نسبته الى قائله ويترك ما سوى ذلك حتى لا يلام فيما بعد على نسبة غير صحيحة أو على عبارة أو قراءة أو بيت من الشعر ينسب الى اكثر من قائل .

ونلاحظ شدة توثيقه للشواهد من العبارات المختلفة التي قرن بها ذكره للشاهد وسواء كانت قبل الشاهد أم بعده . وان اغلب الشواهد التي لم ينسبها لم تكن تذكر الا تقوية وتمثيلا لما بنى عليه الباب من الآيات القرآنية او الكلام الوارد عن العرب او الأمثلة التي سمعها ونقلت له .



ومما يدلنا على دقته وثقته وضبطه انه كان يشير الى الأبيات التي تروى لمولد او الابيات التي وضعها النحويون او التي قيل فيها انها مصنوعة او شكّ في نسبتها الى قائلها . من ذلك ما مرّ بنا قبل قليل من قوله : (ولرجل من بني سلول مولد) او (وقال بعض ولد جرير) ومنها قوله : (وقال : وهو مصنوع على طرفة وهو لبعض العباديين : —

أسعدَ بنَ مالٍ ألمْ تعلموا وذو الرأي مهما يقلْ يصدُقِ (١)

وقوله : (وقد جاء في الشعر وزعموا أنّه مصنوع : —

همُ القائلونَ الخيرَ والآمرونَهُ
إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظَما(٢)

وقوله : (وقال الاخر : ويقال وضعه النحويون : —

اذا ما الخبزُ تأدمُهُ بلحمٍ فذاكَ أمانةَ اللهِ الثَّريدُ) (٣)

هذا اذا علِم أنّ الشعر منسوب الى غير قائله او انه مصنوع وإن رُوِيَ وتناقله الناس . أما اذا ورد البيت ولم يسمعه من أكثر من راوٍ واحد فانه يشير الى ذلك فيقول مثلا (. . وهذا بعيد وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد : —

أتَوا ناري فقلتُ : منُونَ أنتُمُ ؟
فقالوا : الجنُّ ، قلت : عِموا ظلاما) (٤)

غير ان هناك بيتين هما قول الشاعر :

كأنّا يوم قرّى إنما نقتلُ إيّانا
قتلنا منهم كلَّ فتىً أبيضَ حُسّانا

نسبه في موضع لبعض اللصوص (٥) . وفي موضع آخر قال قبلهما : « وحدثني ابو الخطاب انه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت » (٦) فالظاهر انه مع نسبته الى بعض اللصوص فهم — اي اللصوص — ممن يحتج بشعرهم ولان من نقله من العرب الموثوق بعربيتهم .

أما طريقة استشهاده بالشعر المنسوب أو غير المنسوب فسنوضحها ببعض النقول منها : قوله في باب (ما يحتمل الشعر) : (اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء لأنها أسماء

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٣٣٦ — ٣٣٧ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٩٦ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٤٣٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ .
٥ — الكتاب ج ١ ص ٣٨٣ .
٦ — الكتاب ج ١ ص ٢٧١ .

كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا كما قال العجاج : —

قَواطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمِي

يريد : الحَمام . وقال خفاف بن ندبة السُّلَمي :

كَنواحِ ريشِ حَمامة نجدِيّة وَمَسحْتِ باللثتين عَصْفَ الإثمِد

وكما قال : —

دارُ لسُعدى إذْهِ من هَواكا

وقال : —

فَطِرتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأَيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

وكما قال النجاشي : —

فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعهُ ولاكِ اسقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

وكما قال مالك بن حزم الهمذاني : —

فإن يَكُ غثّاً أو سميناً فإنّني سأجعلُ عَيْنَيه لِنَفْسِهِ مَقْنَعا

وقال الأعشى : —

وأخو الغَوانِ مَتَى يَشَأْ يَصرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أعداءً بُعَيْدَ وداد) (١)

فهو في هذا الموضع قد خلط بين المنسوب وغيره لكنه بدأ بما نسب الى قائله ثم مثّل له بما لم ينسب ، وهذا الباب خاص بما يجوز في الشعر مما لم يجوّزوه في النثر ، لذلك لم يستشهد فيه بغير الشعر ، أما في معظم أبواب الكتاب فهو يبدأ بالتمثيل للموضع بآيات من القرآن الكريم ثم يأتي بالشعر تأييدا له وتمثيلا ولا يهمه بعد ذلك إن بدأ بالمنسوب أم بغير المنسوب ، لأن الآية او الآيات تغنيه عن نسبة البيت إن لم يكن منسوبا . مثال ذلك قوله في باب : (من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه) : « فمما جاء من هذا قوله عز وجل : « أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة » (٢) وقال :

فَلَولا رجاءُ النّصرِ منك ورَهْبَةٌ عِقابَكَ قد صاروا لنا كالموارد

وقال : —

أخذتُ بِسَجْلِهِم فَنَفَحْتُ فيه مُحافظَةً لَهُنَّ أخا الذِمّام

وقال : —

بِضَرْبٍ بالسيوفِ رُؤوسَ قَومٍ أزَلْنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ) (٣)

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٨ — ١٠ .

٢ — البلد ، الآية ١٤ .

٣ — الكتاب ج ١ ص ٩٧ .

وقد يبدأ التمثيل ببيت منسوب الى قائله فيحتج به ويبني عليه القاعدةَ ثم يأتي ببيت او ابيات قد تكون منسوبة أو لا تكون مثال ذلك قوله : (ومما جاء لا يُنَوَّن قول لبيد : —

عهدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهمُ قبلَ التفرّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ

ومنه قولهم : « سمعُ أُذُني زيدا يقول ذاك » . قال رؤبة :

ورأيُ عينيَّ الفتى أخاكا يُعطي الجزيلَ فعليكَ ذاكا

وتقول : « عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرو » — إذا أشركتَ بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل — ومن قال : « هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً » قال : « عَجِبتُ له من ضربِ زيدٍ وعمراً » ، كأنه أضمر : (ويضرِبُ عمراً) أو (ضَرَبَ عمرا) .
قال رؤبة : —

قد كنتُ داينْتُ بها حسّانا مَخافةَ الإفلاسِ والليّانا

يُحْسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانا

وتقول : (عجبت من الضرب زيداً) ، كما قلت : (عجبتُ من الضارب زيداً) ، تكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر : —

ضَعيفُ النكايةِ أعداءَهُ يَخالُ الفِرار يُراخِي الأَجَل

وقال المرّار الأسدي : —

لقد علمت اولى المغيرة أنني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا (١)

فسيبويه اذن لا يهمل نسبة الابيات إلا اذا كان قبلها أو معها ما يغني عن نسبتها الى قائلها . او انه لا يبني القاعدة أساسا إلا على شواهد موثوق بها من كلام الله تعالى أو من الشعر المنسوب الموثوق بقائله . ومثل ما تقدم من المواضع قوله : « وقد رَفَعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيا عليه ، قال ابو زبيد :

أقامَ وأقوَى ذاتَ يومٍ وخيبةٌ لأول من يَلْقَى وشرٌّ مُيَسّرُ

وهذا شبيهٌ رفعهُ ببيتٍ سَمعناه ممن يوثَق بعربيته يرويه لقومه : —

عذيرُكَ من مَوْلىً إذا نِمتُ لم يَنَم يقولُ الخنا أوتَعْتَريكَ زَنابِرُه

فلم يحمل الكلام على (اعذرني) ولكنه قال : إنما عُذرُك إيايَ من مولًى هذا أمرُه ، ومثله قول الشاعر :

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٩٨ — ٩٩ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ١٥٧ — ١٥٨ .

أهاجَيْتُمُ حَسّانَ عند ذَكائِه فَغَيٌّ لأولاد الحماس طويلُ

وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب كما ان قولك : (رحمةُ الله عليه) ، فيه مَعنى الدُّعاء كأنه قال : (رَحِمَه الله) (١) .

والخلاصة فقد استشهد سيبويه بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأوّل طبقة الجاهليين ، وطبقة المخضْرَمين ، وطبقة الاسلاميين ، مثل جرير والفرزدق والأخطل ومن عاصرهم وهذا واضح في كتابه وكثيرٌ سَواءٌ في الأبيات التي نَسَبها هو أو التي نسبها الجرمي أم في الأبيات التي نسبت فيما بعد . أما الشعراء المحدثون أوالمولدون فقد مربنا انه لم يستشهد الا ببيتين احدهما (لرجل من بني سلول مولد) والآخر (لبعض ولد جرير) وقد صرح بذلك. وان استشهد بغيرهما – كما نُسب اليه فإنه لم يَبْنِ عليه قاعدة ولم يقس عليه إنما يأتي به تمثيلا بعد أن يبني القاعدة على الآيات القرآنية الكريمة او الشواهد الشعرية المنسوبة الى قائليها . أو على المنثور الذي صحّت روايته ونسب الى العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم . وقد مرت بنا أمثلة لذلك .

ومع علمه بأن بعض الأبيات مما نسب الى غير قائله او كان مصنوعا فقد استشهد به في كتابه مع أشارته الى أنه منحول او مصنوع صنعه النحويون أم غيرهم. ولم يكن استشهاده به أساسا بنِيَ عليه قاعدة او موضعاً قاس عليه انما كان تمثيله به للتقوية والاستئناس لا غير .

---

١ – الكتاب ج ١ ص ١٥٧ – ١٥٨ .





اصول النحو

القسم الثاني



تمهيـــــد

قبل أن نبدأ الكلام على ما في الكتاب من هذه الاصول ، او على كيفية ورودها فيه واستعمال سيبويه لها واستفادته منها وتقسيمه إياها يجدر بنــا أن نلقيَ نظرة سريعة على معنى اصول النحو ونوعها ذاكرين رأى علماء النحو المتأخرين فيها وتقسيمهم اياها ، لنستطيع أن نرى في ضوء ذلك مدى وضوح هذه الاصول في الكتاب .

لقد احتذى علماء العربية طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ، وطرق تحمل اللغة وكانت لهم نصوصهم اللغوية التي يعتمدون عليها كما كان للمحدثين نصوصهم من الاحاديث . ووضعوا لرواة اللغة طبقات كما كان لرواة الاحاديث طبقات .

ثم جارَوا الفقهاء في وضعهم للنحو اصولا تشبه اصول الفقه وهي كما يراها ابن الأنباري : « أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله » ثم صرح بأنهــا معتمدة في معناها ونشأتها على اصول الفقه فقال بعد ذلك : (كما ان اصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله) (١) .

اما السيوطي فكان يَرى أصول النحو علما (يبحث فيه عن ادلة النحو الاجمالية من حيث هي ادلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل) (٢) . وقد صرح ابن جني بعلاقة اصول النحو باصول الفقه وقرن بينهما في مقدمة كتابه الخصائص حيث قال في معرض حديثه عن سبب تأليف كتابه هذا : — (وذلك أنّا لم نرَ أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل اصول النحو على مذهب اصول الكلام والفقه . فاما كتاب اصول ابي بكر فلم يُلمِم فيه بمــا نحن عليه الا حرفا او حرفين في اوله وقد نعلق عليه به) (٣) .

---

١ ــ لمع الادلة ص ٨٠ .
٢ ــ الاقتراح ص ٤ .
٣ ــ الخصائص ج ١ ص ٢ .



وهذه الاصول او الأدلة ثلاثة عند ابن الانباري وهي : نقل وقياس واستصحاب حال ، وعند ابن جني ثلاثة ايضا هي : السماع والاجماع والقياس. فتحصل من مجموع قوليهما اربعة ادلة هي : السماع او النقل ، والقياس ، والاجماع واستصحاب الحال . (١) وقد الحق بها ابن السراج العلة (٢) .

وقد ألفت في هذه الاصول كتب تحمل اسم الاصول - وان لم تكن فيها . مثل كتاب (الاصول) لابي بكر بن السراج . او تحمل اسم اصل من هذه الاصول مثل كتاب (المقاييس) لابي الحسن الاخفش الاوسط (٣) او في جزء من احد هذه الاصول - عند معظم النحويين - ككتاب (الايضاح في علل النحو) لابي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ (٤) .

وكان ابن جني يرى هذا العلم صعبا يتحاماه الناس يقول بعد مقدمة ذكر فيها أهمية هذا العلم وقيمته (فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، وتحي (٥) الي بما خيطت عليه أقرابه (٦) وشواكله وتريني أنّ تعريد (٧) كل من الفريقين البصريين والكوفيين عنه وتحاميهم طريق الالمام به والخوض في أدنَى أوشاله وخُلُجه فضلا عن اقتحام غماره ولججه انما كان لامتناع جانبه وانتشار شعاعه ، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه) (٨) .

اما فائدة هذه الاصول فقد بينها ابن الانباري بقوله : « وفائدته التعويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في اكثر الامر عن عوارض الشك والارتياب » (٩) .

اما المقصود بهذه الادلة وشروط كل دليل منها وكيفية الاعتماد عليه فسنتحدث عنه بالتفصيل عند كلامنا على كل دليل من هذه الادلة اتضح وجوده في كتاب سيبويه . ونكتفي هنا بتبيين المعنى الاصطلاحي لكل منها :

الاول : النقل : كما سماه ابن الانباري وعرفه بقوله : « فالنقل : الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلّة الى حد الكثرة » (١٠).

---

١ - ينظر الاقتراح ص ٤ ولمع الادلة ص ٨٠ . والاغراب في جدل الاعراب ص ٤٥ .

٢ - ينظر الخصائص ج ١ ص ١٧٣ . ٣ - ينظر في ذلك الخصائص ج ١ ص ٢ .

٤ - مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك . القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

٥ - تحي : مضارع : (وحى) كـ (أوحى) .

٦ - الاقراب جمع (قرب) وهي من الفرس خاصرته. والشواكل : جمع شاكلة وهي من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثقنة وهي الركبة

٧ - التعريد : الهرب والفرار . ٨ - الخصائص ج ١ ص ٩ .

٩ - لمع الادلة ص ٨٠ وما بعدها . والاقتراح ص ٥ .

١٠ - الاغراب في جدل الاعراب ص ٤٥ . ولمع الادلة ص ٨١ .



وهو السماع عند السيوطي الذي عرفه بقوله : « واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت » (١) .

ويقابله في اصول الفقه : الكتاب والسنة وهما الاصلان الاولان المتفق عليهما عند علماء الاصول الشرعية وهما النصان المنقولان عندهم .

الثاني : القياس : القياس لغة بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا : قَدرته ، ومنه : المقياس أي : المقدار ، وقيس رمح أى : قـــدر رمح وقاس الثوب بالمتر : اذا قدَّره . ويطلق ايضا على التسوية بين الشيئين سواء اكانت حسية ، نحو : قاس كذا على كذا ، إذا حاذاه وساواه ، أم معنوية كقولهم : فلان لا يقاس بفلان ، أي : لا يُسَوَّى به في الفضل والشرف .

ويطلق في اصطلاح الاصوليين على الحاق امر لم يرد حكمه في الكتاب أو السنة او الاجماع بأمر ورد حكمه في احدها لاشتراكهما في علة الحكم (٢) .

وهو الأصل الرابع من أصول علم الفقه المتفق عليها وهي : الكتاب والسنّة والاجماع والقياس . وقد عرّفه علماء العربية بانه : تقدير الفرع بحكم الاصل . وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة ، واجراء حكم الاصل على الفرع . وقيل : هو الحاق الفرع بالاصل بجامع . وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع (٣) .

وعرفه الدكتور مهدي المخزومي بقوله : « حمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات واساليب كانت قد عرفت او سمعت » (٤) . فالقياس : حمل مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الاحكام ولعلة جامعة بينهما .

الثالث : الاجماع : ويأتي في اللغة لمعنيين :

الاول : العزم والتصميم على الامر ، ويدل عليه قوله تعالى : « فأجْمِعُوا أمرَكُم وشركاءَكم » (٥) أي : اعزموا عليه . ومنه قوله (ص) : (لا صيـــامَ لِمَنْ لا يُجْمِـــعُ الصيامَ من الليل) أي : يعزم ويصمم عليه .

---

١ ــ الاقتراح ص ١٤ .

٢ ــ ينظر أصول الفقه الاسلامي زكي الدين شعبان ص ١٠٧ .

٣ ــ لمع الادلة ص ٩٣ .

٤ ــ في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص ٢٠ .

٥ ــ يونس ، الآية ٧١ .



الثاني : الاتفاق على الامر ، يقال : اجمع القوم على كذا ، اذا اتفقوا عليه . والفرق بين المعنيين أن الاجماع بالمعنى الاول يتصور وقوعه من الواحد وبالمعنى الثاني لا يتصور وقوعه الا من اثنين فاكثر .

وفي الاصطلاح احد الاصول الاربعة المتفق عليها في فقه الشريعة الاسلامية وهي : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس .

ومعناه : اتفاق المجتهدين من امة محمد (ص) في عصر من العصور بعد وفاته (ص) على حكم شرعي .

وعرفه ابن حزم بأنه الاجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة ، وهو ما تيقن ان جميع الصحابة (رض) قالوه ودانوا به عن نبيهم (ص) ، وليس الاجماع في الدين — عنده — شيئا غير هذا . وأما ما لم يكن اجماعا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم او سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه) (١)

اما في علم النحو فقد عرّفه السيوطي بأنه إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة (٢) وقد اشترط فيه ابن جني عدم مخالفته المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، وقد اتضح ذلك من قوله في باب (القول على اجماع اهل العربية متى يكون حجة) : « اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده الا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فاما ان لم يعط يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة عليه . وذلك انه لم يرد ممن يطاع امره في قرآن ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله (ص) من قوله : « أمتي لا تجتمع على ضَلالة » . وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فُرقَ له عن علة صحيحة وطريق نَهْجة كان خليل نفسه وابا عمرو فكره » (٣) .

وهل يدخل فيه اجماع العرب ، من غير النحويين ؟ يرى السيوطي ان اجماع العرب حجة إن أمكن الوقوف عليه ، يقول : (واجماع العرب أيضا حجة ولكن انىَّ لنا بالوقوف عليه ؟ ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه) (٤) .

فالاجماع في العربية اذن : هو اتفاق العرب او النحاة على امر من الامور او على صورة من صور التعبير .

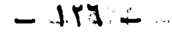
---

١ — ينظر الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص٤٣

٢ — ينظر الاقتراح ص ٣٥ .

٣ — الخصائص ج ١ ص ١٨٩ — ١٩٠ .

٤ — الاقتراح ص ٣٦ .





الرابع : استصحاب الحال : والاستصحاب في اللغة الملازمة وعدم المفارقة .

وعند علماء الاصول : الحكم ببقاء امر في الزمن الحاضر بنـــاء على ثبوته في الزمن المـــاضي ، حتى يقوم الدليل على تغييره .

فكل امر علم وجوده ، ثم حصل الشك في عدمه فانه يحكم ببقائه بطريق الاستصحاب لذلك الوجود .

وكل امر علم عدمه ثم حصل الشك في وجوده فانه يحكم باستمرار عدمه بطريق الاستصحاب لذلك العدم (١) .

وهو احد الاصول المختلف فيها وهي : الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والاستصحاب ، والعرف ، وشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي .

وقد عرفه ابن حزم بانه بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل منهما على التغيير . يقول : « اذا ورد النص في القرآن او السنة الثابتة في امر ما على حكم ما ثم ادّعى مُدَّعٍ أنّ ذلك الحكم قد انتقل او بطل من أجل انه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله ، او لتبدل زمانه او لتبدل مكانه فعلى مدعي انتقال ذلك الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان من نص قرآن او سنة عن رسول الله (ص) ثابتة على أنّ ذلك الحكم قد انتقل او بطل ، فان جاء به صح قوله ، وإن لم يأت به فهو مبطل فيما ادّعى من ذلك ، والثبات على ما جاء به النص ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه » (٢) .

اما عند علماء العربية فهو من الادلة المعتبرة كما يراه ابن الانباري الذي عرفه بانه : « استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الاعراب ، واستصحاب حال الاصل في الافعال وهو البناء ، حتى يوجد في الاسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الافعال ما يوجب الاعراب . وما يوجب البناء في الاسماء هو شبه الحرف او تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو : (الذي) ، وتضمن معنى الحرف في نحو : (كيف) .

وما يوجب الاعراب من الافعال هو مضارعة الاسم في نحو : (يذهب ويكتب ويركب) وما اشبه ذلك .

---

١ ـ اصول الفقه الاسلامي ، زكي الدين شعبان ص ١٩٦ .

٢ ـ الاحكام في أصول الاحكام ج ٥ ص ٢ . وينظر كتاب ابن حزم . ابو زهرة ص ٣٧٣ .



ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن ان تقول : « الاصل في الاسماء الاعراب ، وانما يبنى منها ما اشبه الحرف او تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقيا على اصله في الاعراب .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل ان تقول في فعل الامر : « الاصل في الافعال البناء ، وانما يعرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على اصله في البناء . » (١) .

وقد اعتبره ابن الانباري من أضعف الادلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ((٢) .

٥ – اما العلة التي اعتبرها ابن السراج أصلا من اصول النحو ، ودليلا من ادلته فليس عدُّه إيّاها من أدلة النحو صحيحا ، فليست العلة أصلا من اصول الفقه ولا أصلا من اصول النحو انما هي ركن من أركان أحد الاصول وهو القياس وسنتحدث عنها في اثناء حديثنا عن القياس وأركانه عند سيبويه وغيره من النحاة المتقدمين والمتأخرين .

*** *** ***

بعد هذه المقدمة الموجزة في معنى « اصول النحو » وعدد هذه الاصول نبدأ الكلام على كل اصل منها حتى نتبين مدى وضوحه في الكتاب ونعرف على وجه التقريب كيفية اعتماد سيبويه عليه واستفادته منه ومن الله العون والتوفيق .

---

١ – لمع الادلة ص ١٤١ – ١٤٢ ، وينظر الاقتراح ص ٧٢ .
٢ – لمع الادلة ص ١٤٢ . وينظر الاقتراح ص ٧٣ .

الفصل الاول

السماع

السماع أصل من اصول النحو واللغة ودليل من ادلتها وقد مر بنـــا أنّ ابن الانباري سماه « النقل » وعرّفه بأنه « الكلام العربيّ المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة » (١) . أمّا السيوطي فعرفه بقوله : « وأعني به ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت » (٢).

وقد اعتمد علماء العربية الاوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بهـــا العرب الخلّص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الاعجمية والاضمحلال والدروس فيها. هذاالاضمحلال الذي يؤدي بالتالي الىالجهل بلغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والى عدم فهمه ، والعجز عن استنباط الأحكام الدينية والدنيوية ، الشرعية والادارية والاجتماعية . التي أحوجتهم اليها الحياة الجديدة ، وخاصة بعد اختلاط العرب بالاعاجم الذين جاءت بهم الفتوحات الاسلامية الواسعة . يضاف الى ذلك حاجة هؤلاء الأعاجم الداخلين في الدين الاسلامي الى معرفة اللغة العربية لغة القرآن الكريم ولم تكن لعلماء العربية من طريقة لحفظ لغتهم سوى اللُّجُوء الى تدوينها بعد سماعها من المتكلمين بها كما فعل غيرهم من الأقوام التي سبقتهم عندما أرادت الحفاظ على لغاتها .

وكان القرن الاول للهجرة بداية الانطلاق الى جمع مواد اللغة عن طريق الرواة واللغويين يحثهم على ذلك قول عبد الله بن عباس : « إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في اشعار العرب فان الشعر ديوان العرب » وكان اذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعرا » (٣) .

---

١ ــ الاغراب في جدل الاعراب ص ٤٥ .

٢ ــ الاقتراح ص ١٤ .

٣ ــ العمدة ، لابن رشيق ج ١ ص ٣٠ .

وكان خلفاء بني امية ولا سيما عبد الملك بن مروان من أوائل المشجعين للرواة واللغويين بجوائزهم وتكريمهم اياهم وتقديمهم لهم (١) . وقد فعل خلفاء بني العباس ما فعله سابقوهم ، وليست أخبار الأمين والمأمون مع الرواة بغريبة عن المطلعين على بداية هذا العلم (٢) .

وبلغت عملية جمع اللغـة وتدوينها أوج نشاطها في القرنين الأول والثـاني الهجريين ، وكان أول من ابتدأ به علماء البصرة ثم علماء الكوفة فعلماء بغداد . وقد جعلوا من البـادية مجالا لاستقرائهم ولسماعهم اللغة الفصحى من سكانها الذين لم تشب ألسنتهم شائبة لحن ولم تفسدها عجمة ، يروون ما يسمعون ويكتبون في صحفهم التي ترافقهم في حلهم وترحالهم كل هذا . ولم تكن اخبار ابي عمرو بن العلاء والمـازني ومعرفتهما بكلام العرب ببعيدة عنا ، وقد قال ابو الطيب اللغوي في الأول : « وكان في هذا العصر ثلاثة هم أئمة الناس في اللغة والشعر وعلوم العرب لم يُرَ مثلهم قبلهم ولا بعدهم ، عنهم أخِذَ جُلُّ ما في أيدي الناس من هذا العلم بل كله ، وهم ابو زيد وابو عبيدة والأصمعي وكلهم أخذوا عن أبي عمرو اللغـة والنحو والشعر ورووا عنه القراءة ، ثم اخذوا بعد ابي عمرو عن عيسى بن عمر وأبي الخطاب الاخفش ويونس بن حبيب عن جمـاعة من ثقـات الاعراب وعلمائهم » (٣) .

وكان ابو عبيدة اعلم هؤلاء الثلاثة المذكورين بأيام العرب واخبارهم واجمعهم لعلومهم (٤) . في حين كان الاصمعي أتقن القوم للغة وأعلمهم بالشعر وأحضرهم حفظا (٥) . وكان لعلمه في اللغة يقول له الأحمر الكوفي : ما تعرَّضَ لك في اللغة إلا مجنون (٦) . هذا الى كونه أروى الناس للرجز حتى نقل عنه انه قال : أروي أربعة عشر ألف أرجوزة ، وقد علل ذلك بقوله لمن سأله :
« انك لتحفظ من الرجز مالا يحفظه احد » : «انه كان همَّنا وسَدَمَنـا » (٧) .

---

١ ــ ينظر تاريخ اداب اللغة العربية ــ جرجي زيدان ج ٢ ص ١١٩ ــ ١٢٠ .
٢ ــ ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٧٩ و ٢٠١ ــ ٢٠٢ وانباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٨ ــ ٣٥١ .
٣ ــ مراتب النحويين ص ٣٩ ــ ٤٠ .
٤ ــ مراتب النحويين ص ٤٤ . وينظر طبقات الزبيدي ص ١٩٢ ونزهة الالباء ص ٦٩ .
٥ ــ مراتب النحويين ص ٤٦ ، وينظر طبقات الزبيدي ص ١٨٦ .
٦ ــ مراتب النحويين ص ٥٤ .
٧ ــ مراتب النحويين ص ٥٧ . وتنظر أخباره مفصلة في مراتب النحويين ص ٤٦ ــ ٦٥ .



واشتهر من رواة الشعر في هذه الفترة حماد بن سلمة بن دينار ، والنضر بن شميل الذي كانوا يعتبرونه ثقة ثبتا صاحب غريب وشعر وحديث وفقه ومعرفة بأيام الناس . وقطرب الذي كان حافظا للغة كثير النوادر والغريب (١) .

وكان حماد بن هرمز المعروف بحماد الراوية من أوسعهم رواية ، وقد اخذ عنه اهل المصرين وخلف الأحمر خاصة ، وروى عنه الأصمعي شيئا من الشعر (٢)

وليس أدل على اهتمام علماء العربية بصفاء اللغة التي يجمعونها وفصاحتها وعلى شغفهم بها وباتخاذهم ما يجمعون أساسا لبناء قواعد علمهم من رحيلهم الى البادية بصحفهم ومدادهم يسمعون ويدونون بأنفسهم ما يسمعون . وهذا ابن الانباري يحدثنا عن أبى عمرو اسحاق بن مرار الشيباني الذي كان حافظا للغة عالما بها جامعا لأشعار العرب يقول : « حدث أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب أن أبا عمرو اسحاق بن مرار دخل البادية ومعه دستيجان من حبر فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب » (٣) . وقد قيل عنه انه جمع اشعار العرب فكانت نيفا وثمانين قبيلة ، ويحكى انه أخذ دواوين العرب وانه كان معه من العلم والسماع أضعاف ما كان لأبي عبيدة ولم يكن من أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم (٤) .

والخليل مع عظمته وبراعته وذكائه اعتمد في كل ما جمعه من اللغة في مؤلفه (العين) وفي كل ما بنى عليه قواعد النحو واللغة ونحوها على المسموع عن الأعراب وقد سأله الكسائي مرة : من أين علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة (٥) . وقد حذا الكسائي حذو الخليل حيث خرج الى البادية ثم رجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه (٦) .

والخليل ومن سبقوه أو عاصروه من الذين اهتموا بالسماع عن العرب والرواية عنهم هم شيوخ سيبويه ، وعليهم وعلى رواياتهم اعتماده في الكتاب حتى انه لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من نقول عن ابى عمرو بن العلاء أو عيسى بن عمر او عبد الله بن ابي اسحاق او يونس بن حبيب او الخليل بن احمد او غيرهم من الرواة والنحاة المؤسسين لمدرسة البصرة ، والذين اعتمد

---

١ ـ مراتب النحويين ص ٦٦ و ٦٧ .
٢ ـ مراتب النحويين ص ٧٢ .
٣ ـ نزهة الالباء ص ٦١ ـ ٦٣ وينظر انباه الرواة ج ١ ص ٢٢٤ .
٤ ـ نزهة الالباء ص ٦١ ـ ٦٢ .
٥ ـ نزهة الالباء ص ٤٣ .
٦ ـ نزهة الالباء ص ٤٣ .



عليهم سيبويه بعد شيخه الخليل في المسموع والمرويّ من كلام العرب منثوره ومنظومه وهو ما يؤلف غالبية مادة الكتاب ، كما اعتمد عليهم وعلى آرائهم في تقعيد قواعد النحو والاحتجاج لموضوعاته المختلفة مقيسها ومسموعها مطردها وقليلها وشاذها .

ولم يقف الأمر بعلماء اللغة والنحو في أثنـاء جمعهم اللغة وتدوينهم ايّاها عند حد الخروج إلى البادية وتدوين كل ما سمعوه إنمـا اخذوا عمن جاء اليهم من الاعراب ، رُوي أنّ أبا عليّ الحسن بن عليٍّ الحرمازي الأعرابي قدم البصرة ونزلها فسمع منه العلماء وكان راوية شاعرا (١) .

وان بعض اعراب مضر مثل عقيل وقشير نزلوا البصرة في مَحْلٍ أصابهم فتعلمَ عندهم ابو زيد الأنصاري (٢) .

ومع كون محمد بن زياد ابن الأعرابي ناسبا نحويا كثير السماع راوية لاشعار القبائل كثير الحفظ فقد قيل عنه انه لم يزل مُرمدا في علمه غير مفارق للناس حتّى قدم عليهم أعراب من اليمامة ففاتحهم الغريب ففتقوا له وكان علمه الذي حصل في نحو من شهر (٣) .

وكان عبد الله بن عمرو بن أبي صبح المـازني الأعرابي بدويا نزل بغداد وبها مات فأخذ عنه العلماء كذلك ، وكان شاعرا فصيحا (٤) .

لذلك نجد علماء النحو من البصريين والكوفيين كثيرا ما يحتكمون في مناظراتهم ومناقشاتهم وفي حل النزاع الذي يحدث بين الفريقين الى لغات الأعراب يقوون بها حجة أحد الفريقين كما نعلم من الاختلاف الذي جرى بين الكسائي وابي محمد اليزيدي (٥) . وكما في احتكام الكسائي وأتباعه الى أعراب الحُطَمية والسماع عنهم في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في حضرة خالد بن برمك (٦) .

ومن الأعراب الذين أخذ عنهم علماء اللغة والنحو وسمعوا لغاتهم عدد كبير ، منهم من كان يمتهن التعليم ، ومنهم من كانت له تواليف كثيرة في اللغة والشعر وقد أخذ هؤلاء الاعراب يتكسبون بمـا يروونه لعلماء العربية من لغة وشعر وأصبحت الرواية مهنة لهم بعد أن كانوا يروونه لمجرد الرواية لا لغرض آخر .

---

١ ـ الفهرست ص ٧٨ ط القاهرة .
٢ ـ طبقات الزبيدي ص ١٨٢ .
٣ ـ طبقات الزبيدي ص ٢١٣ ـ ٢١٤ .
٤ ـ الفهرست ص ٧٩ ـ ٨٠ ط القاهرة .
٥ ـ ينظر طبقات الزبيدي ص ٦٤ و ١٤٢ ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٣٣ والاغاني ج ١٨ ص ١٧٢ و ١٧٣ والاشباه والنظائر ج ٣ ص ٨ ، ونزهة الالباء ص ٨٣ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . وتنظر ص ٧٣ ومـا بعدها من هذه الطبعة .
٦ ـ طبقات الزبيدي ص ٦٩ وما بعدها . والفهرست ١٠٢ ـ ١٠٤ ونزهة الالباء ص ٤١ .



وقد ترك لنا علماء العربية الأوائل الكتب الكثيرة المصنفة في اللغة ذكرت في ترجماتهم وكلها تدل على تعمقهم في الرواية وتفهمهم للغة وكثرة سماعهم عن الأعراب سواء بخروجهم الى البادية ام عمن ورد المدن من الاعراب .

وكانت البصرة وعلماؤها أبعد المدرستين باعا وأكبرها نصيبا في رواية اللغة وتدوينها . أما الكوفيون فقد كان أكثر همهم الشعر رواية وتدوينا . ولم يتبع علماء البلدين كما يبدو من تآليفهم – أول الأمر طريقة منتظمة منهجية بل كانوا يدوّنون كل ما يسمعون من شعر أو نثر وفي اي غرض من الأغراض . ثم تحددت التآليف في مجموعات تهم كل مجموعة بموضوع معيّن حتى أصبحت على الصورة التي نراها اليوم في كتب اللغة التي اعتمد عليها أصحاب المعاجم في وضع معاجمهم التي عليها جل اعتمادنا في بحوثنا في الدراسات العربية .

وكانت الجزيرة العربية هي المنبع الأصيل للّغة الفصحى الصحيحة أيام كانت العروبة ثابتة فيها واللغة صافية سليمة ناصعة بعيدة عن شوائب العجمة سليمة من انحراف الألسن حين كان العرب في جزيرتهم يتوارثون تقاليدهم ويتلقّى بعضهم عن بعض لغة الآباء والأجداد التي يتكلمون بها على تعاقب الاجيال وكرّ الدهور .

فلما انتشر العرب خارج جزيرتهم واستقروا في الأقطار المختلفة في المدن والحواضر ، واختلطوا بغيرهم من الأقوام ، واختلط غيرهم من الأعاجم بهم ، أدّى بهم هذا الاختلاط الى انحراف الألسنة وتفشّي اللحن ، واضطروا الى الالتجاء الى منبع أصفى للغة العربية السليمة ، ولم يكن أمامهم أصفى لغة ولا أفصح لهجة من البوادي التي خرج اليها علماء العربية في القرنين الاول والثاني الهجريين ، فجمعوا ودوّنوا ما سمعوا من شواهد اعتمدوا عليها أخيرا في ضبط لغة العرب ، وقد بلغ ذلك أوجَهُ في ايام الخليل وطبقته واستمر حتّى أواخر القرن الرابع حيث فسدت سلائق العرب ولم تبق البادية ملجأ العلماء بعد أن ظفروا بالقدر الكافي من لغة العرب التي اعتمدوا عليها في استقرائهم واستنتاجهم وتقعيدهم قواعد اللغة والنحو والصرف ولم يعودوا يحتاجون الى مزيد .

وقد علل ابن جني أَخذ العلماء اللغة عن أهل البادية وترك كلام أهل الحاضرة في باب : (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) بقوله : « علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدَر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو عُلم أنّ أهل مدينة ما باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك ايضا لو فشَا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة

وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقّي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأنّا لانكاد نرى بدويا فصيحا وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينـال ويغضّ منه » (١) .

ثم مثّل ابن جني بامثلة لمن يدّعي الفصاحة من البدو ومع ذلك لم يؤخذ عنه لأنه لم يكن فصيحا أصلا (٢) . وقال بعد عدد من الامثلة : « واستمر فساد هذا الشأن مشهورا ظاهرا ، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل واحد ، إلا أن تَقْوَى لغته وتشيع فصاحته . وقد قال الفراء في بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئا من بدويّ فصيح فتقوله (٣) ، ويختم هذا البـاب بقوله : « فإيّاك أن تخلد الى كل ما تسمعه ، بل تأمّل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه أوْلَه » (٤)

من هذا نرى أنّ السماع هو الأساس الأول الذي دُونت بموجبه اللغة لأنه الطريق الطبيعي الى تعرُّف كُنْهُ اللغة وتبين خصائصها . وهو أقرب سبيل الى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها ، لأن اللغات في أصلها نقلية واساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع الذي اعتمد فيها جميعا من أجل انه اخصر طريق الى حصرها ومعرفة استعمالها . فبمحاكاة ما يصل اليه الانسان عن طريق السماع من العرب الذين سلمت لغتهم أو عن طريق ما يروى من الآثار العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة يستطيع أن يعرف لغته ويحصيَها ويتفاهم بهـا .

وقد مر بنـا أنّ ابن الأنباري عرّف المسموع بانه (الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثْرة) ، وقد خرج بتعريفه هذا : ما جاء في كلام غير العرب كالمولدين ، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) ، وذلك كما قرِيء في الشواذ : « أَلَم نَشْرَحَ » (٥) .
ـ بفتح الحاء ـ وكالجر بـ (لعل) في قول الشاعر : ـ

لعـلّ أبِي المغـوار منـك قـريب

وكنصب بعضهم لجزأي الجملة بعد (لعل) و (ليت) كما في قول الشاعر : ـ

يا ليت ايـامَ الصبـا رواجعـا

الى غير ذلك من الشـواذ (٦) .

---

١ ـ الخصائص ج ٢ ص ٥ ـ ٦ .
٢ ـ الخصائص ج ٢ ص ٦ـ٨ .
٣ ـ الخصائص ج ٢ ص ٥ .
٤ ـ الخصائص ج ٢ ص ١٠ .
٥ ـ الشرح ، الآية ١ .
٦ ـ ينظر لمع الادلة ص ٨١ـ٨٣ .

في حين اعتبر السيوطي المسموع : ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته (ص) وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر ، (١) ثم يعود فيحدد ذلك بقوله : « فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبوت (٢) حتى يمكن أن تتخذ اساسا يصح استنباط القواعد اللغوية والنحوية منها ويمكن القياس عليها فيما لم يسمع مما شابه المسموع بوجه من الشبه .

وقد اهتم علماء اللغة الاوائل بالمسموع او المنقول من اللغة كاهتمام علماء الحديث بالاحاديث النبوية الشريفة فبحثوا أنواعه وبيّنوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة ، والجودة والرداءة . واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم وبينوا الموثوق به والمطعون فيه منهم ، وجاوزوا ذلك الى النص ، وقائله وفصاحته او فصاحة لغة قبيلته التي هو منها او التي تكلم بلغتها ، وبكثرة الوارد منه او قلّته بحسنه او رداءته باطراده او شذوذه على الحد الذي نراه في كتب اللغة والنحو ككتاب سيبويه والخصائص لابن جنى والصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ولمع الادلة لابن الأنباري والاقتراح والمزهر للسيوطي ، وغيرها من كتب اللغة القديمة .

وقد أثارت هذه الدراسات بين المحدثين من دارسي اللغة والنحو والصرف من الجدل والخلاف اضعاف ما أثارته بين القدماء .

ولما لم يكن همنا ذكر الخلاف او الجدل والنقاش الذي ادّت اليه هذه البحوث فاننا نمرّ مرورا سريعا على هذه التقسيمات حتى نلقي ضوءاً على ما وصلت اليه دراسة السماع والقياس والعلة ونحوها عند من جاءوا بعد سيبويه من قدماء النحويين لنستطيع في ضوئها أن نتعرف على موقف سيبويه وشيوخه الذين ذكر آراءهم في الكتاب ومناقشاتهم وتعاليلهم لها واعتماده عليها . ولنعرف مدى التشعب والإطالة والتفريع التي لا فائدة منها للغة او للنحو او لغيرها من علوم العربية وكل ما فيها إشغال ذهن الدارس بامور بعيدة عن تفهم لغته وضبط نحوها او صرفها او كيفية التعبير بها عما في خاطره من أفكار .

وقد قسموا المسموع الى قسمين : تواتر وآحاد .

فاما التواتر : فلغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم (٣) .

---

١ ــ الاقتراح ص ١٤ . وينظر : في أصول اللغة والنحو : فؤاد حنا ترزي ص ٧٩ .
٢ ــ الاقتراح ص ١٤ .
٣ ــ لمع الادلة ص ٨٣ .





أما القرآن الكريم فليس هناك من مخالف في الاحتجاج بألفاظه جميعها ، وفي جواز الاحتجاج بقراءاته المتواترة جميعها . حتى ان بعض متأخري النحاة أجازوا الاحتجاج بالقراءات الشاذة منه على الرغم من أنّ بعض المتقدمين منعوا الاحتجاج بها . يقول السيوطيّ : « أما القرآن فكل ما ورد انه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وان لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو : استحوذ ويأبى ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة ، وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه » (١) .

فالسيوطي ينقل الاتفاق على الاحتجاج بالقراءات الشاذة على الرغم من أنّ قوما (من النحاة المتقدمين كانوا يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم الى اللحن) (٢) وقد خطأ السيوطي هؤلاء النحاة لأن قراءة هؤلاء القرّاء ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك عنده دليل على جوازه في العربية (٣) .

أما سيبويه فهو المسلم الذي مر بنا موقفه من القرآن والاستشهاد بآياته وقد رأينا أنّ شأنه في ذلك شأن جميع المسلمين من اكبار واعزاز لآيات الكتاب العربي المبين فهو يقدمه وينزله في المنزلة الاولى من الكلام العربي ، يعتبره الشاهد الأوّل في كل موضوع من الموضوعات التي بحثها في كتابه وكان فيه شواهد من الآيات الكريمة . فهو أعلى مراتب الكلام العربي وأقوى الاساليب العربية ، نزل بلغة العَرب وكلمهم بأساليبهم وقد صرّح بهذا في مواضع متعددة من الكتاب منها قوله في باب (من النكرة تجري مَجرى ما فيه الالف واللام من المصادر والاسماء وذلك قولك : سلامٌ عليكَ ولبيك وخيرٌ بين يديك) : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن أنك ابتدأتَ شيئا قد ثبت عندك ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها ، كما انهم لم يجعلوا (سَقياً) و (رَعياً) بمنزلة هذه الحروف . . . . ومثل الرفع « طُوبىَ لَهُم وحُسْنُ مآب » (٤) يدلك على رفعها رفع « حسنُ مآب » . وأما قوله تعالى جده : « وَيْلٌ يومئذ

١ ــ الاقتراح ص ١٤ ــ ١٥ .
٢ ــ الاقتراح ص ١٥ .
٣ ــ الاقتراح ص ١٥ وينظر ص ١٥ــ١٦ .
٤ ــ الرعد ، الآية ٢٩ .



للمكذبين » (١) و « ويلٌ للمطففين » (٢) فانه لا ينبغي أن تقول انه دعاء ههنا لأن الكلام بذلك قبيح ولكن العباد انما كاموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنه والله اعلم قيل لهم : « ويلٌ للمطففين » و « ويلٌ يومئذ للمكذبين » أي : هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام انما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قوله تعالى : « فقولا له قولا ليناً لعله يتذكر أو يخشى » (٣) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما . ومثله : « قاتلهم اللهُ » فإنما أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن » (٤) .

وقال : « وبمنزلة (أم) . ههنا قوله عز وجل : « الم تنزيلُ الكتاب لا ريبَ فيه من ربّ العالمين أمْ يقولون افتراه » (٥) فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم » (٦) .

وقال : « ومثل ذلك قوله تعالى : « ام اتخذ مما يخلقُ بنات وأصفاكم بالبنين » (٧) فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون أنّ الله عز وجل لم يتخذ ولدا ولكن جاء على حرف الاستفهام ليُبصّروا ضلالتهم » (٨)

وقد استشهد سيبويه بآيات القرآن الكريم واعتمد عليها واعتبرها الاساس الاول في المسموع ، والغالب في كتابه أن يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ثم يمثّل له بأمثلة يقيسها على القرآن ثم يأتي بعدها بالآيات الواردة في الموضوع ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها او رواها عمن سمعها من شيوخه او ممن يثق به ، ثم بالشواهد الشعرية . وقد تكون الشواهد جميعها من الآيات القرآنية الكريمة . وقد يعتمد على الآيات ويبدأ بها ثم يمثل بغيرها من العبارات والأشعار الواردة عن العرب ، وقد يعكس طريقة استشهاده فيبدأ بالمنثور من كلام العرب او بالشعر ثم بالآيات الواردة . وقد مثلنا لطريقته هذه في أثناء حديثنا عن الشاهد في كتاب سيبويه .

---

١ ــ المرسلات ، الآية ١٥ .
٢ ــ المطففين ، الآية ١ .
٣ ــ طه ، الآية ٤٤ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ١٦٦ــ١٦٧ .
٥ ــ السجدة ، الآيات ١ــ٣ .
٦ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .
٧ ــ الزخرف ، الآية ١٦ .
٨ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٨٤ .

اما قراءات القرآن فلم تكن في عهد سيبويه متميزة عن بعضها ولم تكن محدّدة هذا التحديد الذي نراه في كتب المتأخرين ، ولم تكن مقسّمة الى القراءات السبع أو العشر انما حددت وميز بعضها عن البعض الآخر وتنوّع البحث فيها وفي تقسيماتها وأنواعها وفي القراء الذين عرفت بهم في القرن الرابع حين جمعها ابو بكر ابن مجاهد .

وحددت بعده طبقات القُرّاء وبحثت أوجه الاختلاف بين القراءات على النحو الذي نراه في كتب القراءات المختلفة وكما بيّنه السيوطي ومن سبقه أو عاصره أو جاء بعده من الباحثين في علوم القرآن . وكانت انواع القراءات كما يأتي :

١ ــ متواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم الى منتهاه ، وغالب القراءات كذلك .

٢ ــ مشهور : وهو ما صحّ سندُه ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراءة فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعضهم دون بعض .

٣ ــ الآحاد : وهو ما صح سنده وخالف الرسم او العربية او لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يُقرأ به .

٤ ــ الشاذ : وهو ما لم يصحّ سنده .

٥ ــ الموضوع : وقد مثلوا له بقراءات الخزاعي .

٦ ــ ما زيد فيه على وجه التفسير وقد استخرجه السيوطي (١)

وقد استشهد النحاة بصريهم وكوفيهم بالقراءات المتواترة والمشهورة ، ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة ووقف بعضهم موقف المتساهل منها فأجاز القياس عليها وَهُم الكوفيون وابن مالك وموقفهم مشهور منها . ووقف الاخرون موقفا وسطا فأجاز الاستشهاد بها لا القياس عليها . من هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ (٢) .

ومنهم ابو حيان النحوي الذي لم يتشدد تشدد البصريين فيرفض كل ما خالف القواعد والاقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منها ، إو ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئا (٣) .

---

١ ــ ينظر الاتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٩ .

٢ ــ ينظر الخصائص ج ١ ص ٩٣ ــ ٩٤ و ٩٦ و ج ٢ ص ٣٣٠ .

٣ ــ ينظر البحر المحيط ج ١ ص ٨٧ وهمع الهوامع ج٢ ص ٥٥ وأبوحيان النحوي ص ٤١٧ ــ ٤٣٠ لمعرفة موقف ابي حيان من القراءات .



وكان السيوطي أيضا ممن وقفوا موقفا وسطا من الاحتجاج بالقراءات الشاذة فهو يرى جواز الاستشهاد بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم تخالف قياسا معروفا فاذا خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وان لم يجـز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه كاستصوب واستحوذ ونحوهما (١) .

هذه الآراء المتشعبة جميعها وهذا الاختلاف في الاحتجاج بالقراءات حدث وتوسع بعد زمن سيبويه حيث تنوع البحث فيها وتعدّدت اتجاهاته على مر السنين .

أما سيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم التي وضعوها وان كانت من القراءات السبع التي اعتمدت ونقلت نقلا متواترا عن الرسول (ص) وصحابته (رض) عند اكثر الباحثين — فلم يَعِب قارئا ولم يخطّيء قراءة بل كان يذكرها ليبين وجها من العربية فيها وليقوّي بها ما ورد عن العرب ، وان كانت القراءة من القراءات المفردة لا يردّها ولا يصفها بالشذوذ او الخطأ ، ولا يصف القاريء بالخطأ او يطعن فيه انمـا يحاول تخريجها على احدى لغات العرب ، وهو الذي يعتبر اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة ، وليس المتكلم بها مخطئا (٢) فكيف يخطّيء القراء وهم أئمـة المسلمين واعلامهم وما قرأوا به لا يخالَف لانه سنة متبعة ويتبين رأيه هذا من قوله : « وقد قرأ بعضهم : « وأمّا ثمودَ فهَدَيناهُم » (٣) إلا أنّ القراءة لا تخالف لان القراءة السنة » (٤) .

ولم يُضَعِّف سيبويه القراءات في أيّ موضع من كتابه ، وكان الاستاذ عبد الفتاح شلبي قـد نسب اليه تضعيفه القراءة في موضع من كتابه وذلك في أثنـاء كلامه على حكم المضارع في جواب الطلب حيث يقول سيبويه : « واعلم أنّ الفاء لا تضمر فيها (أن) في الواجب ولا يكون في هذا البـاب الا الرفع وذلك قوله : (إنه عندنا فيحدثُنا) و (سوف آتيه فاحدثُه) ليس الا . إن شئت رفعته على ان تُشرك بينه وبين الاول ، وإن شئت كان منقطعا لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه الا الرفع . وقال عـز وجل : « فلا تَكْفُرْ فيتَعلمون » (٥) فارتفعت

---

١ ـ ينظر الاقتراح ص ١٥ ـ ١٦ .
٢ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٦٣ .
٣ ـ فصلت ، الآية ١٧
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٧٤
٥ ـ البقرة ، الآية ١٠٢



لانه لم يخبر عن الملكين انهما قالا : « لا تكفُرْ فيتعلمون » ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره . ولكنه على : (كفروا فيتعلمون) . ومثله : « كُنْ فيكونُ » (١) كأنه انما قال : (انما أمرُنا ذاك فيكون) ، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل (أنْ) العاملة . فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر : —

سأتركُ منزلي لبني تميم ... وألحقُ بالحجاز فأستريحا

وقال الاعشى وأنشدناه يونس : —

ثُمتَّ لا تجزونني عند ذاكمُ ... ولكن سيجزيني الإلهُ فيُعْقِبا

وهو ضعيف في الكلام » (٢) .

هذا التعليق من سيبويه دفع الدكتور شلبي الى أن يقول : « وأضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الائمة ، ويعتدون برسم المصحف ، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة يدفعني الى القول بانه كان متردداً بين المذهبين » (٣) .

وفي هذا القول اتّهام لسيبويه الذي لم يخطّيء قراءة « كُنْ فيكونَ » . — بالنصب — ولا قراءة . « فلا تكفُرْ فيتعلموا » ، لأن في هاتين الآيتين طلبا فوقع النصب بعده ، والقراءة بالنصب فيهما صحيحة عند من حملها على الطلب وبالرفع عند من لم يحملها عليه . أما الذي وصفه سيبويه بانه ضعيف في الكلام فهو النصب وليس في الكلام طلب أي النصب في الواجب لغير ضرورة شعرية ملجئة الى ذلك النصب . دليل ذلك ما تقدم من قوله : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لانك تجعل (أن) العاملة » . ثم اكمل هذه القاعدة بقوله : « وهو ضعيف في الكلام » (٤) .

والذي نلاحظه من تعقيب سيبويه على القراءات بعد أن يوجهها على لغة من لغات العرب انها لا تزيد على قوله : « وهذه لغة ضعيفة » او « وهي قليلة » (٥) فالضعف والقلة ليسا موجهين الى القراءة مباشرة انما الى اللغة الّتي حمل عليها هذه القراءة ، واعتبر القاريء متكلما بها (٦) .

من هذا نرى أن سيبويه قد أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها أما القراءات الضعيفة فقد احتج بما ورد منها لكنه لم يقس عليها انما اعتبرها مما ضعف في

١ — البقرة ، الآية ١١٧ ، وآل عمران ٤٧ و ٥٩ والانعام ٧٣ . والنحل ٤٠ ومريم ٣٥ ويس ٨٢ وغافر ٦٨ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ .
٣ — ابو علي الفاوسي ص ١٦٦ . وتنظر ص ١٦٢ .
٤ — ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ وابو علي الفارسي ص ١٦٢ في رده على سيبويه .
٥ — الكتاب ج ١ ص ٢٨ و ٢٩ .
٦ — ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٥٨ .



اللغات او قلّ ، فهو اذن من المتوسطين في الاستشهاد بالقراءات لم يبلغ درجة من جاء بعده من البصريين في المنع ، ولا درجة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بكل قراءة والقياس عليها . وموقفه منها معتدل قاس عليها كلام العرب ، وقاسها على كلام العرب ، ونظر اليها نظرته الى الآيات الواردة في المصحف العثماني الامام ، فلم يخطّيء قراءة ولا لحّن قارئا ،ولا رجّح قارئا على آخر ، بل كان يؤيد القراءة او يؤولها او يرجحها او يرجعها الى احدى اللغات من غير أن يعتمد شخصية القاريء في نقده وتعليقه ، وسواء لديه اذكر اسمه مع القراءة أم لم يذكره ، عرفه أم لم يعرفه ، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن ، تواترت القراءة أم كانت من الآحاد أم من الشاذ . فقد كان اهتمامه موجّها الى ما يرد في القراءة من ألفاظ واساليب في التعبير والى صحة القراءة او خروجها على اللغة الفصحى والى موافقتها كلام العرب او مخالفتها ايّاه لان ذلك هو الأصل في كل نص منقول يستشهد به في الكتاب .

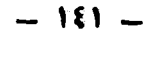
اما النوع الثاني من المسموع فهو الحديث النبوي الشريف الذي كان يجب أن يوضع في المنزلة الثانية من النصوص التي احتجّ بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم ونحوها وصرفها فيأتي بعد الآيات القرآنية الكريمة . غير أن علماء العربية اختلفوا في جواز الاحتجاج به وذلك لتجويز الرواية فيه بالمعنى منذ عهد الرسول الاعظم ، وعدم المحافظة فيه على لفظ الرسول الكريم كما نطق به (ص)ا. يقول السيوطي : « وأما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ وذلك نادر جدا انما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا ، فان غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدّت اليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخّروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة » (١).

وقد مر بنا تفصيل موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في اثناء كلامنا على الشاهد في كتاب سيبويه وبيّنا أن النحويين وقفوا من الاحتجاج بالحديث مواقف مختلفة وانقسموا ثلاث طوائف : طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقا وعلى رأسها ابو حيان النحوي وشيخه ابو الحسن ابن الضائع متابعين في ذلك من تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين وحجتهم في ذلك تعتمد على دليلين :

الاول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنقلت القصة الواحدة الجارية في زمانه (ص) بانواع متعددة من الألفاظ والروايات بحيث لا يستطيع الانسان ان يجزم

---

١ ـ الاقتراح ص ١٦ ـ ١٩ .





بان رسول الله (ص) قد قال تلك الالفاظ جميعها او واحدا منها او لفظا غيرها مرادفاً لها جميعا ، وذلك لان المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه والحفاظ عليه بالكتابة لما مر بنا من منع الرسول (ص) صحابته أن يكتبوا عنه غير القرآن الكريم . والاتكال على الحفظ وحده لا يمكن فيه ضبط اللفظ انما يُكتفَى فيه بضبط المعنى على قدر الامكان ، وخاصة في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي الا مرة واحدة ولم تُمْلَ عليه فيكتبها .

والثاني : انه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك . ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب . ونحن نعلم جازمين أنّ الرسول (ص) كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بافصح اللغات واشهر التراكيب واحسنها واجزلها ، واذا تكلم بلغة ما غير لغته فانما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغات على طريقة الاعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم انساني ولا ملقن لها من أهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته .

ووقفت الطائفة الثانية موقفا مغايرا لموقف أبي حيان وشيخه ابن الضائع فقد أجازت الاستشهاد بالحديث مطلقا وعلى رأسها ابن مالك وابن هشام الأنصاري حيث أكثر الثاني من الاستشهاد بالحديث اكثارا فاق استشهاد ابن مالك به وكانت حجتهما وحجة من تابعهما من النحويين ما ذكره ابن الدماميني في « شرح التسهيل» رادّا به على أبي حيان والذي يستنتج منه رأيهم بأنّ « اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب انما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب . فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفَى انه يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدّل لأن الاصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمُحَدِّثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرَّون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى . فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيُلغَى ولا يقدحُ في صحة الاستدلال بها . ثم أنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدوّن ولا كُتِب ، وأما ما دُوِّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم .... وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأوّل قبل فساد

اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دُونَّ ذلك المبدل على تقدير التبديل ومُنِعَ من تغييره ونقله بالمعنى . . . » (١) .

أما الفريق الثالث الذي توسّط في الاستشهاد بين ابن مالك وأبي حيان فقد كان الشاطبي المتكلم بلسانهم وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها لأن الحديث عنده قسمان : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيـان فصاحته (ص) ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والامثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية (٢) .

ومثل ذلك كان موقف السيوطي كما يتضح من كتبه (٣) .

وقد كان من اشـد المُحدِّثين دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين وقد مر بنـا انه قام ببحث « الاستشهاد بالحديث في اللغة » انتهى به الى أنَّ من الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو انواع :—

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته (ص) كقوله : « حَمِيَ الوطيس » وقوله : « مات حتفَ انفه » وقوله : « الظلمُ ظلماتُ يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله : « ان الله لا يَمَلّ حتى تَمَلّوا » .

ثانيها : ما يُرْوَى من الاقوال التي كان يتعبد بها او أمر بالتعبد بها كألفاظ القُنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بهـا في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يُروَى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم وما هو ظاهر أنَّ الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت عن طرق متعددة واتّحدت ألفاظُها ، فان اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنَّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها . والمراد أن تتعدَّد طرقها الى النبي (ص) او الى الصحابة او التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا .

---

١ ـ ينظر هذا في خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٧ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٥ .
٢ ـ ينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٦ ، وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٣ .
٣ ـ ينظر الاقتراح ص ١٩ وهمع الهوامع ج ١ ص ١٠٥ ، وخزانة الادب ج ١ ص ٧ . وكتاب ابو حيان النحوي ص ٤٣٥ و ٤٣٦ .



خامسها : الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حَيْوَة وعلي بن المديني .

ومن هذه الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الاحاديث التي لم تُدوَّن في الصدر الاول وانما تُروَى في كتب المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الاحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا .

أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فلبعد مدوّنها عن الطبقة التي يحتجّ بأقوالها ، واذا اضيفت كثرة المولّدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى اصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي عليه الصلاة والسلام او ألفاظ راويه الذي يحتج بكلامه قاصرا عن درجة الظن الكافي لإثبات الالفاظ اللغويَّة أو وجوه استعمالها (١) .

وقد قرر مجمع اللغة العربية انه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الاول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها . ويحتجّ بالأحاديث المدوَّنة في الكتب المذكورة على الوجه الآتي : —

١ — الأحاديث المتواترة المشهورة .

٢ — الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

٣ — الاحاديث التي تعدّ من جوا مع الكلم .

٤ — كتب النبيّ — صلى الله عليه وسلم .

٥ — الأحاديث المروية لبيان انه — صلى الله عليه وسلم — كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦ — الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

٧ — الاحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة (٢) .

---

١ — ينظر دراسات في العربية وتأريخها ص ١٦٦ — ١٨٠ .

٢ — مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما من ١٩٣٢ — ١٩٦٢ م . طبع ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م . ص ٣ — ٤ .



أما سيبويه فقد مرّ بنـــا انه استشهد ببعض الاحاديث في كتابه ولم يشر الى انها من احاديثه (ص) انمـــا كان ينقلها ويحتج بها كما ينقل العبارات الواردة عن العرب، وما ذلك – فيما نظن – الا لانه اعتبر الكلام المسموع نوعين : كلام الله سبحانه وتعالى، وكلام البشر. وما الرسول الا سيد البشر وهاديهم.

ولم يتضح موقفه من الحديث كما اتضح موقف النحاة الذين جاءوا بعده، ولا نظن انه وقف في وجه الاحتجاج بالحديث، إنمـــا اعتبر ما جاء بلفظ الرسول، وما رواه الذين يحتج بلغتهم وفصاحتهم من الرواة، وان رووه بالمعنى داخلاً ضمن ما يحتج به من كلام العرب الفصحاء الموثوق بلغتهم، ولن يخرج هذا بطبيعة الحال عن اساليب كلام العرب على اختلاف لهجاتهم. ومثل ذلك موقفه ممـــا جاء على لغة من لغات قبائل العرب الذين خاطبهم (ص) بلغتهم

أما ما رواه الاعاجم وحرفوه من الاحاديث فلا يدخل في الكلام المحتج به عنده، وانمـــا يجري الحديث الصحيح المنقول بالمعنى او باللفظ مجرى أساليب العرب فما استحسن من كلام العرب فهو حسن، وما استقبح فهو قبيح (١).

أما غير هذين من المسموع فهو ما سمع من كلام العرب منثوره ومنظومه. وقد تحدث ابن الانباري عن الخلاف فيما تواتر منه وفي افادته العلم. يقول : « واختلف العلماء في ذلك العلم، فذهب الاكثرون الى انه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس. وهذا موجود في خبر التواتر فكان ضرورياً.

وذهب آخرون الى انه نظري، واستدلوا على ذلك بان بينه وبين النظر ارتباطاً؛ لانه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم. فلما اتفقوا علم انه صدق.

وزعمت طائفة قليلة انه لايفضي الى علم البتة، وتمسكت بشبهة ضعيفة وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم، وهذه شبهة ظاهرة الفساد، فانه يثبت به مالا يثبت للواحد، فان الواحد لو رام حمل ثقيل لم يمكنه ذلك، ولو اجتمع على حمله جماعة لامكن ذلك، فكذلك ههنا» (٢)

---

١ – ينظر بحث الشاهد : القسم الاول من هذا الكتاب. الفصل الثاني.
٢ – لمع الادلة ص ٨٤. وينظر المزهر ج ١ ص١١٣ – ١١٤. والاقتراح ص ٣٠ – ٣١.



وقد اهتم علماء اللغة بالبحث في اللغة المنقولة ورواتها وطرق روايتها ومَن تروى عنه ، كما فصلوا البحث في طرق الأخذ لهذه اللغة عن المتكلمين بها ،وفصّلوا فيها تفصيلات واسعة .

وكان ابو الحسين احمد بن فارس يرى : أن اللغة تؤخذ اعتياداً ، كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة منهم على مـــر الاوقات وتؤخذ تلقّنا من ملقن . وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ويتّقى المظنون . يقول : « حدثنا علي ابن ابراهيم عن المعدّاني عن أبيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قالّ : ان النحارير ربمـــا ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت ثم يعلق على هذا النص بقوله : « قلنا : فليتحرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم اهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة ، فقد بلغنا من امر بعض مشيخَة بغداد ما بلغنا»(١).

وقد اعتمد السيوطي على رأي ابن فارس السابق فاعتبر طرق الأخذ والتحمل للغة ستة : ــ أحدها : السماع من لفظ الشيخ او العربي ، لأن ابن فارس قال : تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبى العربي يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة منهم على ممـــّر الأوقات . وتؤخذ تلقنا من ملقن ، وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات .

وللمتحمل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صيغ :
اعلاها : ان يقول : (أملى عليّ فلان) او (أمَلّ عليّ فلان). قال ابو علي الفارسي في أماليه : (أملَى علينا ابو بكر بن دريد قال أنشدنا ابو حاتم . . . . . .) .
ويلي ذلك : (سمعت) قال ثعلب في اماليه : حدثنا مسلمة قال : سمعت الفرّاء يحكي عن الكسائي انه سمع : اسقني شربة ماءٍ يا هذا . . . .)

ويلي ذلك أن يقول : (حدّثني فلان) و (حدّثنا فلان) يستحسن (حدّثني) اذا حُدِّثَ وهو وحده ، و (حدّثنا) اذا حُدِث وهو مع غيره .

ويلي ذلك : (أخبرني فُلان) و (أخبرنا فلان) ، ويستحسن الإفراد في حالة الإفراد ، والجمع في حالة الجمع كما تقـــدم .

ويلي ذلك أن يقول : (قال لي فلان) قال ثعلب في أماليه : (قال لي يعقوب . قال لي ابن الكلبي . . . .) .

ويلي ذلك أن يقول : (قال فلان) بدون (لي) قال ثعلب في أماليه : قال ابو المنهال قال ابو زيد : لست أقول : قالت العرب إلاّ اذا سمعته من هؤلاء :

---

١ ــ ينظر الصاحبي في فقه اللغة ص ٦٢ــ٦٣ .

بكر من هوازن ، وبني كلاب وبني هلال ، أو من عالية السافلة او سافلة العالية وإلاّ لَمْ أقل : (قالت العرب) .

ونحو ذلك او مثله أن يقول : (زعم فلان) قال القالي في أماليه :(قرأت علي ابي عمر المطرز حدثنـا احمد بن يحيي عن ابن الاعرابي قال : زعم الثقفي عثمان بن حَفص أنّ خلفاً الأحمر أخبره عن مروان ابن أبي حفصة أنّ هذا الشعر لابن الدمينة الثقفي . . . . . .) .

ويلي ذلك أن يقول : (عن فلان) . قال ثعلب في أماليه : قال الاصمعي عن أبي عمرو بن العلاء : قاتَلَ اللهُ امةَ بني فلان سألتُها عن المطر فقالت : غثنـا ما شئنـا .

ومثل (عن) : (أنّ فلانا قال) ، قال القالي في اماليه : حدّثني أبو عمرو الزاهد عن ابي العباس عن ابن الاعرابي أنّ غُلَيِّماً من دُبَير أنشده . . . . . » .

ومن غريب الرواية ما ذكره ابو العباس ثعلب في أماليه ، قال : (الذي أحقّه عن عبد الله بن شبيب اكثر وهي قال . . . . » .

ويقال في الشعر : (أنشدنا) و (أنشدني) على ما تقدم .

وقد يستعمل في الشعر : (حدّثنا) و (سمِعت) ونحوهما .

ثانيهـا : القراءة علي الشيخ ، ويقول عنـد الرواية : (قرأت على فلان) ، ويستعمل في ذلك : (أخبرنا) .

ويجوز في القراءة والتحديث تقديم المتن او بعضه علي السند .

ثالثهـا : السماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : (قُرِيء على فلان وأنا أسمع) . ويستعمل في ذلك أيضا : (أخبرنا قراءة عليه وأنا أسمع) و (أخبرني فيما قريء عليه وأنا أسمع) . وقد يستعمل في ذلك : (حدّثنا) ، رأيت الترميسي في شرح نُكت الحماسة يقول : (حدثنا فلان فيما قريء عليه وأنا أسمع) .

رابعهـا : الإجازة ، وذلك في رواية الكتب والاشعار المدّونة .

قال ابن الأنباريّ : والصحيح جوازها ، لأن النبي صلّى الله عليه وسلم كتب كتبا الى الملوك وأخبرت بها رسله ونزل ذلك منزلة قوله وخِطابه . وكتب صحيفة الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بها عن الرسول (ص) ولم يكن ذلك الا بطريق المناولة والاجازة فدل على جوازها .



وذهب آخرون الى انها غير جائزة ، لانه يقول : (أخبرني) ولم يوجد ذلك وهذا ليس صحيحا عند ابن الانباري لأنه يجوز لمن كتب اليه انسان كتابا وذكر له فيه أشياء أن يقول : (أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا) ولا يكون كاذبا ، فكذلك ههنا (١) .

والاجازة في الحديث ان يجيز لمعينٍّ في معينٍّ مثل ان يقول : اجزت لك الكتاب الفلاني اوما اشتملت عليه فهرستي هذه . . . . الخ ، فيروي طالب الإجازة الكتاب عن المحدث بسنده (٢) .

وقال ثعلب في أماليه قال زبير : « اروِعَنّي ما أخذته من حديثي » . فهـــذه اجازة .

خامسها : المكاتبة : وهي ان يعتمد أحد الائمة شعرا ارسل اليه كتابة . قال ثعلب في أماليه : بعث بهذه الابيات اليّ المـــازني . وقال : انشدنا الاصمعي :

وقائلـــةٍ ما بـــالُ دوسَـــرَ بعدَنا صحا قلبهُ عن آل ليلى وعن هند

الابيـــات .

سادسها : الوجادة : قال القالي في اماليه : (قال ابو بكر بن ابي الازهر : وجدت في كتاب ابي : حدثنـــا الزبير بن عبادر ، ولا ادرى عمن هو . فهي اذن ان يقول احـــد العلماء : (وجدت في كتاب أبي كذا . . أو في كتاب فلان كذا . .) كقول أبي عبيدة في كتاب أيام العرب : وجدت في كتابٍ لبعض ولد ابي عمرو بن العلاء . . . .) (٣) .

وقد كان علماء النحو والبصريون بصورة خاصة يتحرون الصحة في ما يُسمَع من كلام العرب وان كان جل ما اخذ منه عن طريق الفصحاء من أعراب البراري والصحارى أو من الرواة الموثوق بروايتهم او العلماء ـ كما مر بنـــا ذلك ـ الا أنّ ما شاب المسموع منه من الخطأ والانتحال الكثير ادى بهم الى ان يشترطوا في العربي سلامة لغته وفصاحته ، وفي الرواية والراوي الصدق والأمانة والضبط (٤) .

وقد وضع العلماء للغة التي تعتبر صحيحة يمكن الاعتماد عليها في تقعيد القواعد واستنتاج الاقيسة والأصول شروطا اختلفت من واضع الى آخر . قال الزركشي في (البحر المحيط) : « قال ابو الفضل : لا تلزم اللغة الا بخمس شرائط :

---

١ ـ لمع الادلة ص ٩٢ وينظر الاقتراح ص ٣٥ .
٢ ـ ينظر كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ص١٣٤ وما بعدها .
٣ ـ ينظر في تفصيل ذلك كله : المزهرج ١ ص١٤٤ ـ ١٧٠ .
٤ ـ ينظر الاقتراح ص ١٩ ـ ٢٠ .



احدها : ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل .
والثاني : عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات .
والثالث : أن يكون النقل عن قول حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل قحطان ومعد وعدنان ، فأما اذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا . قال الزركشي . ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام ، بل في الايضاح للفارسي : ووجّه بأن الاستشهاد بشعر المولدين في المعاني كما يستشهد بشعر العرب في الالفاظ .
والرابع : أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا وأما بغيره فلا .
الخامس : ان يسمع من الناقل حسا (١) .

وقد رد ابن جني على الشرطين الرابع والخامس بقوله في الخصائص : « من قال ان اللغة لا تعرف الا نقلا فقد أخطأ ، فانها قد تعلم بالقرائن أيضا ، فان الرجل اذا سمع قول الشاعر : —

قومٌ إذا الشرُّ أبدَى ناجذَيه لَهُم طارُوا اليه زَرافاتٍ ووحدانا

يعلم أنّ الزرافات بمعنى الجماعات » . (٢)

أما الشرط الاول الذي ذكره الزركشي وهو السند الصحيح فقد قسمه علماء اللغة من حيث نوع النقل الى قسمين : متواتر وآحاد .

وقد اختلفوا في شروط الكلام العربي المنقول نقل التواتر ، فأكثر العلماء على أن يبلُغ عدد النقلة الى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السُّنّة وكلام العرب فانهم انتهَوا الى حدّ يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم الى أنّ شرطه أن يبلغ عددهم سبعين ، وذهب آخرون الى أنّ شرطه ان يبلغوا اربعين ، وذهب آخرون الى أنّ شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب آخرون الى أنّ شرطه أن يبلغوا خمسة . ويرى ابن الأنباري أنّ الصحيح هو الاول أي أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب — وأما تعيين تلك الاعداد فانما اعتمد فيها قائلوها — كما يرى ابن الأنباري — على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة ، وانما اتفق وجودها مع هذه الاعداد ، فلا يكون فيها حجة (٣) .

---

١ — ينظر المزهر ج ١ ص ٥٩ .
٢ — ينظر المزهر ج ١ ص ٥٩ .
٣ — ينظر لمع الادلة ص ٨٤ — ٨٥ .



والآحاد : هو ما تفرد بنقله بعض اهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به عند ابن الانباري (١) .

وكما اختلفوا في نقل التواتر وافادته العلم ، اختلفوا في نقل الاحاد وافادته ، فذهب الاكثرون الى انه يفيد الظن وزعم بعضهم انه يفيد العلم ، وليس هذا صحيحا عند ابن الانباري ، وذلك لتطرق الاحتمال فيه . وزعم بعضهم أنّه إنْ اتصّلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن ، ومثّل ابن الانباري لذلك بقوله : « اذ لو رأينا من يُعرَف بالوقَار حافيا حاسرا باكيا خلف جنازة يقول : (فقدت حميما) علمنا صدقه ضرورة » . (٢)

وكثر الاختلاف في شروط نقل الآحاد كما اختلف في شروط نقل التواتر وقد أورد السيوطي رأي الامام فخر الدين الرازي في التواتر والآحاد وشروط كل منهما والاشكالات عليهما والرد على هذه الاشكالات ما لا يفيدنا الا الاطالة والتعقيد (٣) .

وكما اختلفوا في المتواتر والآحاد وفي شروط نقلهما ، اختلفوا كذلك في قبول المرسل والمجهول والافراد من أنواع السند .

فالمرسل : —

هو الذي انقطع سنده ، مثل أن يروي ابن دريد عن ابي زيد .

والمجهول : —

هو الذي لم يعرف ناقله ، نحو أن يقول ابو بكر الأنباري : حدثني رجل عن ابن الاعرابي .

وكل من المرسل والمجهول غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل ، والجهل بالناقل وانقطاع سند النقل يوجبان الجهل بالعدالة . فإنّ من لم يذكر اسمه او ذكر اسمه ولم يعرف لم تعرف عدالته فلا يقبل نقله .

وذهب بعضهم الى قبول المرسل والمجهول ، لأن الارسال صدر ممن لو أُسند لقُبِلَ ولم يتهم في اسناده فكذلك في ارساله ، فان التهمة لو تطرقت الى ارساله لتطرقت الى اسناده ، واذا لم يتهم في اسناده فكذلك في ارساله . وكذلك النقل عن المجهول صدر عمن لا يتهم في نقله ، لان التهمة لو تطرقت الى نقله عن المجهول

---

١ — ينظر لمع الادلة ص ٨٤ والمزهر ج ١ ص ١١٤ .
٢ — لمع الادلة ص ٨٤ وينظر المزهر ج ١ ص١١٤
٣ — ينظر المزهر ج ١ ص ١١٤ — ١٢٤ .



لتطرقت الى نقله عن المعروف . وهذا القول غير صحيح عند ابن الانباري ، وقد رد عليه وبيّن فساده بان المسند لمـــا كان قد صرح فيه باسم الناقل أمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل ، وكذلك المجهول لم يصرَّح فيه باسم الناقل ولايمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما اذا صرح باسم الناقل (١) .

والافراد : —

هو ما انفرد بروايته واحد من اهل اللغة ولم ينقله أحد غيره ، وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والاتقان كابي زيد والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة وأضرابهم ، وشرط الا يخالفه فيه من هو اكثر عددا منه (٢) .

أما رجال السند وهم الرواة لهذه اللغة المنقولة فقد اهتمّ العلماء بالبحث فيمن تقبل روايته منهم ومن تُرَدّ روايته . فاشترطوا في راوي اللغة ما اشترطوا في راوي الحديث وهو أن يكون عدلا صادقا موثوقا بمـــا يرويه وينقله . يقول ابن فارس في الصاحبي : « تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويُتّقى المظنون ، فحدثنا عليّ بن ابراهيم عن المعداني عن ابيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال : « إن النحارير ربمـــا أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت » قلنا : فليتَحَرَّ آخذُ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة » (٣) .

واشترط ابن الانباري في ناقل اللغة أن يكون عدلا ، رجلا كان او امرأة حرّاً كان او عبدا كما يشترط في نقل الحديث ، لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله .

فان كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، لأن الموافقة لا تخلو اما أن تشترط لحصول العلم او لغلبة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم ، لانه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب ان يكون لغلبة الظن ، واذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة .

وزعم بعضهم أنـــه لا بد من نقل اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه لان النقـــل بمنزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل (٤) .

---

١ — لمع الادلة ص ٩٠ — ٩٢ .
٢ — ينظر المزهر ج ١ ص ١٢٩ .
٣ — الصاحبي في فقه اللغة ص ٦٢ — ٦٣ وينظر المزهر ج ١ ص ١٣٧ — ١٨٣ .
٤ — ينظر لمع الادلة ص ٨٥ — ٨٦ والمزهر ج ١ ص ١٣٨ .



ثم يرد ابن الانباري على هذا الزعم مبينا الفرق بين ناقل اللغة وناقل الشهادة فيقول : « وهذا ليس بصحيح لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لأن النقل مبناه على المساهلة بخلاف الشهادة ، فهذا يسمع من النساء على الانفراد مطلقا ومن العبيد ، وتقبل فيه العَنْعَنَة ، ولا يشترط فيه الدعوى فكل ذلك معدوم في الشهادة فلا يقاس احدهما بالآخر » (١) .

اما ابن جني فقد كان يرى وجوب قبول ما جاء به ناقل اللغة الفرد إن كان عدلا فصيحا وان لم يسمع ذلك من غيره يقول في باب (في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره) : « وذلك ما جاء به ابن احمر في تلك الاحرف المحفوظة عنه قال احمد بن يحيى : حدثني بعض أصحابي عن الاصمعي انه ذكر حروفا من الغريب فقال : لا أعلم أحدا أتَى بها الا ابن أحمر الباهلي . . . . والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن احمر » (٢) .

أما علة هذا الوجوب لقبول ما انفرد بروايته الفصيح وهو ابن احمر هنا فقد بينها ابن جني بقوله : « . . . . وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن احمر . فاما أن يكون شيئا اخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارَك في سماع ذلك منه . . . . . واما ان يكون شيئا ارتجله ابن احمر فان الاعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه احد قبله به » (٣) .

ثم أيدّ تعليله هذا بقوله : « فقد حُكِيَ عن رؤبة وأبيه انهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها ، وعلى نحو من هذا قال ابو عثمان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » (٤) .

ولم يكن ابن جني يختص ابن احمر وحده بقبول ما تفرد به من النقل إنما كان يرى قبول ذلك عن اي فصيح ، يقول : « إن جاء هذا الذي رويناه عن ابن احمر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله ، لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين او متهم او من لم ترق به فصاحته ولا سبقت الى الأنْفُس ثقته كان مردودا غير متقبل » (٥) .

---

١ ــ لمع الادلة ص ٨٦ وينظر المزهر ج ١ ص١٣٨ ــ ١٣٩ .
٢ ــ الخصائص ج ٢ ص ٢١ ــ ٢٤ .
٣ ــ الخصائص ج ٢ ص ٢٤ ــ ٢٥ .
٤ ــ الخصائص ج ٢ ص ٢٥ .
٥ ــ الخصائص ج ٢ ص ٢٥ .



أما أهل لأهواء فالأكثرون على التمييز بينهم فمنعوا الأخذ عمن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة ، وأجازوا الأخذ عن غيرهم (١) وقد علل ابن الانباري ذلك بأن المبتدع اذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه . واحتج بقول بعض أكابر العلماء - اذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أنّ من كذب فسق فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر .

فنقل أهل الاهواء مقبول في اللغة وغيرها ومما يدلّ على قبول نقلهم إجماع الامة على قبول صحيح مسلم والبخاري وقد رويا عن قتادة وكان قدريا ، وعن عمران بن حطان وكان خارجيا . وعن عبد الرزاق وكان رافضيا . وفي العدول عن قبول نقلهم خرق للاجماع (٢) .

ومنع بعضهم قبول نقلهم معللا ذلك بأنهّ اذا رُدَّت رواية الفاسق لفسقه فلأن لا تقبل رواية المبتدع كان ذلك أولى . ولم يرتض ابن الأنباري هذا التعليل وردّ عليهم بقوله : « وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه . وأما المبتدع فما ارتكب محظور دينه مع العلم بالتحريم ، وليست بدعته حاملة له على الكذب ، فوجب أن يقبل . فان كانت بدعته تخرجه عن الدين لم يقبل نقله لاتصافه بالكفر . فان قيل : فكيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والشهادة أضيق بابا من النقل والرواية ؟ قلنا : لا نعلم أنّ شهادة أهل الذمة مقبولة أصلا ، لأن الله تعالى شَهِد عليهم بالكذب فقال تعالى : « ويقولونَ على الله الكَذِبَ وهم يعلمون » ولو أنّ يحيى بنَ مَعين او بعضَ عُدُول المسلمين طعن في شخص لم يقبل نقله فما ظنك بمن شهد الله تعالى عليه بالكذب ؟ » (٣) .

ولم يقتصر اهتمام علماء اللغة على ذلك إنما تعداه الى البحث في الذين نقلت عنهم هذه اللغة ، وفصلوا في الصفات التي يجب توفّرها فيهم . ولما كانت اللغة المنقولة إما منثورة او منظومة نجدهم يشترطون في المتكلم بكل منها شروطا قد تتّحد وقد تختلف . ولكنهم على كل حال لم يشترطوا في المتكلم بهذه اللغة العدالة يقولُ السيوطي : « ان العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة بخلاف راوي الأشعار واللغات ، وكذلك لم يشترطوا في العربي الذي يُحتج بقوله البلوغ فأخذوا

---

١ - ينظر لمع الادلة ص ٨٦ - ٨٧ .
٢ - ينظر لمع الادلة ص٨٧ - ٨٨ والمزهر ج١ص١٤١
٣ - لمع الادلة ص ٨٨ - ٨٩ .



عن الصبيان . . . . وكذلك لم أرَهم توقَّوا أشعار المجانين من العرب بل رووها واحتجوا بها وكُتُبُ ائمة اللغة والنحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح ومجنون ليلى » (١) .

اما المنثور من لغة العرب فقد وقفوا في الاحتجاج به عندما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم وقريش افصح القبائل العربية لذلك اعتبروا لغتها الاصل في الاستشهاد « قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : كانت قريش أجود العرب انتقادا للافصح من الالفاظ على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وابانة عما في النفس » (٢) .

وقد علل احمد بن فارس كون لغة قريش أفصح لغات العرب بقوله : « اجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أنَّ قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة ، وذلك ان الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبيَّ الرحمة محمدا صلى الله عليه وسلم . . . . وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها اذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم . فاجتمع ما تخيَّروا من تلك اللغات الى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك افصح العرب ، ألا ترى انك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس ولا كشكشة اسد ، ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من اسد وقيس مثل : تِعلمون ونِعلم ومثل : شِعِير وبِعِير » (٣) .

والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم واسد . فان هؤلاء هم الذين عنهم اكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم أُتُّكِل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم (٤) .

اما غير هذه القبائل فلم يؤخذ بلغتها في تقعيد القواعد وبناء أُصول اللغة والنحو والصرف فهي وان استشهد بها فلا يتعدى ذلك الاستئناس بها والتمثيل ، ويوقف بها عند حد السماع ولا يتعدى ذلك الى القياس عليها . وقد علل السيوطي امتناعهم من الأخذ من غير هذه القبائل وعدم أخذهم من القبائل المنتشرة مساكنها

---

١ ــ المزهر ج١ ص ١٤٠ ــ ١٤١ و ١٣٨ ــ ١٣٩، وينظر لمع الادلة ص ٨٦ .
٢ ــ ينظر الاقتراح ص ١٩ . وخزانة الادب ج ١ ص ٣ ــ ٤ .
٣ ــ الصاحبي ص ٥٢ ــ ٥٣ وينظر الاقتراح ص ٨٣ .
٤ ــ الاقتراح ص ١٩ .



في أطراف الجزيرة العربية ، باختلاط كل منها بجنس من الاجناس البشرية الأخرى كالهنود والروم والفرس واليونان والنبط والحبشة وغيرهم يقول : « ولم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزدعمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجّار الامم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الاعاجم وفسدت السنتهم .

والذي نقل اللغة واللسان العربي من هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرّها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب » . (١)

اذن فهذه هي القبائل التي امتنع البصريون عن الاخذ بلغاتها والاحتجاج بها واعتمادها اساسا في وضع قواعد اللغة والنحو والصرف والقياس عليها .

وكما حددوا القبائل التي اخذ عنها البصريون ومساكنهم حددوا الزمن الذي ينتهي به الاحتجاج بلغة هذه القبائل واعتبروا هذه الفترة الزمنية تنتهي بأواخر العصر الاموي واوائل العصر العباسي حيث ابتدأ اللحن والفساد في اللغة ينتشر ويتفشىّ بعد توسع رقعة الدولة الاسلامية واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس البشرية .

اما الكوفيون فقد اخذوا بلغات اخرى لم يأخذ عنها البصريون ، أخذوا عن معظم القبائل التي امتنع البصريون عن الأخذ بلغتها مما سبق ذكرها . لذلك نجد البصريين يفخرون على الكوفيين بقولهم : « نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وانتم تأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميخ » (٢) .

ولم يقتصر اعتماد الكوفيين على القبائل التي لم يأخذ عنها البصريون ، انما اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ايضا . وتعدوا ذلك الى الاحتجاج بلغات اخرى أبىَ البصريون الاستشهاد بها غير ما ذكرناه وهي لهجات

---

١ ــ الاقتراح ص ١٩ ــ ٢٠ .

٢ ــ الاقتراح ص ٨٤ وينظر ابو حيان النحوي ص ٢٧٩ ــ ٢٩٩ .



سكان الأرياف الذين وثق بهم الكوفيون كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلّط البصريون لغتهم ولحنّوها واتّهموا الكسائي بأنّه أفسد النحو ، أو بأنهّ أفسد ما كان أخذه بالبصرة إذ وثق بهم وأخذ عنهم واحتجّ بلغتهم على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما .

ولا يرى الدكتور مهدي المخزومي بأسا في ذلك ، لأن اعتماد الكوفيين على هذه القبائل التي رفضها البصريون لا يعنى انهم لم يكونوا يتشددون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم ، فقد استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات كما جاء في كلام الفراء انه قال : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا بها فصاروا أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ ثم أخذ يستعرض هذه اللغات التي استهجنها فذكر الكشكشة والعنعنة والعجعجة والاستنطاء ». (١)

و يقول الدكتور المخزومي : « ولا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنّهم كانوا يترخصون كل الترخّص في قبول اللهجات ، ولكنهم وثقوا باولئك ورأوا لغاتهم تمثّل فصيحا من اللغات لا يصح اغفاله وخاصة بعد أن رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع . . . . وكانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد ويرونها مصدرا من المصادر المهمة . . . فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من اساليب عربية صحيحة » (٢) .

وقد انعقد اجماع البصريين على انه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية . أما الزمخشري فقد اعتبر ذلك خاصا بغير أئمة اللغة ورواتها ، أما هؤلاء فيصح الاستشهاد بكلامهم وإن كانوا من الطبقة الاولى من المحدثين ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في الكشاف عند شرحه قوله تعالى : « يكادُ البرقُ يَخْطَفُ أبصارَهُم كُلّما أضاءَ لَهُم مَشَوا فيه وإذا أظْلَمَ عليهم قاموا ولو شاءَ اللهُ لذَهَبَ بسَمْعِهم وأبصارهم إنَّ اللهَ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ » (٣) حيث يقول : « وأظلَم يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من (ظَلَم الليلُ) ، وتشهدُ له قراءةُ ابن قُطَيب : « أُظْلِمَ » — على ما لم يسم فاعله — وجاء في شعر حبيب بن أوس ، قال : —

---

١ — مدرسة الكوفة ص ٣٧٧ — ٣٧٨ وينظر المزهر ج ١ ص ٢١٠ — ٢١١ . والصاحبي ص٥٢—٢٥٣

٢ — مدرسة الكوفة ص ١٧٨ . ٣ — سورة البقرة الآية ٢٠ .



هما أظلما حالَيَّ ثُمّتَ أَجْلَيَـــا ظَلامَيهما عن وجه أمردَ أشيَب

ثم علّق على استشهاده بشعر أبي تمـــام بقوله « وهو وإن كان محدَثا » لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجْعَل ما يقولُهُ بمنزلة ما يَرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيتُ الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه » (١) .

كما استشهد الزمخشري بشعر أحد الشعراء الحمدانيين وردّ عليه أبو حيان بقوله : « وأما قوله : (في شعر الحمداني) فقد صرح بعضهم بأنه أبو فراس وطالعت ديوانه جمع الحسين بن خالويه فلم اجد ذلك فيه . وبنو حمدان كثيرون وفيهم عدد من الشعراء ، وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجة فيه لأنه لا يستشهد بكلام المولدين » . (٢)

وقد اعترض بعضهم على مذهب الزمخشري في الاحتجاج بكلام علماء اللغة(٣)

أما السيوطي فقد كان يرى أنّ ممـــا يعتمد عليه ، مصنفات الامام الشافعي (رض) معتمدا في ذلك على قول ابن شاكر في مناقبه أنّ أحمد بن حنبل قال : « كلام الشافعي في اللغة حجة » . (٤)

أما يونس بن حبيب فقد كان يقول : لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله ولكن ليس أحدٌ إلا وأنتَ آخذ من قوله وتارك (٥) .

وقد كان المسموع عندهم أساس كل شيء وعليه اعتمدوا في تقعيد النحو والصرف ، وقد قسموا هذا المسموع الى : مطرد وغالب وكثير وقليل ونادر وشاذ وضعيف وضرورة (٦) .

وقريب من هذه التقسيمات للمسموع من كلام العرب ما وضعه الشيخ جمال الدين بن هشام يقول السيوطي : « قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم انهم يستعملون غالبـــا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا ، فالمطرد الذي لا يتخلّف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف ، والكثير دونه والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » (٧) .

---

١ ـ الكشاف ج ١ ص ٦٥ ـ ٦٦ ، وينظر الاقتراح ص ٢٦ـ٢٧ وخزانة الادب ج ١ ص ٣ ـ ٤ .
٢ ـ البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٠ .
٣ ـ ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٤ . والاقتراح ص ١٩ ـ ٢٠ .
٤ ـ الاقتراح ص ٢٠ .
٥ ـ طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ١٥ .
٦ ـ ينظر أبو حيان النحوي ص ٢٨١ .
٧ ـ الاقتراح ص ٢١ .

أما الشعر فقد كان علماء اللغة والنحو ينظرون اليه بعين الريبة ولا يعتمدون فيه الا على ما ثبت عندهم وصّحت نسبته الى قائله وتحققوا من فصاحة قائله وصدق راويه حتّى أنّهم في كثير من الاحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شــواهد نثرية تعزّز صحته هذا مع كون الشعر « ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المــآثر ومنه تعلمت اللغة » (١) وعلّة ذلك أنّ الشعر موطن ضرورة وقد أجازوا فيه للشاعر ما لا يجوز للنــاثر من ارتكاب مخالفة لمــا ورد في اصول الصرف واللغة والنحو .

لهذا اهتّم علماء الأدب واللغة والنحو بالشعراء وقسموهم طبقات وألّفوا الكتب المفيدة فيهم ليجمعوا من الشعر الجاهلي والاسلامي الذي يُحتَجُ به ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية « فقد كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصحّ منه » (٢) .

وقد قسموا الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويستشهد به في اللغة والنحو الى أربع طبقات يقول ابن رشيق : « طبقات الشعراء أربع : جاهلي قديم ، ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلية والاسلام . واسلامي ومحدث ، ثم صار المحدّثون طبقات : اولى وثانية على التدريج وهكذا في الهبوط الى وقتنا هذا » (٣) .

وقد قسم ابن سلام كل طبقة من هذه الى طبقات ، غير أنّ اكثر المؤلفين اتّبعوا تقسيم ابن رشيق كما فعل البغدادي والسيوطي . فهي اذن أربع :

١ — الطبقة الاولى : الشعراء الجاهليون كامريء القيس والأعشى .

٢ — الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كلبيد وحسان .

٣ — الطبقة الثالثة : المتقدمون ويقال لهم الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق .

٤ — الطبقة الرابعة : المولدون ويقال لهم المحدثون ، وهم مَنْ بَعْدَهم كبشار ابن برد وأبي نواس (٤) .

وقسمها بعضهم الى ست طبقات : —

---

١ — الصاحبي ص ٢٧٥ .

٢ — المزهر ج ٢ ص ٤٧٣ .

٣ — العمدة ج ١ ص ١١٣ .

٤ — ينظر خزانة الادب ج١ ص٣٠ والمزهر ج٢ ص٣٨٩



٥ ـ الطبقة الخامسة : طبقة المحدثين ، وهم الذين جاءوا بعد المولدين كأبي تمام .
٦ ـ الطبقة السادسة : طبقة المتأخرين كالمتنبي (١) .

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الاولى والثانية إجماعا من غير تفريق . ولم يستشهد اكثرهم بشعر الطبقة الثالثة .

ويرى البغدادي في خزانته أنّ الصحيح صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثـــالثة وان كان ابو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله ابن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، وكانوا يعدونهم من المولدين لانهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب يقول ابن رشيق في العمدة : « كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالاضافة الى من كان قبله . وكان ابو عمرو بن العلاء يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننـــا بروايته . يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولدا بالاضافة الى شعر الجاهلية والمخضرمين . وكان لا يعدّ الشعر الا ما كان للمتقدمين ، وسئل عن المولدين فقال : ما كان من حسن فقد سبقوا اليه وما كان من قبيح فهو من عندهم ليس النمط واحدا ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسيح وقطعة نطع ، وهذا مذهب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعي وابن الاعرابي ، أعني أنّ كل واحد منهم يذهب في أهـــل عصره هذا المذهب ويقدّم من قبلهم وليس ذلك الشيء الا لحاجتهم في الشعر الى الشاهد ، وقلة ثقتهم بمـــا يأتي به المولدون ، ثم صارت لحاجة » (٢) .

أما ابن قتيبة فلم يقصر الشعر على المتقدمين يقول : « ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خصّ به قوما دون قوم . بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثا في عصره ، فقد كان جرير والفرزدق والأخطل يُعَدّون محدثين وكان ابو عمرو بن العلاء يقول : « كثُر هذا المولد وحسن حتى لقد هممت بروايته » ثم صار هؤلاء قُدَماء عندنا ببعد العهد منهم وكذلك يكون مَنْ بَعْدَهم لِمَنْ بعدنا كالخريمي والعتابي والحسن ابن هانيء وأشباههم » (٣) .

أما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهدوا بشعرهم مطلقا وهو الصحيح عند معظم النحويين (٥) . يقول السيوطي : « أجمَعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية » (٦) .

---

١ ـ ينظر العمدة ج ١ ص ١١٣ والمزهر ج ٢ ص ٤٨٩ .
٢ ـ العمدة ج ١ ص ٩٠ ـ ٩١ وينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٣ .
٣ ـ الشعر والشعراء ج ١ ص ٦٣ وينظر العمدة ج ١ ص ٩٠ ـ ٩١ والمزهر ج ٢ ص ٤٨٨ .
٤ ـ ينظر خزانة الادب ج ١ ص ٤ .
٥ ـ الاقتراح ص ٢٦ .



وقال بعضهم : انه يستشهد بكلام من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشار بن برد وأبي نواس ومَن بَعْدَهما . وكان أبو عمرو الشيباني يقول في شعر أبي نواس : « لولا انه أفسد شعره بما وضَع فيه من الأقذار لاحتججنا به » (١).

وقال ابن خالويه في شعره أيضا عند شرحه لأرجوزته التي أولها : —

وبلدة فيها زور

« لولا ما غلب عليه من الهزل لاستشهد بكلامه في كتاب الله تعالى ، وذلك لأنه تعلم اللغة من أساطينها ورحل الى البادية فأخذ عن العرب وحفظ لغاتهم وأتقنها » (٢) .

وقيل ان سيبويه احتج بشعر بشار بن برد وهو أوّل شعراء هذه الطبقة يقول السيوطي : « أول الشعراء المحدثين بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في كتابه بشعره تقربا اليه لانه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره » (٣) ، وسنرى مدى صحة ما نسب الى سيبويه في هذا القول .

وقد مر بنا أنّ الزمخشري أجاز الاحتجاج بشعر من جاء بعدهما فاستشهد في كشّافه بشعر أبي تمام في أماكن متعددة منه (٤) كما استشهد بشعر الحمداني وبشعر البحتري ايضا (٥) .

واخيرا فان الاحتجاج بالشعر قد ختم بابراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج عند الاصمعي .هذا من حيث الاحتجاج بالشعر المسموع المعروف قائله. أما إذا كان الشعر مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به خوف أن يكون لمولد او لمن لا يوثق بفصاحته (٦) . هذا وفي كتاب سيبويه خمسون بيتا لا يعرف قائلها ومع ذلك تعتبر حجة في كتب النحو كما سنرى . يقول الجرمي : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها وأما الخمسون فلم اعرف قائليها » (٧) . وقد عللوا امتناع سيبويه عن نسبة هذه الشواهد الى قائليها وانه لم ينسب من شواهد كتابه الا ما رواه شيوخه ونسبوه في أحاديثهم ومناقشاتهم بخوفه من أن ينسب شاهداً الى غير قائله خطأ ، ولأن هناك من الشواهد ما ينسب الى أكثر

---

١ ــ البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ٢٢٨ .
٢ ــ اخبار ابي نواس لابن منظور المصري ص ٥
٣ ــ الاقتراح ص ٢٧ وينظر الموشح للمرزباني ص ٣٨٥ وخزانة الادب ج ١ ص ٤ .
٤ ــ ينظر الكشاف ج ١ ص ٥٨ و ٦٥ و ٦٦ وغيرها وخزانة الادب ج١ ص ٤ والاقتراح ص٢٦ــ٢٧
٥ ــ ينظر البحر المحيط لابي حيان ج ٣ ص ٢٨٠ والكشاف ج ١ ص ٦٣ .
٦ ــ الاقتراح ص ٢٧ .
٧ ــ طبقات اللغويين والنحويين ص ٧٧ وينظر خزانة الادب ج ١ ص ١٧٨ .



من شاعر ، ومنها ما نحله الرواة ، ومنها ما وضعه المولدون ودسّوه على الأئمة فاحتجوا بها ظنا منهم أنّها للعرب (١) . وستتحدث بالتفصيل عن ذلك عند كلامنا على سيبويه وموقفه من المسموع .

أما غير أبيات سيبويه من الشعر المجهول القائل فقد صرح ابن الانباري بأنه لا يجوز الاحتجاج به خوفا من أن يكون لمولد او لمن لا يوثق بفصاحته . فقال في رده على الكوفيين الذين اجازوا مدّ المقصور لضرورة الشعر : « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر : —

قد علمت أمُّ بني السعلاء

الابيات الى اخرها — فلا حجة فيها ، لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها ولا يجوز الاحتجاج بها » (٢) .

اما ابن هشام فقد نقل السيوطي عنه انه مرة منع الاحتجاج بالشعر المجهول القائل في تعليقه على الألفية حيث قال بعد أن أورد قول الشاعر : —

قد علمت أمّ بني السِّعلاء

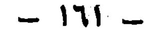
ذاكرا احتجاج الكوفيين به : « الجواب عندنا انه لا يعلم قائله فلا حجة فيه » (٣) .

هذا ما اورده السيوطي في الاقتراح والمزهر والذي وجدناه في الطبعة التي بين ايدينا من (اوضح المسالك) لابن هشام ما يأتي : « واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله : —

فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِناء

ومنعه البصريون وقدَّروا (الغناء) في البيت مصدرا لـ (غانيت) لا مصدرا لـ (غنيت) وهو تعسف » (٤) فابن هشام كما يتضح من هذا النص لم يردّ على الكوفيين بأن البيت مما لا يعلم قائله فلا حجة فيه ، إنما كان رده موجها الى البصريين الذين يرَون أنَّ (غِناء) مصدر (غانيت) لا (غنيت) ووصف رأيهم هذا بانه تعسف .

١ — ينظر الاقتراح ص ٢١ و ٣٢ .
٢ — الانصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٤٤٧ (مسالة ١٠٩) وينظر المزهر ج ١ ص ١٤١ .
٣ — ينظر الاقتراح ص ٢٧ — ٢٨ . والمزهر ج ١ ص ١٤١ — ١٤٢ .
٤ — أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .





ونقل السيوطي عن ابن هشام مرة اخرى انه يجيز الاستشهاد بالشعر المجهول القائل وذلك في شرحه لشواهـــد المغني . يقول السيوطي في الاقتراح : (أما في شرحه للشواهد فقد ورد عنه ما يخالف ذلك فقد ورد فيه قوله : « طعن عبد الواحد الطوّاح في كتابه (بغية الآمـل) في الاستشهاد بقوله : ـ

لا تُكْثِرَنْ انّي عَسَـــيتُ صائمـــا

وقال هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح الى أحد فسقط الاحتجاج به ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيت من كتاب سيبويه فان فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين) (١) . والذي في شرح شواهد المغني للسيوطي قوله : « وأنشد : ـ

أكثَرتَ في العَذْل مُلِحّا دائِما　　　لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسيتُ صائمـــا

لا يعرف له قائل ـ كما قاله عبد الواحد الطوّاح في كتابه (بغية الآمِلِ) ، وتبعه أبو حيان والمصنف » (٢) . وقال العيني : وقيل : إن قائلَهُ رؤبة . ويُرْوَى (لا تَلْحَنِي) بدل (لا تُكْثِرَنْ) ـ وهو بفتح الحاء ـ . . . . . الخ (٣) .

ولم نجد لابن هشام هذا الرأي في مغني اللبيب ولم يعلق بشيء عـــلى البيت وكُلّ ما ورد فيه قوله : « والثالث : أقلّ كقوله :

اكثرتَ في اللوم مُلِحّاً دائـما　　　. . . . . »

وقال بعده : « وقولهم في المثَل (عَسَى الغُوَيرُ أبؤُسا) كذا قالوا : والصواب أنهما ممـــا حذف فيه الخبر أي : يكون أبؤسا ، وأكون صائمـــا ، لأن في ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الاصلي ، ولان المرجوَّ (كونُه صائمـــا) لا نفس الصائم » (٤) .

فما نقله السيوطي من تردُّد ابن هشام بين المنع والاجازة للاستشهاد بالشعر المجهول القائل لم نعثر منه على شيء في كتبه التي بين أيدينا وفي المواضع التي حدّدها السيوطي أنفسها .

وقد منع ابن النحاس الاحتجاج بالشعر المجهول القائل وقال : « أجاز الكوفيون إظهْار (أنْ) بعد (كَي) واستشهدوا بقول الشاعر : ـ

---

١ ـ ينظر الاقتراح ص ٢٨ والمزهر ج ١ ص ١٤٢ وبغية الامل .

٢ ـ المصنف هو ابن هشام صاحب مغني اللبيب الذي شرح السيوطي شواهده .

٣ ـ شرح شواهد المغني ج ١ ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥

٤ ـ مغني اللبيب ج ١ ص ١٦٤ وينظر ج ١ ص ١٥٢ .

أرْدَتُ لِكَيما أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتي   فَتتركها شَنّاً ببيداءَ بلقعِ

قال : والجوابَ أنَّ هذا البَيت غيرُ معروفٍ قائلهُ ، ولو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر . . . . . . » .

وقال أيضا : « ذهب الكوفيون الى جواز دخولَ (اللام) في خبر (لكن) واحتجوا بقول الشاعر :

ولكِنّني من حُبّهـــا لعميـــــد

والجواب : أنَّ هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم يُذكر منه إلا هـــذا ولم ينشده أحد ممنْ وثِّق في اللغة ، ولا عُزيَ الى مشهور بالضبط والإتقان وفي ذلك ما فيه » (١) .

هذا إن كان القائل مجهولا ولم يُعزَ لأحد موثوق به أنّه رواه ، فإن أشيرَ الى أنَّ القائل ثقة او أنهَّ قد رُويَ عن ثقة فما حكمُ هذا المنقول ؟

لقد أجازَ بعضهم قبوله والاحتجاجَ به ، ومنع ذلك آخرون ، وحجة المجيزين أنَّ سيبويه كثيرا ما كان يقول : حدّثني الثقة ، أو سمعته ممن أثق به من العرب ، أو نحو ذلك . وكان يونس بن حبيب يقول : حدّثني الثقة من العرب . فقيل له : من الثقة ؟ قال : أبو زيد . قيل له : فلماذا لا تسميه ؟ قال : هو حيٌ بَعْدُ فأنا لا أسميه (٢) .

وقال المرزباني فيما حدثه به ابو زيد النحوي انه كلما قال سيبويه في كتابه : « اخبرني الثقة ، فأنا اخبرته » (٣) .

هذه نظرة سريعة ألقيناها على السماع ومعناه وشروط المسموع والمسموع منه والراوي ســواء اكان من النثر أمْ من الشعر عند غير سيبويه لنستطيع أن نرى ذلك في كتاب سيبويه ونعرف موقفه منه .

موقف سيبويه :

إنَّ أوّل ما يلاحظُهُ القاريء لكتاب سيبويه والباحث فيه اهتمام سيبويه بالمسموع من اللغة منثورا ومنظوما وكان جل اعتماده على النثر فهو ينقل عن شيوخه من رواة اللغــة والشعر غالبية المسموع ممـــا استشهد به في كتابه في مختلف الموضوعات اللغوية والنحوية وفي الدراسات الصوتية التي بحثها في الكتاب بحيث لم

---

١ ـ الاقتراح ص ٧ .

٢ ـ ينظر الاقتراح ص ٢٨ و ص ٢١ .

٣ ـ الاقتراح ص ٢١ .

يحل نقل من النقول في أيّ موضوع من الموضوعات من ذكره سماعه أو سماع أحد شيوخه أو أحد الأعراب الموثوق بهم أو أحد من يوثق بعلمه أو بعربيته من الرواة أو اللغويين أو النحاة . ويبدو هذا واضحا لمن يتصفح الكتاب ولو تصفحا .

وهو يحاول أن يبين للقاريء دائما وفي كل نص ينقله أنه لا يستعين الابما ورد عن العرب الفصحاء أو عن الذين وثق بهم من فصحاء العرب ولا يأخذ إلاّ به . ويشير الى القبائل التي تستعمل هذا الاسلوب او ذاك مبينا اسماءها كلغة قريش أو أهل الحجاز أو لغة تميم أو نحوها ممن يمر الاستشهاد بلغتها في الكتاب .

ويصرح دائما وفي كل موضع بأنّ شواهد كتابه لم تؤخذ الا من العرب كقوله مثلا : « ومما يقوي النصب قولك : « قد علِمتُهُ أبو مَن هُو ؟ » و « قد عرفتك أيُّ رجلٍ أنت ؟ » وتقول : « قد رديت عبدَ الله أبو مَنْ هو ؟ » كما قلت ذلك في (علمتً) ، ولم يُؤخذ ذلك إلا من العرب » (١) .

كما يؤكد على السماع من أفواه العرب فيقول : « وقد يجوز أن ينصب ماكان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شيئا مما ذكرت لك ، فقال :

وما غرَّني حَوْزُ الرّزاميّ مِحْصَناً عَواشِيَها بالجَوّ وَهْوَ خَصيبُ

ومِحْصَنٍ اسم الرزاميّ فنصبه على (اعنِي) وهو فعل يظهر لأنه لم يُرد أكثرَ من أن يُعرّفه بعينه ، ولم يُرد افتخارا ولا مدحا ولا ذما ، وكذلك سُمع هذا البيت من أفواه العرب » (٢) .

ويؤكد عليه في أثناء استشهاده بأشعار الشعراء في أثناء حديثه عن الاحكام النحوية أو الصرفية المستخلصة منها مثاله قوله : « والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك ، زعم يونس أنهّ سمع العرب يقولون في بيت الأسود ابن يعفر : —

أحَقّا بني أبناءِ سَلْمَى بن جَنْدَلٍ تهَدُّدُكم إيّايَ وَسْطَ المَجالس

فزعم الخليل أنّ التّهَدُّد ههنا بمنزلة : (الرحيلَ بعدَ غَدٍ) وأنّ (أنّ) بمنزلته وموضعه كموضعه . ونظير : (أحَقّاً أنّكَ ذاهِبٌ) في أشعار العرب قولُ العَبْديّ : —

أحَقّاً أنّ جيرَتَنا استَقَلّوا فَنِيّتُنا ونِيّتُهم فَريقُ

وقال عمر بن أبي ربيعة : —

---

١ — الكتاب ج ١ ص ١٢١ .

٢ — الكتاب ج ١ ص ٢٥٤ — ٢٥٥ .

أأَلْحقَ أنْ دارُ الرَّباب تَباعَدَتْ أو انبَتَّ حبْلُ إنَّ قَلْبَكَ طائِرُ

وقال النابغة الجعدي : —

ألاَ أبلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولا أحَقّاً أنَّ أخطَلَكُم هَجَانِي

فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا ، والرفعُ في جميع ذا جيدٌ قَوي»(١)

ويبين الروايات المتعددة التي يُروْىَ بها البيت الواحد كقوله : « ومن ذلك هذا البيت تنشده العرب على أوجه ، بعضهم يقول : وهو قول عَمْرو بن مَعْد يكَربَ : —

الحربُ أوّلُ ما تكونُ فُتَيّةٌ تَسْعَى بِبَزَّتِها لكُلِّ جَهُول

.... وبعضهم يقول :

الحربُ أوّلَ ما تكونُ فُتَيَّةٌ

اي : إذا كانت في ذلك الحين . وبعضهم يقول : —

الحربُ أوّلُ ما تكونُ فُتَيَّةً

كأنه قال : الحربُ اولُ احوالِها اذا كانت فتية » (٢) .

ويؤكد على الرواية الصحيحة التي سمع بها البيت او الأبيات حتى يطمئن السامعُ او القاريءُ الى صحتها ويثق بها مثال ذلك قوله : « وقال :

أَلَمْ تَسْأَل الرَّبْعَ القَواءَ فَينطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيداءُ سَمْلَقُ

لم يجعل الاول سببا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال : (فهو مما ينطقُ) كما قال : « إئتِني فأحَدِّثُكَ » فجعل نفسه ممن يحدثُه على كل حال . وزعم يونس أنهَّ سمع هذا البيت بـ « أَلَمْ » ، وإنما كتبت ذا لئلا يقول إنسان : فلَعَلَّ الشاعر قال : « ألا » (٣) .

ويهتم بالاستفسار من المتكلمين باللغة عما لم يسمعه من التعبيرات حتى يستطيع اثباته ويصرح بهذا الاستفسار فيقول مثلا : « وسألنا من يرفع في قوله : « سرتُ حتّى أدْخُلُها » فرفع في « رُبّما » (٤) .

وقد يستفسر من شيوخه عن بعض ما غمض عليه من الروايات فيأتون بعدد آخر من الشواهد المسموعة المشابهة حتى يتأكد من صحة ما رُويَ له يقول : « وسألناه عن بيت أنْشَدَناه يونس :

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩ .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٠٠ .

٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣ .

٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٤١٥ .



قَدْ عَجِبَتْ مِنِيّ ومن يُعَيْلِيا   لَمّا رَأَتْنِي خلَقاً مُقْلَوليا

فقال : هذا بمنزلة قوله : —

ولكنّ عبدَ الله مَوْلَى مَواليا

وكما قال : —

سماءُ الإله فَوقَ سبع سَمائِيا

فجاء به على الأصل ، وكما أنشدنا من نثق بعربيته : —

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي   بما لاقَتْ لَبُونُ بني زياد

فجعله حين اضطر مجزوما من الاصل . وقال الكميت : —

خَريعُ دَوادِيَ في مَلْعَب   تَأَزَّرُ طَوراً وتُلْقِي الإزارا

اضطر فاخرجه كما قال : « ضَنِنوا » (١) .

ويعتمد على السماع عن العرب كثيرا في المناقشات التي تدور بين شيوخه أو في الآراء المختلفة التي يرَ تَأيها شيوخه فيؤيد بعضها ويرد البعض الآخر معتمدا في تأييده وردّه على ما سمعه عن العرب أو ما قالته العرب مثال ذلك قوله : « وسألته عن قوله : مِن دُون ومِن فَوقِ ومن تحت . . . . . فقال : أجرَوا هذا مُجرى الاسماء المتمكنة لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف . ومن العرب من يقول : مِن فوقُ ومِن تحتُ يُشبِّهُهُ بقَبْلُ وبَعْدُ ، وقال أبو النجم : —

أقَبُّ مِن تَحتُ عريضٌ مِن عَلُ

. . . . وكذلك مِن أمام ، ومِن قُدّامِ ، ومِن وَراءِ ، ومِن قُبُلِ ومِن دُبُرِ ، وزعم أنّهن نكرات اذا لم يُضَفْنَ الى معرفة كما يكون أيمُنُ وأشمُل نكرة ، وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه يجعلونه كقولهم : من يَمنةٍ وشَأْمَةٍ » وكما جعلت (ضَحْوَةٌ) نكرة و (بُكْرَةَ) معرفة .

وأما يونس فكان يقول : « مِن قُدّامَ » ويجعلها معرفة ، وزعم أنه منعه من الصرف أنّها مؤنثة ، ولو كانت (شَأْمَة) كذا لما صرفها وكانت تكون معرفة ، وهذا مذهب إلاّ أنّه ليس يقوله أحد من العرب ، وسألنا العُلْويّينَ والتَميميّينَ فرأيناهم يقولون : « مِن قُدَيْديمةٍ ومن وُرَيِّئَة لا يجعلون ذلك الا نكرة كقولك : صباحاً ومساءً وعشيةً وضحوةً فهذا سمعنا من العرب » (٢) .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٥٩ — ٦٠ .

٢ — الكتاب ج ٢ ص ٤٦ — ٤٧ .

ففي هذا النص يلاحظ مَدَى اعتماد سيبويه على السماع عن العرب ، حتى انه عندما لا يجد احدا من العرب يقوله يستفسر من بعضهم عن صحة التعبير او الرأي او خطئه حتى يطمئن القارىء الى صحة ما يقرأ او المتكلم الى صحة ما يقول .

وان رد على النحاة بعض تعبيراتهم او وصفها بالقبح استشهد بما سمع من العرب من استعمال مخالف لما يجيزه النحاة مثال ذلك ما جاء في باب « ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات » حيث يقول : « وزعم يونس أنّه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : « أما العبيدُ فذو عبيدٍ » ، وأما العبدُ فذو عبدٍ » و « وأما عبدان فذو عبدين » . . . . وسمعنا من العرب من يقول : « اما ابن مُزَنِيـَّة فأنا ابنُ مُزَنِيـَّة » كأنّه قالَ : أما ابنُ مُزَنِيـَّة فأنا ذلك ، جعل الاخر هوَ الاول كما كان قائلًا ذلك في الألف واللام : « أما ابنُ المُزَنِيـَّة فأنا ابنُ المُزَنِيـَّة » وان شئت نصبت على الحال كما قلت : « أما صديقاً فأنتَ صَديقٌ » و « أما صاحباً فأنتَ صاحِبٌ » .

وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون : « أما العبيدَ فذو عبيدٍ » و « أما العبدَ فذو عبدٍ » يجرونه مجرى المصدر سواءً ، وهو قليل خبيث وذلك أنّهم شبّهوه بالمصدر كما شبهوا (الجماءَ الغفيرَ) بالمصدر ، وشبهوا (خمستهم)بالمصدر وكأن هؤلاء اجازوا : « هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ » أي : للعبيد وللدراهم فهذا لا يتكلم به وانما وجهُه وصوابه الرفع وهو قول العرب وابي عمرو ويونس ولا اعلم الخليل خالفهما ، وقد حملوه على المصدر . فقال النحويون : (أمّا العلم والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ) وهذا قبيح لأنك لو أفردتَه كان الرفع الصواب فَخَبُثَ إذْ أجْرِيَ غيرُ المصدرِ كالمصدر وشبهوه بما هو في الرداءة مثله وهو قولهم : « وَيْلٌ لهم وتَبٌ » (١) .

ويستشهد بالسماع كذلك اذا أراد اثبات قراءة من القراءات وردت مخالفة للاصل يقول : « وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف : « وإذنْ لايَلْبَثوا خَلْفَكَ إلا قليلا » وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : « واذن لا يلبثوا » (٢) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤١١ والاية ٧٦ من سورة الاسراء وهي في المصحف : (واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا) .



ويؤكد على السماع للحكم الموجود في العبارة بسماعه للنص موافقا لذلك الحكم يقول في باب « يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة » : « وذلك قولك : « مررتُ بِبُرٍّ قبلُ قفيز بدرهم ٍ قفيزٌ بدرهم ٍ ، وسمعنا العرب ينصبونَه ، سمعناهم يقولون : « العجبُ من بُرٍ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهمٍ قفيزاً بدرهمٍ » (١) .

ويصرّح بموافقة العرب لشيوخه في نقلهم وروايتهم فيقول : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : « مررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ ، ومررتُ بامرأة هَدَّتْكَ من امرأة » فجعله فعلا مفتوحا كأنه قال : (فَعَلَ وفَعَلَتْ) بمنزلة : (كَفاكَ و كَفَتْكَ) .

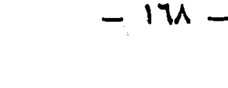
ومن النعت ايضا (مررتُ برجلٍ مثلكَ) فمثلُك نعت على أنّك قلت : « هو رجلٌ كما إنّكَ رَجُلٌ » ويكونَ نعتاً أيضا على انه لم يَزِدْ عليك ولم ينقُصْ عنك في شيءٍ من الأمور .... ويونس يقول : « هذا مثلُكَ مُقْبِلاً ، وهذا زيدٌ مثلُكَ » اذا قدَّمه جعله معرفةً واذا أخرَّهُ جعله نكرةً ، ومن العرب من يوافقه على ذلك » (٢) .

فان لم يكن ما سمعه شيوخه او هو نفسه عن موثوق اعتبره ضعيفا ورأى أنَّ ما ورد عن موثوق اقوى : مثاله قوله : « ومن قال : « مررتُ برجلٍ اسد أبوه » قال : « مررتُ برجلٍ مائة إبلُهُ » وزعم يونس أنّه لم يسمَعْه من ثقةٍ ولكنهم يقولون : « هو نارٌ حُمْرَةً » لانهم قد يبنون الاسماء على المبتدأ ولا يصفون بها فالرفع فيه الوجه ، والرفع فيه أحسن وإن كنت تريد معنى أنّه مبالغ في الشدة لانه ليس بوصف » (٣) .

ومثله قوله مؤيدا أقوال الخليل بموافقة العرب إياه : « فأما (جميعٌ) فيَجري مَجرى (رجُل) ونحوه في هذا الموضع قال الله عز وجل : « وإن كُلٌّ لَمَا جميعٌ لَدَينا مُحْضَرون » (٤) ، وقال : « أتيتُهُ والقومُ جميعٌ » وسمعته من العرب أي : « مُجتَمِعُون » ..... والذي ذكرت لك قول الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه » (٥) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٩٨ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢١٠ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٣١ .
٤ ـ يس ، الآية ٣٢ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .





وقوله مؤيدا نقل يونس : « وزعم يونس أنه سَمِع رؤبة يقول :

أبا مالكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي على القَتْلِ أمْ هَلْ لامَنِي لكَ لائِمُ ؟

وكذلك سمعناه من العرب » (١) .

وإن كان المسموع عن قوم فصحاء اعتبره فصيحا قويا مأخوذا به صحيحا وإن لم يكن في كلام جميع العرب ، يقول : « وسمعنا فُصحاء العرب يقولون : « لَحَقٌ أنّه ذاهبٌ » فيضيفون كأنه قال : « ليقينُ ذاكَ أمرُك ، وليست في كلام كل العرب » (٢) .

ويهتم سيبويه بتفسير ما ورد السماع به من عبارات أو شعر ويعتمد في تفسير بعضها على تفسير المتكلم بها نفسه بعد أن يسألوه عن المعنى الذي يقصده بهذه العبارة مثال ذلك قوله في (باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) : « زعم أبو الخطاب أنّ « سبحانَ الله » كقولك : (براءةَ الله من السوء) ، فكانه يقول : أبَرّيءُ بَراءةَ الله من السّوءِ ،وزعم أنّ مثلَه قول الشاعر « وهو الأعشى » :

أقولُ لمّا جاءَني فَخْرُهُ سبحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاخرِ

أي : براءةً منه . وأما تركُ التنوين في (سبحانَ) فإنما تُرك صرفُه لأنه صار عندهم معرفة ، وانتصابه كنصب « الحمدَ لله » . وزعم أبو الخطاب أنّ مثلَه قولك للرجل (سلاماً) تريد : (تسلُّماً منك) كما قلت : (براءةً منكَ) تريد : (لا ألتبسُ بشيءٍ من أمرِكَ) . وزعم أنّ أبا ربيعة كان يقول : « إذا لَقِيتَ فُلاناً فقُلْ له سَلاما » فزعم أنّه سأله ففَسّرهُ لَه بمعنى : « براءةً منكَ » ، وزعم أنّ هذه الآية مفعول بها : « وإذا خاطَبَهُمُ الجاهلُونَ قالُوا سَلاَما » (٣) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمَر المسلمون يومئذ أن يُسَلموا على المشركين ولكنه على قولِه : براءةً منكُم وتَسَلُّما لا خيرَ بينَنا وبينَكُم ولا شَرَّ . . . .

. . . . واعلم أنّ من العرب من يرفع « سَلامٌ » إذا أراد معنى المُبارَأة كما رَفَعوا « حَنانٌ » سمعنا بعض العرب يقول لرجل : « لا تكونَنّ مِنّي في شيءٍ الاسلامٌ بسلام » أي : أمري وأمرُك المبارأةُ والمتاركةُ ، وتركوا لَفظ ما يرفعُ كما تركوا فيه لَفْظ ما ينصب ، لأن فيه ذلك المعنى ، ولانه بمنزلة لفظِك بالفعل»(٤).

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٨٦ .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٧٧ .

٣ ـ الفرقان ، الآية ٦٣ .

٤ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

فان كانت شواهد البـــاب جميعها ممـــا سمعه سيبويه عن العرب أشار الى ذلك وبينه مثاله قوله في أثنـــاء كلامه على (الإمالة) : « سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الابواب من العرب » (١) . وهذه الابواب التي ذكر أنّه سمع جميع ما مثل به فيها هي : (باب ما تمـــال فيه الالفات) و (باب من إمالة الالف يميلها فيه ناس من العَرَب كثير) و (باب ما اميل على غير قياس وانمـــا هو شـــاذ) و (باب ما يمنع من الامالة من الالفات التي املتها في المـــاضي) و ، (باب الراء) و (باب ما يمـــال من الحروف التي ليس بعدها ألف اذا كانت الراء بعدها مكسورة) (٢) .

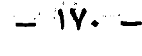
ويهتم كثيرا بتبيان درجة فصاحة الذين سمع عنهم اللغة التي يستشهد بها في الكتاب ويعبر عن ذلك بعبارات مختلفة بحسب اختلاف فصاحتهم فقد يكونون من العرب الفصحاء أو من فصحاء العرب او ممن يوثق به من العرب او ممن يوثق بفصاحته من العرب أو ممن يوثق بعربيته ، ويشير الى اللغة التي سمعها عن العربي إن كان قد تكلم بغير لغة قبيلته . كما يهتم بذكر عدد من سمع عنه العبارة اهو واحد ام اثنان ام ناس قليل من العرب ام كثير من العرب ام اكثر العرب . ام العرب .

ويبين في الموضع الواحد تتابع سماعه عن العرب مثال ذلك قوله : « ويقول الرجل اذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : « قالا » فيمدّ « قالَ » و « يقولوا » فيمدّ : « يقولُ » و « بين العامي » فيمد « العام » سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه ، فاذا اضطروا الى مثل هذا في الساكن كسروا ، سمعناهم يقولون : « إنه قَدي » في « قدْ » و « ألِي » في « الألف واللام » يتذكر « الحارث » ونحوه ، وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول : « هذا سَيْفُنِي » يريد : « سيفٌ » ولكنه تذكر بعد كلاما ولم يرد أن يقطع اللفظ لأن التنوين حرف ساكن فكسر كما يكسر « دال » قَدْ » (٣) .

وقد يسمع شواهد متعددة ممن يرويها عن العرب ولا يقدم لكل منها بمـــا يدل على سماعه اياها انمـــا يذكرها جميعها ثم يختم ذلك بقوله : «كل هذا سمعناه ممن يرويه عن العرب » مثاله قوله : « وممـــا ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق:

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٧١ .
٢ ـ تنظر هذه الابواب في الكتاب ج ٢ ص ٢٥٩ ـ ٢٧١ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .





ولكنَّنِي استبقيتُ أعراضَ مازنٍ وأيّامَها من مُستَنِيرٍ ومُظْلِمِ
أُناساً بثَغْرٍ لا تزالُ رماحُهُمْ شَوارعَ من غير العشيرة في الدَّمِ

ومما ينتصب على انه عظّم الامر قوله : وهو لعمرو بن شأسٍ الاسدي : —

ولم أرَ ليلَى بعدَ يومٍ تعرَّضَتْ لَنا بينَ أثواب الطراف من الأدَمْ
كلابيةً وبَرْيةً حَبْتَرِيّةً نَأَتْكَ وخانَتْ بالمواعيد والذمَمْ
أُناساً عِدَى عُلِقْتُ فيهِمْ ولَيْتَنِي طَلَبْتُ الهوَى في رأسِ ذي زَلَقٍ أشَمْ

وقال الآخر : —

ضَنَنْتُ بنفسي حِقبةً ثم أصبَحَتْ لِبِنْتِ عَطاءٍ بَيْنُها وجَميعُها
ضبابِيّةً مُرِّيّةً حابِسِيّةً مُنَيفاً بِنَعْفِ الصَّيْدلَيْن وَضيعُها

وكل هذا سمعناه ممن يرويه عن العرب نصبا » (١) .

ثم اكد ما مضى من سماعه لشواهد النصب على المدح والتعظيم بقوله : « وزعم يونس انه سمع رؤبة يقول : —

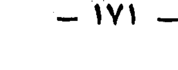
أنا ابنُ سعدٍ اكرمُ السَّعدينا

نصبه على الفخر » (٢) .

ولاهتمامه بالسماع واعتماده عليه يوجب علينا ألا نقول الا ما سمع العرب تقوله وان نستعمله كما استعملته فيقول في (باب من النكرة يَجري مَجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والاسماء) : « وذلك قولك : سلامٌ عليكَ ولَبَّيكَ وخيرٌ بين يديكَ وويلٌ لكَ ووَيْحٌ لكَ وويسٌ لكَ وويلةٌ لك وَعَوْلَةٌ لك . وخيرٌ له وشرٌّ له ولعنةُ الله على الكافرين . فهذه الحروف كلّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها والمعنى فيهن : أنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتَزجيتَها وفيها ذلك المعنى ، كما أنَّ (حَسْبُكَ) فيه معنَى النهي . وكما أنَّ (رَحْمَةُ الله عليه) في معنى : (رَحِمَهُ اللهُ) فهذا المعنى فيها ولم تجعل بمنزلة الحروف التي اذا ذكرتها كنتَ في حال ذكرك إياها تعمل في اثباتها وتزجيتَها كما أنّهم لم يجعلوا « سَقْياً ورَعْياً » بمنزلة هذه الحروف . فانما تجريها كما أجرَتَ العرب وتضعُها في المواضع التي وُضِعْنَ فيها ولا تُدْخِلَنَّ فيها

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٢٨٨ — ٢٨٩ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٢٨٩ .



ما لم يُدخلوا من الحروف . ألا ترَى أنكَّ لو قلت (طَعاماً لك) و (شراباً لك) (ومالاً لَكَ) تريد معنى : (سَقْياً) ، او معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز ، لأنه لم يستعمَل هذا الكلام كما استعمل ما قبله ، فهذا يَدُلُّكَ ويُبَصِّرُكَ أنّه ينبغي لك أن تُجريَ هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعنيَ ما عَنَوا بها ، فكما لم يجز أن يكون كل حرف بمنزلة المنصوب الذي انت في حال ذكرك إياه تعمل في إثبـاته ، ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل ، كذلك لم يجز أن تجعل المرفوع الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في اثبـاته وتزجيته ، ولم يجزلك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع ، إلاّ أنَّ العرب ربمـا أجرت الحروف على الوجهين » (١) .

ويؤكد هذا المعنى في مواضع كثيرة من كتابه منها قوله : « . . . فان قلت : « ضُربَ زيدٌ اليدُ والرجلُ » جاز على ان يكون بدلا وان يكون توكيدا ، وان نصبته لم يحسن ، لان الفعل انمـا أنفذَ في هذه الاسماء خاصة الى المنصوب إذا حذفت منه حـرف الجر الا أن تسمع العرب تقول في غيره ، وقد سمعناهم يقولون : « مَطَرَتْهُم ظَهرا وبَطنا » ، وتقول : « مُطِر قومُكَ الليلَ والنهارَ » على الظرف وعلى الوجه الآخر . فإن شئت رفعته على سعة الكلام كما قال : « صيدَ عليه الليْلُ والنهارُ » ، وكما قال : « نهارُه صائم وَليلُهُ قائمٌ » (٢) .

ولا يجيز لنـا ان نستعمل ما لم تستعمله العرب او نغيره عن البناء الذياستعملته العرب . فاذا استعملته وغيرته عن بنـائه جاز لنـا استعماله عند ذاك يقول : « وسألته عن (أب) فقال : « ان الحقت به (النون) والزيادة التي قبلها قلت : (أَبُونَ) ، وكذلك (أَخٌ) تقول : (أَخُوْنَ) ، ولا تغير البناء الا أن تحدث العرب شيئا كما تقول : « دَمُونَ » ولا تغير بنـاء (الأب) عن حال الحرفين لأنه عليه بُنِيَ الا أن تحدث العرب شيئا كما بنوه على غير بنـاء الحرفين وقال الشاعر : —

فلمّـا تَبَيّنَّ أصواتَنـا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَـا بالأبينـا

أنشدناه من نثق به وزعم أنّه جاهلي » (٣) .

فان أجازت العرب في العبارة الواحدة اكثر من وجه واحد يجيز لنـا عند ذلك استعمال هذه الاوجه . يقول : « وممـا ينتصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره قولك : « هلاّ خيرا من ذلك والاخيراً من ذلك » ، أو« غير ذلك » ، كأنك قلت : « ألا تفعلُ خيراً من ذلك » و « ألا تفعل غيرَ ذلك » و « هلاّ

---

١ — الكتاب ج ١ ص ١٦٦ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٧٩ — ٨٠ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ١٠١ .



تأتي خيراً من ذلك » . وربمـــا عرضتَ هذا على نفسكَ فكنت فيه كالمخاطَب كقولك : « هلا افعل والا افعل » وان شئت رفعته ، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب وممن سمعَه من العرب ، فجاز اضمار ما يرفع كما جاز اضمار ما ينصب ، ومن ذلك قولكَ : (أو فَرَقاً خيراً من حُبّ) أي : (أو أفْرَقُكَ فرقاً خيراً من حُبّ) ، وانمـــا حمله على الفعل لانه سُئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه ، ولو رفع جاز كأنه قال : او أمري فرقٌ خيرٌ من حُبٍّ » (١) .

وكمـــا لم يكن يجوز لنـــا ان نستعمل الاما استعملته العرب عند سيبويه . كذلك لا يجوز لنـــا ان نبطل او نستحيل عبارة مستقيمة ورد استعمالها عن العرب يقول في باب (اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الاخر من الاول الذي عمل فيه (أن) : « ويجوز أن يجعل (أفعَلَ) في موضع (فَعَلْتُ) ولا يجوز (فَعَلْتُ) في موضع (أفْعَلَ) الا في مجازاة نحو : (إن فَعَلْتَ فَعَلْتُ) . وتقول : (والله ما أعدو أنْ جالَسْتُك) أي : (أن كنتُ فَعَلتُ ذلك) أي : (ما أُجاوزُ مُجالَسَتَك فيما مَضَى) ولو أرادَ : (ما أعدُو أنْ جالستُكَ غداً) ، كان مُحالا ونَقْضاً ، كما أنّه لو قال : (ما أعدو أنْ أُجالسكَ أمس) كان محالا ، وانمـــا ذكرت هذا لتصرف (٢) وجوهه ومعانيه وأن لاَ تستحيل منه مستقيما فانه كلام يستعمله الناس » (٣) .

فعلى المسموع عن العرب الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم يتوقف استعمالنـــا الصحيح لأساليب الكلام العربي من الناحية اللغوية والنحوية والصرفية . فيجوز لنا القياس عليها ، يقول : « وأما أيادي سَبَا وقالِي قَلا وبادي بدا » فانمـــا هي بمنزلة (خمسةَ عَشَرَ) تقول : (جاءُوا أيادي سَبَا) ومن العرب من يجعله مضافا فينون (سباً) ، قال الشاعر : —

فَيالَكَ من دارٍ تَحَمّلَ أهْلُهـــا أيادي سَباً بعدي وطالَ احتيالُها

فينون ويجعله مضافا كمَعْد يكَرب . وأمّا قوله : (كان ذلك بادي بَدَا) فانهم جعلوها بمنزلة (خمسة عشر) ولّا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم أسمعه من العـــرب . ومن العرب من يقـــول : (بادي بَدي) قال ابو نخيلة : —

---

١ — الكتاب ج ١ ص ١٣٥ — ٣١٦ .

٢ — اظن أن الصحيح هو : (لتعرف وجوهـــه ومعانيه وأن لا تستحيل منه مستقيما) لا (لتصرف) .

٣ — الكتاب ج ١ ص ٤٣١ .



وقَد علَّمَتْنِي ذُرْأَةٌ بادي بَدي ورَثْيةٌ تَنهضُ في تَشَدُّدي(١)

بعد هذا العرض لاهتمامه بالسماع واعتماده عليه نستطيع أن نقول مطمئنين أنّ الكتاب في جملته سماع ســواء في ذلك جميع موضوعاته لغوية كانت أم نحوية ام صرفية .

وقد كان جل اعتماده في رواية اللغة على الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ويونس والخليل وأبي الخطاب الأخفش وغيرهم .

أما عبد الله بن أبي اسحاق فقد رُويَ له عنه شيٌ في باب الإمالة عند قوله : « وممــا يُميلُون ألِفَه كُلُّ شيء كان من بنات اليــاء والواو ممــا هما فيه عين اذا كان اول (فَعَلْتُ) مكسورا نَحَوا نَحْوَ الكسرة كما نَحَوْا نَحْوَ اليــاء فيما كانت ألفه في موضع اليــاء وهي لغة لبعض أهل الحجاز ، واما العامة فلا يميلون ، ولا يميلون فيما كانت الواو فيه عينا الا ما كان منكسر الاول ، وذلك (خَافَ) و ((طَابَ) و (هَابَ) ، وبلغنا عن ابن أبي اسحاق انه سمع كثيرعزة يقول : « صارَ بمكان كذا وكذا » ، وقرأها بعضهم : « خافَ » (٢) .

وأمّا عيسَى بن عمر فلم يكن يروي إلاّ ما سمع بشهادة يونس بن حبيب يقول سيبويه مؤكدا هذا : « وزعم عيسى بن عمر أنّ ناسا من العرب يقولون : (إذَنْ أفعلُ ذاكَ) في الجواب ، فاخبرتُ يونس بذلك فقال : لا تُبْعِدَنَّ ذا ، ولم يكن ليَرويَ إلا ما سَمعَ . جعلوها بمنزلة (هَلْ) و (بَلْ) (٣) .

وقد نقل عنه نقولا قرن معظمها عيسى بيونس ، مثال ذلك قوله : في باب (النصب فيما يكون مستثنىً مُبدَلاً) حَدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أنّ بعضَ العرب الموثوق بعربيته يقول : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً) و (ما أتاني أحدٌ إلّا زيدا . .) (٤) .

ومثله قوله في باب (ما يُضَمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حتّى) عند قولهم : « مُصاحَبٌ مُعانٌ » و « مبرور مأجور » : « وإن شئت نصبت فقلت : « مَبروراً مأْجُوراً ، ومُصاحَباً مُعاناً » حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما كأنه قال : (رَجَعْتَ مبرورا) و (اذْهَبْ مُصاحَباً) (٥) .

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٥٤ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤١٢ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٦٣ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ١٣٧ .

ولم يقتصر استشهاد سيبويه برواية عيسى بن عمر على المنثور من اللغة انما تعداه الى الشعر في مواضع كثيرة منها ما أورده عند حديثه عن الأوجُه الجائزة في المعطوف على ما أضيف اليه اسم الفاعل في باب : (من اسم الفاعل الذي جرَى مَجْرَى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فاذا اردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان منونا نكرة) حيث يقول : « والنصب في الاول اقوى وأحسن لأنك أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب ولم تجيء ههنا الا بما أصلُه الجرُّ ولم تُدْخِلْهُ على ناصب ولا رافع ٍ وهو على ذلك عربي جيد والجر أجود قال رجل من قيس عيلان : —

بَينا نحنُ نَطلُبُه أتانا مُعلِّقَ وَفضَةٍ وزنادَ راعي

وزعم عيسى انهم ينشدون هذا البيت : —

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ رَبٍ أخاعون بن مخراق (١)

وقال في الباب نفسه : « وَزعم عيسى ان بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الاسود الدؤلي : —

فألفيتُه غيرَ مُستعتِب ولا ذاكرِ اللهَ إلّا قليلا

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال : (رَمَى القومُ) وهذا اضطرارٌ » . (٢)

ونقل عن طريق ابي عمرو بن العلاء نقولا من النثر والشعر معظمها عن يونس عن أبي عمرو منها قوله في باب (الاضافة الى كل اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنا . وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنا) « وحدثنا يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول في « ظَبيةٍ » : « ظَبْيِيٌّ » ولا ينبغي ان يكون في القياس الا هذا اذ جاز في (أُمَيّةَ) وهي معتلة وهي أثقل من « رَمْيِيٍ » (٣) .

ومنها قوله : « واعلم ان ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصاب النكرة وذلك انه لا يحسن لك أن تقول : (هذا زيدٌ الطويلَ) ولا (هذا زيدٌ أخاك) من قِبَل أنهَّ من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة فيقول : (هذا رجلٌ أخوكَ) ومثل ذلك في القبح (هذا زيد اسودَ الناس) و (هذا زيدٌ سَيِدَ الناس) حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو » . (٤)

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٨٦ — ٨٧ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٨٥ — ٨٦ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٧٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ — ٢٧٣ . وينظر ج ١ ص ٢٠١ وغيرها من المواضع .



والذي يتضح من هذين النقلين أنّ يونس غالبا ما ينقل آراء أبي عمرو النحوية او الصرفية أما رواية اللغة فالذي يرويها عن أبي عمرو : الأصمعي مثال ذلك قوله عند كلامه على الجزاء بـ (إنْ) :

« ولا يحسن (إنْ تأتِني آتِيكَ) من قِبَل أنّ (إنْ) هي العاملة . وقد جاء في الشعر قال جرير بن عبد الله البَجليّ :

يا أَقرعُ بنَ حابسٍ يا أَقرعُ ... إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخوك تُصْرَعُ

أي : « إنّك تُصرعُ إنْ يُصرعْ أخوكَ » ومثل ذلك قوله : —

هذا سُراقةُ للقرآن يدرُسُهُ ... والمرءُ عندَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذيبُ

أي : المرءُ ذئبٌ إنْ يَلْقَ الرُّشا ، قال الاصمعي : هو قديم أنشَدنيه أبو عمرو » (١) .

ومما رواه الاصمعيُّ عن طريق أبي عمرو ايضا ما أورده سيبويه في باب (ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما) حيث يقول : « . . . . ومثل ذلك ايضا قولُه ، أنشَدَنيهِما الأصمعيُّ عن أبي عمرو لبعض بني اسد : —

إنْ يَبخَلُوا أو يَجبُنُوا ... أو يَغْدِرُوا لا يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عليكَ مُرَجّلِيـ ... ـنَ كأنّهم لم يَفْعَلُوا

فقوله : (يغدوا) بدل من : (لَا يحفلوا) ، وغدوهم مرجلين يفسِر أنّهم لم يحفلوا » (٢) .

وبعض ما استشهد به سيبويه من الاشعار المروية عن طريق أبي عمرو لم يكن الاصمعيُّ هو الذي انشده عنه انما يقدم له بقوله : « وزعموا أنّ أبا عمرو كان يُنشد . . . . » مثال ذلك قوله في باب (ما يَجري من الشتمِ مَجرَى التعظيمِ وما أشبَهَهُ) : « وزعم يونس أنّك إنْ شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداءِ تُضمِر في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلاّ رفعا . ومثل ذلك : —

متَى تَرعَيْنَي ما لكٍ وجِرانَهُ ... وجَنْبيه تَعْلَمْ أنه غيرُ ثائِرِ
حضَجْرٌ كأُمِّ التوأَمينِ تَوكَأَتْ ... على مِرفَقَيها مُسْتَهِلةَ عاشِرِ

وزعموا أنّ ابا عمرو كان يُنشِد هذا البيت نصبا وهذا الشعر لرجل معروف من أزْدِ السَّراة : —

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٤٣٦ — ٤٣٧ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٤٤٦ .

قُبِّحَ مَن يَزني بِعَوْ ف من ذَوَاتِ الخُمُرِ
الآكِلِ الأَسْلاءَ لا يَحْفِلُ ضَوءَ القَمَرِ (١)

اما ما اعتمد فيه على رواية شيخه يونُس بن حبيب فأكثر من أن يُحصى في الشعر والنثر ، والنقل عن يونس يأتي في المرتبة الثانية بعد ما نقله عن شيخه الخليل بن أحمد . وهو فيما ينقله عن يونس يبين فيه ما سمعه يونس نفسه عن الشاعر او المتكلم بما ينقله ، او ما يرويه عن العرب من غير تصريح بسماع . ومثال الاول قوله : « وزعم يونُس أنّه سمع رؤبةَ يقول :

أبا مَالكٍ هل لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي
على القتلِ أمْ هَلْ لامَنِي لك لائِمُ ؟

وكذلك سمعناه من العرب » فهو اذن يؤكد صحة ما سمعه يونُس ورواه بسماعه الرواية نفسها من العرب . ثم يذكر رواية اخرى رواها غير يونُس ويشرح الروايتين ويوجههما . فيقول : « فأما الذين قالوا : « أمْ هَلْ لامني لك لائمُ » فانما قالوه على أنّه أدركه الظنُّ بعد ما مَضَى صدر حديثه وأمّا الذين قالوا : « أو هَل » فانهم جعلوه كلاما واحدا » (٢) .

ومثله قوله : « وزعم يونُس أنّه سمع الفرزدق يُنشِد : —

كم عَمة لك يا جريرُ وخالة فَدْعاءَ قد حلبتْ عليَّ عشاري
شَغّارةً تَقِذُ الفَصيلَ بِرجْلِهاَ فَطّارةً لقوادِمِ الأبكارِ

جعله شتما وكأنه حين ذكر الحلَب صار من يخاطب عنده عالما بذلك ولو ابتدأهُ على الأول كان ذلك جائزا عربيا » . (٣)

ومثله قوله : « وقال : —

أَلَم تَسْأَل الرَّبْعَ القَواءَ فَينطِقُ وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ

لم يجعل الاول سببا للآخِر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال : « فهو مما ينطق » كما قال : « إئْتِنِي فأُحَدِّثُكَ » فجعل نفسه ممن يحدِّثُه على كل حال . وزعم يُونُس أنّه سمِع هذا البيت بـ (ألَم) . وهو يعلل قول يونُس هذا وسماعَه هو هذه الرواية من يونُس بقوله : « وإنما كتبتُ ذا لئلا يقول انسان : فلَعَلَّ الشاعرَ قالَ : (ألا) (٤) .

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٤٨٦ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ — ٢٥٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٤٢٢ — ٤٢٣ .

وقوله : « . . والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيتَ كما أخبرتُكَ ، زعم يونُس أنّه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يَعفُر : —

أَحقّاً بَنِي أبنـاءِ سَلْمَى بن جَنْدَل

تَهَدُّدُكُم إيّايَ وَسْطَ المَجالِس »(١)

ومن النثر الذي رواه سيبويه عن طريق يونُس قوله : « وحدّثني يونُس أنّه سمع من العرب من يقول : « عَليكَنِي » من غير تلقين ومنهم من لا يستعمل (نِي) ولا (نا) في ذا الموضع استغناءً بـ (عليكَ بِـي) و (عليكَ بنا) عن (نِي) و (نَا) و (إيّايَ) و (إيّانا) (٢) .

ومن النوع الثاني وهو أن لا يذكر فيه سماع يونُس عن العرب إنما روايته عن العرب بقول بعضهم أو قولهم أو قول من يوثق به منهم ، قوله : « وحَدّثنا يونُس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون : « ما لِي إلّا أبوكَ أحدٌ » فيجعلون (أحَد) بدلا كما قالوا : « ما مَررتُ بمثلِه أحَدٍ » فجعلوه بدلا »(٣).

وقوله : (حدثنا يونُس أنّ العرب تقول في كلامها : « هَل قريباً منكَ أحدٌ ؟ » كقولهم : « هَلْ قُرْبَكَ أحَدٌ ؟ » ، وأما (دونَك) فهو لا يُرفَع أبـدا » (٤) .

وقوله ناقلا رواية أبي الخَطّاب ويونُس : « وحدثنا ابو الخطاب ويونُس أنّ بعضَ من يوثق بعربيته من العرب يقول : « هذا رامِي وغازي وعَمِي » ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين لأنهم لم يُضطَروا ههنا الى مثال ما اضطُروا اليه في الوصل من الاستثقال . . . . » (٥) .

ومما رواه يونُس من أنّ العرب تتحدث به ، قوله : « فمن ذلك قوله عز وجل : « وَمِنهُم مَنْ يَستَمِعُونَ إليكَ » (٦) ومن ذلك قول العرب فيما حدّثنا يونُس : « مَنْ كانَتْ أُمّكَ » « وأيهُنّ كانتْ أُمّكَ » ، ألحقَ « تاءَ التأنيث » لَمّا عَنَى مؤنثا ، كما قال : « يَستَمِعُونَ إلَيْكَ » حين عَني جميعا . » (٧) . وقد يعبر عما نقله يونُس عن العرب بقوله : « وزَعَم يونُس أنّ قوماً من العرب يَقولون » أو : « حَدّثَنا بذلك يونُس عن العرب»(٨)

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .

٢ — الكتاب ج ١ ص ٣٨٢ .

٣ — الكتاب ج ١ ص ٣٧٢ .

٤ — الكتاب ج ١ ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .

٥ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .

٦ — يونس ، الآية ٤٢ .

٧ — الكتاب ج ١ ص ٤٠٤ .

٨ — الكتاب ج ١ ص ١٩٥ و ٤٦١ ونحوها كثير.



ولم يقصر سيبويه الرواية عن شيخه يونُس على المنثور من كلامَ العرب إنما تعدّاه الى الشواهد الشعرية التي كثُرت كثرة كلام العرب المنثور مثال ذلك قوله : « وحدثنا يونُس أنّ العرب تُنشد هذا البيت وهو لعَبْدَةَ بن الطبيب » (١) . او قوله : « وزعم يونُس أن رؤبةَ بن العجاج كانَ يُنشِد هذا البيتَ رفعاً وهو لبعض مَذْحِجٍ وهو هُنَيّ بن أُحمرَ الكِناني » (٢) .

او قوله : « أنشدَنا يونُس لجرير : —

إيّاك أنتَ وعَبْدَ المَسيـــح أنْ تقرَبا قِبلَةَ المَسجد

أنشدَناه منصوبا وزعم أنّ العرب كذا تُنشِدُه » (٣) .

ومثله قوله : « وقالوا : « منازلُهم يَمينا ويَسارا وشِمالاً » . قال الشاعر عَمرو بنُ كُلْثُوم : —

صَدَدت الكأْسَ عنّا أمَّ عمـــرو وكانَ الكأسُ مَجراها اليمينـــا

أي : على ذات اليمين ، حدّثناً بذلك يونُس عن أبي عمرو وهو رأيه » (٤) .

وقد يؤكد رواية يونُس لبعض اللغات بسماعه إياها عن العرب مثاله قوله : « وقد قال بعضهم : « حَيُوا وعَيُّوا » لَما رأَوها في الواحد والاثنين والمؤنث اذا قالوا : « حَيّت المرأةُ » بمنزلة المُضاعف من غير (اليـــاء) أجرَوا الجمع على ذلك قال الشاعر :

عَيُّـــوا بأمرِهـــمُ كَمـــا عَيّتْ ببَيضَتِهـــا الحَمامَــه

وقال ناس كثيرٌ من العرب : « قَد حَيِيَ الرجلُ وحَيِيَت المرأة » فبيّنَ ، ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير (اليـــاء) . وأخبرنا بهذه اللغـــة يونُس ، وسمِعنا بعضَ العرب يقول : « أَعْيِياءُ وأَحْيِيَةٌ » فيبيّن » . (٥)

ويهتم بالنص على اللغة الّتي يتكلم بها العرب . ويستفسر من بعض هذه القبائل التي يظن انها تتكلم بلغة يراها يونُس صحيحة في حين يراها سيبويه مخالفة لمـا عليه كلام العرب مثال ذلك قوله : « وسألته عن قوله : « مِن دُون ومن فَوق ومن تَحت ومن بَعْد ومن دُبُرٍ ومن خَلْف » فقال : أجرَوا هذا مُجْرَى الأسماء المتمكِنة لأنها تُضافُ وتستعمل غيرَ ظَرف . ومن العرب من يقول :

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٧٧ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ١٦١ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ١٤٠ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٠١ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٨٧ ــ ٣٨٨ .

« مِن فَوْقُ ومِن تحتُ » يُشبِّهُهُ بـ (قبلُ) و (بعدُ) وقال أبو النجم : —

أَقَبُّ مِن تحتُ عَـــريضٌ من عَلُ

. . . . وكذلك (مِن أمامِ ومِن قُدّامِ ومِن وَراءِ ومِن قُبُلِ ومِن دُبُرِ)، وزعم أنّهُنَّ نَكِراتٌ كقول أبي النجم :

يأتي لهـا من أَيَمُنِ وأَشـمُلُ

وزعم أنّهن نكرات إذا لم يُضَفْنَ الى معرفة كما يكون (أيمُن واشمل) نكرة . وسألْنا العربَ فوجدناهم يوافقونه يجعلونه كقولك : « من يَمنَةٍ وشَأْمةٍ »، وكما جُعِلت (ضَحوةٌ) نكرة ، و (وبُكرةُ) معرفة .

وأما يونُس فكان يقول : « مِن قُدّامَ » ، ويجعلها معرفة ، وزعم أنه منعَه من الصرف أنّها مؤنثة ، ولو كانت (شأمةٌ) كذا لما صرفها وكانت تكونمعرفة ، وهذا مذهبٌ إلا أنّه ليس يقولُه أحدٌ من العربِ ، وسألنا العُلويّينَ والتّميميّينَ فرأيناهم يقولون : « من قُدَيْديمةٍ ومن وُرَيِّئَةَ » ، لا يجعلون ذلك الا نكرة كقولك : « صباحاً ومساءً وعَشيّةً وضَحوةً » ، فهذا سمعنا من العرب » (١) .

وقد أخذ برواية ابي الخطاب الأخفش واعتمد عليها كثيرا سواء منها ما سمعه عن العرب المتكلمين به شعرا كان أو نثرا أم ما لم يسمعه الأخفش انمـا رواه عمن يوثق به من العرب او عن ناس يوثق بعربيتهم ، او عن بعض العرب الفصحاء ، او نحو ذلك . مثال ذلك قوله ناقلا عنه سماعه عن العرب ما تتكلم به من المنثور من ألفاظ او عبارات : « وأما (أفْعَال) فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : « هو الأنعامُ » وقال الله عــزَّ وجلَّ : « نُسقيكُم مما في بطونـه » (٢) وقال ابو الخطاب : سمِعت العرب يقولون : « هذا ثوبٌ أكياشٌ » (٣) .

وقوله : « وأما (حَيّهَلَ) التي للأمر فمن شيئين ، يَدُلُّك على ذلك : (حَيَّ على الصلاة) وزعم أبو الخطاب أنّه سمع من يقول : « حَيَّ هَــلَ الصلاةَ » (٤) .

وقوله : « وزعم ابو الخطاب أنّه سمع من العرب من يقول في الاضافة الى الملائكة والجنّ جميعا : « رُوْحانِيٌّ » ، وللجميع : « رأيتُ رُوحانِيِّينَ » ،

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤٦ — ٤٧ .
٢ — النحل ، الآية ٦٦ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ١٧ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٥٢ .

وزعم ابو الخطاب أنّ العرب تقولُه لكل شيء فيه الروح من الناس والدّواب والجِنّ ، وزعم ابو الخطاب أنّه سمع من العرب من يقول : « شَأْمِيٌّ » ، وجميعُ هذا اذا صار اسما في غير هذا الموضع فأضفت اليه جرى على القياس » (١).

وقوله : « وحدثنا ابو الخطاب انه سمع من العرب من يقال له : « إلَيْكَ » فيقول :
« إلَيَّ » كأنه قيل له : « تَنَحَّ » فقال : « أتَنَحّى» (٢) .

وقوله : « وزَعم ابو الخطاب أنّه سمع من يوثق به من العرب يقول : « آتيكَ بُكرةً » وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده » (٣) .

أما ما روى فيه سماع ابي الخطاب من اشعار العرب فكثير جدا منه قوله : « وقد جعل بعض الشعراء : (ثَمانِيَ) بمنزلة : (حَذارِ) حدثني ابو الخطاب أنّه سمِع العرب يُنشِدون هذا البيت غيرَ مُنوَّنٍ ، قال : —

يَحْدُو ثَمانِيَ مُولَعاً بلِقاحِها حتّى هَمَمْنَ بزَيْغَةِ الارتاجِ (٤)

وقوله : « وزعموا أنّ ناساً يذكِّرون (مِعْزًى) ، زعم ابو الخطاب أنّه سمعهم يقولون : —

وَمِعْزًى هَدِباً يَعلُو قِرانَ الأرضِ سُودانا » (٥)

وقوله : « وزعم ابو الخطاب أنّه سَمِع بعضَ العرب الموثوقَ بعربيّتهم يُنشِدُون هذا البيت نصبا :

أتُوعِدُني بقَومِكَ يا ابنَ حَجْلٍ أشاباتٍ يُخالونَ العِبادا
بِما جَمّعْتَ من حَضَنٍ وعَمرٍو وما حَضَنٌ وعمرٌو والجِيادا؟» (٦)

وقوله : « قال ساعدةُ بنُ جُؤَيّةَ : —

رَأتْهُ على شَيْبِ القَذالِ وأنّها تُواقِعُ بَعْلاً مرّةً وتَئِيمُ

وزعم أبو الخطاب أنّه سمع هذا البيت من أهله هكذا » (٧) .

وقوله : « وحدثني أبو الخطاب أنّه سمِع مَن يُوثَق به من العربُ يُنشِد هذا البيت : —

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٧٠

٢ ــ الكتاب ج ١ ص ١٢٦ .

٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٨ ــ ٤٩ .

٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٧ .

٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٢ .

٦ ــ الكتاب ج ١ ص ١٥٣ .

٧ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٦٢ .

كَأنّا يَوْمَ قُــرّى إنّما نَقتُــلُ إيّانَـــا
قَتَلْنـــا مِنهُمُ كُلَّ فَتىً أبيضَ حُسّـــانا

فجعله وصفا لـ (كلّ) (١) .

ويروي عن ابي الخطاب الاخفش التعبيرات والألفاظ التي يختلف استعمالها من قبيلة الى اخرى وينقل عن القبيلة المخالفة للمشهور : مثال ذلك قوله : « واعلم أنّ (قُلْتُ) في كلام العرب إنمـا وقعت على أن يُحكَى ، بها وإنمـا يُحكَى بعد القول ما كان كلاما لا قولا نحو : « قُلتُ : زيدٌ مُنطَلِقٌ » ألا ترى أنّه يحسُن أن تقول : « زيدٌ مُنطلِقٌ » ؟ فلما أوقعت (قُلتُ) على ألاّ يُحكَى بها إلا ما يحسُن أن يكون كلاما وذلك قولك : « قالَ زيدٌ عمرٌو خيرُ الناسِ » ، وتصديق ذلك قوله عــزّ وجــلّ : « إذْ قالتِ الملائكةُ يا مــريمُ إنّ اللهَ يُبَشِّرُكِ » (٢) ولولا ذلك لقال : « أنّ اللهَ » ، وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلاّ (تقولُ) في الاستفهام ، شبهّوها بـ(تَظُنُّ) ولم يجعلوها كـ (أظُنُّ) و (يَظُنُّ) في الاستفهام ، لانه لا يكاد يُستفهَم المخاطَبُ عن ظَنّ غيره ولا يستفهم هو إلّا عن ظَنّه ، فانمــا جعلت كـ (تَظُنُّ) . . . . ولم يُجْعَــل (قُلْتُ) كـ (ظَنَنْتُ) ؛ لأنها إنّما أصلُها عندَهم الحكاية فلم تدخل في باب : (ظَنَنْتُ) بأكثرَ من هذا . . . . . وذلك قولك : « متى تَقولُ زيداً منطلقاً ؟ » و « أتقولُ عَمراً ذاهبا ؟ » و « أكُلَّ يوم تقولُ عمراً منطلقا ؟ » لا يفصل بهـا كما لم يفصل بها في : « أكُلَّ يومٍ زيداً تَضرِبُهُ ؟ » . فإن قلت : « أأنْتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟ » رفعت ؛ لأنهُ فَصَل بينه وبينَ حرف الاستفهام كما فصَلَه في قوله : « أأنتَ زيدٌ مررتَ به ؟ » فصارت بمنزلة أخواتها وأُقِرّت على الاصل: قال الكُمَيت : —

أجُهّالاً تَقُــولُ بَــني لُؤَيٍّ لَعَمرُ أبيــكَ أمْ مُتجاهِلينا ؟

وقال عُمر بنُ أبي ربيعة : —

أمّا الرحيــلُ فَدُونَ بَعْدِ غَــد فمَتَى تَقولُ الــدارَ تجمعُنا ؟

وان شئت رفعتَ بمـا نصبتَ فجعلتَه حكاية . وزعم ابو الخطاب وسألته غير مرّة أنّ ناســا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيم يَجعلون باب : (قُلتُ) أجمعَ مثلَ : « ظَنَنتُ » (٣) .

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٢٧١ — ٢٧٢ .
٢ — آل عمران ، الآية ٤٥ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٦٢ — ٦٣ .

ومثل هذا ما رواه عن طَيِّيء يقول عند كلامه على ما آخره ألف رابعة وحكم هذه الألف عند الوقف عليها في لغات القبائل المختلفة : « وذلك قول العرب في : (أفْعَى) : « هذه أفْعَيْ » وفي : « حُبْلَى » : « هذه حُبْلَيْ » وفي : (مثنى) : « هذا مُثَنَّيْ » فاذا وصلتَ صيرتّها (ألفاً) وكذلك كل ألف في آخر الاسم حدثنا الخليل وابو الخطاب أنها لغةٌ لفَزارةَ وناس من قيس وهي قليلة فأما الأكثر الأعرف فأن تَدَعَ (الألفَ) في الوقف على حالها ولا تُبدَلها (ياءً) واذا وصلتَ استوتْ اللغتان . لانه اذا كان بعدها كلام كان أبينَ لهَا منها إذا سَكَتَّ عندها . فاذا استعملت الصوت كان أبيَنَ . وأمّا طَيِّيءٌ فزعموا أنّهم يَدَعُونَها في الوصل على حالها في الوقف لأنّها خفيةٌ لا تُحَرَّك قريبةٌ من الهمزة، حدثنا بذلك ابو الخطاب وغيرُه من العرب وزعموا أنّ بعضَ طَيِّيء يقولُ : « أفْعَوْ » لانها أبينُ من (اليـاء) . . . . . . » (١) .

ولا يقف استشهاد سيبويه بمـا يرويه ابو الخطاب الاخفش عند ما سمعه من العرب مباشرة انمـا يتعداه الى ما لم يصرح فيه ابو الخطاب بسماعه عن العرب، ممـا يعبر عنه بقوله : « حدثنـا بذلك أبو الخطاب عمّن نثقُ به من العرب »(٢) او « حدثنا بذلك يونُس وابو الخطاب أنّ بعض العرب يقولَ » (٣) او « حدّثنـا بذلك عن العرب أبو الخطاب » (٤) او « حدثنا ابو الخطاب الاخفش عن شاعره »(٥) او « وزَعم ابو الخطاب أنّ بعض العرب يقول » (٦) الى آخر ما هنالك من العبارات الدالة على ان المُستشهَدَ به من رواية أبي الخطاب الأخفش مما لايقترن بسماعه اياه من العرب . فمن ذلك قوله : « وزعم ابو الخطاب أنّ ناسا من العرب يقولون في الوقف : « طَلْحَتْ » كما قالوا في تاء الجميع قولا واحدا في الوقف والوصل . . . . . وزعم ابو الخطاب أنّ أزدَ السَّراة يقولون : « هذا زَيْدُو ، وهذا عَمْرُو ، ومَرَرتُ بزَيدِي وبعَمْرِي » جعلوه قياسا واحدا فأثبتوا (اليـاء) و (الواو) كما أثبتوا « الالفَ » (٧) .

وقوله : « وحدثنا ابو الخطاب أنّ ناسا من العرب يقولون : « كِيدَ زيدٌ يفعَلُ » و « ما زِيلَ زيدٌ يفعَلُ ذاكَ » يريدون : « زالَ وكادَ » (٨) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٠ .
٦ ــ الكتاب ج ١ ص ١٢٣ .
٧ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨١ .
٨ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٦٠ .

وقوله : « أما ما يتعدى المأمور الى مأمور به فهو قولك : « عليكَ زيداً » و « دونَكَ زيداً » و « عندك زيدا » ، تأمره به . حدثنا بذلك ابو الخطاب » (١) .

والمرويّ عن أبي الخطاب الأخفش كثير جدا بحيث تقع الرواية عنه اكثر من مرة في بعض صفحات الكتاب .

أما الذي لا تكاد تخلو صفحة من صفَحات الكتاب من ذكره سواء في الرواية عنه للشعر او النثر للمسموع او لغيره ام في ذكر آرائه النحوية او اللغوية او الصرفية فأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي . والرواية عنه لا تختلف عن الرواية عن غيره من الشيوخ الذين تقدم ذكرهم فهي اما رواية لما سمعه الخليل عن العرب وهي قليلة اذا قيست بما رواه من سماع ابي الخطاب الأخفش عن العرب مثل قوله : « وقال : سمعتُ العرب يقولون : « ضَربتُ ضَرْبَه » و « أخذْتُ أخْذَهْ » شبّه (الهاء) بالألف فأمالَ ما قبلها كما يُميلُ ما قبلَ الألِف » (٢) .

وقوله : « وزعم يونس أنّ (لبّيكَ) اسمٌ واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الاضافة كقولك : « عَلَيْكَ » . وزعم الخليل أنّها تثنية بمنزلة (حَوالَيْكَ) لأنّا سمعناهم يقولون : « حَنانٌ » وبعض العرب يقولون : « لَبَّ » فيُجريَه مُجرى (أمْسِ) و (غاقِ) ولكن موضعه نصب ، و (حَوالَيكَ) بمنزلة حَنانَيكَ » (٣) .

أما راوية الشعر عن طريق الخليل فكثيرة منها قوله : « وحدثنا الخليل أنّه سمع من العرب من يوثق بعربّيته يُنشد هذا البيت وهو قول الشمّاخ :

وكُلُّ خَليلٍ غَيْرُ هاضِمِ نفسِهِ لِوَصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو معارِزِ

فجعله صفة لـ « كلّ » (٤) .

اما الرواية من غير اشارة الى سماعه المرويّ عن العرب فأكثر من المقترن بها من ذلك قوله : « وحدثنا الخليل أنّ ناسا من العرب يقولون : « عَلاكَ » و « لَداكَ » و « إلاكَ » ، وسائر علامات المضمر المجرور بمنزلة (الكاف) . وسألت الخليل عمّن قال : « رأيتُ كِلا أخوَيكَ ، ومررتُ بكِلا أخوَيكَ » ثم قال : « مررت بكِلَيهِما » . فقال : جعلوه بمنزلة « عليكَ ولَديك » في الجر والنصب لأنهما ظرفان يُستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين . . . . . » (٥) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٢٦ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٧٠ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ١٧٦ . وينظر في مثلثه ج ٢ ص ١٣٤ . وغيرها كثير .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧١ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .



ومثله قوله : « وسألت الخليل عن قولهم : « أيَّتُهُنَّ فُلانةُ ؟ » و « أيُّهُنَّ فُلانةُ ؟ » فقال : اذا قلت « أيّ » فهو بمنزلة (كُلّ) ، لان (كُلاّ) يقع للمذكّر والمؤنث ، وهو أيضا بمنزلة (بعض) ، فاذا قلت : « أيَّتُهُنَّ » فإنك أردت أن تؤنث الاسم كما أنَّ بعض العرب فيما زعم الخليل يقول : « كُلَّتُهن َّ منطلقةٌ » (١) .

وقوله : « وزعم الخليل ان مَنْتَيْنْ وَمنَهْ ومَنَاتْ ومَنَيْن ومَنِيْن كل هذا في الصلة مسكن النون . . . وزعم ان من العرب وقد سمعناه من بعضهم من يقول (أيُّونَ هَؤلاءِ) و (أيّان هذان) فـ (أيٌّ) قد تجمع في الصلة وتثنى وتضاف وتنوّن و (مَنْ) لا يثنى ولا يجمع في الاستفهام . . .) (٢) .

وقوله : « ومن ذلك قولهم (انْطَلْقَ) - بفتح القاف - لئلا يلتقي ساكنان كما فعلوا ذلك بـ « أينَ » واشباهها حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، وأنشدَنا بيتا وهو لرجل من أزْدِ السرَّاة : -

عَجِبْتُ لِمَولُودِ وليس له أبٌ وذي وَلد لم يَلْدَهُ أبوانِ

وسمعناه من العربَ كما انشده الخليل ففتحوا (الدالّ) كي لا يلتقي ساكنان وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال » (٣) .

وقوله : « وزعم الخليل ان ناسا من العرب يقولون : « لَمْ أُبَلِهِ » لا يزيدون على حذف (الالف) حيث كثر الحذف في كلامهم » (٤) .

وقد يتتابع النقل عن الخليل في المسألة الواحدة وللغات مختلفة كما في قوله : « واما الذين رامُوا الحركة فهم الذين قالوا : (هُو عُمَرْ) و (هذا أحْمَدْ) كأنه يريد رفع لسانه حدثنا بذلك عن العرب الخليل وابو الخطاب . وحدثنا الخليل عن العرب ايضا بغير الاشمام واجراء الساكن . واما التضعيف فقولك : « هذا خالد » و (هُو يَجْعَلّ) و (هذا فَرَجّ) حدثنا بذلك الخليل عن العرب ومن ثَمَّ قالت العرب في الشعر في القوافي : (سَبْسَبّا) يريد (السَبْسَبَ) و (عَيْهَلّ) يريد : (العَيْهَلُ) لان التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه (الياء) في الوصل و (الواو) على ذلك كما يلحقون (الواو) و (الياء) في القوافي فيما لا يدخله (ياء) ولا (واو) في الكلام » (٥) .

---

١ - الكتاب ج ١ ص ٤٠١ .
٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ .
٣ - الكتاب ج ٢ ص ٢٥٨ .
٤ - الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ .
٥ - الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .



ولم يقتصر في روايته عن الخليل على رواية الشعر او النثر العربي من غير ذكر للآراء المستنبطة منها انما كان يبين ما وجده الخليل من موضوعات نحوية في أشعار العرب مشابهة لما يرد في الآيات (١) القرآنية ، مثال ذلك قوله : «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : « حَتّى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبوابُها » اين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا : « ولَو يَرَى الذينَ ظَلَموا إذْ يَرَوْنَ العذابَ » (٢) و « لو تَرَى إذْ وُقِفُوا على النار » (٣) فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم لعلم المُخبَر لأيّ شيء وضع هذا الكلام ، وزعم أنّه قد وَجَد في اشعار العرب (رُبَّ) لا جواب لها . من ذلك قول الشمّاخ :

وَدَوِيّةٍ قَفْرٍ تمشّى نعامُها   كمشيِ النصارَى في خِفافِ الأرنَدَجِ

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لرب لعلم المخاطب انه يريد : (قطعتها) او ما هو في هذا المعنى » (٤) .

وقد يقرن هرون بالخليل في بعض الروايات كما في قوله : « وحدثني الخليل وهرون ان ناسا يقولون : « مُرُدِّفِينَ » (٥) فمن قال هذا فانه يريد (مُرْتَدِفِينَ) وانما اتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا وهي قراءة لأهل مكة . كما قالوا : « رُدُّ يا فتَى » فضموا لضمة (الراء) فهذه (الراء) أقرب ، ومن قال هذا قال : « مُقُتِّلِينْ » وهذا اقل اللغات) (٦) .

وربما يكون ما يرويه عن الخليل مما رواه الخليل عن ابي الخطاب الاخفش مثال ذلك قوله : « وزعم الخليل انه يجوز أن تقول : « آتيك اليومَ غدوةً وبكرةً » تجعلهما بمنزلة : « ضَحوةً » ، وزعم ابو الخطاب انه سمع من يوثق به من العرب يقول : « آتيك بكرةً » وهو يريد الاتيان في يومه او في غده ، ومثل ذلك قول الله عز وجل : « ولَهُم رِزقُهُم فيها بُكْرَةً وعَشِيّاً » (٧) هذا قول الخليل » (٨) .

---

١ ـ الزمر ، الاية ٧٣ .
٢ ـ البقرة ، الاية ١٦٥ .
٣ ـ الانعام ، الاية ٢٧ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤ .
٥ ـ الانفال ، الاية ٩ . وهي « اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم اني ممدكم بالف من الملائكة مردفين » .
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ .
٧ ـ مريم ، الاية ٦٢ .
٨ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٨ ـ ٤٩ .



هؤلاء هم أكثر من روى عنهم كلام العرب منثوره ومنظومه ممن صرح باسمائهم وهناك مواضع كثيرة قال فيها : « حدثني » او : « حدثنا من نثق به » او : « حدثني من لا أتّهِم » او : « حدثنا من لانتّهِم » ، وقد مر بنـا أن ابا زيد الأنصاريّ كان يقول : «كلّ ما مرّ في كتاب سيبويه ممـا قال فيه : حدّثني الثقة فأنا الذي حدثته . ومثال ذلك قوله : « وحدّثنا من نثق به أنّ بعضهم يقول في بني جَذِيمةَ : « جُذَمِيّ » ، فيضم (الجيم) ويُجريه مُجرَى عُبَدِيّ » (١) .

وقوله : « وزعم من نثق به أنّه سمع رؤبة يقول : « هذا غلامٌ لكَ مُقبلاً » جعله حالا ولم يجعله من اسم الاول » (٢) .

وقوله : « واخبرني من اثق به انه يقول : « مالَ الرجلُ » و « قد مِلْتَ بعدَنا » « فأنت تَمالُ » و « رجُلٌ مالٌ » إذا كثُر ماله » . (٣)

وقوله : « وحدّثني من لا أتّهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به أنّه سمع عَربيا يتكلم بمثل قولك « إنْ زيدٌ لَذاهبٌ » وهي التي في قوله جلّ ذكره : « وإنْ كانوا لَيَقُولون ، لَو أنَّ عِندنا ذِكْرا من الأوّلِين » (٤) وهذه (إنْ) محذوفةٌ . وتكون في معنى : ما » . (٥)

وقوله: « وحدّثنا من لانتّهم أنّه سمعهم يقولون: (أخَذْتُ)فيُبيِّنون» (٦)

وقد يروي عمن يوثق به او من يوثق بعلمه ، ولا ندري إن كان المقصود به ابو زيد الأنصاري أو غيره مثال ذلك قوله : « وزعم من يوثق به أنّه سمع من العرب من يقول : ثَلاثَهَ ارْبَعَهْ » (٧) .

وقوله : « تقول : « هذا حَذامُ » « ورأيتُ حَذامَ قبلُ » « ومررتُ بحذامَ قبلُ » سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه » (٨) .

وقد يروي عمن لا يتّهم عن الخليل مثاله قوله : « وحدّثني من لا أتّهم عن الخليل : أنّه سمع أعرابيـا يقول : « إذا بلغَ الرجـلُ الستينَ فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ » (٩) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٦٩ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ .
٤ ـ الصافات ، الآيتان ١٦٧ و ١٦٨ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ .
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ .
٧ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٤ .
٨ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١ .
٩ ـ الكتاب ج ١ ص ١٤١ .

وكثير مما بقي من الشواهد المأخوذة من كلام العرب سمعها سيبويه بنفسه من العرب وهو يفوق في كثرته ما رواه من سماع شيوخه عنهم .

فمنه ما سمعه من فرد او أفراد من قبيلة يذكر اسمها مع ما يرويه مثال ذلك قوله : « وسمعنا بعض بني تميم من بني عَدِيّ يقولون : « قد ضَرَبَتِهْ ، وأخَذَتِهْ » كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الساكن الذي بعدها ، لا لإعراب يُحدِثُه شيء قبلها » (١) .

وقوله : « واما ناس من بني سَعْد فانهم يبدلون (الجيم) مكان (الياء) في الوقف لأنها خفيّة فابدلوا من موضعها أبينَ الحروف ، وذلك قولهم : « هذا تَميمِجٌ » يريدون : (تَميمِيٌّ) و « هذا عَلِجٌ » يريدون : (عَلِيٌّ) ، وسمعت بعضهم يقول : « عَرَبانِجٌ » يريد : (عَرَبانِيٌّ) ، وحدثني من سمعهم يقولون :

خالي عُوَيْفٌ وأبوعَلِجِّ المطعمانِ الشّحمَ بالعَشِجِّ
وبالغَداةِ فِلَقَ البَرْنِجِّ

يريد : (بالعَشِيِّ) ، و (البَرْنِيِّ) ، فزعم أنّهم انشدوه هكذا » (٢) .

وقد لا يذكر اسم القبيلة المتكلمة باللغة التي سمعها ويكتفي بأن يقول : « سمعناه ممن تُرضَى عربيته » (٣) أو « سمعناه من العرب الموثوق بهم » ، أو « سمعنا ناساً من العرب كثيراً » . مثاله قوله : « ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك : « الحمدَ للهِ » (٤) ينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير . وسمعنا ناساً من العرب كثيرا يقولون : « التُّرابَ لكَ » و « العَجَبَ لكَ » فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة ، كأنك قلت : « حمدا وعجبا » ، ثم جئت بـ (لك) لتبين من تعني ، ولم تجعله مبنيا عليه فتبتدِئَهُ » (٥) .

او يقول : « سمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول : » (٦) او : « وسمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا » (٧) او : « سمعنا من يوثق به من العرب يقول : » (٨) او « على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا » (٩) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ . ٤ ـ الفاتحة ، الآية ١ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٦ . وينظر ج ١ ص ١٦١
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ . وينظر ج ١ ص ٢٦٣ ٧ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .
٨ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٦ . ٩ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٥ .



وقد يذكر اسم من سمع منه من الاعراب نحو قوله : « وسمعت أعرابيا وهو ابو مُرْهِب يقول : » (١) او يكتفي بتعيين عدد من سمع عنهم إن لم يعرف أسماءهم كقوله : « أنيّ سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان » (٢) فهو يؤكد هنا كون من سمع عنهما من العرب بقوله : «عربيين . . »

وقد يصف من سمع عنه بانه من افصح العرب او من افصح الناس كأن يقول : « وأنشدَناه أعرابيٌّ من أفصح الناس وزَعم أنّه شعر أَبيه » (٣) .

وقد يسمع عن الشاعر نفسه ما يرويه من أبيات مثاله قوله : « كذلك سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما » (٤) . او يقول : « فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة » (٥) . او : « وزعم ابو الخطاب أنّه سمع هذا البيت من أهله هكذا » (٦) .

ونتبين في هذه الشواهد التي سمعها سيبويه نفسه من العرب او سمعها احد شيوخه منهم ورواها لسيبويه ، او سمعها احد الرواة الذين يثق بهم او يثق بعربيتهم او سمعها ممن لا يتهم منهم . او سمعها ممن يرويها أو ينشدها من العرب الفصحاء او من العرب الموثوق بعربيتهم ، او سمعه من أكثر العرب او من ناس كثير من العرب ، رتبا متعددة في القوة والفصاحة نذكرها مرتبة حسب فصاحتها :

ما سمعه من فصحاء العرب او من العرب الفصحاء يقول : « وكذلك : جَنوبٌ وشَمالٌ وحَرورٌ وسَمومٌ وقَبولٌ ودَبورٌ اذا سميت رجلا بشيء منها صرفته لانها صفات في أكثر كلام العرب ، سمعناهم يقولون : « هذهِ ريحٌ حَرورٌ » و « هذه ريحٌ شَمالٌ » و « هذه الريحُ الجَنوبُ » و « هذه ريحٌ سَمومٌ » و « هذهِ ريحٌ جَنوبٌ » سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره » (٧) .

ما سمعه عمن يوثق به من العرب يقول : « وسمعنا من يوثق به من العرب « اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ » لانه يقول في كلامه : « اجتمعت اليمامةُ » يعني : (أهلُ اليمامةِ) . فانثَ الفعل في اللفظ اذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام » (٨) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٦٥ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٣٠ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٥٢ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٥١ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٩ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٢ .
٧ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠ وينظر ج ١ ص ١١١ و ٤٧٧ و ج ٢ ص ٤٤ و ١٤٧ و ٤٢٦ وغيرها كثير في مثل هذه العبارات .
٨ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٦ وينظر ج ١ ص ٤٥١ و ٤٦٩ ونحوها كثير .



ومن الشواهد ما قدم له بقوله : « سمعنا من نثق به من العرب يقول » ، أو : « سمعنا العرب الموثوق بهم » او : « سمعت من أثق به من العرب » او : « سمعنا الثقة من العرب يقول » أو : « سمعنا عربيـــا موثوقا بعربيته » أو : « سمعناها من أهل الثقة هكذا » الى آخر ما هنالك من العبارات المتقاربة التي تدل على فصاحة المسموع وصحته وإمكان الوثوق به (١) .

وقد يكون من سمع منهم بعض العرب الموثوق بهم ويعبّر عن هذا السماع بمثل قوله : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول » (٢) أو : « سمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول » (٣) وقد لا يكون سماع سيبويه للغة من المتحدثين بها مباشرة انمـــا عمّن يرويه من الثقات عن قائله ويعبر عن ذلك . بمثل قوله : « سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم » (٤) . او : « اخبرني من أثق به أنه يقول » (٥) ، او : « حدثني به من لا أتهم عن رجل من اهل المدينة موثوق به أنه سمع عربيا يتكلم » (٦) او : « سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب » (٧) . او : « زعم من نثق به أنه سمع »(٨) او : « حدّثني من لا أتّهم أنّه سمعهم يقولون » (٩) . او : « بلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون » (١٠) .

وبعده ما عبرّ عنه بالسماع عن العرب من غير أن يبين درجة فصاحة من سمع عنهم أهم عرب موثوق بلغتهم ام هم اقل ممن تقدم . والذي يبـــدو أنهم موثوق بهم لانه يعبر عن ذلك بمثل قوله : « سمعناهم يتكلمون » او : « سمعناهم يقولون » او : « سمعت العرب يقولون » او : « سمعناه من العرب » او : « سمعنا العرب تقول » او : « سماعا من العرب » او : « سمعنا جميع ما ذكرنا لك من العرب » او : « سمعنا العرب تتكلم به » الى آخر ما هنالك من العبارات التي يصح حملها على انه يقصد بها الفصحاء أو الموثوق بهم (١١) .

---

١ ــ ينظر في مثل هذه العبارات : الكتاب ج ١ ص ١١٧ و ١٥٦ و ١٩٨ و ٢٠٢ و ٣٣١ و ٤٥١ و ٤٦٩ و ج ٢ ص ٢٩٥ و ٣٠٣ و ٤٢٠ ٠ وغيرها ٠

٢ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٥٦ و ١٦١ و ٢١٠ و ٢٦٣ و ٣٧٥ وغيرها كثير ٠

٣ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ ونحوها ٠

٤ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٩٣ و ٣٧١ وغيرها ٠

٥ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ ٠

٦ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ ٠

٧ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٢٩ ٠

٨ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٧٢ ٠

٩ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ ٠

١٠ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٨١ ٠

١١ ــ ينظر في مثل هذه العبارات الكتاب ج ١ ص ٤٤ و ٥٧ و ٨٠ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٦ و ٢٠٥ و ٢٤٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٤٨٢ و ج ٢ ص ١٦ و ٤٨ و ٧٧ و ١٤١ و ١٤٨ و ٦٦ ١ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧١ و ٣٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٢ ٠

وبعده في القوة والصحة ما سمعه مما يقوله كثير من العرب او ما يقوله أكثر العرب (١) وبعد هذا ما سمعه من بعض العرب او ممن يقوله من العرب ، وهذا يدل على انه ليس في قوة ما تقدم مما سمعه من العرب او من أكثر العرب او من كثير منهم ، ويعبر عن هذا بنحو قوله : « وسمعنا من العرب من يقول » او : « سمعنا بعض العرب يقول » او : « وسمعنا بعضهم يقول » او : « وسمعت من العرب من يقول » الى نحو هذا من العبارات المتقاربة (٢) .

هذا ما صرح فيه سيبويه بسماع شيوخه او بسماعه هو نفسه عن العرب من الشواهد التي اعتمد عليها في الكتاب شعرية كانت أم نثرية مما لم يذكر فيه اسم القبيلة التي سمع عنها الشاهد ، بل اكتفى فيه بذكر السماع مع الاشارة الى فصاحة قائل المسموع على حسب ما مر بنا من درجات الفصاحة والوثوق .

اما ما صرح فيه باسم القبيلة المتكلمة بما يستشهد به فكثير أيضاً ، وتختلف درجة هذه القبائل في الفصاحة والقوة ، باختلافها عند شيوخه المتقدمين وعند من تأخّر عنه من الشيوخ البصريين . وقد مر بنا أنّ علماء اللغة والنحو المتأخرين عنه قد قسموا القبائل التي أخذوا عنها ورووا لغتها الى قسمين :

قسم يجوز الاحتجاج به والقياس عليه وهو لغة القبائل التي اعترفوا بفصاحتها واطراد لغتها . وقسم آخر طعن فيه ومنع الاحتجاج به وهو لغات القبائل المجاورة للفرس او النبط أو الاحباش او الهنود او غيرهم من الامم والأقوام التي اثرت لغاتها في لغات هذه القبائل ففسدت وبعدت عن الفصاحة فتركوا الاحتجاج بها .

والقبائل التي اتفقوا على الاحتجاج بلغتها ، قيس وتميم واسد ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم عند البصريين (٣) .

واتفقوا على انه لا يؤخذ عن حضريّ قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم ، فانه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ولا من تغلب ولا النمر ولا من بكر ولا من عبد القيس ولا من أزْدعمان ولا من اهل اليمن ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولامن ثقيف وسكان الطائف ولا من حاضرة الحجاز (٤) .

---

١ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٢٤ و ج ٢ ص ١٨ ونحوها .

٢ ـ ينظر معظم صفحات الكتاب ومنها ج ١ ص١٢٦ و ١٥٩ و ١٦٤ و ١٧٥ و ٢٠٢ و ٢٤٠ و ٢٤٨ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ج ٢ ص ٣٥ و ٦٢ و ٦٩ و ٧٣ و ٨١ و ٩٦ و ١٨٢ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٢٧ و ٢٣٣ و ٢٦٣ و ٣٧٧ و ٣٨٨ .

٣ ـ الاقتراح ص ١٩ .

٤ ـ الاقتراح ص ١٩ ـ ٢٠ .



وكان اعتماد الباحثين من علماء اللغة والنحو المتأخرين في تقرير هذا ما وجدوه في مؤلفات النحاة الاوائل وفي آرائهم التي قرروها وقواعدهم التي استنبطوها واللغات التي اعتمدوا عليها في كل ذلك ، على اختلاف في هذه القبائل بين البصريين والكوفيين .

وسيبويه احد شيوخ المدرسة البصرية وعليه وعلى كتابه الاعتماد في معرفة آراء الشيوخ البصريين الذين سبقوه فهو الذي جمعها ونظمها واستنبط القواعد منها ورتبها . نجده في كتابه يعتمد على القبائل الفصحى الموثوق بلغتها سواء أذكر اسم القبيلة التي اعتمد على لغتها — كما سيأتي ذكره — ام اكتفى بأن يصف المتحدثين بها بأنهم « من فصحاء العرب » او « من العرب الفصحاء » او « ممن يوثق بفصاحته » او « ممن يثق به من العرب » أو « من العرب الموثوق بهم » الى آخر ما مر بنا من عبارات تدل على اهتمامه بفصاحة اللغة التي اعتمد عليها .

وقد وقف مواقف مختلفة من القبائل التي صرح بأسمائها عند استشهاده بلغتها ، فاعتبر بعضها مطردا ، والآخر هو الصحيح الفصيح ، وغيره الأجود والأكثر او الغالب ومنها ما هو القليل او النادر او القبيح او الرديء او الشاذ ، وسنحاول في ضوء هذه الإشارات أن نحدد تحديدا ربمالا يكون كاملا القبائل التي اعتمد عليها اعتمادا تاما والقبائل التي وقف من لغتها موقف الراوي لما سمع عنها لمجرد تبيين طريقتها في التعبير سواء أخالف المشهور المطرد من اللغات ام وافقها غير انه لا يعتمد عليها في استنباط قواعد يقاس عليها في اللغة والنحو والصرف .

واول ما نلاحظه اهتمامه بلغة الحجاز واعتماده عليها بالدرجة الاولى فهو يراها أعلى اللغات وأفصحها وأقدمها وقد وصفها مرة بأنها اللغة القديمة الجيدة وذلك في قوله : « ودعاهُم سكونُ الآخِرِ في المِثْلَين أن بَيَّنَ أهلُ الحجاز في الجزم فقالوا : « ارْدُدْ » و « لا تَرْدُدْ » وهي اللغة العربية القديمة الجيدة » (١) .

ووصفها اخرى بانها اللغة الاولى القدمى يقول : « فأما ما كان آخِرُه (راء) فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يَرَى) ، والحجازية هي اللغة الاولى القدمى » (٢) .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤٢٤ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٤٠ — ٤١ .



ويكتفي للدلالة على فصاحة العبارة او الاستعمال للكلمة بأن يقول : وهي الحجازية الجيدة ، مثال ذلك قوله في باب الادغام : « ومن ذلك قولهم : « وَدّ » وإنما أصله : (وَتِدٌ) وهي الحجازية الجيدة » (١) .

او ان يقول بأنها لغة الحجاز وهي عربية جائزة ، مثاله قوله : « وان لم تدغم فقلت : « هَلْ رَأَيْتَ ؟ » فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة » (٢) .

وان اراد وصف الاسلوب بالفصاحة اكتفي بقوله فيه : « وهو عربيٌّ جيد حجازيّ » كما في قوله : « ومما يدلك على أن الادغام فيما ذكرت لك أحسن أنّه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة احرف متحركة ، وذلك نحو قولك : « جَعَلَ لّبيدٌ » والبيان في كل هذا عربيّ جيد حجازيّ » (٣) .

والاسلوب الوارد على لغة الحجاز هو الاصل عنده يقول : « وجميع ما ذكرتُ مفتوح في لغة أهلِ الحجاز وهو الاصل » (٤) .

ومثل ذلك في كون اللغة الحجازية هي الأصل قوله : « فان جئت بالالف واللام وبالالف الخفيفة كسرت الاول كله لانه كان في الاصل مجزوما ، لان الفعل اذا كان مجزوما فحُرّك لالتقاء الساكنين كسر وذلك قولك : « اضْرِبِ الرَّجُلَ » و « اضْرِبِ ابْنَكَ » فلما جاءت الالف واللام والالف الخفيفة رددته الى اصله لأن اصله أن يكونَ مسكّنا في لغة أهل الحجاز » (٥) .

وقد تتساوى ولغة تميم كما في قوله : « واعلم أنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع : « ذَهَبَ أمسُ بما فيه » و « ما رأيتُهُ مُذْ أمْسُ » فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصلِ الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس ، ألا ترى أنّ اهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع وبنو تميم يكسرونه في اكثر المواضع في النصب والجر فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف (أُخَرَ) حين فارقت أخواتها في حذف الالف واللام منها ، وكما تركوا صرف (سَحَرَ) ظرفا لانه اذا كان مجرورا او مرفوعا او منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة الا وفيه الالف واللام . . . . » (٦) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٢٩ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤١٦ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٦ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٥٩ ــ ١٦٠ .
٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٣ .



وقد لا يساويها بلغة تميم فقط انما بغيرها من اللغات فيعتبرها صحيحة كماأن غيرها صحيح ايضا ، لان لكل قبيلة لغتها من ذلك ما جاء في اثنـــاء كلامه على حكم الهمزتين من كلمتين اذا التقتا . يقول : « واعلم أن الهمزتين اذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان اهل التحقيق يخففون احداهما ويستثقلون تحقيقهما . . . كما استثقل اهــل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس مـــن كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الاولى وتحقيق الآخرة وهوقول أبي عمرو ، وذلك قولك : « فَقَدْ جا أَشْرَاطُها » (١) و« يا زَكَرِيّا إِنـَّا نُبَشِّرُكَ » (٢) ومنهم مـــن يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك مـــن العرب وهـــو قولك : « فَقَدْ جاء اشْراطُها » و « يا زكرياءُ انّا » وقال : ــ

كُلُّ غَـــرَّاءَ اذا ما بَـــرَزَتْ   تُرْهَبُ العَيْنُ عَلَيها والحَسَدْ

سمعنا من يوثق به من العرب يُنشده هكذا . وكان الخليل يَستحبّ هذا القـــول فقلت له : لِمَهْ ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يُبدلوا احدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة ابدلوا الآخرة وذلك: (جائِي) و (آدَمُ) ورأيت أبا عمرو أخذ بهِنَّ في قوله عزَّ وجلَّ : « يا وَيْلَتا أَأَلِدُ وأَنا عجوزٌ » ؟ (٣) وحقق الاولى وكلٌّ عربي » (٤) .

وقد وصف لغة لقوم من أهل الحجاز في موضع من كتابه بانها قليلة رديئة . يقول : « وقد بلغنا أنّ قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نَبِيءٌ) و (بَرِيئَةٌ) وذلك قليل رديء » (٥) .

واللغة الثانية في الفصاحة هي لغة تميم ، وكثيرا ما يقرنها بلغة الحجاز كما مـــر بنـــا في قوله : « فأما ما آخره (راء) فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز » (٦) .

فهي لغة فصحى لكنها تأتي بعد الحجازية لذلك رأينا بني تميم يختارون لغة أهل الحجاز كما في النص المتقدم ، ويستدلّ على صحتها أحيانا بقول الحجازيين يقول : « والدليل على ان (لارجلَ) في موضع اسم مبتدأ و (ما من رجلٍ) في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من اهل الحجاز : « لا رجلَ أفضلُ منك » ،

---

١ ــ محمد ، الآية ١٨ . وفي المصحف : « وقد جاء اشراطها » .
٢ ــ مريم ، الآية ٧ .
٣ ــ هود ، الآية ٧٢ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ .
٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤١ .



واخبرنا يونُس أنّ من العرب من يقول : « ما مِن رجلٍ أفضلُ منك » ، وهَل من رجلٍ خيرٌ منك ؟ » كأنه قال : « ما رجلٌ أفضلُ منك » و « هَل رَجُلٌ خيرٌ منك ؟ » (١) .

وقد تتساوى اللغتان في القوة غير أنه لا يصرح بذلك يقول في باب : (ما جعل من الاسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه) : « وذلك قولُك : « مررتُ به وحدَهُ » و « مررتُ بهم وحدَهُم » و « مررتُ برجلٍ وحدَهُ » ، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : (مررتُ بهم ثلاثَتَهُم وأربعَتَهُم) وكذلك الى العَشَرَة ، وزعم الخليل أنّه اذا نصب (ثلاثَتَهُم) فكأنه يقول : « مررتُ بهؤلاءِ فقط ولم أجاوزْ هؤلاء » كما أنّه اذا قال : « وحدَه » فانمــا يريد : (مررت به فقط لم اجاوزه) ، وأما بنو تميم فيُجرونه على الاسم الاول إن كان جراً فجراً وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرفعا » (٢) .

ومثله قوله : « اما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فاذا تحركت (االلام) منه وهــو فِعل ألزمــوه الادغام وأسكنوا العين فهــذا متلئِبّ في لغة تميم وأهل الحجاز » (٣) .

واهتمامه بهاتين اللغتين دليل على تقاربهما في الفصاحة فان لم تتساويا في جميع الاساليب تساوتا في معظمها . فمثال ما تساوت فيه اللغتان ماجاء في قوله : « ومثل ذلك : « ما أنتَ بشيءٍ الا شيءٌ لا يُعبَأُ به » من قِبَل أنّ « بشيءٍ » في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على (البــاء) صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و (بشيء) في لغة اهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك اذا قلت : « ما أنتَ بشيءٍ الا شيءٌ لا يُعبَأُ به » استوت اللغتان فصارت على أقيس الوجهين لانك اذا قلت : « ما أنت بشيءٍ الا شيءٌ لا يُعبَأُ به » فكأنك قلت : « ما أنتَ الا شيءٌ لا يُعبَأُ به » (٤) . وقد يشعر قوله : « فصارت على أقيس الوجهين » أنّ لغة تميم أقوى في القياس لاهمالها (ما) وهي حرف غير مختص على الاصل في أمثالها ، في حين أنّ اعمال أهل الحجاز لها ضعيف في القياس .

ولا يُفهم أحياناً من قوله انه يعتبر احدى اللغتين افصح من الاخرى او اقوى قياسا كما لا يشير الى تساويهما صراحة مثال ذلك قوله في باب : (يختار فيه النصب لأن

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٤٥ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ١٨٧ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ .



الآخر ليس من نوع الاول) : « وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك : « ما فيها أحدٌ الا حمارا » جاءوا به على معنى : (ولكنَّ حمارا) وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الاول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى : (ولكنَّ) وعمل فيه ما قبله كعمل (العشرين) في (الدرهم) . وأمّا بنو تميم فيقولون : « لا أحدَ فيها الا حمارٌ » أرادوا : (ليس فيها الا حمارٌ) ، ولكنه ذَكر (أحدا) توكيدا لأن يُعلِمَ أن ليس فيها آدميٌّ ثم أبدَلَ فكأنهُ قال : « ليس فيها إلا حمارٌ »(١).

ومثله قوله : « ومثل ذلك قوله عز وجل : « ما لهُمْ به مِنَ علم إلاّ اتّباعَ الظّنِّ » (٢) ومثله : « وإن نَشَأ نُغرِقهُم فلا صَرِيخَ لَهُم ولاَ هُم يُنقَذُونَ . إلّا رحمةً مِنّا » (٣) ، ومثل ذلك قول النابغة : —

حَلفتُ يَميناً غيرَ ذي مَثنَوِيَّةٍ ولا علمَ إلّا حُسنَ ظَنٍّ بصاحبِ

واما بنو تميم فيرفعون هذا كلّه ، يجعلّون اتّباعَ الظّنِّ : علمَهم ، وحسنَ الظّنّ : علمَه ، والتكلُّفَ : سُلطانَه ، وهم يُنشِدون بيتَ ابنِ الأيهَمِ التّغلبيّ رفعاً : —

ليسَ بَيني وبَينَ قَيسٍ عِتابٌ غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَربِ الرقابِ

جعلوا ذلك : العِتابَ ، وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا» (٤).

وهناك لغات اخرى قرنها بلغة اهل الحجاز او بلغة بني تميم غير أنه لم يذكر درجة فصاحتها وصحتها والذي يتضح أنّها لا تُساويهما ، منها : —

لغة بكر بن وائل التي قرنها بلغة أهل الحجاز في قوله : « . . وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على انهم يقولون للنساء : « أُرْدُدْنَ » ، وذلك لأن (الدال) لم تُسكَّن ههنا لأمر ولا نهي ، وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يُسكَّن لأمرٍ ولا لحرف يَجزم . ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع وذلك قولك: « رَدَدْنَ ، وهُنَّ يَرْدُدْنَ ، وعلى أن يَرْدُدْنَ » ، وكذلك يَجري المضاعف قبل نون النساء ولا يتحرّك في حال . . . . . وزعم الخليل أنّ ناسا من بكر بنِ وائل يقولون : « رَدَّنَ ومَرَّنَ ورَدَّتُ » جعلوه بمنزلة : (رَدَّ) و (مَدَّ) ، وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة اهل الحجاز وغيرهم والبكريين » (٥) . فالاولى القدمى الحجازية . اما البكرية فلغة اخرى لها اساليبها وصور وتعبيرها المختلفة التي لم يشر الى درجتها من الفصاحة والقوة.

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٣٦٣ — ٣٦٤ .
٢ — النساء ، الآية ١٥٧ .
٣ — يس ، الآيتان ٤٣ و ٤٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٣٦٥ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ — ١٦١ .

وقرنها اخرى بلغة اناس من بني تميم واعتبر حكمهما واحدا ودرجتهما من الفصاحة واحدة ولكنها ليست في فصاحة لغة بني تميم الأصلية وإلا لَما قال : « أُناسٌ من بني تميم » وقد جاء ذلك في قوله في (باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك) : « وذلك قولهم في : (فَخِذ) (فَخْذ) وفي (كَبِد) (كَبْد) ، وفي : (عَضُد) : (عَضْد) وفي : (الرجُل) : (رَجْل) . وفي (كَرُمَ) : (كَرْمَ) : وفي (عَلِمَ) : (عَلْمَ) وهي لغة بكر بن وائل وأُناسٍ كثيرٍ من بني تميم ، وقالوا في المَثَل : « لم يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ لَه » (١) .

وعدها لغة رديئة جدا في موضع ثالث من كتابه يقول : « وقال ناس من بكر بن وائل : « مِن أحلامِكِم » و « بِكِمْ » شبهها بالهاء لأنها علم اضمار ، وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرةَ الكسرةَ حيث كانت حرف اضمار وكان اخفّ من أن يضم بعد أن يكسر ، وهي رديئة جدا ، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون، قال الحطيئة : —

وإن قالَ مَولاهُم على جُلِّ حادث
مِن الدهرِ رُدُّوا فَضْلَ أحلامِكِمْ رَدُّوا»(٢)

وذكر لغة اخرى هي لغة ربيعة ، وقد اعتبرها لغة رديئة ايضا لقوله : — « واعلم ان قوما من ربيعة يقولون : « مِنْهِمْ » أتبعوها الكسرةَ ، ولم يكن المُسَكن حاجزاً حصينا عندهم . وهذه لَغة رديئة اذا فصلت بين (الهـاء) والكسرة فالزم الأصلَ ؛ لانه قد تَجري على الاصل ولا حاجز بينهما فاذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة . . . . وأما أهل هذه اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة : « مِنْتِن » (٣) .

أما قيس وأسد فقد ذكر بعض عبارات يتكلم بها فريق من كل منهما على لغته الخاصة ووصف هذا الفريق بانه ممن ترضى عربيته فقال : « اعلم أنّ الذين قالوا« رأيت عدا » الالف الف نصب ، و « يريد أن يضربها » يقولون : « هوَ منّا » و « إنّا إلى الله راجعون » وهم بنو تميم ، ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترتضى عربيته فقال : « هُوَ منّا ولَيس مِنهم » و « إنّا لَمختلِفون » (٤) فهو قد قرن هؤلاء ببني تميم وهذا دليل على اعتباره لغتهم فصيحة .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢٥٧ — ٢٥٨ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .

وقرن أسدا في موضع ثان بتميم فقال : « واعلم أنّ ناسا من العرب كثيرا يُلقون على الساكن الذى قبل الهمزة حركة الهمزة سمعنا ذلك من تميم وأسد يريدون بيـــان الهمزة ، وهو أبيَنُ لها اذا وَليتَ صوتا . . . . . وذلكَ قولهم : « هو الوَثُؤْ » و « مِنَ الوَثِيءْ » و « رَأيتُ الوَثَأْ » (١) .

وقال في موضع آخر : « فأما ناس كثير من تميم وناس من اسد فانهم يجعلون مكان (الكاف) للمؤنث (الشين) ، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا ان يفصلوا بين المذكر والمؤنث » . (٢)

والذي يبـــدو من نقوله عن أسد أنه يعتبر لغتها في مستوى لغة بني تميم ومقاربة للغة اهل الحجاز ويدلنـــا على ذلك أنه قد يكتفي بنقل عن أحد أفراد هذه القبيلة فيقول فيه : « أنّ رجلا من بني اسد قال » وذلك في قوله : « وحدّثنا بعض العرب أنّ رجلا من بني أسد قال يوم جَبَلَةَ ، واستقبله بعير أعور ، فتطيّر منه فقال : « يا بني أسدٍ ، أعورَ وذا نابٍ » . فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته ولكنه نبّههم كأنه قال : « أتستقبِلونَ أعورَ وذا نابٍ ؟ » (٣) .

اما قيس فهي متعددة البطون ، ولكل منها لغة قد تكون فصيحة وقد تكون قليلة او ضعيفة حسب من يتكلم بها منها . فالحجاز من قيس وهي اقوى اللغات وقد وضح ذلك من قوله : « وأما أهل الحجاز وغيرهم مـــن قيس فالزموها (الهاء) في الوقف وغيره كمـــا ألزمت طيىء (الياء) (٤) .

وقد مر بنـــا انه قرن لغة قوم منهم بلغة تميم في قوله : « واعلم ان الذين قالوا : « رأيتُ عداً » يقولون : « هُوَ مِنّا » . . . . . وهم بنو تميم ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترتضى عربيته » (٥) .

واعتبر لغة بعض قيس قليلة في موضع آخر حين قرنها بلغة فزارة ، يقول : « حدثنا الخليل وابو الخطاب أنّها لغة لفَزارة وناسٍ من قيس وهي قليلة » (٦) .

ومن القبائل التي اعتبرها ممن يوثق بعربيتهم بنو سُلَيم ، فقد استشهد بلغتها واعتبرها لغة مطردة يقول : « وزعم أبو الخطاب ــ وسألته عنه غيرَ مرة ــ أنّ ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيم يجعلون باب (قلتُ) أجمعَ مثلَ : « ظننت » (٧) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ ــ ٢٨٦
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ١٧٢ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٦٢ .
٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .
٧ ــ الكتاب ج ١ ص ٦٣ .



واعتبر لغة طيىء من اللغات القوية الجارية في الاستعمال ، وذلك لما استنتجه من قول الخليل . يقول : « وقال الخليل : اذا قلت يا هذا وانت تريد ان تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفا عليه فانت فيه بالخيار ان شئت نصبت وان شئت رفعت وذلك قولك : « يا هذا زيدٌ » ، وان شئت قلت : « زيداً » . . . .
وزعم لي بعض العرب أن (يا هذا زيدٌ) كثير في كلام طيىء ، ويقوّي : (يا زيدُ الحسنُ الوجه) ولا تَلتفِتْ فيه الى الطول أنكَ لا تستطيع أن تناديَه فتجعلَه وصفاً مِثلَه منادًى » (١) .

ولا يصفها بقوة او ضعف في مواضع اخرى منها قوله في باب (الحرف الذي تُبدل مكانه في الوقف حرفا أبينَ منه يشبهه) : « وذلك قول بعض العرب في (أَفْعَى) : (هذه أَفْعَي) . . . . فاذا وصلت صيرتها (ألفاً) . . . . وأما طيىء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرك قريبة من الهمزة ، حدثنا بذلك ابو الخطاب وغيره من العرب ، وزعموا أنَّ بعض طيىء يقول : « أَفْعَو » لأنها أَبينُ من (اليـاء) ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه (الالف) في سَعة المَخرَج والمدّ » (٢) .

ومن اللغات التي ذكرها ولم يصفها بقوة ولا ضَعف لغة أزد السّراة التي ذكرها عرضا عند كلامه على اللغات واختلافها في الوقف على الاعلام المعربة ، يقول : « وزعم ابو الخطاب أنَّ أزدَ السّراة يقولون : « هَذا زَيدُو » ، و « مَررتُ بزَيدِي وبِعَمْرِي » جعلوه قياسا واحدا فأثبتوا (اليـاء) و (الواو) كما اثبتوا الالف » (٣) .

ومنها لغة بني سعد الذين نقل عنهم ما سمعه منهم وما حدثه به من سمعه منهم ولكنه لم يبين فصاحتها بالنسبة الى غيرها من القبائل وذلك في قوله : « وأما ناس من بني سعد فانهم يبدلون (الجيم) مكان (اليـاء) في الوقف لأنها خفية فأبدلوا في موضعها أبينَ الحروف وذلك قولهم : « هذا تَمِيمِجٌّ » يريدون : (تَميمِيٌّ) و « هذا عَلِجٌّ » يريدون : (عَلِيٌّ) . وسمعت بعضهم يقول : « عَربانِجٌّ » يريد : (عَربانِيٌّ) . وحدَّثني من سمعهم يقولون :

خالِـي عُوَيفٌ وأبـو عَلِـجِّ   المُطعِمانِ الشَّحمَ بالعَشِـجِّ
وبالغَـداةِ فِلَقَ البرْنِـجِّ

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .



يريد : (العَشِيّ) و (البَرنِيّ) ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » (١) .

ومنها لغة كعب وغنيّ ، وقد نقل عنهما في لغة مخالفة للغة أهل الحجاز ولم يُشر الى جودتها وفصاحتها أو رداءتها ، والمفهوم أنّها اقل فصاحة من لغة الحجاز ، يقول : « ومنِ العرب من يكسر ذا أجمعَ على كل حال فيجعله بمنزلة : (اضربِ الرجلَ) . . . ومن يكسر كَعبٌ وغَنيٌ » (٢) .

واعتبر لغة فزارة لغة قليلة ، يقول عند كلامة على ابدال حرف من حرف يشبهه في الوقف : « وذلك قول بعض العرب في « أفْعَى » : (هذه أفْعَيْ) وفي « حبُلَى » : (هذه حبُلَيْ) وفي (مُثَنىً) : (هذا مُثَــنَّيْ) فاذا وصلت صيرتها (ألفاً) ، وكذلك كل (الف) في آخر الاسم . وحدثنـــا الخليل وابو الخطاب أنّها لغة فزارة وناس من قيس ، وهي قليلة . فأما الأكثر الأعرف فأن تَدَعَ (الالف) في الوقف على حالها ولا تُبدلها (ياءً) ، واذا وصلت استوت اللغتان » (٣) .

اما لغة خَثْعَم فيرى أنها ليست هي العربية الجيدة لقوله « و (ذو صباحٍ) بمنزلة (ذاتَ مرَّةٍ) تقول : « سيرَ عليه ذا صباحٍ » أخبرنا بذلك يونُس عن العرب إلا أنه قد جاء في لغة لخَثْعَم مفارقا لِ (ذاتَ مرةٍ) و (ذاتِ ليلةٍ) ، وأما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها ، وقال رجل من خَثْعَمَّ : —

عزَمتُ على إقامةِ ذِي صَبَــــاحٍ لِشَيءٍ ما يُسَوّدُ مَن يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع » (٤) .

اما اللغات الاخرى التي استشهد بها في كتابه فانه لم يشر فيها الى اسم القبيلة وانمــا كان يكتفي بوصف بعضها بانها (لغة مطردة) كما في قوله : « واعلم أنَّ لغة للعرب مطردةً تَجري فيها (فُعِلَ) من (رَدَدتُّ) مَجرى (فُعِلَ) من (قُلتُ) وذلك قولهم : « قد رِدَّ » و « هِدَّ » و « رحَبُتَ بلادُكَ وظلّتْ» لمــا اسكنوا (العين) ألقَوا حركتها على (الفاء) كما فُعِل ذلك في : (جِئتُ) و (بِعتُ) ، ولم يفعلوا ذلك في (فَعِلَ) نحو : (عَضَّ وصَبَّ) كَراهية الالتباس » (٥) . فهي مطردة عنده ولكن غيرها أقوى وأجود حيث يقول بعــد

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٦٠ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٧ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ١١٥ ــ ١١٦ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .



هذا : « ـ واعلم أنَّ (رُدَّ) هو الأجود الأكثر ، لا يغيرّ الادغام المتحرك كما لا يغيره في (فَعُلَ) و (فَعِلَ) ونحوهما ، و (قِيلَ وبِيعَ وخِيفَ)أقيَس وأكثر وأعرف . . . . » (١) .

ومنها ما وصفه بأنه لغة كثيرة جيدة وذلك في قوله في أثنـــاء كلامه على باب : (ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد) : « وأما من قال : « يازيدُ بنَ عبد الله » فانه إنمـــا قال : « هذا زيدُ بنُ عبدِ اللهِ » وهو لا يجعله اسماً واحدا، وحذَفَ التنوين لأنه لا ينجزم حرفان . فان قلتَ : هلاَّ قالوا : « هـــذا زيدٌ الطويلُ » فإن القول فيه أن تقول : جُعِلَ هذا لكثرته في كلامهم بمنزلة قولهم : « لَدُ الصلاة » حذفها لأنه لا ينجزم حرفان ، ولم يحرّكها ، واختص هذا الكلام بحذف التنوينَ لكثرته كما اختص (لا أدرِ) و (لم أُبَلْ) لكثرتهما . ومن جعله بمنزلة (لَدُنْ) فحذفه لالتقاء الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : (هذهِ هندٌ بِنتُ فُلانٍ) ، وزعم يونُس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة » (٢) .

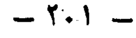
وقد يصف اللغة بانهـــا جيدة فقط ، من ذلك ما ورد في قوله في باب : (يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الاول بمنزلة الآخِرِ) : « وذلكقولك: « يا زيدَ زيدَ عمرٍو » و « يا زيدَ زيدَ أخِينا » و « يا زيدَ زيدَنا » زعم الخليل ويونُس أن هذا كلَّه سواء وهي لغة للعرب جيدة » (٣) .

وهناك لغات اعتبرها لغات لمن ترتضى عربيته ، وبعضها لغات لمن لا ترتضي عربيته وقد ورد ذكرهما معا في قوله : « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا . . . . وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والاشعار وهي : النون الخفيفة ، والهمزة التي بَينَ بَين ، والألف التي تُمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم يعني بلغة اهل الحجاز في قولهم : « الصلاة والزكاة والحياة » وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غـــير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضَى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر » (٤) .

وممـــا وصفه بانه لغة لقوم من العربِ ممن ترتضى عربيته ما جاء في قوله : « وقد شبه بعض العرب ممن تُرتضَى عربيته هذه الحروف الأربعة : « الصاد والضاد والطاء والظاء » في : (فَعَلْتُ) بهن في : (افْتَعَلَ) لانه يبني الفعل على

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣١٤ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٣١٤ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .





(التـــاء) ويغيرّ الفعل فتسكـن (اللامُ) كما أُسكـِن (الفاء) في : (افتـَعـَلَ) ولم تـَترك الفعل على حاله في الاظهار ، فضارعت عندهم (افتـَعـَلَ) وذلك قولهم : « فَحَصْطُ بِرِجلي » و « حـصْطُ عـَنه » و « خَبـَطُّه » و « حـَفـَطُّه » يريدون : (حصْتُ عنه) و (خَبـَطْتُهُ) و (حَفـِظْتُهُ) وسمعناهم يُنشِدون هذا البيت لعلقمَةَ بن عَبـَدَةَ :

وفي كـُلِّ حَيٍّ قد خَبـَطٌ بِنعْمَةٍ فَحَقَّ لِشأْسٍ من نَداكَ ذَنوبُ

وأعرب اللغتين وأجودهما انَ لا تقلّبها (طاءً) ، لأن هذه (التـــاء) علامة الاضمار وانمـا تجيءُ لمعنى وليست تلزم هذه (التـــاء) الفعل » (١) . ففي هـذا النص قد وصف بعض اللغات بانها لغة من ترتضى عربيته ثمّ بين أنّ الأجود أن نبقيها على اصلها بلا قلب وهي اللغة الاصلية .

وهناك لغات لقوم يوثق بعربيتهم او لأكثر العرب ذكرها في كلامه على باب (ما أميل على غير قياس وانما هو شاذ) فقال: « وذلك (الحَجّاجُ) اذا كان اسما لرجل وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر لأن الامالة اكثر في كلامهم .

واكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف (حَجّاج) اذا كان صفة يجرونه على القياس . وأما (النّاس) فيميله من لا يقول : (هذا مالٌ) بمنزلة (الحَجّاج) وهم اكثر العرب لانها ک (ألف) : (فاعل) اذ كانت ثانية فلم تـُمَل في غير الجرّ كراهية أن تكون كباب : (رَمَيْتُ وغَزَوتُ) لأن (الواو) و (اليـــاء) في : (قُلتُ) و (بِعْتُ) اقرب الى غير المعتل وأقوى .

وقال ناس يوثق بعربيتهم : « هذا بابٌ ومالٌ » و « هذا عابٌ » لمّا كانت بدلا من (اليـــاء) كما كانت في : (رَميتُ) شبهت بها ، وشبهوها في : (باب ومال) بالألف التي تكون بدلا من (واو) : (غزوت) فتبعت (الواوُ) (اليـــاء) في (العين) كما تبعتها في (اللام) لأن (اليـــاء) قد تـَغلب على (الواو) هنا . . . . . . والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعمّ في كلامهم ، ولا يـُميلون في الفعل نحو : (قالَ) لانهم يـَفرقون بين ما (فَعِلْتُ) منه مكسورٌ وبين ما (فَعُلْتُ) منه مضموم . وهذا ليس في الاسماء » (٢) .

ومثل ذلك قوله : « واعلم أنّ ناسا من العرب يلحقون (الكاف) التي هي علامة الاضمار اذا وقعت بعدها (هاء) الاضمار (ألفاً) في التذكير و (ياءً) في

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤ .

التأنيث لأنه اشد توكيدا في الفصل بين المذكّر والمؤنث ، كما فعلوا ذلك حيث أبدلوا مكانها (الشين) في التأنيث ، وأرادوا في الوقف بيـان (الهاء) اذا اضمرت المذكر ، لان (الهاء) خفية ، فاذا ألحق (الألف) بيّن أنّ (الهاء) قد لحقت ، وانمـا فعلوا هذا بها مع (الهاء) لأنها مهموسة كما أن (الهاء) مهموسة وهي علامة اضمار ، كما أن (الهاء) علامة اضمار ، فلما كانت (الهاء) يلحقها حرف مـد الحقوا (الكاف) معها حرفَ مـد وجعلوهما إذا التقيا سـواء وذلك قولك : « أُعطيكيها » و « أُعطيكيهِ » للمؤنث . وتقول في التذكير : « أُعطيكاهُ وأُعطيكاها » .

وحدثني الخليل أن ناسا يقولون : « ضَرَبتيه » فيلحقون (اليـاء) وهذه قليلة . وأجود اللغتين وأكثرهما أن لا تُلحِق حرفَ المـد في (الكاف) ، وانمـا لزم ذلك (الهاء) في التذكير كما لحقت (الالفُ) (الهاءَ) في التأنيث . و (الكافُ) و (التـاءُ) لم يفعل بهما ذلك . وانمـا فعلوا ذلك بـ (الهاء) لخفتها وخفائها ولأنها نحو « الالف » (١) .

وقـد لا يشير الى اللغة الا عند تفضيل لغة ثانية عليها كمـا في قولـه : « و (ذُو صباحٍ) بمنزلة (ذاتَ مرة) تقول : « سِيرَ عليه ذا صباح » أخبرنا بذلكَ يونُس عن العرب ، إلاّ أنّه قَدّ جاء في لغة لخثعم مفارقا لـ (ذاتَ مرة) و (ذات ليلة) . وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها » (٢) .

وممـا نقل فيه عبارات مستعملة في أكثر من لغة من لغات العرب لكنه لم يبين أقواها أو يميز بينها بجودة او ضعف انمـا يفهم من عباراته انها غير مشهورة والمشهور خلافها ممـا ذكره قبلها على انه لغة مسلّم بها قوله في باب : (الكاف التي هي علامة المضمر) : « اعلم أنها في التأنيث مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك قولك : « رَأيتُكِ » للمرأة و « رَأيتُكَ » للرجل . و (التـاء) التي هي علامة الاضمار كذلك ، تقول : « ذهبْتِ » للمؤنث ، و « ذهبتَ » للمذكر . فأمّا ناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان (الكاف) للمؤنث (الشين) وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا ان يفصلوا بين المذكر والمؤنث ، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل ؛ لأنهم اذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من ان يفصلوا بحركة ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦ .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ١١٥ .



قالوا : « ذهبُوا » و « ذَهبْنَ » و « أنتُم » و « انتُنَّ » وجعلوا مكانها اقرب ما يشبهها من الحروف اليها لانها مهموسة كما أن (الكاف) مهموسة ، ولم يجعلوا مكانها مهموسا من الحلق لأنها ليست من حروف الحلق ، وذلك قولك ، « إنّشِ ذاهبةٌ » و « مالَشِ ذاهبةٌ » يريد : (إنّكِ) و (مالَكِ) .

واعلم أن ناسا من العرب يلحقون (الكافَ) (السينَ) ليبينوا كسرة التأنيث ، وانما الحقوا (السينَ) لأنها قد تكون من حروف الزيادة في (استَفْعَلَ) وذلك : (أعطَيْتُكِسْ) و (وأكْرُمكِسْ) فاذا وصلوا لم يجيئوا بها ، لأن الكسرة تَبين ، وقوم يلحقون (الشينَ) ليبينوا بها الكسرة في الوقف كما ابدلوها مكانها للبيان وذلك قولهم : « أعطَيتُكِشْ » و « أُكرِمُكِشْ » فاذا وصلوا تركوها . وانما يلحقون (السينَ) و (الشينَ) في التأنيث لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير » (١) .

وقد وصف بعض اللغات التي استشهد بها بأنها قليلة ، وقد مر بنا بعض هذه العبارات ، ومثلها قوله : « وحدثني الخليل ان ناسا يقولون (ضربتيه) ويلحقون (الياء) وهذه قليلة » (٢) .

ومثلها قوله : ومن ذلك قول العرب : « من أنتَ زيداً » وزعم يونُس أنّه على قوله : « مَنْ أنتَ تَذْكُرُ زيداً » ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنَوا عن إظهاره بأنهّ قد علِم أنّ (زيداً) ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتدأ فلا بد من أن يكون على الفعل كأنه قال : « مَن انتَ مُعَرِّفاً ذا الاسمَ » ولم تحمل (زيدا) على (مَنْ) ولا (أنتَ) ، ولا يكون (مَن أنتَ زيداً) إلاّ جوابا ، كأنّه لما قال : « أنا زيدٌ » قال : « فَمنْ أنتَ ذاكِراً زيداً » . وبعضُهم يرفعُ وذلك قليل كأنه قال : « من أنت كلامُكَ وذِكْرُكَ زيدٌ » ، وانما قل الرفعُ لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس به ، ولكنه يجوز على سعة الكلام » (٣) .

وقوله : « واعلم أنَّ من العرب من يقول : « ضَربوني قَومُكَ وضَرباني أخَواكَ » فشبهوا هذا بـ (التاء) التي يظهرونها في : (قالتْ فُلانَةُ) فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة . قال الشاعر وهو الفرزدق : —

ولكِنْ دِيافِيٌّ أبوهُ وأمُّهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السّلِيطَ أقارِبُهْ (٤)

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢٩٥ — ٢٩٦ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٣٩٥ — ٢٩٦ . وينظر في مثله ج ٢ ص ٢٨٧ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ١٤٧ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٢٣٦ .



وقوله في باب (ما يكون صفة مفردا من الاسماء وليس هو بفاعل ولا صفة تُشبه الفاعل) : « وذلك قولك : « مررتُ بحيّةٍ ذراعٌ طولُها » و « مررتُ بثوبٍ سبْعٌ طولُهُ » و « مررتُ برجلٍ مائةٌ إبلُهُ » . فهذه تكون صفات كما كانت (خيرٌ منكَ) صفة ، يدلك على ذلك قول العرب : « أخذَ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً » فجعلوا (مائةً) وصفا . وقال الشاعر وهو الأعشى : —

لَئِن كُنت في جُبٍّ ثَمانينَ قامةً   ورُقيتَ أسبابَ السماءِ بِسُلّمِ

فاختير الرفع فيه لأنك تقول : « ذراعٌ الطولُ » ولا تقول : « مررتُ بذراعٍ طولُه » وبعضُ العرب يَجرُّه كما يَجرّ (الخزّ) حين يقول « مررتُ برجلٍ خزٍّ صُفّتُهُ » ، ومنهم من يَجرُّه وهو قليل كما تقول : « مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوهُ » (١) .

وقد لا يصف اللغة بالقلة فقط إنما يجاوز هذا الى وصفها بالقبح والرداءة مثال ذلك قوله : « واعلم أنّ ما كان في النكرة رفعا غيرَ صفة فانه رفع في المعرفة من ذلك قوله عز وجل : « أمْ حَسِبَ الذينَ اجتَرَحُوا السّيئات أن نَجعَلَهُم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سَواءٌ محيَاهُم ومَماتُهُم » (٢) . وتقول : « مررت بعبدِ الله خيرٌ منهُ أبوهُ » فكذلك هذا وما أشبهه . ومن أجرَى هذا على الاول فإنه ينبغي لَه أن ينصبه في المعرفة فيقول : « مررتُ بعبدِ الله خيراً منه أبُوه » وهي لغة رديئة ، وليست بمنزلة العمل نحو : (ضاربٍ) و (مُلازِمٍ) وما ضارعه نحو : (حَسَنٍ) . ألا ترى أنّ هذا عملٌ يجوز فيه : (يَضْرِبُ) و (يُلازِمُ) و (ضَرَبَ) و(لازَمَ) ، ولو قلت : « مَررتَ بخيرٍ منهُ أبُوهُ » كان قبيحا . . . » (٣) .

ومثله قوله في تحقيق الهمزتين : « وهو رديءٌ » (٤) .

وقوله : « واعلم ان قوما من ربيعة يقولون : « مِنْهِم » أتبعوها الكسرةَ ولم يكن المُسكّن حاجزا حصينا عندهم . وهذه لغة رديئة اذا فصلت بين (الهاء) والكسرة فالزم الاصل لأنك قد تُجْرِي على الاصل ولا حاجز بينهما . . . . وأما أهل اللغةِ الرديئة فجعلوها بمنزلة مِنْتِنٍ » (٥) .

ومثله ما مر بنا في قوله : « وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نَبِيء) و (بَرِيئَة) وذلك قليل رَدِيءٌ » (٦) .

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٢٣٠ — ٢٣١ .
٢ — الجاثية ، الآية ٢١ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٢٣٣ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٤١٠ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .
٦ — الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ .



وربمـا وصف اللغة بانها رديئة جدا ، وقد جاء ذلك في قوله الذي تقدم ذكره:
« وقال ناس من بكر بن وائل : « من أحلامِكِم » و « بِكِمْ » شبهها بـ (الهاء) لأنها علم اضمار وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرةَ الكسرةَ حيثُ كانت حرف إضمار ، وكان اخف من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر ، وهي رديئة جدا » (١).

هذه درجات ما استشهد به سيبويه من المسموع في كتابه من كلام العرب المنثور . وقد اتضح فيها مقدار اهتمامه بالسماع وبالقبائل التي سمع منها هو او سمع منها احد شيوخه . وبذكره من سمع العبارة اذا لم يكن هو السامع . وان لم يكن قد سمع العبارة لا يذكر السماع ويكتفي بأن يقول : « وأكثر العرب يقولون » او « من يوثق به من العرب يقول » . . . الى آخر ما مر بنـا من الأمثلة .

واذا ما حاولنا أن نطبق طرق الاخذ والتحمّل للغة والتي وضعها علماء العربية بعده كابن الانباري واحمد بن فارس والسيوطي وجدنا انها في غالبها مستنبطة من كتابه ومعتمدة على عباراته التي روى فيها الشواهد نحو قوله : (سمع الخليل) و (سمع يونس) و (زعم الخليل أنه سمع) و (زعم ابو الخطاب أنه سمعهم يقولون) و (سمعت) او (سمعنا) او (حدّثني فلان) او (اخبرني فلان) او (حدثنا فلان) أو (اخبرنا) او (قال لي فلان) او (قال فلان) او (زعم فلان) او (عن فلان) او (انشدنا فلان) او (انشدني فلان) او (حدثنا) او (حدثني) في الشعر أو النثر .

فكتاب سيبويه هو الأساس الاول الذي بنيت عليه قواعد اللغة والنحو والرواية وتقسيماتها .

اما ما بحثوا فيه من ثبوت النقل عن العرب بالسند الصحيح فقد ظهر واضحا عند سيبويه كل الوضوح حيث كان ينقل عن طريق شيوخه وهم جميعهم عاشوا كما عاش في الفترة التي يوثق فيها بالعرب الفصحاء الذين سمعوا منهم مباشرة ، وقد كانوا من الثقة بحيث لا يمكن الطعن فيما ينقلون ويروون شعرا كان ام نثرا ، فابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وعبد الله بن ابي اسحاق ويونس وابو الخطاب الأخفش والخليل كلهم علماء بالعربية قائمون على دراستها وتقعيد قواعدها مهتمون برواية الفصيح الصحيح عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم وعن هؤلاء الشيوخ أُخذت العربية وبهم أُقتُدِيَ في استنباط قواعد اللغة والنحو والصرف فليس هناك أوثَق منهم بان يكون سنداً للمنقول والمروي من لغة العرب ، وليس اصدق منهم في الرواية اضافة الى كونهم أبعد الناس عن وضع اللغة او انتحالها، وما اشترطوه من

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٤ .



عدالة الناقلين للغة واضح في المرويّ في الكتاب فقد علمنا أنّ سيبويه كان يوثّق كل نصّ ينقله وكان واثقا من راويةٍ فيقول : (حدثني من أثق به) او (من لا أتّهم) (أو من يوثق بعربيته) او (من يوثق بعلمه) الى ما هنالك من العبارات التي تدل على اهتمامه بالناقل . هذا ان لم يكن هو ناقل اللغة او احد شيوخه او بعض شيوخه عن بعض عن العرب الفصحاء . ولهذا اعتبرت شواهد سيبويه أصح الشواهد واوثقها.

اما كون النقل عن العرب العاربة الذين يعتبر قولهم حجة في اصل اللغة مثل قحطان ومعد وعدنان . . . . فاننا نجد من نقل عنهم سيبويه واعتمد على لغتهم في تقعيد القواعد هم افصح قبائل العرب وقد مر بنا اعتباره لغة اهل الحجاز اللغة الأولى القدمى . وبعدها لغة تميم وما بقي من قيس واسد ونحوها وأعطى كل قبيلة منزلتها في القوة والفصاحة بالنسبة الى القبائل التي ذكرها فاعتبر بعضها ضعيفا وبعضها قليلا وغيره رديئا او رديئا جدا لا يتكلم به . وسنبين في موضوع القياس عند سيبويه موقفه من هذه اللغات وايها قاس عليها وأيّها استشهد بها من غير ان يعتبرها اساسا لقاعدة او قياس .

وقد توافر في اللغة المنقولة عند سيبويه ما ارتأوه من وجوب كون الناقل للّغة قد سمع حسا من المتكلمين بها . او قد سمع الرواة بعضهم من بعض حسا . فغالب المرويّ عنده سمعه شيوخه عن العرب المتكلمين به حسا او سمعه سيبويه نفسه منهم او من شيوخه الذين سمعوه منهم ؛ لانه وشيوخه خرجوا الى البادية وسمعوا اللغة من سكانها الفصحاء الذين لم تشب ألسنتهم شائبة من لحن او فساد وكتبوا ما سمعوا ثم عادوا به فدرسوه وصنفوه وناقشوا لغاته وبَنَوا عليها القواعد والأقيسة التي ذكرت في كتاب سيبويه ، واخذها عنه من جاءوا من بعده من بصريين أو كوفيين وكان من جملة ما اعتمدوا عليه في نحوهم الذي نعرفه نحن اليوم . أو يكون قد سمعه ممن يثق به يذكر انه سمعه من العرب الى غير هؤلاء ممن اعتمد عليهم وسمع منهم مما مر بنا ذكره .

أما الشعر فقد مر بنا أن علماء اللغة والأدب الباحثين في الشعر والشعراء قسموا الشعراء الى طبقات معتمدين في ذلك الفترات الزمنية . فاعتبرها بعضهم اربع طبقات هي : —

الطبقة الاولى : —

طبقة الشعراء الجاهليين وهم من عاش قبل الاسلام كامريء القيس والاعشى .



الطبقة الثـانية : —

طبقة المخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كلبيد وحسّان .

الطبقة الثالثة : —

طبقة المتقدمين : ويقال لهم الاسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الاسلام .

الطبقة الرابعة : —

المولدون ويقال لهم المحدثون وهم مَنْ بعدَهم كبشار بن برد وأبي نواس(١).

واعتبرها البعض الآخر ستاً : —

الطبقة الخامسة : —

طبقة المحدَثين الذين جاءوا بعد المولّدين كأبي تمـام والبحتري .

الطبقة السادسة : —

طبقة المتأخرين وهم من بعدَهم كالمتنبي (٢) .

وكان اعتماد البصريين على شـعر شعراء الطبقتين الأولَيَين إجماعا من غـير تفريق ، ولم يَستشهِد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة . ويرى البغدادي في خِزانته أنّ الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة وإن كان أبو عمرو ابن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يُلَحِّنون الفرزدق والكُميت وذا الرُّمة وأضرابهُم ، وكانوا يَعدُّونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب كما يقول ابن رشيق (٣) .

اما شعراء الطبقة الرابعة فلم يَستشهِد البصريون بشعرهم ، وهو الصحيح عند البغدادي (٤) .

اما الكوفيون فقد احتجوا بشعر شعراء الطبقات الأربع ، كما احتجوا بشعرٍ لم يُعرف قائله واستندوا اليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون (٥) .

أما سيبويه فقد استشهد في كتابه بألف وخمسين بيتا وقد مرّ بنـا أنّ الجرمي قال : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا ، فاما الالف فعرفت اسماء قائليها واما الخمسون فلم اعرف قائليها » (٦) .

---

١ ــ ينظر العمدة ج ١ ص ١١٣ وخـزانة الادب ج ١ ص ٤ .

٢ ــ ينظر خزانة الادب للبغدادي ج ١ ص ٣ والمزهر ج ٢ ص ٤٨٩ .

٣ ــ ينظر العمدة ج ١ ص ٩٠ ــ ٩١ ، وخـزانة الادب ج ١ ص ٣ .

٤ ــ الخزانة ج ١ ص ٤ .

٥ ــ ينظر الاقتراح ص ٢٧ ، ٢٩ ، ومدرسة الكوفة ص ٣٨٠ ــ ٣٨١ و ٤٥٠ ــ ٤٥١ .

٦ ــ ينظر طبقات النحويين للزبيدي ص ٧٧ ، وخزانة الادب ج ص ١٧٨ .



وقد كانت هذه الشواهد من شعر شعراء الطبقات الثلاث الاول أما الطبقة الرابعة وهي طبقة المحدثين وهي التي تبتديء ببشار بن برد فلم يحتج سيبويه بشعر شعرائها فيما هو منسوب بين ايدينا من شواهده وقد قيل : إنه احتج بشعر لبشار تقربا اليه واسترضاء له لانه هجاه لتركه الاحتجاج به (١) وبنوا عليه جواز الاستشهاد بكلام من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة كبشار بن برد وابي نواس ومن بعدهم(٢) وما احتج به سيبويه من شعر بشار على زعمهم بيت واحد قيل هو قوله : —

وما كلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤتيكَ نُصحَهُ   وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَه بِلَبيب

والذي يلاحظ مثل هذا الخبر يُحس بوضوح تحامُل واضعه على سيبويه وغيرته من كتابه الذي جمع فأوعى . وإلاّ فكيف يظن بسيبويه الغفلةَ ؟ أو كيف يُمكن أن يتغاضى سيبويه عن مبادئه التي مر بنا بعضٌ منها في اهتمامه بتوثيق النصوص التي يستشهد بها من منثور الكلام او منظومه فيذكر سماعه وسماع شيوخه وقد كان بشار معاصرا لسيبويه ولم يأخذ عن غيره من معاصريه فكيف يصح أن يأخذ بشعر بشار ؟ وهل يعقل أن يكُفَّ بشار عن هجاء سيبويه لاستشهاده ببيت واحد من شعره ؟ إضافة الى ذلك فإن هذا البيت غير منسوب لا في الكتاب ولا في شرح الأعلم لشواهده ولا عند من ألّف فهارس لشواهد الكتاب ، ولم يشيروا الى أنه مختلف في نسبته اليه . ولو افترضنا انه من شعر بشار فان سيبويه لم يذكره ليبني عليه قاعدة كما يتضح من قوله : « . . . ألا ترى انك تقول : « اخْشَوا وَاقِداً » فتُدغِم و « اخشَيَّ ياسِرا » فتدغم وتُجريه مجرَى غيرِ (الواو) و (اليـاء) ولا يجوز في القوافي المحذوفة ، وذلك أنَّ كُلَّ شعرٍ حذفتَ من أتَمِّ بنائه حرفا متحركا أو زنةَ حرفٍ متَحرِك فلا بد فيه من حرف لِين للرِدفِ نحو :

وما كُلُّ ذي لُبٍّ بمؤتِيكَ نُصحَهُ   وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبيبِ

و(اليـاء) التي بين البـاءَين رِدْف » (٣) .

فالاستشهاد به هنا على إرداف القَوافي وهو خاص بالشعر وكثيرٌ في الشعر العربي (ياء) كان او (واوا) أو (ألفاً) ، فسواء في ذلك استشهاده بهذا البيت أم بغيره ، وهذا التمثيل بشعر بشار — إن صحت نسبته اليه — لا يغُضُّ من سيبويه ولا من كتابه ولا يضعف شواهده التي اعترف القدماء والمحدثون بأنها اصح الشواهد واوثقها سواء في ذلك ما نسبه هو منها عن طريق نسبته روايتها الى شيوخه

---

١ — ينظر الاقتراح ص ٢٧ والموشح للمرزباني ص٣٨٥ والخزانة ج ١ ص ٤ .
٢ — البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ٢٢٨ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٤٠٨ — ٤٠٩ .



او الى من يثق به ، ام ما نسبه الجرمي منها ، ويكفي في توثيق الشاهد الذي يذكره من جاء من النحاة بعد سيبويه ممن ترك لنـا كتبا في النحو او شروحا لها أن يقال فيه – إنه من شواهد الكتاب .

ولم تكن هذه الثقة بالكتاب وهذا الاعتماد على شواهده الا لاهتمامه بما رواه واستشهد به ولنسبته هذا المرويّ الى قائله والى من رواه له من شيوخه او الرواة الموثوق بعَدالتهم وصدقهم وقد مر بنـا اهتمامه بالمسموع وتوثيقه له سواء في ذلك المنثور منه والمنظوم .

اما ما رويَ عن الجرمي من أنه قال : « نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت اسماء قائليها واما الخمسون فلم اعرف اسماء قائليها » (١) فان عدم نسبة بعض الابيات الى قائليها لا يقدح في الكتاب ولا في شواهده لان معظم الشعر الذي روي حتى عصره ممـا يصح الاستشهاد به عند البصريين وكان بشار من الشعراء الذين ابتدأت بهم الطبقة الرابعة التي استشهد بشعرها الكوفيون ، وقد مر بنـا أن الزمخشري استشهد في كشّافه بشعر لأبي تمام والبحتري (٢) وهما ممن جاء بعد زمن بشار وابي نواس . فاحتجاج سيبويه بشعر بشار – إن صح – لا يُقلل من قيمة كتابه ، ولا يعد ذنبـا عليه او مطعنا يوجهه الكوفيون الى الكتاب وهم الذين استشهدوا بكثير من الشعر المصنوع او المنسوب الى غير قائله واخذوا من بعض الرواة الذين لم يأخذ عنهم البصريون ، وكانوا أقلَّ اعتناء بمـا يروى وبفصاحته وأكثر منهم توسعا في الزمان وفي القبائل والشعراء(٣).

فالذي يقال في الكتاب وفي الطعن بشواهده لا أهميةَ له ولا التفات اليهويكفينا قول ابن جني « وحسبُنا من هذا حديثُ سيبويه وقد حطب بكتابه وهو ألفُ ورقة علما مبتكرا ووصفا متجاوزا لمـا يسمع ويرى ، وقلما تسند اليه حكاية او توصل به رواية الا الشاذ الفذ الذي لا حَفل به ولا قدر » (٤) .

وقد اتبع سيبويه في المنظوم من الشواهد وفي روايتها ما اتبعه في المنثور وسواء في ذلك ما نسب الى قائله وكانت نسبته اصلية في الكتاب ام ما نسب نسبة قد اتضح زيادتها على اصل الكتاب ، والذي يبـدو انه ممـا نسبه الجرمي ، أم ما لم يُنسَب من ابياته . واتضح في الكتاب رتبٌ نذكرها حسبما نراه من القوة وهي : –

---

١ – ينظر طبقات النحويين للزبيدي ص ٧٧ . وخزانة الادب ج ١ ص ١٧٨ .
٢ – ينظر الكشاف ج ١ ص ٦٦ ، ٦٣ وغيرها .
٣ – ينظر مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ص ٧٣ – ٧٤ ، والمزهر ج ١ ص ١٧٥ – ١٧٦ .
٤ – الخصائص ج ٣ ص ٣١٢ .



ما سمعه من احد شيوخه من الشاعر نفسه ، وقد عبر عن ذلك بعبارة توحي أن نسبته الى قائله اصلية حيث صرح فيه باسم الشاعر من غير أن يشعر بالزيادة ، كما في قوله : « أنشدَنا يونُس لجرير » ، أو : (زعم عيسى أنه سمع ذا الرُّمة يُنشد هذا البيت نصبا) ، او : « وزعم يونُس أنه سمع رؤبة يقول » أو : « وزعم يونُس أنه سمع الفرزدق يُنشد » او : « قال ساعدة بنُ جُؤَيّةَ وزعم ابو الخطاب أنّه سمع هذا البيت من أهلَه هكذا » (١) .

ما سمعه احد شيوخه من العرب الموثوق بهم ، وقد صرح باسم الشاعر مما يدل على انه نسب في اصل الكتاب كقوله : « وزعم يونُس أنه سمع العرب يقولون في بيت الاسود بن يعفر » (٢) .

ما سمعه شيوخه عن العرب الموثوق بهم من غير أن يُنسَب لقائله كقوله : « أنّ ابا الخطاب حدّثنا أنَّه سمع من العرب الموثوق بهم من يُنشِد هذا البيت رفعا » (٣) .

ما نسبه الى شيوخه من غير أن يذكر سماعهم إياه لا من الشاعر نفسه ولا ممن يرويه انما ذكر اسم الشاعر صريحا مما يدل على انه ليس مما زيد فيما بعد من ذلك قوله : « وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير » و : « وزعم يونُس أن العرب تُنشِد هذا البيت لهُدْبَةَ » و : « أنشدنا يونُس لجرير . . . . أنشدَناه منصوبا وزعم أنّ العربَ كذا تُنشِدُه » . و : « وزعم الخليل أنّ قول الأخطل . . . . كقولك : « أنها لَأبِلٌ أمَ شاء » (٤) .

ما جرى فيه استفسارات ومناقشات بين سيبويه وشيوخه ، ونسبته الى قائله اصلية في الكتاب كما هو واضح فيه ، يقول : « والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما اخبرتك ، زعم يونُس انه سمع العرب يقولون في بيت الأسود ابن يعفُر . . . . فزعم الخليل أنّ (التهدُّدَ) ها هنا بمنزلة : (الرحيل بعد غد) وأنّ (أنّ) بمنزلته ، وموضعُه كموضعه ، ونظير : « أحقاً أنّكَ ذاهبٌ » في اشعار العرب قول العبديّ . . . . » (٥) . ومثله : « وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق » (٦) . وقوله : « وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ : « فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصالحين » (٧) فقال : هذا كقول زهير . . . . . واما قول عمرو ابن عمّار الطائيّ . . . . . فهذا على النهي » (٨) .

---

١ – ينظر هذا في الكتاب ج ١ ص ١٠٤ ، ٢٥٣ ، ٢٨٩ ، ٤٥١ ، ٤٦٢ . وغيرها .
٢ – الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .
٣ – الكتاب ج ١ ص ٣٦٨ – ٣٦٩ .
٤ – الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ . و ص ١٣١ وغيرها .
٥ – الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .
٦ – الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ .
٧ – المنافقون ، الآية ١٠ .
٨ – الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ – ٤٥٣ .



ما ذكره سيبويه نفسه ، ونسبة البيت تدل على أنها اصلية وليست ممـا زيد فيما بعد ، مثاله قوله : « وقال يزيدُ بنُ عمرِ بنِ الصَّعِق » . أو : « وقال رؤبة » او : « ومن ذلك قول الشمّاخ » او « قال طرفة بن العبد » او « قال لبيد » او : « قال ابو النجم » او « وقال ساعدة بن جُؤَيّة » الى آخر ما كثر وروده في الكتاب.

ما سمعه عن العرب من أشعار نُسبت الى اصحابها نسبة اصلية كما يتبين من قوله : « وسمعناهم يقولون في قول ابن مقبل » (١) ونحوه . او أنشدته قبيلة معروفة كقوله : « وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبيـاني . . . . وأما بنو تمـيم فيرفعون هـذا كلّه . . . . وهم يُنشِدون بيت ابن الأيهَم التغلِبيّ رفعـا » (٢) .

ومثله ما سمعه عن العرب تنشده ممـا نسب نسبا اصيلا في الكتاب مثل قوله : —

« قال حُمَيد الأرقَط . . . . . . وقال هشام أخوذي الرُّمة . . . . هذا كلُّه سُمِـع من العرب» (٣) . او كقوله : « وممـا ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق . . . . . وممـا ينتصب على انه عظّم الامـر قول عمرو بن شـأس الأسَدِيّ . . . » ثم يقول : « فكل هذا سمعناه ممّن يرويه من العرب نصبا » (٤)

ما رواه شيوخه وذكرهُ هو من غير أن يُنسبَ نسباً اصليا . انمـا يظهر أنّ النسبة مضافة فيما بعد وذلك كقوله : « ويقويه في ذلك قوله : وهو الربيع الاسدى » وقوله : « وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا ، وهو قول النابغة الذبياني » وقوله : « وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق » وقوله : « واما قول الشاعر : لعمرو بن قِنعَاس » و « وقال الآخر ، توبةُ بن الحِمْيَر » و « وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع العرب يقولون وهو قول رجل من أزْدِ السـَّراة » و « قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي » و « مثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني الحَسحَاس » الى آخر ما تدل عليه هذه العبارات من كون اسم الشاعر قد أُضيف فيما بعد وليست نسبته اصلية في الكتاب .

ومنها ما لم ينسب لانسبة مضافة ولا أصلية لكنه يذكر أنه لأنصاريّ أو هُذَليّ أو جاهليّ او نحوه كقوله : « ولرجل من عُمان » او : « وقال رجل من الأنصار جاهليّ » او : « قال الشاعر الهذلي » او : « قال الانصاريّ » او : « قال رجل من الأنصار » او : « قال رجل من بني أسد » او : « قال بعض السعديين » او « وقال القرشيّ » او : « لرجل من باهِلَة » ، أو : « قال الشاعر

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٧ .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥ .

٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٧٣ .

٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩ .



وهو رجل من بني كِلاب » او : « وقال الشاعر من بني طُهَيّة » او : « وقال التميميّ » او « ولبعض الحجازيين » او « قال بعض السّلوليين » او « وقال الأسديّ » او : « ولرجل من بني عبس » او : « وقال رجل من بني دارم » او « لرجل من بني قُشَيْر » او : « لرجل من بني سَلول مولّد » او : « قالَ رجلٌ من بني يشكُر » او : « وقال رجلٌ من بني سُلَيم » او : « لرجل من فَزارة » او : « وقال رجل من بني مذحَج » او « قال رجل من بني مازن » او « وقال بعض ولد جرير » او : « ولرجل من خثعَم » او « لرجل معروف من أزد السّراة » (١) . . . . . . الخ من استشهد بأشعارهم او جاء بها للتمثيل والتقوية لما أورده من الشواهد القرآنية او من كلام العرب المنثور الذي يحتجّ به او لاشعار شعراء يحتج بشعرهم ، فذكر قبيلة الشاعر التي جاء البيت على لغتها ، وان لم يعرف اسم القائل .

ما رواه بعض شيوخه من غير أن ينسب لقائل معين كقوله : « وزعم الأخفش في ضرب . . . » و : « زعم ابو الخطاب أنّه سمعهم يقولون : » و « زعم يونُس أنّه سمع العرب يقولون : » و : « سألناه عن بيت أنشَدناهُ يونُس » و : « أنشَدنا الخليل » وكل هذه الاشارات وغيرها كثير لا ذكر فيه لاسم الشاعر ولا لقبيلته لكنه يوثّقها بنسبته روايتها الى شيوخه .

ما أنشده من يثق بعربيته ، أو كان الشعر لمن يوثق بعربيته ، او رواه رجل منسوب الى قبيلة معينة كقوله : « وسمعنا من يوثق بعربيته قال . . . . » او : « كما أنشَدنا من نثق بعربيته » او : « انشَدنا أعرابيّ من بني كِلاب » .

ما سمعه من رجل من العرب يُنشِده ويعبر عَنه بمثل قوله : « وسمعت رجلا من العرب يُنشِد هذا البيت كما أُخبركَ به » او : « سمعناهم يقولون : » او : « سمعت من يروي هذا الشعر يُنشِدُه ! . . . » أو : « سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه » . وهذا كثيرٌ في الكتاب .

ما أنشده العرب أو ما قالته العرب من غير أن يُنْسَب ، كقوله : « ومما قالت العرب في ادغام (الهاء) في (الحاء) قوله » او : « وقد قال بعض العرب » . . . .

واخيرا ما قال فيه : « قال الشاعر » او : « قال الآخَر » او : « قول بعض العرب » او : « ومثله » او : « ومنه » او : « ومثله قول الشاعر » . . . . الى أمثال هذه العبارات .

---

١ - ينظر في مثل هذا : الكتاب ج ١ ص ١٢ ، ٧٨ ، و ٨٢ و ٨٧ و ٩٠ و ٩٥ و ١١٦ و ٢٢٢ و ٢٥٣ و ٣١٣ و ٣٢٥ و ٣٣٦ و ٣٥٢ و ٣٥٨ و ٣٧٧ و ٤٢١ و ٤٣٠ و ٤٤٦ و ٤٥٠ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ج ٢ ص ٢٩ و ٦٤ و ١٤١ و ١٧٤ و ٢٥٠ و ٢٨٤ وغيرها كثير .



من هذا العرض لشواهد الكتاب يتّضح أنّها ليست على درجة واحدة من التوثيق . كما يتبين أنّ موقفه من الشعراء شبيه بموقفه من الكلام المنثور الذي رواه عن قبائل العرب ، وشبيه بموقفه من القراءات التي استشهد بها . فهو ينسب ما تأكد له من أوجه كثيرة صحة نسبته الى قائله ويترك ما سوى ذلك حتى لا يُلام فيما بعد على نسبة غير صحيحة او على عبارة او قراءة او بيت من الشعر ينسب الى اكثر من قائل .

ونلاحظ شدة توثيقه للشواهد من العبارات المختلفة التي قرن بها ذكره للشاهد وسواء أكانت قبل الشاهدأم بعده . وان اغلب الشواهد التي لم ينسبها لم تكن تُذكر إلا تقوية وتمثيلا لما بَنَى عليه الباب من الآيات القرآنية او الكلام الوارد عن العرب أو الامثلة التي سمعها ونقلت له وهذا مما يجعل القاريء مطمئنا الى صحتها.

ومما يدلنا على دقته وثقته وضبطه أنّه كان يُشير الى الأبيات التي تُروَى لمُوَلّد أو الأَبيات التي وضعها النحويون او التي قيل فيها إنها مصنوعة أو شكّ في نسبتها الى قائلها . من ذلك ما مر بنا قبل قليل من قوله : « ولرجل من بني سلول مولد » او : « وقال بعض ولدِ جرير » .

ومنها قوله : « وقال : وهو مصنوع على طَرَفة وهو لبعض العِبادِيِّين :

أَسعدَ بنَ مالٍ ألَم تَعلَموا وذو الرأيِ مَهْما يَقُلْ يَصْدُقِ » (١)

وقوله : « وقد جاء في الشعر فزعموا أنّه مصنوع : —

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمرونَهُ
إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَما » (٢)

وقوله : « وقال الآخر : ويُقال وضَعه النحويون : —

إذا ما الخبزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فذاكَ أمانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ » (٣)

هذا اذا علم أنّ الشعر منسوب الى غير قائله او أنهّ مصنوع وان رويَ وتناقله الناس . أما اذا ورد البيت ولم يسمع من قائله إلّا مرةً واحدةً فانه يشير الى ذلك فيقول مثلا : « . . . . وهذا بعيد وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد : —

أتَوا ناري فقلت : مَنُونَ أنتُم ؟
فقالُوا : الجِنُّ ، قلتُ : عِمُوا ظَلاما »(٤)

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٣٣٦ — ٣٣٧ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٩٦ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٤٣٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ .

اما طريقة استشهاده بالشعر المنسوب أو غير المنسوب فسنوضحها ببعض النقول منها قوله في باب (ما يحتمل الشعر) : « اعلم أنهّ يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبّهونَهُ بمـا ينصرف من الأسماء لأنها اسماء كما أنّها أسماء ، وحذفِ ما لا يُحذفُ يُشبهّونه بمـا قد حذِفَ واستُعمِل محذوفا كما قال العجّاج : —

قَواطِنـاً مكّةَ من وُرقِ الحَمِـي

يريد : (الحمام).

وقال خُفاف بنُ نُدبَةَ السُّلَمِيّ : —

كنواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْـدِيّةٍ ومَسَحْتِ باللّثتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ

وكما قال : —

دارٌ لِسُعدَى إذْهِ من هَـــواكا

وقال : —

فَطِرتُ بمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السّرِيحا

وكما قال النجاشيّ : —

فلستُ بآتيـهِ ولا أستَطيعُهُ ولاكِ اسقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذافَضْلِ

وكما قال مالك بنُ خُرَيم الهَمداني : —

فان يَكُ غَثّـًا او سمينا فإنــني سَأَجْعَلُ عينيه لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

وقال الاعشى : —

وأخو الغَوانِ متى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أعداءً بُعَيْدَ وِداد » (١)

فهو في هذا الموضع قد خلط بين المنسوب وغيره لكنه بدأ بمـا نسب الى قائله ثم مثل له بمـا لم ينسب ، وهذا الباب خاص بمـا يجوز في الشعر ممـا لم يجوزوه في النثر ، لذلك لم يستشهد فيه بغير الشعر ، اما معظم ابواب الكتاب فهو يبدأ بالتمثيل للموضع بآيات من القرآن الكريم ثم يأتي بالشعر تأييدا له وتمثيلا ولا يهمه بعد ذلك إن بدأ بالمنسوب ام بغير المنسوب ، لأن الآية او الآيات تغنيه عن نسبة البيت ان لم يكن منسوبا . مثال ذلك قوله في باب : (من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه) : « فمما جاء من هذا قوله عزَّ وجلّ : « أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسغبَةٍ . يَتيماً ذا مَقْرَبَةٍ » (٢) وقال :

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٨ — ١٠

٢ — البلد ، الآيتان ١٤ و ١٥ .

فَلولا رجاءُ النّصرِ منكَ وَرهبةٌ عِقابَكَ قد صاروا لنا كالمَوارِدِ

وقال : —

أخَذتُ بِسَجْلِهِم فَنَفَحْتُفيهِ مُحافَظةً لَهُنَّ أخا الذِّمامِ

وقال : —

بِضَرْبٍ بالسيوف رؤُوسَ قومٍ أزَلْنا هامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ » (١)

وقد يبدأ التمثيل ببيت منسوب الى قائله فيحتجّ به ويبنيَ عليه القاعدة ثم يأتي ببيت او أبيات قد تكون منسوبة او لا تكون مثال ذلك قوله : « ومما جاء لا يُنَوّن قول لَبيد : —

عَهْدِي بِها الحيَّ الجميعَ وفيهِمُ قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ

ومنه قولُهم : « سَمْعُ أُذُني زيداً يقولُ ذاكَ » . قال رؤبة : —

وَرأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أخاكا يُعطِي الجَزيلَ فعليكَ ذاكا

وتقول : « عَجِبْتُ من ضرب زيدٍ وعمروٍ » اذا اشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال : « هذا ضاربٌ زيدٍ وعمراً » قال : « عَجِبْتُ له من ضَرْبِ زيدٍ وعمراً » كأنه أضمر : « ويضرِبُ عَمرا » أو «وضَرَبَ عمَراً» .

قال رؤبة : —

قد كُنتُ دايَنتُ بِها حَسّانا مَخافةَ الإفلاسِ واللّيّانا

يُحْسِنُ بَيْعَ الأصلِ والقِيانا

وتقول : « عجبتُ من الضربِ زيداً » كما قلت : « عَجِبْتُ من الضارِبِ زيداً » ، تكون (الالف واللام) بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر : —

ضَعيفُ النّكايةِ أعداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ

وقال المرّار الأسديّ : —

لقَد عَلِمَتْ أولَى المُغيرَةِ أنّني

كَرَرتُ فلَم أنْكُلْ عَنِ الضّربِ مِسمَعا » (٢)

فسيبويه اذن لا يهمل نسبة الأبيات الا اذا كان قبلها او معها ما يُغني عن نسبتها الى قائلها . او انه لا يبني القاعدة اساسا الا على شواهد موثوق بها من كلام الله تعالى او من الشعر المنسوب الموثوق بقائله . ومثل ما تقدم من المواضع قوله : « وقد رفعت الشعراء بعضَ هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيا عليه ، قال ابوزُبَيدٍ :

١ — الكتاب ج ١ ص ٩٧ .

٢ — الكتاب ج ١ ص ٩٨ — ٩٩ .

أقامَ وأقوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ لأوّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

وهذا شبيهٌ رفعُه ببيت سمعناه ممن يوثَق بعربيته يرويه لقومه : —

عَذيرُكَ مِن مَوْلى إذا نِمْتَ لم ينم يقولُ الخَنا أو تعتَريكَ زَنابِرُه

فلم يحمل الكلام على : (اعذرْني) ولكنه قال : « إنّما عُذْرُك إيّاي من مولىً هذا امرُه » ، ومثله قول الشاعر : —

أهاجَيتُمُ حَسّانَ عِندَ ذكائه فَغَيٌّ لأولادِ الحِماسِ طَويلُ

وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب كما أنّ قولَك : « رحمةُ اللهِ عليه » ، فيه معنى الدعاء كانه قال : « رَحِمَه اللهُ » (١) .

ولا يقتصر اهتمام سيبويه بالمسموع من الشعر على ذكر المصنوع والموضوع فقط إنمـا يهتم بذكر الروايات المختلفة والأوجه الجائزة في الشاهد الذي يجوز فيه اكثر من وجه ، او رُوي باكثرَ من رواية مثال ذلك قوله : « وقال مالكُ بن الريب : —

ألا ليتَ شِعري هَل تَغيَّرت الرَّحا

رَحَا الحَزْنِ أو أضحَت بِفَلْجٍ كما هِيا

فهذا سمعناه ممن ينشده من العرب .

وقال أُناس : « أم أضحَت » على كلامين » (٢) .

وقوله : « وقد اختلفوا في هذا البيت لنُصَيب فقال بعضُهم : —

سَوِدتُ فلم أملِكْ سَوادِي وتحتَه قميصٌ منَالقُوهِيِّ بِيضٌ بَنائِقُه

وقال بعضهم : « سُدتُ » يريد : (فَعُلْتُ) (٣) .

وقوله : « . . . . . والحجة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطاب حدّثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من يُنشِد هذا البيت رفعا : —

لَم يمنَع الشّرْبَ منها غيرُ أنْ نَطَقَتْ

حَمامَةٌ في غُصُونِ ذاتِ أوقالِ

وزعموا أنّ ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنَصب بعضهم (يَوْمَئِذ) في كل موضع ، فكذلك « غيرَ أن نَطَقَت »(٤)

ومنه قوله : « واعلم أنّ العرب تُنشِد هذا البيت على وجهين ، على إرادة (اللام) وعلى الإبتداء قال الفرزدق :

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

٢ ـ ألكتاب ج ١ ص ٤٨٧ .

٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٣٤ .

٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ .

منعتُ تميماً منكَ أنّي أنا ابنُها　　　وشاعِرُها المعروفُ عندَ المَواسِمِ

وسمعنا من العرَب من يقول : « بِأَنيّ أنا ابنُها » (١) .

ومثله قوله : « وزعموا أنّ هذا البيتُ يُنشَد على وجهين ، وهو قول رُؤبة :

فهي تـرَثِّيّ بأبِـي وابْنِيْمَـا

و (بأَبَا وابنَامَا) فـ (ما) فضل ، وإنّما حَكَى نُدبَتَها » (٢) .

وقد لا ترد في البيت الروايتان انمـا يرى الخليل قيه جواز وجهين فينقل سيبويه لنـا ما جاز فيه . مثاله قوله : « واعلم أنّك إن شئت قلت : « ائتني فاحدثك » ترفع . وزعم الخليل انك لم ترد ان تجعل الإتيان سببا لحديث ولكنك كأنك قلت : « إئتِني فأنا ممّن يحدِّثُكَ البَتّةَ جئت أو لم تَجِيء » . قال النابغة الذبيـاني :

ولا زالَ قبرٌ بينَ تُبنَى وجاسِمٍ　　　عليه من الوَسميّ جَودٌ ووابِلُ

فَيُنبِتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَوَّراً　　　سأُتْبِعُهُ منخيرِ ما قالَ قائِلُ

.... قال الخليل : « ولو نَصَب هذا البيتَ لجاز ولكنّا قبِلناهُ رفعاً » (٣) .

كل هذه الاشارات التي ذكرها سيبويه سواء بذكره المصنوع والموضوع ام بذكره الأوجه الجائزة او الروايات المختلفة ـ تدل دلالة واضحة على علمه بجميع ما استشهد به ومعرفته بقائليه او من تنسب اليهم ، واغلب الظن أنّ ما لم ينسبْه من الأبيات إنمـا هي لشعراء عاشوا في زمنه او قبله بقليل ممـا كان سائدا ومعروفا عند اللغويين من علماء العربية من شيوخه ومعاصريه فلم ينسبها لأصحابها . كما تكذب هذه الاشارات وامثالها قول من قال : إن المولّدين وضعوا أشعارا ودسُّوها على الأئمة فاحتجوا بها ظنّا انها للعرب وان منها خمسين بيتا في كتاب سيبويه منها قول القائل : ـ

اعرفُ منها الجيدَ والعينـانا　　　ومنخَرين أشبها ظَبيانا » (٤)

علما بأنّ هذا البيت غير موجود في شواهد الكتاب .

كما يبعد ما رُوي عن المـازِنيّ من أنهّ قال : « سمعت اللاحقي يقول : سألَنى سيبويه : هل تحفظ للعرب شاهدا على اعمال (فَعِل) . قال : فوضعت له هذا البيت : ـ

حَذِرٌ أُمورا لا تَضيرُ وآمِـنٌ　　　ما ليس مُنْجِيَهُ منالأقدار» (٥)

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٢٢ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٢٢ .
٤ ـ ينظر الاقتراح ص ٢١ .
٥ ـ ينظر المزهر ج ١ ص ١٨٠ . والخزانة ج ٢ ص ٤٥٦ .

وذلك لأن سيبويه لمـا استشهد بهذا البيت لم يعتبره أساسا انمـا ذكر قبله بيتا آخر على اعمال (فَعِل) ولم يقل أحدٌ إنّه مصنوع ونسبه الأعلمُ لابن أحمرَ يقول : « وقد جاءَ في : (فَعِلٍ) وليس ككثرة ذلك قال الشاعر : —

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سِمْحَجٍ
بِسَراتِها نَدَبٌ لَـهُ وكُلُـومُ

وقال : « إنّه لمِنحارٌ بَوَائِكَها » .

و (فَعِلٌ) أقلُّ من (فَعِيلٍ) بكثير — واجرَوهُ حين بَنَوهُ للجمع يعني : (فَعُولا) كما كان أجري في الواحد ليكون كـ (فَواعِلَ) حين أجري مثـلَ (فاعِلٍ) من ذلك قول طرفة : —

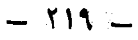
ثم زادوا أنهم في قَوْمِهِـم غُفُـرٌ ذنبَهُمُ غيـرُ فُخُرُ

وممـا جاء على (فَعِل) قول الشاعر : —

حَذِرٌ أُمـوراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأقدار »(١)

فسيبويه هنا لم يعتمد في اعمال (فَعِل) عمل الفعلَ على البيت الذي قيل انه موضوع إنمـا ذكر قبله بيتا نسبه الأعلم لابن احمر . أما إن صح كون هذا البيت موضوعا فلن يَضير هذا سيبويه ، وقد علق الأعلم على هذا البيت بقوله : « الشاهد في نصب (اموراً) بـ (حَذِر) لانه تكثير (حاذِر) و (حاذِر) يعمل عمل فعله المضارع . فجرى (حذر) عند سيبويه مجراه في العمل لانه عنده مغيرٌ عن بنائه للتكثير كما كان (ضَرُوب وضَرَّابِ) وغيرهما من الأمثلة . وقد خولِفَ سيبويه في تعدِّي (فَعِل) و (فَعِيل) لأنهما بنـاءان لِما لايتعدَّى كـ (بطِـر وأشِر وكَرِيم ولَئِيم) . وسيبويه رحمه الله لا يراعي موافقته بنـاءَ ما لا يتعدَّى اذا كان منقولا عن (فاعِلٍ) المتعدي للتكثير وهو القياس مع اثبـاته بالشاهد وان كان قد رُدَّ عليه استشهاده بالبيت وجُعِل مصنوعا ونسب الى أبي الحسن الاخفش ، وزعم الراد عنه أنه قال : سألني سيبويه عن تعدّي (فَعِل) فوضعت له : (حَذِرٌ أُمورا لا تُخاف) وان كان هذا صحيحا فلا يضرّ ذلك سيبويه لأن القياس يعضُدُه ، وقد ألفَيتُ في بعضِ ما رأيتُ لزيد الخَيلِ بنِ مُهلهَلٍ الطائيّ بيتـاً في تعدّي (فَعِل) وهو قوله : —

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٥٨ .





أثانِي أنّهم مَزِقونَ عِـرضِي جِحاشُ الكَرمَلين لها فَدِيدُ

فقال : « مَزِقون عرضي » كما تَرى وأجراه مُجرَى « مُمَزِقينَ » ، وهـذا لا يحتَمِل غيرَ هذا التأويل . فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع » (١) .

والخلاصة فقد استشهد سيبويه بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأُوَل : طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين وطبقة الاسلاميين مثل جرير والفرزدق . وآخر من استشهد بشعرِه ابنُ هرمةَ الذي استشهد له ببيت واحد في كتابه (٢) وقد اعتُبِرَ آخرَ من يُحتجّ بشعره استنادا الى أنّه آخر الشعراء الذين احتجّ سيبويه بشعرهم زمنا وبه ختمت الطبقة الثالثة . وقد اتضح لنـا استشهاده بشعر هذه الطبقات الثلاث من الأبيات المنسوبة على اختلاف زمن نسبتها او من قام بها ممن جاء بعد سيبويه وحتّى عصرنا الحاضر .

اما الشعراء المحدَثون او المولّدون وهم من بعد ابنِ هرمة فلم يستشهد بشعرهم وان استشهَد ببعضه كما نُسِب اليه فانه لم يَبن عليه قاعدة او يجعله اساسا لقياس في نحو او صرف او لغة انمـا كان يأتي به لمجرد التمثيل بعد ان يبني القاعدة على الآيات القرآنية الكريمة او الكلام العربي الموثوق بفصاحته او الشعر المنسوب الى قائله نسبة صريحة ومع علمه بأن بعض الابيات موضوعة او مصنوعة فقد تمثل بهـا مع اشارته الى ذلك وهذا يدل دلالة واضحة على اهتمامه بتوثيق النص وذكره كل ما يدور حوله حتى ينفي ما عرف انه سينسب اليه من جهله بوضعها . وليس اكثر من هذا دليل على اهتمامه بالنص المسموع وتوثيقه .

---

١ - تحصيل عن الذهب من معدن جوهر الادب فيعلم مجازات العرب للاعلم ج ١ ص ٥٨ هامش طبعة بولاق لكتاب سيبويه .

٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٠٦ .

الفصل الثاني

القياس

القياس لغـــة : من قولهم : قاس الشيء يقيسه قَيسا ، واقتاسَهُ وقيّسُه اذا قـــدّره على مثـــاله (١) .

واصطلاحا : ماحدَّه به الرماني (ـ ٣٨٤ هـ) بأنه (الجمع بين أول وثـــان يقتضيه في صحة الاول ، صحة الثـــاني وفي فساد الثـــاني فسادُ الاول) (٢) .

وحدّه ابن الانبـــاري (٥٧٧ هـ) بقوله : (أعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر : قايَستُ الشيءَ بالشيءِ مُقايَسةً وقِياســـا : قدّرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رمح : أي قدر رمح ، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الاصل ، وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعلة ، واجراء حكم الاصل على الفرع » وقيل : « هو الحاق الفرع بالاصل ، بجامع » وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » (٣) .

فالقياس كما يتضح من النصوص المتقدمه : حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل مالم يسمع على ما سمع في حكم من الاحكام وبعلة جامعة بينهما ، أو هو « حمل ما يجدُّ من تعبير علي ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفت أو سُمِعت » (٤) .

واذا اشتق اللغويّ صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمّـي عملُه هذا قياسا ، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في القياس اللغوي وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية (٥) .

---

١ ـ لسان العرب مادة (قيس) .

٢ ـ وسائل في النحو واللغة ـ كتاب الحدود للرماني في النحو ـ ص ٣٨ .

٣ ـ لمع الادلة ص ٩٣ .

٤ ـ في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، الدكتـــورمهدي المخزومي ص ٢٠ .

٥ ـ ينظر من اسرار اللغة ـ الدكتـــور ابراهيـــم أنيس ص ٨ .



وما القياس الا محاكاتنـــا للعرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ، ولن تتم لنـــا هذه المحاكاة الا اذا أخذنا بالقواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرائهم الكلام العربي الاصيل في فصاحته وعروبته على اختلاف القبائل المتكلمة به وتعدد مساكنها وتنوعها على الحدّ الذي مرّ بنـــا في كلامنا على السماع .

والكلام العربي المسموع عن الفصحاء نوعان :

أحدهما : ما لابد من تقبله كهيئته ، لأبوصيّة فيه ولا تنبيه عليه نحو : حجـــر ودار وضَبُع وبستان وثعلب وخزز ونحوه .

الثـــاني : ما وجدوه يـُتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس فقننوه وفصلوه ، اذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد .

ولذلك قدم الناس قبل الموضوعات التي من النوع الثاني ، وهي التي يجوز فيها القياس ، شروطه واماراته ، وقواعده ، ثم أتبعوه بمـــا لابد فيه من السماع والروايات . يقول لبن جني : « فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا منقادا وسموه بمواسمه وغنوا بذلك عن الاطالة والاسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والايجاز»(١)

فالقياس عند ابن جني سهل متمكن يستطيعه الاحداث في صناعة النحو كما تمكن فيه شيوخ الصناعة ، وهو كثير لا يحصى يقول : « وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة ، فضلا عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن احصيه في هذا الموضع لك ، لكني أُنبـِّهك على كثير من ذلك لتكثر التعجُّبَ ممّن تعجّب منه أو يستبعد الأخذ به ، وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية الا وهـــذا المغني منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون ، في وصايا الجمع : « ما كان من الكلام على (فَعْل) فتكسيره على (أفْعُل) كـ (كَلْب) و (أكلُب) و (كَعْب) و (أكعُب) و (فَرْخ) و (أفرُخ) وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على (أفْعَال) نحو : (جَبَل) و (أجبَال) و (عُنُق) و (أعناق) و (إبِل) و (آبال) و (عَجُز) و (أعجاز) و (رُبَع) و (أرباع) و (ضِلَع) و (أضلاع) و (كَبِد) و (أكباد) و (قُفْل) و (أقفال) و (حِمْل) و (أحمال) ، فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده أو ليعرف هو

١ ـ الخصائص ج ٢ ص ٤٣ .



ويقاس عليه غيره ؟ ، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الامثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشِم من تكسيره على ما كُسّر عليه نظيره ؟ لابل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه » (١) .

وفائدة القياس أن تغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب ، لانه يستطيع أن يصوغ المضارع و اسماء الفاعلين والمصادر ونحوَها مُتّبِعا قيـاس الكلمات على نظائرها : « وان لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف الى أن يسمعه لانه لو كان محتاجا الى ذلك لمـا كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها ، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحيه الاعتماد ولكان القوم قـد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة ، والاحاد والتثاني والجموع ، والتكابير والتصاغير ، ولمـا أقنعهم أن يقولوا : اذا كان المـاضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا واسم فاعله كذا واسم مفعوله كذا واسم مكانه كذا واسم زمانه كذا ، ولا قالوا : اذا كان المكبّر كذا فتصغيره كذا ، واذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا ، دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك فيوردوه لفظا منصوصا معينا لا مقيسا ولا مستنبطا كغيره من اللغـة التي لا تؤخذ قيـاسا » (٢) .

وكما أنه لاتؤخذ جميع اللغة بالسماع ، كذلك لايؤخذ جميعها بالقياس يقول ابن جني : « ثم لمـا تجاوز ذلك الى ما لابد من ايراده ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ، اذ لم يجدوا منها بدا ولا عنها منصرفا ، ومعاذ الله أن يُدَّعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قيـاسا ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه » (٣) .

ويقول ايضا : « ومنها مالا يؤخذ الا بالسماع ولا يُلتفت فيه الى القياس ، وهو الباب الأكثر نحو قولهم : (رجل) و (حجر) . فهذا ممـا لا يقدم عليه بقياس ، بل يرجع فيه الى السماع » (٤) .

فتطبيـُقنا لما وضعه شيوخ العربية الاوائل من قواعد لغوية أو نحوية أو صرفية هو فى حقيقته القياس الخالص ، البعيد عن التعقيد والالتواء القائم على ملاحظة أوجه

---

١ ـ الخصائص ج ٢ ص ٤٠ ـ ٤١ .
٢ ـ الخصائص ج ٢ ص ٤١ ـ ٤٢ ، وينظـر المنصف ج ١ ص ٢ و ٣ .
٣ ـ الخصائص ج ٢ ص ٤٣ .
٤ ـ المنصف في شرح تصريف المازني ـ ج ١ ص٣ .



التشابه أو التماثل بين ما تعلمناه وما نراه للمرة الاولى . فلو حملنا الجديد على ماسبق أن ألفيناه فى الاستعمال العربى الفصيح الصحيح لكنّا مطمئنين الى سلامة ما نقوم به والى صحته فنجعل كلامنا مثل كلامهم ونجريه معهم فى مضمار واحد .

ولما كانت اللغة العربية – شأن اللغات العالمية الاخرى – في تطور وتجدد مستمرّين في الالفاظ والعبارات ، ولما كانت هذه الأساليب والعبارات الجديدة تتطلب منا ضبطها والحدّ مما يبعدها عن الاصول التي استعملها العرب الموثوق بفصاحتهم احتجنا الى وضع قواعد للغة والنحو والصرف ، وليست هذه القواعد فى حقيقتها الا مقاييس وضعت على أساس نسبة معينة من الاستعمال اللغوي الفصيح الصحيح ، وهذا القياس لا يقتصر على الكلمات المفردة انما يتعداه الى العبارات ، فهو يشمل الكلمة المفردة من ناحية اللغة والتصريف وتركيبها مع غيرها فى مجال القواعد التي تقاس بها صحة الاستعمال لكل من هذه الثلاثة .

فلوضوح القياس وسهولته لايحتاج الى ما نجده اليوم من التفصيل والتعقيد والالتواء في البحث الذي صيّره عليه متأخرو قدامى النحاة الذين عقدوا بينه وبين القياس في علوم اللسان مقارنات بنوا عليها أحكاما وفرعوا عليها وفصلوها واستدلوا بها ولها وعليها حتى جاوزت هذه البحوث والتفريعات المعنى المفهوم للقياس عند مؤسسي علم النحو الأصليين الذين نجد فيما وصل الينا من آرائهم وكتبهم ومناقشاتهم القياس وأصول النحو الاخرى في أسهل صورة وأوضحها .

فالقياس قديم في العربية لجأ اليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ ، ومنذ أن بدأوا في التأليف فيه بعد أن أصبح علما قائما بذاته . وجد القياس عندهم – كما نرجح – على الصورة السهلة المفهومة في زمانهم لاعلى الصورة التي وصلت الينا بما أحاطها من تفصيل وتعقيد ومناقشات ومقارنات جعلت منه علما صعبا ذا فروع وأحكام . فهذا ابن سلام الجمحيّ (٢٣٢ هـ) يقول في مقدمة طبقاته : « وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الاسود الدؤلي » (١) .

وكان ليونُس بن حبيب ، وهو من نحاة البصرة قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها (٢) ويعلّل الدكتور شوقي ضيف قول المترجمين ذلك عنه مع عدم ورود أمثلة كثيرة لقياسه ، أو نماذج لهذا القياس بأن سيبويه لم يكن معجبا بآراء يونُس

---

١ – طبقات فحول الشعراء ص ٥ . وينظر طبقات الزبيدي ص ١٣ .

٢ – ينظر : اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٢٧ ونزهة الالباء ص ١٣١ وبغية الوعاة ص ٤٢٦ .



انمـــا استولت عليه آراء الخليل ، فتُرِكت آراء يونُس في القياس لولا تنبيه النحويين الى ذلك يقول متحدثا عنه : « وكانت حلقته في البصرة تغصّ بالطلاب وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه واسمه يتردد في كتابه ولكن غالبـــا في شواهد اللغة لافي الآراء النحوية ، فسيبويه — على ما يبدو — لم يكن يُعجَب بتلك الآراء ، وكان الخليل قد استولى عليه فلم يكد يترك فيه بقية لغيره وخاصة في قواعد النحو وأقيسته ، وبذلك غدا يونُس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمةً وحده ، وتَنبّهَ الى ذلك القدماء فقالوا : (كانت ليونُس مذاهبُ وأقيسة تفرّد بها) .

وبعد أن ينقل لنـــا الدكتور شوقي ضيف أمثلة لمـــا خالف فيه رأيُ يونُس رأي سيبويه والخليل يعود فيقول : « وعلى هذا النحو وقع يونُس بعيدا عن تطوّر نظرية النحو على شاكلة ما انتهت اليه في الكتاب عند سيبويه » (١) .

وسنرى في أثناء حديثنا عن القياس في الكتاب الى أي مدى اعتمد سيبويه على آراء يونُس ، ومقدار ما خالفه فيها وموقفَه منها ومن آراء الخليل .

وكان عبد الله بن أبي اسحاق الحَضرمي أشدّ تجريدا للقياس من عيسى بن عمر الثقفيّ وأبي عمرو بن العلاء (٢) . وكان يُقال : « عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه » (٣) . وقيل : « كان مائلا الى القياس في النحو ولم يكن كلامه واسع المدّى وقياسه لم يكن واضح التقاسيم كالقياس عند الخليل وسيبويه » (٤) ومع هذا فقد اعتبروه أشد تجريدا للقياس من عيسى بن عمر وهو أحد رجال المدرسة النحوية الاوائل والذي يقول فيه الدكتور مهدي المخزومي « وله كما لصاحبه عبد الله بن أبي اسحاق شأن في اصطناع القياس في الدراسة النحوية وقد سئل عبد الله بن أبي اسحاق يوما : (أتقول العربُ : (السّقْرُ) ؟ فأجاب نعم و (الزّقْرُ) أيضا . مالك ولهذا ؟ عليك ببـــاب من النحو يطرد وينقاس »(٥) .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن ابن بي اسحاق هو الذي يُعد بحق اســتاذ المدرسة البصرية ، لانه أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل ، ويعلق على قول ابن سلام هذا بقوله : « وبذلك يجعله الواضعَ الاول لعلم النحو ، اذ يجعله أول من اشتق قواعده ، وأول من طرد فيها القياس ، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم » ثم يقول : « وهو لم يعن بالقياس على قواعد النحو

١ ـ المدارس النحوية ص ٢٨ ـ ٢٩ .
٢ ـ اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٢٠ .
٣ ـ مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ص ٧٢وطبقات الزبيدي ص ٢٥ .
٤ ـ الخليل بن احمد الفراهيدي ـ الدكتور مهدي المخزومي ص ٣٢ .
٥ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ص ٣٤ .



فحسب بل عُني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلاً يمكّن لها في ذهن تلاميذه، وجعلَه تمسُّكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قيــاسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها، يخطِّيءُ كل من ينحرف في تعبيره عنها، وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق لمــا يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية » (١).

ويتضح من الرأيين المتقدمين فى عبد الله بن أبي اسحاق تفاوت رأي الدكتور شوقي ضيف والمخزومي واختلاف نظرتهما الى القياس، فالدكتور شوقي يرى من هذه الملاحظات العابرة المتناثرة في كتب التراجم دليلا على اهتمام ابن أبي اسحاق بالقياس وانصرافه اليه وملاحظته له فهو بهذا أول من نقل عنه ذلك. في حين ينظر الدكتور المخزومي اليه نظرته الى من جاء بعده من النحاة الذين اتخذوا القياس همّهم وانصرفوا اليه انصرافا كليا كالكسائي وغيره من النحاة الذين عاصروه أو جاءوا بعده. والحق يقتضينا أن نقيسَه بمن سبقه لا بمن لحِقه، والا لمــا اعتُبِر أبو الاسود ومن جاء بعده حتى سيبويه نحاة لو قارنّاهم بالخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما حتى عصر ابن مالك وابي حيان حيث اكتمل النحو.

وقد مضى عيسى بن عمر على هدى استاذه ابن أبي اسحاق يطرق القياس ويعمّمه، ويتضح ذلك من النقول الكثيرة التي نقلها عنه سيبويه في كتابه وقد تابع استاذه في الطعن على العرب الفصحاء اذا خالفوا القياس كما ذكرت لنا المصادر من تخطئته النابغة في قوله :

فَبِتُّ كأَنِي ساوَرَتْني ضئيلَــةٌ من الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقعُ

فقد كان يرى أن الوجه أن يقول : « السمُّ ناقعاً ».

وكان يتشدد في استعمال ما ورد عن العرب على الوجه الذي ورد عليه كما يتضح من المسألة التي جرت بينه وبين الكسائيّ حيث ألقى عيسى على الكسائيّ هذه المسألة : (هَمُّكَ ما أَهَمَّكَ) فذهب الكسائيّ يقول : يجوز كذا ويجوز كذا. فقال له عيسى : « عافاك الله انمــا اريد كلام العرب وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب » (٢).

١ – المدارس النحوية ص ٢٣ – ٢٥، وينظـر مراتب النحويين ص ١٢ – ١٣ واخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٩ – ٢٢ وطبقات الزبيدي ص ٢٥ – ٢٧ وطبقات فحول الشعـراء ص ١٤ ونزهة الالباء ص ١٠ – ١٢ لمعرفة موقفه من الفرزدق وتخطئته اياه في الفاظ وتعـابير خالفت القياس النحوي.

٢ – ينظر طبقات الزبيدي ص ٣٥ – ٣٧ والمدارس النحوية ص ٢٥ – ٢٦.



ولا يُخَطّىء ما روي عن العرب أو مَن قاس على ما روي عن العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء عروبتهم ، وقد روى لنا الزبيدي عن عَليّ بن محمد بن سليمان أنه قال : « قلت له يوما : أخبِرني عن هذا الذي وضعت يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا . قلت : فمن تكلم بخلافك واحتَذى على ما كانت العرب تتكلم به ، أتراه مخطئا ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتابك ؟ » (١) .

أمّا معاصره وزميله في التلقيّ على ابن أبي اسحاق وهو أبو عمرو بن العلاء فقد كان يأخذ بالاطراد في القواعد ويتشدّد في القياس ، روى لنا الزبيدي عن ابن أبي سعد عن ابن نوفل انه قال : « سمعت أبي يقول لابي عمرو بن العلاء : أخبِرني عمّا وضعت مما سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا . فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : اعمل على الاكثر وأسمّي ما خالفني لغات » (٢) .

وجاء بعد هؤلاء الخليل أستاذ سيبويه الذي اعتبره كتّاب التراجم : « الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه » (٣) ولم يكن قبله ولا بعده مثله ، فقد كان منقطع القرين بين علماء العربية باتفاق الآراء (٤) . وقد اعتبره ابن جني سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه على الرغم مما رواه الزبيدي من قول الخليل : « القياس باطل » (٥) هذا القول الذي لا يمكن الاخذ بصحته ولا الاعتماد على راويه لأن الخليل الذي زخر الكتاب بآرائه النحوية والصرفية واللغوية قد اعتمد على القياس والتعليل في تأصيل قواعد النحو والصرف وإقامة بنيان هذين العلمين عليهما وعلى السماع حتى نجد الدكتور شوقي ضيف لايصفه بالقياس فحسب انما اعتبر أقيسته تسيل سيلا كما تسيل تعليلاته (٦) .

وقد بنى الخليل أقيسته هذه على الكثرة المطردة من كلام العرب ، وسنتبين في أثناء حديثنا عن القياس في كتاب سيبويه كثرة أقيسة الخليل وأنواع هذه الاقيسة وشدة اعتماده عليها واهتمامه بها واكثاره منها وخاصة في مسائل الصرف وفي التمرينات على قوانين النحو والصرف وقواعدهما .

فقد قوي القياس اذن واشتد على يدي الخليل وتلميذه سيبويه ، وعلى آرائهما وآراء شيوخهما فيه جل اعتماد المدارس النحوية الأُخرى ، فقد نشأ القياس في

---

١ ـ طبقات الزبيدي ص ٤١ .

٢ ـ طبقات الزبيدي ص ٣٤ وينظر المدارس النحوية ص ٢٧ ـ ٢٨ .

٣ ـ اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣٠ وينظر نزهة الالباء ص ٢٩ ومراتب النحويين ص ٢٧

٤ ـ مراتب النحويين ص ٣٧ .

٥ ـ الخصائص ج ١ ص ٣٦١ . وينظر طبقات الزبيدي ص ٤٥ .

٦ ـ ينظر المدارس النحوية ص ٥١ .



البصرة مع نشأة النحو وكثر ، وليس أدل على ذلك من قول أبي فـيد مؤرّج السدوسيّ – وهو من أصحاب الخليل – أنّه قدم من البـــادية ولا معرفة له بالقياس في العربية وانمـــا كانت معرفته قريحته وأول ما تعلمه في حلقه أبي زيد الانصاريّ بالبصرة (١)

وقد جاء بعد سيبويه نحاة اهتموا بالقياس وألّفوا فيه منهم أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط الذي اعتمد على كتاب سيبويه ولازمه وتلمذ له . وألف في القياس كتاب : (المقاييس) (٢) . وقد اعتبره الدكتور شوقي ضيف أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه (٣) والامام الحقيقي للكوفيين ومدرستهم حيث أخذ عنه الكسائي والفرّاء والكوفيون علم النحو من كتاب سيبويه وتابعوه في كثير من الآراء .

وقد أثار الاخفش كثيراً من الصور النحوية لاول مرة وخالف الخليل وسيبويه في آراء كثيرة تفرّد بها (٤) .

وممن تكلم في القياس أبو عمر الجرمي صالح بن اسحاق فهو مع مخالفته لسيبويه في القياس (٥) كان يرى أنه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الاتيان بصور متعددة لم يرد لها مثيل عن العرب فلم يكن يحبذ قياساً لم يرد على ما ورد لمجرد التمرين والتدريب لان هذه التمرينات لا تفيد في تعلم العربية (٦) .

وكان أبو عثمان المـــازني أشد من الجرمي اعتناء بالقياس ، فقد كان يرى أن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) (٧) . وليس كتابه (التصريف) الذي شرحه ابن جني بـ (المنصِف) الا دليلا على اهتمامه بالقياس على كلام العرب، وتوسعه في التمرين والتدريب الذي هو القياس على ما بنته العرب فيما لم تبن منه ،

---

١ – ينظر نزهة الالباء ص ٨٩ وبغية الوعاة ص ٤٠٠ .

٢ – ينظر اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٨ – ٣٩ ، ومراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ص ٦٨ وطبقات الزبيدي ص ٧٤ – ٧٦ ونزهة الالباء ص ٩١ – ٩٣ والمدارس النحوية ص ٩٤ .

٣ – المدارس النحوية ص ٩٥ .

٤ – المدارس النحوية ص ٩٥ – ٩٦ و ص ١٠٠ – ١٠٨ .

٥ – تنظر أخباره في أخبار النحـويين البصريين للسيرافي ص ٥٥ – ٥٧ ومراتب النحويين ص ٧٥ – ٧٧ وطبقات الزبيدي ص ٧٦ – ٧٧ ونزهة الالباء ص ٩٨ – ١٠١ .

٦ – ينظر المدارس النحوية ص ١١٤ .

٧ – المنصف ج١ ص ١٨٠ تحقيق ابراهيم مصطفى. وينظر الخصائص ج ١ ص ١١٤ و ٣٥٧ .



ومع هذا فقد تشدّد في القياس ولم يجِزه الا فيما كثُر الوارد فيه عن العرب واطرد استعمالهم اياه (١) .

وقد اعتبر الدكتور شوقي ضيف المبرد آخر أئمة البصريين المهمين لقول ابن جني فيه : « ويعدّ جيلا في العلم واليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها » (٢) . ولقول الازهري فيه في مقدمة معجمه (تهذيب اللغة) : « كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه » . فهو قد سار سيرة شيوخ المدرسة البصرية السابقين في القياس فاعتُمِد عليه وانتُفِع به وان لم يكن يقدم القياس على السماع انما كان الاساس عندَه السماع أولاً ، أما القياس فهو مستمد منه ومعتمد عليه لذلك كان دقيقا في استنباط القاعدة المقيسة (٣) .

وكان أبو بكر بن السراج من متأخري نحاة البصرة الذين اهتموا باصول العربية وجمعوا مقاييسها فألف كتابه في مختصر النحو الذي سماه (الاصول) وهو أحسن مؤلفاته وأكبرها ، واليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد (٤) .

هؤلاء هم النحاة البصريون الذين اشتهر عنهم اهتمامهم باصول النحو وبالقياس خاصة واعتمادهم عليها وتأليفهم فيها .

أما النحاة الكوفيون فقد اهتموا بالقياس كذلك الا انهم اتّسعُوا في الرواية عن العرب وتساهلوا في شروط المرويّ ومن رُوى عنهم ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها انما تعدّوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الاخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون وقد مر بنا ذلك في كلامنا على السماع عند المدرستين . ويؤيد ما نذهب اليه مقارنة الدكتور شوقي ضيف بينهما في الرواية بقوله : « ان أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الاشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم ، بينما كانت المدرسة

---

١ ـ ينظر في ذلك المنصف ج ١ ص ٩٥ و ١٧٣ و ١٨٠ و ٣٠٧ وغيرها في ذلك والمدارس النحوية ص ١١٥ ـ ١٢٢ ونزهة الالباء ص ١٢٤ ـ ١٢٩ .

٢ ـ سر صناعة الاعراب ج ١ ص ١٤٦ والمدارس النحوية ص ١٢٤ .

٣ ـ المدارس النحوية ص ١٣٣ ـ ١٣٤ وتنظر اخباره في : اخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٧٢ ـ ٨١ ومراتب النحويين ص ٨٣ . وطبقات الزبيدي ص ١٠٨ ـ ١٢٢ ونزهة الالباء ص ١٤٨ ـ ١٥٧ .

٤ ـ ينظر طبقات الزبيدي ص ١٢٢ ومراتب النحويين ص ٨٣ ونزهة الالباء ص ١٧٠ ـ ١٧١ والمدارس النحوية ص ١٤٠ ـ ١٤٥ .



البصرية تتشدّد تشدُّدا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية الا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته ، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ماأخذَ ومعظمه وعليهم اتّكِل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم (١) .

فالكوفيون مع أخذهم عن الفصحاء الذين اخذ عنهم البصريون — وقد مر بنا خروج الكسائي الى بادية نجد يجمع ما يسمع عن العرب الفصحاء — لم يكتفوا بذلك بل أخذوا عمن سكن الحواضر كالعراق واليمن ونحوها من البلدان التي امتنع البصريون عن الاخذ بلغة سكانها ، أو اعتمادها أساسا لتقعيد القواعد أو القياس عليها .

والكسائي هو أشهر النحاة الكوفيين وأكثرهم توسعا في القياس واعتمادا عليه وتساهلا فيه حتى كانت معظم حملات البصريين الموجهة الى الكوفيين لهذا التساهل في الرواية والتوسع في القياس منصبة على الكسائي من ذلك ما حدثنا به السيرافي — الذي خص البصريين بكتابه (أخبار النحويين البصريين) — من الهجاء الذي وجهه اليزيديّ الى الكسائي خاصة والكوفيين عامة لتساهلهم في الفياس ولان الكسائي لم يكن يرى النحو الا قياسا يقول :

انّما النحوُ قياسٌ يُتّبَع ... وبه في كلّ أمرٍ يُنْتَفَع (٢)

فقاس على كلام من امتنع البصريون عن الاخذ بلغتهم حتّى اعتبروه مفسدا للنحو . يقول اليزيدي فيه بعد ابيات مدح فيها نحاة البصرة :

أَفسدَهُ قومٌ وأزرَوا به ... من بين أغتامٍ وأوغاد
ذوي مِراءٍ وذَوي لُكْنَة ... لِئامُ آباءٍ وأَجداد
لهم قياسٌ أحدثُوه هُمُ ... قياسُ سَوءٍ غيرُ مُنْقاد
فَهُم من النّحو ولو عُمِّروا ... أعمارَ عادٍ في أَبي جاد
أما الكِسائيُّ فذاكَ امرُؤٌ ... في النحوِ حارٍ غَمرُ مِرداد
وهو لِمَن يأتيهِ جهْلا بِه ... مثلُ سَرابِ البيدِ للصّادي

١ — المدارس النحوية ص ١٥٩ وينظر المزهر ج ١ ص ٢١٠ — ٢١٢ والاقتراح ص ١٩ — ٢٠ .
٢ — اخبار النحويين البصريين ص ٣٢ — ٣٣ .



ويقول مشنعا به مزريا عليه تساهله في الأخذ والقياس حتى انحط النحو الى الدَرَك الاسفل ولم يبق في المنزلة التي ارتفع به البصريون اليها :

كُنَّا نَقيسُ النحوَ فيما مَضَى — على لِسانِ العَرَبِ الأُوَّلِ
فجاءنا قومٌ يَقيسُونَه — على لُغَى أشياخ قُطْرُبُّلِ
فكلُّهم يَعْمَل في نَقْضِ ما — بهِ يُصابُ الحَقُّ لايأْتَلي
إنَّ الكسائيَّ وأشياعَهُ — يَرقَونَ بالنّحوِ الى أسفَلِ (١)

ولم يكتف الكوفيون بالقياس على ما سمعوه ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن ، وعلى ماشذَّ على ألسنة بعضِ أعراب البدو انما تعدَّوا ذلك كما يرى الدكتور شوقي ضيف الى استخدامهم القياس بدون استناد الى سماع كقياسهم العطف بـ (لكن) في الايجاب على العطف بـ (بل) فيمثل : (قام زيدٌ بل عمرٌو) فقد طبقوا ذلك على (لكن) وأجازوا : (قام زيدٌ لكنْ عمرٌو) بدون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس (٢) .

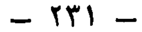
وقد حذا نحاة الكوفة الذين جاءوا بعد الكسائي حذوه في التساهل في الرواية والقياس على كل مسموع من شعر أو نثر .

فلما جاءت المائة الرابعة استتبَّ القياس وبلغ ذروة مجده على يدي أبى علي الفارسي وتلميذه ابن جني اللذين نهضا به نهضة لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم (٣) .

وبذلك استتبت تقسيمات القياس وأنواعه وأركانه وبحوثه على ما نراه عند ابن جني الذي اعتمد على كتبه وآرائه معظم من جاء بعده من النحويين واللغويين كابن الانباري والسيوطي ، وعلى كتابه (الخصائص) بوجه أدق حيث كثرت فيه آراء أستاذه أبي علي الفارسي الذي كان يؤثَر عنه قوله : « اخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس » (٤) وقد حذا ابن جني حذو أستاذه الفارسي بل فاقَهُ في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق وكان يقول : « مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس » (٥) .

---

١ ـ أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ و ٣٥ ونزهة الالباء ص ٥٤ ـ ٥٥ .
٢ ـ ينظر المدارس النحوية ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .
٣ ـ ينظر في أصول النحو للافغاني ص ٧٦ .
٤ ـ نزهة الالباء ص ٢١٧ وينظر : أبو علي الفارسي . عبد الفتاح شلبي ص ٢٧ .
٥ ـ ينظر في أصول النحو للافغاني ص ٨٦ .





ولم يتخذ ابن جني القياس مذهبا لنفسه فحسب بلى كان يُغري به ويدعو اليه ويحض عليه ويُبيح فيه الارتجال على أن لا يخالف المسموع يقول : « للانسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يُلو بنص أو ينتهك حرمة شرع » ، ويقول : « حتى اذا أداك القياس الى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل تعده لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة ، لأنه قياس على كلامهم » (١) .

فقد تبين لنا من هذا أن القياس قد عرف منذ زمن أبي الاسود الدؤلي مؤسس مدرسة اللغة والنحو ، وكان دليلهم اليه تراكيب اللغة وأساليبها حيث نظروا اليها نظرة الواعي المدقق الباحث ، وقد كان المعول في غالب مسائل النحو عليه حتى قال الكسائي : « إنما النحوُ قياس يتبع » وقد حد النحو بناء على ذلك بأنه : « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » قال صاحب المستوفي : « كل علم فبعضُهُ مأخوذ بالسماع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس ، وبعضه بالانتزاع من علم آخر ، قال : فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة ، وبعضه بالاستنباط والقياس ، والطب بعضه مستفاد من التجربة وبعضه من علوم أخر ، والهيئة بعضها من علم التقدير وبعضها تجربة شهد بها الرصد ، والموسيقى جلها منتزع من علم الحساب ، والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والروية وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى كقولهم « الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن » ، فانه مأخوذ من علم العروض . وكقولهم : « الحركات أنواع : صاعد عال ، ومنحدر سافل ، ومتوسط بينهما » ، فانه مأخوذ من صناعة الموسيقى » (٢) .

ويرى ابن الانباري أن من أنكر القياس في النحو فقد أنكر النحو لان قولهم : « نحن لا ننكر النحو لانه ثبت استعمالا ونقلا لاقياسا وعقلا » باطل ، لان اجماع النحاة على أنه اذا قال العربي : « كتبَ زيدٌ » فانه يجوز أن يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أم أعجميا نحو : (زيد) و (عمرو) و (بشير) و (أردَشير) ، الى ما لا يدخل تحت الحصر ، واثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الاسماء والافعال الرافعة والناصبة والجازمة . فانه يجوز ادخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر فانه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولا له ، ألا ترى أنه يتعذر أن ينقل بعد عامل الرفع كل

---

١ ـ الخصائص ج ٢ ص ٨٧ ـ ٨٨ و ج ١ ص ١٨٩ وينظر ج ١ ص ١١٩ و ١١٠ و ١١١ وغيرها .
٢ ـ الاقتراح ص ٣٨ .



ما يجوز أن يكون مرفوعا به ، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن يكون منصوبا به ، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجرورا به ، وبعد عامل الجزم كل ما يجوز أن يكون مجزوما به ؟ واذا كان ذلك متعذرا من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال ، وما يفضي الى محال محال » (١) .

وقد استنتج ابن الانباري من كل هذا أنه اذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا ، لان عوامل الالفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لادى ذلك الى أن لا يفي ما تخص بما لاتخص ، وبقي كثير من المعاني لايمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسا عقليّا لا نقليّا » (٢) .

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع فلا بد له من اركان يجب توافرها فيه حتى تصح عملية القياس .

وهذه الأركان كما يراها النحويون أربعة : أصل ، وهو المقيس عليه ، وفرع : وهو المقيس ، وحكم : وهو ما يَسري على المقيس مما هو في المقيس عليه ، وعلة جامعة : وهي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه . وبهذه الأركان الاربعة يتم القياس وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم اسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل : هو الفاعل ، والفرع : هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة : هي الاسناد ، والحكم : هو الرفع . والاصل في الرفع أن يكون للاصل الذي هو الفاعل ، وانما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو (٣) . ولكل ركن من هذه الاركان الاربعة شروط يجب توافرها فيه حتى تصحّ عملية القياس .

وقد اختلف علماء النحو في الأصل المقيس عليه ، وهو اللغة المسموعة وفي ما يجب أن يتوافر فيه من شروط في الراوي وعدالته وفي النص المرويّ وصحته ، وفي فصاحة المتكلم به الى آخر ما مر بنا ذكره في أثناء كلامنا على السماع ، فلا يقاس على جميع ما سمع عن العرب ، انما اعتبر هذا المسموع درجات يقاس

١ ـ ينظر لمع الادلة ص ٩٥ ـ ٩٦ .
٢ ـ ينظر لمع الادلة ص ٩٩ وينظر الاقتراح ص٣٨ ـ ٣٩ .
٣ ـ ينظر لمع الادلة ص ٩٣ والاقتراح ص ٣٩ .



على بعضها ويحفظ البعض الآخر ، وهذه الدرجات للمسموع المحفوظ أو المقيس عليه تختلف باختلاف المدارس النحوية وباختلاف النحاة أنفسهم .

فالكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم اما مطرد واما شاذ والاطراد : معناه التتابع والاستمرار ، في حين أن الشذوذ معناه التفرق والتفرد ، وقد جعل علماء العربية ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع صناعة العربية مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا .

والمسموع عند ابن جني أربعة أنواع :

الاول : مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والذي لاخلاف فيه مثل : (قامَ زيدٌ) ، و (ضَربتُ عمرا) ، و (مررت بسعيدٍ) .

الثاني : مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من : (يَذَرُ) و (يَدَعُ) ، وكذلك قولهم : « مَكانٌ مُبقِلٌ » هذا هو القياس.والاكثر في السماع : باقل . والاول مسموع أيضا،ومثله مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عَسَى) اسما صريحاً نحو قولك : « عسى زيدٌ قائماً أو قياماً » ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : « عسى زيدٌ أن يقومَ » « عسى اللهُ أن يأتيَ بالفتح»(١) وقد جاء عنهم شيء من الاول كالمثل السائر : (عسى الغُوَيرُ أبؤُسا) .

الثالث : مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم : « أخوَصَ الرمث ، واستصوبت الامر » ، يقال : « استصوبت الشيء » ولا يقال : « استصبت الشيء » ومنه : (استحوَذَ) ، و (اَغيَلَتِ المرأةُ) ، و (استنوقَ الجملُ) ، و (استتيسَتِ الشاةُ) ، و (استفيَلَ الجمل) .

الرابع : شاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتتميم (مَفعُول) فيما عينه (واو) نحو : (ثَوبٌ مصوونٌ) ، و (مسكٌ مَدْووفٌ) ، و (فَرَسٌ مَقْوُودٌ) ، و (رَجُلٌ مَعْوُوْدٌ من مرضِهِ) ، وكل ذلك

---

١ ــ المائدة ، الآية ٥٢ .



شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره اليه ، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلّا علَى وجه الحكاية (١).

وقد قسم ابن هشام جمال الدين الانصاري المسموع الى : غالب وكثير ونادر وقليل ومطرد ، فالمطرد الذي لا يتخلف ، والغالب أكثر الاشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لاغالب والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، وهذه هي مراتب الكلام المسموع فيما يرى السيوطي متابعا ابن هشام (٢) .

ويرى ابن جني أن الابنية الشاذة لا تؤخذ مثالاً يقاس عليه ولذلك امتنعوا عن بناء (فِعْلُل) في الرباعي لاستكراههم الخروج من كسر الى ضم ، كما امتنعوا عن (فِعُل) في الثلاثي مع خفة أبنية الثلاثي لانتقالهم فيه من كسر الى ضم ، يقول : « على أنَ بعضهم حكى (زِئْبُر) و (ضِئْبُل) و (خِرْفُع) وحكيتُ عن بعض البصريين (اِصبُع) ، وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد بابا ولا يتخذ مثلها قياسا»(٣) .

والذين يقيسون على الشاذ هم ضعفَة أهل النحو ومن لاحجة معه كما يرى ابن السراج الذي قال بعد أن قرر أن (أَفْعَل التفضيل) لا يأتي من الالوان: « فان قيل قد أنشد بعض الناس :

يالَيتَني مثلُكَ في البياضِ أبيضُ من أُختِ بَني أباضِ

فالجواب : أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى اسناد حجة على الاصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه ، وانما يركن الى هذا ضَعَفَة أهل النحو ومن لاحجة معه » (٤) .

فالبيت الشاذ يطّرح ولا يؤخذ به ولا يجوز تأويله ، « ولا يُبنى إلّا على الكثير المعروف من كلام العرب لا النادر الشاذ الذي لم يأت الا في شعر » (٥) كما يرى أبو حيان ، الذي يؤكد هذا المعنى ثانية فيقول في أثناء كلامه على أعمال (لا) عمل (ليس) : « وهذا كله يدل على أن اعمال (لا) أعمال (ليس) ضعيف جدا

١ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ٩٦ ـ ٩٩ والاقتراح ص ٢٠ ـ ٢١ .
٢ ـ ينظر الاقتراح ص ٢١ .
٣ ـ الخصائص ج ١ ص ٦٧ ـ ٦٩ .
٤ ـ الاقتراح ص ٢٩ .
٥ ـ منهج السالك لابي حيان ص ٦٥ .



ولو ذهب ذاهب الى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهبا حسنا ، اذ لايحفظ ذلك في نثر اصلا ولا في نظم الا في بيت نادر ينبغي أن لاتبنى عليه القواعد » (١) .

وقد كرر هذا المعنى في رده على ابن مالك وابن عصفور تجويزهما الاقتصار على اسم الاشارة وصفا لـ (أيّ) ولا نعت لاسم الاشارة ، وقد بنيا هذا الرأي على بيت نادر شاذ لا يبنى على مثله القواعد وهو قول الشاعر :

أي هـذان كُلا زادَكُمـا ودَعاني واغِلاً فيمَنْ وَغَلْ»(٢)

فما هذا الشاذ ؟ وما حده وما عدده ؟

لم يذكر القدماء تحديدا واضحا للمقصود بالشذوذ وكل ما يفهم من أقوالهم أنه مقابل للمطرد ، وقد مر بنـا تقسيمهم كلام العرب الى مطرد وشاذ .

وقد وقف بعض المحدثين من علماء العربية موقف الحائر من هذا الشاذ ومما يقابله وهو الذي سماه النحاة المطرد . فهذا الاستاذ محمد الفاضل ابن عاشور يكتب بحثا يسميه : « تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد » قدمه الى مجمع اللغة العربية وكان الدافع الى هذا البحث ما يراه من كثرة الشواذ في الشروط التي وضعها النحاة المتقدمون لمـا يصاغ منه أفعل التفضيل وأنه يهوله كثرة المخالفة في الأستعمال لتلك الشروط وتخريجهم بعض هـذا المخالـف تخاريج ترجـع بمـا في طرد الاصل عن طريق خلاف مقتضى الظاهر حتى لا يكاد يسلم شرط من تلك الشروط من شذوذ كثير ، حتى أنه لم يجد واحدا من الشروط الاخرى ـ غير قابلية التفاضل ـ الا وذكروه في كتب النحو معقبا بذكر الشواذ الخارجة منه . وقد أحصى من ذلك أربعين مثلا (٣) .

وقد تابعه في التساؤل عن معنى الشذوذ وحده ومقداره الاستاذ محمد بهجة الاثري الذي وجد زهاء مائة مثال اعتبرها النحويون شاذة من شروط صوغ أفعل التفضيل ، يقول موضحا ذلك : « انني علقت من هذه الامثلة الناقضة للقاعدة المذكورة في تذكرتي في اللغة زهاء مائة مثال خالفت كلها شروط هذه القاعدة ، ولم أبلغ بعد الغاية ممـا أريد استكثاره منها » . ثم يقول : « واذا كان مثل هذه الكثرة شذوذا فما حدّ الكثرة التي يزعمون ؟ وما عددها ؟ » وختم هذا بأن طلب الى مؤتمر

---

١ ـ منهج السالك لابي حيان ص ٦٤ .
٢ ـ ينظر الارتشاف ص ٣٠٩ ب .
٣ ـ مجموعة البحوث والمحاضرات ص ٦٤ .

المجمع أن يرى حلا لمشكلة الكثرة والقلة والشذوذ ، وتحديد معالم كل أولئك تحديدا قاطعا جازما في أثنـــاء بحثهم لقضايا القياس (١) .

وقد رد المرحوم الشيخ امين الخولي على هذين الباحثين حيرتهما وتساؤلهما عن معنى الشذوذ وحده ومقداره بمـــا جاء في أقوال النحاة الاقدمين أنفسهم موضحا مقصدهم منها يقول : « وعلى ذكر ما قاله الاستاذ الأثري نتساءل : ما الشذوذ ؟ وما مناطه ؟ وهنا ملحظ ينبغي الوقوف عنده وهو حديث أصول النحو عن الشذوذ، فقد جاء في كتاب الاقتراح للسيوطي أن الشذوذ مقابل للاطراد الذي هو التتابع والاستمرار ، فالمستمر الذي لا يتخلف المطرد ، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شـــاذ » .

ويرى الاستاذ الخولي أن مقصود النحاة بقولهم مطرد وشاذ ليس الكثرة في عدد الالفاظ المستعملة في الباب وقلتها ، ويرى أنهم كأنمـــا يريدون ليقولوا أن المطرد هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في البـــاب والشاذ يقابله فيخالف الحال العامة، يقول : « وقد يفهم ذلك من تقسيمهم أحوال الوارد في اللغة الى مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، كاستعمال المـــاضي من (وَذَرَ) و (وَدَعَ) اذ نعرف أن اللغة تصوغ من الفعل صوره الثلاث ، وهذا هو ما يسمونه الاطراد في القياس ، فاذا ماتت واحدة من هذه الصور صار استعمالها شـــاذا ولو أنه باعتبار القياس مطرد . . . . . فالقياس لايناط بقلة ، بل بمخالفة الحال العامة في الباب من اللغة ، وفي (أفعل التفضيل) الذي نحن بصدد البحث فيه ما قد يؤيد هذا الفهم اذ يقول سيبويه : (هذا باب ما تقول العرب فيه : « ما أفعَلَه » وليس له فعل) وانمـــا يحفظ هذا حفظا ولا يقاس قالوا : « أَحْنَكُ الشاتين » و (أحنَكُ البعيرين) كما قالوا : (آكَلُ الشاتَين) ، كأنهم قالوا : « حَنِكَ » ونحو ذلك فانمـــا جاءوا بـ (أفعَلَ) على نحو هذا وان لم يتكلموا به ، وقالوا : «آبَلُ الناس كلِّهم» كما قالوا : «أَرْعَى الناس كلِّهم» وكأنهم قد قالوا : « أَبِلَ يأْبَلُ » وقالوا : « رَجُلٌ آبَلُ » وان لم يتكلموا بالفعل ، وقولهم : « آبَلُ الناس » بمنزلة « آبَلُ مِنْهُ » ، لان ما جاز فيه « أَفعَلُ الناس » جاز فيه هذا وما لم يجز فيه ذاك لم يجز فيه هذا . وهذه

---

١ ـ مجموعة البحوث والمحاضرات ص ٧٥ ـ وينظر ص ١٠١ من البحوث والمحاضرات لمؤتمـــر الدورة الثانية والثلاثين غير العادية ببغداد ١٩٦٥ م ـ ١٣٨٥ هـ .



الاسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال : « أَفْعَلُ منه » ونحو ذلك. وقد قالوا : « فُلانٌ آبَلُ منه » كما قالوا : « احنك الشاتين » (١) .

ثم يعقب الاستاذ الحولي على نص سيبويه هذا بقوله : « وانما أوردت هذا النص استئناسا به في بيان معنى الشذوذ ومقابلته للاطراد ، وان ذلك مناطه وليس الشذوذ باعتبار قلة العدد أو ندرته » (٢) .

وبعد هذا يبين الشيخ الحولي معنى الكثرة وحدها وعددها فيقول : وفي هذا المجال أضع بين يديه (٣) ما قاله أصحاب أصول النحو في ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلا لنسبة مئوية كالتي يستعملها المحدثون في الاحصاء وذلك ما نقله السيوطي صاحب الاقتراح في (ص ٢١ س ١٠) وما بعده ونصه : « وقال الشيخ جمال الدين بن هشام : أعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الاشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب. والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لاغالب والثلاثة قليل ، والواحد نادر . » .

ثم يقول : « وهكذا يكتفون ولا يذكرون الشذوذ من هذا المقام بعدما وصلوا الى الندرة وهي أقل القليل كما رأينا ، وهو ما سبقت الاشارة قريبا الى أنه يؤيد الملحظ في أن مناط الشذوذ ليس القلة ، بل مخالفة ما عليه الباب في العربية ». (٤)

وهكذا يمضي الشيخ الحولي في احصاء ما ذكره الاستاذان ابن عاشور والاثري من أعداد للشاذ عن شروط صياغة أفعل التفضيل مستعينا بالنسب التي ذكرها ابن هشام وحددها السيوطي ، واستخلص من هذا كله أن منطق النحاة القدماء غير فاسد وذلك في قوله : « وأحسب أن هذا مما يبقى معه منطق النحاة غير فاسد ولا هو ربقة يلتمس التحرر منها فليس أفعل التفضيل أسير شيء من الفساد في تفكير النحاة قياسا أو غيره » (٥) .

واستنادا الى هذه النتيجة التي حددها الحولي استخلص المجمع ما يأتي : « القياس عند النحاة الذين بدأوا به أو الذين أغرقوا فيه لايعروه فساد ، وهو لايبدأ بالزمخشري كما أشار الباحث ولكن من سيبويه ولم يكن قياسا تحكميا ولكنه كان شعورا كاملا بالتنظير » (٦) .

---

١ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٥٢ بولاق .
٢ ـ البحوث والمحاضرات ص ١٠١ ـ ١٠٤ .
٣ ـ المقصود : الاثري
٤ ـ البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين غير العادية ببغداد ١٩٦٥ م ـ ١٣٨٥ هـ ص ١٠٣ .
٥ ـ المصدر السابق ص ١٠٣ ـ ١٠٥ .
٦ ـ المصدر نفسه ص ١٠٩ .



ومن المحدثين الذين رأوا آراء خاصة في الشذوذ الدكتور حسن عون وقد ذهب الى أن كل ما سماه النحاة شاذا أو خارجا على القواعد النحوية أو سماعيا يعتبر أثرا قديماً قد بقي في اللغة بمثابة الرواسب التي تبقى في بعض فروع النهر، بعد أن تجف وتتحول جميعا الى مجرى واحد، وانه ينبغي أن نسقط كل هذه الامثلة من حسابنا اذا أردنا أن نضع النحو وضعا جديدا فلا ندع قواعده تتعثر بسببها (١).

أما الشيخ محمد الخضر حسين فقد قسم ما جاء على غير القياس قسمين : أحدهما : أن يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفة ووضع عام فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام فهذه لا تصلح أن تكون موضعا للقياس، بل الكلمة أو الكلمتان لاتقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة، فان ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وضعها المعروف لهزل ونحوه.

ثانيهما : ما يرد في الكلام الفصيح، وتتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة مثل آيات الكتاب الحكيم والاحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة، وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياسا نحو : (معائش) — بالهمز — في احدى القراءات الصحيحة، صح لنا أن نعطيها حكم : (استحوَذَ واستَصْوَبَ) فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لاشبهة في فصاحتها ولكنا نرجع بأمثالها الى حكم القياس وهو أنّ (مَفاعِل) لا تقلب (الياء) فيه (همزا) متى كانت (الياء) (عينا) في بناء مفرده. فان كان راجعاً الى النظم خالفناهم في دعوى خروجه عن القياس وصح لنا أن نعده فيما يقاس عليه وننسج على منواله ان أباه البصريون والكوفيون، فلا تبالي أن تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، وانَ منعه جماعة من النحاة، فلو قال أحد : « رُزق فلانٌ على خصمه الفَوز » أو قال : « يعجبني أمامَ السلطان تكلُّمُكَ بالحقّ » لقضينا لقوله بالفصاحة إذ لهُ اسوة بقوله تعالى : « ولا تَأْخُذْكُم بِهِما رأفةٌ في دين الله » (٢) وقوله تعالى : « فلَمّا بلغَ معه السّعيَ » (٣). ولا نبالي

---

١ — ينظر اللغة والنحو ص ١٠٠ — ١٠١ .
٢ — النور، الآية ٢ .
٣ — الصافات، الآية ١٠٢ .



تقديم معمول صلة (أل) على (أل) متى قال أحد : « اني لِزَيدٍ من الُمحبّينَ » لتلقينا قوله بالقبول اذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهِدين » (١) وقوله تعالى : « اني لك من النّاصحين » . (٢)

هذه آراء بعض المحدثين في الشاذ من كلام العرب وأنواعه وحكمه وقد رأينا فيها مدى الاختلاف بين هذه الآراء في معنى الشاذ والمطرد وحكم كل منهما .

فما المطرد الذي يصح أن يقاس عليه من الكلام العربي ؟

والذي ينبغي أن يؤخذ به ويقاس عليه ما هو الا كلام سكان البوادي الذين يوثق بفصاحتهم وصحة لغتهم . لان سكان الحاضرة وأهل المدن قد عرض للغاتهم من الاختلال والفساد ما يوجب ترك الاخذ عنهم ورفض لغتهم ، ولا مانع عند ابن جني من الاخذ بلغة سكان الحاضرة ان علم أنها صحيحة فصيحة يقول : « ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعرض للغتهم شيء من الفساد لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر سكان البادية وكذلك لو فشا في لغة أهل البادية ما شاع في لغة أهل الحاضرة وسكان المدن من الخلل لوجب رفض لغتها وعدم الأخذ بها » ويخلص من هذا الى أنه « ينبغي أن يُستوحش من الأخذ عن كل أحد الا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته ، وقد قال الفراء في بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئا من بدويّ فصيح فتقوله » (٣) . . ويصدر بعد هذا حكما عاما على كل ما يؤخذ به هو قوله : « فإياك أن تخلد الى كل ما تسمعه ، بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم له أو عليه » (٤) .

وهذه القاعدة التي وضعها ابن جني وحددها هي خلاصة لطريقة البصريين في المسموع الذي نقلوه ورووه عن العرب وبنوا عليه قواعد القياس وأحكامه في اللغة والنحو والصرف .

وعلى أي اللغات يقاس ؟ أيقاس على كل ما سمع عن العرب الفصحاء أم أنّ هناك شروطاً يجب توافرها فيه ؟ أيقاس على كل اللغات ام أن هناك لغات معينة يؤخذ بها ويقاس عليها ، ولغات أخرى يؤخذ بها ولكن لا يقاس عليها ؟ وما مقدار ما يقاس عليه ؟ أتشترط الكثرة أم يقاس على القليل كما يقاس على الكثير ؟

---

١ ـ يوسف ، الآية ٢٠ .
٢ ـ القصص ، الآية ٢٠ ودراسات في العربية وتاريخها ص ٤٣ ـ ٤٥ .
٣ ـ الخصائص ج ٢ ص ٩ وينظر الاقتراح ص ٢٥
٤ ـ الخصائص ج ٢ ص ١٠ .



في هذا ونحوه اختلف النحاة فيما بينهم واشتد اختلافهم ولم يهتدوا الى الصواب في ذلك حتى نجد ابن جني يصف لنـــا اضطراب النحويين وتخليطهم فيما سبيله القياس بقوله : « ولهذا مالا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابا الا وفيه سهو وخلل في التصريف وترى كتابه أسدَّ شيء فيما يحكيه ، فاذا رَجع الى القياس وأخذ يصرّف ويشتق اضطرب كلامه وخلّطَ » (١) .

وقد مر بنـــا أن بعض النحاة أباحوا القياس على جميع كلام العرب المسموع منهم ، فاعتبروا كل ما كان على وزن لفظة عربية كثيرة الاستعمال قوية في القياس عربياً ، حتى أن المـــازني كان يرى : أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ويعتبر هذا مذهب الخليل وسيبويه ، يقول المـــازني مفسرا هذا : « وكان أبو الحسن الاخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب ، وعلى أي مثال سألته اذا قلت له : « ابن لي من كذا مثل كذا » وان لم يكن من أمثلة العرب » ويقول : « انمـــا سألتني أن امثِل لك فمسألتك ليست خطأ وتمثيلي عليها صواب » .

وكان الخليل وسيبويه يأبيـــان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنىً في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنىً ؟ » .

ثم يعلل المـــازني قول الخليل وسيبويه هذا بقوله : « وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك اذا سمعت : « قامَ زيدٌ » أجزت أنت : « ظَرُفَ خالدٌ » و « حمقَ بِشْرٌ » وكان ما قسته عربيـــا كالذي قسته عليه ؟ ، لانك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وانمـــا سمعت بعضاً فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس » (٢) .

وقد وافق ابن جني واستاذه ابو علي الفارسي المـــازنيَّ في رأيه هذا وفيما نقله عن الخليل وسيبويه ، وردّا على الاخفش ، يقول أبو عليّ : « والقياس لا يجوز الا أن تبني على أمثلة العرب ، لان بنـــاءَك ايّاه ادخال له في كلام العرب ، والدليل على ذلكَ أنك تقول : « طابَ الخشكُنانُ » فترفعه وإن كان أعجميا لان كل فاعل عربي مرفوع ، فانمـــا تقيس على ما جاء وصح » (٣) .

---

١ ــ ينظر المنصف ج ١ ص ٣ وص ٢-٣ .

٢ ــ المنصف ج ١ ص ١٨٠ .

٣ ــ المنصف ج١ ص ١٨٠-١٨١ ــ وينظر ج ١ ص٤٣ ــ ٤٤ والخصـــــائص ج ١ ص ٣٥٧ ــ ٣٥٩ والاقتراح ص ٤٤ ــ ٤٥ والمزهـــر ج ١ ص١١٧ ــ ١١٨ .



وخلاصة رأي المازني أنه يجب علينا أن نتتبع العرب في كلامهم يقول : « فاذا سُئِلْتَ عن مسألة فانظر هل بنت العرب مثالها ؟ فان كانت بنت فابن مثل ما بنت وان كان الذي سُئِلتَ عنه ليس في أبنية العرب فلا تبنه لانك انما تريد أمثلتهم وعليها تقيس » (١) .

من هذا يتضح لنا أن المازني يعتبر جميع ما ورد عن العرب مما يصح القياس عليه ، في حين يرى ابن جني أن هذا المفهوم من كلام المازني ليس المقصود به القياس على جميع ما ورد عن العرب انما يوهم ذلك والمراد به غيره ، يقول : « واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ، نحو قولك في قوله : « كيف تبني من (ضَرَبَ) مثلَ : (ضَرْبَبَ) هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثل (ضَيْرَب) أو (ضَوْرَب) أو(ضَرْوَب) أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لانه قياس على الاقل استعمالاً والاضعف قياسا » (٢) .

وقد كان ابن فارس يرى أنه : « ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه لان في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها» **(٣)**

والقياس الذي قاسوه في رأيه هو ما أجمع عليه أهل اللغة ــ إلاّ من شذ منهم ــ من أن للغة العرب قياسا وان العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وان اسم (الجن) مشتق من (الاجتنان) ، وان (الجيم) و (النون) تدلان أبدا على السّتر فهذا النوع من القياس فيما يراه مبني على قوله بأن اللغة توقيف وما وصل من القياس نقف عنده ولا يجوز أن نتعداه فنقيس على غيره ممّا لم نقف على قياسهم اياه أو عليه وذلك لقوله : « ان اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الان نحن » (٤) .

أما اللغات التي يقاس عليها فهي ليست جميع لغات العرب انما يقاس على لغات معينة والمعروف أن لغات العرب مختلفة من حيث درجة فصاحة المتكلمين بها ، وقد علل الاخفش هذا الاختلاف بقوله : « اختلاف لغات العرب انما جاء من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف ، وان كان كله مسوقا على صحة وقياس ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة اليها غير أنها على قياس ما كان وضع في الاصل مختلفا ، وان كان كل واحد آخذا من صحة القياس حظا .

١ ــ المنصف ج ١ ص ٩٥ ــ ٩٦ .
٢ ــ الخصائص ج ١ ص ١١٤ وينظر ج ١ ص ٣٦٠ــ ٣٦٤ .
٣ ــ الصاحبي في فقه اللغة ص ٦٧ . ٤ ــ المصدر السابق ص ٦٧ .



قال : « ويجوز أن يكون الموضوع الاول ضربا واحدا ، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الاول الى قياس ثان جارٍ في الصحة مجرى الاول » (١) .

وكان أكثر النحاة يرى أن لغة الحجاز هي الفصحى ، وهي التي يسمونها لغة قريش (٢) .

وقد مرّ بنا في باب السماع أنه لا يؤخذ الا عمن نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، وهم قيس وتميم وأسد فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم (٣) .

فلغة قريش وهي بعض قيس أفصح اللغات وهي التي يؤخذ بها ويقاس عليها ولا يقاس على ما ندر من اللغات ، لان قريش ارتفعت في الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة ربيعة وكَسكَسة هَوازن وتضَجُّع قيس وعَجرَفيَّة ضَبَّة وتَلتلة بَهْراء (٤) .

وكان ابن جني يرى أن اللغات كلها حجة معتمدا في رأيه هذا على قول الرسول (ص) : « نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ » (٥) .

ومع هذا فهو يرى أن القياس انما يكون على الاكثر في الاستعمال من اللغات أو من الاساليب ، فان كانت اللغتان متراسلتين في الاستعمال اخذ بهما معا يقول : « ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في اعمالها كذلك ، لان لكل واحد من القولين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد الى مثله ، وليس لك أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها ، لانها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير احداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد انسا بها ، فأما رد احداهما بالاخرى فلا » (٦) .

---

١ ـ المزهر ج ١ ص ٥٥ ـ ٥٦ .
٢ ـ ينظر البحر المحيط ج ١ ص ٢٣ و ٢٥ و ٨٩ والنهر الماد ج ٢ ص ١٥٠ والصاحبي ص ٥٢ـ٥٣
٣ ـ ينظر الاقتراح ص ١٩ ـ ٢٠ .
٤ ـ ينظر الخصائص ج ٢ ص ١١ والصاحبي ص٥٢ ـ ٥٣ .
٥ ـ ينظر الخصائص ج ٢ ص ١٠ و (ينظر الحديث في البخاري ، كتاب (فضائل القرآن) .
٦ ـ الخصائص ج ٢ ص ١٠ .



فأما أن تقل احداهما جدا وتكثر الاخرى جدا فيرى أن يؤخذ » بأوسعهما رواية واقواهما قياسا ، ألا تراك لاتقول : « مررتُ بكَ » ولا : « المالُ لك » قياسا على قول قضاعة : « المالُ لهُ » ، و « مررتُ بهَ » ولا تقول : (أكرمتُكِشْ) ولا (أكرمتُكِسْ) قياسا على لغة من قال : (مررت بِكِشْ) و « عجبتُ مِنكِسْ » (١) .

اذن يجب على المتكلم أن يتخير ما هو أقوى وأشيع من اللغتين ، ومع ذلك فلو استعمل انسان اللغة القليلة فليس مخطئا لكلام العرب ، وان كان يكون مخطئا لأجود اللغتين (٢) .

فان اضطر الى استعمال أقل اللغتين واضعفهما في شعر أو سجع فانه مقبول منه غير منعي عليه .

وان أراد القياس على اللغة الضعيفة فقال : على قياس من لغته كذا يقول كذا ، ويقول : على مذهب مَنْ قال كذا : كذا ، فله ما يشاء لانه ناطق في هذه الحال على قياس لغة من لغات العرب ، وكل من نطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء لهذه اللغة وللقياس ، وان كان غير ما جاء به خيراً منه » (٣)

ومعنى هذا أن ابن جني يجيز للمتكلم القياس على جميع ما كان لهجة أو لغة لقبيلة من قبائل العرب على أن يشير الى أنه يقيس على هذه اللغة التي تكلم بها ، الا أن اللغة الاصلية الفصحى هي الأفضل في القياس ، لأنه كلما كان المتكلم آخذا في قياسه على اللغة الفصحى كان قياسه أقوى وأصح وان كان لا يمنع القياس على اللغة القليلة الضعيفة .

أما ما جمعه بعض من وصفهم ابن جني بقوله : « اقواماً ضعف نظرهم وخفت الى تلقي ظاهر هذه اللغة افهامهم » (٤) من الالفاظ وعزوها الى الشذوذ فقد قال فيهم : انهم جمعوا من اللغة أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه من أصحابها وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه فوصفوا بالشذوذ ما جاء على (فَعِلَ - يَفْعُلُ) نحو : (نَعِمَ - يَنْعُمُ) وما جاء أيضا على (فَعَلَ - يَفْعَلُ) وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا نحو : (قَلَى - يَقْلَى) و (سَلا - يَسْلَى) وما جاء من (فَعُلَ) على (فاعِل) نحو : (طَهُرَ فهو طاهِر) فقد اعتبر ابن جني (سَلا - يَسلَى) وأمثاله لغات تداخلت فتركّبت .

---

١ - الخصائص ج ٢ ص ١٠ .

٢ - ينظر الخصائص ج ٢ ص ١٢ .

٣ - ينظر الخصائص ج ٢ ص ١٢ والاقتراح ص٧٨

٤ - الخصائص ج ١ ص ٣٧٥ و ٣٧٤ .



يقول : « واعلم أن اكثر ذلك وعامته انما هو لغات تداخلت فتركبت . . هكذا ينبغي أن يعتقد ، وهو أشبهُ بحكمة العرب » (١) .

فاللغات عنده ذات مستويين : مستوى مقارن مدانٍ للغة قريش وفي هذه الحالة فأنت مصيب لاية لغة منهما قست عليها وقويت قياسها .

ومستوى مخالف ومتباعد بأن تقل احدى اللغتين جدا ، ففي هذه الحالة يكون الأفضل القياس على اللغة الفصحى ، فوجه صحة القياس عنده أو رداءته راجع الى كثرة استعمال اللغة أو قلتها ، فالكثرة اذن عنده هي الاساس الذي يعتمد عليه في القياس . فهو يمنع القياس على الظواهر الرديئة في لهجات العرب ، ولا يمنع اللهجات في ذاتها بل هو يحترم قياسها وقواعدها ويرى أن احداها ليست بأولى من الاخرى ، ومعنى ذلك استواء جميع اللهجات العربية في ميزان الفصاحة — عنده — بعد أن تقصى عنها الظواهر الموغلة في الخصوصية والتي تعد انحرافا عن الفصاحة وهي ما اطلق عليه ابن فارس : (لغات مذمومة) (٢) .

وقد اتبع أبو حيان خطى ابن جني فذهب الى أن كل ما كان لغة لقبيلة صحَّ القياس عليه وان كانت هذه اللغة من القلة بحيث يمنع بعضهم القياس عليها (٣) ويرى أنه لا يصح تأويل ما كان لغةَ طائفةٍ من العرب لم تتكلم الا بها (٤) .

فالافضل في القياس اذن أن يكون على ما كثر وروده واستعماله في لغات العرب وقد اعتبروا ذلك اصلا في قياسهم . فان قل الاستعمال وكان لغة قبيلة لم يتكلم أصحابها الا بهذا الاستعمال، فيقاس عليه . أما ان قل الاستعمال في اللغة نفسها عن استعمال آخر كثر في هذه اللغة فيقاس على ما كثر استعماله ولا يصح القياس على ما قلّ استعماله في اللغة نفسها (٥) .

---

١ — الخصائص ج ١ ص ٣٧٥ .
٢ — ينظر مجلة عالم الفكر — مشكلات القياس في اللغة العربية — الدكتور عبد الصبور شاهين ص ٢١٠ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤ .
٣ — ينظر الارتشاف ص ١٥٩ ب و ٨٢ ب والبحر المحيط ج ٨ ص ١١٧ والاقتراح ص ٧٨ والمزهر ج ١ ص ٢٥٨ . وابو حيان النحوي ص ٤٠٦-٤٠٧ وينظر موقفه من القياس ص ٤٠٠ — ٤١٤ .
٤ — ينظر أبو حيان النحوي ص ٤٠٧ والارتشاف ص ٢٣٩ والاقتراح ص ٢٩ والمزهر ج ١ ص ٢٥٨ .
٥ — ينظر الخصائص ج ١ ص ١٨٩ — ١٩٢ والارتشاف ص ٨٥ و ٨٢ وأبو حيان النحوي ص ٤٠٥ — ٤٠٧ .



فالنحاة اذن متفقون على أن ما يقاس عليه هو الكثير المطرد في لغات القبائل العربية الفصيحة فان قل الشيء في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية البـاب فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه . فان كان المنطوق به قليلا وهو كل ما تكلمت به هذه القبائل فانه يقاس عليه عند جميع النحاة لانه كل ما تكلم به في بابه . فإن كان لغةً لقبيلة وكان قليلا بالنسبة للغات القبائل الاخرى قيسَ عليه باعتباره لغة لقبيلة معينة وطريقة خاصة لها في التعبير كما يرى ابن جني وأبو حيان .

وقد قسم ابن جنّي القليل الوارد عن العرب والذي اعتبِر قياسا في حين يكون غيره أكثر منه الا أنه ليس بقياس الى ثلاثة أقسام :

الاول : أن يكون المسموع مطردا لانظير له في الالفاظ المسموعة مـع إطباق العرب على النطق به فهذا يُقبل ويحتجُّ بِه ويقاس عليه اجماعا ، وذلك قولهم فى النسب الى (شنوءة) : (شنئيّ) ، فلك من بعد أن تقول في الاضافة الى (قَتوبة) : (قَتَبِيّ) والى (رَكوبة) : (رَكبِيّ) والى (حَلوبة) : (حَلَبِيّ) قياسا على (شَنَئِيّ) وذلك انهم أجرَوا (فَعُولة) مجرى (فَعِيلَةَ) لمشابهتها إياها من عدة أوجُه .

وأما ما هو أكثر من باب (شَنَئِيّ) ولا يجوز القياس عليه ، لانه لم يكن هو على قياس فقولهم في : (ثَقِيف) : (ثَقَفِيّ) وفي (قُرَيش) : (قَرَشِيّ) ، وفي (سُلَيم) : (سلمي) فهذا وان كان أكثر من (شَنَئِيّ) الا أنه عنـد سيبويه ضعيف في القياس فلا يجيز في : (سَعِيد) : (سَعَدِيّ) ولا في (كَرِيم) : (كَرَمي) (١) .

والذي دعاهم الى تجويز القياس هنا على القليل المفرد كونه كل ما سمع في بابه ولم يسمع غيره على بنـاء (فَعُولَة) ، ولذلك نجد أبا الحسن الاخفش يعلل هـذا بقوله : « إنّه جميع ما جاء » ويعني بهذا : ان الذي جاء في (فَعُولَة) هو هذا الحرف والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو ولا ملام » (٢) .

الثـاني : أن يكون المسموع فردا أي أن المتكلم به واحد ويخالف ما عليها الجمهور فان كان المتفرد بهذا فصيحا في جميع ما عدا هذا الذي انفرد به ، وكان ما أورده

---

١ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٧٠ ـ ٧١ و ٧٤ .
٢ ـ الخصائص ج ١ ص ١١٦ .



ممـــا يقبله القياس الا أنه لم يرد به استعمال الا من جهة ذلك الانسان فان الاولى — عند ابن جني — ان يحسن الظن به ولا يحمل على فساده ، لانه قد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد حال عهدها وعفا رسمها ، وقد قال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقلّه ولو جاء كم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير .

وروى حماد الراوية أن النعمان أمر فنسخت له أشعار العرب في الطنوج ثم دفنها في قصره الأبيض فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : ان تحت القصر كنزا فاحتفره فلما فتحه اخرج تلك الاشعار .

واعتمادا على هاتين الروايتين نجد ابن جني يقول : « فاذا كان الامر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق الى تقبل ما يورده اذا كان القياس يعاضده ، فان لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف اليه فينبغي أن يرد ، وذلك لانه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا » (١) .

الثالث : أن يكون المسموع مفردا انفرد به المتكلم ولم يسمع من غيره لاما يوافقه ولاما يخالفه ، فان كان المتكلم به فصيحا أخذ به ابن جني ، وذلك لانه نقل عن ابن أحمر حروفا من الغريب قال فيها : « قال احمد بن يحيى : حدثني بعض اصحابي عن الأصمعي انه ذكر حروفا من الغريب فقال : لا أعلم احدا أتَى بها الا ابن احمر البـــاهلي » فهذا وأمثاله وان ورد عن فصيح آخر غير ابن أحمر فحاله واحدة وهي وجوب قبوله ، وذلك لمـــا ثبت من فصاحة الراوي له ، لانه اما أن يكون شيئا اخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارَك في سماع ذلك منه ، وأما أن يكون شيئا ارتجله ، لان الاعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه احد قبله به ، فقد حكي عن رؤبة وأبيه انهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولاسبقا اليها (٢) .

هذا ما يراه ابن جني في المفرد الذي يصح قبوله وانواع هذا المفرد .

أما غيره من النحاة فقد سار معظمهم على قاعدة القياس على ما كثر وروده واعتبار ما خالف ما عليه البـــاب شاذا يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه . الا أنه مع اعتبارهم هذه القاعدة أساسا فاننـــا نجد بعض النحاة خالفوا هذه القاعدة ولم يجيزوا

---

١ — الخصائص ج ١ ص ٣٨٥—٣٨٧ وينظر الاقتراح ص ٢٣ .

٢ — الخصائص ج ٢ ص ٢١—٢٥ . وينظر الاقتراح ص ٢٤ .



القياس على ما كثر وروده مع أن معظم النحويين اعتبروه قياسا (١) . وقد يأتي الشيء مقبولا وقويا في القياس لكن بعض النحويين يتركونه لأنهم يستغنون عنه بالمسموع ، وقد يأتي الشيء جائزا في القياس غير أنه لم يرد به استعمال فيترك (٢) . وقد نقض بعض النحويين القاعدة التي وضعوها للمقيس عليه وهي أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس . فأجازوا القياس على ما لا يجوز القياس عليه كتصحيح (استحوذ) و (استصوب) و (واستنوق) . وقد جمع الاستاذ عبد الخالق عضيمة في مقدمة المقتضب عددا من هذه المواضع وذكر النحاة القائلين بالقياس عليها ، وهذا النوع من القياس ندد به كثير من النحاة منهم المبرد الذي يقول : « اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك » . وكان ابو حيان يقول فيها : « طالما بنى النحويون الاحكام على بيت واحد أو بيتين حتى لقد طُعِنَ على المذهب الكوفي قياسُه على الشاذ . قال الاندلسي في شرح المفصل : « الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيءٍ مخالف للاصول لأعتمدوه وجعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين » (٣) .

هذا موقف النحاة من المسموع الذي يقاس عليه على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم عرضنا له لنستطيع في ضوء ذلك أن نتبين موقف سيبويه منه .

مـــرّ بنـــا أن القياس ابتدأ قبل زمـــن الخليل وسيبويه فقد وصف شيوخهما بأنهم اعتنوا بالقياس منهم عبد الله بن أبي اسحاق ويونُس بن حبيب وعيسى بن عمر الذي طرد القياس وعممه ، وأبو عمرو بن العلاء الذي كان يأخذ بالاطراد ويتشدد في القياس . فلما جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي اخذت اقيسته تسيل سيلا بحيث لا تكاد تخلو مسألة من مسائل الكتاب من قياس من أقيسة الخليل الا ما ندر (٤) واهتمام سيبويه بالقياس لا يحتاج الى شرح أو ايضاح وكتابه خير دليل على ذلك لاعتماده على القياس في جميع ابواب الكتاب النحوية أو الصرفية أو اللغوية أو في مسائل التمرين والرياضة .

---

١ ـ تنظر هذه المسائل في مقدمة المقتضب ج ١ ص ١٠٥ ـ ١٠٦ وفي شرح الرضي على الشافية ج ١ ص ١٦٧ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ٩٠ والمزهر ج ١ ص ٢١٣ ودراسات في العربية وتاريخها ص ٦٢ ـ ٦٣ . والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

٢ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٩١ـ٣٩٩ .

٣ ـ ينظر في هذا مقدمة المقتضب ج ١ ص ١٠٦ ـ١٠٧ والخصائص ج ١ ص ٩٩ والاقتراح ص ٤١ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٦١ و ١٨٢ و ج ٢ ص ٦٣ .

٤ ـ المدارس النحوية ص ٥١ .



فالقياس على كلام العرب منظومه ومنثوره في بنــاء القواعد لايخلو منه باب من الابواب . وقد يكون البــاب بكامله قياسا كما في باب (ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجيء في الكلام الا نظيره من غير بابه) (١) وباب (ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام الا نظيره من غير المعتل) (٢) .

وطريقة سيبويه في التعبير عن القياس الذي يراه هو أو الذي يراه شيوخه أنه يتبع في التعبير عن ذلك طرقا مختلفة ، فقد يصرح بأنه قياس كما في قوله : « واذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلا واعتلالا كما كان المثلان اذ لم يكونا منفصلين أثقل لان الحرف لايفارقه مايستثقلون فمن ذلك قولهم في : « مُثْتَرَد » : « مُثّرد » لانهما متقاربان مهموسان ، والبيان حسن ، وبعضهم يقول : « مُتْتَرَدٌ » وهي عربية جيدة ، والقياس : (مُتّرد) لأن أصل الادغام أن يدغم الاول في « الآخر » (٣) .

وكقوله : « فاذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَل) . . . وربمــا بنــوا المصدر على : « المَفْعِل » كما بنوا المكان عليه الا أن تفسير البــاب وجملته على القياس وذلك قولك « المَرْجِع » . . . وقالوا : « المَعْجِز » . . . وقالوا : « المَعْجَز » على القياس . وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا : المَعْجِزَة والمَعْجَزَة . . . وقالوا : المَعْذِرَة والمَعْتَبَة فالحقوا (الهاء) على القياس » (٤) .

وقوله : « وممــا يقبح بعده ابتداءُ الاسماءِ ويكون الاسم بعده اذا أوقعت الفعلَ على شيء من سببه نصبا في القياس (إذا) و « حيثُ » (٥) .

وقوله : « وتقول في رجل سميته بـ (ارْمِه) : « هذا ارمٍ قــد جاء » ، وينون في قول الخليل وهو القياس » (٦) .

وقوله : « ويقولون : « ياعَمرُو والحارثُ » ، وقال الخليل : هو القياس كأنه قال : « ويإحارثُ » (٧) .

وقد يراه أقيس من غيره مع جودة الثــاني وعربيته مثال ذلك قوله : « وقد بنوا (فَعِلَ) على : (يَفْعِلُ) في أحرف كما قالوا : (فَعُلَ — يَفْعُلُ)

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤٠٢ — ٤٠٣
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ — ٣٩٧ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٤٢١ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .
٥ — الكتاب ج ١ ص ٥٤ .
٦ — الكتاب ج ٢ ص ٦٠ .
٧ — الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ وينظر في مثله ج ٢ ص ٢٠١ و ٢٦٣ وغيرها .



فالتزموا الضمة فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به . . . . والفتح في هذه الافعال جيد وهو أقيس » (١) .

وقوله : « واثبات الياءات والواوات أقيسُ الكلامين وهذا جائز عربي كثير » (٢) .

وقوله في أثناء كلامه على (نَصارَى) : « وأمّا (النَّصارَى) فانه جماع (نَصريٍّ) و (نَصرانَ) كما قالوا : « نَدْمانُ » و « نَدامَى » وفي : (مَهْريٍّ) : (مَهارَى) وانما شبهوا هذا بـ (بَخاتِيَّ) ولكنهم حذفوا احدى الياءين كما حذفوا من (أُثْفيَّة) وأبدلوا مكانها (ألفاً) كما قالوا : « صَحارَى » هذا قول الخليل . وأما الذي نُوجِّهه عليه فانه جاء على (نَصْرانَة) لانه قد تكلم به في الكلام فكأنك جمعت (نَصْرانَ) كما جمعت (الاشعثَ) و (مِسْمَعاً) وقلت : « نَصارَى » كما قلت : « نَدامىَ » فهذا أقيس ، والاول مذهب . . . . وأن يكون جمع « نَصْرانَ » أقيس اذ لم نسمعهم قالوا : (نَصْريٌّ) (٣) .

وقد يعبر عن القياس بعبارات أخرى مثل : « فعلَى هذا فقِس » وذلك كما في قوله عند كلامه على التصغير : « وتقول في المُقَدَّم والمُؤَخرَّ : «مُقَيْدِمٌ» و « مُؤَيْخِرٌ » وان شئت عوضت (الياء) كما قالوا : « مَقاديم » و «مآخير» و (المقادم) و (المآخِر) عربية جيدة . و (مُقَيْدِمُ) خطأ لانه لا يكون في الكلام : « مَقادِّمُ » ، فاذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أن ثالثَهُ حرف لين ، كما أن ثالث التصغير حرف لين ، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أن ما قبل حرف لين التصغير مفتوح ، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسورا ، فكذلك لا يكون في التصغير فعلَى هذا فقِس ، وهذا قول الخليل » (٤) .

ومثله قوله : « ولو سميته : «ثُبَةٌ» لم تجاوز أيضا جمعهم اياها قبل ذلك ، « ثُبَاتٌ وثُبُونَ » ولو سميته بـ (شِيَة) أو : (ظُبَة) لم تجاوز : (شِياتٌ) و (ظُبُاتٌ) لان هذا اسم لم تجمعه العرب الا هكذا فلا تُجاوزنَّ ذا في الموضع الاخر لانه ثَمَّ اسم كما أنه ههنا اسم ، فكذلك فقِس هذه الاشياء » (٥) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٠٣ ـ ١٠٤ وينظر في مثله ج ٢ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ١١٠ ـ ١١١ . ٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٩٨ ـ ٩٩

وقوله : وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوُه بعد (ألف) فأشياء يعلم انها ممدودة وذلك نحو: (استسقاء) . . . . وكذلك (الإعطاء) لان (اعطيتُ): (أَفْعَلْتُ) كما أنك اذا أردت المصدر من : (اخرجتُ) لم يكن بُدٌّ (للجيم) من أن تجيء بعد (ألف) اذا أردت المصدر ، فعلَى هذا فقس هذا النحو » (١) .

وقد لا يصرح بالقياس انما يعبر عن ذلك بعبارات يفهم منها أن مقصده القياس . وهذه العبارات تختلف باختلاف الموضع الذي يتحدث فيه فمنه ما يسميه بالمطرد كما في قوله : « فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يُبدَل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية ومثل ذلك تغييرهم الحركة التي في : (زَوْرُ) و (آشُوبْ) فيقولون : « زُوْرٌ » و « أَشُوبٌ » — وهو التخليط — لأن هذا ليس من كلامهم . وأمّا ما لايطرد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب نحو (سين) : (سراويل) و (عين) : « اسماعيل » (٢) .

ومثله قوله : « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : (جاءٍ) و (شاءٍ) ونحوهما : (اللام) فيهن مقلوبة ، وقال : ألزَموا ذلك هذا واطّرد فيه اذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة . . . . » (٣) .

وقد يعبر عنه بـ (المتلئبّ) كما في قوله : « اما ماكانت (عينه) و (لامه) من موضع واحد فاذا تحركت (اللام) منه وهو (فِعْل) الزموه الادغام وأسكنوا (العين) ، فهذا متلئبٌ في لغة تميم وأهل الحجاز » (٤) .

والذي يؤكد لنا أن مقصده بـ (المتلئب) المطرد أو القياسي قوله : « وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا مُتلئباً . . » (٥) .

وقد يسميه الوجه كما جاء في قوله : « وأما ما كانت (العين)فيه ثالثة مما عينه (واو) فان واوه تبدل (يـاء) في التحقير وهو الوجه الجيد لأن (اليـاء) الساكنة تُبدل ل (الواوَ) التي تكون بعدها (ياءً) فمن ذلك : (مَيِّتٌ) و (سَيِّدٌ) و (قَيّامٌ) و (قَيُّومٌ) وانما الاصل : (مَيْوتٌ) و (سَيْودٌ) و(قَيْوَامٌ) و (قَيْوُوْمٌ) . وذلك قولك في : (أسودَ) : « أُسَيِّدُ » وفي : (أعورَ) : « أُعَيّر » وفي (مِروَدِ) : « مُرَيّدٌ » ، وفي : (أَحْوَى) : (أُحَيٌّ) ، وفي : (مَهْوَى) : « مُهَيٌّ » ، وفي : (أَروِيَة) : (أُرَيّة) ، وفي :

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ١٦٢ — ١٦٣ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٣٤٣ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٣٧٨ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨ ، وينظر ج ٢ ص ٤٠٠ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ١٦٩ — ١٧٠ .



(مَرْوِيّة) : « مُرَيّةٌ » . واعلم أنّ من العرب من يظهر (الواو) في جميع ما ذكرنا وهو أبعد الوجهين يدعها على حالها قبل أن تحقر » (١) .

ومما يؤكد أن مراده من قوله : (وهو الوجه) أنه القياس ما جاء في قوله : « فإن قلت : « ما بالي ان سميته بـ (عاقلة) لم أنون ؟ فانك ان أردت حكاية النكرة جاز ، ولكن الوجه ترك الصرف ، والوجه في ذلك الاول الحكاية وهو القياس لانهما شيئان ، ولانهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه فانما هي حكاية » (٢) .

وربما يعبر عن القياس بعبارات مختلفة يفهم منها ارادته القياس كما في قوله : « واذا كانت (الهمزة) مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فانك تصيرّها بينَ بينَ وذلك قولك : (هذا درهم أُختِكَ) و (من عند أُمِكّ) ، وهو قول العرب والخليل » (٣) .

ومثله قوله : « ولم يقولوا : اذا قلنا : « جاء زيدان » فانما تَعني شخصين بأعيانِهِما قد عرفا قبل ذلك وأُثبِتَا ولكنهم قالوا : اذا قلنا : « قد جاء زَيدُ بنُ فُلانٍ فزيدُ بنُ فلانٍ » فانما تَعني شيئين باعيانهما ، فهكذا تقول اذا أردت أن تُخَبِر عن معروفينّ » (٤) .

وقد يعبر عن القياس بقوله : « فهكذا هذا وما أشبهه » (٥) أو بقوله : « فهكذا سبيل هذا الباب » (٦) . أو : « وهكذا سبيل ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف وكذلك الجميع بالتاء » (٧) . أو : « على هذه الطريقة فأجر هذا النحو » (٨) . أو : « فعلَى هذا فأجْرِ ذا الباب » (٩) . أو : « وعلى هذا الحد يَجري (ما) و (متى) و (كم) و (أين) و « كيف » (١٠) أو : « وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا » (١١) . أو : « الحد فيها أن تُجرى ذلك المُجرَى ((١٢) . أو : « فهذا أمرُ النكرة وهذا أمر المعرفة فأجره كما أجرَوه وضع كل شيء موضعه » (١٣) . أو : « فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى

١ – الكتاب ج ٢ ص ١٣٠ – ١٣١ وينظر ج ١ ص٤١ و ج ٢ ص ١٩ .
٢ – الكتاب ج ٢ ص ٦٦ وينظر ج ١ ص ٣٤٧ .
٣ – الكتاب ج ٢ ص ١٦٤ .
٤ – الكتاب ج ١ ص ٢٦٨
٥ – الكتاب ج ١ ص ٢٢٣ .
٦ – الكتاب ج ٢ ص ٨٧ وينظر ج ٢ ص ١٢٦
٧ – الكتاب ج ٢ ص ٩٣ .
٨ – الكتاب ج ٢ ص ٣٧٣ .
٩ – الكتاب ج ١ ص ٤٣٨ .
١٠ – الكتاب ج ١ ص ٤٨٥ .
١١ – الكتاب ج ١ ص ٤٨٦ .
١٢ – الكتاب ج ٢ ص ٢٧ .
١٣ – الكتاب ج ١ ص ٢٧٣ .

هذا وقع فيهما الاستثناء فأجرهما كما أجرَوهما » (١) . أو : « فأجر ترخيمَ هذا بعد الزوائد مُجراه اذا كان بعد ما هو من نفس الحرف » (٢) . أو : « كذلك كل (ياء) اجريت مجرى (اليـــاء) التي هي من نفس الحرف وكانت في الحرف . . » (٣) .

والى جانب هذه العبارات التي يفهم منها انه يقصد الى أنها مواضع قياس نستطيع أن نعتبر القواعد التي يعممها ويطلقها في كتابه انمـــا هي في ذاتها قيـــاس وذلك كما في قوله : « أمـــّا (المُفاعـلَـة) فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم (الاستفعال) : « استَفْعَلتُ » (٤) . أو كقوله : « فاللازم لها الذي لاينكسر عليه أن يجيء على مثال : (فَعْلَـلَة) وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة » (٥) أو قوله : « أما ما كان من الاسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فانك إذا ثلّثتَهُ الى أن تعشّره فان تكسيره « أفْعُل » (٦) .

هذه هي العبارات التي كثيرا ما ترد في الكتاب ويفهم منها أنه يريد بها القياس الذي كثر في مسائل الكتاب كثرة واضحة لان على القياس الاعتماد في وضع قواعد النحو والصرف وغيرهما. والاستفادة في تطبيق هذه القواعد على ما تطرد فيه وتصح.

أما المقيس عليه عنده فهو كلام العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء لغتهم ، وقد اعتبر لغة قريش الاصل لانها عنده — كما هي عند غيره من النحاة — الاولى القُدمَى ، وهي افصح اللغات ، وقد مر بنـــا رأيُه فيها في اثنـــاء حديثنا على السماع عنده . وبعدها في الفصاحة لغة تميم ثم لغات قيس وأسد وطيء وما كثر في الاستعمال وشاع واطرد من لغات العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء عروبتهم .

ومن شروط المقيس عليه عنده الكثرة في لغة أفصح العرب ، وقد صرح بذلك في مواضع كثيرة من كتابه منها قوله : « وممـــا جرى نعتا على غير وجه الكلام : (هذا جُحرُ ضَبٍّ خَربٍ) فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس » (٧) وقوله : « واذا كان الاسم على بنـــاء (فَعَال) نحو : (حَذام) و (رَقاش) لاتدري ما أصله أمعدولٌ أم غير معدول أم مؤنث أم مذكر فالقياس فيه أن تصرفه لان الاكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل الذّهاب والصَّلاح والفَساد والرَّباب » (٨) .

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٣٧٦ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٣٣٢ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٤٤ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥ .
٦ — الكتاب ج ٢ ص ١٧٥ .
٧ — الكتاب ج ١ ص ٢١٧ .
٨ — الكتاب ج ٢ ص ٤١ .



وقوله : « واما (إنْ) الجزاء و (أنْ) التي تنصب الفعل فبمنزلة : (عَن) وأشباهها ، وكذلك (إنْ) التي تُلغَى في قولك : « ما إنْ يَفعل » و (إن) التي في معنى (ما) تقول في تصغيرها : « عُنَيّ » و « أُنَيّ » وذلك أن هذه الحروف قد نقصت حرفا وليس على نقصانها دليل من أي الحروف هو فتحمله على الاكثر ، والاكثر أن يكون النقصان (يـاء) . الاترى أنّ (ابنٌ) و (اسمٌ) و (يَدٌ) وما أشبه هذا انما نقصانه « اليـاء » (١) .

فكثرة النظائر اذن هي الاصل الذي يقاس عليه فاذا كانت النظائر كثيرة وكان الوجه فيها اسهل الوجهين فان ذلك هو الوجه والقياس مثال ذلك قوله : « وأما (مالٌ) فانه (فَعَلٌ) لانهم لم يقولوا : « مائِل » ونظائره في الكلام كثيرة فاحمله على أسهل الوجهين . وان جاء اسم نحو : « النّاب » لاتدرى أمِن (الياء) هو أم من (الواو) فاحمله على (الواو) حتى يتبين لك أنها من (اليـاء) لانها مبدلة من (الواو) أكثر فاحمله على الاكثر حتى يتبين لك » (٢) .

أما الاقل فقد صرح بأنها نوادر تحفظ عن العرب وان الأكثر هو الذي يقاس عليه . وقد وَرد ذلك في قوله : « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على (فِعَال) كما جاء على (فُعُول) وذلك نحو : (كَذبتُه كِذَابا) و (كتبتُه كِتابا) و (حَجَبتُه حِجابا) .

وبعض العرب يقول : « كَتْباً » على القياس . . . ومثله : « أتيتُه ــ آتيه ــ اتيـانا » وقد قالوا على القياس : « أَتْياً » . . وقالوا « الشُّكُور » كما قالوا : « الجُحُود » فانمـا هذا الاقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه » (٣) .

وقد يأتي الشيء على وجهين في كلام العرب فيعتبر الاكثر قيـاسا ويعتبر الآخر جائزا لانه كلام قد قاله العرب ، يقول : « وتقول : « هذه ناقـةٌ وفصيلُها راتعين » ، وقد يقول بعضهم : « هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان » وهذا شبيهٌ بقول من قال : « كلُّ شاة وسَخلَتِها بدرهم » انمـا يريد : « كلُّ شاة وسخلة لها بدرهم » . . . . . والوجه : « كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدرهم » ، و « هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين » لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس ، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب » (٤) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٢٣ ــ ١٢٤ . ٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٢٧ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢١٥ ــ ٢١٦ ٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٥٨



وقد يصف الوجه الذي هو أكثر بانه هو الجيد وذلك ما ورد في قوله : « وقد اختلف العرب في (مِنْ) اذا كان بعدها (ألف) وصل غير الألف واللام فكسره قوم على القياس وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة » (١) .

وقد يكتفي بأن يصف ما هو القياس بأنه كلام عامة الناس مثاله قوله : « وسألته عن : (على كَم جِذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟) فقال : « القياس النصب وهو قول عامة الناس » (٢) .

ويقيس على النظائر الكثيرة وهو الأصل في القياس ، يقول : « وكذلك (قبلُ) و (بعدُ) تقول : « قُبَيلُ » و « بُعَيدُ » ، وكذلك : (اينَ) و (كيفَ) و (مَتَى) عندنا لأنها ظروف وهي عندنا على التذكير وهي في الظروف بمنزلة (ما) و (مَنْ) في الاسماء ، فنظيرهن من الاسماء غير الظروف مذكر ، والظروف قد تبيّن لنا أن أكثرها مذكر حيث حقرت فهي على الاكثر وعلى نظائرها » (٣) .

فهذه الامثلة وكثير غيرها تبين لنـــا أن سيبويه اعتمد الكثرة ممـــا ورد في كلام العرب الموثوق بهم الأساس الذي يقاس عليه .

وقد يكون في العبارة وجهان كل وجه منهما على لغة فصيحة صحيحة يقبلها القياس ، إلا أن احدى اللغتين أقوى في القياس من الأخرى ، فنجد سيبويه يبين هذا ويوضحه ويذكر أقيس اللغتين ، مثال ذلك ما جاء في قوله : « وقد بنوا : (فَعِلَ) على : (يَفْعِلُ) في أحرف كما قالوا : « فَعُلَ – يَفْعُلُ » فلزموا الضمة فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به ، وذلك (حَسِبَ – يَحْسِبُ) ، و (يَئِسَ – يَيْئِسُ) ، و (يَبِسَ – يَبِسُ) و (نَعِمَ – يَنْعِمُ) ، سمعنا من العرب من يقول :

وهَلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُر الخالِي ؟

. . . . . . والفتح في هـــذه الأفعال جيد وهو أقيس . وقد جاء في الكلام « فَعِلَ – يَفْعُلُ » في حرفين بنوه على ذلك كما بنوا (فَعِلَ) على (يَفْعِلُ) لأنهم قد قالوا : « يَفْعِلُ » في (فَعِلَ) كما قالوا في : (فَعَلَ) فادخلوا الضمة كمـــا تدخل في (فَعَلَ) ، وذلك (فَضِلَ – يَفْضُلُ) و(مِـــتَّ ، تَمُوتُ) و (فَضَلَ – يفْضُلُ) و (مُتَّ – تموتُ) أقيس » (٤) .

---

١ – الكتاب ج ٢ ص ٢٧٥ .
٢ – الكتاب ج ١ ص ٢٩٣ .
٣ – الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .
٤ – الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧ .



فالقياس والاقيس عنده مبنيان على الكثرة وعلى الأصل في الاستعمال ، وقد لا يشير لمل الكثرة انمـــا يرى أنّ القياس أو الاقيس هو الاصل في استعمال الكلمة وذلك كما في قوله في باب (تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تلحق له الواحد واوا ونونا) : (فاذا سميت رجلا بـ (رَجُلَيْن) فان أقيسه وأجوده أن تقول : « هذا رَجُلان » و « رأيتُ رَجُلَيْن » و « مَرَرْتُ برَجُلَيْن » كما تقول : « هذا مُسلِمونَ » و « رأيتُ مُسلِمِينَ » و « مررت بمُسلِمِينَ » ، فهذه (اليـــاء) و (الواو) بمنزلة (اليـــاء) و (الألف) . ومثل ذلك قول العرب : « هذه قِنّسرونَ » و « هذه فِلَسْطُونَ » (١).

ومثله قوله : « وأمّا (النّصارَى) فانه جماع (نَصْرِيّ) و (نَصْرانَ) كما قالوا : « نَدمانُ ونَدامَى » وفي (مَهْرِيّ) : « مَهارَى » ، وانمـــا شبهوا هذا بـ (بَخاتِيّ) ، ولكنهم حذفوا احدى اليـــاءين كما حذفوا من : (أُثْفِيَّةٍ) وأبدلوا مكانها (ألفاً) كما قالوا : « صَحارَى » هذا قول الخليل .

وأما الذى نوجّهه عليه فانه جاء على : « نَصْرانَة » لانه قد تكلم به في الكلام فكأنك جمعت (نَصْرانَ) كما جمعت (الأشْعَثَ) و (مِسْمَعاً) وقلت : « نَصارَى » كما قلت : « ندَامَى » فهذا أقيس ، والأول مذهب » .

ثم يؤكد أنّ رأيه في (نَصرانٍ) اقيس من رأي الخليل وإن كان قياسياً أيضا فيقول بعد ذلك : « يعنى طرحَ احدى اليـــاءين حيث جمعتَ وان كانت للنسب كما تُطرح للتحقير من (ثمانِيَ) فتقول : « ثُمَيْنٌ » ، وأَدَعُ (ياء) الاضافة كما قلت فى (بُخْتِيَّة) — بالتثقيل — في الواحد والحذف في الجمع . اذ جاءتْ (مَهارَى) وأنت تنسبها الى (مَهْرَةَ) . وان يكون جمع : (نَصرانَ) أقيس اذ لم نسمعهم قالوا (نَصْرِيٌّ) قال أبو الأخزَر الحِمانِيّ :

فكِلتاهُما خرَّتْ وأَسْجَدَ رَأْسُهـــا
كما سَجَدَتْ نَصْرانَةٌ لم تَحَنّفِ(٢)

فالمذهبان هنا جاءا على قياس غيرهما من الكلمات الا أن أحد المذهبين سمع عن العرب ، في حين لم يسمع الثـــاني ، لذا فقد اعتبر سيبويه ما سمع عن العرب مع صحته في القياس على غيره أجودَ وأقيسَ ممـــا لم يسمع وان كان القياس يقبله ويقتضيه .

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧ ـ ١٨ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٠٣ ـ ١٠٤

ومن ذلك قوله : « وقد جاء شيء من الالوان على : (فَعْلٍ) قالوا : « جَوْنٌ » و « ورْدٌ » ، وجاء وا بالمصدر على مصدر بنـــاء : (أَفْعَلَ) إذ كان المعنى واحدا يعني اللون ، وذلك قولهم : « الوُرْدَةُ » و « الجُونَةُ » . وقد جاء شيء منه على « فَعِيلٍ » وذلك : « خَصِيفٌ » وقالوا : « أَخْصَفُ » وهو أقيس ، والخَصِيفُ : سواد الى الخضرة » (١) .

وقوله في باب (ما يحذف من أواخر الاسماء في الوقف وهي الياءات) : « وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لايُحْذَفَ يُحْذَفُ في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قول الله عزّ وجلّ : « والليل إذا يَسْرْ » (٢) و « ما كُنّا نَبْغْ » (٣) و « يومَ التّنَادْ » (٤) و « الكبيرُ المُتَعالْ » (٥) . والاسماء أجدر أن تحذف اذا كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي . وأما القوافي فنحو قول زهـــير :

وأراكَ تَغْري ما خَلَقْتَ وبَعْضُ القَوم يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْــر

واثبات (الياءات) و (الواوات) أقيس الكلامين ، وهذا جائز عربيٌّ كثير » (٦).
ومثله قوله بعد هذا في باب : (ما يحذف من الاسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين) : « وذلك قولك : « هذا غُلامْ » ، وانت تريد : «هذا غلامِي » ، و « قَدْ أَسقانْ » و « اسقِنْ » وانت تريد : « أَسقانِي » و « اسقِنِي » ، لأن (نِي) اسم ، وقد قرأ أبو عمرو : « فَيَقُولُ رَبِّيَ أَكْرَمَنْ » و « رَبِّيَ أَهانَنْ » (٧) على الوقف ، وقال النابغة :

اذا حاوَلْتَ في أَســدٍ فُجُوراً فانِي لَستُ مِنكَ ولَسْتَ مِن

يريد : « مِنّي » . وقال النابغة :

وهُم ورَدُوا الجِفارَ على تَميمٍ وهُم أَصْحابُ يَوْم عُكاظَ إنْ

يريد : « إنّي » . سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، وترك الحذف أقيس ((٨) .

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٢٢ .
٢ ـ الفجر ، الآية ٤ .
٣ ـ الكهف ، الآية ٦٤ .
٤ ـ غافر ، الآية ٣٢ .
٥ ـ الرعد ، الآية ٩ .
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص٢٨٩ .
٧ ـ الفجر ، الآيتان ١٥ و ١٦ .
٨ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٠ وينظر ج ٢ ص ٧٤-٧٥



فمن المقيس عليه اذن ما هو قياسي ومنه ما هو أقيس .

وقد مر بنا أن النحويين الذين جاءوا بعد سيبويه قسموا الكلام المسموع ورتبوه رتبا تختلف باختلاف الكثرة والقلة . وهذه الرتب كما يرى ابن هشام هي المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر . وقد حددوا الاعداد التقريبية لكل منها بالنسبة الى الباقيات فقالوا : لو اعتبرنا المطرد ثلاثا وعشرين كلمة لكان الغالب بالنسبة اليه عشرين والكثير خمس عشرة والقليل ثلاثا وكان النادر واحدة (١) .

وهذه الاعداد والنسب تقريبية يمكن بها اعتبار قوتها وكثرتها أو ضعفها وقلتها .

وقد وردت هذه الاوصاف للكلام العربي المسموع في الكتاب وقد استعملها سيبويه وشيوخه واستعملوا غيرها من الاوصاف لكنهم لم يحددوا لها اعدادا ولا نسبا انما كانوا يكتفون بالقول بأن هذا مطرد وهذا غالب . . . أو نحو ذلك .

فمن امثلة ما وصف به المسموع بأنه مطرد قوله في باب (النداء) في أثناء كلامه على ما يجوز في قولهم : « يا زيد الطويل » : « فقلت : أرأيت الرفع على أي شيء هو اذا قال : « يا زيدُ الطويلُ » ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت : ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلِمَ لا يكون كقوله: «لَقِيتُه أمس الأَحْدَثَ » ؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع ابدا ، وليس كل اسم في موضع (أمْس) يكون مجرورا فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء او بالفعل فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلته » (٢) .

وقال بعد ذلك : « وقال رؤبَة :

إنّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْـــرا لَقائِلٌ يانَصْرُ نَصْراً نَصْــرَا

واما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل : (نَصْرا) عطف البيان ونصبه كأنه على قوله : « يا زيدُ زيداً » . وأما قول ابي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسير : « يا زيدُ زيدُ الطويلُ » كتفسير (يا زيدُ الطويلُ) فصار وصف المفرد اذا كان مفردا بمنزلته لو كان منادّى وخالف وصف (أمس) لان الرفع قد اطرد في كل مفرد في النداء » (٣) .

---

١ ـ ينظر الاقتراح ص ٢١ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

ومن المواضع التي وصفها بالاطراد قوله : « وزعم الخليل انه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفْعِلُ) و (يُفْعَلُ) واخواتهما كما ثبتت (التاء) في (تَفَعَّلْتُ) و (تَفاعَلْتُ) في كل حال ، ولكنهم حذفوا (الهمزة) في باب : (أفْعَلَ) من هذا الموضع فاطرد فيه لان الهمزة تثقل عليهم ... وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف (كُلْ) و (تَرَى)، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذى من نفس الحرف ، لانه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وانّه يستثقل وان له عوضا اذا ذهب » (١) .

فالمطرد كما يتضح من النص المتقدم هو ما اجتمعوا عليه ، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلا يقاس عليه غيره مما أشبهه .

ومثل ذلك في وصف الاسلوب بالمطرد قوله : « فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يبدل منه ما قرب منه من حروف الاعجمية .... وأما مالا يطرد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب نحو : (سين) : (سراويل) ، و (عين) : « اسماعيل » (٢) .

وقوله في باب (الحروف الستة اذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان (فَعِلاً) : « اذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطّرد فيه : (فَعِلٌ) و (فِعِلٌ) و (فَعْلٌ) و (فِعْلٌ) اذا كان فعْلا أو اسما أو صفة فهو سواء . وفي (فَعِيل) لغتان : (فَعِيلٌ) و (فِعِيلٌ) اذا كان الثاني من الحروف الستة مُطّردٌ ذلك فيهما ولا ينكسر في : (فَعِيل) ولا : (فَعِل) اذا كان كذلك كسرت (الفاءَ) في لغة تميم وذلك قولك : « لِئِيمٌ وشِهِيدٌ وسِعِيدٌ ونِحِيفٌ ورِغِيفٌ وبِخِيلٌ وبِئِيسٌ ، وشِهِدٌ ولِعِبٌ وضِحِكٌ ونِغِلٌ ووِخِمٌ ...... » (٣).

وقد تكون اللغة بكاملها مطردة مثال ذلك قوله : « واعلم أنّ لغةً للعرب مطردة تجري فيها : (فُعِلَ) من : (رَدَدتُّ) مَجرى : (فُعِلَ) من : (قُلْتُ) وذلك قولهم : « قد رِدَّ وهِدَّ » و « رَحُبَت بلادُك وظَلْتُ » لمّا أسكنوا (العين) ألقَوا حركتها على (الفَاء) كما فُعِل ذلك في : (جِئْتُ) و « بِعْتُ » (٤) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٣٠ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٤٣ . وينظر ج ٢ ص ٣٧٨ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٥ . وينظر ج ٢ ص ٣٦٢ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .



وقد يعبر عن المطرد بالمتلئب كما في قوله : « أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد ، فاذا تحركت (اللام) منه وهو (فعِلٌ) ألزموه الادغام وأسكنوا (العين) فهذا متلئب في لغة تميم وأهل الحجاز » (١) .

ويسمي المطرد أيضا : (الذي يلزم ولا ينكسر) ، وقد استعمل هذا التعبير عدة مرات في الكتاب منها قوله : « وأما (فاعَلْتُ) فان المصدر منه الذي لا ينكسر أبدا (مُفَاعَلَةٌ) جعلوا (الميم) عوضا من (الالف) التي بعد أول حرف منه و (الهاء) عوضٌ من (الالف) التي قبل آخر حرف » (٢) .

وقوله في باب (مصادر بنات الاربعة) : « فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال (فَعْلَلَة) وكذلك كل شيء أُلحق من بنات الثلاثة بالاربعة » (٣) .

وهناك عبارات أخرى يفهم منها الاطراد وقد مر بنا بعضها كتعبيره عن الاطراد باجتماع العرب عليه . أو بقوله : أنه قول العرب كلهم (٤) .

وقد يعبر عن الاطراد بعبارة لا يذكر فيها لا القياس ولا الاجماع كأن يقول : « واعلم أنّ (ياء) : (فَعائِلَ) أبدا مهموزة لا تكون الا كذلك ، ولم تُزَدْ الا كذلك شبهت بـ « فَعاعِلَ » (٥) .

فالمطرد عنده كل ما سماه مستمرا أو لازما أو لا يتغير أبدا ولا ينكسر ، أو أجمعت العرب على النطق به ، أو نطق به كل العرب أو ما شابه هذه العبارات .

أما الغالب : وهو النوع الثاني عند ابن هشام فقد استعمله سيبويه أيضا في مواضع قليلة من الكتاب منها قوله : « ولو سميت رجلا بـ (أَلْبَبَ) ثم حقرته قلت : « أُلَيْبٌ » كما ترى فرددته الى قياس (أَفْعَلَ) والى الغالب في كلام العرب » (٦) .

وقوله في باب (اجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن) : « وكذلك : « مررتُ برجلٍ معَهُ الفَرَسُ راكباً بِرْذَوناً » إن لم ترد الصفة نصبته كأنك قلت : « مَعَهُ الفرسُ راكباً بِرذَوناً » فهذا لا يكون فيه وصف ولا يكون إلاّ خبَراً ، ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفَسَد كلام

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨ وينظر ج ٢ ص ٤٠٠ .

٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٤٣ وينظر ص ٢٤٤ . ٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥ .

٤ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ وينظر ج ٢ ص١٢٥ .

٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٧٨ . ٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ١١٣ .



كثير ولكان الوجه : (مررتُ برجلٍ حسن الوجه جميلَهُ) ؛ لأنك لا تقول : « مَرَرْتُ برجلٍ جميلِه حسن الوجه » ولقال : « مررتُ بعبد الله معَه بازُك الصائدَ به » ـ فتنصبَ ـ ، فهذا لا يكون فيه الا الوصف ، لانه لا يجوز أن تجعل المعرفة حالا يقع فيه شيء . ولم تقل : « جميلَه » لانك لم ترُد أن تقول أنه حسنُ الوجه في هذه الحال ، ولا أنه « حسنٌ وجهُه جَميلا » أي : في هذه الحـال حَسُنَ وجهُهُ ، فلم يُرد هذا المعنى ولكنه أراد أن يقول : « هذا رجلٌ جميلُ الوجه » كما يقال : « هذا رجلٌ حسنُ الوجه » فهذا الغالب في كلام الناس »(١)

ثم يقول : « وإن أردت الوجه الاخر فنصبتَه فهو جائز لابأس به وان كان ليس له قوة الوصف في هذا . فهذا الذي الوصف فيه أحسن وأقوى » (٢) .

فالغالب عنده بعد المطرد لانه هو الوجه الأحسن والأقوى ، ويرى أنه أولى أن يؤخذ به من الوجه الثاني الذي هو الاقل .

ومما وصفه بالغالب في الأبنية قوله في باب (تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف) : « وقال الخليل انما قالوا : (مَرْضَى) و (هَلْكَى) و (مَوتَى) و (جَرْبَى) وأشباه ذلك ، لان ذلك أمر يُبتَلَون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون واصيبوا به فلما كان المعنى معنى المفعول كسَّروه على هذا المعنى . وقد قالوا : « هُلاك » و « هالكون » فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل فلم يكسّروه على المعنى اذ كانَ بمنزلة (جالِس) في البناء وفي الفعل ، وهو على هذا أكثر في الكلام . ألا ترى أنهم قالوا : (دامِرٌ ودُمّارٌ ودامِرون) ، و (ضامِرٌ وضُمّرُ) ، ولا يقولون : « ضَمْرَى » ، فهذا يجري مَجرَى هذا ، إلا أنهم قد قالوا ما سمعتَ على هذا المعنى . ومثل (هُلاك) قولهم : « مِراض » و (سِقام) ولم يقولوا : « سَقْمَى » فالمَجرى الغالب في هذا النحو غير « فَعْلَى » (٣) .

والنوع الثالث عند ابن هشام : الكثير . وهذا الوصف للمسموع من كلام العرب قد استعمله سيبويه كثيرا وفي مختلف موضوعات الكتاب بحيث لا يكاد يمر اسلوب أو بنـاء الا وفيه وصف له بالكثرة أو ما يفهم منه معنى الكثرة . من ذلك قوله في باب (تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف) : « أما ما كان (فاعلا) فانك تكسره على : (فُعّل) وذلك قولك : « شاهِدُ المِصْرَ » و « قومٌ شُهّدٌ » . . . ومثله من بنات (اليـاء) و (الواو) التي هي

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٤٢ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٤٢ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢١٣ .



(عِينات) : (صائِمٌ وصُوَّمٌ) . . . ومثله من (الواو) و (اليـاء) التي هي (لامات) : (غُزًّى) و (عُفّي) . . . . ويكسرونه أيضا على : (فُعّال) وذلك قولك : « شُهّادٌ وجُهالٌ ورُكّابٌ وعُرّاضٌ وزُوّارٌ وغُيّابٌ » وهذا النحو كثير .

ويكسرونه على : (فَعَلَة) وذلك : (فَسَقَةٌ) و (بَرَرَةٌ)و(جَهَلَةٌ) و (ظَلَمَةٌ) و (فَجَرَةٌ) و (كَذَبَةٌ) وهذا كثير ، ومثلهُ : (خَوَنَةٌ) و (حَوَكَةٌ) و (بَاعَةٌ) . ونظيرهُ من بنات (اليـاء) و (الواو) التي هي (لامٌ) يجيءُ على : (فُعَلَةٍ) نحو : (غُزَاةٍ) و (قُضاةٍ) و (رُماةٍ) .

وقد جاء شيء كثير منه على : (فُعُلٍ) شبهوه بـ (فَعُول) حيث حذفت زيادته وكسر على (فُعُل) ، لانه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف وذلك : (بازلٌ وبُزُل) و (شارفٌ وشُرُف) و « عائذٌ وعُوذ » (١) . . .

ومثله ممـا كان كثيرا في الأساليب قوله في باب (لا يكونُ ، وليس ، وما أشبههما) : « واذا قلت : « أَتَوْنِي إلا أن يكونَ زيدٌ » فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم ، لان (يكونُ) صلةٌ لـ (أنْ) وليس فيها معنى الاستثناء و (أنْ يكونَ) في موضع اسم مستثنى كأنك قلت : « يأتُونَكَ إلّا أنْ يأتِيَكَ زيدٌ » (٢) .

ومنه قوله في باب : (ما يذهب التنوين فيه من الاسماء لغير اضافة ولا دخول الالف واللام ولا لانه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه) : « وذلك كل اسم غالب وصف بـ (ابنٍ) ثم أضيف الى اسم غالب أو كنية أو أم . وذلك : « هذا زيدُ بنُ عمرٍو » ، وانمـا حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ، لان التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الاول اذا التقى ساكنان وذلك قولك : « اضربَ بنَ زيدٍ » وانت تريد الخفيفة ، وقولهم : « لَدُ الصَّلاة » في « لَدُنْ » حيث كثر في كلامهم » (٣) .

ومثله قوله في باب : (أسماء القبائل والاحياء وما يضاف الى الام والاب): « أما ما يضاف الى الآباء والامهات فنحو قولك : « هذه بنو تميم » و « هـذه بنو سَلُولٍ » ونحو ذلك ، فاذا قلت : « هذه تميمٌ » و « هذه أسدٌ » و « هـذه

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٠٦ وينظر ٢١٤ . ٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٧٧ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٤٧ ، وينظر ج ٢ ص ١٢٧



سَلُول » فانما تريد ذلك المعنى غير أنك اذا حذفت حذفت المضاف تخفيفا كما قال عزَّ وجلَّ : « واسأل القريةَ » (١) (ويطؤهم الطريقُ) ، وانما تريد : (أهلُ القرية) و (أهلُ الطريق) . وهذا في كلام العرب كثير » (٢) .

فالكثير عنده اذن كما هو عند ابن هشام يأتي بعد الغالب ، وقد يستعمل (الأكثر) وهذا ليس معناه الكثير اذ يصح أن يكون فيه معنى (الغالب) كما يتضح ذلك من العبارات التي استعمل فيها هذا التعبير ، وقد يكون التعبيران أو الاسلوبان مطردين الا أن احدهما أكثر اطرادا من الاخر مع كونهما جيدين مثلا .

فمن ذلك قوله : « وزعم يونُس أن قوما يقولون : « هذه عشرونَ أضعافُها » و « هذه عشرونَ اضعافٌ » ، أى : (مُضاعَفَةٌ) ، والنصب أكثر » (٣) .

وقوله : « اعلم أنك اذا وصفت المنفيَّ فان شئت نوَّنت صفة المَنفِيِّ وهو أكثر في الكلام ، وان شئت لم تنوّن » (٤) .

وقوله : « غير أنه قد يجيء الشيء يكون الاكثر في كلامهم أن يكون أباً ، وقد يجيء الشيء يكون الاكثر في كلامهم أن يكون اسما للقبيلة ، وكلٌّ جائز حسن ، فان قلت : « هذه سَدُوسُ » فأكثرهم يجعله اسما للقبيلة ، واذا قلت : « هذه تميمٌ » فأكثرهم يجعله اسما للاب . . . » (٥) .

ومما وصفه بأنه أكثر من غيره لا كثير اذا قيس بغيره قوله : « وقد اختلفت العرب في : (مِنْ) اذا كان بعدها (الف وصل) غير (الالف واللام) فكسره قوم على القياس وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة » (٦) .

ومنه قوله : « وأما (واسطٌ) فالتذكير والصرف أكثر » (٧) .

وقوله : « اعلم أن كل اسم كان مع (الهاء) ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسما خاصا غالبا أو اسما عاما لكل واحد من أُمّةٍ فان حذف (الهاء) منه في النداء أكثر في كلام العرب » (٨) .

---

١ ــ يوسف ، الآية ٨٢ .

٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٥ .

٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .

٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٥١ .

٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٦ وينظر الوصف باكثر حتى ص ٢٨ .

٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٧٥ وينظر ج ١ ص ٣٧٧ وج ٢ ص ١٢٧ و ج ٢ ص ٤١ .

٧ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٣ .

٨ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٣٠ .



وقوله : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلا) فإنك اذا كسرته لادني العدد بنيته على : (أفعَال) . . . فاذا جاوزوا به أدنى العدد فانه يجيء على (فِعَال) و (فُعُول) . . . و (الفِعال) في هذا أكثر » (١) .

وقوله : « فان ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : « أَعْطاهُوها وأَعْطَاهَاهُ » جاز وهو عربي ولا عليك بأيهما بدأتَ من قِبَل انهما كلاهما غائب .

وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم والأكثر في كلامهم : « أعطاهُ إيّاهُ » (٢) . وبعد الكثير يأتي القليل وهو الوصف الرابع الذي ذكره ابن هشام ، وقد استعمله سيبويه في مواضع كثيرة جدا من كتابه تقارب استعماله لفظ الكثير والاكثر . مثال ذلك ما جاء في قوله : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلاً) فانما تكسره من أبنية أدنى العدد على : (أَفْعَال) . . . وقد قالوا : «النُّمُور والوُعُول » شبهوها بالاسود ، وهذا النحو قليل ، فلما جاز لهم أن يَثْبُتوا في الاكثر على : (أَفْعَال) كانوا له في الأقل ألزم » (٣) .

وقوله : « ولا يجوز أن تقول : « رُوَيْدَهُ زَيداً » و « دونَهُ عَمراً » يريد به غير المخاطب ، لانه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه . وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : « عليه رَجُلا لَيْسَنِي » وهذا قليل شبهّوه بالفعل » (٤) .

وقوله : « ويكون على : (فُعّيْلٍ) وهو قليل في الكلام قالوا : « المُرّيقُ » ، حدثنا أبو الخطاب عن العرب . وقالوا : « كوكبٌ دُرّيءٌ » ، وهو صفة » (٥) .

وقوله : « وزعم الخليل أنه سمع عربيا يقول : « ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ شيئاً » وهذه قليلة ، ومن تكلم بهذا فقياسه : « اضرب أيّهم قائلٌ لك شيئاً » .
قلت : « أفيقال : « ما أنا بالذي منطلقٌ ؟ » فقال : « لا » . فقلتُ : « فما بال المسألة الاولى ؟ » فقال : « لانه اذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلا وكأن طوله عوض من ترك (هُو) . وقل من يتكلم بذلك » (٦) .

وقد يستعمل عبارة : (وليس بالكثير) للدلالة على القليل أيضا مثاله قوله : « وتقول : « عجبت من ضربي إيّاكَ » فان قلت : « لِمَ وقد تقع (الكاف)

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧٧ . وينظر ج ٢ ص ٣٥ و ج ١ ص ٧٨ و ٧٩ و ١٢١ وغيرها .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٨٤ وينظر ج ٢ ص ٢٤ و ١٦٢ و ٢٩١ وغيرها كثير .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧٨ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ١٢٦ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٢٦ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٩٩ وينظر ج ٢ ص ١٧٧ .



ههنا واخواتها ، تقول : « عجبتُ من ضَربِيكَ ومن ضربِيه ومن ضربِيكُم ؟» فالعرب قد تتكلم بهذا وليس بالكثير » (١) .

وربمـــا يقصد بالقليل الى الشاذ أو النادر ويتضح ذلك من وصفه للكلام بوصف آخر غير القلة يدل على الندرة أو الشذوذ أو الرداءة مثاله قوله في باب (ما حذف اليـــاء والواو فيه القياس) : « وقد تركوا التغيير في مثل : (حَنيفَـةَ) ولكنه شاذ قليل ، وقد قالوا في : (سَليمَـةَ) : « سَليمِيٌّ » وفي : (عَـميرَةَ) : « عَـميرِيٌّ » وقال يونُس « هذا قليل خبيثٌ » (٢) .

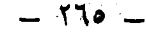
وكما استعمل سيبويه لفظ : (الاكثر) أو : (أكثر من) للدلالة على الشائع من أساليب كلام العرب التي يقارن بينها لاعلى كونه في الرتبة الثالثة من رُتَب الكثرة استعمل لفظ : (أقل من) أو : (الاقل) للدلالة على ما يقابل (الاكثر) في اسلوبين أو أساليب من كلام العرب لا على القليل جدا في مقدار الاستعمال وكميته ، فالكلام الذي وصفه بالاكثر هو المطرد أو القياس كما يفهم من عباراته ويقابله ما وصفهُ بالاقل مثال ذلك قوله : « فأمّا « ذ فـرْى » فقد اختلفت العرب فقالوا : « هذه ذ فـرًى أسيلةٌ » فنونوا وهي أقلهما » (٣) .

ومثله قوله : « واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه (هاء) أقلُ في كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف (الهـــاء) أكثر من قِبَل أن حرفَ الاعراب في سائر الكلام غيرُه ، وهو على ذلك عربيٌّ » (٤) .

ومثله قوله : « وحدثني الخليل وهرون أن ناسا يقولون : « مُرُدِّفينَ » (٥) فمن قال هذا فانه يريد : (مُرْتَـد فِينَ) ، وانمـــا اتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا وهي قراءة لاهل مكة ، كما قالوا : « رُدُّ يافتَى » فضموا لضمة (الراء) . . . ومن قال هذا قال : « مُقُتُـلِيْنَ » . وهذا أقل اللغات » (٦) .

وقوله في باب (ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحـــرف) : « وذلك قولك فى بنات (اليـــاء) و (الواو) التي (اليـــاء) و (الواو) فيهن (لام) في حال الجزم : « إرْمِهْ » و « لَم يَغزُهْ » و « اخْشَهْ » و « لم يَقْضِهْ » و « لم يَرْضَهْ » وذلك لانهم كرهوا ذهاب اللامات . . . وقد يقول بعض العرب : « إرْمْ » في الوقف و « أغزْ » ، و « أخْشْ » حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس.

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٨١ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٧١ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٨ ــ ٩ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٣٤ .
٥ ــ الانفال ، الاية : ٩ .
٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤١٠





وهذه اللغة اقل اللغتين جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا الى التكلم بها بمنزلة الاواخر التي تحرك ممـــا لم يحذف منه شيء » (١) .

وفي بعض المواضع يذكر الاقل ويقصد به النادر الذي يراه ابن هشام وذلك ما ورد في قوله : « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على : (فِعال) كما جاء على : (فُعُول) وذلك نحو : (كَذَبْتُه كِذَاباً) و (كَتَبْتُه كِتاباً) و (حَجَبْتُه حِجاباً) ، وبعض العرب يقول : « كَتْباً » على القياس . . . ومثله : (أتيتُه آتِيه إتيـانا) وقد قالوا على القياس : « أتْياً » . . . وقالوا : «الشُكُور» كما قالوا : « الجُحُود » . فانمـــا هذا الاقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الاكثر يقاس عليه » (٢) .

أما النادر الذي ذكره ابن هشام واعتبره آخر مرتبة من مراتب الكلام العربي المسموع في الورود فلم يرد عند سيبويه بهذا الاسم الا مرات قليلة انمـــا سماه بالشاذ أو الغريب ومن ذكره النادر ما مر في الشاهد المتقدّم من قوله : « فانمـــا هذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها » (٣) فالأقل عنده هو ما يُفهم منه (النادر) عند ابن هشام ، أما ما سماه : شاذا أو غريبا والمفهوم منه (النادر) فممّا يظهر من قوله : « وقد جاء في الكلام (فَعِلَ : يَفْعُلُ) في حرفين بنوه على ذلك كما بنوا : (فَعِلَ) على : (يَفْعِلُ) . . . وذلك : « فَضِلَ — يفضُلُ) و (مِتَّ — تَمُوتُ) ، و (فَضَلَ — يَفْضُلُ) و (مُتَّ — تَمُوتُ) أقيس . وقد قال بعض العرب : « كُدتَّ — تَكادُ » فقال : « فَعُلْتَ — تَفْعَلُ » كما قال : « فَعِلْتُ — أَفْعَلُ » فكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة وهذا قول الخليل ، وهو شاذ من بابه كما أن (فَضِلَ — يَفْضُلُ) شاذ من بابه ، فكما شركت (يَفْعِلُ) : (يَفْعُلُ) ، شركت (يَفْعَلُ) : (يفْعُل) وهذه الحروف من : (فَعِلَ يَفْعِلُ) الى منتهى الفصل شواذ » (٤) .

وقد يستعمل تعبير (البعيد) ويقصد به (النـــادر) ويفهم ذلك من قوله في باب : (مَنْ) اذا كنت مستفهما بها عن نكرة) : « وزعم أنَّ من العرب — وقد سمعناه من بعضهم — مَنْ يقول : « أيونَ هؤلاء » و « أيّانَ هَذان » و (أيٌّ) قد تجمع في الصلة وتُثَنّى وتضاف وتنوّن . و (مَنْ) لايثَنّى ولا يجمع في الاستفهام ولا يضاف . . . .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢٧٧ . ٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢١٥ — ٢١٦ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢١٦ . ٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧ .



وحدثنا يونس أن قوما يقولون أبدا : « مَنَا ومَنِي ومَنُو » عنيت واحداً أو اثنين أو جميعا في الوقف . . . وانما فعلوا ذلك بـ (مَنْ) لأنهم يقولون : (مَنْ قال ذاك ؟) فيعنون ما شاءوا من العدد ، وكذلك : (أيّ) تقول : (أيٌّ يقولُ ذاك ؟) فتعنِي بها جميعا وان شاء عنى اثنين .

وأما يونس فانه كان يقيس (مَنَه) على : (أيّة) فيقول : « مَنَةٌ ومَنَةً ومَنَةٍ » اذا قال : « يافتَى » . وكذلك ينبغي أن يقول اذا آثر أن لايغيرها في الصلة . وهذا بعيد وانما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرةً في شعر ثم لم يسمع بعده مثله قال :

أَتَوا ناري ، فَقُلْتُ : مَنونَ أنتُمْ ؟ فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاما

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : « ضَرَبَ مَنٌ مَناً » وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير » (١) .

فقوله في الموضعين : « هذا بعيد » يعدّ دليلا على أن مراده به أنه نادر وقد وضح ذلك من قوله بعد الموضع الاول « على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعده مثلُه » وقوله بعد الموضع الثاني : « لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير » فهو اذن نادر .

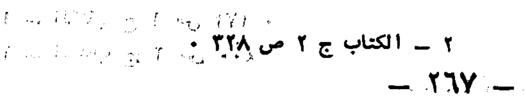
ومن الشاذ الذي يريد به النادر الغريب بعض الابنية التي أوردها في قوله : « وقد جاء في الكلام : (مُفْعُول) وهو غريب شاذ ، وكأنهم جعلوا (الميم) بمنزلة الهمزة اذا كانت أولا فقالوا : « مُفْعُول » كما قالوا : « أُفْعُول » فكأنهم جمعوا بينهما في هذا » (٢) .

أما غالبية ما سماه سيبويه بالشاذ فليس هو القليل في العدد كما يرى بعض النحاة ومنهم من المحدثين الاستاذ محمد الفاضل بن عاشور والاستاذ محمد بهجة الاثري . انما الشاذ كما يفهم من عباراته التي استعمل فيها هذا اللفظ هو ما فهمه الشيخ المرحوم أمين الخولي : وهو ما خالف ما عليه القياس . أو ما خالف ما عليه الباب . أو ما كان خارجا عن طريق الكلام وسبيله . ومما يوضح لنا هذا المفهوم قوله في باب (ما ينتصب خبره لانه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا) : « وذلك قولك : « مررتُ بِكُلٍّ قائماً » ، و « مررتُ ببعضٍ قائماً » و « ببعض جالساً » ، وانما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفينً لانه لا يحسن لك

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٠٢

٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٢٨ .





أن تقول : « مررت بكلٍّ الصالحينَ ، ولا ببعض الصالحينَ » قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا اليه لانه مخالَف لما يضاف شاذ منه ، فلم يجرِ في الوصف مجراه كما أنهم حين قالوا : (يا أَللّهُ) فخالفوا ما فيه (الالف واللام) ولم يصلوا ألفَه و اثبتوها ، وصار معرفة لانه مضاف الى معرفة كأنك قلت : « مررتُ بكُلِّهِم وبِبَعضهِم » ولكنك حذفت ذلك المضاف اليه فجاز ذلك كما جاز : (لاه أبوك) تريد : « لله أبوك » حذفوا (الالف) و (اللامين) ، وليس هذا طريقة الكلام ، لانه ليس من كلامهم ان يُضمروا الجار .

ومثله في الحذف : (لا عليك) فحذفوا الاسم ، وقال : « ما فيهم يَفْضُلُك في شيء » . يريد : « ما أحَدٌ يَفْضُلُك » كما أراد : « لا بَأْسَ عليكَ » او نحوه . والشواذ في كلامهم كثيرة » (١) .

ومن ذلك ما ورد في باب (ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمتلئب) حيث يقول بعد أن يذكر أمثلة كثيرة لهذا الذي اعتبره شاذا لانه ليس بمتلئب : أى ليس بمطرد أو قياسي انما خالف القياس والاصل :

« وليس هذا النحو الا شاذا والاصل في هذا عربيٌّ كثير ، وذلك قولك : « أَحْسَسْتُ » و « مَسِسْتُ » و « ظَلِلْتُ » . وأما الذين قالوا : « ظَلْتُ » و « مَسْتُ » فشبهوها بـ (لَسْتُ) فاجروها في : (فَعِلْتُ) مُجْراها في : « فَعِلَ » وكرهوا تحريك (اللام) فحذفوا ولم يقولوا في (فَعِلتُ) : «لِسْتُ» البتة ؛ لأنه لم يتمكن تمكن الفعل فكما خالف الافعال المعتلة وغير المعتلة في (فَعِلَ) كذلك يخالفها في (فَعِلْتُ) . ولا نعلم شيئا من المضاعف شذَّ عما وصفت لك الا هذه الاحرف » (٢) .

ومن الشاذ لمخالفته المطرد ما ورد في باب (ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد) حيث يقول : « وذلك قولك : (تَسَرَّيْتُ) و « تَظَنَّيْتُ » و « تَقَصَّيْتُ » ــ من القصة ــ و (أمليت) كما أن (التاء) في (أَسْنَتُوا) مبدلةٌ من (الياء) ، أرادوا حرفا أخف عليهم منها وأجلد ، كما فعلوا ذلك في : (أَتْلَجَ) وبدلها شاذ هنا بمنزلتها في (سِتٍّ) . وكل هذا التضعيفُ فيه عربيٌّ كثير جيد .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٧٣ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٠ .



فأما (كُلٌّ) و (كِلا) ، فكل واحدة من لفظ ، ألا تراه يقول : «رأيتُ كِلا أخَويك » فيكون مثل : (معًى) ، ولا يكون فيه تضعيف .
وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون : (هَناتَان) يريدون : « هَنَيْن »
فهذا نظيره » (١) .

ومنه أيضا ما ذكره في باب : (ما شـــذ من المعتل عن الاصل) حيث يقول : « وذلك نحو : (ضَيْوَنٍ) ، وقولهم :

قَدْ عَلِمَت ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبَبِـــه

و (حَيْوَةُ) و (تَهْلَلُ) و (يَوْمٌ أيْوَمُ) — للشديد — ، فأبنية كلام العرب صحيحِهِ ومعتَلّهِ وما قيس من معتَلّهِ ولم يجيء الا نظيره في غيره على ما ذكرت لك »
ثم يقول : « واعلم أن الشيء قد يقِل في كلامهم ، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون ، فمما قل : (فُعْلَلٌ) و (فُعْلُلٌ) وهم يقولون : « رَدَّد يُرَدّدُ الرجلُ » ، وقد يطّرحونه وذلك نحو : (فُعالِلٍ) و (فِعَلِلٍ) و (فُعَلِلٍ) كراهية كثرة ما يستثقلون ، وقد يقل ما هو أخفّ ممـــا يستعملون كراهية ذلك أيضا ، وذلك نحو : (سَلِسَ وقَلِقَ) ولم يكثر كثرة : (رَدَدتّ) في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم ، فكأن هذه الاشياء تعاقب ، وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك . . . وقد يدعون البناء من الشيء قد يتكلمون بمثله لمـــا ذكرت لك وذلك نحو : (رشاء) لا يكسر على : (فُعُلٍ) ومن ثم تركوا من المعتل ما جاء نظيره في غيره . وقد يجيء الاسم على ما قد أطرح من الفعل . وقـــد بينّا ذلك وما يجيءُ من المعتل على غير اصله وما يجيء على اصله بعِلّله ، فهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل » (٢) .

فالشذوذ هنا ليس المقصود به القلة انمـــا ما خالف الأصل والباب فقد يخالف المعتل الأصل الوارد في الصحيح . والمضعف الأصلَ الوارد في غيره .

وممـــا يدل على أن (الشاذ) عنده ليس هو (النادر) انمـــا ما خالف الاصل وان كثر وشاع قولُه : « ومن الشاذ قولهم في : (بَني العنبَر) و (بني الحارث) : « بَلْعَنْبَر » و « بَلْحارث » بحذف (النون) ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها (لام) المعرفة فاما اذا لم تظهر (اللام) فيها فلا يكون ذلك لأنها لمـــا كانت ممـــا كثر في كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتي المخارج حذفوها وشبهوها بـ :

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤٠١

٢ — الكتاب ج ٢ ص ٤٠٣ — ٤٠٤



(مَسَسْتُ) لانهما حرفان متقاربان . ولم يصلوا الى الادغام كما لم يصلوا في : (مَسِسْتُ) — لسكون اللام — وهذا أبعد لانه اجتمع فيه أنه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حينَ تدركه الحركة ومثل هذا قول بعضهم : « عَلْماء بَنُو فُلانٍ » فحذف (اللام) يريد : « على المـــاءِ بنو فلان » وهي عربية » (١).

ومن الشاذ عنده ما خرج عن القياس والأصل لكثرة دورانه في الكلام واستعماله فيه . يقول : « واما الأفعال فلا يحذف منها شيء لانها لاتذهب في الوصل في حال. وذلك : « لا أقضى » و « هو يَقْضِي ويَغْزُو ويرمي » ، الا أنهم قالوا : « لا أدْرِ » في الوقف ، لانه كثر في كلامهم فهو شاذ ، كما قالوا : « لم يَكُ » شبهت (النون) بـ (اليـــاء) حيث سكنت ، ولا يقولون : (لم يَكُ الرجلُ) لانها في موضع تحركٍ » (٢) .

فكثرة الاستعمال في الكلام ليس المقصود بها عنده كما يفهم من هذا النص ومن نصوص أخرى كثيرة غيره كثرةَ الالفاظ المشابهة انمـــا كثرة دوران اللفظة التي أخرجوها عن قياس نظائرها وعن الاصل فيها في كلامهم فاستثقلوها وخرجوا بها الى الشذوذ ، في حين لا يخرجون غيرها ممـــا شابهها لقلة استعمالهم تلك الالفاظ في عباراتهم ومخاطباتهم .

ومثل ذلك قوله في باب : (ما أميل على غير قياس وانمـــا هو شاذ) : « وذلك « الحَجّاجُ » اذا كان اسما لرجل ، وذلك لانه كثر في كلامهم فحملوه على الاكثر لأن الامالة اكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل (الف) (حَجّاج) اذا كان صفة يجرونه على القياس » (٣) . فاللفظ نفسه أمالوه وأخرجوه عن القياس بسبب كثرة استعمالهم اياه اسما ، ولايميلونه عندما يقل دورانه في كلامهم وذلك عندما يصفون به . فالقياس في نظائره عدم الامالة ، فلما أمالوه شـــذ وخرج عن القياس والاصل .

فما خالف القياس أو الغالب في كلام العرب هو الشاذ ويؤكد ذلك أيضا قوله : « وأما الاضافة الى : (امريء) فعلى القياس تقول : « إمرَئِيٌّ » وتقديرها : (إمْرَعِيٌّ) . وقد قالوا « مَرَئِيٌّ » في (امريء القيس) وهو شاذ » (٤) .

وقوله : « ولو سميت رجلا بـ (أَلْبَبَ) ثم حقرته قلت : « أُلَيْبُ » كما ترى فرددته الى قياس : (أَفْعَلَ) ، والى الغالب في كلام العرب ، وانمـــا (أَلْبَبُ) شاذ كما أن (حَيْوَةَ) شاذ » (٥) .

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤٣٠ وينظر في مثله ج ٢ ص٤٢٨ — ٤٢٩ و ٤٣٠ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٨٤ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ١١٣ .

ومنه قوله : « وقالوا في حرف شاذ : (احِبُّ ونِحِبُّ ويِحِبُّ) شبهوه بقولهم : (مِنْتِنٍ) ، وانما جاءت على (فَعَلَ) وان لم يقولوا : «حَبَبْتُ» وقالوا : « يِحِبُّ » كما قالوا : « يِئْبَى » ، فلما جاء شاذا عن بابه على « يَفْعَلُ » خولف به كما قالوا : « يا أَللهُ » وقالوا : « لَيسَ » ولم يقولوا : « لاسَ » ، فكذلك (يِحِبُّ) . ولم يجيء على : (أَفْعَلْتُ) فجاء على ما لم يستعمل . كما أن (يَدَعُ) و (يَذَرُ) على : (وَدَعْتُ) و (وَذَرْتُ) ، وان لم يستعمل ، وفعلوا هذا بهذا لكثرته في كلامهم . فأمّا (أجيءُ) ونحوها فعلى القياس وعلى ما كانت تكون عليه لو أتموا ، لان هذه (الالف) يعني (ألف) : (أَفْعَلَ) لا يتحرك ما بعدها في الاصل فترك على ذلك » (١) .

هذا موقف سيبويه من المقيس عليه ومن شروطه ، ومن الكلام المسموع ودرجاته في الاطراد والكثرة أو القلة والندرة .

أما الركن الثاني من أركان القياس وهو المقيس ، فقد كان النحاة الاوائل يرون ان ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، ولنا أن نقيس اعتمادا على هذا القول على كل ما نطق به العرب — ولو لم نسمع هذا المقيس — على وزن ما سمع عن العرب الفصحاء من الكلمات والعبارات . وقد مر بنا أن المازني قال : « كان ابو الحسن الاخفش يجيز ان يبني على ما بنت العرب وعلى أيّ مثال سألته اذا قلت له : « ابن لي من كذا مثل كذا » ، وان لم يكن من امثلة العرب ، ويقول : انما سألتني ان امثّل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب . وكان الخليل وسيبويه يأبيان ان نقيس على هذا الحد من القياس وكانا يقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم فكيف نجعل مثالا في كلام قوم ليس له في امثلتهم معنى » (٢) .

ورأي سيبويه واستاذه الخليل هو الصحيح في القياس عند المازني لانه لايمكن ان نعتبر المقيس عربيا الا اذا جرى على سنن ما تكلم به العرب وعلى قواعده — يقول : « وهذا هو القياس ، الا ترى انك اذا سمعت : (قام زيد) أجزت انت : (ظَرُفَ خالد) و (حَمُقَ بشرٌ) ، وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه ،

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢٥٦ .
٢ — المنصف : ج ١ ص ١٨٠ ، وينظر الكتاب ج ٢ ، ص ٣١ و ٨٩ و ١١٠ و ١١٤ و ٣٤٢ — ٣٤٣ و ٤٠١ — ٤٠٢ وغيرها فيما يقارب هذا القول



لأنك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل او مفعول ، وانمـــا سمعت بعضا فجعلته اصلا وقست عليه ما لم تسمع فهذا اثبت واقيس » (١) .

وهذا ما رآه ابو علي الفارسي الذي يقول : « والقياس لا يجوز الا أن تبني على امثلة العرب ، لان في بنـــائك اياه ادخالا له في كلام العرب ، والدليل على ذلك انك تقول : « طابَ الخُشْكُنانُ » فترفعه وان كان اعجميا ، لان كل فاعل عربي مرفوع ، فانمـــا تقيس على ما جاء وصح » (٢) .

ممـــا تقدم نفهم انه يصح لنـــا ان نقيس من كلمة على مثال ورد عن العرب بشرط ان يكون ما ورد عنهم فصيحا مقبولا في استعمالهم وله معنى في كلامهم وان يكون ما قسناه يصح فيه القياس على ذلك البناء ولا يستثقل ولا يستنكر استعماله عن العرب . فالمقيس في هذه الحالة صحيح مقبول — كما رأينا من جواز قولنـــا : « طابَ الخُشْكُنان » حيث جعل الكلمة الاعجمية مرفوعة بالفاعلية قياسا على : (زيد) في قولنا : « قام زيد » لكنهم لم يجيزوا القياس على مثال قول العجّاج : « تقاعسَ العزُّ بنـــا فاقعنسسا » من كلمة : (رَفَعَ) وانكر الخليل قول القائل : « ترافع العزّ بنـــا فارفنععا » لا لان المقيس عليه غير فصيح ولكن لأن العرب يستنكرون ويستثقلون البناء على هذا الوزن حيث يتكرر حرف الحلق وهو لام الكلمة كما استنكروه في « الرفَح واليَفاع والنُجح) ونحوها . وهذا تعليل ابن جني لاستنكار الخليل ذلك (٣) .

فـ (ارفَنْعَعَ) ، صحيح لكنه مستثقل وهذا سبب انكار الخليل له لان العرب اذا تركت أمرا من الامور لعلة داعية الى تركه وجب اتبـــاعها عليه ولم يسع أحدا بعد ذلك العدولُ عنه . (٤) وقد يكون الخليل أنكر (ارفَنْعَعَ) لانه رأى نونهـــا في موضع لا تستعملها فيه العرب الاغنَّاء غيرَ مُبَيَّنة فانكره ، وليست كذلك (اقعنسس) لأنها قبل (السين) وهذا موضع تكونً فيه مُغِنَّةً مشابهة لحرفي اللين . (٥)

أما غير ما انكره الخليل وغيره من النحويين فقد اعتبروه صحيحا لأن كل ما قيس على ما استعملته العرب سواء كان مستثقلا أم مستخطأ مستكرها او مستحبا صحيح . وقد علل ابن جني ذلك بقوله : « وممـــا يدلك على أنَّ ما قيس على

---

١ ــ المنصف : ج ١ ، ص ١٨٠ ــ ١٨١ . ٢ ــ المنصف : ج ١ ، ص ١٨١

٣ ــ ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٥٧ ــ ٣٦٩ . والاقتراح : ص ٤٤ ــ ٤٥ .

٤ ــ ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٢ . ٥ ــ ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٤ .



كلام العرب فانه من كلامها انك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنيـة التصريف ، نحو قولهم في مثال : (صَمَحْمَح) : من (الضَّرْب) : « ضَرَبْرَب » ومن القتل : « قَتَلْتَل » . وفي مثل : (سَفَرْجَل) من (جَعْفر) « جَعَفْرَر » ومن (صَقْعَب) : « صَقَعْبَبَ » ومن (زبْرِج) : «زَبَرْجَجَ» ومن (دِرْهَم) : «دَرَهْمَم » ونحو ذلك ، فقال قائل : بأيِّ لغة كان هؤلاء يتكلمونَ ؟ لم تجد بدا من أن تقول : بالعربية ، وان كانت العـرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف » . (١)

والقياس في هذه الحالة ونحوها جائز عندهم كثير والمقيس عندهم صحيح وان كانوا ينطقون به لأول مرة . حكى الكسائي انه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور فقال : (مَطِيب) ، وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه . فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي حتىً دعاه الى الضحك من نفسه في تعاطيه إياه . (٢)

ولهذا نجد أن من القياس أن يسمع الرجل اللفظة المقيسة على كلام العرب فيشك فيها فاذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها وزال استيحاشه منها ، والمقيس صحيح مطرد فيما لم يسمع على ما سمع فبهذا اعتمد على القياس في تثبيت اللغـة وتوسيعها ونموها ، لأننا لو سمعنا : (ظَرُفَ) ولم نسمع (يَظْرُفُ) ما كنـا نتوقف عن أن نقول : « يَظْرُفُ » فنقيس على (كَرُم) ونحوه ممـا سمعناه من غير خوف أو وجل ، وكذلك لو سمعنا : (سلِمَ) ولم نسمع : مضارعه لمـا ارتدعنا عن أن نقول : « يَسْلَم » قيـاسا على ما سمعناه واستعملناه من (عَلِمَ) : (يَعْلَمُ) وهو قياسٌ أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر هذا في القياس كثيرة مطردة ، والمقيس في كل منها صحيح مستعمل مأخوذ به مأنوس اليه . (٣)

فما قيس على ما يجوز القياس عليه عند النحويين يعتبر صحيحا مستعملا (٤) والمقيس عند سيبويه هو ما قيس على ما كثر واطرد في كلام العرب ، وقد مر بنـا ما نقله المـازني عن الخليل وسيبويه من انهما كانا يريان ان كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم بشرط أن يفيد معنى في كلامهم ، وما لم يكن من كلام العرب فليس له معنى في كلامهم . وهو يؤكد هذا المعنى في مواضع كثيرة من الكتاب منها قوله عند كلامه على (باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه) :

---

١ ــ الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٠ .
٢ ــ الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٩ .
٣ ــ ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٣٦٩ .
٤ ــ الاقتراح : ص ٤٥ .





« وتقول : « مَرَرْتُ برجلٍ مخالط جسمَه أو بَدَنَهُ داءٌ » فان القيت التنوين جَرى مَجَرى الاول اذا اردتَ ذلكَ المعنى ولكنك تلقي التنوين تخفيفا .

فان قلت : « مَرَرتُ برجلٍ مخالطه داءٌ » وأردت معنى التنوين جرى على الاول كأنك قلت : « مررتُ برجلٍ مخالطٍ اياه داءٌ » ، فهذا تمثيل وان كان يقبح في الكلام . فاذا كان يجري عليه اذا التبسَ بغيره فهو اذا التبس به أحرى ان يجري عليه .

وان زعم زاعم انه يقول : « مررتُ برجلٍ مُخالِط بَدَنِه داءٌ » ففرقٌ بينه وبينَ المُنوَّن قيل له : ألستَ تعلَمُ أنَّ الصفة اذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء اذا اردت باسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك : « مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباكَ » ، و « مررتُ برجلٍ ملازم ابيكَ وملازمِكَ » فانه لا يجد بُدّاً من أن يقول : « نعم » والا خالف جميع العرب والنحويين . واذا قال ذلك قلت : « أفلَست تجعل هذا العملَ اذا كان منوّنا وكان لشيء من سبب الاول او التبسٍ به بمنزلته اذا كان للأول ؟ » فانه قائل : « نعم » ، وكأنك قلت : « مررتُ برجلٍ ملازمٍ » فاذا قال ذلك قلت له : « فما بال التنوين وغير التنوين استويا حيث كانا للاول واختلفا حيث كانا للآخر وقد زعمت انه يَجري عليه اذا كان للآخر كمجراه اذا كان للأول . ولو كان كما يزعمون لقلت : « مررت بعبد الله الملازمَهُ أبوهُ » لان الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجري الصفة النكرة على النكرة ، ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتهم تقوله لم يلتفت اليه ، ولكنا سمعناها تُنشِد هذا البيت جرّاً ، وهو قول ابن ميادةَ المُرّيّ من غَطَفانَ :

وارتَشْنَ حين أردَن أن يَرمينَنا ... نَبلا مُقَدَّدَةً بغير قِداح
ونَظَرْنَ من خلَل السُتُور بأعيُنٍ ... مَرْضَى مُخالِطِها السَّقامُ صِحاح

سمعنا من العرب مَن يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت لم يلقِّنْه احدهكذا.

وأنشد غيرُه من العرب بيتا آخر فأَجرَوه هذا المُجرى وهو قول الاخطل :

حَمينَ العراقيبَ العَصا وتركْنَه ... به نَفَس عالٍ مُخالِطُه بُهْرُ

فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواءً ، وهو القياس وقول العرب » . (١)

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، وينظر في مثل ذلك ج ٢ ، ص ٣١ و ٨٩ و ١١٠ و ١١٤ و ٣٤٢ ـ ٣٤٣ و ٤٠١ ـ ٤٠٢ وغيرها كثير .



وحمل المقيس على ما يستعمل في كلام العرب أولى من حمله على ما لم يستعمل وقد تعرض لهذا المعنى في مواضع كثيرة من كتابه منها قوله في باب : (ما تُحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة ممـا أوائله الالفات الموصولات) : « وذلك قولك في (استضراب) : « تُضَيْريب » حذفت (الالف) الموصولة لان ما يليها من بعدها لا بد من تحريكه فحذفتَ لانهم قد علِموا أنها حالة استغناء عنها ، وحذفت (السين) كما كنت حاذفها لو كسرته للجمع حتى يصير على مثال : (مفاعيل) وصارت (السين) أولَى بالحذف حيث لم يجدوا بُدّا من حذف احدهما لانك اذا أردت ان يكون تكسيره وتحقيره على ما في كلام العرب نحو : (التجفاف والتِّبيان) كان ذلك احسن من ان يجيئوا به على ما ليس من كلامهم ، ألا ترى أنّه ليس في الكلام « سِفْعال » . (١)

فالمقيس ما كان محمولا على كلام العرب وموجها على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب ، فان لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها ، وقد اتضح ذلك في قوله : « ولا يجوز أن تقول : « رأيتُ زيداً أباهُ » والاب غير زيد لانك لاتبينه بغيره ولا بشيء ليس منه ،وكذلك لا تثني الاسم توكيدا وليس بالأول ولا شيء منه ، فانمـا تثنيه وتؤكده مثنىً بمـا هو منه ، أو هو هو ، وانمـا يجوز : « رأيتُ زيداً اباه ، ورأيت زيداً عمرا » إما أن يكون اراد أن يقول : « رأيتُ عمراً » أو « رأيتُ اباهُ » فغلط أو نَسِيَ ثم استدرك كلامه بعد ، وإما أن يكون اضرب عن ذلك فنحّاه وجعل « عمرا » مكانه .

فأما الاول فجيد عربي مثله قوله عزّ وجَلّ : « ولِلّه على الناس حِجُّ البيت من استطاع اليه سبيلا » (٢) لأنهم من الناس . » (٣)

والعبارات الصحيحة المستعملة لا تكون الا مقيسة على كلام العرب ، لان ما قيس على كلام العرب هو الصحيح . يقول في باب : (الاضافة الى الجمع) : « اعلم أنّك اذا أضفت الى جمع ابدا فأنك تُوقع الاضافة على واحده الذي كُسِّر عليه ليفرق بينَه اذا كان اسما لشيء واحد وبينه اذا لم ترد به إلا الجمع فمن ذلك قول العرب في رَجُل من القبائل : « قَبَلِيٌّ » و « قبلِيَّةٌ » للمرأة .

. . . . وكذلك لو اضفت الى (المساجد) قلت : « مَسْجِديٌّ » ولو اضفت الى (الجُمَع) قلت : « جُمَعِيٌّ » كما تقول : « رُبَعِيٌّ » وإن أَضفتَ الى

---

١ ـ الكتاب : ج ٢ ص ١١٤ .

٢ ـ آل عمران ، الآية ٩٧ .

٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٧٥ ـ ٧٦





(عُرَفَاء) قلت : « عَرِيفِيٌّ » ، فكذلك ذا وأشباهه ، وهذا قول الخليل وهو القياس على كلام العرب » . (١)

ولا يصح التكلم بألفاظ لم ترد عن العرب انما نحمل الكلام على ما ورد في أبنية العرب يقول في باب (الاضافة الى الجمع) : « وتقول في الاضافة الى (أُناس) : « أُناسِيٌّ » لانه لم يكسر له : (إنسان) فصار بمنزلة (نَفَر) . . . وان أضَفْتَ الى (عَبَاد يد) قلت : « عباد يديٌّ » لانه ليس له واحد ، وواحده يكون على : (فُعْلُول) أو (فِعْليل) أو (فِعْلال) فاذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تَعلم فهذا أقوى من أن أُحدث شيئا لم تَكلّم به العرب . وتقول في (الأَعراب) : « أَعرابِيٌّ » ، لانه ليس له واحد على هذا المعنى ، ألا ترى أنك تقول : « العَرَب » فلا تكون على هذا المعنى فهذا يقويه » . (٢)

والمقيس يجب ان يحمل على المقيس عليه معنى ولفظا لا معنى فقط ونتبين ذلك من قوله : « وقالوا : « طَلُحَتَ الناقةُ » و « ناقَةٌ طَلِيحٌ » شبهوها بـ (حَسِير) لانها قريبة من معناها ، وليس ذا بالقياس لانها ليست (طَلُحَتْ) فانما هي كـَ (مريضة وسقيمة) ، ولكن المعنى أنه (فُعِل) ذا بها كما قالوا : « زَمِنَى » ، فالحمل على المعنى في هذه الاشياء ليس بالأصل ، ولو كان أصلا لقَبح (ها لِكون وزَمِنون) ونحو ذلك » . (٣)

وقد اختلف في جواز تعدد الاصول المقيس عليها لفرع واحد ان تناقضت فأجازه بعضهم ومنعه آخرون والصحيح عند السيوطي جوازه ومثاله اعراب (أيّ) في الاستفهام والشرط حملا على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كُلّ) . (٤)

والخلاصة فانه لا يعتبر المقيس صحيحا إلا ان جاء على المستعمل من كلام العرب وقد أكد ذلك في مواضع كثيرة من الكتاب . (٥)

فما ليس من كلامهم لا يصح استعماله ، وان استعمل فهو خطأ ، بل يجب أن يجري على المستعمل الذي له معنى في كلامهم ، وأن يكون من الابنية المستعملة عندهم ، فان لم يكن له شبيه في المعنى أو في اللفظ في كلامهم فلا يصح أن نقيسه أو نستعمله ، وليس كما ذهب اليه الاخفش من أنَّ كل ما قيس على كلام العرب حتىَّ وان لم يكن مستعملا فهو من كلامهم .

---

١ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ . وينظر ج ٢، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١

٢ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٨٩ ٣ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٢١٤ .

٤ ـ الاقتراح : ص ٤٤

٥ ـ ينظر الكتاب : ج ٢ ، ص ١٠٣ و ٣١٨ و ٣٨٤ و ٣٩٧ و ٣٩٨ ـ ٣٩٩ وغيرها كثير .



أما الركن الثالث من اركان القياس فهو الحكم . وقد مر بنا أنه ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه . وله شروط يصح بها ولا يثبت بغيرها ، وقد اختلف في هذه الشروط فذهب معظم النحاة الى أن شرطه ان يكون قد ثبت استعماله عن العرب . واما الحكم الذي يثبت بالقياس والاستنباط لا بالاصالة فقد اختلفوا في جواز القياس عليه . وظاهر كلام ابن جني ونقله عنهم الجواز كقولهم : « اذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير من هو له — صفة أو صلة أو حالا أو خبرا — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك : « زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو » اذا أجريت : « شديدا » خبرا عن : (هند) ، فان الحكم الثابت للمقيس عليه انما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه علامات » . (١)

فان كان الاصل المقيس عليه مختلف في حكمه فهل يجوز القياس عليه أم لا ؟ . اختلف في ذلك ايضا فأجازه قوم لان المختلف فيه اذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه . ومنعه آخرون ، لان المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلا ؟ . وكانت حجة المجوزين انه يجوز أن يكون فرعا لشيءٍ أصلا لشيء آخر ، فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة ، وكذلك (لا) فرع على (ليس) واصل لـ (لات) ، ولا تناقض في هذا لاختلاف الجهة . (٢)

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على ان (إلاّ) تنصب المستثنى فتقول : « حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء » . فان أعمال (يا) مختلف فيه فمنهم من قال انه العامل ومنهم من قال : فعل مقدر » . (٣)

واختلف كذلك في الذي يثبت به الحكم ، أيثبت بالنص أم بالعلة . فذهب الأكثرون الى انه يثبت بالعلة لا بالنص ، لأنه لو كان ثابتا بالنص لأدى ذلك الى ابطال الالحاق وسد باب القياس ، لان القياس حمل فرع على اصل بعلة جامعة ، واذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيسا من غير أصل ، وذلك محال . فلو قلنا أن الرفع والنصب في : (ضرب زيد عمرا) بالنص لا بالعلة لبطل الالحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز .

---

١ — الاقتراح : ص ٤٥ ، والخصائص : ج ١ ، ص ١٨٦ — ١٨٧ ، وينظر في أصول اللغة والنحو ترزي ص ١٣٠ .

٢ — ينظر الاقتراح : ص ٤٦ وفي أصول اللغة والنحو : ص ١٣٠ .

٣ — ينظر الاقتراح : ص ٤٦ ، وينظر في عدم جواز اثبات الحكم بمحتمل : الارتشاف ص ٢٣٩ب



وذهب بعضهم الى انه يثبت في محل النص بالنص ، ويثبت فيما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية ، ودليلهم على ذلك ان : (النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ، واحالة الحكم على المقطوع به أولى من احالته على المظنون) ولا يجوز عند هؤلاء أن يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معا ، لأنه يؤدي الى أن يكون الحكم مقطوعا به مظنونا في حالة واحدة .

وقد خالف ابن الانباري هذا التعليل ورأى أنه غير صحيح لان الحكم انما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت الى اثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع الى الحكم فالظن لم يرجع الى ما يرجع اليه القطع بل هما متغايران فلا تناقض بينهما.(١)

وقد تعددت الاحكام التي اطلقها النحاة للقواعد النحوية ، فمنها : الواجب والممنوع ، والحسن ، والقبيح ، وخلاف الاولى ، والجائز على السواء ، ونحوها .

فالواجب : كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف اليه وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك .

والممنوع : كأضداد ذلك .

والحسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض .

والقبيح : كرفعه بعد شرط المضارع .

وخلاف الاولى : كتقديم الفاعل في (ضربَ غلامُه زيدا) .

والجائز على السواء : كحذف المبتدأ والخبر واثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له .(٢)

وقد قسموا الاحكام كذلك الى رخصة وغيرها . والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا ، وقد يلحق بالضرورة في معناها وهو الحاجة الى تحسين النثر بالازدواج .

فالضرورة الحسنة : ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور .

١ ـ ينظر : لمع الادلة : ص ١٢٢ .
٢ ـ ينظر الاقتراح : ص ١٠ ـ ١١ .



وأسهل الضرورات : تسكين عين (فَعْلَة) في الجمع بالالف والتاء حيث يجب الاتباع كقوله :

فتستريح النفسُ من زَفْراتِهـــا

والضرورة المستقبحة : ما تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة وما أدى الى التباس جمع بجمع كرَدّ : (مطاعم) الى : (مَطاعِيم) او عكسه فانه يؤدي الى التباس (مطعم) بـ (مِطعام) .

وأشد ما تستوحشه النفس كما يقول حازم في (منهاج البلغــاء) : تنوين (أفْعَل) من (قال) .

واقبح ضررا : الزيادة المؤدية لمـا ليس اصلا في كلامهم كقوله :

من حيثُ ما سَلَكوا أدنُو فأَنْظُورُ

أي : (انظر) .

أو الزيادة المؤدية لمـا يقل في الكلام كقوله :

(طَأْطأتُ شِيمـالي)

أراد : (شمالي) .

وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد :

دَرَسَ المَنَـا بمَتالِعٍ فأَبـانِ

أراد : (المنـازل) .

وكذلك العدول عن صيغة لاخرى ، كقول الحطيئـة : —

جَدلاء مُحكَمة من نسج سَلاّم

أراد : (سليمان) . (١)

وكل حكم يثبت للمقيس ممـا هو في المقيس عليه انمـا هو مسبب عن علـة كما مـر بنـا ذلك ، فهل يجوز بقاء الحكم اذا زالت العلة ؟ أو يجب زوال الحكم بزوالها ؟ . يرى ابن جني ان الاصل هو زوال الحكم بزوال العلة ، غير انه قـد تزول العلة ويبقى الحكم ولا يزول نحو قولهم فيما أنشده أبو زيد :

حِمى لا يُحَلُّ الدهرَ الا بإذننـا ولا نسألُ الاقوام عقدَ المَيائِق

أترى أن (فاء) ميثاق — التي هي (واو) : (وثقت) انقلبت للكسرة قبلها (ياء)

---

١ — ينظر منهاج البلغـاء وسراج الادباء : لابي الحسن حازم القرطاجني ص ٣٨٣ ، والاقتراح ص ١٢ والمزهر : ج ١ ، ص ١٨٨ — ١٨٩ .





كما انقلبت في (مِيزان وميعاد) فكان يجب على هذا لمـــا زالت الكسرة في التكسير ان تعاود (الواو) فتقول على قول الجماعة : « المواثيق » كما تقول : «الموازين» و « المواعيد » .

فتركهم (اليـــاء) بحالها ربمـــا أوهم أن انقلاب هذه (الواو) (ياء) ليس للكسرة قبلها بل هو لامر آخر غيرها ، اذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها . . .

ثم يقول ابن جني بعد هذا : « والجواب عن هذا وغيره ممـــا هذه حاله : أن العلة في قلب هذه الأشياء هو ما ذكره القوم من وقوع الكسرة قبلها». وبعدها يبرهن ابن جني بأمثلة متعددة على أن العلة في قلب (واو) : « ميثاق » (يـــاءً) : انمـــا هي الكسرة التي قبلها ، فلما زالت هذه العلة بقي حكم القلب ولم يزل بزوال العلة (١) . فهذا وأمثاله دليل عنده على جواز بقاء الحكم مع ذهاب العلة . ثم يُشَبِّه ذلك بالعـــود تقطعه من شجرته غضا رطيبا ، فيقيم على ذلك زمانا ثم يعرض له فيما بعد من الجفوف واليبس ما يعرض لمـــا هذه سبيله ، فاذا استقر على ذلك اليبس وتمكن فيه حتى ينخر لم يغن عنه فيما بعد أن تعيده الى قعر البحر فيقيم فيه مائة عام لانه قـــد كان بعد عن الرطوبة بعدا أوغل فيه حتى أيأس من معاودته البتة اليها .

فهذه عند ابن جني حال اقرار الحكم مع زوال العلة وهو الاقل في كلامهم.(٢) واذا اجتمع في الموضع الواحد حكمان احدهما قوي الوجوب والآخر أضعف منه، فالاولى عند ابن جني اقرار الحكم القوي الوجوب يقول : « واذا كانوا قـــد اقروا حكم الواحد علي تكسيره مع ثقل ما صاروا اليه مراعاة لاحكامه نحو : (بأز) و (بِئزان) حتى شبهوه بـ (رَأْل) و (رِئلان) كان اقرار قلب الاثقل الى الاخف عند التكسير أولى وأجود . . . . فاقرار الحكم القويّ الوجوب في الواحد عند تكسيره أجدر بالجواز » . (٣)

وان اجتمع للحكم الواحد أكثر من علة عند ذلك يؤخذ بأقواهما وأولاهما بالاخذ يقول ابن جني : « وكذلك حديث قنية وصبيان وصبية في اقرار (اليـــاء) بحالها مع زوال الكسرة في (صُبيان وقُنية) ، وذلك أن القلب مع الكسرة لم يكن له قوة في القياس وانمـــا كان مجنوحا به الى الاستخفاف ، وذلك ان الكسرة لم تل (الواو) ، ألا ترى أنَّ بينهما حاجزا وان كان ساكنا فان مثله في اكثر اللغة يحجز وذلك نحو : (جِروٍ وعِلوٍ وصنـــوٍ وقِنو ومِجْوَل وقِرْوَاح وجِلْواخ

---

١ – ينظر الخصائص : ج ٣ ، ص ١٥٧ – ١٦٠ .
٢ – ينظر الخصائص : ج ٣ ، ص ١٦٠ – ١٦١ .
٣ – الخصائص : ج ٣ ، ص ١٦٢ .



وقِرواش ودرواس) وهذا كثير فاشٍ ، فلما اعلوّا في (صبية) وبابه علم أن أقوى سببي القلب انمـــا هو طلب الاستخفّاف لا متابعة الكسر مضطرا الى الاعلال . فلما كان الامر كذلك امضوا العزمة في ملازمة (اليـــاء) لانه لم يزل من الكسرة مؤثر يحكم القياس له بقوة فيدعو زواله الى المصير الى ضد الحكم الذي كان وجب به . . . . . » (١)فاقرار الحكم لباب (صبية) و (علية) مع زوال الكسرة عن (صبية) و (علية) اعتذار في ذلك بأن الاول لم يكن قلب (الواو) فيه (يـــاءً) عن وجوب فيزال عنه لزوال ما دعا اليه ، وانمـــا كان استحسانا ، فليكن مع زواله استحساناً أيضا . (٢)

وان أمكن ان يحكم على الشيء الواحد بحكمين احدهما عام والآخر خاص فان الحكم بالعام عليه أفضل من الحكم بالخاص لان تخصيص الموضع بالحكم قـــد يؤدي الى ايهـــام غير ما هو مراد ، مثال ذلك : اننا اذا قلنا : « ان (ظننتُ) واخواتها تنصب مفعوليها المعرفتين نحو : (ظننتُ أخاكَ أباك) لكنا صادقين في ذلك الحكم الا انه كالموهم انه اذا كانمفعولاها نكرتين كان لهـــا حكم غـــير حكمها اذا كانا معرفتين . ولكن اذا قلنا : « ظننت واخواتها تنصب مفعوليها » عممنا الفريقين بالحكم واسقطنا الظن . » (٣)

ولم يقتصر ابن جني في بحث الحكم وشروطه وتنوعه وتضاده على ما ذكرنا انمـــا عقد أبوابا كثيرة كانت تدور حول الأحكام في اللغة العربية منها : كلامه على الشيء اذا تردد بين حكمين فأيهما يؤخذ به وكيف . وقد بين لنـــا انه يستدل بالحكم المعلوم على الحكم المجهول . كما يستدل بأن كسرة ما قبل (يـــاء) المتكلم في حالة الجر ليست كسرة اعراب انمـــا هي من جنس كسرة ما قبل (اليـــاء) في حالتي النصب والرفع يقول : (. . وذلك نحو كسرة ما قبل يـــاء) المتكلم في نحو : (غلامي) و (صاحبي) فهذه الحركة لا اعراب ولا بنـــاء . . . . . . فان قلت : فما الكسرة في نحو : « مررت بغلامي » و « نظرت الى صاحبي » أ اعراب هي ام من جنس الكسرة في الرفع والنصب . قيـــل : بل هي من جنس ما قبلها وليست اعرابا ، ألا تراها ثابتة في الرفع والنصب فعلمت بذلك أن هـــذه الكسرة يكره الحرف عليها ، فيكون ملازما لها ، وانمـــا يستدل بالمعلوم على المجهول ، كما لا يشك ان هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست باعراب . فكذلك

---

١ ــ الخصائص : ج ٣ ، ص ١٦٢ ــ ١٦٣ .   ٢ ــ ينظر الخصائص : ج ٣ ، ص ١٦٤ .
٣ ــ ينظر الخصائص : ج ٣ : ص ٧١ .



يجب ان يحكم عليها في باب الجر ، اذ الاسم واحد فالحكم عليه اذا في الحالات واحد . . . . . .) (١) .

أما اذا كانت الاحكام المتعددة على الموضع الواحد احدها يسلم إلى آخر والآخر يرجع الى الحكم الاول ثم يرجع الاول الى الثاني وهكذا ، فان على الانسان ان يعطي الشيء الحكم الاول والا اسلم الى الدور .

يقول ابن جني بعد ان نقل مسألة وضّح فيها ذلك : « فاذا ادت الصنعة الى هذا و نحوه وجبت الاقامة على اول رتبة منه والا تتجاوز الى امر ترد بعد اليها . .»(٢) ويقول محددا ما ادت الصنعة اليه من حكم مثله مما يقتضي التغيير : « فان انت غيرت صرت ايضا الى مراجعة مثل ما منه هربت فاذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على اول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة . . . » (٣) .

وقد يصدر العالم الواحد حكمين متضادين في العبارة الواحدة فأي الحكمين يجب الاخذ به ؟ . وايهما يجب تركه ؟ .

لقد وضع لنا ابن جني قاعدة نستطيع بها أن نقارن بين الحكمين المتضادين . وان نأخذ بأحدهما أو بكليهما على الوجه التالي :

ان يكون احدهما مرسلا والآخر معللا . فاذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل ، ووجب مع ذلك ان يُتأول المرسل .

ان يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير الوجه السابق ، وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ، ثم يحكم فيه نفسه بضدّه غير انه لم يعلل احد القولين فينبغي حينئذ ان ينظر الى الاليق بالمذهب والاجرى على قوانينه فيجعل هو المراد والمعتزم منهما ويتأول الاخر ان امكن .

ان يرد اللفظان عن العالم متضادين ، غير انه قد نص في احدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك ان رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه وان القول الآخر مطرح من رأيه .

ان يتعارض القولان مرسلين غير مبان احدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه ، وأن قوله به انصراف منه عن القول الاول ، اذ لم يوجد في احدهما ما يماز به عن صاحبه .

---

١ ــ ينظر الخصائص : ج ٢ ، ص ٣٥٧ ــ ٣٥٩ .
٢ ــ ينظر في تفصيل ذلك الخصائص : ج ١ ، ص ٢٠٨ ــ ٢١٠ .
٣ ــ ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٢٠٨ .



فان استبهم الامر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين وانعام الفحص عن حال القولين . فان كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب احسان الظنّ بذلك العالم وان ينسب اليه أن الاقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد ، وأن الاضعف منهما هو الاول منهما الذي تركه الى الثاني .

فان تساوى القولان في القوة وجب أن يعتقد فيهما انهما رأيان له فان الدواعي الى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما الى أن اعتقد كلا منهما . (١)

وهذه الاحكام التي ذكرها النحاة المتأخرون وفصلوا في أنواعها وما يجوز منها ويثبت وما لا يجوز . قد استعملها سيبويه في كتابه ايضا ووضعها شيوخه وأطلقوها في المسائل التي بحثوا فيها والقواعد التي بَنَوها . فقد زخر الكتاب بهذه التقسيمات وبغيرها من الاحكام بحيث يستطيع الباحث أن يقرر وهو مطمئن : أنّ هذه البحوث في الحكم انما هي مستنتجة مما ورد في الكتاب من احكام ومبنية عليها وعلى ما ورد في الكتب التي جاءت بعده . والذي ظهر لنا مما مر بنا من البحوث التي وضعها ابن جني وابن الانباري والسيوطي وغيرهم ان كثيرا مما قيل وكتب انما هو بحوث وتقسيمات فلسفية منطقية لا تؤدي الى صحة الكلام وخطئه بقدر ما تؤدي الى الاطالة في الجدل الذي يبعد بنا من الحديث عن الاصل المقصود وهو صحة التعبير واستعماله الاستعمال الصحيح السليم الشائع في أساليب العرب الفصحاء .

اما تقسيمهم الحكم الى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى والجائز على السواء فاننا نلاحظ وجود هذه الاحكام عند سيبويه كما نجد في الكتاب تقسيمهم هذه الاحكام الى رخصة وغير رخصة ، وسنحاول ان نتبين ما يقصد اليه سيبويه وشيوخه من هذه المصطلحات .

أول هذه الأحكام (الواجب) : وقد ورد في الكتاب كثيرا وكان المقصود به عندهم ما مر بنا من رفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك ، وهو عندما يطلق الحكم لا يعبر عنه بلفظ (الواجب) الا نادرا ، والاكثر ان يعبر عنه تعبيرات يفهم منها أنّ هذا الحكم واجب ، بأن يثبته او يمنع وجود ضده ، او لا يجيز ان يكون ضده : فمن ذلك تعبيره عن وجوب رفع الفاعل في باب (الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول :) بهذه العبارة :

---

١ ـ ينظر الخصائص : ج ١ ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٨ .



«وذلك قولك : « ضربَ عبدُ اللهِ زيدا » ، فعبد اللهِ ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهَبَ) وشغلتَ (ضرب) به كما شغلت به « ذهب » . (١)

ومن ذلك وجوب اعمال (كان) في المعرفة اذا اجتمع بعدها معرفة ونكرة يقول : « واعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة لانه حد الكلام لانهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك : « ضَرَبَ رجلٌ زيدا » لانهما شيئان مختلفان » . (٢)

وقد يعبر عن الوجوب بغير ما تقدم في العبارتين كأن يكون بامتناع ضده وذلك ما جاء في اثناء حديثه عن وجوب الابتداء بالمعرفة حيث يقول : « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، ألا ترى انك لو قلت : « كان رَجلٌ منطلقاً » او : « كان انسانٌ حليما » كنت تلبس لانه لا يستنكر أن يكون في الدنيا انسان هكذا فكرِهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس » . (٣)

ومن ذلك وجوب أعمال (ما) في لغة الحجازيين ووجوب اهمالها في لغة التميميين ، يقول في باب (ما أجري مُجرَى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى اصله) : « وذلك الحرف (ما) ، تقول : « ما عبدُ اللهِ اخاكَ » و « ما زيدٌ منطلقا » واما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هَل)وهو القياس لانها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس)، ولا يكون فيها اضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) اذ كان معناها كمعناها » . (٤)

ومن مواضع الوجوب ما جاء في وجوب بناء (أفْعَل) التعجب من ثلاثي او من (افعَلَ) يقول : « وبناؤه ابدا من : (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فَعُلَ) و (أَفْعَلَ) هذا لانهم لم يريدوا ان يتصرف فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه فشبه بما ليس من الفعل نحو (لاتَ) و (ما) . . . . » (٥)

ومنها وجوب كون (أول) و (كُلّ) و (خيرٌ منك) ونحوها نكرة يقول في باب (ما لا يكون الاسم فيه الا نكرة) : وذلك قولك : « هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ » و « هذا كُلُّ مَتاعٍ عندكَ موضوع » و « هذا خيرٌ منك مقبلٌ » ومما يدلك على انهن نكرة انهن مضافات الى نكرة وتوصف بهن النكرة وذلك انك تقول

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ١٤ .
٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢ .
٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢ .
٤ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٨ .
٥ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٧ .



فيما كان وصفا : « هذا رجلٌ خيرٌ منك » و « هذا فارسٌ أولُ فارسٍ » ، و « هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندَكَ » . (١)

ومنها وجوب تنكير التمييز يقول في باب : (ما ينتصب لانه قبيح أن يكون صفة) : « وذلك قولك : « هذا راقودٌ خَلاًّ » و « عليه نِحْيٌ سَمناً » وان شئت قلت : « راقودُ خلٍّ » و « راقودٌ مِن خَلٍّ » . (٢)

ووجوب نصب الحال وهو باب (ما ينتصب لانه ليس من اسم قبله ولا هو هو) : « وذلك قولك : « هو ابنُ عَمِّي دِنْيَا » و « هُوَ جارِي بيتَ بيتَ » فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء وانتصب لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : « انت الرجلُ علماً » . (٣)

ومثله في الوجوب باب : (لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد) : « وذلك قولك : يـــا أيُّها الرجل ويا أَيُّها الرجُلانِ ويا أيُّها المرأتانِ » فـ (أيّ) ههنا فيما زعم الخليل كقولك : « ياهذا » و « الرجل» وصف له كما يكون وصفا لـ (هذا) ، وانمـــا صار وصفه لا يكون فيه الا الرفع لانك لاتستطيع أن تقول : « يا أَيُّ » ولا : « يا أيُّها » وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : « يارجلُ » . (٤)

وقد يعبر عن الوجوب بقوله : « لا يكون . . . . الا » مثاله ما جاء في حديثه عن (لات) : « لا تكون (لات) الا مع (الحين) تضمر فيها مرفوعا وتنصب « الحين » . وقوله بعده : « ونظير (لات) في أنه لا يكون الا مضمرا فيه (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء اذا قلت : « أتَوني ليسَ زيداً ولا يكون بِشرا » .(٥)

وقد يعبر عن الواجب بقوله : « وهو الوجه » فيقول : « واذا قلت : « مررتُ بزيد وعمراً مررتُ به » نصبت وكان الوجه لانك بدأت بالفعل ولم تبتديء اسما قبله تبنيه عليه ولكنك قلت : « فعلتُ » ثم بنيت عليه المفعول : وان كان الفعل لا يصل اليه الا بحرف الاضافة » .(٦)

ومواضع الوجوب في النحو العربي كثيرة لا يمكن احصاؤها انمـــا عرضنا لهذه الامثلة كي نبين طريقة سيبويه في تعبيره عن الوجوب .

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧١ .   ٢ ـ الكتاب : ج ١ ص ٢٧٤ .
٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .
٤ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٠٦ ، وينظر ج ١ ، ص ٣٠٩ و ٣٦٩ .
٥ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٨ .   ٦ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧ .

اما الممنوع او الممتنع ، فقد استعمله سيبويه ايضا ، وهو يعبر عنه كذلك بعبارات تختلف باختلاف الموضع ، فقد يصفه بعدم الجواز ، او بأنه ممتنع او بأنه لا يكون ، وقد يعلل هذا المنع وقد لا يعلله .

مثال ذلك تعبيره عن امتناع (الجزم) في الاسم وامتناع (الجر) في الفعل بقوله : « وليس في الاسماء جزمٌ » ، ثم يعلل هذا بقوله : « لتمكّنِها ولِلَحاق التنوين ، فاذا ذَهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذَهابه وذَهاب الحركة » .

ومثله قوله : « وليس في الافعال المضارعة (جَرّ) كما انه ليس في الاسماء (جزم) ويعلله بقوله : « لان المجرور داخل في المضاف اليه معاقِب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الافعال » . (١)

ومن تعبيره عن الممتنع بعدم الجواز قوله في باب (الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين) : « ولا يجوز ان تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في البـاب الاول الذي قبله في المعنى وذلك قولك : «أرَى اللهُ بشراً زيداً أباكَ » و « نَبّأت زيداً عمرا أبا فلان » و « أعلَمَ اللهُ زيدا عمرا خيرا منك » . (٢)

أما البـاب الذي يشبهه به فهو (باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على احد المفعولين دون الآخر) فقد منع في قوله : « وليس لك أن تقتصر على احد المفعولين دون الآخر » تعديةَ الفعل الى مفعول به واحد .(٣) وقد علل المنع هنا بقوله : « وإنمـا منعك أن تقتصر على احد المفعولين ههنا أنّك إنّما اردت ان تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا ، وذكرت الاول لتعلم الذي تضيف اليه ما استقرّ عندك من هو . فانمـا ذكرت : « ظَنَنتُ » ونحوه لتجعل هذا المفعول الاول يقينا أو شكّاً ، ولم ترد أن تجعل الاول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقّن » . (٤)

فقد عبر في التعليل بلفظ المنع في حين عبر في العنوان بقوله : « ليس لك ان تقتصر . . . . » .

وفي باب (الفعلِ الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) عبر عن الامتناع بعدم الجواز ، فقال : « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في : (ظَنَنتُ) الاقتصار على المفعول الاول » وعلل ذلك

---

١ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٣ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ، ص ١٩ .
٣ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ١٨ .
٤ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ١٨ .



بقوله : « لان حالك في الاحتياج الى الآخر ههنا كحالِك في الاحتياج اليه ثَمةَّ » . (١)

ومثله في التعبير عن الامتناع بعدم الجواز قوله في أثناء كلامه على امتناع وقوع (أحد) في الواجب : « ولا يجوز في : (أحد) ــ أن تضعه في موضع واجب لو قلت : « كان احدٌ من آل فُلان » لم يجزَ » وعلل ذلك بقوله : « لأنه انما وقع في كلامهم نفيا عاما ، يقول الرجل : « أتاني رجلٌ » يريد واحدا في العدد لا اثنين . فتقول : « ما أتاك رجلٌ » أي : (أتاك أكثر من ذلك) . ثم يقول : « أتاني رجل لا امرأة » فتقول : « ما أتاكَ رجلٌ » أي : امرأة أتتك . ويقول : « أتاني اليومَ رجلٌ » أي : في قوته ونفاذه ، فتقول : « ما أتاكَ رجلٌ » أي : أتاك الضعفاء ، فاذا قال : « ما أتاكَ أحدٌ » فقد صار نفيا عاما لهذا كله ، فانما مجراه في الكلام هذا » . (٢)

ومثله ما جاء في امتناع نداء الاسم المعرف بالالف واللام حيث يقول : « واعلم انه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه (الالف واللام) البتة الا أنهم قد قالوا : «يا أَللهُ اغفِرْ لَنا » وذلك من قِبَل انه اسم يلزمه الالف واللام » . (٣)

ومثله في ذلك قوله في امتناع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب أو على (ما) وفي امتناع استعمال المضارع منه : « ولا يجوز أن تقدم (عبدَ الله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه : « ما يَحْسُنُ » ، ولا شيئا مما يكون في الافعال سوى هذا » . (٤)

ومثله قوله في امتناع اضمار فعل يتعدى بحرف الجر : « ولا يجوز أن تُضمِر فعلا لا يصل الا بحرف جر لان حرف الجر لا يضمر . . . ولو جاز ذلك لقلتَ : « زيدٍ » تريد : « مُرَّ بزيدٍ » .(٥)

ومن ذلك امتناع الرفع في قولهم : « أما صديقا مُصافيا فليس بصديقٍ مُصافٍ » ونحوه ، يقول : « والرفع لا يجوز ههنا لانك قد اضمرت صاحب الصفة حَيث قلت : « أمّا العلمُ فعالمٌ » ، فلم تضمر مذكورا قبل كلامك وهو العلم ، وانما ذكرت صاحب العلم فمن ثَمَّ حَسُنَ في هذا الرفع ولم يجز الرفع في الصفة » . (٦)

---

١ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٢١ .
٢ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧ .
٣ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٠٩ .
٤ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٧ .
٥ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٩ .
٦ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ١٩٤ .



ومن مواضع الامتناع عنده ما لو قيل لسبّبَ الاحالةَ في الكلام ، مثال ذلك قوله معللا امتناع رفعِ (اباك) في قولهم : « أتانيـي القومُ الا أَباك » ونحوه : « وإنمـــا منع (الابَ) ان يكون بدلا من القوم انك لو قلت : « أتاني إلاّ أبوكَ » كان محالا . وانمـــا جاز (ما أتاني القوم إلا أبوك) لانه يحسن لك أن تقول : « ما أتاني الا ابوك » فالمبدل انمـــا يجيء ابدا كأنه لم يذكر قبله شيء لأنك تُخلي له الفعل وتجعله مكان الاول » . (١)

فالمحال حكم من الاحكام عنده يطلقه على الممتنع الذي لا يجوز التلفظ به من العبارات لعدم امكان وقوع معناها ، وقد بينّ مقصوده من هذا التعبير ونحوه في بداية الكتاب حينما تكلم على انواع الكلام فقال في باب (الاستقامة في الكلام والاحالة) : « فمنه : مستقيم حسَن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب » ثم وضح هذه الانواع بقوله : « فأماَ المستقيم الحسن فقولك : « اتيتك أمس وسآتيك غدا » . وأما المحال : فأن تنقض اول كلامك بآخره فتقول : « أتيتُك غداً وسآتيك أمسِ » . واما المستقيم الكذِب فقولك : «حملتُ الجبلَ » و « شربتُ ماءَ البحرِ» ونحوه . واما المستقيم القبيح ، فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : « قد زيدا رأيت » : و « كي زيدٌ يأتيكَ » وأشباه هـــذا .

وأما المحال الكذب فان تقول : « سوفَ اشربُ ماءَ البحرِ أمسِ » . (٢)
فالمحال عنده كما يتضح من هذا النص هو ما لا يمكن وقوع معناه .

ومثله في وصف الممتنع بالمحال قوله : « ومثلِ ذلك قولهم : « كلُّ رجل يأتينا فله درهمان » ولو قال : « كلُّ رجلٍ فَلَهُ درهمان » كان محالا لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب » . (٣)

وقد يعبر عن الممنوع بان يصف القائل للعبارة بأنه (مُحيل) ، أي متكلم بما لا يجوز مثاله قوله في (باب آخر من أبواب (إنّ) : « وذلك قولك : قد قاله القوم حتى إنّ زيدا يقوله » و « انطلق القومُ حتى إنّ زيدا لَمنطلقٌ » فَـ (حتّى) ههنا معلّقة لا تعمل شيئا في (إنّ) كما لا تعمل اذا قلت : « حتى زيدٌ ذاهبٌ » فهذا مَوضع ابتداء و (حتّى) بمنزلة (إذا) ولو اردت أن تقول : « حتى أنّ » في هذا الموضع كنت محيلا ، لان (أنّ) وصلتها بمنزلة (الانطلاق) ولو قلت :

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٦٩ .
٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٨ ، وينظر ج ١ ، ص٤٣١ .
٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٣ ، وينظر ص ٤٣٩



« انطلق القومُ حتى الانطلاقَ » أو « حتّى الخبرَ » كان محالا لان (أنَّ) تصيّر الكلام خبرا فلم يجز ذا وجاز على الابتداء » . (١)

فالممنوع والمحال حكمان لعدم جواز وجه من أوجه الاعراب او وجه من أوجه التعبير ، والحكم بالإحالة لم نره في التقسيم الذي مر بنـــا عند السيوطي .

وقد يصف التعبير بأنه (خطأ) كما نرى في قوله في باب (الحروف التي تنزل بمنزلة الامر والنهي لان فيها معنى الامر والنهي) : « وسألته عن : « آتي الاميرَ لا يقطعُ اللصَّ » فقال : « الجزاء ههنا خطأ ، لا يكون الجزاء ابدا حتى يكون الكلام الاوّل غير واجب ، الا أن يضطر شاعر ، ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة » . (٢)

اما الوصف الثالث الذي اورده السيوطي وهو (الحسَن) فقد استعمله سيبويه كثيرا في الكتاب وعبر عنه بعبارات مختلفة نفهم منها جميعها الجواز مع الحسن أو مع التفضيل على وجه او اسلوب آخر أقل منه حسنا فيقول فيه : « جائز وهو الوجه » ، او : « جائز وهو القياس » ، او : « جائز وهو الاحسن » او : « جائز وهو الأقوى والأكثر ، او الاجود » أو : « هو أعرب » أو : « وهو حسن » أو : « وهو كثير » او : « وهو الخيار » الى آخر ما هنالك من عبارات يفهم منها اما مجرد وصف الاسلوب بأنه حسن أو بأنه احسن من غيره وأولى منه ومفضل عليه ، وربمـــا جمع المتأخرون كل هذه الأوصاف ووضعوها تحت ما وصف بـ (الحسن) لانها جميعها تشعر باستحسان وجه على غيره وصف بأنه قبيح أو ضعيف أو قليل أو رديء أو نحوها من الاوصاف التي جعلها المتأخرون نوعا واحدا اطلقوا عليه (القبيح) ليقابلوا به (الحسن) .

فمثال ما عبر عنه بأنه جائز وهو الوجه ما جاء في باب (الاسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة (الذي) : « وتلك الاسماء : (مَنْ) و (مـــا) و (أيُّهم) ، فاذا جعلتها بمنزلة (الذي) قلت : « ما تَقولُ أقولُ » فيصير (تقول) صلة لـ (مـــا) حتى تكمل اسما ، فكأنك قلت : « الذي تقولُ أقولُ » وكذلك : « من يأتيني آتيه » و « أيُّها تَشاءُ أعطيكَ » ، وقال الفرزدق . :

ومَنْ يَميلُ أمالَ السّيفُ ذِروتَهُ   حيثُ التقَى منْ حِفافَيْ رأسِهِ الشَّعَرُ

وتقول : « آتي مَن يأتيني » و « أقولُ ما تقولُ » و « أُعطيكَ أيَّها تَشاءُ » هذا وجه الكلام واحسنه ، وذلك أنّه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء اذا جزم ما بعده

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧١ ، وينظر ج ١ ، ص ٤٥١ .
٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٣ ، وينظر ج ١ ، ص ٢١٩ .



فلما قَبُحَ ذلك حملوه على (الذي) ، ولو جزموه ههنا لحسن أن تقول : «آتِيكَ إنْ تأْتِنِي » . (١)

ومما جاء فيه وصف الجائز بأنه قويّ ، أو اكثر ، او اعرف واحسن ، قوله في باب : (ما يجري مما يكون ظرفا هذا المَجرى) : « وزعموا أن بعض العرب يقول : « شُهُرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعَى » يريد : (ترى فيه) ، وقال :

ثلاثٌ كلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً فأخزَى اللهُ رابعةً تَعودُ

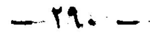
فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب ، وانما شبهوه بقولهم : « الذي رأيتُ فلانٌ » حين لم يذكروا (الهاء) ، وهو في هذا أحسن ، لأن (رأيتُ) من تمام الاسم به يتم ، وليس بخبر ولا صفة فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا : (إشْهِيباب) فقالوا : « إشْهِباب » وهو في الوصف امثل منه في الاسم وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بـ (الهاء) ، لانه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه . وليس بمنقطع منه خبرا مبنيا عليه ولا مبتدأ ، فضارع ما يكون من تمام الاسم وان لم يكن تماما له ، ولا منه في البناء، وذلك قولك : « هذا رجلٌ ضربتهُ » ، و « الناسُ رَجُلان : رجلٌ اكرمْتُه ورجلٌ أهَنتُهُ » ، كأنه قال : « هذا رجلٌ مضروبٌ » ، و « هذا رجلٌ مُكرَمٌ » و « رجلٌ مُهانٌ » . فان حذفت (الهاء) جاز وكان أقوى مما يكون خبرا » . (٢)

ومن أمثلة وصفه التعبير بأنه المختار وهو حد الكلام او القياس قوله : « فاذا أوقعت عليه الفعل او على شيء من سببه نصبتَه ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء : أنّك تضمر فعلا هذا تفسيرُه إلا أنَّ النصب هو الذي يُختار ههنا وهو حدّ الكلام » . (٣)

ومن الجائز الاجود قوله : « وتقول : « ما زيد ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ » ، الرفع أجود . وان كنت تريد الأول ، لأنك لو قلت : « ما زيد منطلقا زيدٌ » لم يكن حد الكلام . وكان ههنا ضعيفا ولم يكن كقولك : « ما زيد منطلقاً هو ».(٤)

وقد يكون التعبيران جائزين وكل منهما حسن الا أن أحد الوجهين أجود من الوجه الآخر وذلك كما في قوله في باب (ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم

١ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٣٨ .
٢ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٤ ــ ٤٥ .
٣ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٥٢ .
٤ ــ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٠ .





او أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) : « وأنشدوا هذا البيت على وجهين على النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :

فأما تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ ... فألفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِياما

ومنه قول ذي الرمة :

إذا ابنُ أبي موسَى بِلالٌ بلغْتِهِ ... فقامَ بفأْسٍ بينَ وِصْلَيكِ جازِرُ

والنصب عربيٌّ كثيرٌ والرفعُ أجود ، لأنه اذا أراد الاعمال فأقرب الى ذلك ان يقول : « ضربتُ زيدا » و « زيداً ضربتُ » ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يُتَناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم » . (١)

ومن الأحسن قوله في باب (ما يختار فيه اعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل) : « وذلك قولك : « رأيتُ زيدا وعمراً كلّمتُه » : و « رأيتُ عَمرا وعبدَ الله مررتُ به » ، و« لقيت قيساً وبكرا أخذتُ أباهُ » ، و « لقيتُ خالدا وزيدا اشتريتُ له ثوبا » .

« وانما اختير النصب ههنا لان الاسم الاول مبنيّ على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل احسن عندهم اذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبنيٌّ على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل » .

ثم يرى أنه أولى وأقرب في المأخذ فيقول : « وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه ، اذ كانوا يقولون : « ضربوني وضربتُ قومَك » ، لانه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد اذ كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه الاول أقرب في المأخذ » . (٢)

ومنه ما وصفه بالجائز الحسن او بالجائز الجيد او بالجائز القويّ . (٣)

ومن الاحكام التي استعملها سيبويه في الكتاب : حكم : (الاجوَز) ، فيما كان اكثر جوازا من مقابله وذلك كما في قوله : « واما قولهم « أمّا أنْ جزاكَ اللهُ خيرا » فانهم انما أجازوه لانه دعاء . . . وكذلك لو قلت : « أمّا أنْ يغفِرَ اللهُ لكَ » لانه دعاء ومع هذا ايضا انه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٢ .

٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٦ ، وينظر في مثل مامر من الاحكام : ج ٢ ، ص ٢٩٣ .

٣ ـ ينظر الكتاب : ج ١ ، ص ٢٩١ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٣١ و ٤٤١ و ٤٤٤ و ٤٤٨ و ٤٥٤ ، و ج ٢ ص ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٤٦ و ٣١٢ ـ ٣١٣ وغيرها .



(إنّهُ) ، و (إنّهُ) لا تحذف في غير ذا سمعناهم يقولون : « أمّا إن جزاك الله خيراً » شبهوه بـ (أنّه) فلما جازت (إنّ) كانت هذه أجوز » . (١)

ويقابل ذلك ما سماه السيوطي بـ (القبيح) وهو ما جاز ايضا لكنه اضعف من الوجه الآخر الجائز ، وقد عبر سيبويه عن هذا بعبارات مختلفة فسمى بعضه بالجائز القبيح ، والجائز الرديء والجائز الضعيف ، والجائز القليل والجائز القبيح جدا ، والجائز الرديء جدا ، الى آخر ما هنالك من أوصاف تدل على القبح ، وقد يكون قبيحا غير جائز ، فهو هنا أقرب الى الممتنع .

فمن (الجائز الضعيف) قوله : « ولا يبدأ بمـا يكون فيه اللبس وهو النكرة إلا ترى انك لو قلت : « كان رجلٌ منطلقا » أو : « كان انسانٌ حليما » كنت تُلبس لأنه لا يستنكر ان يكون في الدنيا إنسان هكذا فكرهوا أن يبدأوا بمـا فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لمـا يكون فيه هذا اللبس – وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك انه فعل بمنزلة : (ضَرَبَ) ، وانه قد يعلم اذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا انه صاحب الصفة على ضعف من الكلام » (٢)

ومن القبيح غير الجائز قوله في باب (الاضمار في (ليس) و (كان) كالاضمار في (إنّ) اذا قلت : « إنّه من يأتنا نأْته » : و « إنّهُ أمةُ الله ذاهبةٌ » : فمن ذلك قول بعض العرب : « ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه » ، فلولا أنّ فيه اضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الاضمار مثل ما في : (إنّه) . . . . قال الشاعر وهو حُمَيدُ الأرقطُ :

فأصبحوا والنَوَى عالي مُعَرّسِهِم   وليسَ كُلَّ النَوَى تُلقي المساكينُ

فلو كان (كل) على (ليس) ولا اضمار فيه لم يكن الا الرفع في (كل) ولكنه انتصب على (تلقي) ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد تقدمَتْ فجعلْتَ الذي يُعْمَل فيه الفعلُ الآخِرُ يلي الاول ، وهذا لا يحسن ، ولو قلت : « كان زيدا الحُمّى تأخُذُ » او « تأخُذُ الحُمّى » لم يجز وكان قبيحا » . (٣)

ومن (الجائز القبيح) قوله عند كلامه على اعمال الفعل الثاني في باب التنازع : « وانمـا كلامهم : « ضربتُ وضربَني قومُكَ » ، فاذا قلت : « ضربني » لم يكن سبيل للاول ، لانك لا تقول : « ضَربني » وانت تجعل المضمر جميعا ،

---

١ – الكتاب : ج ١ ، ص ٤٨٢ .
٢ – الكتاب : ج ١ ص ٢٢ .
٣ – الكتاب : ج ١ ص ٣٥ – ٣٦ .



ولو اعملت الاول لقلت : « مررتُ ومرَّ بي بِزيدٍ » ، وانما قبح هذا أنهم قد جعلوا الاقرب أولى اذ لم ينقض معنى » . (١)

ومن (الجائز الرديء القبيح) ايضا قوله في البـاب نفسه : « ومثل ذلك في الجواز : « ضَربني وضَربتُ قَومُك » والوجه أن تقول : « ضربوني وضربتُ قومَكَ » فتحمله على الآخِر ، فان قلت : « ضربني وضربت قومَكَ » فجائزٌ وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : « هو أحسن الفتيانِ وأجملُهُ وأكرمُ بَنيه وأنبلُه » . ولا بد من هذا لانه لا يخلو الفعل من مضمرٍ او مظهر مرفوع من الاسماء كأنك قلت اذا مثلته : « ضَرَبَني من ثَمَّ وضربتُ قومَك » وترك ذلك أجود وأحسن للتبيان الذي يجيء بعده ، فأضمر (مَن) لذلك . وهذا رديء في القياس يدخل عليه أن تقول : « أصحابُك جلسَ » فتضمر شيئا يكون في اللفظ واحدا ، فقولهم : « هو أظرفُ الفتيانِ وأجملُه » لا يقاس عليه ، ألا ترى أنك لَو قلت وانت تريد الجماعة : « هذا غلامُ القومِ وصاحبِه » لم يَحْسُن » . (٢)

ومنه (الجائز الضعيف) وقد ورد في قوله في باب (ما يجري مما يكون ظرفا هذا المَجرى) : « ولا يَحسُن في الكلام أن تجعلَ الفعل مبنيا على الاسم ولا تذكرَ علامة اضمار الاول حتى تخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الاول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » . (٣)

اما (الجائز القليل) فمثل قوله : « ومن قال : « زيداً ضربتُه » قال : « أزيدا اخاه تضربُهُ ؟ » وانما نصبت (زيدا) لان ألف الاستفهام وقعت عليه ، والذي من سببه منصوب ، وقد يجوز الرفع في : (أعبدُ اللهِ مررتَ به ؟) على ما ذكرت لك ، و (أعبدُ اللهِ ضربتَ أخاه ؟) واما قولك : « أزيداً مررتَ به ؟ » فبمنزلة قولك : « أزيداً ضربتَهُ ؟ » ، والرفع في هذا اقوى منه في (أعبدُ اللهِ ضربتَه ؟) وهو ايضا قد يجوز اذا جاز هذا كما كان ذلك فيما قبله من الابتداء » . (٤)

---

١ ــ الكتاب : ج ١ ص ٣٨ ــ ٣٩ ، وينظر ج ١ ص ٥٢ .
٢ ــ الكتاب : ج ١ ص ٤١ .
٣ ــ الكتاب : ج ١ ص ٤٣ ، وينظر ص ٤٤ــ٤٥ .
٤ ــ الكتاب : ج ١ ص ٥٤ ، وينظر ج ١ ص٣٦١، و ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ و ٤٣٨ .

وأما الحكم (الجائز على السواء) ، فهو الجائز الذي لا يفضل غيره عليه ولا يفضل هو على غيره إنمـا هو مساو في الجواز للأوجه الاخرى مثال ذلك قوله : « وتقول (ما كلُّ سوداءَ تَمرَةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) وان شئت نصبت (شحمة)، و (بيضاء) في موضع جـر كأنك اظهـرت (كلّ) فقلت : « ولا كُلُّ بيضاءَ » . (١)

ومثله قوله في جواز الرفع والنصب في المشغول عنه في مثل قولنا : « زيـد لقيت أخاه » : « واذا قلت : « زيدٌ لقيتُ اخاهُ » فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ، لانه اذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أنَّ الرجل يقول : « أهنت زيدا بإهانتك اخاه ، واكرمتَهُ باكرامِكَ اخاه » وهـذا النحو في الكلام كثير » . (٢)

وقد يكون النصب والرفع جائزين على السواء في التعبير ، كما يكون النصب جائزا على السواء على تقادير مختلفة كلها عربية جائزة . مثاله ما جاء في باب (ما يجري ممـا يكون ظرفا هذا المَجرى) : « وذلك قولك : « يومُ الجُمُعَةَ ألقاكَ فيه» و« أقلُّ يوم لا ألقاكَ فيه » . . . . فصارت هذه الاحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع (عبدُ اللهِ) وصار ما بعدها مبنيا عليها كبناء الفعلِ على الاسم الأول فكأنك قلت : « يومُ الجمعةِ مباركٌ » و « مكانُكُم حَسَنٌ » ، وصار الفعل في موضعِ هذا . . . . . ويدخلَ النصب فيه كما دخل في الاسم ، ويجوز في ذلك : « يومَ الجمعةِ آتيكَ فيه وأصوم فيه » كما جاز في قولك : « عبدَ الله مررتُ به » كأنه قالَ : « ألقاكَ يومَ الجُمُعَةِ » فنصبه لانه ظرف ، ثم فسرَ فقال : « ألقاكَ فيه » . وان شاءَ نصبه على الفعلَ نفسه كما اعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى الى مفعول . كل ذلك عربي جيد . ونصبه لانه ظرف لفعل اضمره وكأنه قال : « يومَ الجمعةِ ألقاك » . (٣)

ومثله في تساوي الوجهين في الجواز ما جاء في باب (يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة اخرى على اسم مبنيّ على الفعل) : وهو قوله : « أيَّ ذلك فعلت جاز . فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلته اذا بنيت عليه الفعل مبتدأ ، يجوز فيه ما يجوز فيه اذا قلت : « زيدٌ لقيتُه » ، وان حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله وجاز فيه ما جاز في الذي قبله ، وذلك قولك : « عمروٌ لقيتُه وزيدٌ كلمتُه » إن حملت الكلام

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ص ٣٣ .
٢ ـ الكتاب : ج ١ ص ٤٣ .
٣ ـ الكتاب : ج ١ ص ٤٣ .



على الاول ، وان حملته على الآخر قلت : « عمرٌو لقيتهُ وزيداً كلّمتهُ » . . . والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهُما أنك تقول : « زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً » ان أردت انك لقيت عمراً و الأبَ . وان زعمت انك لقيت ابا عمرو ولم تلقه رفعت . . . . » . (١)

ومثله في تساوي الوجهين في الجواز قوله في جواز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه في مثل قولنا : « أزيدٌ انت ضاربُه ؟ » : « ولو قال : « أزيدٌ انتَ ضاربُهُ ؟ » فجعله بمنزلة قولك : « أزيدٌ انت أخوه ؟ » جاز ، ومثل ذلك في النصب : (أزيداً انتَ محبوسٌ عليه ؟) و (أزيدٌ انتَ مُكابَرٌ عليه ؟) وان لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رفع ، وكذلك جميع هذا فـ (مفعولٌ) مثل (يُفعَلُ) و (فاعلٌ) مثل : « يَفعَلُ » . (٢)

ومثله قوله : « وتقول : « زيدٌ اظنُّه ذاهبا » . ومن قال : « عبدَ اللهِ ضربتُه » نصب فقال : « عبدَ اللهِ اظنُّه ذاهبا » .

وتقول : « اظنُّ عَمرا منطلقا وبكراً أظنُّه خارجا » كما قلت : « ضربتُ زيدا وعمرا كلمته » ، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا .

فان ألغيت قلت : « عبدُ اللهِ اظنُّ ذاهبٌ » و « هذا إخالُ أخوكَ » و « فيها أرَى أبوك » ، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكل عربيّ جيد » .(٣)

ومثله في (الجواز على السواء) قوله في جواز صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط عند كلامه على (باب تسمية المؤنث) : « فإن سميته بثلاثة احرف فكان الاوسط فيها ساكنا وكانت شيئا مؤنثا واسما الغالب عليه المؤنث كَ (سعاد)، فانت بالخيار ان شئت صرفته وان شئت لم تصرفه . . . . . وتلك الاسماء نحو : (قِدْرٍ وعَنْزٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ ونُعْمٍ وهِنْدٍ) ، وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لم تَتَلَفَّعْ بفَضلِ مِئزرِها دَعْدٌ ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصرف ولم يصرف » . (٤)

وقد يعبر عن التساوي في الجواز بقوله : « فأنتَ بالخَيارِ » . مثاله قوله في جواز رفع احد الاسمين ونصب الآخر بعد (كان) إن كانا معرفتين : « واذا كانا معرفة فأنت بالخيار ، أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في :

---

١ ــ الكتاب : ج ١ ص ٤٧ .
٢ ــ الكتاب : ج ١ ص ٥٥ .
٣ ــ الكتاب : ج ١ ص ٦١ .
٤ ــ الكتاب : ج ٢ ص ٢٢ .



(ضَرَب) وذلك قولك : « كان أخوك زيدا » و « كانَ زيدٌ صاحبَك » و « كان هذا زيداً » و « كان المتكلمُ اخاك » . (١)

ومن ذلك قوله : « وسألت الخليل عن قول الشاعر ، لبعض الحجازيين :

فَمــا هُوَ إلاّ أن أراها فُجاءَةً   فَأُبْهَتُ حتّىً لا أكادُ أُجيبُ

فقال : « انت في (أُبْهَتُ) بالخيار إن شئت حملتها على (أن) وان شئت لم تحملها عليه فرفعت كأنك قلت : « ما هو إلا الرأيُ فَأُبْهَتُ » . (٢)

ومثله قوله في باب (الاسماء التي يُجازَى بها وتكون بمنزلة : (الذي) : « فاذا قلت : « آتِي مَن أتاني » فأنتِ بالخيار ، ان شئت كانت (أتاني) صلة وان شئت كانت بمنزلتها في « إنْ » . (٣)

ومثله قوله في باب : (اثبات اليــاء والواو في الهاء التي هي علامة الاضمار وحذفهما) : « واذا كانت (الواو) و (اليــاء) بعد (الميم) التي هي علامة الاضمار كنت بالخيار ، ان شئت حذفت وإن شئت أثبتَّ ، فان حذفت اسكنت (الميم) ، فالاثبات : (عَلَيْكُمُو) و (أَنْتُمُو ذاهبون) و (وَلَدَيْهِمِي مالٌ) فأثبتوا كما تثبت (الالف) في التثنية اذا قلت : (عَليكُما) و (انتما) و (لَدَيْهِما) .

واما الحذف والاسكان فقولهم : « عَليكُم مالٌ » و « انتُم ذاهِبونَ » و « لديهِم مال » ، لمـّا كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضمّتان مع (الواو) والكسرتان مع (اليــاء) والكسرات مع (اليــاء) نحو : (بِهِمِي داءٌ) و (الواو) مع الضمتين والواو نحو : (أَبُوهُمُو ذاهِبٌ) والضمات مع (الواو) نحو : (رُسُلُهُمُو بالبَيِّناتِ) حذفوا كما حذفوا من (الهــاء) في البــاب الاول . . . . . . » . (٤)

اما الحكم بـِ (خلاف الأَولىَ) فلم أعثر عليه في الكتاب بهذا التعبير انمــا وردت عبارات في مواضع كثيرة ذكر فيها الأولى من الوجهين والأجود والأحسن الى آخر ما مر بنــا ذكره وما سنذكره .

فمنه وصفه أحد الوجهين بأنه الأَولى فيكون مقابله اذن مخالفا للأولَى وذلك في قوله في باب (ما يختار فيه اعمال الفعل ممــا يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل) : « وذلك قولك : « رأيتُ زيداً وعمراً كلّمتُهُ » و « رأيتُ عمراً وعبدَ اللهِ

---

١ ــ الكتاب : ج ١ ص ٢٤ .
٢ ــ الكتاب : ج ١ ص ٤٣٠ .
٣ ــ الكتاب : ج ١ ص ٤٣٨ .
٤ ــ الكتاب : ج ٢ ص ٢٩٢ .



مررتُ به » ، و « لَقيتُ قيسا وبكرا اخذتُ أباه » و « لقيتُ خالداً وزيدا اشتريت له ثوبا » . . . . وانمـــا اختير النصب ههنا لان الاسم الأول مبنيّ على الفعل فكان بنـــاء الآخر على الفعل أحسن عندهم اذ كان يُبْنَى على الفعلِ وليس قَبله اسمٌ مبنيٌ على الفعل ليَجرِيَ الآخر على ما جرَى عليه الذي يَلِيه قبلَه اذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل » .

ثم يرى أنّه أولى وأقرب في المأخذ فيقول : « وهذا أولَى أن يحمل عليه ما قَرُبَ جوارُه منه ، اذ كانوا يقولون : « ضَربوني وضربتُ قومَك » ، لانه يليه فكان ان يكون الكلام على وجه واحد اذ كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بُنِيَ عليه الاول أقرب في المأخذ » . (١)

ومن ذلك قوله : « وقد يجوزُ : « ضربتُ وضَربَنِي زيدا » لأن بعضهم قد يقول : « متَى رأيتَ او قلتَ زيداً منطلقا ؟ » ، والوجه : « متى رأيتَ او قلتَ زيدٌ منطلقٌ » . .

ومثل ذلك في الجواز : « ضَربني وضربتُ قومُك » ، والوجه أن تقول : « ضَربُوني وضربتُ قَومَك » فتحمله على الآخر » .

فَ (الوجه) اذن يقصد به الأَولى بالأخذ من وجهي التعبير ، أما الثـــاني فهو خلاف الأَولى وممـــا يدل على هذا انه قال بعده : « فان قلت : « ضربَنِي وضربتُ قومَك » فجائزٌ وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد . . . . » . (٢)

ويدل على ذلك ايضا قوله قبله : « ولو لم تحمل الكلامَ على الآخر لقلت : « ضربتُ وضربوني قومَك » وإنمـــا كلامُهم : « ضربتُ وضَربني قومُك » . فاذا قلت : « ضَرَبَنِـي » لم يكن سبيل للأوّل ، لانك لا تقول : « ضَرَبَنِـي » وانت تجعل المضمر جميعا . ولو أعملت الاول لقلت : « مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ » وإنّما قبُح هذا أنّهم قد جعلوا الأقرب أولى اذ لم ينقض معنى . . . . . » .(٣)

وممـــا جاء على خلاف الأَولى او على خلاف الأصل إعمال (ظن) واخواتها في مفعوليها مع تأخيرها . ويتضح هذا من قوله : « فاذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشكَ اعمل الفعل قدم او أخر ، كما قال : « زيدا رأيتُ » و « رأيتُ زيدا » .

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ص ٤٦ ، وينظـر ج ٢ ص ٢٩١ .
٢ ـ الكتاب : ج ١ ص ٤١ .
٣ ـ الكتاب : ج ١ ص ٣٨ ـ ٣٩ .

وكلما طال الكلام ضعف التأخير ، اذا اعملت وذلك قولك : « زيداً أخاكَ أظنُّ » فهذا ضعيف كما يضعُفُ : (زيدا قائمـا ضربْتُ) لان الحد أن يكون الفعل مبتدأ اذا عمل » . (١)

والذي يظهر أن جميع ما خالف الاصل من العبارات والاساليب او من الابنية وشذت عنه هو الذي قصد به ما جاء على خلاف الأولى . مثال ذلك قوله : « وجاء (استَحَيْتُ) على (حايَ) مثل : (باعَ) وفاعله : (حاءٍ) مثل : (بائـعٍ) مهموز وإن لم يستعمل ، كما انه يقول : « يَذَر ويَدَعُ » ولا يستعمل (فَعَلَ) وهذا النحو كثير . والمستعمل : (حايٍ) غير مهموز مثل : (عاوِرٍ) إذا أردت (فاعِلا) ، ولا تُعَلُّ لانها تصح في : (فَعِلَ) نحو : (عَوِرَ) . كذلك : (اسْتَحَيْتُ) اسكنوا (اليـاء) الأولى منها كما سكنت في : (بِعْت) ، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان ، وانمـا فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم .

وقال غيره : لمـا كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على (الحاء) كما الزموا (يَرَى) الحذف ، وكما قالوا : « لم يَكُ » و « لا أدْرِ » .

وأما الخليل فقال : « جاءت على (حيِيْتُ) كما انك قلت : « استَحْوَذْتُ » و « استَطْيَبْتُ » كان الفعل كأنه : (طَيِبْتُ) و (حَوِذْتُ) فهذا شَذّ على الأصل كما شـذ هذا على الاصل . ولا يكون الاعتلال في : (فَعَلْتُ) منه كما لم يجيء (فَعَلْتُ) في باب (جئتُ) و (قُلْت) على الاصل » . وقول الخليل يقويه (أوَّل) و (آءَةٌ) و (يوم) ونحو هذا لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل» .(٢)

وقد استعمل سيبويه وشيوخه في الكتاب احكاما أخرى لم تَرِد عند السيوطي منها : (عدم الاستقامة) . (٣) ومنها كون صورة التعبير أسهل من غيرها (٤) . ومنها اسبق أو اعرف أو أبعد ونحوها . (٥) ومنها المستكره (٦) والمستقبح (٧) وغيرها من العبارات التي يجمعها فيما نَرَى إما الحُسنُ او القُبح .

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ص ٦١ .
٢ ـ الكتاب : ج ٢ ص ٣٨٩ .
٣ ـ ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٦ و ٤٣٣ .
٤ ـ ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٩ .
٥ ـ ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٢٩ و ٤٣١ .
٦ ـ ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٣٣ .
٧ ـ ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٣٣ و ٤٣٥ .

وقد نقل لنا السيوطي عن النحويين تقسيمهم الحكم تقسيما آخر غير الوجوب والجواز والامتناع والحسن والقبح ونحوه . وذلك تقسيمهم اياه الى رُخصة وغيرها .

ومن الرخص ما جاز استعماله لضرورة الشعر . وهي ان يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز لغيره في النثر . يقول سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر) : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء لانها أسماء كما انها أسماء ، وحذف ما لا يحذف فيشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا كما قال العجاج :

قَواطِناً مَكّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي

يريد : الحَمام ....

وربما مَدّوا مثل (مَساجِد) و (مَنابِر) فيقولون : (مَساجِيد) و (مَنابير) شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام كما قال الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَنانِيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

وقد يَبلُغُون بالمعتل الأصلَ فيقولون : « رادِدُ » في (رادّ) و (ضَنِنُوا) في (ضَنّوا) ، «و مررتم بجَوارِيَ قبلُ » قال قَعْنَبُ بنُ أُمِّ صاحب :

مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ مِن خُلُقي أنّي أجودُ لأَقوامٍ وإن ضَنِنُوا

ومن العرب من يثقّل الكلمة اذا وقف عليها ولا يثقّلها في الوصل ، فاذا كان في الشعر فَهُم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : (سَبْسَبّا) و (كَلْكَلّا) لانهم قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل كما اثبتوا الحذف في قوله :

« لنَفْسِهِ مَقْنَعا » ، وإنما حذفه في الوقف . قال رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمّا

يروى بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم : (الضِخَمّا)—بكسر الضاد ...

ويَحتملون قبح الكلام حتى وضعوه في غير موضعه لانه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وانما الكلام : « قَلّ ما يدومُ وِصالٌ » .

وجعلوا ما لا يجري في الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الاسماء ، وذلك قول المرار بن سلامة العِجْلِيّ :

ولا يَنطِقُ الفَحشاءَ من كان مِنْهُمُ   إذا جلسوا مِنّا ولا مِن سِوَائِنا

وقال الأعشى :

وما قَصَدَتْ من أهلِها لِسوائِكا

وقال خُطام المجاشعي :

وَصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ

فعلوا ذلك لان معنى : (سَواء) معنى : (غَير) ، ومعنى : (الكاف) معنى : (مثل) . وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها . وما يجوز في الشعر أكثر من أن اذكره لك ههنا ، لان هذا موضع جُمَل .... » . (١)

وسنبين موقف سيبويه من الضرورة بعد ذكر آراء من جاء بعده فيها . وهم قد اختلفوا في الضرورة وموضعها اتختص بالاضطرار ام تجوز في الشعر مع عدم الاضطرار ، وألفوا كتبا فيها وصل البنا بعضها وضاع البعض الآخر ، منها : (كتاب الضرائر) لابن عصفور . (٢)

كما روي أنّ أبا العباس المبرد (ـ ٢٨٥ هـ) ألّف كتابا في ضرورة الشعر (٣).

كما ألف أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانيّ (ـ ٤١٢ هـ) كتابا سماه : (ما يجوز للشاعر في الضرورة) جاء في مقدمته : « هذا كتاب اذكر فيه إن شاء الله ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان والاتساع في سائر المعاني من التقديم والتأخير والقلب والابدال وما يتصل بذلك من الحجج عليه ، وتبيين ما يمر من معانيه ، فأرده الى اصوله وأقيسهُ على نظائره » . (٤)

وقد جاء فيه قوله : « ولم نقصد في هذا الكتاب الى العيوب التي تجري في الشعر ممـا يؤخذ على الشعراء في غير النحو » (٥) وذلك لان « الأخذَ على الشعراء كثير لمن طلب مثل هذا ، وانمـا قصدنا الى ضرب من عيوب الشعراء أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه ممـا يجوز للشاعر في شعره من غامض العربية ومستنكرها

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٨ ـ ١٣ .

٢ ـ شرح عبد القادر البغدادي لشواهد شرح الشافية لرضي الدين الاسترابادي : ج ٤ ، من شرح الشافية : ص ٢٦٦ و ٢٦٨ ـ ٢٦٩ . وينظر : همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .

٣ ـ ينظر الفهرست لابن النديم ، ص ٨٨ .   ٤ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٥ .

في المنثور ، ليكون فيما اخبرنا حجة لهذا وأمثاله اذ كانت عيوبه اكثر من ان يتضمنها كتاب او يحيط بها خطاب من الفساد في المعاني والخطأ في اللغة واللحن في دقائق العربية ، وفساد التشبيه والتقديم والتأخير ووضع الشيء غير موضعه ، واختلاف القوافي وما يجوز فيه من الإكفاء والإقواء وغير ذلك » . (١)

فالقيرواني يسمي الضرورة الشعرية : « عيوب الشعر » ، وهذا دليل على أنها مما لا يستطاع تجنبه من المخالفات التي يضطر اليها الشاعر اضطرارا ، اذ لو قصد الى انها جائزة في الشعر مع عدم الاضطرار لما سماها عيوبا كما نرى .

اما غيره من النحويين فقد وقفوا من الضرورة موقفين مختلفين :

الأول انها مما يضطر اليه الشاعر بحيث لا يستطيع أن ينصرف عنه الى غيره ، وقد فهم بعضهم هذا من قول سيبويه في الباب الذي تقدم ذكره وهو (باب ما يحتمل الشعر) من انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام . . . . ومن قوله في مواضع اخرى : « لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » (٢) . أو : « فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ » (٣) ونحو هذا من العبارات ، ونسبوا اليه انه يريد بالضرورة مالا ملجأ للشاعر الا اليه ، وليس له عنه مفر ، وسنبين مدى صحة هذا القول المنسوب اليه فيها .

وكان ابن مالك يرى أن الضرورة : خاصة بالاضطرار ، لان ما لم يضطر اليه الشاعر فليس بضرورة ، انما يجوز في الاختيار على قلة ، فان أمكنه الاتيان بعبارة أخرى فهو ليس بضرورة (٤) . يقول عند كلامه على وصل (أل) بالمضارع في شرحه للتسهيل « وعندي أن مثل هذا مخصوص بالضرورة لأمكان أن يقول الشاعر : « صوت الحمارِ يُجَدَّعُ » بدلا من : (صوت الحمارِ اليجدعُ) واذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك اشعار بالاختيار وعدم الاضطرار) (٥). ولذلك جوز ابن مالك تبعا لهذا وصل (أل) بالمضارع وغيره اختيارا ولكنه قليل .

وذم ابن فارس الضرورة لأنها عيب يحسن بالشاعر تجنبه ولانه لم ير اميرا أو ذا شوكة أكرم شاعرا على ارتكاب ضرورة ، فاما أن يأتي بشعر سالم او لا يعمل شيئا . (٦)

---

١ ــ ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٥٥ . ٢ ــ ينظر الكتاب : ج ١ ، ص ٤٢٥ .
٣ ــ ينظر الكتاب : ج ١ ، ص ٤١٠ .
٤ ــ ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ٣٤٠ ب وهمع الهوامع ج ٢ ص ١٥٥ وأبو حيان النحوي ص ٤٤٧ .
٥ ــ ينظر أبو حيان النحوي ص ٤٤٧ ، ومغني اللبيب ج ٢ ص ٦١١ في قريب منه .
٦ ــ ينظر همع الهوامع : ج ٢ ، ص ١٥٦ .



وكان ابن جني وابن عصفور لا يشترطان الاضطرار ، لأن الشعر نفسه ضرورة وان كان يمكنه الخلاص بعبارة او أخرى كما يقول ابن عصفور .

وتبعهما على ذلك ابن هشام الانصاري ، فجوزوه مطلقا أي وان لم يضطر اليه، لان الشعر موطن ألفت فيه الضرائر بدليل قول الشاعر :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلَى

ففصل بين (كم) ومدخولها بالجار والمجرور ، وذلك لا يجوز الا في الشعر ، ولم يضطر اليه الشاعر ، اذ قد يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) او نصبه . (١)

ومما يدل على ذلك ايضا قول ابن هشام في أثناء حديثه عن معاني (على) ورده على ابن مالك تخريجه قول الشاعر :

وما أُصاحِبُ من قومٍ فأذكُرهُمْ الا يزيدُهُمُ حُبّاً اليَّ هُمُ

« ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل في قوله :

قد بِتُّ أحرُسُني وحدي ويَمنعُني صوتُ السباعِ به يَضْبَحْنَ والهامُ

لان ذلك شعر ، فقد يستسهل فيه مثل هذا » . (٢)

وقوله متحدثا عن اعراب (غير) في قول الشاعر :

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ينقضي بالهَمِّ والحَزَنِ

« فإن قيل : فيه حذفُ الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع .

قلنا : في النثر ، وهذا شعر فيجوز فيه ، كقوله :

أنا ابنُ جَلا وطَلّاعِ الثَنايا متى أَضَعُ العِمامةَ تَعرفوني

أي : (انا ابن رجلٍ جلا الأمورَ) . وقوله :

مالَكَ عندي غيرُ سَوطٍ وحَجَر وغيرُ كَبْداء شَديدة الوَتَر

ترمي بكَفَّي كانَ من أرقَى البَشَر

أي : « بِكَفَّيْ رجلٍ كانَ . . » . (٣)

---

١ ـ ينظر الاقتراح ص ١٢ وهمع الهوامع ج ٢ ص١٥٥ ـ ١٥٦ ، وابو حيان النحوي ص ٤٤٧ . وشرح الشافية ج ٤ ، شرح عبد القادرالبغدادي لشواهد شرح الشافية : ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ و ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

٢ ـ مغني اللبيب : ج ١ ، ص ١٤٦ .

٣ ـ مغني اللبيب : ج ١ ص ١٦٠ . وينظر ج ١ ص ١٦٥ و ١٧٠ ـ ١٧١ و ١٨٠ ـ ١٨٨ .

من هذه الأمثلة من كلام ابن هشام نتبين موقفه من الضرورة ورأيه في كونها : ما يجوز في الشعر ويسهل ولا يجوز في الكلام المنثور .

أما الأخفش فقد كان يرى الضرورة ما يجوز للشاعر في الشعر ، وللنـــاثر في السجع ايضا ، ودليله على ذلك قوله تعالى : « وتَظُنُّـونَ باللهِ الظُّنُونا » (١) و « أَضَلُّونا السَّبيلا » (٢) . زاد (الالف) لِتتفق الفواصل كزيادة (الالف) في الشعر للاطلاق . وفي الحديث « ارجعنَ مَأزورات غيرَ مأجورات » وفي كلامهم : (شهرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مَرْعَى) حذفَ التنوين منَ : (ثَرَى) و (مَرْعَى) اتبـــاعا لـ (تَرَى) (٣) . وقالوا : « الضيّح والرّيح » أبدلوا (الحاء) (يـــاء) اتبـــاعا لِـ (الريح) والاصل : (الضِحّ) حكى ذلك الخليل وأبو حنيفة . ولكون السجع يجري في ذلك مجرى الشعر ساغ للحريري أن يقول : « فألفيتُ فيها أبا زيد السروجيّ يتقلّب في أقاليبِ الانتساب ويخبط في أساليب الاكتساب » فأشبع الكسرة في (أقاليب) ، اتباعا لـ (اساليب) .

وممـــا استشهد به الاخفش على جواز الضرورة في السجعِ قوله (ص) : فيما رواه الحاكم : « اللهمّ ربَّ السموات السبع وما أظللنَ ، وربّ الأَرضينَ السبعِ وما أَقْلَلْنَ وربَّ الشياطين وما أضْلَلْنَ » ، وكان القياس يقتضي أن يقول : « أضَلُّوا » فأتى بضمير المؤنث لمناسبة : (أظلَلْن) و (أَقلَلْن) . وقوله في حديث المواقيت في الصحيح : « هُنَّ لَهُنَّ » والقياس : (لهم) بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم . . . .» ٤) .

أما ابو حيان فقد كان يذهب في الضرورة مذهبا مخالفا لابن مالك وموافقا لابن جني وابن عصفور وابن هشام الأنصاري والدليل على ذلك قوله في شرح التسهيل شارحا ما يريده النحويون بالضرورة رادّا على ابن مالك : « وأما قول المصنف بان قائل البيت الاول متمكنٌ من أن يقول بدل : (كنتُ منهُ) في :

من يَكلني بِسَيِّيءٍ كنت منـــه كالشَّجَى بين حلقِـــهِ والوريـــدِ

: (ألكُ منهُ) ، و « قائل الثاني متمكن من كذا » فهذا حديث من لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال : « ويتمكن القائل الأول من كذا والقائل

---

١ ـ سورة الاحزاب : الاية ١٠ ٢ ـ سورة الاحزاب : الاية ٦٧

٣ ـ ينظر الكتاب : ج ١ ص ٤٤ . ولسان العرب (ثرا)

٤ ـ الارتشاف : ص ٣٤٠ ب . وينظر الكتاب : ج ١ ص ١٠ وهمع الهوامع : ج ٢ ، ص ١٥٨ ، وأبو حيان النحوي : ص ٤٤٧ ـ ٤٤٩ .



الثاني من كذا ففهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء الى الشيء فقال : بأنهم لا يلتجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقول : كذا ، فعَلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا لانه ما من ضرورة الا يمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، فانمـا يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر ، وانمـا يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانمـا يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة ، لانه مامن لفظ الا وأمكن الشاعر أن يغيره » . (١)

والذي يظهر في غير هذا الكتاب أن ابا حيان قد وافق الاخفش في كـون الضرورات جائزة في السجع كجوازها في الشعر ، والدليل على ذلك انه اطلق على مبحث الضرورة من كتابه « غاية الاحسان في علم اللسان » اسم : (باب الشعر والسجع) . (٢)

وقال فيه : « انه يجوز فيهما في الضرورة ما لا يجوز في غيرهما » .

كما سماه في (تقريب المقرب) : « باب يختص بسجع وشعر بجواز رد فرع الى أصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك أوْلاَ » . (٣)

وقد بحث أبو حيان الضرائر في كتبة الكبيرة والصغيرة فبحثها بحثا مطولا في (الارتشاف) . وبحثها في (غاية الاحسان) وقسمها الى الضرورات القياسية وهي التي ذكرها وفصّل البحث فيها . وضرورات لا يقاس عليها وهي سوى ما ذكره في هذا الكتاب . (٤)

ولم يكن ابو حيان وحده الذي فصل البحث في الضرورات انمـا نجد تفصيلا في بحثها عند ابي الحسن حازم القرطاجني في : (منهاج البلغاء) حيث قسمها إلى : ضرورة شائعة ومنها ضرورة مستقبحة واخرى لا تستوحش منها النفس ومنها ما تستوحش منه النفس . (٥)

---

١ ــ التذييل والتكميل في شرح التسهيل : ج ٥ ص ١٧٠ ب ــ ١٧١ ، وينظر همع الهوامع ج ٢ ، ص ١٥٦ . والاشباه والنظائر: ج ١ ، ص٢٢٤ ــ ٢٢٥ ، وابو حيان النحوي ص ٤٤٩ وينظر ٤٤٨ منـه .

٢ ــ غاية الاحسان في علم اللسان : ص ٢١ ب

٣ ــ تقريب المقرب : ص ٥٨ ب .

٤ ــ ينظر غاية الاحسان ص ٢١ ــ ٢٢ وتقريب المقرب : ص ٥٨ ب وما بعدها . وارتشاف الضرب من لسان العرب : ص ٣٤٠ وما بعدها . وأبو حيان النحوي : ص ٤٤٩ ــ ٤٥١ .

٥ ــ ينظر منهاج البلغاء وسراج الادباء وهمع الهوامع ج ٢ ، ص ١٥٦ ــ ١٥٧ (ملحق من كتـاب عروس الافراح للسبكي ــ ص ٣٨٣) .

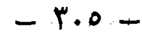
هذا موقف النحاة المختلف من الضرورة ومعناها ومواضعها أهي جائزة في الاضطرار وغيره ام في الاضطرار فقط ؟ أهي جائزة في الشعر والسجع أم في الشعر فقط . ؟

أما سيبويه فقد نسب اليه انه يرى الضرورة : ما يضطر اليه الشاعر بحيث لا يجد مندوحة الى غيره . وقد مر بنا ذلك . غير أننا نستطيع أن نتبين من النصوص الواردة في الكتاب ومما ذكره في باب (ما يحتمل الشعر) وفي باب (ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا) وغيرها من ابواب الكتاب أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجيء في النثر اضطر الشاعر الى ذلك كما نرى في الباب الثاني أم لم يضطر وسنوضح هذا المفهوم من أمثلة سيبويه نفسها .

وقد كانت اشارات سيبويه التي يقدم بها للأبيات على نوعين نوع كان يعبر عنه بقوله : (جاز في الشعر) ، او : (جائز في الشعر) : او ، (يجوز في الشعر) الى ما هنالك من العبارات التي لا تدل على انه مما يضطر اليه الشاعر اضطرارا ولا يجد عنه منصرفا . ومثاله الباب الذي قدمنا ذكره وذكر أمثلته وهو (باب ما يحتمل الشعر) حيث قدم له بقوله : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء لأنها اسماء كما انها اسماء ، وحذف ما لا يحذف يشّبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا . . ومن العرب من يثقل الكلمة اذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل ، فاذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف . . . . » . (١)

ومنه قوله فيما لا يجوز في الكلام ويجوز في الشعر : « وسألته عن قوله : « كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز اللهُ عنه » و « هذا حقٌّ كما أنّك ههنا » فزعم أن العاملة في (أنَّ) (الكاف) و (ما) لغو إلا أنَّ (ما) لا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأنَّ) . كما الزموا (النون) : (لأفعلنَّ) و (اللام) قولهم : « إن كانَ ليفعلُ » كراهية ان يلتبس اللفظان ، ويدلك على أن (الكاف) هي العاملة قولهم : « هذا حقٌّ مثلَ مأ أنّكَ ها هنا » ، وبعض العرب يرفع فيما حدّثنا يونس وزعم انه يقول ايضا : « إنّه لَحَقٌّ مثلُ ما أنّكم تنطقُون »(٢) فلولا أنَّ (ما) لغو لم يرتفع (مثلُ) ، وإن نصبتَ (مثلَ) فـ (ما) ايضا لغو لأنك تقول : « مثلَ أنّكَ ها هنا » . وإن جاءَت (ما) مسقطة من (الكاف) في الشعر جاز كما قال النابغة الجعدي :

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٨ و ١١ وينظر حتى ص١٣ .
٢ ـ الذاريات ، الآية ٢٣ . وفيها (مثل) بالنصب .





قُروم تَسامَى عنــدَ بابٍ دفاعُهُ   كَأَنْ يُؤخَذ المَرءُ الكريمُ فَيُقْتَلا

فَـ (مــا) لا تحذف ها هنا كَما لا تحذف في (إمّا) في قولك :

فإن جَــزَعا وإن إجمـــالَ صَــبرِ

ولكنه جاز في الشعر » . (١)

فالجائز هنا في الشعر ليس سببه اضطرار الشاعر ، ومثله قوله في باب : (يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم ينصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط) :

« وذلك قول بعض العرب وهو عنترة العبسي :

يَدعونَ عنــترُ والرماحُ كأنّهــا   أشطانُ بــئرٍ في لَبــانِ الأدهَمِ

جعلوا الاسم (عنترا) وجعلوا (الراء) حرف الاعراب .

وقال الاسودُ بنُ يَعْفُرَ تصديقا لهذه اللغة :

ألاهَلْ لِهذا الدهــرِ من مُتَعَلّلِ   عن الناسِ مَهما شاءَ بالناسِ يَفْعَلِ

ثم قال :

وهــذا ردائي عنــدَه يَستعــيرُهُ   لِيَسلُبَني نَفسي أمالِ بنَ حَنْظَلِ

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعله بمنزلة اسم ليست فيه « هاء » . (٢)

ومثله قوله : « وقد جاء في الشعر : (كادَ أن يفعلَ) شبهوه بـ (عسى) قال رؤبة :

قــد كادَ من طُولِ البِلَى أن يَمْصَحا

و (المحص) مثله ، وقد يجوز في الشعر أيضا (لَعلّي أن افعلَ) بمنزلة (عَسيتُ أن أفعلَ) . . . . . . وقد يجوز : (يوشِكُ يَجيءُ) بمنزلة : (عَسَى يَجِيءُ) قال الشاعر اميةُ بنُ أبي الصَّلْت :

يُوشِكُ مَن فَــرَّ مِن مَنيّتِــه   في بعضِ غِرّاتِه يُوافِقُها » (٣)

ومثله قوله : « ولا تقول : « آتيكَ إنَ تَأتِني » الا في شعر . . . . ولا يحسن « إنْ تَأتِني آتيك » من قبل أنَّ (إنْ) هي العاملة . وقد جاء في الشعر قال جرير ابن عبد الله البجلي :

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١   ٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ . وينظر ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

يا أقْـرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقْـرَعُ   إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

أي : « إنّكَ تَصرعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ » ومثل ذلك قوله :

هـذا سُراقَةُ للقُرآنِ يَدرُسُـهُ   والمرءُ عندَ الرُّشَا إنْ يَلْقَها ذِيبُ

أي : (المرءُ ذئبٌ إن يلقَ الرُّشا) . قال الاصمعي : « وهو قديم أنشَدَنيه أبو عمرو » . وقال ذو الرمة :

وإني متى أُشْرِفْ على الجانب الذي   به أنتِ من بينِ الجَوانبِ نَاظِـرُ

أي : (ناظر متى أُشرِف) . فجاز هذا في الشعر وشبهوه بالجزاء اذا كان جوابه منجزما لان المعنى واحد » . (١)

ومثله قوله : « وسألت الخليل عن (ثلاثة كلابٍ) فقال : يجوز في الشعر شبهوه بـ « ثلاثةَ قُروءٍ » (٢) ونحوها » . (٣)

وقوله : « وتقول : « بمن تَمرُرْ أمرُرْ به » و « بمن تُؤخَذْ أُؤخَذْ به » فحد الكلام ان تُثبِت (البـاء) في الآخِرِ لأنه فعلٌ لا يصل الا بحرف يدلك على ذلك انك لو قلت : « من تَضرِب أنزلْ » لم يَجُز حتى تقول : « عَليه » إلا في شعر » . (٤)

فهذه المواضع وغيرها كثير تدل على جواز أن يجيء في الشعر ما امتنع مجيئه في الكلام من غير أن يُشير الى اضطرار الشاعر عند تكلمه بها .

وهناك مواضع كثيرة اخرى جاز فيها مجيء الشيء في الشعر لكنه على قلة ولغير اضطرار ايضا ، واستعمل لهذا المعنى قوله : « وقد يجوز في شعر . . . » ونحو هـذا . مثاله قوله في أثنـاء كلامه عـلى تأنيث الفعل بالتاء : « ومـن قال : « ذَهَبَ فُلانةُ » قال : « أذاهـبٌ فُلانَةُ ؟ » و « أحاضـرٌ القاضِيَ امرأةٌ ؟ » ، وقد يجوز في الشعر : « موعِظَةٌ جاءَنا » اكتفى بذكر الموعظة عن (التـاء) . وقال الشاعر وهو الأعشى :

فإمّا تَـرَى لِمـتي بُدِّلَـت   فإنّ الحَوادِثَ أودَى بِهـا

وقال الآخرَ وهو عامرُ بنُ جُوَينٍ الطائيّ :

فـلا مُزْنَةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا   ولا أَرضَ أبْقَـلَ إبقالَهـا

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧ وينظر في مثله ج ١ ، ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩ و ص ٤٥٧ .

٢ ـ البقرة ، الآية ٢٢٨ .   ٣ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٢٠٢ .

٤ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٤٣ . وينظر : ج ١ ، ص ٤٨٥ .

وقال الآخر وهو طُفَيل الغَنَويّ :

إذْ هيَ أَحْوَى من الرِّبعِيِّ حاجِبُهُ والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكحولُ (١)

ومثله قوله متحدثا عن حذف (اللام) الجازمة في الشعر : « واعلم أن هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بـ (أَنْ) اذا عملت مضمرة ، وقال الشاعر :

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شَيْءٍ تَبَالا

وإنما أراد : « لِتَفْدِ » . (٢)

وقوله في حذف (يا) النداء في الشعر : « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، قال العجّاج :

جارِيَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيري

يريد : « يا جارية » . (٣)

وقد يستعمل الشيء في الكلام المنثور وهو غير ممنوع لكنه قليل او قبيح او مستكره في حين هو جائز في الشعر وجيد مثاله قوله : « ولو قلت : « مُرْهُ يَحْفِرُها » على الابتداء كان جيدا . وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على « مُرْهُ أن يَحفِرَها » فاذا لم يذكروا (أن) جعلوا المعنى بمنزلته في : (عَسَيْنَا نَفعَلُ) ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فاذا تكلموا فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب كأنه قال : « عسى زيد قائلا » ثم وضع (يقول) في موضعه ، وقد جاء في الشعر قال طرفة بن العبد :

ألا أَيُّهذا الزاجِرِي أحضُرُ الوَغَى

وأن أشْهَدَ اللّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي » (٤)

ومما لا يحسن في الكلام ويجوز في الشعر قوله : « واعلم أنه قبيح أن تقول : « ذهبتَ وعبدُ الله » و « ذهبتُ وعبدُ الله » و « ذهبتَ وأنا » لأن (أنا) بمنزلة المظهر . ألا ترى أنَ المظهر لا يَشركه إلا أنَ يجيء في الشعر . قال الراعي :

فَلمّا لَحِقْنا والجِيادُ عَشيّةً دَعَوا يا لَكَلْبٍ واعتَزَينا لِعامِرِ »(٥)

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ . ٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ .

٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٢٥ ، وينظر ج ١ ، ص ٣٥٥ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٤٣٨ و ٤٤١ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٧٤ و ج ٢ ، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ وغيرها كثير .

٤ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٢ وينظر ج ١ ص ٤٣٧ .

٥ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١

ومثله قوله : « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الاسماء فيها قبل الافعال وذلك لأنهم شبهوها بمـــا يجزم . . . إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر » . (١)

ومـمـــا يستعمل في الكلام وهو قليل مكروه ، لكنه جائز في الشعر وكثير جدا ما جاء في قوله : « واعلم أنَّ الاسماء التي ليس في أواخرها (هاء) أن لا يحذف منها اكثر لانهم كرهوا أن يُخِلوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين ، وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول . وإن حذفتَ فَحَسَنٌ ، وليس الحذف لشيء من هذه الاسماء ألزم منه لـ (حارثٍ) و (مالكٍ) و (عامرٍ) وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر وأكثروا التسميةً بها للرجالً . وقال مهلهلُ بنُ ربيعةَ :

يا حارِ لا تَجْهَـــلْ على أَشياخنا إنّا ذَوو السّـــوراتِ والاحلامِ

. . . . وهو في الشعر اكثر من أن أُحَصيَه » . (٢)

ومثله قوله : « وتقول : « عليك اميرا زيدٌ » لانه لو قال : « عليك زيدٌ » وهو يريد الإمرةَ كان حسنا . وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر لانه ليس بفعل ، وكلما تقدم كان اضعف لَهُ وابعد . . . . » . (٣)

وقد يكون الشيء قبيحا في الكلام وهو جائز في الشعر على ضعف وقلة وذلك ما ورد في قوله : « واعلم أنه قبيح أن تقول : « مررتُ برجلٍ لا فارسٍ » حتى تقول : « لا فارسٍ ولا شجاعٍ » ومثل ذلك : « هذا زيدٌ لاً فارساً » لاّ يحسن حتى تقول : « لا فارسا ولا شجاعا » ؛ وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن تجعله ممن قال : « أبِرَجلٍ شُجاعٍ مررتَ ام بفارسٍ ؟ » ولقوله : « أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ ؟ » .

وقد يجوز على ضعفه في الشعر قال رجل من بني سَلول :

وأنت امرُؤٌ مِنّا خُلِقتَ لِغَـــيرِنا حَياتُكَ لا نَفْعٌ وموتُكَ فاجِعُ »(٤)

وقد يجيء في الشعر ولكنه مستكره كما في قوله في باب : (الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة) : « وذلك قولك : « مررتُ بسَرْجٍ خزٌّ صُفّتُهُ »

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٧ وينظر في مثله ص٤٥٨ . و ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .
٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥
٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٧٧ . وينظر مثله في ج ١ ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ و ٢٢٨ و ٢٣٩ .
٤ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٥٨ .



و « مررتُ بصحيفة طينٌ خاتمُها » و « مررتُ برجل فضّةٌ حليةُ سَيْفِهِ »
وانمــا كان الرفع فيّ هذا أحسن من قبل انه ليس بصفة لو قلت : « له خاتمٌ حديدٌ » أو « هذا خاتمٌ طينٌ » كان قبيحا . . . . . . ولا تقول : « مررتُ بخزٍ صُفتُهُ » ولا « بطينٍ خاتمُهُ » لأن هذا اسم وقد يكون في الشعر (هذا خاتمٌ طينٌ) و (صُفّةٌ خـزٌ) مستكرها » . (١)

فهذه المواضع التي ذكرناها وغيرها ممــا أشرنا اليه جاء التعبير فيها ممنوعا او قليلا او قبيحا او مستكرها في الكلام لكنه جائز في الشعر كثر فيه وكان قياسا ام كان كثيرا فقط او قل وضعف او استُكرِهَ ولكنه مع ذلك لم يكن إلجاءً بحيث يضطر الشاعر اليه ولا يستطيع الابتعاد عنه وتغييره ، ومع ذلك اعتبره ضرورة .

وقد عقد بابا باسم : « ما يجوز في الشعر من (إيّا) ولا يجوز في الكلام » ولم يشر الى أنه ضرورة قال فيه : « من ذلك قول الشاعر :

إليـكَ حتىّ بلَغَـتْ إيـّا كـــا

وقال بعض اللُّصوص :

كـأنّا يـومَ قُـرّى إنّمـا نقتُـلُ إيـّانــا
قَتلْنــا مِنهُـمُ كُـلَّ فَـتىً أبيـضَ حُسّانا » (٢)

ويتضح من هذا أن الضرورة عند سيبويه قد تكون وتقع في الشعر من غير إلجاء لانه لم يشر فيه الى اضطرار الشاعر اليها . حيث لا يجد مندوحة عنها كما كان ابن مالك يرى .

وفي الكتاب مواضع اخرى اشار فيها الى انها لا تجوز في الكلام إلا أن يضطر شــاعر اليها ولم يمثل لها بشعر وردت فيه . مثاله قوله : « وأما (افْعَلُ) اذا كان صفة فانه يكسر على : (فُعْلٍ) كما كسروا (فَعُولا) على : (فُعُلٍ) ، لان (أفْعَلَ) من الثلاثة وفيه زائدة كما أن في : (فَعُول) زيادة ، وعدة حروفه كعدة حروف : (فَعُول) الا انهم لا يُثقّلون في : (أفْعَل) في الجمع (العين) إلا أن يضطر شاعر وذلك (أحمَرُ) و (حُمْر) و (اخضرُ)و (خُضْر) و (أبيَضُ) و (بِيْض) و (أسودُ) و « سودٌ » . (٣)

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .
٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ .
٣ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٢١١ .



ومثله قوله : « وكأنهم منعهم أن يستعملوا في (كُدْتُ) و (عَسَيْتُ) الاسماء أن معناها ومعنى نحوها تَدخله (أن) نحو قولهم : « خليقٌ أن يقولَ » و « قاربَ ان يفعل » ألا تراهم يقولون : « عَسَى أن يَفْعَلَ » . ويضطرالشاعر فيقول : « كُدْتُ أنّ » فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الاسماء لئلا يكون ما هذا معناه كَغيره » . (١)

ومثله قوله : « وأما في الإشراك فلا يجوز ، لانه لا يحسن الاشراك في (فعَلْتَ) و (فعَلْتُم) الا بـ (أنتَ وأنتم) وهذا قول الخليل وتفصيله عن العرب .

وقد يجوز في الشعر أن نشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور اذا اضطر الشاعر » . (٢)

ومثله قوله في باب (ما لا يجوز فيه الاضمار في حروف الجر) : « ولو اضطر شاعر فأضاف (الكاف) الى نفسه قال : (ما أنتَ كي) . و (كَيْ) خطأ من قِبَل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل (يـاء) الاضافة » . (٣)

وقد يصرح بان هذا الاضطرار لم يرد في شعر يعلمه فيقول : « وسألته عن : « آتي الاميرَ لا يَقطَعُ اللِّصَّ » فقال : « الجزاءُ ههنا خطأ ، لا يكون الجزاء ابدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يُضطرّ شاعِر ، ولا نعلم هذا جاء في شـعرٍ البتة » . (٤)

ومن الضرورات ما قد وردت في الكلام الضعيف وَهي اجـدر أن تأتي في الشعر ان اضطر الشاعر ، يقول في باب : (ثبـات اليـاء و الواو في الهاء التي هي علامة الاضمار وحذفهما) : « فان كان الحرف الذي قبل (الهاء) متحركا فالاثبـات ليس الا . كما تثبت (الالف) في التأنيث لانه لم تأت علة لمـا ذكرنا فجرى على الأصل إلا أن يضطر شاعر فيحذف كما يحذف (ألف) : (مُعَلّى) وكما حذف فقال الشاعر :

وَطِرتُ بِمُنصُلِي في يَعْمَـلات ... دَوامي الأيْدِ يَخبِطْنَ السَّرِيحا

وهذه أجدر ان تحذف في الشعر ، لأنهاّ قد تحذف في مواضع من الكلام » . (٥)

---

١ ـ الكتاب ج ١ ، ص ٤١٠ وينظر في مثله : ج٢، ص ١٧٥ ، و ج ١ ، ص ٤٤١ .

٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٩١ .

٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٩٢ وينظر : ج ١ ، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ ، و ج ١ ، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

٤ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٥٣ .

٥ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، وينظر : ج ١ ، ص ٤٢٣ و ص ١٨١ .

ومثله قوله : « ويقول يونُس للمرأة تسمّى بـ (قاض) : « مررتُ بقاضيَ قَبلُ » و « مررتُ بأُعَيْمِيَ منك » . فقال الخليل : « لو قالوا هذا لكانوا خلقاء ان يلزموها الجر والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الاصل . قال الشاعر الهُذَلِيّ :

أبيتُ على مَعارِيَ واضِحاتٍ بِهِنّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ

وقال الفرزدق :

فلو كانَ عبدُ اللهِ مولىً هجوتُهُ ولكنّ عبدَ اللهِ مولَى مَوالِيَا

فلما اضطر الى ذلك في موضع لا بدّ فيه من الحركة أخرجوه على الأصل قال الشاعر ابن قيس الرقيات :

لا بارَكَ اللهُ في الغوانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنّ مُطّلَبُ

وقال : وأنشدني أعرابيٌّ من بني كُلَيب لجَرير :

فيوماً يُوافِيني الهَوَى غيرَ ماضِي ويوماً تَرَى فيهِنّ غُولا تَغَوَّلُ

قال : الا تراهم كيف جرّوا حين اضطُرّوا ، كما نصبوا الأول حين اضطُروا ، وهذا الجر نظير ذلك النصب . . . . . . » . (١)

فهذا موضع اضطر فيه الشاعر الى ان يأتي بالمنقوص مفتوحا في موضع الجر كما جاءوا به مجرورا في موضع الجر ايضا .

اما اكثر المواضع التي اشار فيها سيبويه او شيوخه الى اضطرار الشاعر او الشعراء فقد ذكروا الامثلة التي وردت فيها هذه الضرورات ، مثال ذلك قوله : « وسألته عن قوله : « إن تأتِني أنا كريمٌ » فقال : لا يكون هذا الا أن يضطر شاعر من قبلَ أن (أنا كريمٌ) يكون كلاما مبتدأ و (الفاء) و (إذا) لا يكونان الا معلقين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه (الفاء) ، وقد قاله الشاعر مُضطرا يشبِّهه بما يُتكلّم به من الفعل . قال حسان بن ثابت :

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها والشرُّ بالشّرِ عِندَ اللهِ سِيّانِ

وقال الأسديّ :

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شُرْبَها بَنِي ثُعَلٍ مَن يَنْكَعِ العَنْزَ ظالِمُ

وزعم انه لا يحسن في الكلام : « إن تأتني لأَفعَلَنّ » . (٢)

---

١ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٥٨ ـ ٥٩ . ٢ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

ومثل ذلك قوله عند حديثه عن (اذا) : « وقد جاوزا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ (إنْ) حيث رأوها لما يستقبل ، وانه لا بد لها من جواب . قال قيس ابنُ الخَطيم الانصاري :

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبُ

وقال الفرزدق :

تَرفعُ لي خِنْدِفٌ والله يَرفعُ لي ... ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهُم تَقِدُ

وقال بعض السَّلُولِيين :

إذا لم تَزل في كل دارٍ عرَفتَها ... لها واكِفٌ من دَمعِ عَينِكَ يَسْجُمُ

فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ . ولكن الجيد قول كعبِ بنِ زهير :

وإذا ما تشاءُ تَبْعَثُ منها ... مَغْرِبَ الشّمسِ ناشطاً مَذعُورا (١)

فهذا الذي جاء في هذه الأبيات اذن مما اضطر اليه الشعراء وليس أصلا انما حاولوا به وجها مع اضطرارهم اليه وهو تشبيههم (إذا) بـ (إن) .

ومثل ذلك مما اضطر اليه الشعراء ما جاء في قوله متحدثا عن الظروف الّتي تعامَل معاملة الاسماء في الشعر اضطرارا : « واعلم أن هذه الاشياء كلّها قد تكون اسماء غير ظروف بمنزلة (زيد) و (عمرو) وسمعنا من العرب من يقول : « دارُك ذاتُ اليمينِ » . قال الشاعر وهو لَبيد :

فَغَدت كلا الفَرجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه ... مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأمامُها

ومن ذلك ايضا « هذا سَوَاءَك » و (هذا رجلٌ سواءَك) فهذا بمنزلة : (مكانَك) إذا جعلته في معنى : (بَدَلَك) . ولا يكون اسما الا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير) قال الشاعر : وهو رجل من الانصار :

ولا يَنطِقُ الفَحشاءَ من كان منهمُ ... إذا قَعَدوا مِنّا ولا مِن سَوائِنا

وقال الآخر وهو الاعشى :

تَجانَفُ عن جَوِّ اليَمامةِ نَاقَتي ... وما عَدَلَتْ من أَهْلِها لِسَوائكا

ومثل ذلك : (أنتَ كعبدِ اللهِ) كأنه يقول : « أنت كعبدِ اللهِ » أي : (أنتَ في حالِ كعبدِ اللهِ) فأجري مُجرَى : (بعبدِ الله) . إلاّ أنّ ناسا من العرب اذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة : (مثل) . قال الراجز وهو حُمَيد الأرقط :

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٤٣٤ .



فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُـولْ

وقال خِطام المُجاشِعي :

وَصَالِيـاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ » (١)

ومثله قوله : « واما قول الشاعر :

وكَحلِ العَيْنيـنِ بالعَـــــــواوِرِ

فانمـا اضطر فحذف (اليـاء) من : (عَواوِير) ، ولم يكن ترك (الواو) لازما له في الكلام فيُهمز » . (٢)

ومثله قوله : « ومثل ذلك قول الشاعر :

مَروانُ مَروانُ أخـو اليـومِ اليَمِي

وانمـا اراد : (اليَومِ) فاضطر الى هذا » . (٣)

فموقف سيبويه من الضرورة الشعرية ليس كما وضحه لنـا ابو حيان او نسبه اليه السيوطي من أن سيبويه لا يسمي الضرورة إلاما يضطر اليه الشاعر ولا يجد ملجأ منها الى غيرها .

إضافة الى تجويز سيبويه في الضرورة أن تقع في الاضطرار وفي الاختيار للشاعر دون النـاثر فقد وردت نصوص نستطيع أن نستنتج منها أنّ الضرورة عند سيبويه لا تختص بالشعر فقط لاضطرار او لغير اضطرار وانمـا هناك ضرورة تقع في الكلام المنثور حيث يضطر المتكلم الى أن ينطق بعبارات ممنوعة في الاختيار ومثاله قوله : « ويقول الرجل اذا تذكر ولم يُرِد ان يقطع كلامه : « قَالاَ » فيمدُّ : (قالَ) ، و : « يَقُولُوا » فيمدُّ : (يقولُ) و « بينَ العامِي » فيمدُّ : (العَامِ) سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه . فاذا اضطروا الى مثل هذا في الساكن كسروا ، سمعناهم يقولون : « إنّهُ قَدِي » في : (قَدْ) ، ويقولون : « أَلِي » في (الالف واللام) يتذكر : (الحارث) ونحوه ، وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول : « هذا سَيْفُنِي »

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

٢ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

٣ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٣٧٩ وينظر في مثل هذا : ج ١ ، ص ٣١٤ و ٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٤٤ و ٤٨٠ و ٣٤٦ و ٢٤٧ و ٧٣٨ و ج ٢ ، ص ٥٥ و ٥٩ و ١١٩ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦١ و ٢٩١ و ٢٩٨ و ٣٠٤ و ٣٣١ و ٣٥٩ و ٣٦٩ و ٣٧٤ و ١٦٩ ـ ١٧٠ و ٢٦٩ و ١٢٣ و ٢٠٦ و ٢٠٧ وغيرها كثير .

يريد : (سَيْفٌ) ولكنه تذكر بعد كلاما ولم يرد أن يقطع اللفظ لأن التنوين حرف ساكن فكسره كما يكسر دال « قد » . (١)

ومثل هذا ممـا يفهم منه الاضطرار في النثر قوله ناقلا عن يونس ان بعضهم يقول في النثر ما يضطر اليه الشاعر من وصل نون التوكيد بالمضارع مع عدم وجود مسوغ كالقسم ونحوه من الطلب وغيره ممـا يجوز توكيد المضارع بعده بالنون : « ويجوز للمضطر : (انتَ تفعلَنَّ ذاكَ) شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام لانها ليست مجزومة ، والتي في القسم مرتفعة فاشبهتها في هذه الاشياء فجعلت بمنزلتها حين اضطروا وقال الشاعر : جَذيمةُ الأبرَش :

رُبّمـا أوْفَيْتُ في عَلَـمٍ تَرْفَعن ثَـوبي شَمـالاتُ

وزعم يونُس أنهم يقولون : « ربّما تقولَنَّ ذاكَ » و « كَثُرَ ما تقُولَنَّ ذاكَ » لأنه فعل غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف الا و (مـا) له لازمة ، فأشبهت عندهم (لام القسم) . وان شئت لم تُقْحِم (النون) في هذا النحو فهو أكثر وأجوَد) . (٢)

واوضح منه قوله : « وقد يجوز حذف (يـا) من النكرة في الشعر ، قال العجّاج :

جـارِيَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيـرِي

يريد : (يا جاريةُ) . وقال في مثل : « إفْتَدْ مَخْنوقْ » و « أَصْبِحْ لَيْلْ » و « أَطْرِقْ كَرا » وليس هذا بكثير ولا قويّ » . (٣)

أما المواضع القياسية والمواضع السماعية ممـا يجوز استعماله في الشعر فلم يتبين بصورة واضحة الا ما جاء في باب : (ما يحتمل الشعر) من الضرورات التي اعتبرها قياسية حتى ما كان يقبح منها في الكلام المنثور وقد مر بنـا ذلك . ومثله ما تقدم ممـا ذكر فيه : أنه كثير في الشعر ، او : أنه لا يكاد يُحصيه كثرةً ، او : أنه جائز في الشعر وان قبح او ضعف او كان مستكرها في النثر ، فالواضح فيه أنه من المواضع التي يجوز مجيئها قيـاسا في الشعر .

ومن القياس كذلك ما جاء في باب : (وجوه القوافي في الانشاد).(٤) من حذف حروف من القوافي لا يجوز حذفها في الكلام . وزيادة حروف لا تجوز

---

١ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .
٢ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ١٥٣ .
٣ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ .
٤ ـ الكتاب : ج ٢ ، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٤ .

زيادتها في المنثور ، ثم ما جاء في باب : (ما يجوز في الشعر من (إيّا) ولا يجوز في الكلام) (١) . كل هذا لانه يعتبر الشعر نوعا خاصا تكثر فيه (الرُّخَص) كما سماها بعضهم وهي الضرورات اضطر الشاعر اليها أم كان لها مختارا . وقد أحَسَّ المحدّثون بذلك من اشارات سيبويه وغيره من اللغويين والنحاة فأفردوا الشعر بأحكام خاصة وأساليب من التعبير بحثوها على انها (لغة الشعر) (٢) ، وستتحدث عن ذلك في بحث نحن في سبيل اعداده إن شاء الله .

اما تقسيم الضرورات الى حسنة و سهلة و قبيحة و نحوها فجميعها مأخوذ من الكتاب ايضا كما مر بنـــا في النصوص التي استشهدنا بها ، وإن كان سيبويه لم يقسمها ولم يرتبها لأن غرضه لم يكن بحث الضرورة انمـــا كان يذكرها في المواضع التي تعرض فيها ويبين نوعها أهي حسنة ام قبيحة ؟ ضعيفة ام جائزة أم غير ذلك ؟

أما من جاءوا بعده فقد بحثوها وقسموها وقد تبين ذلك واضحا عند ابن جني (ـ ٣٩٢ هـ) الذي ذكر لنـــا أن استاذه ابا عليّ الفارسيّ كان البـــاديء ببحث الضرورة وتقسيمها الى حسنة وقبيحة كما يظهر ذلك في كتاب (الخصائص) الذي تحدث فيه عن الضرورات وفرق بين ما جاز منها لمن في زمنه وبين ما جاز منها لمن قبلهم وعلة ذلك ، وعلق عليها اما بالحسن او الضعف او القبح او الاستنكار أو الاستكراه أو نحوها » . (٣)

وبحثها بعده وفصل فيها أبو الحسن حازم القرطاجني (ـ ٦٨٤ هـ) في كتابه : (منهاج البُلَغاء). كما تحدث عنها أبو حيان(ـ ٧٤٥ هـ) في معظم كتبه النحوية الصغيرة والكبيرة ، ثم جلال الدين السيوطي (ـ ٩١١ هـ) الذي تحدث عن الضرائر في كتابيه : (الاقتراح) و (المزهر) ، وأخيرا ألف الاستاذ المرحوم محمود شكري الالوسي (ـ ١٩٢٤ م) . كتاب :(الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر) .

ويحتاج الكلام على الضرورة الى بحث مطول ، اما هنا فقد أردنا توضيح ما اعتبره النحاة داخلا في (الحُكْم) من الرخص وغيرها وهي الضرورات الجائزة والمستحسنة والقياسية ، او غير الجائزة ممـــا هو اضطرار مستقبحا كان او مستكرها .

---

١ ـ الكتاب : ج ١ ، ص ٣٨١ ـ ٣٨٢ .

٢ ـ ينظر المعاجم اللغوية ص ٨٩ وما بعدها ومقدمة لدراسة فقه اللغة ص ١١٢ وما بعدها . للدكتور : محمد أحمد أبو الفرج .

٣ ـ الخصائص ج ١ ص ٣٢٣ ـ ٣٣٥ .

العلــة :

اما الركن الرابع والأخير من اركان القياس فهو العلة : وهي الصفة أو المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه . مثال ذلك أن للفاعل وضعا خاصا في الجملة ، فاذا تحقق هــذا الوضع في أية كلمة صارت فاعــلا واستحقت الرفع ، ففي قولنا : « سافرَ زيدٌ » مثلا كلمة (زيدٌ) دلت على من وقع منه الفعل ، وكل كلمة دلت على ذلك فهي فاعل ، فالعلة لاعتبارنا : (زيدٌ) فاعلا هــنا في وقوع الفعل منه ، لذلك حكمنا لــه بالحكم النحوي الذي هــو الفاعلية.

ثم نقول : « إن كلمة (زيدٌ) مرفوعة لأن كل فاعل مرفوع » . فقولنا : (كل فاعل مرفوع) هي العلة في رفع (زيدٌ) ، لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع .

وكان اول من علل النحو فذكر اسباب اعرابه عبد الله بن ابي اسحاق كما يرى الاستاذ جرجي زيدان . (١) اما ابن جني فكان يرى أنّ ابا عمرو بن العلاء اول من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد أورد نصا عن الاصمعي عن ابي عمرو أنه قال : « سمعت رجلا من اليمن يقول : « فلانٌ لَغوبٌ جاءته كِتابي فاحتقَرَها » فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفةٍ ؟ » .

ورأى ابن جني أن هذا الخبر مبدأ التعليل عند النحاة ، (٢) وان النحاة محقون في تعاليلهم بعد أن سمعوا هذا الاعرابي وغيره يعللون ما ينطقون به وما يسألون عنه. يقول : « افتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا ان يسمعوا اعرابيــا جافيا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بمــا ذكره فهلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وضعوا كذا لكذا ، وقــد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمتــه وأمتِهِ » . (٣)

وجاء بعد هذين الخليل بن احمد الفراهيدي وتلامذته فعللوا وتوسعــوا في التعليل ، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الخليل بن احمد من اول من بسط القول في العلل النحوية بسطا لفت بعض معاصريه فتقدم اليه يسأله : أأخذ هذه العلل النحوية عن العرب ام اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب : إن العرب نطقت على

---

١ ـ تاريخ اداب اللغة العربية ج ٢ ص ١١٣ ، وينظر : في اصول اللغة او النحو لترزي ص ١٠٢

٢ ـ الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ .

٣ ـ الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ .



سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علل وان لم ينقل ذلك عنهم. وان النحاة هم الذين يلتمسون العلة النحوية التي قصدها المتكلمون باللغة .

وهذا ما رواه لنا الزجاجي في ايضاحه في رد الخليل على من سأله عن العلة فقال : « ذكر لنا بعض شيوخنا أن الخليل بن احمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب اخذتها ام اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت انا بما عندي انه علة لما عللته منه ، فان اكن اصبت العلة فهو الذي التمست ، وان تكن هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البنـاء عجيبة النظم والاقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق او بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز ان يكون الحكيم البـاني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز ان يكون فعله لغير تلك العلة ، الا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك . فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها .»(١)

وقد اخذت المدارس النحوية جميعا منذ الخليل بمبدأ العلية ، فكل حكم نحوى يعلل وكل ظاهرة نحوية كلية او جزئية لا بد لها من علة عقلية أوجدتها . ولم يكتفوا بما قرب وسهل من العلل وانما ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفياتها ودقائقها ، وكل نحوي بصري او كوفي او بغدادي يُجري ملكاته الذهنية ومواهبه العقلية في استنباط علل جديدة لم يعلل بها السابقون على حسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحُشِي من عمق الدلالة . (٢)

وبذلك فتح باب التعليل امام النحاة فأخذ كل متعمق في علم النحو منهم يستنبط ما يستطيع من غرائب ونوادر لم يقفوا بها عند أحكام الاعراب الظاهرة بل داروها في واقع الكلام الاعرابي ولا واقعه وتجادلوا فيها طويلا مفضين في كثير من جدلهم الى فروض وهمية حتى عقدوا مصنفاتهم تعقيداً شديدا ، وحتى غدا كثير من مباحثها عسيرا . (٣)

---

١ ــ الايضاح ص ٦٦ . وينظر مقدمة الايضاح للدكتور شوقي ضيف ص : جـ ، وفي أصول اللغة والنحو : ترزي ص ١٣١ ــ ١٣٢ .

٢ ــ ينظر مقدمة الايضاح : الدكتور شوقي ضيف ص ب وفي أصول اللغة والنحو : ترزي ص ١٠٣ ــ ١٠٤ .

٣ ــ ينظر مقدمة الايضاح : ص ب ــ جـ .



ويرى الاستاذ ترزي أن ظاهرة التعليل قد استفحل امرها في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك امتزاجا اعتبره السيرافي من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة ، ويتبين واضحا عند الرماني من علماء القرن الرابع الذي كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال فيه ابو علي الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وان كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء » . (١)

ومن الذين جاءوا بين الخليل والرماني نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا على التعليل كثيرا . منهم : الفراء الذي عُني بالتعليل ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسفي وان لجأ في بعضها الى السهولة والوضوح كما يتضح ذلك في كتابه (معاني القرآن) حيث علل جواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث في قوله تعالى : « فمَن جاءَهُ موعظةٌ من ربِّه » (٢) وعدم جواز ذلك اذا جاء بعده ، بقوله : « فان قال قائل : أرأيت الفعل اذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الاسماء كما جاز قبلها ؟ قلت : ذلك قبيح وهو جائز ، وانما قبح لأن الفعل اذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنيّ – أي ضمير – من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث ، والذين استجازوا ذلك قالوا : يذهب به الى المعنى ، وهو في التقديم والتأخير سواء » . (٣)

وكان المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم ان تفارقه . وكان شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحا للمناقشة والبحث ، وكانت له يد طولَى وحظ في التعليل لانه كان من المجتهدين فيه حتى كانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج ومن معه من حلقة ثعلب ، كما وقف في وجه سيبويه لانه قبل قول الخليل خاليا من التعليل فخالفه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي انما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم ووافقه في بعضها في الحكم وخالفه في علته . (٤)

حدث ابن الانباري أن الزجاج قال : « لما قدم المبرد جئت لأناظره ، وكنت اقرأ على أبي العباس ثعلب فعزمت على اعناته ، فلما فاتحته الجمني بالحجة وطالبني بالعلة وألزمني الزامات لم اهتد اليها » . (٥)

١ – ينظر بغية الوعاة ص ٣٤٤ .
٢ – البقرة ، الاية ٢٧٥ .
٣ – ينظر معاني القرآن ج ١ ص ١٢٨ .
٤ – ينظر النحو العربي – مازن المبارك ص ٦٧ – ٦٩ .
٥ – نزهة الالباء ص ٥٥ .





غير أن المبرد والفراء وان تكلما في العلة فانهما لم يفرداها بالبحث انما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة . اما الذين افردوا العلة بالتأليف والبحث فقد كان من أولهم تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ هـ فقد ورد في ترجمته انه ألف كتاب (العلل في النحو) . (١)

وجاء ابو عثمان المازني المتوفى في حدود سنة ٢٣٠ هـ فألف كتاب (علل النحو) . (٢)

واستمر البحث والتأليف في العلة حتّى تميز بها بعض النحاة كما حدّث القفطي أن ثعلبا قال : كان ابو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم حسن النظر في العلل .(٣)

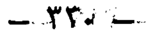
وما كاد القرن الثالث ينتهي حتّى استقرت علل النحو واتسع البحث فيها وأصبح ممـا يفخر النحاة بمعرفته والاهتداء اليه يكتبون فيها ويناقشون ويجادلون .
ولما جاء القرن الرابع غزت النزعة المنطقية الفكر الاسلامي فتأثرت بها العلوم المختلفة ومنها علم النحو الذي اعتمد على القياس والتعليل اعتمادا تاما حتّى أن ابا علي الفارسي (– ٣٧٧ هـ) الذي أرسى قواعد القياس كان يقول : « لئن اخطيء في خمسين مسألة ممـا بابه الرواية احب اليّ من أن اخطيء في مسألة واحدة قياسية » . وتابعه في هذا تلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ الذي كان يقول : « اذا بطل ان يكون النحو رواية ونقلا وجب ان يكون قياسا وعقلا» والذي قال عن الاصمعي انه : « ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل »(٤)

وقد اكثر ابو عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جني من التعليل ، وحاول ابن جني ان يقارن بين علل النحويين وعلل المتكلمين وعلل المتفقهين واستنتج أن علل النحاة اقرب الى علل اهل الكلام منها الى علل اهل الفقه ، وذلك لأن المتكلمين انما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال او خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه . (٥)

ثم يقارن بين علل النحو وعلل الفقه فيقول : « ولست تجد شيئا ممـا علل به القوم وجوه الأعراب الا والنفس تقبله والحس منطو على الأعتراف به الا ترى ان

---

١ – ينظر الفهرست لابن النديم ص ٨٤ طبعة القاهرة ، ومعجم الادباء ج ٢ ص ١٠٤ ، وبغية الوعاة ص ١٠٤ .
٢ – ينظر بغية الوعاة ص ٢٠٢ ومعجم الادباء ج ٧ ص ٢١٨ – ٢٢٢ .
٣ – ينظر أنباه الرواة ج ٢ ص ٥٦ ط القاهرة . وبغية الوعاة ص ٥٨ .
٤ – ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٦١ ، والنحو العربي لمازن المبارك ص ٧٤ – ٧٥ .
٥ – الخصائص ج ١ ص ٤٨ .





عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع في التحاكم فيه الى بديهة الطبع ، فجميع علل النحو اذا مواطئة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد » . (١)

ثم يستدرك ما قد يفهم من هذا القول ممـــا لم يكن قاصدا اليه فيقول : « لسنا ندعي ان علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي انها اقرب اليها من العلل الفقهية » (٢) ومع ذلك فانه مع ما شرحه وأوضحه من ترجيح علل النحو على علل الفقه والحاقها بعلل الكلام لا يدعي انها تبلغ قـــدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين . (٣)

ويصرح بأن النحاة ينقلون عللهم عن كتب اهل الفقه فيقول : « وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله – انمـــا ينتزع اصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثنـــاء كلامه فيجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة » . (٤)

وقد عقد ابوابا متعددة للبحث في العلة منها باب (في تخصيص العلل) وباب (ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة) وباب (في تعارض العلل) وباب (في ان العلة اذا لم تتعد لم تصح) وباب (في العلة وعلة العلة) وباب (في حكم المعلول بعلتين) وباب (في ادراج العلة واختصارها) وباب (في دور الاعتلال) وباب (في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة) وباب (في الاعتلال لهم بأفعالهم) وباب (في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط) وباب (في أن العرب ارادت من العلل والاغراض ما نسبناه اليها وحملناه عليها) . (٥) وكل هذه البحوث في العلة فصل فيها ابن جني تفصيلا لم يترك فيه زيادة لمستزيد ولا بابا لاعتراض احد عليه .

وقد استمر النحاة في التأليف في العلة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين . فألف الحسن بن عبد الله المعروف بلكذة الاصبهاني كتابين هما : (علل النحو) و (نقض علل النحو) وقد كان معاصرا لابي اسحاق الزجاج . (٦)

---

١ – الخصائص ج ١ ص ٥١ .
٢ – الخصائص ج ١ ص ٥٤ .
٣ – الخصائص ج ١ ص ٨٧ – ٨٨ .
٤ – ينظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٣ .
٥ – ينظر الخصائص ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .
٦ – ينظر بغية الوعاة ص ٢٢٤ .



والف هارون بن الحائك وهو من معاصري الزجاج ايضا كتاب (العلل في النحو) . (١)

ولمحمد بن كيسان (ــ ٣٢٠ هـ) كتاب (المختار في علل النحو) وهو على ما ذكر كتاب ضخم مؤلف من ثلاثة مجلدات او اكثر . (٢)

ولابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ــ ٣٤٠ هـ) كتاب (الايضاح في علل النحو) يقول فيه الدكتور شوقي ضيف : « وكنا نظن ان ابن جني اول من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف في كتابه الخصائص حتى عثر السيد مازن المبارك على هذا الكتاب للزجاجي وقد أسماه : (الايضاح في علل النحو) وربما كانت هناك كتب أخرى تسبقه » . (٣)

ومن هذه الكتب المؤلفة في العلة كتاب (المجموع على العلل) لمحمد بن على العسكري المعروف بـ (مبرمان) استاذ السيرافي والفارسي (ــ ٣٤٥ هـ) (٤) وكتاب (علل النحو) لابي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ــ ٣٨١ هـ) . (٥) وكتاب : (شرح علل النحو) لابي العباس احمد بن محمد المهلبي من رجال القرن الرابع ، وكتاب (تقسيمات العوامل وعللها) لابي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المقتول في مصر سنة ٣٩١ هـ . (٦)

وقد جاء بعد هؤلاء ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ــ ٥٧٧ هـ) فألف : (اسرار العربية) وهو يُعنَى بالعلل ويشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل وقد جاء في مقدمته : « وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم باسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله الى الدليل » . (٧)

وقد ذكر السيوطي لابن الانباري كتابين آخرين الاول باسم (الجمل في علم الجدل) والثاني باسم (نجدة السؤال في عمدة السؤال) . (٨) غير ان الكتابين قد طبعا باسمين آخرين ، فقد طبع الاستاذ سعيد الافغاني الاول باسم : (الاغراب في جدل الاعراب) ، والثاني باسم : (لمع الادلة في اصول النحو) .

---

١ ــ ينظر معجم الادباء ج ٧ ص ٢٣٤ وبغية الوعاة ص ٤٠٥ .
٢ ــ ينظر معجم الادباء ج ٦ ص ٢٨٢ .
٣ ــ نشرته مكتبة دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٥٩ م . وتنظر المقدمة ص ج .
٤ ــ ينظر معجم الادباء ج ٧ ص ٢٤٣ ، وبغية الوعاة ص ٧٥ .
٥ ــ ينظر بغية الوعاة ص ٥٣ .
٦ ــ ينظر معجم الادباء ج ٤ ص ٢٤٠ وبغية الوعاة ص ٢٢٥ .
٧ ــ أسرار العربية ص ٢ .
٨ ــ ينظر بغية الوعاة ص ٣٠١ .

وقد قال ابن الانباري في مقدمة الكتاب الاول شارحا سبب تأليفه اياه : « وبعد فان جماعة من الاصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في جدل الاعراب معرّى عن الاسهاب مجرد عن الاطناب ليكون اول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناقشة سبيل الحق والصواب ويتأدبوا به عند المحاورة او المذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب فأجبتهم على وفق طلبتهم طلبا للثواب » . (١)

اما الكتاب الثاني فلم يضع له مقدمة في سبب تأليفه ، وقد تحدث فيه عن أصول النحو وأدلته ومنها العلة .

وقد جاء بعده نحاة متعددون الفوا كتبا في النحو ، وتحدثوا في كتبهم التي ألفوها عن اصول النحو بين محبذ لها ومنكر اياها غير أنهم لم يفردوا العلة بالبحث ، ولم يخصوا أصول النحو وأدلته عامة بدراسة او كتاب حتى جاء السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ فألف كتاب : (الاقتراح في اصول النحو) جمع فيه اصول النحو وصنفها على طريقة الفقهاء في تصنيف اصولهم ، وقد صرح بهذا في مقدمته حيث يقول : « هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم اسبق الى ترتيبه ولم اتقدم الى تهذيبه ، وهو اصول النحو الذي هو بالنسبة الى النحو كاصول الفقه بالنسبة الى الفقه . وان وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين ، وتشتت في اثنـاء كتب المصنفين فجمعه وترتيبه صنع مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع لأُبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين ، وقد سميته بـ « الاقتراح في علم اصول النحو » . (٢)

هذا من حيث نشوء العلة وما الف فيها من الكتب . اما من حيث طريقة بحث العلة وتعريفها وتقسيمها فقد تشعب البحث فيها وتنوع ، وقسم الباحثون العلة الى انواع تختلف وما يعتقده الباحثون فيها ، وما يستدلون به عليها . وكان اول كتاب تعرض للعلة في موضوعاته كتاب : (التصريف) لابي عثمان المـازني الذي ذكر فيه انواعا من العلل منها : علة الاستثقال والاستخفاف ، والالتباس والقرب والبعد من الطرف ، والبقاء على الاصل في الواحد والجمع والقلة والكثرة في المسموع والمستعمل ، واجتماع المثلين والمتقاربين ، والحركة او السكون والاستغناء بالشيء

---

١ ـ الاغراب في جدل الاعراب ص ٣٥ ـ ٣٦ . ٢ ـ الاقتراح ص ٢ .



عن الشيء ، والاخذ بالنظير ، والكل اشـد تأثيرا من البعض ، وعكس التقدير ، وحمل الاصل على الفرع . (١)

أما اول كتاب وصل الينا وقـد افرد العلة بالبحث فهو كتاب : (الايضاح في علل النحو) للزجاجي . وهو من ابرز كتب العلل فقد جمع فيه صاحبه أهم ما عرف من علل نحوية في عصره سواء ما اتصل منها بمدرسة البصرة او الكوفة او بغداد ، او نُميَ الى نحوي بعينه ، ولم يتردد في تفضيل رأي على رأي . أو ايثار علة على أخرى في كثير من الاحيان ، غير انه كثيرا ما كان يترك ذلك للقاريء اذا لم تبن له حجة يمكن اعتمادها في ذلك . (٢)

والعلل عند الزجاجي مستنبطة اوضاعا ومقاييس ، وليست موجبة ولا كالعلل الموجبة للاشياء المعاولة بها .

وهي ثلاثة اضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية . فالعلة التعليمية : هي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب ، فاذا سمع بعض منها قيس عليه نظيره . مثال ذلك : انا لمـا سمعنا : (قامَ زيدٌ فهو قائمٌ) و (ركبَ فهو راكبٌ) عرفنا اسم الفاعل فقلنا : « ذَهَبَ فهو ذاهبٌ » و « أكلَ فهو آكِلٌ » وما اشبه ذلك . وهذا كثير جدا ، وفي الإيمـاء اليه كفاية لمن نظر في هذا العلم .

وقد عـد من هذا النوع من العلل ما يدور حول الاستفسار عن موضع كل كلمة رفعت او نصبت او جرّت او جزمت وعن سبب اعطائها هذه الاحكام ، وعن العامل فيها حتى رفعت او نصبت او جرت او جزمت يقول مثلا : «قولنا : « إنَّ زيداً قائمٌ » ان قيل : بم نصبتم : (زيدا) ؟ قلنا : بـ (إنَّ) لانهـا تنصب الاسم وترفع الخبر لانا كذلك علمناه ونعلمه ، وكذلك : (قام زيد) فان قيل : لم رفعتم (زيداً) ؟ قلنا : لانه فاعل اشتغل فعله به فرفعه ، فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب » . (٣)

« والعلة القياسية : أن يقال لمن قال : نصبت (زيدا) بـ : (ان) في قوله : « إنَّ زيداً قائمٌ » : ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم ؟ فالجواب عن ذلك ان يقول : لانها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه فاعملت اعماله لمـا ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل

١ ـ تنظر هذه المسائل في (المنصف شرح تصريف المازني) ، وكتاب ابو عثمان المازني : لرشيد عبد الرحمن العبيدي ص ١٤٥ ـ ١٥٨ .

٢ ـ ينظر في أصول اللغة والنحو لفترزي ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

٣ ـ ينظر الايضاح ص ٦٤ .





لفظا ، فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو : (ضربَ اخاكَ محمدٌ) وما اشبه ذلك .

اما العلة الجدلية النظرية : فكل ما يعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الافعال شبهوها ؟ ابالماضية ام المستقبلة ام الحادثة في الحال ام المتراخية ام المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالافعال لاي شيء عدلتّم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله نحو : (ضرب زيدا عمرو) وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لانه هو الاصل وذاك فرع ثان ؟ فأي علة دعتك الى الحاقها بالفروع دون الاصول ؟ وأي قياس اطرد لك في ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلا اجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما اجزتم ذلك في المشبه به في قولكم : (ضرب اخاك محمد) و (ضرب محمد اخاك) ؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم : (إن خلفَكَ زيدا وإن امامَكَ بكرا) و ما اشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي الى مفعول واحد نحو : (ضرب زيدا عمرو) امتنعتم من اجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم : (ان زيدا ابوه قائمٌ) و (ان زيدا مالُه كثيرٌ .) والفاعل لا يكون جملة ؟ ولم اجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم : « إن زيدا يركبُ » و « ان عبدَ الله رَكِبَ » ؟ أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه ؟ ما أرى كلامَكم الا ينقض بعضه بعضا .

وكل شيء اعتل به المسئول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر » . (١)

ونرى كما يرى الدكتور ترزي أن هذه الانواع الثلاثة من العلل عند الزجاجي ما هي الا ما يطلق عليه : العلل الاوائل ، والثواني ، والثوالث . يقول :

« ويلاحظ أن هذه العلل الثلاث هي ما يطلق عليه في العادة العلل الاوائل والثواني والثوالث على الترتيب . كما يلاحظ أن العلل الثواني ليست الا عللا للعلل الاوائل ، ومن ثم فقد اطلق عليها ابو بكر بن السراج (علة العلة) ، واعتبرها ابن جني « مجرد شرح وتفسير وتتميم للعلة الاصلية . . . اما العلل الثوالث فتمحل لا طائل تحته وتزيد لا جدوى منه ، وليست هي في الواقع سوى جوانب من النظر العقلي الخالص وشواهد على تأثر رجال النحو برجال الكلام » . (٢)

والذي عرض له الزجاج من انواع العلل : علة سبق الكلام للاعراب ، وعلة

١ – ينظر الايضاح في علل النحو ص ٦٤ – ٦٥ والاقتراح ص ٥٦ – ٥٧ .
٢ – في أصول اللغة والنحو ص ١٣٦ – ١٣٧ .



البنـــاء والاعراب ، وعلة وقوع الاعراب آخر الاسم . وعلة سبق الاسماء للافعال والحروف في التقدم . وعلة سبق الفعل المستقبل لغيره – حسب رأيه – والعلة في تسمية النحو ، والعلة في ثقل الفعل وخفة الاسم . وعلة رفع المثنى بالالف ونصبه وجره باليـــاء .

وموجز ما ذكره الزجاجي في الايضاح ان العلل ثلاث لكل منها حكمها فالتعليمية : يتوصل بها الى معرفة كلام العرب ، فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية . والقياسية : نستطيع بها مجاراة العرب فنقيس على كلامهم ، ونكفل للغة استمرار حيـــاتها ونموها . فهي ضرورية لتحقيق غاية لغوية ، في حين ان العلة الثالثة وهي الجدلية ليس فيها فائدة لا للنحو ولا للغة انمـــا هي علل تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر .

اما ابن جني فقد اعتبر علل النحويين على ضربين ، ولكل منهما شروط تصح بها واخرى تنتقض بها : فالضرب الاول : ما لا بد منه ، وهو لاحق بعلل المتكلمين وهو قلب (الالف) (واوا) لانضمام ما قبلها ، و (يـــاء) لانكسار ما قبلها نحو : (ضُورِبَ) ، و (قراطيس) ، ومنها امتناع الابتداء بساكن ونحو ذلك . (١)

وهذه العلل التي لا بد منها يجب ان يحتاط في وصفها حتى لا يضطر القائل بهـــا الى تخصيصها حتى لا يدخل عليها ما يضادها او يلغيها ، يقول : « ان هذه العلل التي يجوز تخصيصها كصحة (الواو) اذا اجتمعت مع (اليـــاء) وسبقت الاولى منهما بالسكون نحو : (حَيْوَة) و (عَوَى الكلبُ عَوْيَةً) ، ونحو صحة (الواو) و (اليـــاء) في نحو : (غَزَوَا ورَمَيَا) ، و (النَزَوان والغَلَيان) وصحة (الواو) في نحو : (اجتَوَرُوا واعتَوَنُوا واحتَوَشُوا) ، انمـــا اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي اشباهها لانه لم يَحْتَط في وصف العلة ، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها ، وذلك انه اذا عَقَد هذا الموضع قال في علة قلب (الواو) و (اليـــاء) (الفـــا) : (ان الواو واليـــاء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين نحو : (قامَ وباعَ) و (غَزَا ورَمَى) و (بَاب وعَاب) و (عَصًا ورَحىً) . فاذا ادخل عليه فقيل له : قد صحتا في نحـــو : (غَزَوَا ورَمَيَا) و (غَزَوَان وصَمَيَان) وصحت (الـــواو) خاصة في نحو : (اعتَوَنُوا واحتَوَشُوا) ؟ . أخذ يتطلب ويتعذر فيقول : انمـــا صحتا في

١ – ينظر الخصائص ج ١ ص ١٤٥ و ٨٨ .



نحو : (رَمَيَا وغَزَوَا) مخافة ان تقلبا ألفين فتحذف احداهما فيصير اللفظ بهما : (غزَا ورَمَى) فتلتبس التثنية بالواحد . . .

وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومد المقصور وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه يحتجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ويجنحون اليها مرسلة غير متحجرة ، وكذلك ما عدا هذا ، يسوون بينه ولا يحتاطون فيه فيحرسوا اوائل التعليل له . وهذا هو الذي نتق عليهم هذا الموضع حتى اضطرهم الى القول بتخصيص العلل واصارهم الى حيز التعذر والتمحل » . (١)

وقد تنتقض هذه العلة بذكر بعض اغراضها فيدخل العيب من الاغراض الاخرى التي تركها يقول : « من ذلك أن يقال : ما علة قلب (واو) : (شوط) و (ثَوْب) اذا كسرت فقلت : « ثِياب » و « سياط » ؟ » .

وهذا حكم لا بد في تعليله من جمع خمسةاغراض ، فان نقصت واحداً فسد الجواب وتوجه عليه الالزام .

وهذا الموضع مما يسترسل فيه المعتل لاعتلاله ، فلعله ان يذكرمن الاوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين ، او اكثره ثلاثة ويُغفِل الباقي فيدخل عليه الدخل منه فيرَي أن ذلك نقض للعلة ويفزع الى ما يفزع اليه من لاعصمة له ولا مسكة عنده ، ولعمري انه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها . فأما مع إحكام علة الحكم فان هذا ونحوه ساقط عنه » . (٢)

وهذا النوع من العلل لا بد للطبع منه .

اما الضرب الثاني : فهو ما يمكن تحمله الا انه على تجشم واستكراه له .(٣)

مثال ذلك اننا لو قلنا في تعليل قلب(الالف) (واوا) في (سائر : سُوَيْئِر) وفي (ضارِب : ضُوَيْرِب) بانها للضمة قبلها . وفي قلب (الالف) (يـاء) في (قِرطاس قريطيس او قَراطِيس) للكسرة قبلها ،فهذا التعليل مما لا بد منه من قبل انه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع (الالف) المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة فقلب (الالف) على هذا الحد علته الكسرةوالضمة قبلها . فهذه علة برهانية لا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها .

اما النوع الثاني : فما ليس كذلك وهو نحو قلب (واو) (عُصفُور) ونحوه (يـاء) اذا انكسر ما قبلها نحو : (عُصَيفِير) و (عَصافِير)، الا ترى

١ ـ الخصائص ج ١ ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .
٢ ـ الخصائص ج ١ ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .
٣ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ٨٨ .



انه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه (الواو) بعد الكسرة ، وذلك بأن تقول : « عُصَيفُور » و « عصافور » ، وكذلك نحو : (موسِر وموقِن وميزان و ميعاد) لو اكرهت نفسك على تصحيح اصلها لاطاعتك عليه ، وامكنتك منه ، وذلك قولك : (مِوْزَان ومِوْعَاد ومُيْسِر ومُيْقِن) وكذلك : (رِيحٌ) و (قِيلٌ) قد كنت قادراً أن تقول : « قِوْل » و « رِوْح » . لكن مجيء (الالف) بعد الضمة او الكسرة او السكون محال ، و مثله لا يكون ومن المستحيل جمعك بين الالفين المـــدتين . (١)

وميز ابن جني بين العلل الموجبة والعلل المجوزة من جهة اخرى فقال : « اعلم ان اكثر العلل عندنا مبناها على الايجاب بها كنصب الفضلة او ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ، وجر المضاف اليه وغير ذلك ، فعللُ هذه الداعيةُ اليها موجبةٌ لها غير مقتصر بها على تجويزها . وعلى هذا مقاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علة وانمـــا هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب . من ذلك الاسباب الستة الداعية الى الامالة ، هي علة الجواز لا علة الوجوب ، الا ترى انه ليس في الدنيا امر يوجب الامالة لا بد منها ، وان كل ممـــال لعلة من تلك الاسباب الستة لك ان تترك امالته مع وجودها فيه ، فهذه اذاً علة الجواز لا علة الوجوب » . (٢)

ثم يقول بعد ان يمثل للعلل المجوزة : « فقد زالت عنك اذن شناعة هـــذا الظاهر ، وآلت بك الحال الى صحة معنى ما قدمته ، من كون الشيء علة للجواز لا للوجوب ، فاعرف ذلك وقِسهْ فانه باب واسع » . (٣)

اما ابو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس فقد جعل في كتابه (ثمـــار الصناعة) اعلالات النحويين صنفين :

علة تطرد على كلام العرب وتنساق الى قانون لغتهم . وعلة تظهر حكمتهم او تكشف عن صحة اغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم .

والاولى ، اكثر استعمالا وأشد تداولا عندهم وهي شعب كثيرة المشهور منها عنده اربعة وعشرون نوعا هي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة

---

١ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ٨٧ ـ ٩٠ .

٢ ـ الخصائص ج ١ ص ١٦٤ .

٣ ـ الخصائص ج ١ ص ١٦٦ وينظر من ص ١٦٤ الى ص ٢٦٦ . والاقتراح ص ٥٠ .



نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكله ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة اصل ، وعلة تحليل ، وعلة اشعار ، وعلة تضاد ، وعلة اولى.(١)

وقد شرح هذه الانواع التاج بن مكتوم في تذكرته . ومثل لها بقوله : «قوله : علة سماع : مثل قولهم : « امرأةٌ ثَدياءُ » ولا يقال : « رَجُلٌ أثْدَى » ليس لذلك علة سوى السماع .

وعلة تشبيه : مثل اعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الاسماء لمشابهتها الحروف .

وعلة استغناء : كاستغنائهم بـ (تَرَك) عن (وَدَعَ) .

وعلة استثقال : كاستثقالهم (الواو) في (يَعِد) لوقوعها بين (يـاء) وكسرة .

وعلة فرق : وذلك فيما ذهبوا اليه من رفع الفاعل ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

وعلة توكيد : مثل ادخال نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في فعل الامر لتأكيد ايقاعه .

وعلة تعويض : مثل تعويضهم الميم في (اللهمّ) من حرف النداء .

وعلة نظير : مثل كسرهم احد الساكنين اذا التقيا في الجزم حملا على الجر اذ هو نظيره .

وعلة نقيض : مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملا على نقيضتها (إنّ) .

وعلة حمل على المعنى : مثل (فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ) (٢) ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو (الوعظ) .

وعلة مشاكلة : مثل قوله : « سَلاسلاً وأغلالاً » . (٣)

وعلة معادلة : مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

وعلة مجاورة : مثل الجر بالمجاورة في قولهم : « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » وضم (لام) « لله » في (الحمدُ لُلهِ) لمجاورتها (الدال) .

---

١ ـ الاقتراح ص ٤٧ ـ ٤٨ .

٢ ـ البقرة ، الآية ٢٧٥ .

٣ ـ الانسان ، الآية ٤ .

وعلة وجوب : وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه .

وعلة جواز : وذلك ما ذكروه في تعليل الامالة من الاسباب المعروفة فان ذلك علة لجواز الامالة فيما اميل لا لوجوبها .

وعلة تغليب : مثل « وكانت من القانتين » . (١)

وعلة اختصار : مثل باب الترخيم . و (لم يَكُ) .

وعلة تخفيف : كالادغام .

وعلة اصل : كـ (استَحوذَ) ، و (يُؤَكْرِمُ) ، وصرف ما لا ينصرف .

وعلة أولى : كقولهم ان الفاعل أولَى برتبة التقديم من المفعول .

وعلة دلالة حال : كقول المستهل : « الهلالُ » أي « هذا الهلالُ » فحذف لدلالة الحال عليه .

وعلة اشعار : كقولهم في جمع (مُوسَى) : (مُوسَون) بفتح ما قبل (الواو) اشعارا بأن المحذوف (الف) .

وعلة تضاد : مثل قولهم في الافعال التي يجوز الغاؤها متى تقدمت واكدت بالمصدر او بضميره لم تلغ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد . (٢)

اما علة التحليل فقد اعتاصت على ابن مكتوم حتى قال : « وأما علة التحليل فقد اعتاض عليَّ شرحها وفكرتُ فيها اياما فلم يظهر لي فيه شيء » .

وقد شرحها الشيخ شمس الدين بن الضائع بقوله : « قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لانها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبة الخلاف المدَّعى » . (٣)

هذه شعب الصنف الاول وأقسامه وهي العلة التي تطرد .

اما الصنف الثاني فقد بينه ابن السراج في الاصول فقال : « وضرب يسمى (علة العلة) مثل ان يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ؟ وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب ، وانما يستخرج به حكمتها في الاصول التي وضعتها ، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها . (٤)

---

١ ـ التحريم ، الآية ١٢ .
٢ ـ الاقتراح ص ٤٧ ـ ٤٩ .
٣ ـ ينظر الاقتراح ص ٤٩ .
٤ ـ ينظر الاقتراح ص ٤٩ .



وقد رد ابن جني في باب سماه (العلة وعلة العلة) على ابن السراج تسميته هذا النوع من التعليل : (علة العلة) فقال : (ذكر ابو بكر في أول اصوله هـذا ومثل منه برفع الفاعل قال : فاذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله . فاذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه : (علة العلة) انمـا هو تجوّز في اللفظ ، فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة ، الا ترى انه اذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل ؟ قال : لاسناد الفعل اليه ، ولو شـاء لابتدأ هذا فقال في جواب : رفع زيد من قولنا : « قام زيد » : انمـا ارتفع لاسناد الفعل اليه فكان مغنيا عن قوله : انمـا ارتفع بفعله ، حتّى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي اراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي : باسناد الفعل اليه . نعم : ولو شـاء لمـاطَلَه فقال له : ولم صار المسند اليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : ان صاحب الحديث اقوى الاسماء ، والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى » .

ثم يقول متمما رده على ابن السراج : « وكان يجب على ما رتبه ابو بكر ان تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة . وأيضا فقد كان له ان يتجاوز هذا الموضع الى ما وراءه فيقول : وهلا عكسواْ الامر فاعطوا الاسم الاقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين ؟ فان تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذاك الى هُجنة القول وضعفة القائل به » ، ثم يختم هذا بقوله : « فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح فيه ابو بكر او لم ينعـِم تأمله » . (١)

فالعلة الحقيقية عند اهل النظر في رأي ابن جني لا تكون معلولة ، لان السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله انمـا صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية .

وانتهى من هذا الى أن قول ابن السراج (علة العلة) لم يكن مقصوده منها الا التتميم والشرح لهذه العلة المُقَدَّمة عليه . (٢)

وقد قسم ابن جني استنادا الى هذا الكلام المعلل الى اقسام : منها : ما علل بعلة واحدة هي العلة البسيطة كغالبية ما يتكلم به . وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال ، والجوار ، والمشابهة ، ونحو ذلك .

---

١ ـ الخصائص ج ١ ص ١٧٣ ـ ١٧٤ وينظر الاقتراح ص ٤٩ .
٢ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٧٤ .



والنوع الثاني : ما كانت علته مركبة من عدة اوصاف اثنين فصاعدا ، كتعليل قلب (واو) : (ميزان) (ياء) بوقوعها ساكنة بعد كسرة ، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الامرين ، وذلك كثير جدا . (١)

ومن الألفاظ والعبارات ما يجيء معلولا بعلتين وقد قسمه ابن جني الى ضربين : احدهما ما لا نظر فيه ، والثاني محتاج الى النظر .

فالاول : نحو قولك : « هذه عشريَّ وهؤلاء مُسْلِميَّ » فقياس هـذا على قولك : (عشرُوكَ) و (مُسلمُوكَ) أن يكون اصله (عِشْرُوْيَ ومُسلِمُوْيَ)، انقلبت (الواو) (يـاء) لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب غير محتاج الى صاحبه للاستعانة به على قلبه ، احدهما : اجتماع (الواو) و (اليـاء) وسبق الأولى منهما بالسكون . والآخر أن (يـاء) المتكلم ابدا تكسر الحرف الذي قبلها لذا كان صحيحا نحو : (هذا غلامِي) و (رأيتُ صاحِبِي) ، وقد ثبت أنَّ نظير الكسر في الصحيح (اليـاء) في هذه الاسماء نحو : (مررتُ بزيدٍ) و (مررتُ بالزيدين) و (نظرتُ الى العشرينَ) ، فقد وجب اذن ألاّ يقالَ : « هذه عِشْرُوْي » بـ (الواو) ، كما لا يقال : (هذا غُلاُمي) -بضم الميم- . فهذه علةَ غير الاولى في وجوب قلب (الواو) (يـاء) في (عِشْرُوْيَ) و (صالِحُوْيَ) ونحو ذلك . وانه يقال : (عِشْرِيَّ) بـ « اليـا» البتة . كما يقال : « غُلامِي » -بكسر (الميم) - البتة .

اما الآخر منهما وهو الذي فيه النظر ، وهو باب ما لا ينصرف ، وذلك ان علة امتناعه من الصرف انمـا هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل ، فاما السبب الواحد فيقل عن أن يُتِم علة بنفسه حتى ينضم اليه الشبه الآخر من الفعل . ويوضح هذه العلة بقوله : « ان السبب الواحد وإن لم يقوَ حُكمُهُ الى ان يمنع الصرف فانه لا بد له في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نومِيْ اليه وندعي حصوله هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم اليه سبب آخر اعتونا معا على منع الصرف . الا ترى ان الاول لو لم تجعله على هذه الصفة . . . لكانَ مجيء الثاني مضموما اليه لا يؤثر ايضا كما لم يؤثر الاول ثم كذلك الى ان تفنى اسباب منع الصرف . فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا بل دل تأثير الثاني على ان الاول قد كان شكّل الاسم على صورة اذا انضم اليه سبب آخر انضم اليها مثلها وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف » . (٢)

---

١ - الاقتراح ص ٥١ - ٥٢ .

٢ - الخصائص ج ١ ص ١٧٨ وينظر من ص ١٧٤ - ١٨٠ في توضيح هذا .

وقال في موضع آخر : « قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول ، فيذهب قوم الى شيء وآخرون الى غيره فيجب اذن تأمل القولين واعتقاد أقواهما ، ورفض صاحبه . فان تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعا ، فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلتين » . (١)

اما ابن الانباري فقد نقل اختلاف العلماء في جواز التعليل بعلتين او اكثر يقول في فصل (جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدا) : « اعلم ان العلماء اختلفوا في ذلك فذهب قوم الى انه لا يجوز ، لان هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها الا بعلة واحدة فكذلك ما كان مشبها بها .

وذهب قوم الى انه يجوز ان يعلل بعلتين فصاعدا وذلك مثل ان يدل على كون الفاعل : ينزل منزلة الجزء من الفعل بعلل متعددة :

الأولى : أن (لام) الفعل تسكن له اذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : « ضَرَبْتُ » .

والثانية : ان الاعراب يقع بعده في الخمسة الامثلة : « يَفْعَلان وتَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ » .

والثالثة : اتصال (تاء التأنيث) بالفعل اذا كان الفاعل مؤنثا نحو : « قامَتْ هِنْدُ » .

والرابعة : قولهم في النسب الى (كنت) : (كُنْتِيّ) . .

والخامسة : قولهم : « حَبذّا زيدٌ » حيث يجعلون : (حَبّذا) مبتدأ وهو مركب من فعل وفاعل ، وزيد هو الخبر .

والسادسة : قولهم : « لا أحَبِذُّهُ » .

والسابعة : قولهم : « زيدٌ ظننتُ قائمٌ » فألغَوا : (ظَنَنْتُ) ، والإلغاء انما يكون في المفردات لا في الجمل .

والثامنة : قولهم في : (فَحَصْتُ) : « فَحَصْطُ » فأبدلوا (التاء) (طاء) لتجانس (الصاد) في الاطباق . وهذا الإبدال انما يكون فيما كان من كلمة لا من كلمتين .

والتاسعة : انه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل لتنزله منزلة الجزء .

والعاشرة : قولهم : للواحد : « قِفَا » على التثنية لان المعنى : (قِفْ قِفْ) وجازت التثنية لتنزل الفعل والفاعل منزلة الكلمة الواحدة . قال الله تعالى :

---

١ ـ الخصائص ج ١ ص ١٠٠ ـ ١٠١ وينظر الاقتراح ص ٥٤ .



« ألقيا في جهنمَ » (١) فثنى وان كان الخطاب لملك واحد وهو (مالك) خازن النار ، لان المراد به : (ألقِ ألقِ) فلو لم يتنزل الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة والا لما جازت التثنية ». (٢)

وحجة هؤلاء الذين اجازوا تعليل الحكم بأكثر من علة واحدة : « أن هذه العلة ليست موجبة ، وانما هي امارة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز ان يستدل على الحكم بانواع من الامارات والدلالات فكذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع من العلل » . (٣)

وتحدث علماء العربية عن شروط العلة وصفاتها وما تثبت به وتصح ، فذهبوا الى ان من شروط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم : ان علة اعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وابهامه وتخصيصه . فان هذه الامور ليست الموجبة لاعراب الاسم . وانما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها الا الاعراب تقول : « ما أحسن زيد » فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام ، فان اردت الاول : رفعت (زيداً) ، والثاني : نصبتَه ، والثالث : جررته ، فلا بد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول : « لا تأكُلْ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ » فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الاول فقط . والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك الا الاعراب بأن تجزم الثاني ايضا ان اردت الاول ، وتنصبه ان اردت الثاني ، وترفعه ان اردت الثالث . (٤)

ومن استعمالات العلة ان تكون قاصرة أي : انهم يقتصرون في التعليل بها على العبارة الواردة فلا يجوز فيها ان يعلل بها غيرها . مثال ذلك العلة في قولهم : « ما جاءت حاجتَك » و « عَسَى الغوير أبؤُسا » فإنّ (جاءت) و (عَسَى) اجريا مجري — (صار) فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ، ولا يجوز ان يجريا مجرى : (صار) في غير هذين الموضعين ، فلا يقال : « ما جاءت حالتَك » اي « صارت » ولا « جاء زيدٌ قائماً » أي : « صارَ زيدٌ قائما » ، وكذلك لا يقال : « عسى الغويرُ أنْعُما » ولا « عسى زيدٌ قائما » باجرائه مجرى : (صار) .

---

١ — ق ، الآية ٢٤ .

٢ — لمع الادلة ص ١١٧ — ١٢٠ . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ١٤ و ٧٥ والخصائص ج ١ ص ١٥٨ — ١٥٩ .

٣ — ينظر لمع الادلة ص ١٢٠ و ١٢١ .

٤ — الاقتراح ص ٥٢ — ٥٣ .

وقد جوز بعضهم التعليل بهذه العلة القاصرة مستدلا على صحتها بانها ساوت العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة ، وزادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك علما للصحة فلا أقل من ان يكون علما على الفساد ، وانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه . وتفيد انه ممتنع رد غير المنصوص عليه . كما تفيد ايضا ان الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة .

ومنع بعضهم التعليل بها لانها عنده علة باطلة لان من شروط العلة ان تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها ، واذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها ، لانها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها .

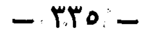
وكان ممن منع التعليل بها ابن مالك ، يقول في شرح التسهيل : « عللوا سكون آخر الفعل المسند الى (التـــاء) ونحوه بقولهم : « لئلا تتوالى اربع حركات فيما هو ككلمة واحدة » ، وهذه العلة ضعيفة لانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كـ (انطلق وانكسر) ، ولا تتوالى فيه ، والسكون عام في الجميع » ، وبهذا منع ابن مالك العلة القاصرة . (١)

وقد عقد ابن جني فصلا في العلة القاصرة بعنوان : (إن العلة اذا لم تتعد لم تصح) . ومثل لها بقول من اعتل لبناء نحو : (كَمْ) و (مَن) و (مــا) و (إذا) ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لمــا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو : (هَل وبَل وقَد) قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما ان الحروف مبنية ، وهذه علة غير متعدية ، وذلك انه كان يجب على هذا ان يبنى ما كان من الاسماء ايضا على حرفين نحو : (يَدٍ) و (أَخٍ) و (أبٍ) و (دَمٍ) و (فَمٍ) و (حِرٍ) و (هَنٍ) ، ونحو ذلك . (٢)

ومن ذلك ما علل به الزجاجي التنوين اللاحق في مثل : (جَوارٍ وغَواشٍ وسَواءٍ) بأنه عوض من نقصان البناء . (٣) وقد رد ابن جني على تعليل الزجاجي بهذه العلة ورأى ان هذا التعليل غير جارٍ ولا صحيح ، يقول : « ومن ذلك قول أبي اسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الاكبر نحو : (جَوارٍ) و (غَواشٍ) انه عوض من ضمة (اليـــاء) ، وهذه علة غير جارية . الا ترى انها لو كانت

---

١ ـ ينظر الاقتراح ص ٥٣ .
٢ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٦٩ ـ ١٧١ .
٣ ـ ينظر الايضاح في علل النحو ص ٩٧ ـ ٩٩ .





متعدية لوجب ان تعوض من ضمة (يسلء) : (يَومِي) فتقول : «هذا يَوْمٍ» « ويَقْض ويَسْتَقْضِ » .

ثم يناقش هذا بالامثلة ويعود فيقول : « وههنا افساد لقول ابي اسحاق آخر : وهو ان يقال له : آن هذه الاسماء قد عاقبت بأمالتها ضماتها ، الا تراها لا تجتمع معها ، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها فكما انك لا تعوض من الشيء وهو موجود فكذلك ايضا يجب الا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه ، غير أن الغرض في هذا الكتاب انما هو الالزام الاول لان به ما يصح تصور العلة وانها غير متعدية » . (١)

ورد كذلك على الفراء للذي علل بهذه العلة حيث قال في نحو : (لُغَة) و (ثُبَة) و (رِئة) و (مِئة) بأن ما كان من ذلك المحذوف منه (الواو) فانه يأتي مضموم الاول نحو : (لُغَة وبُرَة وثُبَة وكُرة وقُلة) ، وما كان من (الياء) فانه يأتي مكسور الاول نحو : (مِئة ورِئة) وهذا يفسده قولهم : « سَنَة » فيمن قال : « سَنَوات » وهي من (الواو) كما ترى وليست مضمومة الاول ، وكذلك قولهم : « عِضَة » محذوفها (الواو) لقولهم فيها : «عِضَوات» . . . . وقالوا ايضا : « ضَعَة » وهي من (الواو) مفتوحة الاول . . . فهذا وجه فساد العلل اذا كانت واقفة غير متعدية ، وهو كثير » . (٢)

وقد تتعارض العلل ويكون تعارضها على نوعين . اما ان الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان او اكثر منهما : او ان الحكمين في الشيء الواحد المختلفين دعت اليهما علتان مختلفتان . فمثال الأول : رفع المبتدأ حيث يعتل ابن جني والبصريون لرفعه بالابتداء . في حين يعتل الكوفيون لرفعه اما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم واما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه . وكذلك رفع الخبر ، ورفع الفاعل ، ورفع ما اقيم مقامه ، ورفع خبر (إنّ) واخواتها ، وكذلك نصب ما انتصب ، وجر ما انجرّ ، وجزم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف في علله. فكل واحد من هذه الاشياء له عند ابن جني حكم واحد تتنازعه العلل . (٣)

ومثال النوع الثاني الذي هو الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت اليهما علتان مختلفتان : اعمال اهل الحجاز (ما) النافية للحال . وترك بني تميم اعمالها . واجراؤهم اياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل . فكأنّ اهل الحجاز رأوها

١ ـ الخصائص ج ١ ص ١٧١ ـ ١٧٢ . ٢ ـ الخصائص ج ١ ص ١٧١ ـ ١٧٢ .
٣ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٦٦ .



داخلة على المبتدأ والخبرُ دخول (ليس) عليهما ، ونافية للحال نفيها اياها ، اجروها في الرفع والنصب مجراها اذا اجتمع فيها الشبهان بها . وكأنّ بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيها كقولك : « ما زيد اخوك » و « ما قام زيد » اجروها مجرى (هل) لان (ما) داخلة على الجملة لمعنى النفي كدخول (هل) عليها للاستفهام . (١)

اما تعليل الحكمين بعلة واحدة فقد اجازه ابن جني سواء تضادا ام لم يتضادا يقول : « ومنها ان يسمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء او افساد غيره ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الاول : وذلك قولك : «ضَربتُكَ» و « أكرمتُهُ » ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع ، فهذا موضع يمكن ان يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله . (٢)

اما وجه افساد هذا الدليل شيئا آخر فقد وضحه بقوله : « وأما وجه افساده شيئا آخر فمن قِبَل أن فيه ردا على من قال : « إن المفعول انما نصبه الفاعل وحده ، لا الفعل وحده ولا الفعل والفاعل جميعا » . (٣)

ويرى أن بعضهم قد يستدل به على شيء غير الحكمين السابقين فيقول : « واما الاستدلال بنحو : (ضربتُك) على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فان يقول قائل : ان (الكاف) في نحو : (ضربتُك) منصوبة بالفعل والفاعل جميعا ويقول : انه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه من نحو : (إنّك قائمٌ) ونظيره » . (٤)

ويبين فساد هذا القول الثالث بقوله : « وهذا ايضا وان كان قد ذهب اليه هشام فانه عندنا فاسد من أوجه » (٥) ثم يشرح هذه الاوجه .

هذا من حيث الاستدلال على الحكم وغيره بعلة واحدة ، اما الاستدلال بالعلة الواحدة على فساد حكم وضده فقد قال فيه : « اعلم أنّ اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازا صحيحا ان يستدل به على امر ما ، وان يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو : (مررتُ بزيد ، ورغبتُ في عمرٍو ، وعَجبتُ مِن مُحمدٍ) وغير ذلك من الافعال الواصلة بحروف الجر .

---

١ ـ الخصائص ج ١ ص ١٦٧ .
٢ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠١ .
٣ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٢ .
٤ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٣ .
٥ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٣ وما بعدها .



فأحد ما يدل عليه بهذا الضرب من القول أن الجار معتدٌّ من جملة الفعل الواصل به . . . والآخر ان يَدُل ذلك على ان جرف الجر جار مجرى بعض ما جره . . »(١)

اما التعليل بالامور العدمية فقد اجازه بعضهم فعلل بنساء الضمير باستغنائه عن الاعراب باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك . (٢)

وقد وضح ابن الانباري ذلك فقال متحدثا عن الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه : « اعلم أن هذا مما يكون فيما اذا ثبت لم يخفَ دليلُه ، فيستدل بعدم الدليل على نفيه ، وذلك مثل ان يستدل على نفي : (أن اقسام الكلام اربعة) او نفي (ان انواع الاعراب خمسة) فيقول : « لو كان اقسام الكلام اربعة او انواع الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل . ولو كان على ذلك دليل لعُرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص ، فلما لم يعرف ذلك دلّ على انه لا دليل ، فوجب الا يكون اقسام الكلمة اربعة ولا انواع الاعراب خمسة » .

وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه ، وانما الدليل على المثبت وهذا ليس بصحيح لان الحكم بالنفي لا يكون الا عن دليل ، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك ايضا يجب الدليل على النافي . (٣)

وبحث العلماء كذلك في (كون العكس شرطا في العلة) واختلفوا فيه فذهب الاكثرون الى انه شرط في العلة ، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو : عدم رفع الفاعل عند عدم اسناد الفعل اليه لفظا وتقديرا وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظا وتقديرا ، وانما وجب أن يكون العكس شرطا في العلة عند هؤلاء ، لان هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية فكذلك ما كان مشبها بها .

وذهب بعضهم الى ان العكس ليس بشرط في العلة ومعنى عدم العكس انه لا يعدم الحكمُ عند عدمها ــ وذلك نحو ما ذهب اليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو : (زيدٌ أمامَك) من انه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر . بل حُذِفَ الفعل واكتُفِي بالظرف منه وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه من قبل حذف الفعل .

وقد تمسك هؤلاء في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة بأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي ، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه

---

١ ــ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٠٦ ــ ١٠٨ . ٢ ــ ينظر الاقتراح ص ٥٦ .
٣ ــ لمع الادلة ص ١٤٢ .



على عدم الحكم ، فان وجود العالم يدل على وجود الصانع ، ولا يدل عدمه على عدمه ، وقد أيد ابن الانبـــاري الرأي الاول . ورد على القائلين بالرأي الثاني بقوله بعد هذا : « وهذا ليس بصحيح وذلك لان الدليل لو تُصُوّر عدمه لعدم المعلول فان مدلول العالم العلم بالصانع مع نتيجة وجود العالم ، والعالم لن يتصور خروجه من ان يكون موجودا في الوقت الذي كان موجودا فيه ، ولو تصور عدمه لعدم المعلول وهو العلم بالصانع ، واذا كان ذلك شرطا في الدليل العقلي فكذلك ههنا » . (١)

وقد تدور العلة ، والدور كما فسره الشيخ محمد علي النجار : (أن يعلل الشيء بعلةٍ مُعلّلة بذلك الشيء) . والدور بين شيئين : توقّفُ كلّ منهما على الآخر . (٢)

وقد افرد ابن جني بابا في : (دور الاعتلال) رد فيه على محمد بن يزيد المبرد الذي قال في تعليل وجوب اسكان (اللام) في : (ضَربنَ وضَربْتُ) ونحوهما انها لحركة ما بعده من الضمير يعني مع الحركتين قبل ، وذهب ايضا في تعليل حركة الضمير في نحو هذين الفعلين الى انها انمـــا وجبت لسكون ما قبله فتارة اعتل لسكون ما قبل الضمير بحركة الضمير ، ثم دار تارة اخرى فاعتل لحركة الضمير بسكون ما قبل الضمير .

وعقب ابن جني على قول المبرد هذا فقال : « وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه ، وانمـــا استقر على ما استقر عليه لامر راجع الى صاحبه » . ثم قال : « لكن ما اجازه ابو العباس وذهب اليه في باب : (ضَربنَ وضَربتُ) من تسكين (اللام) لحركة الضمير ، وتحريك الضمير لسكون (اللام) شنيع الظاهر . . . الا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه ، واذا لم يكن كذلك كان من ان يكون علة علته ابعد . » (٣)

وقد تحتاج العلة الى زيادة وصف وتحديد حتّى تصح ويحتاط بها من غيرها ويتم الاعتلال بها ، وذلك مثل قولنـــا في همز : (أوائل) اصله : (أواوِل) فلما اكتنفت (الالفَ) (واوان) وقرُبت الثانيةُ منهما من الطرف ، ولم يُؤثَر اخراج ذلك على الاصل تنبيها على غيره من المغيرات في معناه ولا هناك (يـــاء) قبل الطرف منوية مقدرة ، وكانت الكلمة جمعا ، ثقل ذلك فابدلت (الواو) (همزة) فصار : (أوائل) .

---

١ ـ لمع الادلة ص ١١٦ ـ ١١٧ وينظر ص ١١٥ ـ ١١٧ .
٢ ـ ينظر الخصائص ج ١ هامش ص ١٨٣ .
٣ ـ الخصائص ج ١ ص ١٨٤ وينظر الاقتراح ص ٥٥ ـ ٥٦ .

يقول : « فجميع ما أوردته محتاجٌ اليه الا ما استظهرت به من قولك : (وكانت الكلمة جمعا) فانك لو لم تذكره لم يُخْلل ذلك بالعلة ، الا ترى انك لو بنيت من (قلت) و (بعت) واحداً على : (فُواعِل) ك (عُوارِض) . . . . أو (أفاعِل) من : (أوّل) او : (يوم) أو (وَيح) ك (أباتِر) لهمزت كما تهمز في الجمع ؟ .

فذكرك (الجمع) في اثنـــاء الحديث انمـــا زدت الحال به انسا من حيث كان الجمع في غير هذا ممّا يدعو الى قلب (الواو) (يـــاء) في نحو (حُقِيّ ودُلِيّ) فذكرته هنا تأكيدا لا وجوبا ، وذكرك انهم لم يُؤْثِروا في هذا اخراج الحرف على اصله دلالة على اصل ما غُير من غيره في نحوه . . . .

فالاحتياط في وصف العلة وزيادة هذا الوصف إبعاد لافسادها او التعقب عليها بمـــا يرد ممـــا يخالفها او يضعفها . (١)

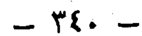
اما ان توصف العلة بأشياء لا يؤثر ذكرها في الحكم فهو لغو لا فائدة منه مثال ذلك اننا لو قلنا في رفع : (طلحة) من قولنا : (جاءني طلحة) بانه « ارتفع لاسناد الفعل اليه ، ولانه مؤنث ، ولانه علم » ، لم يكن ذكر التأنيث او العلمية الا كقولنا : « ولانه مفتوح الطاء » ، او « لانه ساكن العين » ونحو ذلك ممـــا لا يؤثر في الحال . (٢)

وربمـــا تحسن زيادة وصف العلة في بعض المواضع للتأنيس والتأييد وان لم تكن اليه ضرورة مثل أن نوضح انتصاب (زيد) في قولنا : « ضربت زيدا » بقولنا : « انه انمـــا انتصب لانه فضلة ومفعول به » : فالجواب قد استقل بقولنا : « لانه فضلة » ، اما قولنا بعد ذلك : « ومفعول به » ، فما هو الا تأييد وتأنيس لا ضرورة بذكره ولا ضرر منه ، انمـــا فيه تمييز له من اي الفضلات هو . (٣)

وهذه الزيادة في الوصف جائزة غير انه قد يكون من الواجب الاطالة في ذكر العلة وتفصيلها لان ادراجها واختصارها يوقع في الالتباس ويدخل ما لا تكون العلة سببا في حكمه ، مثاله ان يسأل عن اصل قولهم : « آسَيتُ الرجلَ فأنا أواسِيه » ، و « آخيتُه فأنا أواخِيه » فنقول : « أُؤاسِيه » و « أُؤاخِيه » ، ثم يسأل عن علته في التغيير . فنقول : « اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية (واوا) لانضمام ما قبلها »

---

١ – ينظر الخصائص ج ١ ص ١٩٤ – ١٩٥ .
٢ – ينظر الخصائص ج ١ ص ١٩٥ .
٣ – ينظر الخصائص ج ١ ص ١٩٦ – ١٩٧ .





ففي قولنا هذا شيئان : أحدهما : اننا لم نستوف ذكر الاصل ، والآخر : اننا لم نتقص شرح العلة .

وقد وضح ابن جني ذلك بقوله : « اما اخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأن اصله : (أؤاسوُكَ) لانه : (أفاعلُك) من : (الأُسوَة) فقلبت (الواو) (ياء) لوقوعها طَرفا بعد الكسرة ، وكذلك : (أؤاخيك) اصله : (أؤاخوُكَ) لانه من : (الأخُوَّة) فانقلبت (اللام) لمـــا ذكرنا كما تنقلب في نحو : (أعطَى واستقْصَى) .

واما تقصي علة تغيير (الهمزة) بقلبها (واوا) فالقول فيه : انه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين : الاولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة ، وهي حشو غير طرف فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها وهي الضمة (واوا) ، ولا بد من ذكر جميع ذلك والا أخللتَ » .

ثم قال بعد ان فصل في تقصي العلة : « ولو اقتصرت في تعليل التغيير في (اؤاسيك) ونحوه على أن تقول : « اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة فقلبت الثانية (واوا) لوجب عليك ان تقلب الهمزة الثانية في نحو : (سأْآل ورأْآس) (واوا) . وان تقلب همزة : (أأْدم وأأْمن) (واوا) ، وان تقلب الهمزة الثانية في : (خطائِيء) (واوا) ، ونحو ذلك كثير لا يحصى » . (١)

وكما بحثوا في اصل العلة وحكمها وصفاتها وشروطها بحثوا في مسالكها وطرق اخذها والتعليل بها والاستدلال عليها . وما الذي يجعلها صحيحة مأخوذا بهـــا ، واي شيء نعتمد عليه في القول بصحتها وشيوعها . وقد تكلم السيوطي في (مسالك العلة) ورآها متعددة وهي جميعها مستوحاة من خصائص ابن جني وهي :

١ ـ الاجماع : وذلك ان يجمع اهل العربية على أن علة هذا الحكم كـــذا كاجماعهم على ان علة تقدير الحركات في المقصور : التعذر ، وفي المنقوص : الاستثقال .

٢ ـ النص : بان ينص العربِي على العلة . قال ابو عمرو : سمعت رجلا من اليمن يقول : « فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها » . فقلت له : «أتقول جاءته كتابي ؟ » فقال : « نعم ، أليس صحيفة ؟ » .

---

١ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٨١ ـ ١٨٢ .



ومثله ما حدث به ابو عليّ الفارسيّ عن ابي بكر عن ابي العباس عن المبرد انه قال : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ : « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » (١) فقلت له : ما تريد ؟ قال : اردت : (سابقٌ النهارَ) ، فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن .

وقد علق ابن جني على هذه الرواية بقوله : « ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة اغراض مستنبطة منها : احدها : تصحيح قولنا : « أن اصل كذا كذا » . والآخر : قولنا : « انها فعلت كذا لكذا » . الا تراه انما اراد الخفة يدل عليه قوله : « لكان اوزن » . أي : أثقل في النفس واقوى ، من قولهم : « هـذا درهمٌ وازِن » . أي : ثقيل له وزن .

والثالث : انها قد تنطق بالشيء غيره في انفسها اقوى منه لايثارها التخفيف ».(٢)

٣ ــ الايمـاء : كما روي أن قوما من العرب أتَوا النبي (ص) فقال : « من أنتم ؟ » فقالوا : « نحن بنو غيّان » . فقال : « بل انتم بنو رشدان » . ففي هذا ايمـاء واشارة الى أنّ (الالف والنون) زائدتان يقول ابن جني :

« فهل هذا الا كقول أهل الصناعة : (ان الالف والنون زائدتان) ، وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك غير ان اشتقاقه إيّاه من (الغيّ) بمنزلة قولنا ــ نحن : « ان الالف والنون فيه زائدتان » . (٣)

ومن ذلك ما حكاه ابن جني عن الزيادي عن الاصمعي انه قال : « حضر الفرزدق مجلس ابن ابي اسحاق فقال له : كيف تُنشِد هذا البيت :

وعينانِ قالَ اللهُ : كُونا فكانتَا فَعولانِ بالألبابِ ما تَفعَلُ الخَمْرُ

فقال الفرزدق : « كذا أُنشِدُ » . فقال ابن ابي اسحاق : ما كان عليك لو قلت « فَعُولَين ؟ » ؟ فقال الفرزدق : « لو شئت أن اسبح لسبّحتُ » . . ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد .

قال ابن جني : « أي لو نصب لأخبر أنّ الله خلقهما وامرهما أن تفعلا ذلك ، وانما اراد : انهما تفعلان بالالبـاب ما تفعل الخمر » . و (كان) هنا تامة غير محتاجة الى الخبر فكأنه قال : وعينان قال الله : « إحدثا » فحدثتا ، او « اخرجا

---

١ ــ يس ، الآية ٤٠ .

٢ ــ ينظر الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ والاقتراح ص ٥٨ .

٣ ــ ينظر الخصائص ج ١ ص ٢٥٠ ــ ٢٥١ و الاقتراح ص ٥٨ ــ ٥٩ .



الى الوجود » فخرجتا . قال السيوطي : « فكان هذا من الفرزدق ايمـــاء الى العلـــة » . (١)

٤ ــ السبر والتقسيم : بان يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها اي : يختبر مايصلح وينفي ما عداه بطريقه ، فيقتصر في التقسيم على ما يقرب ويحسن لاعلى ما يبعد ويقبح . مثال ذلك أن تقسم لفظ : (مَرْوان) الى ما يحتمل حاله من التمثيل له . فتقول : لا يخلو من ان يكون : (فَعْلانَ) او (مَفْعَالاً) او (فَعْوالا) فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه . ثم يفسد كونه (مَفعالا) او (فَعوالا) أنهما مثالان لم يجيئا ، وليس لك ان تقول في تمثيله : لا يخلو ان يكون (فَعْلان) او (مَفْوالا) او (فَعْوان) او (مَفْوان) او نحو ذلك لان هذه ونحوها انمـــا هي امثلة ليست موجودة اصلا ولا قريبة من الموجودة كقرب (فَعْوال) و (مَفعال) من الامثلة الموجودة ، لان (فَعوال) اخت : (فِعوال) كـ (قِرواش) . واخت (فُعوال) كـ (عُصواد) ، وان (مَفعَالا) اخت (مِفعال) كـ (مِحراب) . وان كل من (مَفلان ومَفوان وفَعوان) لا يقرُبَ منه شيء من امثلة كلامهم ».(٢)

وقد قسم ابن الانبـــاري هذا النوع من الاستدلال وهو الاستدلال على العلـــة بالسبر او التقسيم الى ضربين :

احدهما : ان يذكر الاقسام التي يجوز ان يتعلق بها الحكم فيبطلها جميعها فيبطل بذلك قوله . وذلك مثل ان يقول : « لو جاز دخول (اللام) في خبر (لكن) لم يخل اما انها تكون : لام التوكيد ، أو لام القسم . بطل أن تكون لام التوكيد لأن لام التوكيد انمـــا حسنت مع : (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى لان كل واحد منهما للتوكيد . وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى . وبطل أن تكون لام القسم لان لام القسم انمـــا حسنت مع (إنَّ) لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم كما ان (اللام) تقع في جواب القسم . وأما (لكنَّ) فمخالفة لها في ذلك ، واذا بطل أن تكون لام التوكيد وبطل أن تكون لام القسم . بطل أن يجوز دخول (اللام) في خبرها » . (٣)

الثـــاني : ان يذكر الاقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها الا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله . وذلك مثل ان يقول : « لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو : (قام القومُ الا زيدا) إما ان يكون بالفعل المتقدم بتقوية :

---

١ ــ ينظر الخصائص ج ٣ ص ٣٠٢ والاقتراح ص ٥٩ .

٢ ــ ينظر الخصائص ج ٣ ص ٦٧ ــ ٦٨ وما بعدهما . والاقتراح ص ٥٩ .

٣ ــ لمع الادلة ص ١٢٧ وينظر الاقتراح ص ٦٠ .



(إلا) ، وإما ان يكون بـ (الا) لانه بمعنى : أستثني ، واما ان يكون لانهـا مركبة من : (إنْ) المخففة و (لا) . وإما أن يكون لان التقدير فيه : (إلا أن زيداً لم يقم) .

ثم يبطل ابن الانباري ما لا يجري من هذه الاقوال وينتهي الى ان يقول : « واذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) بمعنى : (استثني) ، او لأنها مركبة من (إنْ) و (لا) . او لان التقدير : (إلا أنّ زيدا لم يقم) . وجب ان يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية « إلا » . (١)

وقد استعمل كثير من النحاة هذا المصطلح : (السبر والتقسيم) في تبيين العلة كأبي البقاء العكبري . وابن فلاح وغيرهم . (٢)

٥ ــ المناسبة : وتسمى : (الاخالة) . لانها كما شرحها السيوطي : بها يُخال أي : يظن ان الوصف علة . ويسمى قياسها : (قياس علة) ، وهو أن يحمل الفرع على الاصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الاصل (٣) كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بالرفع بعلة الاسناد . وحمل المضارع على الاسم في الاعراب بعلة اعتوار المعاني عليه . (٤)

واختلفوا في وجوب ابراز الاخالة ، فذهب قوم الى انه لا يجب ابرازها واستدلوا على ذلك ، وذهب آخرون الى وجوب ابرازها واستدلوا لرأيهم أيضا . وقد ايد ابن الانباري رأي من لا يوجب ابرازها . (٥)

٦ ــ الشبه : وهو ان يُحمل الفرع على الاصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الاصل ، وذلك مثل أن يُدَلّ على اعراب الفعل المضارع بانه يتخصص بعد شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم . (٦)

قال ابن الانباري بعد ان بين هذا ووضحه بالامثلة : « وليس شيء من هذه العلل في هذه الاقيسة ، العلة التي وجب لها الاعراب في الاصل ؛ لأن العلة التي وجب لها الاعراب في الاصل الذي هو الاسم انمـا هو ازالة اللبس ، والعلة الجامعة بين الفرع والاصل هي الاختصاص بعد الشياع » . (٧)

---

١ ــ لمع الادلة ص ١٣١ وينظر في ابطالها ص ١٢٨ ــ ١٣١ . وينظر الاقتراح ص ٦٠ .
٢ ــ ينظر الاقتراح ص ٦٠ ــ ٦١ .
٣ ــ ينظر الاقتراح ص ٦١ ولمع الادلة ص ١٠٥ . و ٩٣ ــ ٩٥ .
٤ ــ لمع الادلة ص ١٠٧ ــ ١٠٨ والاقتراح ص ٦١ ــ ٦٢ .
٥ ــ ينظر لمع الادلة ص ١٢٣ ــ ١٢٤ وينظر الاقتراح ص ٦١ ــ ٦٢ .
٦ ــ ينظر لمع الادلة ص ١٠٧ ــ ١٠٩ والاقتراح ص ٦٢ .
٧ ــ لمع الادلة ص ١٠٩ .

٧ – الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة في العلة ، واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم الى انه ليس بحجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن. يقول ابن الانباري : « ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطّرد البناء في كل فعل غير متصرف . واعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطّرد الاعراب في كل اسم غير منصرف ، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ، ولا ان اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ، بل نعلم يقينا أنّ (ليس) انما بني لان الاصل في الافعال البناء . وان ما لا ينصرف انما اعرب لأن الاصلَ في الاسماء الاعراب .

واذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أنّ مجرد الطرد لا يكتَفَى به ، فلا بد من اخالة او شبه . والذي يدل على أن الطرد لا يكون علة انه لو كان علة لأدى ذلك الى الدور . الا ترى انه اذا قيل له : ما الدليل على صحة دعواك ؟ فيقول : انا ادعي ان هذه علة في محل آخر . فاذا قيل له : ما الدليل على انها علة في محل آخر ؟ فيقول : دعواي انها علة في مسألتنا . فدعواه دليل على صحة دعواه . واذا قيل له : وما الدليل على انها علة في الموضعين جميعا ؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع دليل على انها علة .

وذهب آخرون الى انه حجة محتجين بقولهم : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجود ههنا ، وربما قالوا : عجز المعترض دليل على صحة العلة . وربما قالوا : نوع من القياس فوجب ان يكون حجة كما لو كان فيه اخالة او شبه .

ويرى ابن الانباري ان هذه الاقوال غير صحيحة ، ثم يناقش كل قول منها ويرد عليه . (١)

٨ – الغاء الفارق : وهو بيان أن الفرع لم يفارق الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما . مثاله قياس الظرف على المجرور . . فبعلة انه لا فارق بينهما فانهما يستويان في جميع الاحكام . وقد وقع الخلاف في هذا ايضا . (٢)

وتكلموا على القوادح في العلة وقد فصل فيها السيوطي في الاقتراح واعتبر منها : النقض : وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة .
وتخلف العكس : لان العكس شرط في العلة مثل عدم رفع الفاعل عند عدم اسناد الفعل اليه وقد مر بنا انه التعليل بالعدم .

---

١ – ينظر لمع الادلة ص ١١٠ – ١١٢ والاقتراح ص ٦٢ – ٦٣ .
٢ – الاقتراح ص ٦٣ .



وعدم التأثير : وهو ان يكون الوصف لا مناسبة فيه . فذهب قوم من العلماء الى انه لا يجوز الحاقه بالعلة على الاطلاق سواء كان لدفع نقض او غيره بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به . (١)

ومنها القول بالموجب : وهو ان يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه كان المستدل منقطعا ، فان توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعا ، وذلك مثل ان يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وذو الحال اسما ظاهرا نحو : (راكباً جاء زيدٌ) فيقول : « جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال » . فيقول الكوفي : « أنا اقول بموجبه فان الحال يجوز تقديمها عندي اذا كان ذو الحال مضمرا » .

والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه ان يقول بالموجب بأن يقول : عنيت به ما وقع الخلاف فيه ، وعرفته بالالف واللام فتناوله اللفظ وانصرف اليه . وله ان يقول : هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولا بموجبها . (٢)

ومنها : فساد الاعتبار : مثل ان يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب . مثل ان يقول البصري : « الدليل على ان ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الاصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك الى ان ترده عن الاصل الى غير اصل فوجب ان لا يجوز قياسا على مد المقصور » .

فيقول له المعترض : « هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز فانه قد ورد النص عن العرب في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة » .
والجواب عليه عند ابن الانباري ان تتكلم عليه بما هيأت من الاعتراضات على النقل وتبين ان ما توهمه معارضا ليس كذلك .

أما السيوطي فيقول ان الجواب الطعن في النقل المذكور اما باسناده وذلك بالمطالبة باثباته او القدح في راويه . وإما في متنه إما بالتأويل او بالمعارضة او

---

١ ــ ينظر في تفصيل ذلك الاقتراح ص ٦٣ــ٦٦، والاغراب في جدل الاعراب ص ٦٠ ــ ٦٢ وما بعدها . ولمع الادلة ص ١١٥ ــ ١١٧ و ١٢٥ ــ ١٢٦ والخصائص ج ١ ص ١٩٤ ــ ١٩٥ .
٢ ــ لمع الادلة ص ٥٦ ــ ٥٧ وينظر الاقتراح ص ٦٦ .



باختلاف الرواية او بمنع ظهور دلالته او بفساد الوضع . او بالمنع للعلة او بالمطالبة بتصحيحها او بالمعارضة . (١)

هذه البحوث المفصلة المتشابكة التي ادخلها النحاة واداروها في العلة واقسامها وانواعها وشروطها واوصافها وما يصح منها وما لا يصح ، وما تثبت به وما تنتقض به ، ادت الى تشعب البحث النحوي وتعقد دراسته تعقدا لا فائدة فيه لمن يتعلم اللغة العربية او لمن يتكلم بها حتى انتهى الامر الى ان ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة نحوية او لغوية او صرفية واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها ، وكانت هذه العلل المفترضة كثيرة التضارب والاختلاف حتى تعددت العلة للمسألة الواحدة تبعا للمدارس النحوية التي يأخذ كل منها بعلة للمسألة ، وانقلب الخلاف في بعض الاحيان الى خلاف شخصي ادى الى اسفاف النحاة في كثير من عللهم الى ان اشتهر بين الناس ضعف هذه العلل التي قال فيها ابن فارس :

مَرَّتْ بنا هيفاءُ مجدولةٌ تركيةٌ تنمَى لِتُركيٍّ
تَرنو بطرفٍ فاتنٍ فاترٍ اضعفَ من حُجّةِ نَحويّ (٢)

وأصبحنا نجد النحاة والباحثين في علوم العربية يعتبرون هذه البحوث المعقدة في العلة افسادا للنحو وخروجا به عن المطلوب منه حتى لقد بالغ بعضهم فقال : ان مبدأ العلة فاسد من اساسه في الدراسات اللغوية وقد ادخل على نحونا كثيرا من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة . (٣)

وقريب منه ما قاله الشيخ محمد الخضر حسين وهو يتحدث عن النوعين الثاني والثالث من انواع العلة عنده ، يقول بعد ان قسم العلة الى : علة يقرب مأخذها ويتلقاها النظر بالقبول مثل تعليلهم تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف احد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

وعلة تكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع ان تردها على قائلها كما انك لا تضعها بمحل العلم او الظن القريب منه وذلك كقولهم في تعليل بناء : (قبْلُ) و (بعدُ) اذا قطعا عن الاضافة لفظا : (انهما شابها الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه) .

---

١ — ينظر في تفصيل ذلك الاقتراح ص ٦٦ — ٦٩ والاغراب في جدل الاعراب ص ٤٦ — ٦٢ .
٢ — وفيات الاعيان ج ١ ص ٣٦ وينظر في أصول اللغة والنحو ص ١٣٣ .
٣ — ينظر في أصول اللغة والنحو : ترزي ص ١٧٩ .



يقول الشيخ بعد ان ينقل نقاشهم في هذه المسألة : « ولا يسعك بعد هذا الا ان تسل يدك من هذه المجادلة وتنفصل منها وليس في ذهنك اثارة من علم » .

والعلة الثالثة عنده والتي شـــدد الاستهزاء بها هي ما يجريه بعض النحاة على ما يشبه التخييل . يقول الشيخ محمد الخضر حسين : « وثالثها : ما يجري فيـــه بعض النحاة على ما يشبه التخييل . ومثال هذا أن (هل) تختص في اصل استعمالها بالدخول على الافعال نحو : (هل كتب عمرو ؟) وقد تخرج عن هذا الاصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو : (هل عمرو كاتب ؟) . ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو : (هل عمرو كتب ؟) . وقد أراد بعضهم ان يذكر علـة لدخولها على اسم خبره اسم ، وعدم دخولها على اسم خبره فعل فقال : لان (هل) اذا لم تر الفعل في حيزها تسلتْ عنه ذاهلة ، وان رأته في حيزها حنّت اليه لسابق الالفة فلم ترضَ حينئذ الا بمعانقته .

ويعقب على هذا التعليل المضحك بقوله : وكلام هذا النحوي وهو يقـــرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

مَليحَةٌ عَشقَتْ ظَبيا حوَى حوَرا ... فمُذْ رأتْهُ سعَتْ فَورا لِخِدْمَتِه

كَ (هل) اذا ما رَأَتْ فِعْلا بحيزِها ... حَنّتْ إليهِ ولم تَرْضَ بِفرقَتِه (١)

وليست النظرة الى العلة بانها افساد للنحو بجديدة في الدراسات النحوية انمـــا نجد من قال بها قبل زمن ابن جني ، فقد نقل لنا السيوطي ان صاحب المستوفَى رد على بعض العوام الذين اعتقدوا فساد علل النحاة . ورأوا انها واهية متكلفة يقول : « قال صاحب المستوفَى : اذا استقريت اصول هذه الصناعة علمت انها في غاية الوثاقة ، واذا تأملت عللها عرفت انها غير مدخوله ولا متسمح فيها . واما ما ذهب اليه غفلة العوام من ان علل النحو تكون واهية متمحلة ، واستدلالهم على ذلك بانها ابدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق . وذلك أن هـــذه الاوضاع والصيغ وان كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء او الابتداع بل على وجه الاقتداء والاتبـــاع ، ولا بد فيها من التوقيف فنحن اذا صادفنا الصيغ المستعملة والاوضاع بحال من الاحوال علمنا انها كلها او بعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين اخواتها ، فاذا حصلنا عليها فذلك غاية المطلوب » . (٢)

---

١ ـ دراسات في العربية وتاريخها ص ٧٤ ـ ٧٥ .

٢ ـ الاقتراح ص ٤٦ .



وعقد ابن جني بابا في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة ، قال فيه ناقلا حجة هؤلاء : « اعلم ان هذا الموضع هو الذي يتعسف باكثر من ترى ، وذلك انه لا يَعرف اغراض القوم فيرى لذلك ان ما اوردوه من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال . وهذا كقولهم : يقول النحويون: « ان الفاعل رفع والمفعول به نصب » ، وقد ترى الامر بضدّ ذلك ألا ترانا نقول : « ضُرِبَ زيدٌ » فنرفعه وان كان مفعولا به . ونقول : « إنّ زيدا قام » فننصبه وان كان فاعلا . ونقول : « عجبت من قيامِ زيدٍ » فنجرّه وان كان فاعلا . ونقول ايضا : « قد قال الله عز وجل : « ومن حيثُ خرجت » (١) فرفع (حيثُ) وان كان بعد حرف الخفض ، ومثله عندهم في الشناعة قوله عز وجل : « لله الامرُ من قبلُ ومن بعدُ » (٢). وما يجرى هذا المجرى » . ثم يرد عليهم مبينا ان طَعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس ولغو وجهل كقولهم برفع المفعول ونصب الفاعل وجره ونحو ذلك ، فيقول : « ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة لا سيما اذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه ، ولو بدأ الامر باحكام الاصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو . الا ترى انه لو عرف أن الفاعل عند اهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى . وأن الفاعل عندهم انما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل واسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم . وان الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع هذا السؤال .

وكذلك القول على المفعول انما ينصب اذا اسند الفعل الى الفاعل فجاء هو فضلة . وكذلك لو عرف ان الضمة في نحو : (حيثُ وقبلُ وبعدُ) ليست اعرابا وانما هي بناء » . (٣)

ويقول في موضع آخر مبينا تقبل النفس لعلل النحويين وان لم تتقبل علل اهل الفقه : « ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الاعراب الا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به ، الا ترى ان عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم فيه الى بديهة الطبع فجميع علل النحو اذا مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد » . (٤)

اما ابن مضاء القرطبي فقد كان يقف من العلة موقفا مضادا لموقف ابن جني فهو الذي نبّه على وجوب اطراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد يقول ابو

---

١ – البقرة من الايتين ١٤٩ و ١٠٥ . ٢ – الروم . من الاية ٤ .
٣ – الخصائص ج ١ ص ١٨٤ – ١٨٦ وينظر الاقتراح ص ٤٦ – ٤٧ .
٤ – الخصائص ج ١ ص ٥١ وينظر الاقتراح ص٤٦ – ٤٧ .



حيان : « ولم أر احدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل الاقاضي الجماعة الامام ابا جعفر احمد بن مضاء صاحب الكتاب المشرق في النحو ، فانه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك » . (١)

وكان ابن مضاء ظاهريا في النحو كما كان في الفقه ولذلك اراد ان يريح الناس من عبث النحاة الطويل بان رأى ما رآه الظاهرية من الغاء العلل والغـاء طلبها في الشرع ، فقال بتطبيق ذلك على النحو . غير انه لم يلغ العلل جملة لان فيها ما لا يمكن ان يلغيه وهو العلل الأُوَل التي تجعلنا نعرف مثلا ان كل فاعل مرفوع . اما ما وراء ذلك من العلل الثواني والثوالث فحريّ بنـا ان نحطمه تحطيما ، يقول : « وممـا يجب ان يسقط في النحو : العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا : « قام زيدٌ » : لِمَ رُفِـع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رُفِـع الفاعل ؟ . فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ثبتَ ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه الى استنباط علة لينقل حكمه الى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فان الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو اجبت السائل عن سؤاله بان تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلت له : لان الفاعل قليل لانه لا يكون للفعل الا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة فأُعطيَ الاثقل الذي هو الرفع للفاعل ، وأُعطيَ الاخف الذي هو النصب للمفعول ، لان الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علما بان الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله . اذ قـد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم . (٢)

ومع قول ابن مضاء بالغاء العلل الثواني والثوالث نجده يرتضي نوعا من العلل الثواني وهو النوع المقطوع مثل العلة التي تذهب الى ان كل ساكنين التقيا في الوصل وليس احدهما حرف لين فان احدهما يحرك ، فان قيل : ولم لم يتركا ساكنين ؟ اجيب بان الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين . وهي علة ثانية يرتضيها ابن مضاء (٣)

---

١ ـ منهج السالك شرح أبي حيان على الفية ابن مالك ص ٢٣١ .

٢ ـ للرد على النحاة ص ١٥١ ـ ١٥٢ . وينظر مقدمة الدكتور شوقي ضيف ص ٣٣ ـ ٣٧ .

٣ ـ ينظر الرد على النحاة ص ١٥٢ ـ ١٥٣ و ص ٣٦ .



فابن مضاء كان يحمل على العلل بوجه عام وينكر استخدامها في النحو ، وكان يرى ان كثيرا منها بين الفساد مثل ما ذهب اليه المبرد في الافعال المتصلة بنون الاناث مثل (ضَرَبْنَ) الى أن (النون) حركت لان ما قبلها ساكن . كما زعم في الحرف الساكن الذي قبلها انه سكن لئلا يجتمع اربع متحركات . وبذلك دار حول نفسه فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بيّن الفساد عند ابن مضاء . (١)

وكانت ثورة ابن مضاء على النحو العربي بسبب العلة المتكلفة التي جر اليها القول بنظرية العامل ، وكان اكثر هذه العلل فرضياً جدليا لا يفيد الناطقين شيئا في نطقهم بالعربية الصحيحة ، ولا يحصلون سوى البعد بهم في التخيل والفرض والوهم . (٢)

وجاء بعد ابن مضاء ابن خروف الذي رد وقوفه ضد العلة ونحوها مما قال به النحاة المتقدمون عليه . وقد نقل لنا ابو حيان موقف ابن خروف فقال بعد كلامه على ابن مضاء وطعنه على المعللين من النحاة بالعلل السخيفة وشحنهم كتبهم بذلك : « وقد امتعض من طعنه على النحاة وازدرائه عليهم الامام ابو الحسن ابن خروف ورد على ابن مضاء في كتاب سماه : (كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو الى ائمة النحو) وهو كتاب لطيف » . (٣)

وقد مال ابو حيان الى رأي ابن مضاء في الغاء التعليل في اللغة والنحو ونفر من التعاليل واطرحها ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها وما لا يكسبنا علما باللغة او النحو العربي ، لان هذين العلمين ليسا بحاجة الى التعليل ، والتعليل عنده لا يكون الا بعد تقرر السماع . يقول بعد الكلام على تقديم عامل التمييز وبعد ان نقل الخلاف بين النحويين في جواز هذا التقديم وعلة الجواز عند بعضهم او المنع عند البعض الآخر : « فانت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع . والتعليل انما ينبغي ان يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي ان يعول منه الا على ما كان في لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومي اليه . ولقد كان بعض شيوخنا من اهل المغرب يقول : اياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما ، وكثيرا ما شحنت الكتب بالاقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن ابداء مثلها من له ادنى نظر في الحال الراهنة ولا يحتاج في ذلك الى امعان فكر ولا اكداد بصيرة ولا حث قريحة ولذلك قال بعض الادباء :

تَرنُو بطَرفٍ فاتِنٍ فاتِرٍ اضعفَ من حُجَّةِ نَحْوِيِّ

---

١ - ينظر الرد على النحاة ص ١٥٩ - ١٦٠ .

٢ - ينظر الايضاح في علل النحو . مقدمة الدكتور شوقي ضيف ص ٥ .

٣ - منهج المسالك لابي حيان ص ٢٣١ .



وعلم العربية انما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه الى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة الى تعليل ، فلا يقال : لم جاء هذا التركيب في مثل : (زيد قائم ؟) هكذا ؟ . كما لا يقال : لم يقال للعين : الطرف ، ولليل: الليل ولا يقال : لِمَ كانت حروف المضارعة : (الهمزة) و (التاء) و (النون) و (الياء) ، ونبدي لذلك عللا كما قالوا : كان الاصل ان تكون حروف المضارعة من حروف العلة لان اكثر ما يزاد حروف العلة فكان القياس ان تكون حروف المضارعة (الالف) و (الواو) و (الياء) ، فلم يمكن ان تكون (الالف) لسكونها ولا يبتدأ بساكن فأبدلوها همزة . . . . . . » الى آخر الحديث عن تعليل النحويين كونَ حروف المضارعة هذه الاربعة دون غيرها . وعن سبب كونها اربعة لا اكثر ولا اقل . ويرى بعد هذا ان هذه التعاليل ضعيفة يسخر العاقل منها يقول : « فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلا عن مستنبطه . فهل هذا الا من الوضعيات والوضعيات لا تعلل » . (١)

ثم يتحدث عن ولع النحويين بالتعليل ويرى انهم لو وضعوا الاحكام النحوية المستندة الى السماع الصحيح لكان ذلك اجدى وانفع . وها هو يقول بعد حديثه عن الخلاف بين الالسن العربية والحبشية والفارسية والتركية ، والاتفاق بين هذه اللغات في احرف المضارعة : « واذا تقرر الخلاف في الالسن في حروف المضارعة وفي غيرها ايضا فكيف يمكن ان تظهر علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه . وهل ذلك الا فضول من القول لا يحتاج اليه ، وتخرص على اللغات لا يعول عليه ؟ . والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل احكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان اجدى وانفع ، وكثيرا ما نطالع اوراقا في تعليل الحكم الواحد ، ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصا ما صنفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسأم من ذلك ولا يحصل في ايدينا شيء من العلم » . (٢)

وقد اطلع ابو حيان على لغات كثيرة غير العربية فلم يجد فيها تعليلا لما يرد في لغتها لان اللغة لا تحتاج الى تعليل ، يقول : « ولقد اطلعت على جماعة من الالسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب وعلمت باستقرائها أن الاحكام التي

---

١ ـ منهج المسالك ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

٢ ـ منهج المسالك ص ٢٣٠ .



اشتملت عليها لا تحتاج الى تعليل أصلا . وان كل تركيب كلي يحتاج فيه الى نص من السماع » . (١)

كما كان يرى أن التعاليل اذا كانت لحصر صفات وضعية فلا حاجة اليها يقول راداً على ابن مالك بعض تعاليله : « وقوله : الماضي يشمل المتصرف والجامد نحو : (ضَرَبَتْ ونِعْمَتْ وبِئْسَتَ) .

وعلل المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الامر ولا المضارع فقال : للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو : (افعَلِي)، وللاستغناء عنها بـ (تاء المضارعة) نحو : (هي : تفعل) ، ولأنها ساكنة فالمضارع يسكن في الجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان . وهذه التعاليل هي تعاليل لحصر صفات وضعية فلا حاجة اليها » . (٢)

وقد وقف المحدثون من الباحثين في اللغة والنحو والصرف موقفين متعارضين من العلة . فاجازها بعضهم لانها من اصول العربية يقول الدكتور احمد عبد الستار الجواري : « وهكذا اصول العربية في أن كلاً منها يبدو في ظاهر الامر عقبة كؤودا لا بد من نسفها والتخلص منها حتى يمهد التسبل ويستقيم الطريق الى اصلاح اللغة وتيسير نحوها ، ولكنه في واقع الحال وحقيقة الامر اساس اذا اقتلع كان اقتلاعه تخريبا للطريق بل عقبة جديدة لا تذلل وثغرة لا تسد ، وانما تقضي الحكمة بتمهيد العقبة وتذليلها بالتهذيب والتشذيب والصقل حتى يزول عنها ما تجمع عليها من آثار العهود القديمة وحتى تستصلح لسلوكها في هذا العصر الذي نعيش فيه » . (٣)

ويقول : « وليس بين الباحثين والمدرسين من ينكر أن الدارس او الباحث اذا وعى ما يدرس وما يبحث كثيرا ما ينصرف ذهنه الى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ويتساءل عن الاسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها ، وذلك ضرب من اثارة التفكير لا سبيل الى حده او الوقوف في وجهه . بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في العلم ان يهمل ويترك ، وانما تقضي اصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببا الى ربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس وصيرورتها جزءا من واقع فكره وعقله . على ان البراعة

---

١ ـ منهج المسالك ص ٢٣٠ .

٢ ـ التذييل والتكميل ج ١ ص ٣٨ وينظر همع الهوامع ج ١ ص ٥٦ وكتاب ابو حيان النحوي ص ٣٩١ ـ ٣٩٧ .

٣ ـ نحو التيسير ص ٢٣ .

في توجيه هذا الفضول واستثماره هي التي تجعل منه وسيلة لتحقيق تلك الغاية على افضل صورة واتم وجه .

واذن فالبحث في عوامل الاعراب وفي اسباب ظواهره ليس عملا عقيما على الاطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته ، ولكنه يكون كذلك اذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية واهمل اصولها واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ، ولا يستند الى طبيعة تركيبها والتعبير عنها » . (١)

وقريب من هذا ما يراه الدكتور عبد الرحمن ايوب ، الذي يرفض نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصر النحاة على اتباعه ، ولكنه لا ينكر امكان ارتبـاط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية اخرى في الوجود والعدم ولا بأس عنده من تسمية مثل هذا الارتباط تعليلا ، فالمشكلة عنده ليست لفظية بل منهجية ، فهو لا يعارض مثلا تعليل النحاة حذف حرف العلة في كلمة : (يقوم) عند وقوعها بعد اداة جزم بالتقاء الساكنين ، لانه من الثابت في هذه الحالة اقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى اقترانا مطردا ، اما الظاهرة الاولى فهي عدم وجود (الواو) في صيغة الفعل في الجملة (محمد لم يقم) . واما الظاهرة الثانية فهي سكون آخـر الفعل ، ووجود اداة الجزم فيه . ولمـا كان هذا الاقتران مطردا . فان الدكتور ايوب لا يرى بأسـا من تقريره كقاعدة لانه لا اعتراض لديه على مثل هذا النوع من التعليل . (٢)

اما الدكتور شوقي ضيف فانه يرى : ان اكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو وهي صحة النطق عند المتكلم ، الى ما يمكن ان نسميه فلسفة العلل النحوية وهي فلسفة في جمهورها غير عملية ، وليس وراءها اي طائل نحوي كأن يتساءلوا عن سبب الاعراب في الاسم ، ولِمَ كان يظهر في آخره ولا يظهر في وسطه او اوله . او يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل ، ولم كان المثنّى يرفع بالالف ولا يرفع بالواو . . . ولكل سؤال من هذه الاسئلة جوابه ، وفي يد كل جواب علته ودليله ، وتتقابل العلل والادلة ، ويتجادل فيها النحاة جدالا عنيفا ، لا يفيد اللسان ولا اللغة اية فائدة . انمـا يفيد العقل من حيث هو ، وكأنمـا وجد النحويون فيها تمـارين هندسية يشغلون بها اوقاتهم . (٣)

---

١ ـ نحو التيسير ص ٤٥ .

٢ ـ ينظر دراسات نقدية في النحو العربي ص ٢٩ ـ ٣٠ .

٣ ـ ينظر : مقدمة الايضاح فيعلل النحو للزجاجي ص د .



ولهذا يرى الدكتور شوقي ضيف ان النحو ينبغي ان ييسر على الناشئة وان تخرج منه هذه العلل المعقدة . وان من الواجب ان يُعنَى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة ، وكل ما داخلها من فلسفة العلة حتى يتبينوا تطوره وما شمع به هذا التطور على ايدي اسلافنا من نضج واكتمال يحق للعرب ان يفخروا به . (١)

اما الاستاذ عباس حسن فانه يتابع ابن سنان الخفاجي في قوله بوجوب اطراح التعليل وبانه لا يثبت مما يعلل به النحويون اذا سلط عليه النظر الا الفذّ الفرد ، بل ولا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك .

وربما اعتذر لهم بان عللهم انما ذكروها واوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتديء . فاما ان يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل . (٢)

ويرى الدكتور مازن المبارك أن العلة ليست امرا لازما لنا دوما ، بل علينا ان نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة ، وأن نترك الالحاح في السؤال عنها ، اذ ليس الاطراد من شأنها ما دامت في محيط اللغة لأنها تكون في هذا المحيط على غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه ويرى أن العلة في اللغة تبع للغة نفسها ، واللغة ملك المجتمع ، والمجتمع في تطور دائم وليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف الا الاطراد في الحكم ولا يترك للشذوذ سبيلا اليه .

ولهذا نجده يرى أن نظرة الكوفيين الى اللغة وما يرد فيها من شواهد غير مطابقة للقياس المصطنع نظرة فيها الكثير من الحق والسداد ، لان هذا الذي اسماه غيرهم شاذا او قليلا او مرفوضا لا يؤبه له ، انما هو واقع لغوي حق لا مجال لانكاره » . (٣)

---

١ ـ مقدمة الايضاح ص هـ .
٢ ـ ينظر سر الفصاحة ص ٣٣ ، وراي في بعض الاصول اللغوية والنحوية . عباس حسن ص ٦٠
٣ ـ ينظر النحو العربي + العلة النحوية ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .



العلـــة عند سيبويه :

بعد هذا الحديث عن العلة عند النحاة المتأخرين ممن جاء بعد سيبويه من الذين توسعوا في بحثها كابن جني وابن الانبـــاري والسيوطي وغيرهم من علماء اللغة والنحو ، وبعد ما رأيناه من التشعب في البحث والتفريع والتنويع في ابواب العلة ، حتى ان ابن جني لم يترك شيئا يتعلق بالعلة الا ذكره . نعود الى الكتاب لنرى ما الذي نستطيع ان نتبينه فيه من المسائل التي بحثت في العلة . وقد مر بنـــا ان الخليل شيخ سيبويه واقرب اساتذته اليه واكثرهم تأثيرا فيه كان من اول من بسط القول في العلل النحوية بسطا اذهل معاصريه وحيرهم حتى اخذوا يسألونه عن هذه العلل ومن اين أتى بها . وهل هي ما أرادته العرب في اثنـــاء تكلمها أم انه جاء بها من عنده . وبينا أن الخليل قال لهم بان تعاليله التي علل بها العبارات والاساليب لم يأخذها عن العرب انمـــا علل بمـــا رآه هو علة لمـــا قالته العرب فان اصاب الحقيقة فبها وان لم يصب ووجد احد من النحاة علة اخرى افضل ممـــا علل هو به فليأت بها .

وكان الدكتور شوقي ضيف يرى أن تعليلات الخليل كانت تسيل سيلا (١) من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة للعلل بحيث تتابع هذه التعليلات في المسألة الواحدة بقوة ودقة ، وتبعه على ذلك تلميذه سيبويه ، ولهذا نجد الكتاب مليئـــا بالتعليلات المتتابعة الاصيلة بحيث لا تمر مسألة او يذكر حكم الا ويعلل ، غير اننا في معظم الاحيان لا نجد سيبويه يصرح بان هذا علة للمسألة او للحكم ويكتفي بان يقول : (لأي شيء) أو (لأنه) أو (لأن) أو (وذلك لأن) . . . الى غير هذا من الالفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لمـــا قبلها من حكم او نحـــوه . .

وقد صرح في بعض المواضع بلفظ العلة او بمـــا في معناها كالسبب ونحوه مثال ذلك ما نجده في كلامه على باب (وجه دخول الرفع في هذه الافعال المضارعة للاسماء)حيث يقول : « اعلم انها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فانها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع الزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته : ان ما عمل في الاسماء لم يعمل في هذه الافعال على حد عمله في الاسماء ، كما ان ما يعمل في الافعال فيجزمها وينصبها لا يعمل في الاسماء . وكينونتها في موضع الاسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ » . (٢)

---

١ ـ ينظر المدارس النحوية ص ٥١ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٠٩ .



ومن ذلك اشارته الى علة سيذكرها في غير الموضع الذي يتحدث فيه ، مثال ذلك قوله : « واعلم أن كل اسم آخره (يـاء) تلي حرفا مكسورا فلحقته (الواو والنون) في الرفع و (الياء والنون) في الجر والنصب للجمع حذفت منه (اليـاء) التي هي آخره ولا تحركها لعلة ستبين لك إن شاء الله ، ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموما مع (الواو) لانه حرف الرفع فلا بد منه ، ولا تكسر الحرف مع هذه (الواو) ، ويكون مكسورا مع (اليـاء) وذلك قولك : « قاضُونَ وقاضِينَ » واشباه ذلك . » (١)

اما هذه العلة التي ذكر أنه سيبينها فقد وردت في قوله في باب (ما يحذف من السواكن اذا وقع بعدها ساكن) : « وأما حذف (اليـاء) التي قبلها كسرة فقولك : (هو يَرْمِي الرَّجُلَ ويَقْضِي الحَقَّ) وانت تريد : « يَقْضِي ويَرْمِي » كرهوا الكسر كما كرهوا الجر في : (قاضٍ) ، والضم فيه . كما كرهوا الرفع فيه ، ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب ، لانَّ سبيل هذا ان يكسر ، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسا . » (٢)

وقال في موضع آخر نستطيع ان نجد فيه هذه العلة ايضا : « وسألته عن قول بعض العرب : « رَضْيُوا » فقال : هي بمنزلة (غُزْيَ) لانه اسكن العين ولو كسرها لحذف لانه لا يلتقي ساكنان حيث كانت لا تدخلها الضمة وقبلها الكسرة » . (٣)

وقد يشير الى علة سابقة لم يقل عنها في موضعها أنها علة — وان فهم ذلك — ثم يبينها بعد ذلك ، مثاله قوله : « واعلم أن الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة اضمار تسقط اذا كانت بعدها (الف) خفيفة أو (الف ولام) فانها تسقط ايضا مع (النون) الخفيفة والثقيلة ، وانما سقطت لانها لم تحرك ، فاذا لم تحرك حذفت فتحذف لئلا يلتقي ساكنان ، وذلك قولك للمرأة : « اضْرِبِنْ زيدا » و« أَكْرِمِنْ عَمرا » تحذف (اليـاء) لما ذكرت لك ، و « لتَضْرِبِنَّ زيداً ولتُكْرِمِن عمرا » ، لان (نون) الرفع تذهب فتبقى (يـاء) كاليـاء التي في : (اضربِي) و (أكرمِي) ومن ذلك قولهم للجميع : « اضْرِبُنَّ زيدا » و « أَكْرِمُنْ عَمْرا » و (لتكرمن بشرا) لان نون الرفع تذهب فتبقى واو كواو (ضربوا) و (اكرموا) فاذا جاءت بعد علامة مضمر فتحرك للالف الخفيفة أو للالف واللام حُرّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون اذا جاءت (الالف) الخفيفة او

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ١٠٥ .

٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢٧٦ — ٢٧٧ .

٣ — الكتاب ج ٢ ص ٣٨٢ .



(الالف واللام) ، لان علة حركتها ها هنا هي العلة التي ذكرتها ثَمَّ والعلة التقاء الساكنين وذلك قولك : « ارضَوُنَّ زيدا » تريد الجميع . و « اخشَوُنَّ زيدا » و « اخشَيِنَّ زيدا » و « ارْضَيِنَّ زيدا » فصار التحريك هو التحريك الذي يكون اذا جاءت (الالف واللام) و (الالف) الخفيفة » . (١)

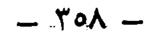
وقد يشير الى علة مر ذكرها ولا يبينها في كلامه كقوله : « والاصل في (فاعِلٍ) ان تنصب (الالف) ، ولكنها تمال لما ذكرتُ لك من العلة ، ألا تراها لاتُمال في (تابَلٍ) — فلما كان ذلك الاصل تركوها على حالها في الرفع والنصب . . » . (٢)

اما هذه العلة التي قال انه ذكرها فهي قوله : « ومما تغلب فيه (الراء) قولك : « قاربُ » و « غارِمُ » و « هذا طارِدٌ » وكذلك جميع المستعلية اذا كانت (الراء) مكسورة بعد (الالف) التي تليها ، وذلك لان (الراء) لما كانت تقوى على كسر (الالف) في : (فِعَالٍ) في الجر و (فُعال) لما ذكرنا من التضعيف قويت على هذه الالفات اذ كنتَ انما تضع لسانَك في موضع استعلاء ثم تنحدر » . (٣)

ومثله قوله : « واعلم ان الذين يقولون : « هذا قارِب » يقولون : « مررتُ بقادرٍ » ينصبون (الالف) ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى كما انها في لغة الذين قالوا : « مررتُ بكافرٍ » لم تقو على الامالة حيث بَعُدَت لما ذكرنا من العلة » . (٤)

والعلة التي ذكرها في عدم امالة : (الكافر) هي قوله : « واما بعض من يقول : « مررت بالحِمارِ » فانه يقول : « مررتُ بالكافِرِ » فينصب (الالف) وذلك لانك قد تترك الامالة في الرفع والنصب كما تتركها في (القاف) . فلماصارت في هذا كالقاف تركتها في الجر على حالها حيث كانت تُنصب في الاكثر يعني في النصب والرفع ، وكان من كلامهم أن ينصبوا نحو (عابِدٍ) ، وجُعل الحرف الذي قبل (الراء) يُبْعِدُه من ان يمال كما جعله قوم حيث قالوا : « هو كافِرٌ » يُبعدُه من أن يُنصَبَ فلما بَعُد وكان النصب عندهم اكثر تركوه على حاله اذ كان من كلامهم ان يقولوا : « عابِدٌ » . (٥)

١ — الكتاب ج ٢ ص ١٥٤ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ وينظر ج ٢ ص ٢٤٩ .
٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ — ٢٦٩ .
٥ — الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ .





ومثل ذلك قوله : « واعلم أن هذه الالفات ــ الفات الوصل ــ تحذف جميعا اذا كان قبلها كلام الا ما ذكرنا من (الالف واللام) في الاستفهام ، وفي (أَيْمُن) في باب القسم لعلة قــد ذكرناها » . (١)

وقد ذكر لحذف همزة الوصل اذا كان قبلها كلام في غير هذين الموضوعين علة هي قوله : « واعلم ان هذه الالفات اذا كان قبلها كلام حذفت لان الكلام قد جاء قبله ما يُستغنى به عن (الالف) كما حذفت (الهــاء) حين قلت : « عِ يافتَى » فجاء بعدها كلام وذلك قولك : « يا زيدُ اضْرِب عمراً » و « يا زَيدُ اقْتُلْ واسْتَخرِجْ » و « إنَّ ذلك احْرَنْجَمَ » وكذلك جميع ما كانت الفه موصوله » . (٢)

اما العلة في بقاء همزة الوصل في (الالف واللام) التي للتعريف عند وقوعها بعد همزة الاستفهام فقد ذكرها ايضا في قوله : « فخافوا ان تلتبس (الالف) بالف الاستفهام وتذهب في غير ذلك اذا كان قبلها كلام الا ان تقطع كلامك وتستأنف » . (٣)

والعلة التي في فتح همزة (أل) التعريف و (همزة) : (أَيْمُن) في القسم ذكرها ايضا وذلك في قوله : « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الاسماء والحرف الذي تعرّف به الاسماء هو الحرف الذي في قولك : (القوم والرجل والناس) وانمــا هما حرف بمنزلة قولك : (قد وسوف) . . . الا ترى أنّ الرجل اذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول : « ألِـي » كما يقول : « قَدِى » ثم يقول : كانَ وكانَ ، ولا يكون ذلك في « ابنٍ » ولا « امرِيءٍ » لان (الميم) ليست منفصلة ولا (البــاء) . وقال غيلان :

دَعْ ذَا وعجلْ ذَا وألحِقْنَابِذَلْ ... بِالشَّحْم إنَّا قَد مَلَلْناهُ بَجَلْ

كما تقول : « إنّه قَدِي » ثم تقول : « قد كانَ كَذَا وكَذَا » . . . . . وزعم الخليل انها مفصولةَ كَ (قــد) و (سوف) ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني ، فلما لم تكن (الالف) في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة فُرِق بينها وبين ما في الاسماء والافعال ، وصارت في الف الاستفهام اذا كانت قبلها لا تحذف شبهت بألف : (أحمر) لانها زائدة كما انها زائدة ، وهي مفتوحة مثلها لانهــا

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٧٤ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٧٢ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٧٤ .

لمـــا كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً . فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا .

ومثلها من ألفات الوصل (الالف) التي في : (أَيْم وأَيْمُن) لمـــا كانت في اسم لا يتمكن تمكن الاسماء التي فيها (الف الوصل) نحو : (ابْن) و : (اسْم) و (امريء) وانمـــا هي في اسم لا يستعمل الا في موضع واحد شبهتَها هنا بالتي في (أل) فيما ليس باسم اذ كانت فيما لا يتمكن تمكّن ما ذكرنا ، وضارع ما ليس باسم ولا فعل ، والدليل على انها موصولة قولهم : « لَيْمُنُ اللهِ » و « لَيْمُ اللهِ » قال الشاعر :

فقالَ فريقُ القومِ لَمّا نَشَدْتُهُم نَعَم ، وفريقٌ : لَيْمُنُ اللهِ ماندري

. . . فقصة (أَيْم) قصة (الالف واللام) فهذا قول الخليل . . . » . (١)

وقد يشير الى علة المسألة ثم يشرحها ويبينها فيما بعد كما في قوله في باب (ما تكسر فيه) الهـــاء (التي هي علامة الاضمار) : « اعلم أنَّ اصلها الضم وبعدها (الواو) لانها في الكلام كله هكذا الا ان تدركها هذه العلة التي اذكرها لك ، وليس يمنعهم ما اذكره لك ايضا من أن يخرجوها على الاصل . ف (الهـــاء) تكسر اذا كان قبلها (يـــاء) أو (كسرة) ، لانها خفية كما ان (اليـــاء) خفية وهي من حروف الزيادة كما أن (اليـــاء) من حروف الزيادة وهي من موضع (الألف) وهي اشبه الحروف بـ (اليـــاء) فكما أمالوا (الالف) في مواضع استخفافا كذلك كسروا هذه (الهـــاء) ، وقلبوا (الواو) (يـــاء) لانه لا تثبت (واو) ساكنة وقبلها كسرة ، فالكسرة ههنا كالامالة في (الالف) لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو : « كِلابٍ » و « عابِدٍ » وذلك قولك : « مررتُ بِهِـي قَبْلُ » و « لَدَيْهِـي مالٌ » و « مررتُ بدارِ هِـي قبلُ » ، و اهل الحجاز يقولون : « مررتُ بِهُو قبلُ . . . . . . » . (٢)

ومن ذلك قوله في باب (ما تقلب فيه (الواو) (يـــاء) وذلك اذا سكنت وقبلها كسرة) : « وتقول في (تَفْعِلَة) من (وعَدتُّ) و (يَفْعِلُ) اذا كانا اسمين ولم يكونا من الفعل : « تَوْعِدَةٌ » و : « يَوْعِدُ » كما تقول في : « الموضع » و (المَوْرِكَة) فانمـــا (اليـــاء) و (التـــاء) بمنزلة هذه (الميم) ولم

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .



تذهب (الواو) كما ذهبت من الفعل ولم تحذف من (مَوْعِدٍ) لانه ليس فيه من العلة ما في (يَعِدُ) ولانها اسم » . (١)

وهذه العلة في : (يَعِدُ) والتي اشار اليها هي ما ذكره في باب (نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء) حيث يقول : (تقول : « وَعَدْتُه فأنا أَعِدُه وَعْداً » ، و « وَزَنْتُه فأنا أَزِنُه وَزْناً » ، و « وَأَدتُهُ فأنا أَئِدُه وَأْداً » ، كما قالوا : « كَسَرْتُهُ فأنا أَكسِرُهُ كَسْراً » ، ولا يجيء في هذا البـــاب : (يَفْعُلُ) . . . واعلم أنَّ ذا أَصلَهُ على : « قَتَلَ : يَقْتُلُ » و « ضَرَبَ يَضْرِبُ » فلما كان من كلامهم استثقال (الواو) مع (اليـــاء) حتى قالوا : (يا جَلُ) و (ييْجَلُ) كانت (الواو) مع الضمة أَثقل فصرفوا هذا الباب الى (يَفْعِلُ) ، فلما صرفوه اليه كرهوا (الواو) بين (يـــاء) وكسرة إذْ كَرِهوها مع (يـــاء) فحذفوها فهم كأنهم انمـــا يحذفونها من (يَفْعِلُ) ، فعلى هذا يجري ما كان على : (فَعَلَ) من هذا البـــاب » . (٢)

هذه بعض المواضع التي صرح فيها بلفظ العلة في الكتاب . اما الغالبية العظمى من مواضع التعليل فانه لم يقل : انها علة ، انمـــا يأتي بالعلة بعد ما يريد تعليله ممـــا يتضح ويتبين منه أنه علة للموضع .

مثال ذلك قوله في باب : (ما تقلب فيه الواو ياء وذلك اذا سكنت وقبلها كسرة) : « فاذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل : (مَوْعِد) و (مَوْقِف) لم تقلب (الفاً) لخفة الفتحة و (الالف) عليهم . ألا تراهم يفرونَ اليها ؟ » . (٣)

فالعلة هنا هي خفة الفتحة والالف عليهم .

ومثل ذلك قوله في البـــاب نفسه : « وتحذفان في مواضع وتثبت (الالف) وانمـــا خفت (الالف) هذه الخفة لانه ليس منها علاج على اللسان والشفة ، ولا تحرك ابدا ، فانمـــا هي بمنزلة النَّفَسِ فمن ثم لم تثقل ثِقَلَ (الواو) عليهم ولا (اليـــاء) لمـــا ذكرت لك من خفة مؤُنتِها . واذا قلت : « مِوَدٌّ » ثبتت (الواو) لانها تحركت فقويت ، ولم تقو الكسرة قوة (اليـــاء) في (مَيِّتٍ) ونحوها » .(٤)

وقد يشير الى انه سيبين العلة فيقول : (وسأبين لك ان شـــاء الله لم كانت هذه الحروف اولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي في بنات الخمسة) (٥)

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٥٨ .

٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٣٢ .

٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٥٧ .

٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٥٧ ــ وينظر ص ٣٥٨ .

٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٠٧ .



فقوله : « لِمَ كانَت » انمـا هو علة لطرح هذه الحروف في التصغير . . .
وهذه الحروف التي اشار الى انه سيبين علة حذفها هي : الحرف الخامس من الخماسي المجرد عند التصغير . وقد بين هذه العلة فيما بعد في قوله : « زعم الخليل انه يقول في : (سَفَرْجَل) : « سُفَيْرِجٌ » حتى يصير على مثال : « فُعَيْعِل » وان شئت قلت : « سُفَيْرِيجٌ » ، وانمـا تحذف آخر الاسم لان التحقير يسلّم حتى ينتهي اليه ويكون على مثال ما يحقرون من الاربعة . . . . وقال بعضهم : « فُرَيْزِقٌ » لان (الدال) تشبه : (التـاء) و (التـاء) من حروف الزيادة و (الدال) من موضعها فلما كانت اقرب الحروف من الآخر كان حذف (الدال) احبَّ اليه إذا أشبهت حرفَ الزيادة وصارت عنده بمنزلة الزيادة .وكذلك : (خَدَرْنَقٌ) : « خُدَيْرِقٌ » فيمن قال : « فُرَيْزِقٌ » . ومن قال : « فُرَيْزِدٌ » قال : « خُدَيْرِنٌ » .

ولا يجوز في : (جَحْمَرِش) حذف (الميم) وان كانت تزاد لانهلا يستنكر ان يكون بعد (الميم) حرف يُنتَهى اليه في التحقير كما كان ذلك في : (جُعَيْفِر) وانمـا يُستنكر ان يجاوَز الى الخامس ، فهو لا يزال في سُهولة حتى يَبلغَ الخامسَ ثم يرتَدع فانمـا حَذف الذي ارتدع عنده حيث اشبه حروف الزوائد لانه منتهى التحقير وهو الذي يمنع المجاوزة . فهذان قولان والأول أقيس ، لان ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة مالا يشبه الزوائد » . (١)

فهذان الوجهان الجائزان في تحقير الاسماء الخماسية المجردة عللهما الخليل وسيبويه بتعاليل تتفق مع كل استعمال ثم بين الاقيس من الاستعمالين ، وعاد فعلّل قياسية الاستعمال الاول منهما . فهذه السهولة في التعليل . والوضوح فيه هما ميزة ظاهرة في معظم التعاليل الواردة عن الخليل او يونس أو غيرهما من شيوخ سيبويه أو عن سيبويه نفسه .

وقد تكون العلة قصيرة واضحة كما جاء في تعليله ما جاء على حرف واحد في الكلام يقول : « واعلم ان ما جاء في الكلام على حرف قليل ولم يَشذَّ علينـا منه شيء الا ما لابال له إن كان شـذَّ ، وذلك لانه عندهم اجحاف ان يذهب من اقل الكلام عددا حرفان » . (٢)

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٢١ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٠٤ .



وقوله : « وتقول : « إنْ تأْتِنِي آتِكَ و إذَنْ أُكْرِمْكَ » اذا جعلت الكلام على اوله ولم تقطعه ، وعطفته على الاولَ . وان جعلته مستقبلا نصبت ، وان شئت رفعته على قول مَنْ ألغَى . وهذا قول يونس وهو حسن لانك اذا قطعته من الاول فهو بمنزلة قولك : « فَإذَنْ أفعلُ » اذا كنت مجيبا رجلا . وتقول : « إذَن عبدُ الله يقولُ ذاك » لا يكون الا هذا من قبل أن : « إذَن » الآن بمنزلة : (انمـــا) و (هل) كأنك قلت : « إنّما عبدُ الله يقولُ ذاك » . (١)

وقوله : « وسألت الخليل عن : (القاضي) في النداء فقال : اختار : « يا قاضِي » لانه ليس بمنوّن ، كما اختار « هذا القاضِي » . واما يونس فقال : « ياقاضْ » . وقول يونس أقوى ، لانه لمـــا كان من كلامهم ان يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر ، لان النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون : « يا حارِ ويا صاحِ ويا غُلامِ أَقْبِلْ » (٢) . فهو هنا رجّح قول يونس ورآه اقوى . وعلل اختياره .

وقد يبين علة المسألة ثم يؤكدها ويقويها بتمثيلها بغيرها من المسائل التي اشبهتها في العلة كتعليله لزوم (أنْ) (ما) بمـــا لزمت فيها (ما) من التعابير . وتعليله حذف الفعل بعد (أمّا) ، وتقوية هذه العلة بتشبيهها بعلة حذف الفعل في النداء ، ومن قولهم : « مَنْ أنتَ زيداً » . يقول في باب (ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي) : « ومن ذلك قول العرب : « أما أنتَ مُنطلقاً انطلَقتُ معَكَ » و « أمّا زيدٌ ذاهباً ذهبت معه » وقال الشاعر : العباسُ بنُ مرداسٍ :

أَبا خُراشَـــةَ أَمّا أَنْتَ ذا نَفَـــرٍ ... فإنّ قومِيَ لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فانمـــا هي (أنْ) ضمت اليها (ما) وهي (ما) التوكيد ، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت (الهـــاء) و (الالف) عوضا في (الزنادقة) و « اليماني » . (٣)

ثم قال : « ومثل » «أنْ» : لزوم (ما) قولهم : « إمّا لا » فالزموها (مـــا) عوضا ، وهذا احرى أن يُلزِموا فيه اذ كانوا يقولون : « آثِراً ما » فيُلزِمون (ما) شبهوها بمـــا يَلزم من النونات في : (لَيَفْعَلَنّ) ، و (اللام) في (إنْ

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٤١٢ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .



كانَ لِيَفْعلُ) وان كان ليس مثله وانمـا هو شاذ كنحو ما شُبّه بمـا ليس مثله . فلما كان قبيحا عندهم ان يذكروا الاسم بعد (أن) ويبتدئوه بعدها كقبح « كَي عبدُ الله يقولُ ذاك » حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا : « إذْ صِرْتَ منطلقاً فأنا انطلِقُ معك » ، لانها في معنى : (إذ) في هذا الموضع و (اذ) في معناها ايضا في ذا الموضع الا أن (اذ) لا يُحذَفُ معها الفعل .

و (أمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر لانه من المضمر المتروك اظهاره حتى صار ساقطا بمنزلة تركهم ذلك في النداء . وفي : (مَن أنتَ زَيدا) فان اظهرت الفعل قلت : « إمّا كنتَ منطلقا انطلقتُ » انمـا تريد : « إنْ كُنتَ مُنطلقاً انطلقتُ » فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثَمَّ اظهارُه لان (أمّا) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل ، وليس كل حرف هكذا » (١)

وقد يشرح العلة بالامثلة التي يشبّه بها المسألة المعللة مثال ذلك قوله : « وكذلك : (مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكباً بِرذَوناً) ان لم ترد الصفة نصبت ، كأنك قلت : « معه الفرسُ راكباً بِرذونا » فهذا لا يكون فيه وصف ولا يكون الا خبرا . ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسد كلام كثير ولكان الوجه : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلهِ » ، لانك لا تقول : « مررتُ برجلٍ جميلِه حسنِ الوجهِ » ويقال : « مررتُ بعبدِ الله معه بازُكَ الصائدَ به »فتنصب فهذا لا يكونَ فيه الا الوصف لانه لا يجوز ان تجعَل المعرفة حالا يقع فيه شيء » (٢)

ويعلل مستدلا بالمخالف او بالمشابه من المسائل . مثاله قوله معللا ومستدلا بمـا يفيد خلاف المسألة : « وذلك قولك : « ما كانَ احدٌ مثلَك » و « ما كان احدٌ خيرا منك » ، و « ما كان أحدٌ مُجترِئا عليك » .

وانمـا حسن الاخبار ههنا عن النكرة حيث اردت ان تنفي ان يكون في مثل حاله شيء او فوقه ، لان المخاطب قد يحتاج الى ان تعلمه مثل هذا .

واذا قلت : « كان رجلٌ ذاهبا » فليس في هذا شيء نُعلِمُه كان جَهلَه ، ولو قلت : « كان رجلٌ من الناسِ من آلِ فلانٍ فارسا » حَسُن لانه قد يحتاج الى أن تعلمه ان ذاك في آل فلان . وقد يجهله .

ولو قلت : « كان رجلٌ في قومٍ فارساً » لم يحسن لانه لا يستنكر ان يكون في الدنيا فارسٌ ، وان يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن او يقبح » . (٣)

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٤٨ . ٢ ـ الكتاب ج ١ ٢٤٢ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٦ ـ ٢٧ . وينظر ج ٢ ص ٢٩١ .



وقد تتتابع العلل في الموضع الواحد ، فيأتي بها في سهولة ويسر من غير اضطراب او تعقيد في المعنى او في الاسلوب مثال ذلك قوله : « واعلم ان (رويداً) تلحقها (الكاف) وهي في موضع : (افْعَلْ) وذلك قولك : « رُوَيْدَكَ زيدا » و « رويدَكُم زيدا » وهذه (الكاف) التي لحقت انما لحقت لتبين المخاطب المخصوص ، لان (رويدَ) تقع للواحد والجمع والذكر والانثى . فانما أدخل (الكاف) حين خاف التباس مَن يعني بِمَن لا يعني ، وإنما حذفَها في الاول استغناءً بعلم المخاطب انه لا يعني غيره . فلحاق (الكاف) كقولك : « يافُلانُ » للرجل حتى يُقبِل عليك ، وتركُها كقولك للرجل : « أنتَ تَفْعَلُ » ، اذا كان مُقبِلا عليك بوجهه مُنصتا لك ، فتركت : « يا فلانُ » حين قلت : « انتَ تَفعَلُ » استغناء باقباله عليك . وقد تقول ايضا : « رويدَكَ » لمن لا يخاف أن يلتبسَ بسواه توكيدا كما تقول للمقبل عليك المنصتِ لك : « أنتَ تَفعَلُ ذاكَ يا فُلانُ » توكيدا . وذا بمنزلة قول العرب : « هاءَ وهاءَكَ ، وهأْ وهأْكَ » ، وبمنزلة قولك : « حَيَّهَلَ » و « حَيهَلَكَ » وكقولهم : « النَّجاءَكَ » فهذه (الكاف) لم تجيء عَلَماً للمأمورينَ والمهنيينَ المضمرين ، ولو كانت علما للمضمرين لكان خطأً ، لان المضمرين ها هنا فاعلون . وعلامةُ المضمرين الفاعلين (الواو) كقولك : « افعَلُوا » وان جاءت هذه (الكاف) توكيدا وتخصيصا ، ولو كانت اسما لكان : (النَّجاءَكَ) محالا ، لانه لا يضاف الاسم الذي فيه الالف واللام . . . . . . » (١) .

ومثله قوله في باب الندبة : « اعلم أنَّ المندوب مدعوٌّ ولكنه متفجّع عليه فان شئت الحقت في آخر الاسم (الالف) ، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها . وان شئت لم تُلحِق كما لم تُلحِق في النداء .

واعلم أنَّ الالِف التي تَلْحَقُ المندوب تُفْتَحُ كُلُّ حركة قبلَها مضمومةً كانت أو مكسورةً لانها تابعة للالف ، ولا يكون ما قبل (الالف) الا مفتوحا .

فاما ما تلحقه (الالف) فقولك : « وازيداهُ » اذا لم تضف الى نفسك ، وان اضفت الى نفسك فهو سواء ، لانك اذا اضفت (زيدا) الى نفسك فَـ (الدال) مكسورة واذا لم تضف فـ (الدال) مضمومة ففتحت المكسور كما فتحت المضموم . . . . . ومن قال : « يا غُلامِي » ، وقرأ : « يا عبادِي » ، (٢) قال :

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .
٢ ـ العنكبوت ، الاية ٥٦ . والزمر ، الايتان١٦ و ٥٣ .



« وازيدياه » اذا اضاف من قبل انه انما جاء بـ (الالف) فالحقها (اليـاء) وحركها في لغة من جزم (اليـاء) لانه لا ينجزم حرفان ، وحركها بالفتح لانه لا يكون ما قبل (الالف) الا مفتوحا » (١)

ومثل ذلك في تتابع التعليلات المختلفة للاوجه المختلفة بحيث تناسب هـذه التعاليل المسائل التي يعلل لـها في كل وجه ، ما يعلل به الاوجه الجائزة في العبارات التي ينادى بها في باب النداء . وخاصة في قوله : « وزعم الخليل انهم نصبوا المضاف نحو : « يا عبد الله » ، و « يا أخانا » والنكرة حين قالوا : « يا رجلا صالحا » حين طال الكلام ، كما نصبوا (هو قَبْلَكَ) (وهُو بَعْدَكَ) ، ورفعوا المفرد كما رفعوا (قَبْلُ) و (بَعْدُ) وموضعهما واحد ، وذلك قولك: « يازيدُ » و « يا عمرُو » وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في : (قبلُ) .

قلت : « أرأيت قولهم : « يا زيدُ الطويلَ » علامَ نصبوا (الطويل) ؟ . . قال : « نصب لانه صفة لمنصوب » ، وقال : « وان شئت كان نصبا على : (أعنِي) فقلت : « أرأيت الرفع على أي شيء هو اذا قال : « يا زيدُ الطويلُ » . . ؟ . قال : « هو صفة لمرفوع » .

قلت : « الست قد زعمت أنّ هذا المرفوع في موضع نصب فلِمَ لا يكون كقوله : « لَقِيتُهُ امسِ الأحدَثَ » ؟ .

قال : « من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع ابدا ، وليس كل اسم في موضع (أمسِ) يكون مجرورا . فلما اطرد الرفعُ في كل مفرد في النـداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء او بالفعل ، فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلته »

قلت : « أفرأيت قولَ العرب كلِّهم :

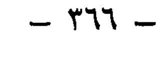
أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائـرا فقد عرَضَتْ أحناءُ حَقٍّ فَخاصِمِ

لاي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في (الطويل) ؟ . . » .

قال : « لان المنادى اذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته اذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : « يا أخونا » تريد ان تجعله في موضع المفرد . وهذا لحـن ، فالمضاف اذا وُصِف به المنادى فهو بمنزلته اذا ناديته لأنه وصفٌ لمنادَى في موضع نصب كما انتصب حيث كان منادَى لانه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في (الطويل) لطوله » .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٢١ وينظر ج ١ ص ١٧٤ ـ ١٧٥ في مثلـه .





وقال الخليل : « كأنهم لما أضافوا ردّوه الى الاصل كقولك : « إنَّ أمسَك قـد مضى » (١) .

ومن امثلة تتابع العلل قوله : « وكذلك (هل) انما تكون بمنزلة (قـد) ولكنهم تركوا (الألف) اذ كانت (هل) لا تقع الا في الاستفهام . قلت : « فما بال : (ام) تدخل عليهن وهي بمنزلة (الالف) ؟ . . قال : « إن (ام) تجيء ها هنا بمنزلة : (لا بَل) للتحول من الشيء الى الشيء ، و (الالف) لا تجيء ابدا الا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها ، واحتاجوا الى (أم) اذ كانت لترك شيء الى شيء لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى » (٢) .

وقد يستدل للعلة التي يأتي بها بما يشبهها في كلامهم مثاله قوله : « واذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم ادخلت فيه (النون الخفيفة) او الثقيلة حذفت (نون) الرفع ، وذلك قولك : « لَتَفْعَلُنَّ ذاك » و « لَتَذْهَبُنَّ » لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا . وتقول : « هل تَفْعَلُنَّ ذاك ؟ » تَحذف (نون) الرفع لانك ضاعفتَ (النون) . وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها اذ كانت تحذف وهم في ذا الموضع اشـد استثقالا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو اشـدّ من ذا ، بلغنا أن بعض القرّاء قرأ : « أتُحاجّونِي » (٣) وكان يقرأ : « فَبِمَ تُبَشّرونِ ؟ (٤) » وهي قراءة اهل المدينة ، وذلك لانهم استثقلوا التضعيف ، وقال عمرو بنُ معدِ يكربَ :

تراهُ كالثّغام يُعَلُّ مِسْكاً يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِي

يريد : « فَلَيْنَنِي » (٥) .

وقد يكون في المسألة الواحدة اكثر من علة ، كل منها يصح أن يحمل الموضع عليه مثال ذلك قوله في باب : (تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة احرف) : « ولا نعلمهم كسروا شيئا من هذا على : (فِعال) استغنوا بهـذا وبالجمع بالواو والنون ، وانما فعلوا ذلك ايضا لانه من بنات (اليـاء) و (الواو) اقلّ منه مما ذكرنا قبله من غير بنات (اليـاء) و « الواو » (٦) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ، وينظر في مثله ج ١ ص ١١٤ وما بعدها .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٩٢ وينظر ص ٤٤ و ج ٢ ص ١٩ و ٢١ و ٢٤ ـ ٢٥ و ١٣٦ ـ ١٣٧ و ١٥٣ ـ ١٥٥ و ١٦٦ ـ ١٦٧ و ٣٩٢ ـ ٣٩٧ .
٣ ـ الانعام ، الآية ٨٠ .
٤ ـ الحجر ، الآية ٥٤ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٥٤ . وينظر في مثله ج ١ ص ٣٧ و ١٤٧ و ج ٢ ص ٢١٢ ـ ٢١٣ . وغيرها .
٦ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٠٧ .



وقوله في الباب نفسه : (واما ما كان من بنات (اليـاء) و (الواو) التي (اليـاء) و (الواو) فيهن عينات فانه لم يكسر على : (فُعَلاء) ولا (أفعلاء)، واستُغنيَ عنهما بـ (فِعال) لانه اقل مما ذكرنا وذلك : (طَويل وطِوال) و « قَوِيم وقِوام » (١) .

وقد مر بنا ان انواع العلل التي ذكروها كثيرة متعددة وان المشهور منها اربعة وعشرون نوعا (٢) . وقد وردت هذه الانواع في الكتاب وقد أشار سيبويه الى العلة في معظم مسائل الكتاب ، وكان اكثر العلل دورانا عنده ما يأتي :

(علة كثرة الاستعمال) : وقد علل بهذه العلة كثيرا من المسائل مثال ذلك قوله في باب (من الابتداء يضمر فيه ما يُبنَى على الابتداء) : « وذلك قولك : « لولا عبدُ الله لكانَ كذا وكذا » ، أما (لكانَ كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) . وأمّا (عبدُ الله) فانه من حديث (لولا) وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد (ألف) الاستفهام كقولك : « أزيدٌ اخوك ؟ » انما رفعته على ما رفعت عليه : « زيدٌ أخوكَ » . غير أن ذلك استخبار وهذا خبر ، وكأنَّ المبنيَّ عليه الذي في الاضمار : « كان في مكان كذا وكذا » فكأنه قال: « لولا عبدُ الله كان بذلك المكان » و « لولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا » ولكن هذا حُذِفَ حين كثر استعمالُهم اياه في الكلام كما حُذِفُ الكلام من (إمّا لا) زعم الخليل – رحمه الله – أنّهم أرادوا : « إن كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ فافعَلْ كذا وكذا إمّا لا » ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام .

ومثل ذلك : (حينَئِذ الآن) انما تريد : « واسمَع الآن » . و (ما أغفَلَهُ عنك شيئا) اي : « دَعِ الشّكَّ عنك » فحذف هذا لكثرة استعمالهم .

وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير . ومن ذلك : « هل من طعام ؟ » أي : (هل من طعام في زمان او مكان ؟) وانما تريد : (هل طعامٌ ؟) و (من طعام) في موضع : (طعامٌ) كما كان : (ما أتاني من رجل) في موضع : (ما أتاني رجلٌ) ومثله جوابه : « ما من طعام » (٣) .

---

١ – الكتاب ج ٢ ص ٢٠٧ . وينظر ص ٢٠٥–٢٠٦ و ٢٠٩ و ج ١ ص ١١٦–١١٧ و ٢٢١ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ .

٢ – ينظر الاقتراح ص ٤٧–٤٨ والبحث المتقدم في العلة .

٣ – الكتاب ج ١ ص ٢٧٩ .



ومثله قوله : « فاما المفرد اذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لانه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الاصوات نحو : (حَوْبُ) وما اشبهه » (١) .

وقوله : « واعلم انه ليس من اسم لا تكون في آخره (الهاء) يحذف منه شيء اذا لم يكن اسما غالبـا نحو : (زيد) و (عمرو) ، من قِبَل أن المعارف الغالبة اكثر في الكلام وهم لها اكثر استعمالا ، وهم لكثرة استعمالهم اياها قـد حذفوا منها في غير النداء نحو قولك : « هذا زيدُ بنُ عمرو » ، ولم يقولوا : « هذا زيدُ ابنُ اخيكَ » .

ولو حذفت من الاسماء غير الغالبة لقلت في : « مُسلمينَ » : « يامُسْلِمُ أقبِلُوا » وفي (راكب) : « ياراكِ أقبِلْ » الا انهم قد قالوا : « يا صاحِ » وهم يريدون « يا صاحِبُ » وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف فحذفوا كما قالوا : « لم أُبَلْ » و « لم يَكُ » و « لا أدْرِ » (٢) .

ويقابل علةَ كثرة الاستعمال علةٌ اخرى هي : « علةُ قلةِ الاستعمال في الكلام » ، وقد علل بها بعض المواضع مثل قوله : « وانمـا مُنِع (فعلٌ) أن يطّرد اطرادَ (فَعْل) أنه اقلّ في الكلام من (فَعَل) صفة . كما كان اقل منه في الاسماء . وهو في الصفة ايضا قليل » (٣) .

ومنه قوله : « واما ما كان (فَعُلا) فانه لم يكسر على ما كسر عليه اسما لقلته في الاسماء ، ولانه لم يتمكن في الاسماء للتكسير والكثرة والجمع كـ (فَعَل) فلما كان كذلك وسهلت فيه (الواو) و (النون) تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون » (٤) .

ومنها علة (عدم الاستعمال) او (عدم الوجود) كما في قوله في باب (الاضمار في ليس وكان كالاضمار في (إنّ) : « ومثل ذلك في الاضمار قول العُجَير : سمعناه ممن يوثق بعربيته :

إذا مِتُّ كان الناسُ صِنفانِ شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أَصنَعُ

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٣٧ ــ وينظر ج ١ ص ١٤٧ و ٤٦٠ و ج ٢ ص ٣ و ٩٣ و ١٠٠ و ٢٧٤ و ٢٧٦ و ٣٤٤ و ٣٦١ و ٣٦٧ و ٣٩٠ و ٣٩٢ وغيرها.
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٠٥ . وينظر ص ٣٤٩ . ٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٠٥ .



أضمر فيها . وقال بعضهم : « كان انت خيرٌ منه » ، كأنه قال : « إنه انت خيرٌ منه » ومثله : « كاد تَزِيغ قُلوبُ فَرِيق مِنْهُم » (١) ، وجاز هذا التفسير لان معناه : (كادت قلوبُ فريق منهم تزيغ) . كما قلت : « ما كان الطيبُ الا المسكُ » على اعمال : (ما كان الامرُ الطيبُ الا المسكُ) فجاز هذا اذ كان معناه : « ما الطيبُ الا المسكُ » وقال هشام اخو ذي الرُّمَّة :

هي الشِّفاءُ لِدائِي لو ظَفِرْتُ بها وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبذُولُ

ولا يجوز هذا في (ما) في لغة أهل الحجاز ، لانه لا يكون فيه اضمار ، ولا يجوز أن تقول : « ما زيداً عبدُ الله ضارباً » و « ما زيداً أنا قاتِلا » لانه لا يستقيم كما لم يستقم ان تقدم في (كان) و (لَيس) ما يعمل فيه الآخر » (٢) .

ومثله قوله : « ومما يترك صرفه لانه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الاول منه زائدا الا بثبت نحو : (تَنْضُب) فانما (التاء) زائدة ، لانه ليس في الكلام شيء على اربعة احرف ليس اوله زيادة يكون على هذا البناء » (٣) .

وقوله : « ولا يكون في قولهم : « هم ضارِبوك » أن تكون (الكاف) في موضع النصب ، لانك لو كففت (النون) في الاظهار لم يكن إلا جرا ، ولا يجوز في الاظهار « هم ضارِبُو زيداً » لانها ليست في معنى : (الذي) لانها ليست فيها (الالف واللام) كما كانت في « الذي » (٤) .

ومثل ذلك ماعلله بأنه لايتكلم به مفرداً ، وقد جاء في قوله : واعلم أن حذف (النون) والتنوين لازم مع علامة المضمر غيرِ المنفصل لانه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلا بفعل قبله او باسم فيه ضمير فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ، لانهما لا يكونان الا زوائد ، ولا يكونان الا في أواخر الحروف » (٥) .

ومن ذلك قوله في باب : (اذا حذفت منه (الهاء) ابدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي (الهاء) : « وذلك قولك في : (عَرْقُوَة) و (قَمَحْدُوَة) إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه (هاء) على حال : « يا عَرْقِي » و « يا قَمَحْدِي » من قبل انه ليس في الكلام اسم آخره كذا » (٦) .

ومثله قوله : « وان رخمت رجلا اسمه (طُفاوَة) قلت : « يا طُفاءُ أقبِلْ » من قبل انه ليس في الكلام اسم هكذا آخره يكون حرف الاعراب —

---

١ — التوبة ، الاية ١١٧ وهي في المصحف : « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم » . (؟) بالياء .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٣٦ . ٣ — الكتاب ج ٢ ص ٣ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٩٦ . ٥ — الكتاب ج ١ ص ٩٦ .
٦ — الكتاب ج ١ ص ٣٣٤ .

يعني : (الواو) و (الياء) ـ اذا كانت قبلهما (الف) زائدة ساكنة لم يثبتا على حالهما ، ولكن تبدل (الهمزة) مكانهما » (١) .

ومن ذلك قوله : « وليس لبنات الخمسة فعْلٌ كما انها لا تكسر للجمع لأنها بلغت اكثر الغاية مما ليس فيه زيادة فاستثقلوا ان تلزمهم الزوائد فيها لأنها اذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستثقلوا ذلك ان يكون لازما لهم اذ كان عدده اكثر عدد مالا زيادة فيه ، ودعاهم ذلك الى أن لم يكثر في كلامهم مزيدا ولا غير مزيد كثرة ما قبله لأنه اقصى العدد » (٢) .

ومن العلل : (علة تجنب ما لا يمكن التكلم به) كالتقاء الساكنين او الجمع بينهما ، وقد علل بذلك في مواضع منها قوله في باب : (ما جاء معدولا عن حده من المؤنث) : « أما ما جاء اسما للفعل وصار بمنزلته فقول الشاعر :

مَنَاعِهَا من ابل مَنَاعِهَا ألا تَرى الموت لَدى أرباعِها

ويقال : « نَزالِ » اي : (انزِلْ) . . . . . فالحدُّ في جميع هذا (افْعَلْ) ولكنه معدول عن حده ، وحرك آخره لانه لا يكون بعد (الالف) ساكن » (٣) .

ومن ذلك قوله في باب (ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفا) : « وذلك قولك في رجل اسمه : (قاضُون) : « يا قاضِي أَقبِلْ » ، وفي رجل اسمه (ناجِيٌّ) : (يا ناجِي أقبِل) ، اظهرت (الياء) لحذف (الواو) و (النون) . وفي رجل اسمه (مُصطَفَون) : « يا مُصْطَفَى أَقبِلْ » ، وانما رددت هذه الحروف لانك لم تَبنِ الواحد على حذفها كما بنيت (دم) على حذف (الياء) ولكنك حذفتهن لانه لا يسكن حرفان معا فلما ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجَعتَهن ، فحذف (الواو) و (النون) ها هنا كحذفهما في (مسلمين) لان حذفها لم يكن الا لانه لا يسكن حرفان معا ، و (الياء) و (الالف) في (قاضِي ومُصطَفَى) تثبتان كما تثبت (الميم) في « مسلمين » (٤)

ومثله في العلة : باب (يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لانه لا يلتقي ساكنان) فقد عقد هذا الباب على ما علته التقاء الساكنين (٥) ومثل ذلك في تعليل المسألة بعدم امكان انجزام حرفين قوله : « وتقول : « واغلام زيداه » اذا

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٣٤ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ . وينظر ج ٢ ص ٣٨ وغيرها .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٦ ـ ٣٧ . ٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٤٠
٥ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ .





لم تضف (زيدا) الى نفسك ، وانمـــا حذفت التنوين لانه لا ينجزم حرفان » (١)

ومن العلل التي اعتمد عليها في الكتاب واكثر منها بحيث لا تكاد تمـــر مسألة الا وفيها هذا التعليل ، (علة التخفيف) او (الاستخفاف) : وقد وردت هذه العلة على صور مختلفة فقد تكون بالحذف كما جاء في قوله في باب (الظروف المبهمة غير المتمكنة) : « وسألت الخليل عن قولهم : « مُذْ عامُ أوَّلُ » و « مُذْ عامَ أوَّلَ » فقال : (اوَّل) ها هنا صفة وهو (أفعَل) من عامك ، ولكنهم الزموه هنا الحذف استخفافا » (٢) .

وقد يكون باستعمالهم اقل الاسماء عددا في الحروف الاصلية وذلك كما في قوله : « ولو سميت رجلا : (قَدماً) او (حَشاً) : صرفته ، فان حقرته قلت : « قُديمٌ » فهو مصروف ، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة لأن هذا لا يكون الا تحقير أقلّ العدد ، وليس محقرٌ أقلّ حروفا منه فصار كغير المحقر الذي هو اقلّ ما كان حروفا » (٣) .

وقد يكون التخفيف بتحويل البناء من متحرك ثقيل الى ساكن خفيف (أي : علة تخفيف بالتسكين) مثاله قوله : « فان قلت : ما بال (قال) صرف اسم رجل و (قِيل) التي هي : (فُعِل) وهما محدودتان عن البناء الذي هو الاصل فليس يدخل هذا على احد في هذا القول من قبل انك خففت (فَعَل) و (فُعِل) نفسه كما خففت الحركة من (عَلِم) وذلك من لغة بني تميم فتقول : « عَلْم » كما حذفت (الهمزة) من (يَرى) و نحوها » (٤) .

أو يكون بتحويل حركة وحرف الى حركة وحرف اخف منهما ، يقول عند كلامه على صياغة اسم المكان والزمان والمصدر من معتل اللام : « فالموضع والمصدر فيه سواء وذلك لانه معتل ، وكان (الالفُ) و الفتح اخفّ عليهم من الكسرة مع (اليـــاء) ، ففروا الى : (مَفْعَل) اذ كان يُبنَى عليه المكان والمصدر . . . . واما بنات (الواو) فيلزمها الفتح لانها (يَفْعُلُ) ولان فيها ما في بنات (اليـــاء) من العلة » (٥) .

وقد تكون العلة (استخفاف بعض الابنية دون بعض) مثال ذلك قوله : « وقالوا : « شَحِحْتَ » كما قالوا : « بَخِلْتَ » ، وذلك لان الكسرة اخف

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٢٢ وينظر ج ٢ ص ٢٨٦ وج ١ ص ٢٢٣ و ٣٢٢ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٥ وينظر ص ٢١٦ و ٣٩٩ وج ١ ص ٢٧٢ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٣ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٥ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٤٨ .





عليهم من الضمة الا ترى أن (فَعِل) اكثر في الكلام من (فَعُل) ، و (اليـاء) اخف من (الواو) واكثر . . . . وزعم يونس أنّ من العرب من يقول : « لَبُبْتَ » : « تَلُبُّ » كما قالوا : « ظَرُفْتَ : تَظْرُفُ » ، وانما قل هذا لأن هذه الضمة تستثقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيما يستثقلون فاجتمعا فـروا منهُما » (١) ، فالتخفيف هنا بترك البناء الثقيل .

ومما علّله بعلة التخفيف : حذف التنوين من الاسم ، كحذفه من المنادى لكثرة الاستعمال . (٢)

وهناك مواضع كثيرة أحدثت في الكلمات او في الاساليب تغييرات بحذف للبناء اوتركه او استغناء عنهاو ابدال حرف مكان حرفاو حركة مكان اخرى ونحو ذلك ممـا يؤدي الى التخفيف في الكلام . او ممـا تكون علته الاستخفاف (٣) .

ويقابل هذه العلة (علة الاستثقال) وذلك ان يستثقلوا عبارة أو حرفا أو حركة أو نحو ذلك وقد استعملها سيبويه كثيرا ، واكثر ما يستثقلون من عبارات أو الفاظ او اساليب ما يكثر دورانه في كلامهم وهذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف او الاستخفاف .

مثال ذلك قوله معللا حذف (الواو) و (اليـاء) باستثقالهم تتابع اربع متحركات : « واذا كانت (الواو) و (اليـاء) بعد (الميم) التي هي علامة الاضمار كنت بالخيار ان شئت حذفت وان شئت اثبتَّ ، فان حذفت اسكنت (الميم) ، فالاثبات (عَلَيكُمُو) و (أنتُمُو ذاهبون) و (لَديهِمِي مال) فأثبتوا كما تثبت (الالف) في التثنية اذا قلت : (عليكُما) و (انتُمـا) و (لديهمـا) .

وأما الحذف والاسكان فقولهم : « عليكُمْ مالٌ » و « انتُمْ ذاهبون » و« لَديهِمْ مالٌ » ، لما كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضمتان مع (الواو) والكسرتان مع (اليـاء) ، والكسرات مع (اليـاء) نحو : (بِهِمِي داءٌ) . و (الواو) مع الضمتين نحو : (ابوهُمُو ذاهبٌ) والضمات مع (الواو) نحو : « رُسُلُهُمُو بالبينات » (٤) حذفوا . . . واسكنوا (الميم) ، لأنهم لمـا حذفوا (اليـاء) و (الواو) كرهوا ان يَدَعُوا بعد (الميم) شيئا منهما اذ كانتـا

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٢٦ .   ٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣١٦ .

٣ ــ ينظر في ذلك الكتاب ج ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٩٣ و ٢٩٨ و ٣١٦ــ٣١٧ وج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٧ ــ ٢٥٨ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٥٧ و ٣٦٩ وغيرها كثير .

٤ ــ الاعراف ، الآية ١٠١ .



تحذفان استثقالاً فصارت الضمة بعدها نحو (الواو) ولو فعلوا لاجتمعت في كلامهم اربع متحركات ليس معهن ساكن نحو : « رُسُلُكُمُو » (١) وهم يكرهون هذا الا ترى انه ليس في كلامهم اسم على اربعة احرف متحرك كله ؟ » (٢) .

ومثله قوله : « والزموا هذا الاسكان اذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو : (رُسْل) و : (عَضْد) وأشباه ذلك . ولذلك آثروا الاسكان فيها على (الهمزة) حيث كان مثالها يسكن للاستثقال » (٣) .

ومن علل الاستثقال : استثقال (اليـــاء) مع (الواو) كاستثقال الواوين(٤) واستثقال (الهمزة) وحدها واستثقالها مع مثلها وكذلك (الالف) . (٥) واستثقال (الواو) في الفعل . (٦) وكراهية (الواو) و (الهمزة) واستثقالهما . (٧) واستثقال اجتماع ثلاث واوات مع الضمتين . (٨) واستثقال اجتماع الياءات . (٩) واستثقال الواوين (١٠) . واستثقالهم التضعيف على ألسنتهم (١١) .

ومما علله باستثقالهم التضعيف قوله : « واما (احمررْتُ) و (اشهابَبْتُ) فليس لهما نظير في باب الاربعة ، ألا ترى انه ليس في الكلام : « احرْجمَتُ » ولا (احراجَمْتُ) فيكون ملحقا بهذه الزيادة . فلما كانتا كذلك اجريتا مجرى ما لم يلحق بنـــاء ببناء غيره ممـــا عينه ولامه من موضع واحد لانه تضعيف وفيه من الاستثقال مثل ما في ذلك ، ولم يكن له نظير في الاربعة على ما ذكرت لك » (١٢) .

ومنه استثقالهم اجتماع حرفين من موضع واحد ، يقول : « والتضعيف : أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد وذلك نحو : » ردَدتُ »و« اطمأنَنْتُ» فاذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الادغام ، وذلك فيما زعم الخليل أولى به لانه لمـــا كانا من موضع واحد ثقل عليهم ان يرفعوا السنتهم من موضع ثم يعيدوها الى ذلك الموضع للحرف الآخر فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة ، وذلك قولهم : « رُدّي » و « اجترّا . . . » (١٣) .

ومنه استثقالهم (اليـــاء) مع الكسرة كما يستثقلون الياءات (١٤) واستثقالهم

---

١ ــ غافر ، الآية ٥٠ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٢ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٦٨ وينظر ص ٣٦٩ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٧٤ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤١١ .
٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٧٦ وينظر ص ٣٧٧ .
٧ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٧٩ .
٨ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ ــ ٣٩٣ .
٩ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٩٣ .
١٠ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٩٢ .
١١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٩٧ .
١٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٠١ ــ ٤٠٢ .
١٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ .
١٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨ .

كسرة (اليـاء) وتوالي الحركات ممـا يثقله لانهم رأوا العرب غيّروا للكسرتين والياءين الاسم استثقالا (١) كما كرهوا ان تتوالى في الاسم اربع ياءات فحذفوا (اليـاء) الزائدة التي حذفوها من (سُلَيْم) و (ثَقِيف) حيث استثقلوا هـذه اليـاءات . (٢)

وقد تكون العلة : (علة قبح) واستكراه لامر من الامور في العبارة أو في الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويستحب . ومن امثلة ذلك قوله في تعليله قلة زيادة التضعيف . أو كما يسميها : « الزيادة من موضعها » : « اعلم ان الزيادة من موضعها لا يكون معها الا مثلُها ، فاذا كانت الزيادة من موضعها لزم التضعيف فهكذا وجه الزيادة من موضعها ، فاذا زدت من موضع (العين) كان الحرف على : (فُعَّل) في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : (السُّلَّم) و (الحُمَّر) و (العُلَّف) والصفة نحو : (الزُّمَّج) . . . . وانمـا قلت هذه الاشياء في هذا الفعل كراهية التضعيف » (٣) .

ومثله قوله : « فاما ما كان من هذا مضاعفا فانه يكسر على (فِعال) كما كسر غير المضاعف وذلك : « شَديد : وشِداد » و (حَديد : وحِداد) ونظير (فُعَلاء) فيه (أفْعِلاء) ، وذلك : (شَديدٌ : وأشِدّاء) و (لبيبٌ : وألِبّاءُ) و (شحيحٌ : وأشِحّاء) وانمـا دعاهم الى ذلك اذ كان ممـا يكسر عليه (فَعيل) كراهية التقاء المضاعف » (٤) .

وليس التضعيف وحده المستكره عندهم انمـا يكرهون تحريك الواوات والياءات ، يقول : « واما ما كان من بنات (اليـاء) و (الواو) فان نظـير (فُعَلاء) فيه (أفْعِلاء) وذلك نحو : (أغنِيـاء) . . . وذلك انهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح ، فلما كان ممـا يكرهون ووجدوا عنه مَندوحة فرّوا اليها كما فرّوا اليها من المضاعف » (٥) .

ومنها كراهية الواوين والضمة في (الواو) . (٦)

وممـا علله بالقبح الفصل بين الجار والمجرور ، يقول : « وقال : اذا فصلت بين : (كم) وبين الاسم بشيء استغني عليه السكوت او لم يَستغنِ

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٧٢ .

٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٧٣ وينظر في الاستثقال والتعليل به ج٢ ص٧٦ و ١١٦ و ١٣٢ و ١٨٥ و ١٨٧ و ٢٢٦ و ٢٣٢ و ٢٤٣ و ٢٥٢ و ٢٧٦ وغيرها كثير .

٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٢٩ . ٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٠٧

٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٠٧ . ٦ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨٧ و ١٩٢ .



فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لانه قبيح ان يفصل بين الجار والمجرور ، لان المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة » (١) .

ومثله قوله : « واما (الالف) و (اللام) فلا يكونان حالا البتة ، لو قلت : « مررتُ بزيد القائم » ، كان قبيحا اذا أردت : « قائماً » (٢) .

وقد تكون العلة علة كراهية تشبيه شيء بشيء آخر او جعله مثله يقول في باب : (ما يقدم فيه المستثنى) : « وذلك قولك : « ما فيها إلا أباك أحدٌ » « ومالي إلا أباك صديقٌ » . وزعم الخليل انهم انما حملهم على نصب هذا أن المستثنى انما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ، لان الأستثناء انما حده أن تتداركه بعد ما تنفي فتبدِلَه ، فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز اذا أخرت المستثنى ، كما انهم حيث استقبحوا ان يكون الاسم صفة ، في قولهم : « فيها قائماً رجلٌ » ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة ، وكان هذا الوجه امثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجههِ ، قال كعبُ بنُ مالك (رضي الله عنه) :

الناسُ أَلْبٌ عَلَينا فيك لَيس لَنا إلّا السيوفَ وأطرافَ القَنَاوزرُ

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حد المستثنى ان يكون بدلاً منه ، بدلاً من المستثنى » (٣) .

وقد يكون الاستقباح علة لجريان الشيء على غير وجهه (٤) .

وقد تكون العلة الاستكراه والاستثقال كما في قوله : « واما بنات (الياء) إذا كسرت على بناء الاكثر فهي بمنزلة بنات (الواو) ، وذلك قولك : « كُلْيَةٌ : وكُلًى » ، و« مُدْيَةٌ : ومُدًى » ، و « زُبْيَة : وزُبًى » ، كرهوا أن يجمعوا بِ (التاء) فيحركوا (العين) بالضمة فتجي هذه (الياء) بعد ضمة ، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه واجتزأوا ببناء الاكثر » (٥) .

ومما عله بالاستكراه او القبح مواضع كثيرة منها : اجتماع الكسرتين(٦) وابدال السواكن . (٧) واجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفيّ (٨) . والتضعيف في (الهمزة) (٩) ، والضمة في (الياء) كالواو بعد (الياء) (١٠) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٩٥ . وينظر ج ١ ص ٢٧٦
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٤٦ وينظر ٣٢٨ و ج ٢ ص١١٩ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ٢٤٤ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٧١ ـ ٣٧٢ . ٤ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٧٤ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٨٢ . ٦ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨٢ .
٧ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٦٦ . ٨ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٩١ .
٩ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٨٦ . ١٠ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨٥ .

والضمة في (الواو) مع (الواو) التي بعدها والضمة التي قبلها (١) . وغيرها كثير من المواضع (٢) .

وقد تكون العلة كراهية التباس لفظ بلفظ او معنى بمعنى ، كما في قوله : « وسألته عن قوله : « كما أنّه لا يعلمُ ذلك فتجاوز اللهُ عنه » ، و « هذا حق كما أنك ههنا » ، فزعم أن العاملة في : (أن) (الكاف) ، و (مـا) لغو الا أن (مـا) لا تحذف منها كراهية أن يجيءُ لفظها مثل لفظ : (كأن) كما الزموا (النون) (لأ فعلنَ) و (اللام) قولهم : (إنْ كان لَيَفْعَلُ) كراهية ان يلتبس اللفظان » (٣) .

او كراهية اجتماع شيئين في العبارة او الكلمة الواحدة ، مثاله قوله : « فلما جئت بالفعل بعد ان جئت بشيءْ كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقّلته أو قلت : « قد علمتُ أنْ يقولُ ذاك » كان يمتنع ، فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقّلا فجعلوا هذه الحروف عوضا » (٤) .

ومثله كراهية اجتماع النونات في توكيد الفعل المسند الى (نون النسوة) (٥) ، وكراهية اجتماع ما يستثقلون (٦) .

ومن العلل : (علة اولوية او اصالة أو تمكن) وقد ورد التعليل بها في قوله : « واعلم أن الواحد أشـد تمكنا من الجمع لان الواحد الاول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو : (مساجِد) و« مَفاتيح » (٧) .

ومثله قوله : « واعلم أن المذكر اخف عليهم من المؤنث لان المذكر أول وهو اشـد تمكنا ، وانمـا يخرج التأنيث من التذكير ، الا ترى أن (الشيءْ) يقع على كل ما اخبر عنه من قبْل ان يعلم : أذكر هو او انثى ، و (الشي) مذكر فالتنوين علامة للامكن عندهم ، والاخف عليهم ، وتركه علامة لمـا يستثقلون » (٨)

وقوله : « واعلم أن النكرة اخف عليهم من المعرفة ، وهي اشـد تمكنا لان النكرة اول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم اكثر الكلام ينصرف في النكرة » (٩) .

---

١ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨٦ .
٢ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٢٥ و ١٢٥ ـ ١٢٦ و ١٢٨ ـ ١٢٩ و ١٣٦ و ١٦٦ و ١٧٠ و ١٨٦ و ٢٨١ و ٢٨٣ و ٢٨٤ وغيرها .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٧٠ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٨٢ .
٥ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٥٧ .
٦ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٨٩ .
٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٧ وينظر ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨ ـ ٨٠ ـ الكتاب ج ١ ص ٧ .
٩ ـ الكتاب ج ١ ص ٦ـ٧ .

وقوله : « وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لان الاشياء كلها اصلها التذكير ثم تختص بعد ، وكل مؤنث شيء . و (الشيء) يذكر فالتذكير اول وهو اشد تمكنا ، كما ان النكرة هي اشد تمكنا من المعرفة لان الاشياء انما تكون نكرة ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو اشد تمكنا فالأول أشد تمكنا عندهم »(١) .

وقوله : « ولا يكون شيء على حرفين صفة حيث قل في الاسم وهو الاول الامكن »(٢) .

ومثله قوله : « وأما ما جاء على ثلاثة احرف فهو اكثر الكلام في كل شيء من الاسماء والافعال وغيرهما مزيدا فيه وغير مزيد فيه ، وذلك لأنه كأنه هو الاول فمن ثم تمكن في الكلام » (٣) .

ومنها (علة الخروج عن الأصل) (٤) و (علة التمكن) ، وقد مر بنا تعليله بهذه العلة مع تعليله بالأصالة والأولوية ، ومثل ذلك قوله : « واعلم ان بعض الكلام اثقل من بعض ، فالافعال اثقل من الاسماء ، لان الاسماء هي الاول وهي أشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » (٥) .

ومنها : (علة الاستغناء) وقد يسميها : (الاكتفاء) ، وقد استعملها كثيرا كما في قوله : « فاذا قلت : « لا أبالك » فها هنا اضمار مكان ، ولكنه يترك استخفافا واستغناء » (٦) .

ومن ذلك قوله : « وتقول : « لا يدين بها لك » ، و « لا يدين اليوم لك » ، إثبات (النون) احسن وهو الوجه . . فكما قبح أن تقول : « لا مثل بها زيد » فتفصل ، قبح أن تقول : « لا يدي بها لك » ولكن تقول : « لا يدين بها لك » و « لا اب يوم الجمعة لك » كأنك قلت : « لا يدين بها » و « لا أب يوم الجمعة » ثم جعلت (لك) خبرا فرارا من القبح . وكذلك ان لم تجعل (لك) خبرا ولم تفصل بينهما وجئت بـ (لك) بعد ان تضمر : (في مكان أو زمان) كاضمارك اذا قلت : « لارجل » و « لا بأس » وان اظهرت فحسن ثم تقول : (لك) لتبين المنفي عنه ، وربما تركتها استغناء بعلم المخاطب . . . . » (٧) .

---

١ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٢ وينظر ص ٢٣ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٠٥ .
٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ . ٤ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١١٩ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٦ وينظر ص ٢٩٢ و ج ٢ ص ٢٤ و ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٤٨ وينظر ج ٣ ص ٥ . ٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧ .





وقوله في باب : (ما يحذف المستثنى فيه استخفافا) : « وذلك قولك : « ليس غيرُ » و « ليس إلاّ » فكأنه قال : « ليس إلاّ ذاك » و « ليس غيرُ ذاك » . ولكنهم حذفوا (ذلك) تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني . . . ومثل ذلك ايضا قوله :

لو قلت:ما في قومِها،لم تَيْثَمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

يريد : (ما في قومها احدٌ) ، فحذفوا هذا كما قالوا : « لو أن زيداً ها هنا » وانما يريدون : (لَكان كَذا وكَذا) . وقولهم : « ليس احدٌ » أي : (ليس ها هنا احدٌ) فكل ذلك حذف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بما يَعني »(١).

وقوله : « وانما قالت العرب : « قال قومُك » و « قال أَبَواك » لأنهم اكتفوا بما اظهروا عن أن يقولوا : « قالا أبواك » و « قالوا قومك » فحذفوا ذلك اكتفاء بما اظهروا » (٢)

وقد تكون العلة (عدم التمكن) . (٣) وقد تكون العلة (عدم حاجة) كما في قوله : « وانما منع (الأسد) وما أشبهه ان يكون له اسم معناه معنى : (زيد) أن (الأسد) وما اشبهها ليست باشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا الى اسماء يَعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تُحفَظُ حُلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه » (٤) .

ومن العلل (علة عدم استغناء) ، يقول : « واما : « بك مأخوذٌ زيدٌ » فانه لا يكون الا رفعا من قِبَل أن : (بك) لا تكون مستقرا للرجل ، ويدلك على ذلك انه لا يُستغنَى عليه السكوتُ » (٥) .

ومنها (علة رد الشيء الى اصله) مثالها قوله : « وقال الخليل : من قال : « يازيدُ والنّضْر» فنصب فانما نصب لان هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء الى اصله » (٦) .

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٧٥ ــ ٣٧٦ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٣٤ وينظر ج ١ ص ٢٣٥ و ٣١٠ و ج ٢ ص ١٤٠ و ١٩١ و ٢٥٠ و ٢٧٨ و ٣٠١ و ٣١٠ و ٣١٦ .
٣ ــ ينظر ج ٢ ص ١٤ ــ ١٥ و ٣٠٩ . ٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٦٤ .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ وينظر ج ٢ ص ١١٧ . ٦ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ وينظر ج ٢ ص ٨٠ و ص ١٤١ ــ ١٤٢ و ٢٥٠ .

ومثله قوله : « وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له ان لا يكون الا نصبا اذا كان المفرد ينتصب صفتُه . قلت : « أرأيت قول العرب : « يا أخانا زيداً أَقْبِلِ ؟ » قال : « عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله وهو الأصل ، لانه منصوب في موضع نصب » . وقال قوم : « يا أخانا زيدٌ » وقد زعم يونُس أن ابا عمرو كان يقوله ، وهو قول اهل المدينة ، قال : « هذا بمنزلة قولنا : « يا زيدُ » كما كان قوله : « يا زيدُ أخانا » بمنزلة : (يا أخانا) فيحمل وصف المضاف اذا كان مفردا بمنزلته اذا كان منادًى . و « يا أخانا زيدا » اكثر في كلام العرب لانهم يردونه الى الاصل حيث ازالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادًى كما ردّوا : « ما زيدٌ الا منطلق » الى اصله ، وكما ردوا : « أتقولُ » حين جعلوهخبرا الى اصله » (١) .

ومنها (علة اعلام بالاصل) كما في قوله : « وقالوا : « وجَد يَجُدُ » ولم يقولوا في : (يَفْعُلُ) : « يَوْجُدُ » وهو القياس ، ليُعلِمُوا أن أصلَه : (يَجِدُ) (٢) .

ومنها : (علة عدل) اي (حد عن الاصل أو الوجه الآخر) مثال ذلك قوله : « وسألته عن (أحادِ وثُناءَ ومَثْنَى وثُلاث ورُباع) . فقال : « هو بمنزلة : (أُخَرَ) انمــا حدُّه : (واحداً واحداً) و (اثنين اثنين) ، فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه » (٣) .

وقوله : « واما : (عُمَرُ)و(زُفَرُ) فانما منعهم من صرفهما واشباههما انهما ليسا كشيء ممــا ذكرنا ، وانمــا هما محدودان عن البناء الذي هو اولى بهما وهو بنــاؤهما في الاصل ، فلما خالفا بناءهما في الاصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : (عامِر) و (زافِر) . ولا يجيء : (عُمَرُ) واشباهُه محدودا عن البناء الذي هو أولى به وذلك البناء معرفة ، كذلك جرى في هذا الكلام » (٤) .

ومنها : (علة المشابهة) ويسميها في بعض المواضع : (المضارعة) . وقد وردت في قوله في باب : (ما جرى من الاسماء التي تكون صفة مجرى الاسماء التي لا تكون صفة) ، « وذلك : « أفعَلُ منه » و « مِثْلُكَ » واخواتُهما ، و « حسبُكَ من رجُل » و « سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ » و « ايُّما رجل » و « أبو عَشَرة » . . . . وانمــا صار هذا بمنزلة الاسماء التي لا تكون صفة من قِبَلِ

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٦٠ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٥ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٤ .



انها ليست بفاعلة ، وانها ليست كالصفات غير الفاعلة نحو : (حَسَنٍ) و (طَويلٍ) و « كَريم » ، من قِبَلِ أن هذه تفرد وتؤنث بـ (الهـاء) كما يؤنث (فاعلٌ) ويدخلها (الالف واللام) ، وتضاف الى ما فيه (الالف واللام) ، وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلا حين نقول : « هذا رجلٌ ملازمُ الرجلِ » ، وذلك قولك : « هذا حَسَنُ الوجهِ » .

ومع ذلك أنك تدخل على : (حَسَنِ الوجهِ) الالف واللام ، فتقول : « الحسنُ الوجهِ » كما تقول : « المُلازمُ الرجُلَ » ، فـ (حَسَنٌ) وما اشبهه يتصرف هذا التصرف اذ لا تستطيع ان تفرد شيئا من هذه الاسماء الأُخَر ، لو قلت : « هذا رجلٌ خيرٌ » و « هذا رجلٌ افضلُ » و « هذا رجلٌ أبٌ » لم يستقم ولم يكن حسناً . وكذلك (اي) لا تقول : « هذا رجلٌ اي » . فلما اضفتهن وأوصلت اليهن شيئا حَسُن و تَمـمن به ، فصارت الاضافة وهذه اللواحق تُحَسِنُهُ ، ولا تستطيع أن تدخل (الالف واللام) على شيء منها كما ادخلت ذلك على : « الحَسَنَ الوجهِ » . ولا تنون ما تنون منه على حد تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه ، ولا تؤنث كما يؤنث الفاعل ، فلم يَقْوَ قوة : (الحَسَن)اذا لم يفرد افراده . فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البتة الا مستكرها كان الوجهُ عندهم فيه الرفع اذا كان النعتُ للآخرِ ، وذلك قولك : « مررتُ برجلٍ حسنٌ أبُوه » . ومع ذلك أيضا أن الابتداء يحسُنُ فيهن ، تقول : « خيرٌ منك زيدٌ » و « أبو عَشرة زيدٌ » و « سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ » ، ولا يحسن الابتداءفي قولك : « حسنٌ زيدٌ » .

فلما جاءت مضارعة للاسماء التي لا تكون صفة وقويت في الابتداء كان الوجهُ فيها عندهم الرفع ، اذا كان النعت للآخر ، وذلك قولك : « مررتُ برجلٍ خيرٌ منك ابوه » و « مررتُ برجل سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ » . . . . (١)

ومثله قوله : « فان قلت : هلا قالوا : « هذا زيدُ الطويلُ » ، فان القول فيه ان تقول : « جُعِل هذا لكثرته في كلامهم بمنزلة قولهم : « لَـدُ الصلاةِ » حذفها لانه لا ينجزم حرفان . . . » (٢)

وقوله : « وتقول : « اللّذينِ يأتيانِـكَ فاضرِبْهُما » ، تنصبه كما نصبت (زيدا) ، وان شئت رفعته على أن يكون مبنيا على مظهر او مضمر وإن شئت كان

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٢٩ ــ ٢٣٠ وينظر ج ١ ص٢٦٩ ــ ٢٧٠ و ٣١٣ ــ ٣١٤ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣١٤ .



مبتدأ لانه يستقيم أن تجعل خبره من غير الافعال بـ (الفـــاء) ، الا ترى انك لو قلت : « الذي يأتيني فلَهُ دِرهَمٌ » ، و « الذي يأتيني فمكرمٌ مَحمولٌ » . كان حسنا ، ولو قلت : « زيدٌ فلَهُ دِرهمانِ » لم يجزْ ، وانمـا جاز ذلك لأن قوله : « الذي يأتيني فلَهُ دِرهَم » في معنى الجزاء فدخلت (الفاء) في خبره كما تدخل في خبر الجزاء » (١) .

وقوله : « ومن ثم جعلوا (تاء) الجمع في الجر والنصب مكسورة لانهم جعلوا (التـــاء) التي هي حرف الاعراب كـ (الواو) و (اليـــاء) ، والتنوين بمنزلة (النون) لأنها في التأنيث نظيرة (الواو) و (اليـــاء) في التذكير فأجروها مُجراها » (٢) .

وقد يسميها : (المماثلة) كما في قوله : « فاذا قلت : « إنْ تَفْعَلْ » فاحسن الكلام ان يكون الجواب : « أفْعَلْ » لانه نظيره من الفعل . واذا قال : « إنْ فَعَلْتَ » فأحسَنُ الكلامِ أن تقول : « فَعَلْتُ » ، لأنه مثله فكما ضعف (فَعَلْتُ) مع : (أَفْعَلْ) ، و (أفْعَلُ) مع : (فَعَلْتُ) ، قبُح (لم أفْعَلْ) مع (يَفْعَلُ) لان : (لم أفْعَل) نفي (فَعَلْتُ) ، وقبح : (لا أَفْعَلُ) مع (فَعَلَ) لأنها نفي « أفْعَلُ » (٣) .

وقد علل بعض المسائل بـ (عدم وجود الشَبَهِ) او بـ (خروجها من الشَبَهِ) مثال ذلك قوله : « ومن قال : « تُرتُبٌ » صرف لانه وإن كان اوله زائدا فقد خرج من شَبَهِ الأفعال وكذلك : التُدْرأُ » (٤) .

وقوله : « ولا يميلون بنات (الواو) اذا كانت (الواو) (عينا) إلا ما كان على : (فَعَلْتُ) مكسور الاول ليس غيره . ولا يميلون شيئا من بنات المضموم الاول من : (فَعُلْتُ) لانه لا كسرةُ يُنحَى نَحوها ، ولا تُشبِهُ بنات (الواو) التي (الواو) فيهن « لام » (٥) .

ومنها : علة مشابهةٌ لهذه العلة وهي (علة المخالفة او المغايرة) ، وقد جاءت في قوله : « قلت : « فما بالُ (أُخَر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ » .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٧٠ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٥ . وينظر ص ٣ و ٤ و ٦٢ و ٢٤٠ ـ ٢٤١ و ٤٤٠ . و ج ٢ ص ٢-٣ و١٢١و ١٢٤ و ١٤٢ و ١٤٤ و ١٥٢ و ١٩٥ و ٢٥١ و٢٥٦ و ٢٧٥و٢٩٥و٣٣٤و٣٣٥و٣٤٩و٣٦١و٤٤٨ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٤٨ . وينظر ج ٢ ص ٢٠٦ و ٣٦٧ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٦١ وينظر ص ١٤و١٠٢ .

فقال : « لان (أُخَر) خالفت اخواتها واصلها ، وانما هي بمنزلة (الطُّول) و (الوُسْط) و (الكُبَر) لا يكن صفةً الا وفيهن (الفٌ ولامٌ) ، فيوصف بهن المعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول : « نسوةٌ صُغَرٌ » ولا « هؤلاء نسوةٌ وُسَطٌ » ، ولا تقول : « هؤلاء قومٌ أصاغرُ » ، فلما خالفت الاصل وجاءت صفة بغير (الالف واللام) تركوا صرفها كما تركوا صرف (لُكَعَ) حين أرادوا : « يا ألكعُ » (١) .

وقوله في اثناء كلامه على تحقير الاسماء المبهمة : « اعلم أن التحقير يضم اوائل الاسماء الا هذه الاسماء فانه يترك اوائلها على حالها قبل ان تحقر وذلك لأن لها نحوا في الكلام ليس لغيرها . . . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها ، وذلك قولك في : (هذا) : « هذيا » و (ذاك) : « ذيّاك » ، وفي (ألىَ) : « أليّا » . وانما الحقوا هذه الالفات في اواخرها لتكون اواخرها على غير حال اواخر غيرها كما صارت اوائلها على ذلك » (٢) .

ومنها : (علة تفريق) : يقول : « وانما قالوا : لَديك وعلَيك والَيك في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الاسماء المتمكنة » (٣) .

ويقول : « ويتم في قولك : « ما أقولَهُ » و « ما أبيَعَهُ » لانَّ معناه معنى (أفعلَ منك) (وأفعل الناسِ) ، لانك تفضله على من لم يجاوز أن لَزِمَه : « قائلٌ » و « بائعٌ » كما فضلت الاول على غيره وعلى الناس ، وهو بعدُ نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوتَهُ ، فارادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو : (أقال) و (أقام) ، وكذلك : (أفعِل به) لان معناه معنى (ما أفعَلَهُ) وذلك قولك : « أقوِلْ بهِ » و « أبيِعْ به » . . . ويتم في « أفعُل » و « أفعِل » لانهما اسمانِ فرقوا بينهما وبين : (أفعُل) و (أفعِل) من الفعل » (٤) .

ومثل ذلك قوله : « وانما صيروا : (الفُعْلَى) ههنا بمنزلة (الفُعْلَة) لانها على بنائها ولان فيها علامة التأنيث وليفرقوا بينها وبين ما لم يكن (فُعْلَى) (أفعَل) (٥) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٤ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٣٩ . وينظر ج ١ ص ١٠٠ و ٢٧٩ــ٢٨٠ و ٤٤١ــ٤٤٢ وج ٢ ص ٨
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص [illegible] ٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٦٤ــ٣٦٥
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٩٥ .



وقوله : « ومنهم من يقول : « د فلاويٌّ » فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف بان يلحق هذه (الالف) فيجعله كآخرِ ما لا يكون آخرُه الا زائدا غير منون نحو : (حَمراوِيّ) و (ضهياوِيّ) – فهذا الضرب لا يكون الا هكذا ، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه (الالف) وبين التي من نفس الحرف وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف » (١) .

وقد تكون العلة للمشابهة والتفريق معا كما في قوله : « وحذفوا (الالف) التي قبل علامة التأنيث ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث وليفرقوا بين هذا وبين (عَلْبَاءِ) ونحوه وألزموا هذا ما كان فيه علامة التأنيث اذ كانوا يحذفونه من غيره ، وذلك : « مَهْرِيَّةٌ : ومَهار » و « أُثْفيةٌ وأثاف » (٢) .

ومنها : (علة اجحاف) وقد جاءت في قوله : « واعلم ان ما جاء في الكلام على حرف قليل ، ولم يشذ علينا منه شيء الا ما لا بال له إن كان شذّ وذلك لانه عندهم اجحاف أن يذهب من أقل الكلام عددا حرفان » (٣) .

وقد يعلل بـ (عدم الاجحاف) كما في قوله : « ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لان منه ما يضارع الاسم ، وهو يتصرف ويبنى أبنيةً ، وهو الذي يلي الاسم فلما قرب هذا القرب لم يُجحَف به الا أن تدرك الفعل علةٌ مطّرِدةٌ في كلامهم في موضع واحد ، فيصير على حرف ، فاذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذفت ولم يلزمها ان تكون على حرف واحد الا في ذلك الموضع » (٤) .

وقد يسميها : (اخلالا) كما في قوله : « . . ثم الذي يلي ما يكون على حرف : ما يكون على حرفين ، وقد تكون عليهما الاسماء المظهرة المتمكنة والافعال المتصرفة وذلك قليل ، لانه اخلال عندهم بهن لانه حذفٌ من اقل الحروف عدداً » (٥) .

ومثله قوله : « وقالا في : (مُر) اذا وقفا : « هذا مُرِي » كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب (الهمزة) و « الياء » (٦) .

---

١ – الكتاب ج ٢ ص ٧٧ وينظر ج ١ ص ٤و٥و٣٢٠ و ج ٢ ص ٨–٩ .
٢ – الكتاب ج ٢ ص ١٩٥ – ١٩٦ .
٣ – الكتاب ج ٢ ص ٣٠٤ وينظر ج ٢ ص ٤٩٨ و٤٢٢ و٤٢٦ .
٤ – الكتاب ج ٢ ص ٣٠٥ .
٥ – الكتاب ج ٢ ص ٣٠٥ .
٦ – الكتاب ج ٢ ص ٢٨٩ .



وقوله : « . . . ولو حذفوا من : (سَمَيْدَع) حرفين لحذفوا من (مُهاجر) حرفين فقالوا : « يامُها » ، وهذا لا يكون لأنه اخلال مفرط بما هو من نفس الحرف » (١) .

ومنها : (علة العوض أو التعويض) : مثالها قوله : « وزعم أن : « كَم دِرهَماً لك » أقوى من : « كم لكَ دِرهماً » وان كانت عربية جيدة ، وذلك أنّ قولك : « العشرون لك دِرهما » فيها قُبح ، ولكنها جازت في : (كم) جوازا حسنا ، لانه كأنه صار عوضا من المتمكن في الكلام ، لانها لاتكون الا مبتدأةً » (٢) .

وقوله : « وزعم الخليل انه سمع من العرب من يقول : « يا أُمّةُ لاتفعلي » ويدلك على ان (الهاء) بمنزلة (الهاء) في « عَمّة » أنّك تقول في الوقف : « يا أمّةْ » و « يا أبَهْ » كما تقول : « يا خالَهْ » وتقول : « يا أُمّتاهْ » كما تقول : « يا خالَتاهْ » وانما يُلزِمون هذه (الهاء) في النداء اذا اضفت الى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف (اليـاء) ، وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف (اليـاء) ، وانهم لا يكادون يقولون : « يا أباهُ » و « يا أمّاهُ » وصار هذا محتملا عندهم » (٣) .

وقوله : « ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه احدى اليـاءين ياءي الاضافة قولك في : (الشّامِ) : « شآم » . وفي : (تِهامَة) : « تَهام » . ومن كسر (التـاء) قال : « تِهاميٌّ » . وفي (اليَمَنِ) : « يَمانٍ » . وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالفات عوضا من ذهاب احدى الياءين » . (٤)

ومنها : (علة التباس) او (خوف التباس) او (كراهية التباس) : مثال الاول قوله : « وقالوا : « مَلُـؤ » فلم يفتحوها لأنهم لم يريدوا ان يخرجوا (فَعُل) من هذا الباب ، وأرادوا ان تكون الابنية الثلاثة (فَعَل) و (فَعِل) و (فَعُل) في هذا الباب ، فلو فتحوا لالتبس فخرج (فَعُل) من هذا الباب » (٥) .

ومثاله قوله في باب (ما جاء على ان (فَعَلْتُ) منه مثل (بِعْتُ) وان كان لم يستعمل في الكلام) : « لانهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال الى الاعتلال والالتباس ، فلو قلت : « يَفْعِلُ » من : (حَيّ) ولم تحذف لقلت : —

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٣٩ وينظر ج ٢ ص ٣٣ و ٢٤٠ و ٢٧٨ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٩١ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٣١٧ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٧٠ وينظر ج ١ ص ٤٨٢ وج ٢ ص ٨٢ــ٨٣ و ١٥٨ــ١٥٩ و ٣٣٤ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٣ .



« يَجِيَ » فرفعت مالا يدخله الرفع في كلامهم ، فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف ، وان حذفت فقلت : « يَجِي » ادركته علة لا تقع في كلامهم فصار ملتبسا بغيره يعني : « يَعِي » « ويَقِي » ونحوه ، فلما كانت علةٌ بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف . . . . » . (١)

ومثال علة خوف الالتباس قوله في جمع (فاعِل) : « واما ما كان اصله صفة فاجري مُجرى الاسماء فقد يبنونه على : (فُعْلان) كما يبنونها ، وذلك : (راكِبٌ : ورُكْبان) و (صاحِبٌ وصُحْبان) . . . . . وقد كسروه على : (فِعال) قالوا : « صِحابٌ » حيث أجروه مُجرى : (فَعِيل) نحو : (جَرِيب : وجُرْبان) . . . . فادخلوا : (الفِعال) ها هنا كما ادخلوه ثمة حين قالوا : « إفال » و « فِصال » وذلك نحو : (صِحاب) ولا يكون فيه : (فَواعِل) كما كان في : (تابَل) و : (خاتَم) و (حاجِز) لان اصله صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما الا في : (فَوارِس) فانهم قالوا : « فَوارِسُ » كما قالوا : « حَواجِزُ » لان هذا اللفظ لا يقع في كلامهم الا للرجال ، وليس في اصل كلامهم ان يكون الا لهم فلما لم يخافوا الالتباس قالوا : « فَواعِلُ » كما قالوا : «فُعْلانُ» وكما قالوا : « حَوارِثُ » حيث كان اسما خاصا كـ « زيد » . (٢)

ومثال كراهية الالتباس ما مر بنا عند كلامنا على علة الكراهية للشيء . وقوله في باب (الحروف الستة اذا كان واحد منها عينا ، وكانت (الفاء) قبلها مفتوحة وكان (فَعَلاً) : وانما كان هذا في هذه الحروف لان هذه الحروف قد فَعَلَت في : (يَفْعَلُ) ما ذكرت لك حيث كانت لامات من فتح(العين). ولم تفتح هي انفسها ها هنا لانه ليس في الكلام : (فَعَيْلٌ) ، وكراهية أن يلتبس (فَعِلٌ) بـ (فَعَل) فيخرج من هذه الحروف (فَعِلٌ) فلزمها الكسر ههنا »(٣)

ومنها : (علة سببية) ، مثالها قوله في باب : (ما تكون (اللام) فيه مكسورة لانه مدعو له ها هنا وهو غير مدعو) : « وذلك قول بعض العرب : « يالِلعجبِ » و « يالِلمـاءِ » وكأنه نبه بقوله : « يـا » غير المـاء للماء . . . . . » وعلى ذلك قال قيس بن ذريح :

فيا للنَاسِ لِلواشي المطاع
و
يالَقومِ لِفُرقَةِ الأحيابِ

---

١ ـ الكتاب ج٢ ص ٣٨٨ وينظر ج ١ ص ٥٥ و٢٨٣

٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٩٨ وينظر ص ١٨٦ و ١٩٨ و ٣٦٠ و ٤١٥ .

٣ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٥ وينظر ج ٢ ص ٢٨٥ و٤١٥ و ٤٢٦ .



كسروها لان الاسم الذي بعدها غير منادى فصار بمنزلته اذا قلت : « هذا لِزيد » فـَ (اللام) المفتوحة اضافت النداء الى المنادى المخاطب ، و (اللام) المكسورة اضافت المدعو الى ما بعده لأنه سبب المدعو ، وذلك ان المدعو انما دُعِي من اجل ما بعده لأنه مدعو له » (١) .

ومنها : (علة بيان او تبيين) ، وقد وردت في قوله في باب (المنفي المضاف بلام الاضافة) : « اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع اذا قلت : « لا غلام لك » كما يقع من المضاف الى اسم ، وذلك اذا قلت : « لا مثل زيد » والدليل على ذلك قول العرب : « لا أبالَكَ » و « لا غُلامَي لَكَ » و « لامُسْلِمَي لَكَ » . . . . وانما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : « لا أباكَ » في معنى : (لا أبالَكَ) فعلموا أنهم لو لم يجيئوا بـِ (اللام) لكان التنوين ساقطا . . . . وتقول : « لا يَدين بِهاَ لك » و « لا يَديْنِ اليوم لك » ، اثبات (النون) احسن وهو الوجه . . . . . وكذلك ان لم تجعل (لك) خبرا ، ولم تفصل بينهما ، وجئتَ بِ (لك) بعد أن تضمر : (في مكان او زمان) كاضمارك اذا قلت : « لا رجُلَ » و « لا بأس » . وان اظهرت فَحَسَنٌ . ثم تقول : (لك) لتبين المنفيّ عنه ، وربما تركتها استغناء بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيدا ، وان علم من تَعني » (٢) .

ومنها : (علة توكيد) او (شدة توكيد) كما مر في النص المتقدم ، وكما في قوله : « واعلم ان ناسا من العرب يلحقون (الكاف) التي هي علامة الاضمار اذا وقعت بعدها (هاءُ) الاضمار (الفاً) في التذكير و (ياءً) في التأنيث ، لانه أشد توكيدا في الفصل بين المذكر والمؤنث ، كما فعلوا ذلك حين ابدلوا مكانها (الشين) في التأنيث » (٣) .

ومنها : (علة تعريف وتوضيح) كما في قوله في باب (ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة) : « . . وأما (هو) فعلامة مضمر ، وهو مبتدأ وحالُ ما بعده كحاله بعد : (هذا) ، وذلك قولك : « هو زيدٌ معروفاً » ، فصار : (المعروف) حالا ، وذلك انك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله أو ظننت انه يجهله فكأنك قلت : « إنتَبِهْ » او « إلزمْهُ مَعروفا »

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٢٠ . وينظر ج ١ ص ٥٥ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٤٥ ــ ٣٤٦ . وينظر ج ١ ص ٢٥٦ــ٢٥٧ و ٣٢٤و٤٠٧ وج٢ ص ٢٩٥ــ٢٩٦ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦ . وينظر ج ١ ص٣١٠ .



فصار (المعروف) حالا كما كان (المنطلق) حالا حين قلت : « هذا زيدٌ منطلقاً » والمعنى أنك اردت أن توضح أن المذكور (زيدٌ) لحين قلت : « معروفاً » ولا يجوز ان تذكر في هذا الموضع الا ما اشبه الحروف لانه يُعرِّف ويُؤكِّد ، فلو ذكر هنا (الانطلاق) كان غير جائز ، لان الانطلاق لا يوضح أنّه (زيد) ولا يؤكده . ومعنى قوله : « معروفاً » : « لا شَكّ » ، وليس ذا في (منطلق). وكذلك : « هو الحقُّ بَيِّناً ومَعلوما » لأن ذا ممـــا يوضح ويؤكد به الحق » (١)

ومثلها : (علة الايضاح) . (٢)

وهناك علل كثيرة منها ما ذكره المتأخرون من النحاة ومنها ما لم يذكروه استعملها سيبويه وشيوخه في تعليل مسائل النحو والصرف واللغة سنذكرها ونشير الى اهم المواضع التي استعملت فيها ولا نطيل بالتمثيل لها ، لان طريقته في ذلك شبيهة بمـــا مر في العلل المتقدمة . واهم هذه العلل : علة مقابلة (٣) . وعلـــة تخصيص (٤) . وعلة عدم اضطرار (٥) . وعلة ثبـــات (٦) . وعلة تغيير وعـــدم ثبـــات (٧) . وعلة اهمال (٨) . وعلة عدم وجود النظير (٩) . وعلة لزوم او الزام (١٠) . وعلة استيحاش (١١). وعلة تحول او نقل او تحويل (١٢) . وعلـــة ضعف (١٣) . وعلة تقوية (١٤) . وعلة توهم وغلط (١٥) . وعلة اطراد (١٦) . وعلة قرب (١٧) . وعلة مجاوزة (١٨) . وعلة عدم وجود حاجز بين الحرفين (١٩). وعلة تشريك (٢٠) . وعلة معنوية (٢١) . وعلة جمود او موت او عدم تصرف (٢٢) وعلة خطأ او خلف . (٢٣) وعلة بدل . (٢٤) وعلة تغليب . (٢٥) وعلـــة

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٥٦ــ٢٥٧ وينظر حتى ص٢٥٨ ، و ج ١ ص ٣١٠ وغيرها .
٢ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣١٧و٤٠٧ . ٣ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣و٤و٧و٢٩٨ .
٤ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٦٧و٣٢٦ . ٥ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨٨ و ١١١ .
٦ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٦٨وج٢ ص ٢٨٨ . ٧ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٧٣ ــ ٢٧٤ .
٨ ــ ينظر الكتاب ج١ ص٣٦٣و٤٥٩وج٢ ص٢٠٤ ، ٩ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨ و ٤٠٢ .
١٠ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٧٨ و ٣٦١ و ٤٢٢ . و ج ١ ص ٣٠٩ و ٣٣٠ــ٣٣١ .
١١ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢١٦ . ١٢ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤ و ٨٩ .
١٣ ــ ينظر الكتاب ج١ ص٢٧٣ــ٢٧٧وج٢ ص١٩٣ ، ١٤ ــ ينظر الكتاب ج١ ص ٣١٣ و ج٢ ص ٧٩ .
١٥ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٧و٤٥٢ وج٢ ص٢٧٨و٣٦١ــ٣٦٢ و ٣٦٧ .
١٦ ــ ينظر الكتاب ج١ ص ٤٣٩و٤٤٠ . ١٧ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٦٣ و ج ١ ص ١٦ .
١٨ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٢١ . ١٩ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٦٨و٣٧١ .
٢٠ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٤٦ . ٢١ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٤٩ .
٢٢ ــ ينظر الكتاب ج٢ ص٧٠او٦٤او٣٠٤و٣٠٥ ، ٢٣ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ .
٢٤ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣١٦ . ٢٥ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٧٣ .



تحرك وذهاب الاستثقال . (٢٦) وعلة الحاق . (٢٧) وعلة تنكير او تحقير . (٢٨) وعلة أمن . (١) وعلة وحدة وانفراد وتتميم . (٢) وعلة جواز . (٣) وعلة امتناع . (٤) وعلة وجوب . (٥) وعلة بعد . (٦) وعلة احتياج . (٧) وعلة اشتراك . (٨) وعلة استحالة . (٩) وعلة ابهـــام وتفسير . (١٠) وعلة وحدة او اتحاد . (١١) وعلة وصل . (١٢) وعلة تعاقب وعوض . (١٣) وعلة ترنم . (١٤) . وعلة تفاحش (١٥) وعلة تراخ . (١٦) وعلة تفضيل . (١٧) وعلة فعل . (١٨) وعلة تعميم. (١٩) وعلة جمال . (٢٠) وعلة استصحاب الحال . (٢١) وعلة افادة واحتياج . (٢٢) وعلة توسع . (٢٣) وعلة خفاء . (٢٤) وعلة خروج على حد الكلام . (٢٥) وعلة شـــدة تمكن . (٢٦) الى غير ذلك من العلل التي يزخر بها الكتاب سواء اكان المعلل سيبويه أم شيوخه . وهذا ما يدلنـــا على اهتمام سيبويه وشيوخه ولاسيما الخليل بالعلة واستفادتهم منها في شرح مسائل النحو والصرف واللغة المختلفة وتفسيرها وتوضيحها .

انواع القياس :

يرى السيوطي أن القياس عند علماء العربية على اربعة انواع :
حمل فرع على اصل ، وحمل اصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد ، ويرى ان الاول والثالث يجب أن يسميا : قياس المساوي ، والثاني : قياس الأَوْلَى ، والرابع : قياس الأَدْون .

---

٢٦ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١١٧و١٢٥ .
٢٧ ــ ينظر الكتاب ج١ ص٣٨٢ وج٢ ص١١٢و١١٨
٢٨ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٤ .
١ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٣ و ٤٣ .
٢ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٢٤ .
٣ ــ ينظر الكتاب ج١ ص٣٨٣ وج٢ ص٢٥٩ــ٢٧١ ،
٤ ــ ينظر الكتاب ج١ ص ٩٢ و ٢٩٨ .
٥ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٦ و ٣٠٣ و ٣١١ وج ٢ ص ٢٤٢ و ٢٦٠ .
٦ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٨٤ .
٧ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٨ و ج ٢ ص ٣٠٣ .
٨ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ .
٩ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٥ .
١٠ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٦ و ٣٢٤ .
١١ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٦و٣١٨ .
١٢ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٢٣ .
١٣ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨٢ و ج١ ص٢٩٣ و٣٢٣ و ٣٥٧ .
١٤ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٢١ و ٣٢٦ و ج٢ ص٢٦٩ .
١٥ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٢٤ .
١٦ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ ــ ٢٣٦ .
١٧ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٦ .
١٨ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ .
١٩ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٠٠ ــ ٣٠١ .
٢٠ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ .
٢١ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ــ٢٧٦ .
٢٢ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٦ ــ ٢٧ .
٢٣ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٠٣ .
٢٤ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦ .
٢٥ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٥ و ٢٤٥ .
٢٦ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨٤ .

فمن امثلة الاول : وهو حمل الفرع على الاصل : اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد ، فمن ذلك قولهم : (قِيَم ودِيَم) في (قيمَة وديمَة) ، و (زِوَجَة وثورة) في : (زوْج وثَوْر) .

ومن إمثلة الثاني ، وهو حمل الاصل على الفرع : اعلال المصدر لاعلال فعله وتصحيحه لصحته كـَ (قُمتُ : قيـاماً) و (قاومْتُ : قواماً) .

قال ابن جني : « ومن حمل الاصل على الفرع : حذف الحروف للجزم وهي اصول حملا على حذف الحركات له وهي زوائد . وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف ، وعلى الحرف في البناء وهو اصل فيهما . وحمل (ليس) و (عسَى) في عدم التصرف على : (ما) و (لـَعل) كما حملت (ما) على (ليس) في العمل .

وقد اعتبر ابو حيان من ذلك اشتراط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل لان العطف نظير التثنية ، فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان . قال ابو حيان : « وهذا من حمل الاصل على الفرع لان العطف اصل التثنية إلا أن يُدعَى انه في الفعل نظير التثنية في الاسم .

واما الثالث وهو : حمل النظير على النظير فيكون إما في اللفظ او في المعنى او فيهما .

فمثال حمل النظير على النظير لفظا : زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة لانها بلفظ (ما) النافية . ودخول (لام الابتداء) على : (ما) النافية حملا لها في اللفظ على : (ما) الموصولة . وتوكيد المضارع بـ (النون) بعد : (لا) النافية حملا لها في اللفظ على الناهية .

ومن امثلة حمل النظير على النظير معنى : جواز : « غيرُ قائم الزيدان » حملا على : « ما قائم الزيدان » لانه في معناه ولولاذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر ، او ذا مرفوع يغني عن الخبر .

واهمال (أن) المصدرية مع المضارع حملا على (ما) المصدرية .

ومن امثلة حمل النظير على النظير لفظا ومعنى : منعهم أن يرفَع (أفْعَلُ) التفضيل الظاهر لشبهه بـ (أفعَل) في التعجب وزنا واصلا وإفادة للمبالغة . واجازتهم



تصغير (أفعَل) في التعجب لشبهه بـ (افعل) التفضيل في ذلك . وهو وإن كان عند الجوهري لم يسمعْ تصغيره الا في (أملَح) و (أحسَن) الا أن النحويين قاسوه فيما عداهما .

واما الرابع وهو حمل الضد على الضد فمن امثلته : النصبُ بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لَن) فان الأولى لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل .

وفي الجزولية : « وقد يحمل الشيء على مقابله ، وعلى مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله . مثال الاول : « لم يَضْرِبِ الرجل » حمل الجزم على الجر . ومثال الثاني : « إضربِ الرجل » حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة ان الكسر في البناء مقابل الجر في الاعراب . ومثال الثالث : (اضرب الرجل) حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للسكون » (١) .

اما ابن الانباري فقد قسم القياس الى ثلاثة انواع :

قياس علة ، وقياس شبَه ، وقياس طَرد .

فقياس العلة : ان يحمل الفرع على الاصل بالعلة التي عُلّق عليها الحكم في الاصل : نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد (٢) .

وقياس الشّبَه : ان يحمل الفرع على الاصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاصل ، وذلك مثل أن يُدلّ على اعراب الفعل المضارع بانه يتخصص بعد شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم .

فالعلة التي وجبَ لها الاعراب في الاصل الذي هو الاسم انما هي ازالة اللبس ، لان الاسم يكون فاعلا ويكون مفعولا ومضافا اليه ، فلو لم يعرب لالْتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف . فيقع اللبس في نحو : « ما أحسن زيداً » اذا كنت متعجبا و « ما أحسنُ زيد ؟ » اذا كنت مستفهما . و « ما احسن زيدٌ » اذا كنت نافيا ، فانك لو لم تعرب في هذه المواضع لالْتَبَس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنفي وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه الا أن قياس الشبه لا بد فيه من اشارة الى طريق غلبة الظن ، وهذا هو الفرق بينه وبين قياس الطَرد .

---

١ ـ ينظر في هذا : الاقتراح ص ٤٢-٤٤ .   ٢ ـ ينظر لمع الادلة ص ١٠٥ ـ ١١٢ .



وقياس الشبه عند ابن الانباري صحيح يجوز التمثيل به في أوجَهِ الوجهين كقياس العلة ، لان قياس العلة انمـا جاز التمسك به لانه يوجب غلبة الظن ، وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به . ولان مشابهة الفرع للاصل تقتضي ان ان يكون حكمه مثل حكمه .

وقياس الطرد : وهو النوع الثالث عند ابن الانباري . وقد عرف الطرد بقوله : اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة في العلة ، واختلفوا في كونه حجة ، فذهب بعضهم الى انه ليس حجة ، لان مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، وذلك أنك لو عللت بنـاء (ليس) بعدم التصرف لا طرد البناء في كل فعل غير متصرف ، ولو عللت اعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لا طرد الاعراب في كل اسم غير منصرف .

فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن ان بناء (ليس) لعدم التصرف ولا ان اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف . بل نعلم يقينا ان (ليس) انمـا بني لان الاصل في الافعال البناء . واذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم ان مجرد الطرد لا يُكتفى به فلا بد من إخالة او شبه .

وقد ذهب قوم الى انه حجة واحتجوا على ذلك بان قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض وهذا موجود ههنا . وربمـا قالوا : « عجز المعترض دليل على صحة العلة » . وربمـا قالوا : « نوع من القياس فوجب ان يكون حجة كما لو كان فيه اخالة او شبه » .

وقد رد ابن الانباري على من اعتبر قياس الطرد حجة وفند حججهم وأدلتهم(١).

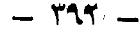
وقد مر بنـا ان ابن جني ذكر نوعا من العلة سماها (العلة القاصرة) وذكر فيها الخلاف بين النحاة في الاحتجاج بها ، وما العلة القاصرة عند ابن جني الا ما سماه ابن الانباري (قياس الطرد) .

أنواع القياس عند سيبويه :

لقد مر بنـا اهتمام سيبويه بالقياس وكيفية تعبيره عنه واستفادته منه وكثرة ورود الأقيسة في الكتاب سواء اكانت هذه الاقيسة من وضعه ام من وضع شيخه الخليل او غيره من شيوخه . وعرفنا من البحث المتقدم في القياس عند سيبويه أن مبناه

---

١ ـ ينظر : لمع الادلة ص ١٠٠-١١٢ .





على التشابه الموجود بين الالفاظ في اللفظ او المعنى أو الوزن او الحكم او العمل او نحوها .

وقد وردت انواع متعددة من القياس منها ما ذكره السيوطي وابن الانباري ومنها ما لم يذكراه .

١ — فمن حمل الفرع على الاصل قياسه النسب الى (امرأة) على النسب الى (امرِيءٍ) يقول : « واما الاضافة الى : (امرئ) فعلى القياس تقول : « إمرئيٌّ » وتقديرها : (إمرِعيٌّ) ، لانه ليس من بنات الحرفين وليس (الالف) ها هنا بعوض . . . . وان اضفت الى : (امرأة) فكذلك تقول : « امرِئيٌّ » لأنك كأنك تضيف الى : « امرِئ » (١) .

ومنه قياسه منع صرف الجموع عند التصغير على منع صرف مفردها عند التصغير ، فقيس منع صرف (أجادِل) و (تَضارُب) عند التصغير على منع صرف (تَغلُب) و (أملَح) عند التصغير ، يقول : « واذا سميت رجلا بـ (تَفاعُل) نحو : (تَضارُب) ثم حقرته فقلت : « تُضَيْرِب » لم تصرفه لانه يصير بمنزلة قولك في : (تَغلُب) : « تُغَيلِب » ، ويخرج الى ما لا ينصرف كما تخرج : (هِند) في التحقير اذا قلت : « هُنَيْدةُ » الى مالا ينصرف البتة في جميع اللغات .

وكذلك : (أجادِلُ) اسم رجل اذا حقرته ، لانه يصير : « أُجَيْدِل » مثل : « أُمَيْلِح » (٢) .

ومثل ذلك حمل : (ذاهْ) على (ذِي) عند الاضافة و (ذي) هي الاصل ، لأن الاصل عنده اولى ان يحمل عليه . يقول : « وكذلك الاضافة الى (ذاهْ) : « ذَوَوِيٌّ » لانك اذا اضفت حذفت (الهاء) فكأنك تضيف الى : (ذِي) الا أن (الهاء) جاءت بـ (الالف) والفتحة كما جاءت بالفتحتين في (امرأة) ، فالاصل اولى به الا أن تغيّر العرب منه شيئا فتدعه على حاله نحو (فم) . (٣)

ومنه كذلك اعلال : (مَفعُول) قياسا على اعلال فعله المبني للمجهول : (فُعِل) ، لأن (مَفْعُول) فرعٌ على (فُعِلَ) في العمل كما أن : (فاعل) فرعٌ على (فَعَل) يقول : « ويعتل (مَفْعُول) منهما كما اعتل : (فُعِلَ) لان الاسم على (فُعِلَ) : (مَفْعُول) كما ان الاسم على : (فَعَل) (فاعِلٌ) ،

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٨٤ .

٢ — الكتاب ج ٢ ص ٤ .

٣ — الكتاب ج ٢ ص ٨٤ .





فتقول : « مَزُورٌ » و « مَصُوغٌ » وانمــا كان الاصل : (مَزْوُوْرٌ) فاسكنوا (الواو) الاولى كما أسكنوا في : « يَفْعَلُ » و « فَعَلَ »، وحذفت (واومفعول) لأنه لا يلتقي ساكنان » (١) .

ومن حمل الفرع على الاصل : اعراب الفعل المضارع قياسا له على الاسم لمشابهته اياه في امور يقول : « وانمــا ضارعت اسماء الفاعلين أنك تقول : « إن عبد الله لَيفعَلُ » فيوافق قوله : « لَفاعِلٌ » حتى كأنك قلت : « إن زيداً لفاعلٌ » فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه (اللامُ) كما لحقت الاسم ولا تلحق (فَعَلَ) (اللامُ) . وتقول : (سيفعلُ ذلك) و (سوف يَفْعَلُ ذاك) فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق (الالفُ) و (اللامُ) الاسماء للمعرفة ، . . . . » (٢) .

ثم يعود فيقول : « الا انها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى . . . . . ولدخول (اللام) قال الله تعالى : « وإن ربّك لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم » (٣) أي : (لحاكم بينهم) ، ولمــا لحقها من (السين) و (سوف) كما لحقت (الالف واللام) الاسم للمعرفة » (٤) .

ومنه قياس حذف (التــاء) من فعل المؤنث لان اظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرها على حذفهم (الواو) و (الالف) من فعل الجميع والمثنى عند اظهارهم اياهما في الكلام (٥) .

ومنه اجراء صيغ المبالغة في العمل مجرى اسم الفاعل وحملها عليه (٦) .

ومنه قوله في النسب الى (أُخت) : « أَخَوِيٌّ » قيــاسا على النسب الى (الاخ) : فالنسب الى : « أَخ » : (أَخَوِيّ) . . لا يجوز الا هذا . والمؤنث يحمل على المذكر فالقياس في النسب الي (أُخت) هو الرد الى الاصل اي المذكر فيقال فيه (اخوى) ايضا يقول : « هكذا ينبغي له ان يكون على القياس » (٧) .

٢ — ومن حمل الاصل على الفرع مسائل كثيرة وردت في الكتاب منها :

قياس الاسم المضعف على الفعل يقول : « واعلم ان كل شيء من الأسماء ممــا جاوز ثلاثة أحرف فانه يجري مجرى الفعل الذي يكون على اربعة احرف ان

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٣٦٣ .
٢ — الكتاب ج ١ ص ٣ وينظر حتى ص ٤ .
٣ — النحل ، الاية ١٢٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٣ .
٥ — الكتاب ج ١ ص ٢٣٥ .
٦ — ينظر الكتاب ج ١ ص ٥٦—٥٩ .
٧ — ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨٠—٨١ .

كان يكون ذلك اللفظ فعلا او كان على مثال الفعل ، ولا يكون فعلا ، او كان على غير واحد من هذين لان فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل ، فان كان الذي قبل ما سكن ساكنا حركته وألقيت عليه حركة المسكن وذلك قولك : « مُسْتَرِدٌ ومُستَعِدٌ ومُعِدٌ ومُمَدٌ ومُسْتَعَدٌ » . وانما الاصل : مُسْتَعْدِدٌ ومُمْدِدٌ ومُسْتَعْدَدٌ . . » (١) .

ومنه قياس تحقير ما آخره (الف ونون) في المذكر على ما آخره (الف التأنيث الممدودة) لان (الالف والنون) زيادتان تقابلان ألفي التأنيث ، يقول : « وانما وافق (عُقْرُبان) (خُنْفَساء) كما وافق تحقير : (عُثمان) تحقير : (حَمْراء) جعلوا ما فيه (الالف والنون) من بنات الاربعة بمنزلة ما فيه الفا التأنيث من بنات الاربعة ، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه (الفا التأنيث) من بنات الثلاثة لان (النون) في بنات الاربعة لما تحركت اشبهت (الهمزة) في : « خُنْفَساء » واخواتها ولم تسكن فتشبه بسكونها (الالف) التي في : «قَرْقَرى» و (قَبَعْثَرى) وتكون حرفا واحدا بمنزلة : « قَهْقَرى » (٢) .

ومنه قياس ما شابه الفعل المضارع لفظا من الاسماء على الفعل المضارع في منعها من الجر والتنوين ، يقول : « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظهُ مُجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون فيكون في موضع الجر مفتوحاً استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء . وذلك نحو : (ابيض) و (اسود) و (احمر) و (اصفر) فهذا بناء (اذهَبُ) و (أعلمُ) .

واما مضارعته في الصفة فانك لو قلت : « أتاني اليوم قويٌّ » ، و « وألا بارداً » و « مررتُ بجميل » كان ضعيفا ولم يكن في حسن : « أتاني رجل قويٌّ » و « ألا ماءَ باردا » و « مررت برجُل جميل » افلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما ان الفعل المضارع لا يتكلم به الا ومعه الاسم ، لان الاسم قبل الصفة كما انه قبل الفعل ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى : (يَفْعَلُ) وتَنصِبُ كما ينصب الفعل . فان كان اسما كان أخف عليهم وذلك نحو : « أَفكَل » و « أَكلب » ينصرفان في النكرة » . (٣)

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٩٨ ــ ٣٩٩ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٠٩ ــ ١١٠ . وينظر في مثله ج ٢ ص ١٠ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٦ .

ومنه قياسهم اعمال المصدر على اعمال الفعل والغاءه على الغاء الفعل في باب : (ظنّ) واخواتها . (١)

ومنه قياسهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة في العمل يقول : « ومن قال : (هو الضاربُ الرجلِ) ، لم يقل : « عجبتُ له من الضّربِ الرجلِ » لان (الضارب الرجل) مشبهٌ بـ (الحسن الوجه) لانه وصف للاسم كما أن : (الحسن) وصف ، وليس هو بحد في الكلام .

وقد ينبغي في قياس من قال : « الضاربُ الرجلِ » ان يقول : « الضاربُ أخي الرجلِ » كما يقول : « الحسنُ الاخِ » و « الحسنُ وجهِ الاخِ » . وكان الخليل يراه » (٢) .

ومن حمل الأصل على الفرع حملهم اسم الفاعل في اضافته الى ما بعده وعمله الجرفيه وهو معرف بـ (أل) على الصفة المشبهة . مع ان اسم الفاعل هو الاصل في العمل من الاسماء وانما عملت الصفة تشبيها باسم الفاعل : يقول سيبويه في باب (الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) : « ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع . فانما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم انما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالالف واللام ، او نكرة لا تجاوز هذا لانه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه ، والاضافة فيه احسن واكثر لانه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه فكان هذا احسن عندهم . . .) (٣) .

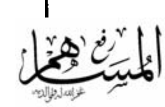
ويقول مشبها اسم الفاعل بالصفة المشبهة وحاملا اياه عليها : وذلك في باب : (صار الفاعل منه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه) : « وذلك قولك : « هذا الضاربُ زيداً » فصار في معنى : « هذا الذي ضَرب زيدا » وعمل عمله لان (الالف واللام) منعتا الاضافة وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك (هذا الضاربُ الرجل) ، وهو وجه الكلام .

وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : « هذا الضاربُ الرجلِ » شبهوه بـ (الحسنِ الوجهِ) وان كان ليس مثله في المعنى ولا في احواله الا انه اسم وقد يجر كما يجر وينتصب كما ينصب ، وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع احواله » (٤)

ومن حمل الاصل على الفرع إلغاء (ليس) حملا على (ما) وهي

---

١ ـ ينظر الكتاب ج١ ص ٦٣ـ٦٤ .　　٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٩٩ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٩٩ ـ ١٠٠ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٩٣ . وينظر الاقتراح ص ٤٢ ـ ٤٣ .



فرع عليها في العمل ، يقول : « وقد زعموا أن بعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف . فقد يجوز ان يكون منه : « ليس خَلَقَ مثلَهُ أشعرَ منه » و « ليس قالَها زيدٌ » وقال حُمَيدٌ الأرقطُ :

فأصبَحوا والنَوى عالِي مُعَرسِهِم ... وليسَ كل النوى يُلقي المساكينُ

وقال هشام اخو ذي الرُّمة : —

هي الشفَاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها ... وليس منها شفاءُ الداءِ مَبذُولُ

هذا كله سمع عن العرب » (١) .

٣ — اما حمل النظير على النظير فقد وردت في الكتاب مسائل كثيرة حمل فيها الشبيه على شبيهه لفظا او معنى او لفظا ومعنىً . او في حكم معين لكل منهما الا أن هناك نوعا من الشبه في الحكم للفظة مفردة باخرى . او لعبارة معينة باخرى . جاء هذا التشابه على ما قسمه اليه السيوطي ام لم يجيء عليه .

فمن امثلة حمل النظير على نظيره لفظا ومعنى حمله (أفْعَل التفضيل) على (أفْعَل التعجب) في الشروط التي يصَاغ منها . يقول في باب : « مالا يجوز فيه (ما أفعله) : « وذلك ما كان (أَفْعَل) وكان لونا او خلقة . الا ترى انك لا تقول « ما أحمَرَهُ » ولا « ما أبيَضه » ولا تقول في (الاعرج) : « ماأعْرجَهُ » ولا في (الاعشى) : « ما أعشاه » انما تقول : « ما أشَد حُمْرتَهُ » و « ما أشَد عَشاهُ » وما لم يكن فيه « ما أفْعَلَهُ » لم يكن فيه « افعلْ به رجُلاً » ولا « هو أفْعَلُ منهُ » لانك تريد ان ترفعه من غاية دونه ، كما انك إذا قلت : « ما أفْعَلَهُ » فأنت تريد ان ترفعه عن الغاية الدنيا ، والمعنى في (أفعِلْ به) و (ما أفْعَلَهُ) واحد » (٢) .

ونستطيع ان نعتبر من ذلك حمله حذف العائد من جملة النعت على حذف العائد من جملة الصلة : لان العائد المحذوف في الصلة مشابه ومناظر للعائد المحذوف من النعت لفظا وتقديرا ومعنى فجاز حمل احدهما على الاخر يقول : « ولا يحسن في الكلام ان تجعل الفعل مبنيا على الاسم ، ولا تذكر علامة اضمار الاول حتى تخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن حال بناء الاسم عليه وتَشْغَلَه بغير الاول

١ — الكتاب ج ١ ص ٧٣—٧٤ .

٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢٥٠ — ٢٥١ — وينظر ج ٢ ص ١٢٥ .



حتى يمتنع من ان يكون يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام قال ابو النجم العجْليّ : —

قَد أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدعي   علي ذنباً كلُّه لم أصْنَعِ

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر ، لان النصب لا يكسر البيت ولا يُخلّ به تركُ اظهار (الهاء) ، وكانه قال : « كلُّه غيرُ مصنوع » . . . وقال النَّمِرُ ابنُ تَولَب ، وسمعناه من العرب يُنشدِونَه : —

فيومٌ علَينا ويومٌ لَنا   ويومٌ نُساءُ ويَومٌ نُسَرّ

يريدون : (نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه) . . . . فهذا ضعيف والوجه الاكثر الاعرف النصب ، وانما شبهوه بقولهم : « الذي رأيتُ فلانٌ » حين لم يذكروا (الهاء) وهو في هذا احسن لان (رأيتُ) من تمام الاسم به يتم وليس بخبر ولا صفة فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا طول (اشهيباب) فقالوا : « إشْهِبابٌ » وهو في الوصف امثلُ منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بـ (الهاء) لانه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه وليس بمنقطع منه خبرا مبنيا عليه ولا مبتدأ ، فضارع ما يكون من تمام الاسم وان لم يكن تماما له ولا منه » (١) .

اما حمل الشبيه على الشبيه لفظا فقد ورد منه مواضع كحمل ابنية الافعال بعضها على بعض في التصرف وفي صياغة اسماء الفاعلين والمفعولين ، او قياس الاسماء بعضها على بعض في اللفظ عند الجمع او التصغير او النسب اليها . فمن ذلك قوله في قياس تصغير ما كان آخره (الف ونون) على تصغير . « سِرحان » : « واذا جاء شيء على عدة حروف (سِرحان) وآخره كآخر (سِرحان) ولم تعلم العرب كسرته للجمع فتحقيره كتحقير : (فَعْلان) الذي له : (فَعْلَى) اذا لم تعلم ، فالذي هو مثله في الزيادتين ، والذي يصير في المعرفة بمنزلته اولى به حتى تعلم » (٢) .

ومن ذلك ان تتشابه العبارتان في طول اللفظ بهما فيعطي لاحداهما حكم الاخرى من حيث الحذف او نحوه . يقول في اثناء كلامه على حذف العائد من صلة الاسم الموصول مشبها هذا الحذف بحذفهم (الياء) من (اشهيباب) ، ووجه الشبه بينهما لفظي هو طول كل من اللفظين ، « وقال النمر بن تَولَب وسمعناه من العرب يُنشدونه : —

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٣—٤٥ .

٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٠٩ وينظر ج٢ ص ٨٤ .



فَيَومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ

يريدون : (نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه) . . . . فهذا ضعيف والوجه الاكثر الاعرف النصب ، وانما شبهوه بقولهم : « الذي رأيتُ فلانٌ » حين لم يذكروا (الهاء) وهو في هذا احسن لان (رأيت) من تمام الاسم به يتم ، وليس بخبر ولا صفة فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا طول : (اشهيباب) فقالوا : « إشهبابٌ » (١) .

ومثل ذلك : في اجراء الشيء على شبيهه لفظا . اجراؤهم كل ما كان آخره (الف ونون) على (فَعلان) : (فَعْلَى) في التصغير ، يقول : « واعلم ان كلّ شيء كان آخره كآخر (فَعْلان) الذي له (فَعلَى) وكانت عدة حروفه كعدةِ حروف : (فَعْلان) الذي له (فَعْلَى) توالت فيه ثلاث حركات او لم يتوالين اختلفت حركاته او لم يختلفن ، ولم تكسره للجمع حتى يصير على مثال : (مَفاعيل) فإن تحقيره كتحقير : (فَعْلان) الذي لَهُ « فَعْلَى » (٢) .

ومنه اجراء الظروف مجرى الاسماء في تعدية العوامل اليها يقول : « وذلك قولك : « يا سارقَ الليلةِ اهل الدار» وتقول على هذا الحد : « سرقتُ الليلة اهل الدارِ » فتجري « الليلة » على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : «صِيدَ عليه يَومانِ » و « وُلد لَه ستُّون عاما » فاللفظ يجري على قوله : « هذا مُعْطي زيد درهما » والمعنى انما هو (في الليلة) ، « وصيد عليه في اليومين » غير انهم اوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام . . . . . . » . (٣)

ومن حمل النظير على نظيره معنىً حمل (أيّ) على (الذي) في الاعراب وحملِ (من) عليها ايضا . يقول : « سألت الخليل عن قولهم : « اضربْ ايُّهم افضلُ » فقال : القياس النصب كما تقول : « اضربْ الذي أفضلُ » لان (أيّا) في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة (الذي) كما أن (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة « الذي » (٤) .

ومثل ذلك قوله في باب (مجرى أي مضافا على القياس) : « وذلك قولك : « اضربْ ايّهم هو افضلُ » و « اضربْ ايّهَم كان أفضل » و « اضربْ أيّهم أبوه زيدٌ » جرى ذا على القياس لان (الذي) يحسُن ها هنا » (٥) .

---

١ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٤ــ٤٥ . ٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٠٨ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٨٩ وينظر الى ص ٩٠ . ٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٩٩ .



ومثل ذلك : اجراؤهم (مَنْ) على : (الذي) او على : (التي) او على : (الذين) على حسب ما يقصدونه من معنى لـ (مَنْ) يقول في باب (اجراؤهم صلة (من) وخبره اذا عنيت اثنين كصلة (اللذين) واذا عنيت جمعاً كصلة (الذين) : « فمن ذلك قوله عز وجل : « ومنْهم مَنْ يَستمعُون إليك » (١) . ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس : « مَنْ كانَتْ أمّك » و (ايهن كانَتْ أمّك) ألحق (تاء التأنيث) لمــا عنى مؤنثا . كما قال : « يَستمعون اليك » حين عنَى جميعا . وزعم الخليل ان بعضهم قرأ : « ومَنْ تَقْنُتْ منْكُن لله ورسُوله » (٢) فجعلت كصلة (التي) حين عنيت مؤنثــا . فاذا الحقت (التــاء) في المؤنث الحقت (الواو والنون) في الجميع . قال الشاعر حين عَنَى الاثنين وهو الفرزدق : —

تعال فإنْ عاهَدْتَني لا تَخــونُني ... نَكُنْ مثل من يا ذئب يَصْطَحِبان» (٣)

ومنه اجراؤهم (كي) على (حتّى) في العمل في الاسماء لتشابههما في المعنى يقول : « وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتّى) وذلك انهم يقولون : « كَيْمَهْ ؟ » في الاستفهام فيعملونها في الاسماء كما قالوا : « حتّامَهْ ؟ » و « حتى متَى ؟ » و « لمَه ؟ » (٤) .

ومن ذلك حمل (ليس) على (ما) واهمالها قيــاسا عليها لتشابههما في معنى (النفي للحال) . يقول : « وقد زعموا ان بعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فقد يجوز ان يكون منه : « ليس خلَق مثلَه اشعر منهُ » و « ليس قالها زيدٌ » وقال حميد الارقط :

فأصبحوا والنوى عالي معرّسهم ... وليس كُلُّ النّوى يُلْقي المَساكينُ

وقال هشام اخو ذي الرمة : —

هي الشّفاءُ لدائي لو ظَفرتُ بها ... وليس منها شفاءُ الداءِ مَبــذولُ

هذا كله سمع من العرب . والحد والوجه فيه ان تحمله على أن في (ليس) اضمارا وهذا مبتدأ كقولك : « إنّهُ امَةُ الله ذاهبةٌ » . الا انهم زعموا ان بعضهم قال : « ليس الطيبُ الا المسكُ » و « ما كانَ الطيبُ إلا المسك » (٥) .

---

١ — يونس ، الاية ٤٢ .
٢ — الاحزاب ، الاية ٣١ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٤٧٤ .
٤ — الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ .
٥ — الكتاب ج ١ ص ٧٣ .



ومن ذلك حملهم نصب ما بعد (كم) في الاستفهام على نصبهم ما بعد (عشرين) لتشابههما في معنى الدلالة على العدد ، يقول: « أما (كم) في الاستفهام اذا اعملت فيما بعدَها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون قد عمل فيما بعده ، لانه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حمل عليه ، وذلك الاسم (عشرون) وما اشبهها نحو : (ثلاثين واربعين) . . . .

واعلم ان (كم) تعمل في كل شيء حسن للعشرين ان تعمل فيه فاذا قبح للعشرين ان تعمل في شيء قبح ذلك في (كم) لان (العشرين) عدد منون وكذلك (كم) هو منون عندهم . كما ان (خمسةَ عشرَ) عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا « خمسةَ عشرَ درهما » ، ولكن التنوين ذهبَ منه كما ذهب مما لا ينصرف وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك (كم) موضعها موضع اسم منون وذهبت منها الحركة كما ذهبت من (اذ) لأنهما غير متمكنين في الكلام »(١).

ومثل ذلك حملهم الظروف على (اذ) ان اريد بها معناها وهو المضيّ . او على (اذا) ان اريد بها معناها وهو الاستقبال ، يقول : « وسألته عن قوله في الازمنة : (كانَ ذاكَ زمنَ زيدٌ اميرٌ) فقال : لما كانت في معنى (إذْ) اضافوها الى ما قد عمل بعضه في بعض كما يدخلون (إذْ) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه فشبهوا هذا بذلك ، ولا يجوز هذا في الازمنة حتى تكون بمنزلة (اذ) فان قلت : « يكونُ هذا يومَ زيدٌ أميرٌ » كان خطأ ، حدثنا بذلك يونس عن العرب لانك لا تقول : (يكونُ هذا اذا زيدٌ اميرٌ) جملة هذا الباب ان الزمان اذا كان ماضيا اضيف الى الفعل والى الابتداء والخبر لانه في معنى (إذْ) فاضيف الى ما يضاف اليه (إذ) واذا كان لما لم يقع لم يضف الا الى الافعال ، لانه في معنى (اذا) و (اذا) لاتضاف الا الى الافعال » . (٢)

ومن ذلك حمل (أي) على (مَنْ) عند استعمالها اسم موصول ، وحمل (مَنْ) على (أي) عند استعمالها اسماموصولاوشرطاً اواستفهاماً . يقول في (باب أيّ): « أعلم ان (أيا) مضافا وغير مضاف بمنزلة (مَنْ) الا ترى انك تقول : «أيٌّ افضلُ » و « أيُّ القوم افضلُ » فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى : (مَنْ) ، كما أن « زيداً وزيدَ مناة » يجريان مجرى : (عَمرو) ، فحال المضاف

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٩١ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٦١ .



في الاعراب والحسن والقبح كحال المفرد ، قال الله عز وجل : « أيّاً ما تَدْعُو فلَهُ الاسماءُ الحُسْنَى » (١) فحسن كحسنه مضافا .

وتقول : « أيُّها تشاءُ لَكَ » فـ (تَشاءُ) صلة (ايُّها) حتى كمل اسما ، ثم بنيت (لك) على (أيُّها) كأنك قلت : (الذي تشاء لكَ) . فان ادخلت (الفاء) جزمت فقلت : (ايّها تَشأْ فلَكَ) من قِبَلِ انك اذا جازيت لم يكن الفعل وصلا وصار بمنزلته في الاستفهام اذا قلت : « أيّها تشاءُ ؟ » . وكذلك (مَنْ) تجري مجرى (اي) فيما ذكرنا وتقع موقعه » (٢) .

ومن حمل النظير على النظير معنى كذلك ، ذهاب اهل الحجاز الى اعمال (ما) النافية حملاً لها على (ليس) لأنها شبيهتها في المعنى يقول : « واما اهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) اذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع » (٣) .

ومثل ذلك قياسهم (كَأَيِّن) و (كَذا) على (كَم) الخبرية في جواز جر ما بعدهما باضمار (مِن) لتشابهها في المعنى ولان المجرور عندهم بعد (كم) ونحوهما بمنزلة التنوين (٤) .

ومما حملوا فيه الشبيه على الشبيه معنى ، حملهم بعض الاسماء في الجمع على بعض ان جمع بينها المعنى وان اختلفت في اللفظ مثال ذلك قوله : « وقال الخليل: انما قالوا : « مَرْضَى » و « هَلْكَى » و « مَوْتَى » و « جَرْبَى » واشباه ذلك ، لان ذلك امر يبتلون به وادخلوا فيه وهم له كارهون واصيبوا به فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى . وقد قالوا : « هُلّاك » و « هالكونَ » فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الاصل فلم يكسروه على المعنى . اذ كان بمنزلة : (جالس) في البناء وفي الفعل ، وهو على هذا اكثر في الكلام .... ومثل : (هُلّاك) قولهم : « مراض وسقام » ولم يقولوا : « سَقْمىَ » فالمجرى الغالب في هذا النحو غير (فَعْلَى) .

وقالوا : « رَجُل وَجِع » و « قَوْمٌ وجعَى » كما قالوا : « هَلْكَى » ..... وقالوا : (زَمِنٌ : وَزْمَنَى) ، و (وهَرِمٌ وهَرْمَى) و (وضَمِنٌ وضَمْنَى) كما قالوا : « وَجْعَى » ، لانها بلايا ضربوا بها فصارت في التكسير

---

١ ــ الاسراء ، الاية ١١٠ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ . وينظر قريبا منه ج ١ ص ١٧٠ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٥٧ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٩٧ــ٢٩٨ .



لذا المعنى كـ (كَسير) و (كَسْرَى) و (زَهيص) و (ورَهْصَى) و (حَسير) و (حَسْرَى) . . . . وقالوا : « كَسْلَى » فشبهوه بـ « أسْرَى » وقالوا : « وَجٍ وَوَجْيَا » كما قالوا : « زَمِنٌ وَزْمَنَى » فأجروا ذلكَ على المَعْنَى » (١) .

والحمل على المعنى عند سيبويه ليس بالاصل وان استعمل كثيرا وخاصة في الجموع انمـــا يحملون بعضها على بعض ويشبهون بعضها ببعض لاجتماعها في المعنى يقول : « وقالوا : (طُلحَتَ الناقةُ ، وناقةٌ طَلايح) ، شبهوها بـ (حَسِير) لأنها قريبة من معناها . وليس ذا بالقياس لانها ليست (طُلحَتْ) فإنمـــا هي كـ (مريضة وسقيمة) ، ولكن المعنى انه فُعِلَ ذا بها كما قالوا : « زمْنَى » فالحمل على المعنى في هذه الاشياء ليس بالاصل ولو كان اصلا لقبُح : (هالكون وزمنون) ونحو ذلك » (٢) .

وحمل النظير على نظيره معنى كثير في كتاب سيبويه في الالفاظ المفردة واحكامها او في الادوات وعملها واحكامها او في الاساليب والعبارات .

اما حمل الضد على الضد فقد استعمل في الكتاب ايضا في مواضع كثيرة سواء كان التضاد في المعنى او الحكم او اللفظ او نحوه فمن ذلك حملهم الافعال في صياغة مصادرها واوزان هذه المصادر على اضدادها معنى كما في قوله : « اما ما كان من الجوع والعطش فانه اكثر ما يبنى في الاسماء على : (فَعْلان) ويكون المصدر : (الفَعَل) ويكون الفعل على « فَعِل — يَفْعَلُ » وذلك نحو : (ظَمِيءَ يَظْمَأُ ظَمَأً وهو ظَمْآنُ) و (وعَطِش يَعْطَشُ عَطَشاً وهو عَطْشانُ) و (صدِي يَصْدى صَدًى وهو صديانُ » . . . . . . و « غَرِث يَغْرثُ غَرَثًا وهو غَرْثانُ » . . . . . . وقالوا : « طَوِي يَطْوى طَوًى وهو طَيـــان » . وبعض العرب يقول : « الطِّوَى » فيبنيه على : « فِعَل » لأن زنة « فِعَل » و « فَعَل » شيء واحد وليس بينهما الا كسرة واحدة . وضد ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا قالوا : (شَبِع يَشْبَعُ شِبَعاً وهو شَبعانُ) ، كَسَروا (الشِبَع) كما قالوا : « الطِوَى » (٣) . . . . . .

ومثله قوله في حمل الضد على ضده في المعنى : « ويقال : « امرأةٌ سَتْهاءُ » و (رجلٌ أسْتَهُ) فجاءوا به على بناءِ ضِدّه وهو قولهم : « أرْسَحُ ورسْحاءُ » (٤)

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٢١٣—٢١٤ . وينظر في مثل ذلك معظم ابنية الجموع من ص ٢٠٦—٢١٤ .

٢ — الكتاب ج ٢ ص ٢١٤ .

٣ — الكتاب ج ٢ ص ٢٢٠ — ٢٢١ .

٤ — الكتاب ج ٢ ص ٢٢٣ .



ومثله قوله : « وقالوا : « أخلَقَ وأملَس وأمرد » كما قالوا : « أخشَنَ » فجاءوا بضده على بنائه » (١) .

ومما ذكره السيوطي من حملهم الضد على الضد او الشيء على مقابله تجويزهم اضمار الجازم حملا على اضمار (أن) الناصبة وعلى اضمار الجار مثل (رُب) و (واو القسم) . لكن سيبويه يقول في باب (ما يعمل في الأفعال فيجزمها) : « وذلك : (لم ولما) و (اللام في الامر) وذلك قولك : « ليفعَل » و (لا) في النهي وذلك قولك : « لا تفعَل » فانما هما بمنزلة (لم) . . . . . .

واعلم ان هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بـ (أن) اذا عملت مضمرة . وقال الشاعر : ـ

مُحَمّدُ تَفدْ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... اذا ما خفْتَ من شَيءٍ تَبَالا

وانما اراد : « لِتفدِ » . وقال مُتَمِّمُ بنُ نُوَيرة :

على مثلِ أصحابِ البَعوضةِ فاخمُشي ... لكِ الويلُ حُر الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

اراد : « ليَبْكِ » . وقال أحَيْحَةُ بنُ الجُلاح : ـ

فَمَنْ نالَ الغنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ ... صنيعَتَهُ ويَجْهَدْ كُلَ جَهْدِ

واعلم ان حروف الجزم لا تجزم الا الافعال ولا يكون الجزم الا في الافعال المضارعة للاسماء كما أنّ الجرّ لا يكونُ الا في الاسماء ، والجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب . فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار ، وقد اضمره الشاعر شبهه باضمارهم : (رب) و (واو القسم) في كلام بعضهم » (٢) .

فهو هنا لم يجعل الجر مضادا للجزم بل اعتبره نظيره كما تبين لنا من قوله : « والجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء . . . . » فتسميته عند بعضهم بالمقابل اوضح واقرب من تسميته بالضد .

من هذه الامثلة المتعددة المتقاربة التي ذكرناها لتبيين انواع القياس الواردة في الكتاب يتضح لنا ان الاعتماد فيها بالدرجة الاولى على التشابه بين المقيس والمقيس عليه في الحكم الذي يُعطى للمقيس لعلة اقتضت اعطاءه حكم المقيس عليه .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٢٣ .

٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ .



وقد لاحظنا أن هذا الشبه الذي يكون بين المقيس والمقيس عليه قد يكون بالتوافق او التضاد وقد يكون باللفظ والمعنى ، او بهما معا ، او بغيرهما من اوجه الشبه التي تحمل فيها بعض الكلمات والادوات والعبارات على البعض الآخر في الاحكام والاستعمال . ولا يتم قياس بعضها على البعض الاخر الا بتوفر وجه او اكثر من اوجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه لهذا نجد سيبويه كثيرا ما يردد عبارة يستعملها في المواضع التي يتحدث فيها عن اعطاء كلمة حكم كلمة اخرى اوعبارة حكم غيرها ، وان لم يعط هذا الحكم غيرها من العبارات او الالفاظ التي تشبهها ، لوجه من الشبه وهذه العبارة هي قوله : « وقد يُشَبَّه الشيء بالشيء وان كان ليس مثله في جميع الاشياء » ، (١) فهذه العبارة تجمع ما قيس فيه الشبيه على الشبيه او الفرع على الاصل او الاصل على الفرع او المقابل على المقابل ، ومثل ذلك يفهم من قوله : « فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء اذا ما اشبهه في بعض المواضع » (٢) .

وقد يخص ما حمل فيه الضد على ضده او المخالف على ما يخالفه بعبارات اخرى مثل قوله : « لانهم يشبّهون الشيء بالشيء وإن خالفه » (٣) او قوله : « كما انهم يشبّهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع » (٤) .

وما ينطبق عليه هذا التعميم في العبارات السابقة ممـا حُمِل فيه الشيء على الشيء سواء اشبهه في بعض المواضع او خالفه في معظمها كثير من موضوعات الكتاب واحكامه . مثال ذلك تشبيهه فتح عين (يأْبَى) في المضارع حيث اتبعوا فيه الثاني الاول باتباع الثاني للأولِ في قولهـم : « وَعَدُّهُ » من : (وَعَدْتُهُ) حيث قلبت (التـاء) وهي الحرف الثاني : (دالا) اتباعا للاول وهو (دال) : (وعد) يقول : « وقالوا : « أَبَى يَأْبَى » شبهوه بـ (يَقْرأ) — وفي (يأْبَى) وجه آخر أن يكون فيه مثل « حَسِبَ : يَحْسِبُ » فُتِحا كما كُسِرا .

وقالوا : « جَبَى : يَجْبَى » و « قَلَى : يَقْلَى » فشبهوا هذا بـ (قَـرأ : يَقْرأ) ونحوه ، واتبعوه الاول كما قالوا : « وَعَدُّهُ » يريدون : (وَعَدْتُهُ) اتبعوا الاول ، يعني في : « يَأبَى » لان (الفاء) (همزة) فكما قالوا : « مُضجِعٌ » ولا نعلم الا هذا الحرف . واما غير هذا فجاء على القياس مثل : (عَمَرَ) : « يعمُرُ » و « يَعمِرُ » و « يهرُبُ » و (يَحزُرُ) وقالوا :

---

١ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٥١و٥٣و٤٠و٩١و١٠٥ و ٢١٢و٢٤٩و٢٦٣ .

٢ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٨٧ .　　　٣ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٩١ .

٤ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٧٧ .



« عَضَضْتَ : تَعَضُّ » ، فانما يحتج بـ (وَعَدُّه) ، يريدون : (وَعَدْتُه) فاتبعوه الاول كقولهم : « أَبَيَ : يَأْبَى » ففتحوا ما بعد (الهمزة) وهي ساكنة » (١) .

ومثله ما يراه سيبويه في قياس النسب الى الاسماء على جمعها يقول : « واذا أضفت الى (أخْت) قلت : (أخَوِيّ) هكذا ينبغي له ان يكون على القياس وذا القياس قول الخليل ، من قبل انك لما جمعت بـ (بالتاء) حذفت (تاء التأنيث) كما تحذف (الهاء) ، ورددت الى الاصل فالاضافة تحذفه . كما تحذف (الهاء) وهي اردّ له الى الاصل ، وسمعنا من العرب من يقول في جمع (هَنْت) : (هَنَوات) قال الشاعر : —

أرَى ابنَ نَزار قد جَفاني وَملّني على هَنَوات كُلُّها مُتَتابِعُ

فهي بمنزلة (أخْت) .

واما يونس فيقول : « أخْتِيٌّ » وليس بقياس » (٢) .

ومثل ذلك حمل بعض الادوات على البعض الاخر في حكم من الاحكام لعلة مشتركة بينهما هي وجه الشبه كحمله امتناع تقديم خبر (ما) على اسمها على (إن) التي امتنع فيها ذلك لتشابه بينهما هو كون كل منهما غير متصرف ، وفي كون كل منهما محمولة على الفعل ومشبهة به في العمل يقول : (فاذا قلت (ما منطلق عبد الله) او (ما مسيء من أعتب) رفعت ولا يجوز ان يكون مقدما مثله مؤخرا كما انه لا يجوز ان تقول : (ان اخوك عبد الله) على حد قولك : (إن عبد الله اخوك) لانها ليست بفعل ، وانما جعلت بمنزلته فكما لا تتصرف كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يكون في الفعل ولم تقو قوته ، فكذلك « ما » (٣) .

ومنه تسكين آخر المضارع مع نون النسوة حملا له على تسكين آخر الماضي لان كلا منهما متحرك يقول : « واذا اردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقته للعلامة نونا وكانت علامة الاضمار والجمع فيمن قال : (اكلوني البراغيث) واسكنت ما كان في الواحد حرف الاعراب كما فعلت ذلك في (فَعَل) حين قلت : (فَعَلْتُ وفَعَلْنَ) فاسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة كما اسكن (فَعَلَ) ، لانه فعلٌ كما انه فِعلٌ وهومتحرك كما انه متحرك ، وليس هذا بابعد فيها — اذ كانت

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٣٥٤ . ٢ — الكتاب ج ٢ ص ٨١ وينظر ص ٨٠ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٢٨—٢٩ .



هي و (فَعَل) شيئا واحدا — من (يفعَلُ) اذ جازلهم فيها الاعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسماء وذلك قولك : (هن يفعلن) و (لن يفعلن) و (لم يفعلن) وتفتح النون لانها نون جمع ، ولا تحذف لانها علامة اضمار او جمع في قول من قال : « اكلوني البراغيث » (١) .

ومنه تجويزهم تقديم الاسم على الفعل بعد همزة الاستفهام حملا على جواز تقديم الاسم على الفعل بعد (ان) الشرطية والشبه بينهما ان كلا منهما اصل في بابه فالهمزة ام ادوات الاستفهام كما ان (ان) ام ادوات الشرط او الجزاء يقول : « فاما (الالف) فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في (هلا) وذلك لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره. وانما ترك (الالف) في (من ومتى وهل) ونحوهن حيث أمنوا الالتباس ، الا ترى انك تدخلها على (من) اذا تمت بصلتها كقول الله عزّ وجل : « أفمنْ يلقى في النار خيرٌ أمنْ يأتي آمنا يوم القيامة ؟ » . وتقول : (ام هل) فانما هي بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الالف استغناء اذ كان هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام ، فهي ههنا بمنزلة (ان) في باب الجزاء ، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك : (ان الله امكنني فعلت كذا وكذا) ويختار فيها النصب لانك تضمر الفعل فيها ، لان الفعل اولى اذا اجتمع هو والاسم ، وكذلك كنت فاعلا في (انْ) لانها انما هي للفعل » (٢) .

ومن ذلك قياسهم ما يجوز في وصف المنصوب والمرفوع على وصف المجرور في النكرة والمعرفة (٣) .

ومن الحمل على المغاير لوجه من اوجه الشبه كذلك حمل بني تميم (ما) على (أمّا) و (هل) في عدم الاختصاص ووجوب الاهمال وفي مخالفتها لـ (ليس) لان (ليس) فعل و (ما) ليست فعل . كما ان (ليس) تتحمل ضميراً في حين أن (ما) لا تتحمل ضميرا . وكذلك (أما وهل) مثل (ما) في ذلك (٤) .

ومن ذلك تشبيههم قول العرب : (داري من خلف دارك فرسخان) بقولهم : (دارك مني فرسخان) لان (خلف) اسم فاعملت (من) فيها كما تعمل في الاسم في « مني » (٥) .

---

١ — الكتاب ج ١ ص ٥—٦ .   ٢ — الكتاب ج١ ص ٥١ .

٣ — ينظر الكتاب باب « مجرى نعت المعرفة عليها » ج ١ ص ٢١٩—٢٢٤ .

٤ — ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٨ .

٥ — ينظر الكتاب ج ١ ص ٢٠٨ ، وينظر في قريب منه ج ١ ص ٢٣٢ .



ومنه قياسه امتناع الفصل بين (لا) وبين المنفي بها على امتناعه بين (من)وبين المجرور بها . يقول : (واعلم انك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي ، كما لا تفصل بين (من) وما تعمل فيه ، وذلك انه لا يجوز ان تقول : (لا فيها رجل) ، كما انه لا يجوز لك ان تقول في الذي هو جوابه (هل من فيها رجل) (١) ووجه الشبه ان كلا من (لا) وحرف الجر مرتبط بما بعده كالكلمة الواحدة .

ومثله امتناع الفصل بين (لا) والمنفي بها على (خمسة عشر) في امتناع الفصل بين (خمسة) و (عشر) لان كلا منهما مركب مع ما بعده بحيث اصبحا كلمة واحدة . يقول : « ومع ذلك انهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة (خمسة عشر) فقبح ان يفصلوا بينهما عند هم كما لا يجوز ان يفصلوا بين (خمسة) و (عشر) بشيء من الكلام لانها مشبهة بها » (٢) .

ومن الحمل على المشابه وان كان في الشكل فقط حمله تنوين اسم (لا) ان لم يكن مفردا على تنوين الاسم المنادى غير المفرد والشبه هو امتناع التركيب في اكثر من كلمتين ، يقول : « واذا قلت : (لا ضاربا يوم الجمعة) ، فانما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه او في يوم غيره وتجعل (يوم الجمعة) فيه منتهى الاسم ، وانما نونت لانه صار منتهي الاسم اليوم ، كما صار ما ذكرت منتهى الاسم ، وصار التنوين كانه زيادة في الاسم قبل آخره نحو : واو مضروب والف مضارب فنونت كما نونت في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه .

فنون في هذا الباب ما نونته في النداء مما ذكرت لك الا النكرة فان النكرة في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء ، ولا تعمل (لا) الا في النكرة تجعل معها بمنزلة (خمسة عشر) فالنكرة ههنا كالمعرفة هناك » (٣) .

من ملاحظة هذه الامثلة وما شابهها مما كثر وروده في الكتاب ومقارنتها بما ذكره النحاة في انواع القياس نجد ان الانواع التي اوردها النحاة المتأخرون هي ما جاء في الكتاب مع زيادة ترتيب وتبويب وتصنيف وتفصيل فيها او تعريف وتحديد ، مع المبالغة في ذكر الانواع والاجزاء والفروع مما لا يقدم في تعلم النحو او اللغة او الصرف او يغير من حقيقتها .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٤٥ .
٢ ـ الكتاب ج١ ص ٣٤٥ وينظر في مثله ج١ ص٣٤٦ و ص ٣٩٧ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ وينظر في الحمل على الشبيه ايضا ج١ ص ٢١٠ ، ٤١٢ ..

تعارض السماع والقياس :

وقد يتعارض السماع والقياس في حكم من الاحكام فبأيهما نأخذ ؟ ومتى ؟

يرى ابو عثمان المــازني ان المسموع المخالف لما عليه قياس بابه يؤخذ به ولكنه لا يقاس عليه ، يقول : « فان قال قائل . قد قال تعالى : « ولِكُلٍّ وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيهَا » (١) فـ (وجهة) ههنا مصدر وقد جاءت على الاصل ؟ . فانما قالوا هذا كما قالوا : (رجاء بن حيوة) وكما قالوا : (ضيون) وكما قالوا :

قد علمت ذاك بنــات ألببه

وكما قالوا : (لححت عينه) وقد كان ينبغي ان تكون (لحّت) مثل (ردت ومست) . فرب حرف يجيء على الاصل ويكون مجرى بابه على غير ذلك » (٢) .

وكان ابن جني يرى انهما اذا تعارضا نطقنا بالمسموع على ما جاء عليه ولم نقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى : « استحوذ عليهما الشيطان » فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله ، لانك انمــا تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك امثلتهم ، ثم انك من بعد لا تقيس عليه غيره . الا تراك لا تقول في (استقام) : (استقوم) ولا في (استباع) (استبيع) (٣) .

وهناك امثلة متعددة لمــا جاء من المسموع المخالف للقياس منه قولهم (الحَوَكَة) (الخونة) فهو في الاستعمال غير ممتنع . لكننا لا نقيس عليه فلا تقول في جمع (قائم) : (قومة) ولا في (صائم) : « صومة » (٤) .

ومع أن (الحَوَكَة والخَوَنَة) مخالف للقياس في بنات الواو فقط نرى ابن جني يعلل اطراد استعمال مثل ذلك من مخالفة القياس في بنات الواو فقط وعدم وروده في بنات الياء بقوله : « ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل هذا في اليــاء ، لم يأت عنهم في نحو (بائع) و (سائر) : (بيعة) ولا (سيرة) وانمــا شــذ ما شــذ من هذا ممــا عينه واو لا ياء نحو : (الحوكة والخونة والخول والدول) وعلته عندي قرب الالف مــن اليــاء وبعدها عــن الواو ، فاذا صححت نحو (الحوكة) كان اسهل من تصحيح نحو (البيعة) ، وذلك ان (الالف) لما قربت مــن (الياء) اسرع انقلاب الياء اليها فكان ذلك اسوغ مــن انقلاب الواو اليها لبعد الواو منها » (٥) .

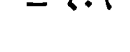
---

١ ــ البقرة ، الاية ١٤٨ .

٢ ــ ينظر المنصف ج ١ ص ٢٠٠ . وينظر في مثله ج ١ ص ٢٩٥ و ج ١ ص ١٩٢ ونحوها كثير .

٣ ــ ينظر الخصائص ج ١ ص ١١٧ والاقتراح ص٧٨ ــ ٧٩ .

٤ ــ ينظر الخصائص ج ١ ص ١٢٣ . ٥ ــ الخصائص ج ١ ص ١٢٤ .





واذا كان الشيء القويّ في القياس شاذا في الاستعمال في حين كان الشائع في الاستعمال ما خالف القياس . كان استعمال الشائع المخالف للقياس عند ابن جني اقوى من استعمال الشاذ في الاستعمال وانكان جاريا على القياس . وقد مثل لذلك بـ (ما) في اللغة التميمية فهي اقوى قياسا من الحجازية في حين انها في لغة الحجاز اكثر استعمالا . والسبب عنده في كون التميميةاقوى قياسا كونها مثل (هل) في دخولها علىالكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ ، كما ان (هل) كذلك .

فاذا استعملنا (ما) فالوجه عنده ان نحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية لان القرآن بها نزل (١) .

ودليل ابن جني على ان العربي قد يتعلم اللغة غيرها في القياس أقوى عنده منها ما حدثه به ابو علي الفارسي عن ابي العباس ان عمارة كان يقرأ : « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » (٢) بالنصب . قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت : « سابقٌ النهارَ » . قال : فقلت له : « فهلا قلته ؟ » فقال : « لو قلته لكان اوزن » . فقوله : « أوزن » اي أقوى وامض في النفس ، فهو قد جنح الى لغة وغيرها اقوى في نفسه منها (٣) .

وملخص ما قاله ابن جني في الكلام الذي يتعارض فيه القياس والسماع قد جاء في قوله : واعلم انك اذا اداك القياس الى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه الى ما هم عليه . فان سمعت من آخر مثل ما أجزته فانت فيه مخير تستعمل ايهما شئت ، فان صح عندك ان العرب لم تنطق بقياسك انت كنت على ما اجمعوا عليه البتة ، واعددت ما كان قياسك أدّاك اليه لشاعر مولد او لساجع او لضرورة لانه على قياس كلامهم بذلك وصى ابو الحسن .

واذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قويٌّ في القياس .

واما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح غير انه قد يجيء منه الشيء الا انه قليل ، ومنه بيت الكتاب : —

---

١ — ينظر الخصائص ج ١ ص ١٢٤ والاقتراح ص ٧٩ .

٢ — يس ، الاية ٤٠ .

٣ — ينظر الخصائص ج ١ ص ١٢٤ — ١٢٥ .



له زجل كأنه صوت حاد اذا طلب الوسيقة او زمير

وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ويقل في الاستعمال كثير جدا » (١) .

وقد كان موقف ابي حيان من السماع والقياس عند تعارضهما قريبا من موقف ابن جني فقد كان يأخذ بالمسموع ويطرح ما عداه ويتضح ذلك من قوله عند الكلام على الاخبار بالظرف عن الجثة : « وتقول : ظهرك خلفك ، ورجلاك أسفلك ، ونعلاك اسفلك بالرفع والنصب وقريء : « الركبُ أسفَلَ منكُم » (٢) بهما ، وفوقك رأسك وتحتك رجلاك النصب لا غير . وقيل : يجوز الرفع فيما كان كقولك : فوقك رأسك وتحتك رجلاك . ولو قلت : فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك بالرفع لم يجز . وكلام العرب النصب كان في الجسد او في غيره ، والرفع في القياس والنصب في هذا كلام العرب في الجسد والقلنسوة » (٣) .

وقد صرح بذلك في كتابه (التذييل والتكميل) فقال وهو يتحدث عن (كذا) : « فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة ، ولاختلافهم فيها ، رجعنا عند الاختلاف الى السماع من العرب فما وجدناه منقولا عنهم اخذنا به ، وما لم ينقل من لسانهم اطرحناه ، ولا نثبت شخصيا من الاحكام الا بعد اثبات نوعه . ولا نثبت شيئا منه بالقياس لان كل تركيب له شيء يخصه ، ولو قسنا شيئا على شيء لا وشك ان نثبت تراكيب كثيرة ولم تنطق العرب بشيء من انواعها والقياس الذي نذكره نحن في النحو انما هو بعد تقرر السماع ، فلا نثبت الاحكام بالقياس انما نثبتها بالسماع من العرب ، ويكون في الاقيسة اذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع . ومن تأمل كلام سيبويه وجده في اكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها من اثبات الاحكام بالسماع » (٤) .

والسماع هو الاساس عنده اذا لم يمنع منه القياس . يقول : « كل ما كان من لسانهم مسموعا ، ولم يكن بالقياس مدفوعا كان جديرا بان لا يكون ممنوعا » (٥) .

---

١ ـ الخصائص ج ١ ص ١٢٥ ـ ١٣٢ ٢ ـ الانفال ، الاية ٤٢ .
٣ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ١٢٨ ب ـ ١٣٩ .
٤ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ج ٢ ص٥٣ ص ١٥٢ مخطوطة (رقم ٦٢ نحو)
٥ ـ منهج السالك ص/١٨٩ .



خلاصة في موقف سيبويــه
من السماع والقيــاس

هذه صورة تكاد تكون واضحة عن السماع والقياس في كتاب سيبويه تبين لنا فيها انه كان يعتمد بالدرجة الاولى على السماع حتى انه لم يكن ليجيز قياسا في مسألة من المسائل او حكم من الاحكام ان لم يتأكد بسماع عن العرب يقول : « واما قوله : (كان ذلك بأدي بدا) فانهم جعلوه بمنزلة خمسة عشر ، ولا نعلمهم اضافوا ، ولا يستنكر ان تضيفها ولكن لم نسمعه عن العرب » (١) .

ويقول عند كلامه على قياس المعتل على الصحيح من ابنية الجموع : (وبنات اليـاء والواو تجرى هذا المجرى قالوا : (قفا وأقفاء وقفي . وعصي وعُصيّ ، وصفا وصفي)، كما قالوا : (آساد واسود وأشعار وشعور) . وقالوا : (رحى وارحاء) فلم يكسروها على غير ذلك كما لم يكسروا الارسان والاقدام على غير ذلك ، ولو فعلوا لكان قياسا ولكني لم اسمعه » (٢) .

ولشدة اعتماده على السماع يرى أن من يقيس في بعض المواضع من غير سماع مؤيد له يعتبر قياسه هذا تهوراً منه يجب ألا يقدم عليه لأن الأصل السماع يقول : (وقالوا : غري يغرى غرى وهو غر ، والغراء شـاذ ممدود كما قالوا الظماء . وقالوا : رضي يرضى وهو راض وهو الرضى ، ونظيره : سخط يسخط سخطا وهو ساخط وكسروا الرلء كما قالوا : الشبع فلم يجيئوا به على نظائره . وذا لا يجسر عليه الا بسماع . . . . . وأما الغراء فشاذ . وقالوا : بدا له يبدو له بدا ونظيره حلب ــ يحلب حلبا ، وهذا يسمع ولا يُجسر عليه ، ولكن يجاء بنظائره بعد السمع .

ومن الكلام ما لا يدرى أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به فاذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء بعد فتحة أو واو ، لا تستطيع أن تقول ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا : (قدم) لكذا ، ولا قالوا : (جَمَل) لكذا فكذلك نحوهمـا . فمن ذلك : قفا ورحى ورجـا البئر وأشباه ذلك لا يفرق بينها وبين (سماء) كما لا يفرق بين قدم وقذال . الا أنك اذا سمعت قلت: هذا فَعَلٌ وهذا فَعَالٌ » (٣).

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٥٤ .

٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٢٨ .

٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٦٢ .

وقريب من ذلك قوله وهو يتحدث عن ابنية جمع التكسير في الثلاثي المجرد : « والقياس في (فعل) ما ذكرنا . واما ما سوى ذلك فلا يعلم الا بالسمع ، ثم تطلب النظائر ، كما انك تطلب نظائر الأفعال ههنا » (١) .

وقوله : « واعلم ان (فعال) جائزة من كل ما كان على (فَعَل) أو (فَعُلَ) أو (فَعِلَ)ولا يجوز من (افعلت) لانا لم نسمعه من بنات الاربعة ، الا ان تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوز » (٢) .

اما ان يقيسوا على مالم تتكلم به العرب فهو خطأ وغير مقبول ، يقول راداً على النحويين : « واما قول النحويين : قد اعطاهوك واعطاهوني فانما هو شيء كان ولم تكلم به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به هينا » (٣) .

وما لم يجز فيه القياس يعتمد فيه على السماع ويقول فيه : (يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس عليه) مثال ذلك قوله في باب : (ما تقول العرب منه(ما افعله) وليس له فعل) : « وانما يحفظ هذا حفظا ولا يقاس : قالوا : احنك الشاتين واحنك البعيرين كما قالوا : آكل الشاتين ، كأنهم قالوا : (حنك) ونحو ذلك . فانما جاءوا بـ(أفْعَلَ)على نحو هذا وان لم تكلم به . وقالوا : (آبل الناس كلهم) كما قالوا : (ارعى الناس كلهم) ، وكأنهم قد قالوا : أبل يأبل . وقالوا : (رجل آبَلُ) وان لم يتكلموا بالفعل . وقولهم : (آبل الناس) بمنزلة : (آبل منه) لان ما جاز فيه (أفعل الناس) جاز فيه هذا ، وما لم يجز فيه ذاك لم يجز فيه هذا . وهذه الاسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها ان يقال : (افعل منه) ونحو ذلك . وقد قالوا : (فلان آبل منه) كما قالوا : احنك الشاتين » (٤) .

فالاعتماد في الاصل عنده على السماع ، ولا يجوز القياس فيما قل وروده عن العرب انما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر (٥) .

ومن ذلك ما جاء في باب (تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير . . .) عند كلامه على تحقير بعض الاسماء على غير بنائها المستعمل في الكلام يقول : « ومن ذلك قولهم : في (هار) : (هوير) ، وانما الاصل : (هائر) غير انهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء (ميّت) وكلاهما بدل من العين . وزعم يونس ان ناسا

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧٦ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٨٤ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٢ .
٥ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٠٢ .



من العرب يقولون : (هويِّر) على مثال : (هويعر) فهؤلاء لم يحقروا : (هارا) انمــا حقروا (هائرا) كما قالوا : (رويجل) كأنهم حقروا : (راجلا) . . . ومن قال (هويِّر) فانه لا ينبغي له ان يقيس عليه كما لا يقيس على من قال (ابينون) و (أُنَيْسِيان) الا ان تسمع من العرب شيئا فتؤديه وتجيء بنظائره مما ليس على القياس » (١) .

وقد بين في كثير من المسائل انه لا يصح فيها القياس لانه ليس كل حرف يصنع به ذاك أي يقاس على ما ذكره يقول في باب (ما يختار فيه ان تكون المصادر مبتدآت مبنيا عليها ما بعدها وما اشبه المصادر من الاسماء والصفات)، وذلك قولك الحمد لله والعجب لك والويل لك والتراب لك . . . . وانمــا استحبوا الرفع فيه لانه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة (عبد الله) و (الرجل) و (الذي تعلم)، لان الابتداء انمــا هو خبر . . . . وليس كل حرف يصنع به ذلك كما انه ليس كل حرف يدخل فيه الالف واللام من هذا الباب ، لو قلت : السقي لك والرعي لك، لم يجز » (٢) .

ومثله قوله : « سألت الخليل عن قولهم : (الاشعرون) فقال : انمــا الحقوا الواو والنون كما كسروا فقالوا : الا شاعر والا شاعث والمسامعة ، فكما كسروا (مسمعا) و (الاشعث) حين ارادوا بني مسمع وبني الاشعث الحقوا الواو والنون ، وكذلك الاعجمون . وقد قال بعضهم : النميرون ، وليس كل هــذا النحو يلحقه الواو والنون كما ليس كل هذا النحو يكسر ولكن تقول فيما قالوا : وكذلك وجه هذا الباب » . (٣)

ومثله قوله : « ومن هذا الترحم ، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم ، ولكن ترحم بمــا ترحم به العرب » . (٤)

ومثله قوله : « وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين » . (٥)

وقوله : « وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الالف واللام ، كما انه ليس كل مصدر في باب الحمد لله ، والعجب لك يدخله الالف واللام » (٦) .

واوضح من ذلك ما صرح فيه بانه ليس بقياس يقول : « ولو سميت رجلا (شفة) او (أمة) ثم كسرت لقلت : (آم) في الثلاثة الى العشرة . واما في الكثير

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٢٥ وينظر ص ٢٠٢ . ٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٢٨ــ٣٢٩ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٠٣ . ٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٥٥ .
٥ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٥١ــ٢٥٢ . ٦ ــ الكتاب ج ١ ص ١٨٧ وينظر ج١ ص ١٦٠ .



و (اماء) . . . ولو سميت امرأة بـ (شفة) او (أمة) لقلت (آم) و (شفاه واماء) ولا تقل (شفات) ولا (امات) لانهن اسماء قد جمعن ولم يفعل بهن هذا ولا تقل الا (آم) في ادنى العدد لانه ليس بقياس فلا تجاوز به هذا لانها اسماء كسرتها العرب وهي في تسميتك بها الرجال والنساء اسماء بمنزلتها ههنا » (١) .

ويصرح بسماعه العبارة او الكلمة وحدها وبانه لا يجوز القياس عليها ، ويعلل عدم جواز القياس عليها بانها لا تقوى ، يقول : « وحدثنا ابو الخطاب انه سمع من العرب من يقال له (اليك) فيقول : (إليّ) كأنه قيل له : (تنحّ) فقال : (اتنحى) ولا يقال (دوني) ولا (عليٍّ) هذا انما سمعناه في هذا الحرف وحده وليس لها قوة الفعل فيقاس » (٢) .

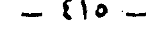
فما قل لا يجوز القياس عليه لضعفه وعدم قوته بكثرة النظائر او اطراد الاستعمال يقول : « ولا يجوز ان تقول : (رويده زيدا ودونه عمرا) يريد به غير المخاطب لانه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه ، وحدثني من سمعه ان بعضهم قال : (عليه رجلا ليسنى) ، وهذا قليل شبهوه بالفعل » (٣) .

ومثل ذلك قوله في امتناع القياس على ما قل ولم يقو قوة الفعل من حروف الجر ونحوها وانما يجرى كما سمع من العرب ، يقول : « واعلم انه لا يقال : (قائما فيها رجل) . فان قال قائل : اجعله بمنزلة (راكباً مر زيد) و (راكبا مر الرجل) قيل له : فانه مثله في القياس ، لان (فيها) بمنزلة (مر) ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل لان (فيها) او اخواتها لا يتصرف تصرف الفعل وليس بفعل ، ولكنهن انزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل . فأجره كما اجرت العرب واستحسنت» (٤) .

واوضح من هذا وابين ما جاء في قوله : (واعلم انه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضمر بعدما اضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما اظهروا وتجري هذه الاشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما اجروا ، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو : يك ويكن ، ولم ابل وابال لم يحملهم ذاك على ان يفعلوه بمثله ، ولم يحملهم اذا كانوا يثبتون فيقولون في . (مر) : (اومر)

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٩٩ . ٢ ــ الكتاب ج ١ ص ١٢٦ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ١٢٦ وينظر ص ١٢٥ــ١٢٦ ٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ .





ان يقولوا في (خذ) : (اوخذ) وفي (كل) : (اوكل) فقف على هذه الاشياء حيث وقفوا ثم قس بعد » (١) .

وما استعمل من الالفاظ او العبارات استعمالا خاصا ورد عن العرب لا يصح لنا تبديله او تغييره عما استعملوه عليه ، فان غيرته العرب تستعمله على الصورة التي غيرته اليها ، ولا يجوز ان نقيس عليه ، وقد اتضح ذلك في قوله : « وسألته عن (أب) فقال : ان الحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : (ابون) ، وكذلك (أخ) تقول : (اخون) لا تغير البناء الا ان تحدث العرب شيئا كما تقول : (دمون) ولا تغير بناء الاب عن حال الحرفين لانه عليه بني . الا ان تحدث العرب شيئا ، كما بنوه علي غير بناء الحرفين ، وقال الشاعر : —

فلما تبيّنّ اصواتنا بكين وفديننا بالأبينا

انشدناه من نثق به وزعم انه جاهلي » (٢) .

فكثير من الاحكام تعطى لعبارات او الفاظ معينة كثر استعمالها وتداولها في كلامهم فتغير عن الاصل والقياس ، ولا يغيرون عن الاصل كل ما كثر تداولهم اياه من العبارات لان التغيير مكروه عندهم وليس قياسا ، وانما يخصون بعض العبارات بهذا التغيير لكي تخف على السنتهم واسماعهم ، ولا يجوز لنا ان نفعل فيما اشبهها من العبارات ما فعلناه بها ، وقد تكرر هذا المعنى في الكتاب في مواضع كثيرة منها قوله : « وحدثنا يونس ان بعض العرب يقول : (يا أمّ لا تفعلي) جعلوا هذه الهاء بمنزلة (هاء) طلحة اذ قالوا : (يا طلح أقبل) لانهم رأوها متحركة بمنزلة (هاء) طلحة فحذفوها . ولا يجوز الحذف في غير الام من المضاف وانما جازت هذه الاشياء في (الأب) و (الام) لكثرتهما في النداء ، كما قالوا (يا صاح) في هذا الاسم ، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الاصل لانه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الاصل » (٣) .

والتخفيف في كلامهم والسهولة هي الطابع الواضح الذي نراه في معظم مسائل الكتاب ، وعليه الاعتماد فيما يسمعونه ويستعملونه وحده او يقيسون عليه .

ويكفينا دلالة على اتجاههم نحو التخفيف على السنتهم واسماعهم ما جاء في اواخر الكتاب حيث يقول : « واعلم ان الشيء قد يقل في كلامهم ، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية ان يكثر في كلامهم ما يستثقلون . فمما قلّ (فُعُلّلٌ)

---

١ — الكتاب ج ١ ص ١٣٤ . وينظر ج٢ ص ١٠١ ٢ — الكتاب ج ٢ ص ١٠١ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٣١٨ ، وينظر ص ٣١٠ و ج ٢ ص ١٣٨ و ١٦٥ و ٤٣٠ .

و (فُعْلُل) وهم يقولون : (رَدَّد ويردّد الرجل) وقد يطرحونه ، وذلك نحو : (فُعالِل) و (فِعْلِل) و (فُعلِل) كراهية كثرة ما يستثقلون . وقد يقل ماهو اخف مما يستعملون كراهية ذلك ايضا ، وذلك نحو : (سلس) و (قلق) ولم يكثر كثرة (رددت) في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم . فكأن هذه الاشياء تعاقب ، وقد يطرحون الشيء وغيره اثقل منه في كلامهم كراهية ذلك وهو : (دعوت وحيوت) ، وتقول : (حييت) (وحيي قبل) فتضاعف . وتقول : (احووى) فهذا أثقل اذ كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف ، والمعتلين وان اختلفا . ومما قل مما ذكرت لك : (ددن) و (يديت) .

وقد يدعون البناء من الشيء قد يتكلمون بمثه ، وذلك نحو : (رشاء) لا يكسر على (فُعُل) ، ومن ثم تركوا من المعتل لما جاء نظيره من غيره . وقد يجيء الاسم على ما قد اطرح من الفعل » .

ثم يقول : « وهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل » (١) .

فكل هذا مما يعتمد فيه على السماع ولا يستعمل منه الا ما استعملته العرب مما خففوا على السنتهم واسماعهم ولا يقاس عليه .

ولاهتمامه بالسماع نراه لا يكتفي بذكر ما يقاس عليه او القاعدة التي يبنيها الا اذا اكدها بورود السماع المؤيد لقياسه وان كان لا يقيس الا على الكثير الغالب من كلام العرب كأنه يشعر ان هذه القواعد التي يبنيها لن تكون مقبولة قوية مقنعة له الا بتأكيدها بالسماع . يقول في اثناء كلامه على الجمع : « واما ما كان آخره ألفان للتأنيث وكان (فاعلاء) فانه يكسر على (فواعل) شبه بـ (فاعلة) لانه علم تأنيث ، وذلك : (قاصعاء وقواصع) و (نافقاء ونوافق) و (داماء ودوام) وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : سابياء وسواب وحانياء وحوان ، وحاوياء وحوايا» (٢)

ومثله قوله في باب (الاضافة الى كل اسم آخره الف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على اربعة احرف): « وذلك نحو: (ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعيا) فهذا يجري مُجرَى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخره الفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو : حصى ورحى ....

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤ .   ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٩٩ .

وسمعنا العرب يقولون في (أعيـا) : (أعَيـَويّ) وبنو أعيـا حي من العرب من جرم . وتقول في (احوى) : (أحْوَوِيّ) كذلك سمعنا العرب تقول (١) .

وقوله : « واذا اضفت الى (أخت) قلت : (أخوى) وهكذا ينبغي له ان يكون على القياس ، وذا القياس قول الخليل من قبل انك اذا جمعت بالتـاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهـاء ورددت الى الاصل ، فالاضافة تحذفه كما تحذف الهاء وهي ارد له الى الاصل .

وسمعنا من العرب من يقول في جمع (هنت) : (هنوات) قال الشاعر :

ارى ابن نزار قـد جفاني وملني .. على هنوات كلهـا متتـابع

فهي بمنزلة : (أختّ) . واما يونس فيقول : (اختيّ) وليس بقياس (٢) .

فالمسموع في الامثلة المتقدمة وما ورد في الكتاب ممـا شابهها قد جاء توكيدا للقاعدة التي بنـاها للقياس .

ولذلك نجده لا يجيز القياس الا على الكثير المطرد ، ولا يقاس عنده على القليل ولا على الشاذ . إلا اذا كان هذا القليل هو كل ما ورد عن العرب . كما ورد في قياسه النسب إلى (فعولة) (فَعَليّ) قياسا على ما قالته العرب في النسب الى (شنوءة) : (شنئيّ) لانه ممـا اجمعت العرب على التكلم به ولم تتكلم بغيره على مثاله لا بمـا يوافقه ولا بمـا يخالفه فصح اذن اعتباره قياسا لانه كل الوارد في هذا البناء (٣) .

وممـا يدلنا على انه لا يقيس الا على اكثر الوارد قوله : « وقد زعموا ان بعضهم يجعل (ليس) ك (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز ان يكون منه : (ليس خلق مثله اشعر منه) و(ليس قالها زيد) هذا كله سمع من العرب . والوجه والحد إن تحمله على ان في (ليس) اضمارا ، وهذا مبتدأ . كقولك : (انه امة الله ذاهبة) الا انهم زعموا ان بعضهم قال : (ليس الطيب إلا المسك) و « ما كان الطيب الا المسك » (٤) .

واوضح من ذلك قوله في جواز متابعة العرب . اما القياس على الشاذ فلا يجوز : « ومن قولهما : (اضرب أيٌّ افضل) واما غيرهما فيقول : (اضرب ايا أفضل) ويقيس ذا على (الذي) وما اشبهه من كلام العرب ، ويُسلّم ذلك الضمة في المضافة

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٧٧ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٨١ وينظر ج ١ ص ٣٣٦ .
٣ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٧٤ .
٤ ـ الكتاب ج ١ ص ٧٣ .

لقول العرب ذلك ، وأجروا (ايا) على القياس ، ولو قالت العرب : (اضرب أيٌّ افضل) لقلته ولم يكن بد من متابعتهم ، فلا ينبغي لك ان تقيس على الشاذ المنكر في القياس كما انك لا تقيس على (امس) (أمسك) ولا على (أتقول) : (أيقول) ولا سائر امثلة القول . ولا على (الان) : (آنك) واشباه ذا كثير » (١) .

فالقياس اذن لا يكون الا على ما سمع عن العرب ، فما قل يكتفى به فيحفظ ولا يقاس عليه وما كثر واطرد يقاس عليه . من ذلك قوله في باب (مالا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الالف التي في نحو بشرى وما اشبهها) : وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها (فعلى) وهي زائدة وذلك نحو : (عريان) و (سرحان) و (انسان) يدلك على زيادته (سرداح) ، فانما أرادوا حيث قالوا : (سرحان) ان يبلغوا به باب (سرداح) كما ارادوا ان يبلغوا بـ(مِعْزَى) باب(هجرع) ومن ذلك (ضبعان) يدلك على زيادته قولك (الضبع) و (الضباع) واشباه ذا كثير .

وانما تعتبر أزائدة هي أم غير زائدة بالفعل او الجمع او مصدر او مؤنث نحو : الضبع واشباه ذلك ، وانما دعاهم الى ان لا يصرفوا ذلك في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فجعلوه بمنزلته في المعرفة ، كما جعلوا (افكلا)بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة ، وذلك (افعل) صفة لانه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الالف في الاصل لباب (فعلان) الذي له(فعلى) كما كان بناء (أفعل) في الاصل للافعال . فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الاصل . فاذا حقرت (سرحان) اسم رجل قلت : (سريحين) صرفته لأن آخره الان لا يشبه آخر (غضبان) .

لانك تقول في تصغير (غضبان) : (غضيبان) ، ويصير بمنزلة (غسلين) و (سنين) فيمن قال (هذه سنين كما ترى) . ولو كنت تدع صرف كل نون زائدة لتركت صرف : (رعشن) ، ولكنك انما تدع صرف ما آخره كآخر (غضبان) . . . .

وسألته عن (رمان) فقال : لا اصرفه واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف ، وسألته عن (سعدان) و (المرجان) ، فقال : لا اشك في ان هذه النون زائدة لانه ليس في الكلام مثل : (سرداح) و (فعلال) الا مضعفا » (٢) .

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٩٨ .

٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ١١ .



من هذا النص يتبين لنا قاعدة في قياس التغييرات في الابنية المفردة في باب ما يمنع صرفه لزيادة الالف والنون . وهذه القاعدة ان الالف والنون ان كانتا زائدتين في باب (فعلان فعلى) منع صرف (فعلان) في النكرة والمعرفة . وان كانتا زائدتين في غير باب (فعلان فعلى) منع صرفه في المعرفة وصرف في النكرة هذا ان عرفت زيادة النون . فان لم يعرف اصل النون ولم يتبين ازائدة هي ام اصلية يحمل في هذه الحالة على الاكثر وهو منع صرفه لان الاكثر في هذه النون ان تكون زائدة . لذلك منع صرف (رمان) لعدم معرفة اصل نونه فحمل على الاكثر في كلامهم وقيس عليه .

ومثل هذا ما ورد في باب (جمع اسماء الرجال والنساء) يقول : « ولو سميت رجلا بـ (برة) ثم كسرت لقلت : (برى) مثل (ظلم) كما فعلوا به ذلك قبل التسمية لانه قياس .

واذا جاء شيء مثل (برة) لم تجمعه العرب ثم قست الحقت التاء والواو والنون لان الاكثر مما فيه هاء التأنيث من الاسماء التي على حرفين جمع بالتاء والواو والنون ولم يكسر على الاصل .

واذا سميت رجلا او امرأة بشيء كان وصفا ثم اردت ان تكسره كسرته على حد تكسيرك إياه لو كان اسما على القياس . وان كان اسما قد كسرته العرب لم تجاوز ذلك » (١) .

فالقياس هنا انما يكون على الاصل وعلى الاكثر في بابه ايضا وهذا هو الاصل في كل ما يقاس عليه .

ومما يوضح هذا ايضا قوله في الجمع : » واذا كان الاسم على بناء (فعال) نحو : (حذام ورقاش) ولا تدري ما اصله ، امعدول ام غير معدول : ام مؤنث ام مذكر ؟ فالقياس فيه ان تصرفه لان الاكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل : « الذهاب والصلاح والفساد والرباب » (٢) .

وقوله : « لان هذا اكثر في كلامهم وهو القياس ، والوجه الاخر قد قاله بعض العرب » (٣) .

وقوله في باب (من الاضافة تحذف فيه ياءي الاضافة) : « وذلك اذا جعلته صاحب شيء يزاول وذا شيء . اما ما يكون صاحب شيء يعالجه فانه مما يكون

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٠٠ وينظر ص ١٠١ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٤١ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ وينظر ج ١ ص٣٧٧ .



(فعّالا) وذلك قولك لصاحب الثياب (ثواب) ولصاحب العاج (عواج) . . . . .
وللذي يعالج الصرف : (صراف) وذا اكثر من ان يحصى » (١) .

وقوله : « وكذلك (قبل) و (بعد) تقول : (قبيل وبعيد) وكذلك : (أين وكيف ومتى) عندنا ، لأنها ظروف وهي عندنا على التذكير وهي في الظروف بمنزلة (ما) و (من) في الأسماء . فنظيرهن من الأسماء غير الظروف مذكر ، والظروف قد تبين لنا ان أكثرها مذكر حيث صغرت فهي على الاكثر وعلى نظائرها . . . . ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكد التذكير لكان ان تحمله على التذكير اولى حتى يتبين لك انه مؤنث » (٢) .

فالحمل على الاصل أولى ان لم تعرف فاذا ما عرفت حملت على نظائرها .

والاول هنا التذكير والمؤنث فرع ثان فالحمل على التذكير اذن اولى ان لم يعرف النوع .

والقياس كما قدمنا — لا يكون الا على ما سمع عن العرب وكثر فان لم تستعمله العرب ولم تقله فلا نقوله . يقول في باب (لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون) : « وذلك نحو : عشرين وثلاثين والاثنين . . . . . وانما امتنعوا ان يثنوا (عشرين) حين لم يجيزوا (عشرونان) واستغنوا عنها بـ (اربعين) . ولوقلت ذا لقلت : (مائتانان والفانان واثناتان) وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب . وانما اوقعت العرب (الاثنين) في الكلام على حد قولك : اليوم يومان ، واليوم خمسة عشر من الشهر . والذين جاءوا بها فقالوا : (اثناء) فانما جاءوا بها على حد (الاثن) كأنهم قالوا : (اليوم الاثن) وقد بلغنا ان بعض العرب يقول : (اليوم الثني) فهكذا الاثنان كما وصفنا ، ولكنه صار بمنزلة الثلاثاء والاربعاء اسما غالبا فلا تجوز تثنيته » (٣) .

ومن هذا يتضح اننا نستعمل ما سمع عن العرب ونحفظه حفظا ولا نقيس عليه فاستعمال العرب الاثناء او الثني مسموع عنهم وليس جاريا على الاصل او القياس .

هذا فيما اذا لم يتعارض السماع والقياس . اما ان تعارضا فانه يرى ان نقيس فيما لم نسمع على ما كثر واطرد وكان الاصل في بابه . فان سمعنا في شيء ما خالف

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٩٠ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٩٥ .



القياس فانا نترك القياس ، ونستعمل المسموع ، فان سمع استعماله على ما هو القياس وعلى غيره فنحن بالخيار نستعمل ايا منها شئنا ، وقد تبين لنا رأيه هذا من عبارات مختلفة اوردها في اماكن متعددة من الكتاب .

فما لم يسمع فيه بناء مخالف للقياس علينا ان نستعمل القياس فيه حتى نسمع ما يخالفه عن العرب ، عند ذاك نستعمل المسموع عنهم ، وقد جاء هذا في قوله : « واعلم انه قد يجيء في (فَعْل) : (افعال) مكان (افعُل) قال الشاعر الاعشى :

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها

وليس ذلك بالباب في كلام العرب ، ومن ذلك قولهم : افراخ وأجداد وأفراد عربية وهي الاصل ، ورأد وأرآد ، والرأد : اصل اللحيين وربما كسر (الفعل) على (فِعَلة) كما كسر على (فعال) و (فعول) وليس ذلك بالاصل وذلك قولهم : (جبأ) وهو الكمأة الحمراء ، و (جبأة) و (فقع) و (فقعة) و (قعب) و (قعبة) وقد يكسر على (فعولة) و (فعالة) فيلحقون هاء التأنيث البناء ، وهو القياس ان يكسر عليه .

وزعم الخليل انهم انما ارادوا ان يحققوا التأنيث وذلك نحو : (الفحالة) و (البعولة) و (العمومة) .

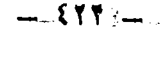
والقياس في (فَعْل) ما ذكرنا واما ما سوى ذلك فلا يعلم الا بالسمع ثم تطلب النظائر ، كأنك تطلب نظائر (الافعال) ههنا فتجعل نظير (الازناد) قول الشاعر وهو الاعشى : —

اذا روح الراعي اللقاح معزبا وأمست على آنافها عبراتها »(١)

ف (أفعال) مسموع في (زند) في قول الشاعر : فلما بحث عن نظائرها وجد قول الشاعر في جمع (أنف) على (آناف) لكن هذا البناء ليس قياسيا في (فعل) .

ولا يجوز القياس على المسموع انما نستعمل الاشياء على اصلها والقياس فيها ، ولا نخرج عن القياس الا بسماع عن العرب يقول في اثناء حديثه عن التصغير ، وذهابه الى ان التصغير في المفردات المكبرة يجري على تكسيرها فما كان في تكسيرها قياسا استعمل في التصغير ، ولكن اذا شذت بعض الجموع عن ما هو الاصل في مفردها فلا يجوز لنا ان نقيس التصغير عليه لان التكسير نفسه خارج عن القياس فلا نقيس على ما خرج عن القياس حتى نسمع العرب قد استعملته في اللفظة عينها ،

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧٦ .





كما لا يجوز ان نخرج في التكسير عن قياس مفرده الا بعد سماع عن العرب يقول «وذلك قولك في (خاتم) : (خويتم) و (طابق) : (طويبق) و (دانق) : (دوينق) . والذين قالوا : (دوانيق) و (خواتيم) و (طوابيق) انما جعلوه تكسير (فاعـــال) وان لم يكن من كلامهم كما قالوا : (ملامح) والمستعمل في الكلام (لمحة) ولا يقال : (ملمحة) غير انهم قد قالوا : (خاتام) حدثنا بذلك ابو الخطاب ، وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب : (خويتيم) فاذا جمع قال : (خواتيم) .

وزعم يونس ان العرب تقول ايضا : (خواتم) و (دوانق) ، و (طوابق) على (فاعَل) كما قالوا : (تابل) و (توابل) .

ولو قلت : (خويتيم) و (دوينيق) لقولك : (خواتيم) و (دو انيق) لقلت في (أثفية : أثيفية) فخففتها لانك تقول : (اثاف) لكنك تحقرها على تكسيرها على القياس . وكذلك : (معطاء) تقول : (معيطي) ولا تلتفت الى (معاط) ، ولحذفت في تحقير (مهرية) احدى الياءين كما حذفت في (مهـــارَى) احداهما .

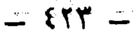
ومن العرب من يقول : (صغيير ودريهيم) فلا يجيء بالتصغير على (صغير) و (درهم) كما لم يجيء (دوانيق) على (دانق) . فكأنهم حقروا : (درهاما) و (صغيارا) وليس يكون ذا في كل شيء الا ان تسمع منه شيئا كما قالوا : (رويجل) فحقروا على (راجل) وانمـــا يريدون الرجل » (١) .

والاصل ان يجرى الشيء على القياس ويستعمل فيه حتى يعلم ان العرب قـــد استعملته على غير القياس وعلى غير بابه فشذ عن القياس لكثرة دورانه في الكلام ، فغيروه لنوع من التخفيف . حتى صار الخارج عن القياس هو المستعمل الكثير الذي لا يجوز الخروج عنه الا لضرورة .

يقول في باب (ما يذهب التنوين فيه من الاسماء لغير اضافة ولا دخول الالف واللام ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس ان يثبت التنوين فيه) : « وذلك في قولنا : (هذا زيد بن عمرو) فالقياس فيه ان نقول : (هذا زيدٌ ابن عمرو) لان الاصل في الاستعمال بقاء التنوين في (زيد) لعدم وجود ما يمنع منه كالاضافة او الالف واللام او منع الصرف . لكنهم استثقلوا هذا التنوين في (زيد) فحذفوه وقالوا :

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١١٠ .





(هذا زيد بن عمرو)، وهذا الحذف لالتقاء التنوين ساكنا مع (باء) (ابن) وهي ساكنة ، فخففوا لكثرة استعمالهم اياه في كلامهم بشرط ان يكون ما يحذف فيه التنوين اسما غالبا وصف بـ (ابن) ثم اضيف الى اسم غالب او كنية او أم يقول :

« وذلك كل اسم غالب وصف بابن ثم اضيف الى اسم غالب او كنية او (ام) وذلك قولك : (هذا زيد بن عمرو) وانما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لان التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ومن كلامهم ان يحذفوا الاول اذا التقى ساكنان وذلك قولك : (اضرب بن زيد) وانت تريد الخفيفة . وقولهم : (لد الصلاة) في (لدن) حيث كثر في كلامهم . وما يذهب منه الاول اكثر من ذلك نحو (قل) و (خف) ، وسائر تنوين الاسماء يحرك اذا كانت بعده الف موصولة لانهما ساكنان يلتقيان فيحرك الاول كما يحرك الساكن في الامر والنهي ، وذلك قولك : (هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيد امرؤ عمرو ، وهذا عمرو الطويل) الا ان الاول حذف منه التنوين لما ذكرت لك . وهم مما يحذفون الاكثر في كلامهم .

واذا اضطر الشاعر في الاول ايضا اجراه على القياس ، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت : —

هي ابنتكم واختكم زعمتم لثعلبة بن نوفلٍ ابن جسر

وقال الاغلب : —

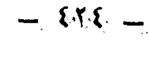
جارية من قيس ابن ثعلبَه

وتقول : (هذا ابو عمرو بن العلاء) لان الكنية كالاسم الغالب .... وتصديق ذلك قول العرب : (هذا رجل من بني ابي بكرِ بنِ كلاب) . وقال الفرزدق :

ما زلت اغلق ابوابا وافتحها حتى اتيت أبا عمرو بنِ عمار» (١)

فالقياس في هذه الاسماء والاصل ثبات التنوين لكن المسموع مخالف للقياس حذفوا تنوينه لكثرة دورانه في الكلام واستثقالهم اياه فلما كثر المغير في السماع وجب استعماله على الصورة التي غير اليها وان خولف فيها القياس وخرجت عن الاصل . ولا يجوز عنده الخروج عن هذا المسموع واستعمال القياس الا لضرورة الشعر ،

١ — الكتاب ج ٢ ص ١٤٧ — ١٤٨ .





فحين اضطر الشاعر قال : (لثعلبة بن نوفل ابن جسر) فنون (نوفل) مع انه اسم غالب موصوف بابن مضاف الى اسم غالب .

ومما يدلنا على ان الاصل هو بقاء التنوين لو لم يغير لغرض التخفيف عندما كثر دورانه في كلامهم قوله في الباب الذي بعده وهو باب (ما يحرك فيه التنوين في الاسماء الغالبة) : «وذلك قولك : هذا زيدٌ ابن اخيك ، وهذا ابن اخي عمرو ، وهذا زيد الطويل ، وهذا عمرو الظريف ......) و (اما زيد ابن زيدك) فقال الخليل : (هذا زيدٌ ابن زيدك)وهو القياس وهو بمنزلة : (هذا زيد ابن اخيك) لان (زيدا) انما صار معرفة ههنا بالضمير الذي فيه كما صار الاخ معرفة به ، الا ترى انك لو قلت : (هذا زيد رجل) صار نكرة ؟ فليس بالعلم الغالب ...... وتقول : (هذا أخو زيد ابن عمرو) اذا جعلت (ابن) صفة للاخ لان (أخا زيد) ليس بغالب فلا تدع التنوين فيه كما تدعه فيما يكون اسما غالبا وتضيفه اليه . وانما الزمت التنوين والقياس هذه الاشياء لانهم لها أقل استعمالا ...... وتقول (هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرو) في قول ابي عمرو ويونس لانه لا يلتقي ساكنان وليس بالكثير في الكلام ككثرة (ابن) في هذا الموضع . وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ ولكنه يُجرى على بابه حتى تعلم ان العرب قد قالت غير ذلك » وكذلك تقول العرب ، ينونون وجميع التنوين يثبت في الاسماء الا ما ذكرت لك ».(١) .

فالقياس اذن هو بقاء التنوين وثباته ، اما الحذف فهو خارج عن القياس ولا يجوز الخروج عن القياس في كل شيء انما نستعمل القياس والاصل حتى نسمع ان العرب قد غيرته عن بابه لغرض تراه كما غيرت هنا عن الاصل فحذفت التنوين لغرض التخفيف على اللسان والسمع فيما كثر دورانه في كلامهم مما كان علما غالبا موصوفا بابن ثم اضيف ابن الى علم غالب او كنية او ام . حتى اصبح هذا المسموع الخارج عن القياس اصلا لا يخرج عنه في هذه الاسماء الا للضرورة .

ونحن نأخذ بالقياس ونستعمله فيما لم يرد به سماع . فان ورد السماع في الشيء فاننا نترك القياس ونستعمل المسموع . فاذا ورد ما يوافق القياس استعملنا ايهما شئنا : مثال ذلك ان القياس في جمع (فَعَل) جمع للكثرة (فعال) ، لكن المسموع في (حجر) : (حجارة) الكثير في الاستعمال . فمن قال فيه (حجار) من

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .



العرب فقد استعمل الوزن القياسي الذي قل استعماله مع انه الاصل في باب (حجر) فجاز لنا ان نستعمل في (حجر) : أيّ البناءين شئنا لأن السماع قد ورد بهما معا .

يقول : « وما كان على ثلاثة احرف وكان (فعلاً) فانك اذا كسرته لادنى العدد بنيته على (افعال) وذلك قولك : (جمل واجمال) . . . . فاذا جاوزوا به ادنى العدد فانه يجيء على (فعال) و (فُعول) ، فاما (الفعال) فنحو : (جمال) و (جبال) . . . . وقد يلحقون (الفعال) الهاء كما الحقوا (الفعال) التي في الفَعْل ، وذلك قولهم في (جمل) : (جمالة) و (حجر) : (حجارة) و (ذكر) : (ذكارة) وذلك قليل والقياس على ما ذكرنا . . . . . . وقالوا : (الحجار) فجاءوا به على الاكثر والاقيس ، وهو في الكلام قليل ، قال الشاعر :ـ

كأنها من حجار الغيل البسها مضارب الماء لون الطحلب اللزب » (١)

اما ان ورد في الشيء قياسان وكان احدهما اكثر استعمالا واطرادا يفضل ان نستعمله على اقوى القياسين واكثرهما ورودا في امثاله . كأنْ يرد في بعض الكلمات جمعها على قياسين احدُهما بناء للتكسير مطرد فيما كسر من امثاله . والاخر بناء سلامة للمذكر او المؤنث اكثر ورودا في نوعه من التكسير . فيجوز لنا فيه ان نجمعه على جمع التكسير القياسي في امثاله ان قصدنا تكسيره . فان اردنا مجرد جمعه ولم نعين نوعا من الجمعين فالافضل ان نستعمل ما يكثر وروده من هذه الجموع في امثال تلك الكلمة . هذا ان لم يرد السماع باحدهما او بغيرهما فان ورد فيها السماع بغير هذه فيستعمل المسموع . مثال ذلك ما ورد في جمع ما كان على حرفين زيدت فيه هاء التأنيث . فانه يقول فيه : « ولو سميت رجلا بـ (برة) ثم كسرت لقلت : (بُرى) مثل (ظلم) ، كما فعلوا به ذلك قبل التسمية لانه قياس .

واذا جاء شيء مثل (بُرَة) لم تجمعه العرب ثم قست الحقت التاء والواو والنون ، لان الاكثر مما فيه هاء التأنيث من الاسماء التي على حرفين جمع بالتاء والواو والنون ، ولم يكسر على الاصل » (٢) .

اما ان كان البناء القياسي هو التكسير وكان الاخر السالم مسموعا عن العرب فلا يصح لنا أن نغير الكلمة عن بناء التكسير القياسي حتى نسمع عن العرب فان ورد عنهم الجمعان جاز لنا ان نستعمل ايهما شئنا ، مثال ذلك قوله : « وسألته عن (أب) فقال : ان الحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : (أبون) ، وكذلك

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٢٠٠ .

(أخ) تقول : (أخون) ، لا تغير البناء الا إن تحدث العرب شيئا كما تقول : (دمون) ، ولا تغير بناء (الاب) عن حال الحرفين لانه عليه بني الا إن تحدث العرب شيئا كما بنوه على بناء الحرفين وقال الشاعر :

فلمـــا تبـــين اصواتنـــــا بكـــين وفديننـــا بالأبيتـــا

أنشدناه من نثق به وزعم انه جاهلي ، وان شئت كسرت فقلت : آباء وآخاء »(١)

فالقياس المسموع هو التكسير . اما الجمع بالواو والنون فهو مسموع عنهم . ولا يجوز لنا القياس الا فيما لم يسمع فيه شيء مخالف للقياس عن العرب فان سمعنا اتبعنا المسموع وان لم نسمع نلجأ الى القياس . وقد ورد هذا في اثناء كلامه على باب (ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة وذلك اذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان) : « وذلك قولك : أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة . وليس في كل شيء يقال الا ان تقيس شيئا اذ تعلم ان العرب لم تكلم به » (٢)
وقد يجيء الشيء وله قياس يستعمل عليه لكن العرب استعملت بعضه معدولا عن اصله وعن القياس فيه ، فعلينا ان نستعمل مالم تعد له العرب على الاصل والقياس فيه . اما ما عدلته العرب وغيرته عن قياسه فلا نجريه على القياس انما يترك القياس فيه ونستعمله كما استعملته العرب بعـــد التغيير . فان كان العدل في بعض الكلمات هو القياس الجاري فيها فاننا نستعمله على هذا القياس ونقيس عليه امثاله ممـــا لم يسمع .

وقد بين سيبويه ذلك في اثناء كلامه على باب (الاضافة وهو باب النسبة) يقول : « واعلم ان ياءي الاضافة اذا لحقتا الأسماء فانهم مما يغيرونه عن حاله قبل ان تلحق ياءي الاضافة وانمـــا حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه ، فشجعهم على تغييره اذا أحدثوا فيه ما لم يكن . فمنه ما يجيء على غير قياس ومنـــه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم . . . . قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهم على القياس . فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في : (هُذَيل : هُذَلي . وفي فقيم كنانة : فقمي وفي مليح خزاعة : ملحي . وفي ثَقيف : ثَقفي . وفي زبينة : زباني . وفي طيىء : طائي . وفي العالية : عُلْويّ . والبادية : بَدَويّ . وفي البصرة : بصرى . وفي السهل : سهلي . . . .)

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٠٩ . ٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٢٤٦ .

ومما جاء محدودا عن بناثة مخذوفة منه احدى الياءين ياءي الأضافة قولك في الشأم : شآم وفي تهامة : تهام ، ومن كسر التاء قال : تهامي وفي اليمن يمان . وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالفات عوضا من ذهاب احدى الياءين وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيف واشباهه جعلوا الياءين عوضا منها .... » (١) .

اما ما جاء معدولا عن بابه وهو القياس الجاري فقد تحدث عنه في باب (ما حذف الياء والواو فيه القياس) يقول : « وذلك قولك في : ربيعة : رَبَعيّ وفي حنيفة : حَنَفيّ . وفي جذيمة : جُذَمِيّ . وفي : جهينة : جهني . و فيقتيبة : قُتَبِيّ . وفي شنوءة: شَنَئِيّ وتقديرها : شنوعة : وشنعي .... » (٢) .

يتضح مما تقدم موقف سيبويه من السماع والقياس ، ويلاحظ من موقفه هذا ان ما جاء به ابن جني وابن الأنباريّ والسيوطي وابو حيان ونحوهم من شروط للمسموع او للمقيس والمقيس عليه وما يتبعهما من حكم او علة ، ومن قواعد وضعوها لانواع المطرد او الشاذ او الضرورة ، او لما فضلوا استعماله من المسموع او المقيس عند اجتماع السماع والقياس ، يتضح لنا ان كل هذا انما هو مأخوذ ومستوحى من الكتاب ، وللمتأخرين فيه فضل الجمع والتبويب والترتيب .

ورأينا أن القياس باركانه المختلفة كان له دورٌ كبيرٌ في اللغة والنحو ، وانقسم الناس فيه بين محبذ وكاره فنشط بعضهم الى استخدامه ورغب عنه البعض الاخر واهتموا بما يروى من كلام العرب وكان النحويون اشد ميلا الى القياس من الرواة ، لان بحوثهم تقوم على التشابه الموجود بين الالفاظ والعبارات والاساليب المستعملة في الكلام الذي رواه الرواة مما سمع عن العرب فاتخذوا هذا التشابه اساسا بنوا عليه قواعد قياسهم واصوله ، فاهتموا به وعنوا بتبيان اركانه ، وبحث انواعه . في حين كان السماع معتمد الرواة وموضع اهتمامهم فعنوا به ووضعوا له شروطا لكل من يسمع منه ، وللكلام المسموع ،وحدودا لا يجوز تجاوزها فيه . ولذلك رأينا يونس بن حبيب النحويّ البصريّ ذا قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها ، في حين كان الاصمعي وهو من رواة اللغة ينصرف الى ما يروى ويهتم بحفظ اللغة ونوادرها وشواذها ، ولم يكن ممن ينشط للقياس او يهتم به . فوجدنا الرواة

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٦٩ ـ ٧٠ . ٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ٧٠ وينظر ص ٧٠ـ٧١ .



يهتمون بنقل الفصيح مما يسمعون من شعر أو نثر محافظين عليه من التحريف والتغيير ، في حين كان النحاة القياسيون يشددون النكير على الشعراء بقياسهم حتى ضاق الشعراء بهم ، كما نعلم من حال الفرزدق مع عبد الله بن ابي اسحاق . يضاف الى ذلك ان معظم النحاة القياسيين كانوا من الموالي المستعربين الذين يثير تتبعهم للقياس وتشددهم فيه غضب هؤلاء الشعراء العرب .

ولما كان اهتمام الرواة منصبا على جمع اللغة وحفظها ، نجدهم متفقين فيما بينهم لثبات اللغة المروية المسموعة عن العرب مما لا يحدث اختلافا بينهم ، في حين اختلف النحاة المعتمدون على الاقيسة فيما بينهم ، لان القياس مبني على الرأي ، مختلف باختلاف آراء القائلين به ، لذلك ربما وجدنا في المسألة الواحدة آراء مختلفة على الرغم من القواعد الموضوعة لهم ولاقيستهم . . . . .

والى جانب هذا نجد اصحاب القياس ادخلوا في اللغة العربية كثيرا من الكلمات الأجنبية التي عربت في اول عهد الفتوحات الاسلامية واشتقوا من هذه الكلمات الفاظا جديدة على نحو ما يشتقون من الالفاظ العربية المشابهة تبعا لما تسمح به قواعد القياس فيها . حتى لقد اشتط بعضهم في قياسه وعرض نفسه للنقد او السخرية ، وقد مر بنا امثلة لذلك منه ما رُوِيَ عن ابي علي الفارسي انه قال لما قُرِيءَ عليه كتاب ابي عثمان المازني . « لو شاء شاعر او ساجع او متسع ان يبني بالحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك: (خَرْجَجٌ اكرم من (دُخلُل) . وضربب زيد عمرا ، ومررت برجل ضربب وكرمم) ونحو ذلك .فقال له ابن جني : افترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال ولكنه مقيس على كلامهم فهو اذن من كلامهم » (١) .

وقد انكر بعضهم القياس في اللغة . نقل لنا السيوطي عن ألكيا الهراس قوله : في تعليقه : « ان اللغة لا تثبت قياسا ولا يجري القياس فيها » ورأى الوقوف عند السماع في جميع مسائل اللغة قديمة ومتجددة واعتبار اللغة منحصرة في المرويّ المسموع ، وهو قديم لا يحق لأحد أن يُجريَ فيه قياسا ودون ان يكون لها حق التجدد مع تجدد الحياة وتنوع الحاجات وتقلب مستويات الحضارة » (٢) .

في حين نجد من المحدثين من نادى بتوسيع القياس وفتح الباب امام المقاييس للحاجة الماسة اليها في اللغة ، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها

---

١ ـ ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩ . ٢ ـ الاقتراح ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .



ووقع في نقيصة العي والفهاهة . وأكثر من الاشارات التي تخرج عن حسن السمت والرزانة ، وارتكب التشابيه محاولا بها افادة اصل المعنى ، لا كما يستعملها اليوم جلية للمنطق ومظهرا من مظاهر البلاغة .

ويرى ان « القياس طريق يسهل به القيام على اللغة ووسيلة تمكن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون ان تقرع سمعه من قبل او يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة او الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها »(١)

ويرى الشيخ محمد الخضر حسين كذلك ان الاحتياج الى فتح باب القياس ليس مقتصرا على صيغ الكلم واشتقاقها وانما يشمل « نظم الكلام وما يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير والاتصال والانفصال والاعراب والبناء والحذف والذكر ، فان تباين الأغراض وتشعب العلوم وتفاوت عقول المخاطبين واختلاف اذواقهم مما يستدعي اطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيم ، ويتعلقون منه بكل اسلوب مقبول حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع او الشاعر المفلق او الكاتب المبدع او المناظر المفحم والمحاضر الغواص على الدرر ، او العلامة المجلي للمعاني الغامضة في أجمل الصور » (٢) .

وقد فرق الدكتور ابراهيم انيس بين نظرة القدماء الى القياس اللغويّ ونظرة المحدثين اليه ، ثم ذهب الى ما ذهب اليه المجددون من الباحثين الذين ينادون باباحة القياس اللغويّ للموثوق بهم من ادبائنا وشعرائنا ، لا الى جعل القياس في اللغة بأيدي الاطفال وعامة الناس كما هو الحال في كل لغة يترك امرها لسنة التطور (٣) .

---

١ — ينظر دراسات في العربية وتاريخها : الشيخ محمد الخضر حسين ص ٢٥ وما بعدها .
٢ — دراسات في العربية وتاريخها ص ٢٦ .
٣ — ينظر : في أسرار اللغة ص ٢٨—٢٩ وينظر رايه في القياس عامة وفي القياس الخاطىء بصورة خاصة ص ٨ — ٢٨



الفصل الثالث

الاجمـــاع

الاجماع في اللغة يطلق على معنيين :ـ

الاول : العزم والتصميم على الامر . ومن هذا قوله تعالى : « فأجمعوا امركم وشركاءكم »(١) ، أي : أعزموا . وقول رسول الله (ص) : « لا صيـــام لمن لا يجمع الصيام من الليل » أي : يعزم ويصمم عليه .

الثاني : الاتفاق على الامر ، يقال : أجمع القوم على كذا : اذا اتفقوا عليه . والفرق بين المعنيين ان الاجماع بالمعنى الاول يتصور حدوثه من الواحد ، وبالمعنى الثاني : لا يتصور الا من اثنين فاكثر .

ويطلق في اصطلاح الاصوليين على اتفاق المجتهدين من امة محمد (ص) في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي (٢) .

وكان ابن حزم يرى انه لا اجماع الا عن نص ، وذلك النص اما كلام منه عليه السلام فهو منقول ولا بد محفوظ حاضر ، واما عن فعل منه (ع) فهو منقول ايضا كذلك ، واما اقراره ـ اذا علمه فأقره ولم ينكره ـ فهي ايضا حال منقولة محفوظة (٣) .

اما الاجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة ـ عنده ـ فهو ما تيقن ان جميع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قالوه ودانوا به عن نبيهم (ص) . وليس الاجماع في الدين شيئا غير هذا . واما ما لم يكن اجماعا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيــه باجتهادهم ، او سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه (٤) .

ولا يتحقق الاجماع عند علماء الاصول الا اذا توافرت فيه امور .

---

١ ـ سورة يونس ، من الاية ٧١ .

٢ ـ ينظر : أصول الفقه الاسلامي ، زكي الدين شعبان ص ٨٢ وما بعدها .

٣ ـ ينظر : الاحكام في أصول الاحكام لابن حـزم ج ٤ ص ٥٠١ ، وابن حزم . لمحمد أبو زهرة ص ٣٦١ .

٤ ـ ينظر : الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص٤٣ .

الاول : ان يكون الاتفاق من المجتهدين ، اما العوام ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد فلا اعتبار باتفاقهم ولا بخلافهم ، لانهم ليسوا اهلا للنظر في مدارك الاحكام الشرعية وعلى هذا لو خلا بعض العصور من المجتهدين لم يتحقق الاجماع ، واذا وجد عدد منهم في أي زمن تحقق الاجماع باتفاقهم مهما كان عدد المجتهدين عند الجمهور .

ومن العلماء من اشترط في المجتهدين الذين يتحقق الاجماع باتفاقهم ان يبلغوا في عددهم حد التواتر ، ومنهم من اكتفى بثلاثة ، واختلفوا في اتفاق الاثنين فقيل : لا يكون اجماعا ، وقيل : يكون اجماعا فان رأى مجتهد واحد رأيا وليس في عصره سواه لم يكن ذلك اجماعا ، لانه لا اتفاق ولا اختلاف .

الثاني : ان يكون الاتفاق من جميع المجتهدين . اما اذا اتفق اكثر المجتهدين على حكم من الاحكام فانه لا يكون اجماعا عند الجمهور من العلماء مهما قل عدد المخالفين ، لان الحق يحتمل ان يكون في جانب المخالف للاكثر ولو كان واحدا .

ومن العلماء من يرى تحقق الاجماع باتفاق اكثر المجتهدين مع مخالفة الأقل ، ومنهم من يرى حجيته ولكنه لا يسميه اجماعا .

الثالث : ان يكون المجتهدون من امة محمد (ص) فلا يعد اتفاق المجتهدين من امة غيره من الانبيـــاء السابقين اجماعا شرعيا . وهذا على فرض وجود المجتهدين في اتبـــاع اولئك الانبياء (ع) . وذلك لقيام الادلة على اختصاص الامة المحمدية بالعصمة من الخطأ عند الاتفاق بخلاف غيرهم من الامم .

الرابع : ان يكون الاجماع بعد وفاة الرسول (ص) وعلى هذا لا وجود للاجماع ولا اعتبار به في عصره (ص) ، لان الرسول ان وافق الصحابة على الحكم الذي اتفقوا عليه كان الحكم ثابتـــا بالسنة لا بالاجماع ، وان خالفهم سقط اتفاقهم ولا يكون ما اتفقوا عليه حكما شرعيـــا .

الخامس : ان يكون الحكم الذي اتفق عليه جميع المجتهدين حكما شرعيـــا كالوجوب او الحرمة ، او الصحة او الفساد ، او غيرها . وعلى هذا لا يكون الاتفاق على الاحكام اللغوية او العقلية اجماعا شرعيا ، كاتفاق العلماء على ان حرف (الفـــاء) يفيد الترتيب والتعقيب ، وان (ثم) تفيد الترتيب مع التراخي . وكاتفاقهم على حدوث العـــالم وما اشبه ذلك (١) .

---

١ ـ ينظر في تفصيل كل هذا : أصول الفقـــه الاسلامي ، زكي الدين شعبان ص ٨٢ وما بعدهـا والاحكام في أصول الاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٥٠٩ وما بعدها لمعرفة رأيه في الاجماع .



اما الاجماع عند علماء العربية ، فهو اجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة . وقد تكلم علماء العربية عليه ووضحوا شروط الاحتجاج به ، وكان من اكثرهم تفصيلا فيه ابن جني الذي عقد في كتابه « الخصائص » فصلا في « القول على اجماع اهل العربية متى يكون حجة » قال فيه : « اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده الا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص « فان لم يعط يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة عليه وذلك لانه لم يرد ممن يطاع امره في قرآن ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « امتي لا تجتمع على ضلالة » « انما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وابا عمرو فكره » (١) .

اما اجماع العرب من غير النحويين على شيء فقد تحدث عنه السيوطي واعتبره حجة ان امكن الوقوف عليه ، يقول : « واجماع العرب ايضا حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه ؟ ومن صوره ان يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه قال ابن مالك : « استدل على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق : —

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ⁂ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

ورد المانعون بان الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب .

ويجاب بأن الفرزدق كان له اعداء من الحجازيين والتميميين ومن مناهم ان يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك اذا اتفق ، ففي عدم نقل ذلك دليل على اجماع اضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله » (٢) .

وقد استدل به النحاة في مواضع كثيرة سواء في اثبات الحكم النحوي ام في الرد على مخالفيهم في الاراء النحوية . .

ومن المسائل التي استدل بها البصريون بالاجماع : ذهابهم الى كون فعل الامر مبنيا . وقد نقل احتجاجهم هذا ابن الانباري ، يقول : « من البصريين من تمسك بان قال : الدليل على انه مبنيّ انا اجمعنا على ان ما كان على وزن « فعال »

---

١ — الخصائص ج ١ ص ١٨٩ — ١٩٠ . ٢ — الاقتراح ص ٣٦ .



من اسماء الافعال كـ « نزال » و « تراك » و « مناع » و « نعاء » و « حذار » و « نظار » مبنيّ لانه ناب عن فعل الامر فـ « نزال » ناب عن « انزل » و « تراك » ناب عن « اترك » و « مناع » ناب عن « امنع » و « نعاء » ناب عن « انع » و « حذار » ناب عن « احذر » و « نظار » ناب عن « انظر » . . . فلو لم يكن فعل الامر مبنيــا والا لمــا بني ما ناب منابه » (١) .

ومنها : استدلالهم على ان « حتّى » لا تنصب الفعل المضارع بنفسها وانمــا بتقدير « أن » بالاجماع ، فقالوا : « انمــا قلنا : أن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون « حتّى » انا اجمعنا على ان « حتّى » من عوامل الاسماء ، واذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز ان تجعل من عوامل الأفعال ، لان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال ، كما ان عوامل الافعال لا تكون عوامل الاسماء ، واذا ثبت انه لا يجوز ان تكون عوامل الاسماء عوامل الافعال فوجب ان يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن) ، وانمــا وجب تقديرها دون غيرها لانها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر » (٢) .

واستدلوا على ان (ايهم) مبنية عندما يحذف صدر صلتها بان بناءها لحذف المبتدأ الذي هو صدر الصلة بالاجماع على اعراب ما يغاير هذه الصورة فقالوا : « والذي يدل على صحة هذا التعليل وانهم انمــا بنوها لحذف المبتدأ : انا اجمعنا على انهم اذا لم يحذفوا المبتدأ اعربوها ولم يبنوها . . » (٣) .

ولم يكن موقف الكوفيين من الاجماع ليختلف عن موقف البصريين منه فقــد استفادوا منه واعتمدوا عليه في اثبات بعض الاحكام النحوية ، فاستدلوا بمسائل ورد الاجماع فيها وقاسوا على هذه المسائل لاثبات مسائل اخرى واحكام مشابهة لمــا ورد الاجماع باثباته . فمن امثلة ذلك :

استدلالهم على جواز مــد المقصور في الشعر بالقياس على ما اجمعوا على جوازه وهو اشباع الحركات ، فقالوا : « فأما من جهة القياس فانا قلنا : انه يجوز مدّ المقصور لانا اجمعنا على انه يجوز في الضرورة اشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو واليــاء والالف . . . فاذا كان هذا جائزا في

---

١ ـ الانصاف . تحقيق محمد محيي الدين الطبعة الرابعة ج ٢ ص ٥٣٥ .
٢ ـ المصدر السابق ج ٢ ص ٥٩٨ . وينظر ج ٢ ص ٤٨٨ ـ ٤٩١ .
٣ ـ ينظر الانصاف ، الطبعة الرابعة بتحقيــق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧١٤ .



ضرورة الشعر بالاجماع جاز ان يشبع الفتحة قبل الالف المقصورة فتنشأ عنها الالف فيلتحق بالممدود » (١) .

واستدلوا به كذلك في الرد على البصريين الذين اجازوا مجيء (كي) حرف جر مع دخول (اللام) عليها وهي حرف جر ، واستدلالهم على جواز ذلك بقول الشاعر :

فـلا والله لا يلفي لمـــا بي ولا للمـا بهـم ابـدا دواء

حيث دخلت فيه (اللام) وهي حرف جر على (اللام) الجارة الداخلة على (ما) . فقالوا بان هذا البيت شـاذ ، وبان الاجماع واقع على ان الشاذ لا يعرج عليه ولا يؤخذ به (٢) .

اما مخالفة الاجماع الواقع من النحاة ، فقد اختلف في جوازها فأجازها بعضهم ومنعها آخرون . وكان ابن جني من المجيزين بشرط ان لا يخالف القائل بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص — كما تبين لنا ذلك من النص الذي قدمناه من الخصائص— ومن قوله بعد النص المتقدم : —

« الا اننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ، وتتالت اواخر على اوائل واعجازا على كلاكل . . . ولا يخلد الى سانح خاطره ولا الى نزوة من نزوات تفكره فاذا هو حذا على هذا المثال وباشر بانعام تصفحه احناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازّ (٣) به ولا غاض من السلف — رحمهم الله — في شيء منه ، فانه اذا فعل ذلك سـدد رأيه ، وشيع خاطره ، وكان بالصواب مئنة (٤) ومن التوفيق مضنة ، وقد قال ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شيء اضر من قولهم : ما ترك الاول للاخر شيئا ، وقال ابو عثمان المـازني : واذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ما وجد الى ذلك سبيلا » (٥) .

---

١ — ينظر المصدر السابق ج ٢ ص ٧٤٩ . و ج ٢ ص ٥٢٨ في استدلالهم به .

٢ — ينظر المصدر السابق ج ٢ ص ٥٧٠ — ٥٧١ .

٣ — المعازة : المغالبة . عازة : غلبه في الخطاب .

٤ — أننه وتأننه : ترضاه . والمئنة : المرضاة .

٥ — الخصائص ج ١ ص ١٩٠ — ١٩١ .



ومن امثلة ما أجاز ابن جني فيه مخالفة الاجماع ما اجازه هو في قول العرب : (هذا حجرُ ضب خرب) ، يقول : « فمما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بديء هذا العلم والى آخر هذا الوقت ما رأيته انا في قولهم (هذا جحر ضب خرب) فهذا يتناوله آخر عن اول وتال عن ماض على انه غلط من العرب لايختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وانه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره اليه .

واما انا فعندي ان في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على الف موضع ، وذلك انه على حذف المضاف لا غير ، فاذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل .

وتلخيص هذا ان اصله : « هذا جحرُ ضب خرب ُجحرُهُ » فيجري (خرب) وصفا على (ضب) ، وان كان في الحقيقة للجحر كما تقول : (مررت برجل قائم ابوه) فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) وان القيام للاب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره . والامر في هذا اظهر من ان يؤتي بمثال له او شاهد عليه ، فلما كان اصله كذلك حذف (الجحر) المضاف الى (الهاء) واقيمت (الهاء) مقامه فارتفعت به لان المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب) — وان كان الخراب للجحر لا للضب — على تقدير حذف المضاف على ما رأينا ، وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان في الاية الواحدة من ذلك عدة مواضع » (١) .

ومما يتبين منه ان ابن جني يجيز مخالفة الاجماع الواقع ، والاحتجاج لقول هذا المخالف قوله في باب (الاحتجاج بقول المخالف) : « اعلم ان هذا على ما في ظاهره — صحيح ومستقيم ، وذلك ان ينبغ من اصحابه نابغ فينشيء خلافا على اهل مذهبه . فاذا سمع خصمه به واجلب عليه قال : هذا لا يقوله احد من الفريقين فيخرجه مخرج التقبيح له والتشنيع عليه . وذلك كانكار ابي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها . فأحد ما يحتج به عليه ان يقال له : اجازة هذا مذهب سيبويه وابي الحسن وكافة اصحابنا والكوفيون ايضا معنا ، فاذا كانت اجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك — يا ابا العباس — ان تنفر عن خلافه وتستوحش منه ولا تأنس باول خاطر يبدو لك فيه » .

---

١ — الخصائص ج ١ ص ١٩١ — ١٩٢ .



ثم يحتج ابن جني لابي العباس مؤيدا مخالفته لاجماع اصحابه فيقول بعد هذا :
« ولعمري ان هذا ليس بموضع قطع على الخصم الا ان فيه تشنيعا عليه واهابة الى تركه ، واضافة بعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه من غير احكامه وانعام الفحص عنه ، وانما لم يكن فيه قطع لان للانسان ان يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص او ينتهك حرمة شرع . فقس على ما ترى . فانني انما اضع من كل شيء مثالا موجزا » (١) .

وممن استدل بالاجماع واحتج به ابو البقاء العكبري الذي رأى جواز مخالفة الاجماع المسكوت عليه مما لم يمنع القائلون به من احداث قول غيره مخالف له . ويدلنا على رأيه هذا ما نقله السيوطي عنه من حديثه في كتابه (التبيين) عن قولهم في الشعر : (لولاي) و (لولاك) حيث قال معظم البصريين : (الياء) و (الكاف) في موضع جر ، وقال الاخفش والكوفيون في موضع رفع ، قال ابو البقاء : « وعندي انه يمكن امران آخران :

١ — احدهما : ان لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل ، واذا لم يكن عامل لم يكن عمل ، وغير ممتنع ان يكون الضمير لا موضع له كالفصل .

٢ — وممكن ان يقال : موضعه نصب لانه من ضمائر المنصوب ، ولا يلزم من ذلك ان يكون له عامل مخصوص ، الا ترى ان التمييز في نحو : (عشرين درهما (لا ناصب له على التحقيق ، وانما هو مشبه بالمفعول ، حيث كان فضلة ، وكذلك قولهم : (لي ملؤه عسلا) فهذا منصوب ، وليس له ناصب على التحقيق .

ومثل ذلك ممكن في : (لولاي) وهو ان يجعل منصوبا من حيث كان من ضمائر النصب .

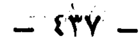
فان قيل : الحكم بانه لا موضع له ، وان موضعه نصب خلاف الاجماع . اذ الاجماع منحصر في قولين ، اما الرفع واما الجر ، والقول بحكم آخر خلاف الاجماع وخلاف الاجماع مردود .

فالجواب عنه من وجهين :

الاول : ان هذا اجماع مستفاد من السكوت ، وذلك انهم لم يصرحوا بالمنع من

---

١ — الخصائص ج ١ ص ١٨٨ — ١٨٩ .





قول ثالث ، وانما سكتوا عنه ، والاجماع : هو الاجماع على حكم الحادثة قولا .

والثاني : ان اهل العصر الواحد اذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم احداث قول ثالث هذا معلوم من اصول الشريعة ، واصول اللغة محمولة على اصول الشريعة ، وقد صح مثل ذلك من النحويين على الخصوص ابو علي فان له مسائل كثيرة قد سبق اليها بحكم ، واثبت هو فيها حكما آخر منها : —

ان لفظة (كل) لا يدخلها (الالف واللام) في اقوال . . وجوز هو فيها ذلك . وقد افردها بمسألة في الحلبيات . واستدل على ذلك بالقياس . فغير ممتنع ان يذهب ذاهب هنا الى مذهب ثالث لوجود الدليل عليه » (١) .

اما الذين منعوا مخالفة الاجماع فيمثلهم ابو البركات ابن الانباري الذي استدل بالاجماع كثيرا في الرد علي النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها احكاما مخالفة لما اجمع عليه النحاة ، واعتبر المخالفة غير جائزة ووصف الرأي المخالف بالفساد ، والخطأ ، اوردّ بعض الاحكام والاراء قياسا على مواضع ورد الاجماع بامتناعها.

فمن امثلة استدلاله بالاجماع في الرد على المخالفين رده على الخليل في ذهابه الى ان (ايهم) في قولنا : (لاضربن ايهم افضل) مرفوع بالابتداء وان (أفضل) خبره ، وجعله (ايهم) استفهاما يحمله على الحكاية بعد قول مقدر اذ التقدير عنده في هذا المثال : « لاضربن الذي يقال له : ايهم افضل » .

يقول ابن الانباري رادا على مذهب الخليل هذا : « واما ما ذهب اليه الخليل من الحكاية . . . فبعيد في اختيار الكلام ، وانما يجوز في الشعر الا ترى انه لو جاز مثل هذا لجاز ان يقال : (اضرب الفاسق الخبيث) — بالرفع — أي : (اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث) ولا خلاف ان هذا لا يقال بالاجماع » (٢) .

ومثل ذلك قوله مستدلا بالاجماع في الرد على مذهب الكوفيين في (اياه) و (اياك) وقولهم بان (الهاء) و (الكاف) وفروعهما هي الضمائر : « واما استدلالهم على ان (ايا) عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بـ (انت) فانا اجمعنا على ان الضمير منه (ان) والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو (التاء) ، ولا

---

١ — الاقتراح ص ٣٦—٣٧ .

٢ — ينظر الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧١٩ .



خلاف ان (أن) ليس عمادا (للتـاء) وان (التـاء) ليست هي الضمير فكذلك ها هنا » (١) .

فالمخالفة للاجماع عنده غير جائزة . وقول المخالف فاسد ، ويتضح ذلك من رده على المـازني مذهبه في ان جواب الشرط مبني على الوقف . يقول في اثنـاء حديثة عن عامل الجزم في جواب الشرط : « فاما من ذهب الى انه مبني على الوقف فقال : لان الفعل المضارع انمـا اعرب بوقوعه موقع الاسم وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ، لانه ليس من مواضعه ، فوجب ان يكون مبنيا على اصله فكذلك فعل الشرط .

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين لظهور فساده ، لانه لو كان الامـر على ما زعمتم لكان ينبغي ان لا يكون الفعل معربا بعد (ان) و (كي) و (اذن) وكذلك ايضا بعد (لم) و (لمـا) و (لام الامر) و (لا) في النهي ، لان الاسم لا يقع بعد هذه الاحرف فكان ينبغي ان يكون الفعل بعدها مبنيا ، لانه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد الاجماع في هذه المواضع على انه معرب وانه منصوب بدخول النواصب ، ومجزوم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب اليه » (٢) .

ورد عليهم مذهبهم في ان (سيد) و (ميت) ونحوهما وزنها (فعيل) مستدلا بالاجماع المخالف لهم على فساد مذهبهم هذا . يقول : « واما قولهم : اذا حذفنا (الالف) وعوضنا (اليـاء) مكانها لئلا يلتبس (فعيل) بـ (فعل) قلنا : وهذا ايضا باطل ، لانه لو كان الامر على ما زعمتم لكان ينبغي ان لا يجوز فيه التخفيف فيقال : (سيد) و (ميت) و (هين) لانه يؤدي الى الالتباس فلما جاز ذلك فيه بالاجماع دل على فساد ما ذهبتم اليه » (٣) .

ويرى انه اذا وقع الاجماع على امتناع شيء في حال الاختيار يسقط الاحتجاج به على حال الاضطرار لانه مخالف لمـا اجمعوا عليه . ويرد بهذا على الكوفيين في تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر فيقول : (واما الجواب عن كلمات الكوفيين : اما ما انشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به . . . والذي يدل على صحة هذا انا اجمعنا واياكم على انه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير اليمين

---

١ ـ الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمدمحيي الدين ج ٢ ص ٧٠١ .
٢ ـ الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ج٢ص ٦٠٩ وينظر من ص ٦٠٢ ـ ٦٠٩ .
٣ ـ المصدر نفسه ج ٢ ص ٨٠٢ ـ ٨٠٣ .

في اختيار الكلام . واما قراءة من قرأ من القراء : « وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركينَ قتلُ أولادَهُم شركائِهم » (١) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ، لانكم لا تقولون بموجبها ، لان الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، واذا وقع الاجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان انها اذا لم يجز ان تجعل حجة في النظير لم يجزان تجعل حجة في النقيض . والبصريون يذهبون الى وهي هذه القراءة ووهم القاريء اذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من افصح الكلام . وفي وقوع الاجماع على خلافه دليل على وهي القراءة »(٢)

والقول المؤدي الى مخالفة الاجماع يجب ان يكون فاسدا في رأيه ، ويتضح هذا من رده على الكوفيين ذهابهم الى ان رفع المضارع في قولنا : (يقوم زيد) بتعريه عن العوامل الناصبة والجازمة . فيقول : « واما الجواب عن كلمات الكوفيين : اما قولهم : انه يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة . قلنا : هذا فاسد وذلك لانه يؤدي الى ان يكون الرفع بعد النصب والجزم ولا خلاف بين النحويين ان الرفع قبل النصب والجزم ، وذلك لان الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول. وكما ان الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي ان يكون الرفع قبل النصب ، واذا كان الرفع قبل النصب ، فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الاولى ، فلما أدى قولهم الى خلاف الاجماع وجب ان يكون فاسدا » (٣) .

وقد يعتبر الرأي مخالفاً للاجماع ، الا انه لا يوضح سبب فساده او صحته غير ان ما تدل عليه عبارته فساد الرأي المخالف ، مثال ذلك ما اتضح من رده على الزجاج مذهبه في اعراب المثنّى والجمع على حده فيقول : « وحكي عن ابي اسحاق الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان . وهو خلاف الاجماع » (٤) .

وليست مخالفة اجماع النحاة على المسائل النحوية وحدها هي الفاسدة والممتنعة في رأيه . انما يرى ان مخالفة اجماع الرواة على رواية ما مع اطلاعهم وعلمهم دليل على فساد الرواية المخالفة . وقد اتضح رأيه هذا من رده على الكوفيين ذهابهم الى ان (كما) تجيء بمعنى : (كيما) وينصب بعدها الفعل المضارع محتجين برواية المفضل الضبي لقول عديّ بن زيد العبادي : —

اسمع حديثا كما يوما تحدثه   عن ظهر غيب اذا ما سائل سألا

---

١ — الانعام ، الآية ١٣٧ .   ٢ — المصدر نفسه ج ٢ ص ٤٢٧ — ٤٣٦ .

٣ — الانصاف الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٥٥٠ — ٥٥٣ .

٤ — المصدر نفسه ج ١ ص ٣٣ .



ـ بنصب (تحدثه) ـ بعد (كما) لانها عندهم بمعنى (كيما) فاجازوا استنادا الى هذه الرواية في هذا البيت جواز نصب المضارع بعدها .

يقول ابن الانباري رادا عليهم : « واما الجواب عن كلمات الكوفيين . . . اما البيت الرابع فليس فيه حجة ايضا ، لان الرواة اتفقوا على ان الرواية : (كما يوما تحدثه) ـ بالرفع . . . ولم يروه احد (كما يوما تحدثه) ـ بالنصب ـ الا المفضل الضبي وحده . فانه كان يرويه منصوبا . واجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف اقوم منه بعلم العربية » (١) .

هذه نظرة في الاصل الثالث الذي هو الاجماع بينا فيه آراء النحاة ـ غير سيبويه ـ وموقفهم منه وممن خالفه ، ولكون هذا الاصل غير واضح المعالم في كتاب سيبويه نكتفي ببيان ما استطعنا العثور عليه مما يمكن ان نتبين منه بصورة تقريبية موقفه من الاجماع ، اما سبب عدم تبينه في الكتاب ـ كما نرى ـ فهو عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الاراء والمذاهب . وعدم وجود مدارس نحوية متعددة ، ولم تكن الخلافات في الاراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه حيث تشعبت الاراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو واصوله ، وتبينت ادلة النحاة وحججهم وخاصة في زمن ابن جني وابن الانباري وابن الحاجب وابن مالك وابي حيان ومن جاء بعدهم .

وقد ذكر سيبويه في كتابه الاجماع وصرح به ـ سواء اكان اجماع العرب ام اجماع النحويين ـ وعبر عنه بعبارات مختلفة منها لفظة أجمع او مجمعون او نحوهما ومنها تعبيره بـ (كل العرب) او (كل النحاة) او نحوهما .

فمما عبر عنه بلفظة الاجماع الصريحة قوله في باب (مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه) : « والتضعيف ان يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد ، وذلك نحو : (رددت) و (وددت) و (اجتررت) . . فاذا تحرك الحرف الاخير فالعرب مجمعون على الادغام » (٢) .

وقوله في باب (الشيئين اللذين ضم احدهما الى الاخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كـ (عيضموز) و (عنتريس) : « وتقول : (انت تأتينا كل صباح مساء) ليس الا . وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ (خمسة عشر) ولم يبن ذلك في غير

---

١ ـ المصدر نفسه ج٢ ص ٥٩٠ـ٥٩٢ ، وينظر تفصيل المسألة في ج ٢ ص ٥٨٥ ـ ٥٩٢ .
٢ ـ الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ .





هذا الموضع . وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ولا اعلمه الا قول الخليل » (١) .

ومما عبر عنه بانه لغة كل العرب قوله : « واما (أمام) فكل العرب تذكره اخبرنا بذلك يونس » (٢) .

ومما عبر فيه عما اجمع عليه بانه لغة كل العرب او نحو ذلك : ما جاء في (باب النداء) من قوله : « فاما المفرد اذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لانه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الاصوات نحو : (حوب) وما اشبهه » (٣) .

وقد لا يذكر لفظة تدل على الاجماع انما يفهم من العبارة كما في قوله في باب : (تغيير الاسماء المبهمة اذا صارت علامات خاصة) : « وذلك (ذا) و (ذي) و (تا) و (ألا) و (ألاء) وتقديرها : (الاع) ، هذه الاسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الاسماء في تحقيرها وغير تحقيرها ، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و (في) ونحوها بمنزلة الاصوات نحو : (غاق) و (حاء) ومنهم من يقول : (غاق) واشباهها . فاذا صار اسما عمل فيه ما عمل بـ (لا) لانك قد حولته الى تلك الحال كما حولت (لا) . وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء » (٤) .

وقد يكتفي بان يقول (وهو قول العرب) معبرا عن اجماعهم ، مثاله قوله : « واذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة او كسرة فانك تصيرها بين بين ، وذلك قولك : (هذا درهم اختك) ، و (من عتد املك) وهو قول العرب وقول الخليل » (٥) .

او يقول : (وليس احد من العرب الا يقول ذاك) مثاله قوله : « فأما (النبي) فان العرب قد اختلفت فيه فمن قال : (النباء) قال : (كان مسيلمة نبييء سوء) تقديرها : (نبيع) . . . ومن قال : (أنبياء) قال : (نُبَيُّ سوء) . . . واما (النبوة) فلو حقرتها لهمزت ، وذلك قولك : (كان مسيلمة نبوته نبيئة سوء) لان تكسير (النبوة) على القياس عندنا ، لان هذا الباب لا يلزمه البدل ، وليس من العرب احد الا وهو يقول : (تنبأ مسيلمة) ، وانما هو من « انبأت » (٦) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٥٣ ــ ٥٤ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٤٢ .
٥ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٦٤ .
٦ ــ الكتاب ج ٢ ص ١٢٦ .



وقد يوضح اجماعهم بذكره انهم لا يختلفون في الشيء من ذلك قوله : « ولا يختلف النحويون في نصب : (التب) اذا قلت : « ويح له وتبـا له » (١)

ومثله قوله مبينا اجماع العرب على تخفيف احدى الهمزتين اذا اجتمعتا من كلمتين : « واعلم ان الهمزتين اذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان اهل التحقيق يخففون احداهما ويستثقلون تحقيقهما معا لمـا ذكرت لك ، كما استثقل اهل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب ان تلتقي همزتان فتحققا » (٢) .

او يؤكد الاجماع بعدم علمه بأن احدا يقول خلافه ، مثال ذلك قوله في باب : (الاضافة الى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين) : « وذلك (عدة) و (زنة) فاذا أضفت قلت : (عِدَيّ) و (زني) ولا ترده الاضافة الى اصله لبعدها من يائي الاضافة ، لانها لو ظَهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير لوقوع اليـاء عليها . . . فان قلت : اضع (الفاء) في آخر الحرف لم يجز ، ولو جاز ذا لجاز ان تضع (الواو) و (اليـاء) اذا كانت لا ما في اول الكلمة اذا صغرت ، الا تراهم جاءوا بكل شيء من هذا في التحقير على اصله ، وكذا قول يونس ولا نعلم احدا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك » (٣) .

وقد يستدل سيبويه باجماع العرب على التكلم بشيء على عدم جواز خلافه كما يتضح من قوله في باب (ما يكون فيه هو) و (انت) و (انا) و (نحن) وأخواتهن فصلا) : « واعلم ان ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل ان يذكر وذلك قولك : (حسبت زيدا هو خيرا منك) و (كان عبد الله هو الظريف) قال الله — عز وجل — : « ويَرَى الذينَ أُوتُوا العلمَ الذي أُنزِلَ اليكَ من ربِّك هو الحقَّ » (٤) . وقد زعم ناس ان (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر ؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز : (مررت بعبد الله هو نفسه) ف(هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العربَ ، لانه ليس من مواضعها عندهم ، ويدخل عليهم : (ان كان زيد لهو الظريفَ) و (ان كنا لنحن الصالحين) ، فالعرب تنصب هذا والنحويون اجمعون ، ولو كان صفة لم يجز ان يدخل عليه اللام ، لانك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول :

---

١ — الكتاب ج ١ ص ١٦٨ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .
٣ — الكتاب ج ٢ ص ٨٥ .
٤ — سبأ ، الاية ٦ .



(ان كان زيد للظريفُ عاقلا) . ولا يكون (هو) ولا (نحن) ههنا صفة وفيهما اللام) (١) .

ولم يكن يجيز مخالفة ما اجمع النحاة على القول به او ما اجمعت العرب على النطق به ، لان الناطق بما يخالف ما اجمعت العرب على النطق به او القائل بما لم يقله النحاة قائل مالا يقوله احد . وقد اتضح لنا هذا من قوله : « وانما بنات الاربعة صنف لا زيادة فيه كما ان بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه . واما (سفرجل) فمن بنات الخمسة وهو صنف من الكلام وهو الثالث ، وقصته كقصة (جعفر) . فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الاصناف الثلاثة . فمن زعم ان (الراء) في (جعفر) زائدة او (الفاء) فهو ينبغي له ان يقول : انه (فعلر) او (فعفل) وينبغي له ان يقول في (غلفق) : (فعلق) ، وان جعل الاولى زائدة ان يقول : (غفعل) ، لانه يجعلهن كحروف الزوائد كما تقول : (افعل) و (فوعل) و (فعول) و (فعلن) كذلك تقول هذا لانه لا بد لك من ان تجعل احداهما بمنزلة (الالف) و (اليـاء) و (الواو) وينبغي له ان يجعل الاخيرين في (فرزدق) زائدين فيقول : (فعلدق) . فاذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد وقال مالا يقوله احد . وينبغي له ان جعل الاولين زائدين ان يكون عنده (فرفعل) وان جعل الحرفين الزائدين (الزاي والدال) قال : (فعزدل) . فهذا قبيح لا يقوله أحد » (٢) .

والمخالفة – عنده – لما تكلم به جميع العرب قبيحة ايضا وان جازت قياسا وقياس النحويين ما لم يتكلم به العرب مستكره ممتنع .صرح بهذا في باب : (اضمار المفعولين اللذين تعدى اليهما فعل الفاعل) فقال : « اعلم ان المفعول الثاني قد تكون علامته اذا اضمر في هذا البـاب العلامة التي لاتقع (إيـا) موقعها وقد تكون علامته إذا أُضمر (إيّا)فأمـا علامة الثاني التي لا تقع (ايا) موقعهـا فقولك : (اعطانيه) و (اعطانيك) هكذا اذا بدأ المتكلم بنفسه . فان بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : (اعطاكني) او بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : (قد اعطاهوني) فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه . وانما قبح عند العرب كراهية ان يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الاقرب . ولكن تقول : (اعطاك اياي) و (أعطاه إياي) فهذا كلام العرب . وجعلوا (ايا) تقع هذا الموقع اذ قبح

---

١ – الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ .

٢ – الكتاب ج ٢ ص ٣٥٤ .



هذا عندهم كما قالوا : (اياك رأيتُ) و (اياي رأيت) اذ لم يجز (ني رأيت) ولا (ك رأيت) .

فاذا كان المفعولان اللذان تعدى اليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا فبدأت بالمخاطب قبل الغائب ، فان علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (ايا) . . . . . فان بدأت بالغائب فقلت : (اعطاهوك) فهو في القبح وانه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب اذا بديء بهما قبل المتكلم ولكنك اذا بدأت بالغائب قلت : (قد اعطاه اياك) . واما قول النحويين : (قد اعطاهوك) و (اعطاهوني) فانما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به كان هينا» (١) .

وتمتنع مخالفة جميع العرب والنحويين عند سيبويه الذي يقول في باب (ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به او بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له) : « وان زعم زاعم انه يقول : (مررت برجل مخالط بدنه داء) ففرق بينه وبين المنون . قيل له : الست تعلم ان الصفة اذا كانت للاول فالتنوين وغير التنوين سواء اذا اردت باسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك : (مررت برجل ملازم اباك) و (مررت برجل ملازم ابيك ، وملازمك) ؟ فانه لا يجد بدا من ان يقول : (نعم) والا خالف جميع العرب والنحويين » (٢) .

هذه معظم الاشارات التي ورد فيها الاجماع بلفظه او بلفظ آخر كان المقصود به أو المفهوم منه الاجماع ، او مخالفة الاجماع ، استطعت العثور عليها في كتاب سيبويه ، وحاولت أن اعرض من خلالها موقف سيبويه من الاجماع – سواء اكان اجماع النحاة ام اجماع العرب – وموقفه ممن خالف هذا الاجماع على قدر ما تبين لي من هذه النصوص . وبصورة ظننت انها اقرب ما يكون الى ما قصده سيبويه بعباراته في هذه المواضع .

---

١ – الكتاب ج ١ ص ٣٨٣ – ٣٨٤ .
٢ – الكتاب ج ١ ص ٢٢٧ وينظر من ص ٢٢٦ .



الفصل الرابع
استصحاب الحال

الاستصحاب في اللغة : الملازمة وعدم المفارقة .

وعند الأصوليين : الحكم ببقاء امر في الزمن الحاضر بنـــاء على ثبوته في الزمن المـــاضي حتّى يقوم الدليل على تغييره .

فكل امـــر علم بوجوده ثم حصل الشك في عدمه فانه يحكم ببقائه بطريق الاستصحاب لذلك الوجود .

وكل امـــر علم عدمه ثم حصل الشك في وجوده فانه يحكم باستمرار عدمـــه بطريق الاستصحاب لذلك العـــدم .

فاذا اشترى شخص شيئا بشرط سلامته من العيب فجاء ليرده واختلف مع البائع في وجود العيب عند البـــائع وعدم وجوده ، فالقول قول البـــائع لتمسكه بالصفة الأصلية وهي السلامة ، وعلى المشتري الاثبات (١) .

وهو احد اصول الفقه المختلف فيها وهي : الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب والعرف وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي .

وقد عرفه ابن حزم بانه بقـــاء حكم الاصل الثابت بالنصوص حتّى يقوم الدليل منهما ــ الكتاب والسنة ــ على التغيير . يقول : « اذا ورد النص في القرآن او السنة الثابتة في امـــر ما على حكم ما ثم ادعى مدع ان ذلك الحكم قـــد انتقل او بطل من اجل انه انتقل ذلك الشيء عن بعض احواله او لتبدل زمانه ، او لتبدل مكانه فعلى مدعي انتقال الحكم من اجل ذلك ان يأتي ببرهان من نص قرآن او سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة على ان ذلك الحكم قد انتقل او بطل ، فان جاء به صح قوله ، وان لم يأت فهو مبطل فيما ادعى من ذلك . والفرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم عليه ، لانه اليقين ، والنقلة دعوى وشرع لم يأذن به الله تعالى ، فهما مردودان كاذبان حتّى يأتي النص بهما » (٢) .

١ ــ ينظر : أصول الفقه الاسلامي . زكي الـدين شعبان ص ١٩٩ .

٢ ــ الاحكام في أصول الاحكام ، ج ٥ ص ٢ ، وينظر ابن حزم محمد أبو زهرة ص ٣٧٣ .



وقد شرح الشيخ محمد ابو زهرة مذهب ابن حزم هذا بقوله : « وترى من هذا ان الاستصحاب هو بقاء الحكم المبني على النص لابقاء مجرد الاصل ، فهو مفيد بان الاصل يجب ان يكون مبنيا على النص ، وليس على مجرد اصل ثابت من الاباحة الاصلية ، وذلك لان الاصل عند ابن حزم في الاشياء ليس هو الاباحة الاصلية بل التوقف حتى يرد النص من الشرع — اي شرع كان ولو قبل محمد (ص) ، وان الناس دائمـا مخاطبون بالشرائع ، ولكنه لا يلبث طويلا في الحكم بالتوقف بل يقـرر ما يؤدي الى ان الاصل في الاشياء الاباحة ، وذلك لانه يقرر ان آدم كان رسولا من الله تعالى لذريته ، وقد بين الله سبحانه وتعالى اباحة الاشياء الا ما حرمها عليه » (١) .

اما غير ابن حزم من علماء الاصول فقد كان لكل منهم رأي فيما يدل عليه الاستصحاب فهذا الشوكاني يقول : « معناه ان ما ثبت في الزمن المـاضي فالاصل بقاؤه في الزمن الحاضر والمستقبل ، مأخوذ من المصاحبة وهو بقـاء ذلك الامـر ما لم يوجد ما يغيره فيقال : الحكم الفلاني كان فيما مضى وكل ما كان فيما مضى ولم يظن عدمه فهو مظنون البقاء » (٢) .

اما ابن قيم الجوزية فقد قال في الاستصحاب : « انه استدامة ما كان ثابتا ، ونفي ما كان منفيا ، أي بقاء الحكم القائم نفيا واثبـاتا حتى يقوم الدليل على تغيير الحالة ، فالاستدامة لا تحتاج لدليل ايجابي » (٣) .

والاستصحاب عند الاصوليين انواع ثلاثة :

الاول : استصحاب الحكم الاصلي للاشياء وهو الاباحة عند عدم الدليل على خلافه ، وهذا النوع من الاستصحاب لم يخالف احد من العلماء في العمل به وان خالف بعضهم في تسميته استصحابا .

الثاني : استصحاب العدم الاصلي او البراءة الاصلية ، كالحكم ببراءة الذمة من التكاليف الشرعية والحقوق حتى يوجد الدليل الذي يدل على شغلها كالالتزام او الاتلاف .

الثالث : استصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه ، كثبوت الملك عند وجود السبب الذي يفيده ، وثبوت الحل بين الزوجين عند جريان العقد الذي يفيده.

---

١ — ابن حزم : محمد أبو زهرة ص ٣٧٣ — ٣٧٤.

٢ — ابن حزم : محمد ابو زهرة ص ٣٧٢ .

٣ — ابن حزم : محمد ابو زهرة ص ٣٧٢ .

وهكذا كل حكم دل الشرع على ثبوته عند وجود سببه الذي يترتب عليه فانه يعتبر باقيـــا حتى يقوم الدليل على زواله .

وهذا النوع ايضا لا خلاف بين العلماء في العمل به (١) .

فالاستصحاب بانواعه لا يثبت حكما جديدا . بل يستمر به الحكم الثابت بالدليل الدال عليه كالاباحة الاصلية او العدم الاصلي او حكم الشرع بشيء بنـــاء على وجود سببه ، ولهذا يقول العلماء : ان الاستصحاب حجة لابقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن (٢) .

اما الاستصحاب عند علماء العربية فهو مايتضح من تعريف ابن الانباري له بان « المراد به استصحاب حال الاصل في الاسماء وهو الاعراب ، واستصحاب حال الاصل في الافعال وهو البناء حتى يوجد في الاسماء ما يوجب البناء ويوجد في الافعال ما يوجب الاعراب ، وما يوجب ، البناء في الاسماء هو شبه الحرف او تضمن معنى الحرف ، فشبه الحرف في نحو : (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو : (كيف) . وما يوجب الاعراب في الافعال هو مضارعة الاسم في نحو : (يذهب) و (يكتب) و (يركب) وما اشبه ذلك .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن ان تقول : الاصل في الاسماء الاعراب ، وانمـــا يبني منها ما اشبه الحرف او تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيـــا على اصله في الاعراب .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل ان تقول في فعل الامر : الاصل في الافعال البناء وانمـــا يعرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيـــا على اصله في البناء » (٣) .

فاستصحاب الحال اذن دليل من الادلة المعتبرة عند الاصوليين والنحويين الا انه من اضعف الادلة . فقد اعتبره الاصوليون دليلا سلبيا لا دليلا ايجابيـــا ، اذ انه بقاء الاصل على ما هو عليه لعدم الدليل على التغيير ، ولانه سلبي على ذلك النحو قـــرر الفقهاء انه آخر ما يرجع اليه عند الفتوي . يقول محمد ابو زهرة : « فقد جاء في (ارشاد الفحول) للشوكاني ما قاله الخوارزمي من انه هو آخر مدار الفتوى ،

---

١ ـ ينظر في ذلك : أصول الفقه الاسلامي ، زكي الدين شعبان ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .

٢ ـ أصول الفقه الاسلامي . زكي الدين شعبـــان ص ٢٠٣ .

٣ ـ لمع الادلة . ص ١٤١ـ١٤٢ ، وينظر الاقتراح ص ٧٢ .



فان المفتي اذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ثم في السنة ثم في الاجماع ثم في القياس ، فان لم يجده يأخذ حكمه من استصحاب الحال في النفي والاثبات فان كان التردد في زواله فالاصل بقاؤه . وان كان التردد في ثبوته فالاصل عدم بقائه » (١) .

اما النحاة فقد مثل ابن الانباري رأيهم ، وكان يرى انه احد الادلة المعتبرة يقول : « من تمسك به خرج عن عهده المطالبة بالدليل ومن عدل عن الاصل افتقر الى اقامة الدليل لعدوله عن الاصل ، واستصحاب الحال احد الادلة المعتبرة » (٢) .

وكرر هذا القول في مواضع كثيرة من كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) في اثناء عرضه لاراء البصريين او الكوفيين وبراهينهم على قواعدهم التي يضعونها واحكامهم التي يطلقونها (٣) .

ومع هذا فقد اعتبره من اضعف الادلة ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل على خلافه . يقول : « واستصحاب الحال من اضعف الادلة ولهذا لا يجوز التمسك به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف او تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعته الاسم . وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو » (٤) .

وقريب من هذا قوله في اثناء كلامه على الخلاف في (نعم) و (بئس) افعلان هما ام اسمان : « ومنهم من تمسك بان قال : الدليل على انهما فعلان ماضيان انهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ، اذ لا علة ههنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من اضعف الادلة»(٥)

ومع ذلك فابن الانباري يرى جواز الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال فيسقط به الاستدلال على ضده . يقول في اثناء حديثه عن ذلك مفسرا معناه وطريق الاستفادةمنه : « وهو ان يذكر دليلا يدل على زوال استصحاب الحال ، مثل ان يدل الكوفي على زواله اذا تمسك به البصري في بناء فعل الامر ، فيبين ان فعل الامر

١ ـ ابن حزم . محمد أبو زهرة ص ٣٧٢ .
٢ ـ الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ١ ص ٣٠٠ ، وينظر لمع الادلة ص ٤ والاقتراح ص ٧٢ .
٣ ـ ينظر الانصاف ج ١ ص ٣٩٦ و ج ٢ ص ٤٨٠ـ٤٨١ و ٦٣٤ و ٧١٩ وغيرها .
٤ ـ لمع الادلة ص ١٤٢ ، وينظر الاقتراح ص ٧٣ .
٥ ـ الانصاف . الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ١ ص ١١١ ـ ١١٢ .



مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد اشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء ، وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الامر .

والجواب ان يبين ان ما توهم دليلا لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا » (١) .

وقد استدل النحاة - بصريون وكوفيون - بهذا الاصل عندما لم يجدوا دليلا آخر من سماع او قياس وفي مواضع كثيرة ذكر بعضها ابن الانباري في كتابه « الانصاف » عند ما عرض آراءهم في المسائل المختلف فيها وبراهينهم عليها .

وكان البصريون يرون انه يحافظ على الاصل في الكلمة حتى تخرج عن شبه سائر اخواتها او تخالفهن في شيء او حكم فتعطى حكما مخالفا للاصل (٢) .

ومن المسائل التي استدل عليها البصريون باستصحاب الحال :

استدلالهم على ان الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل بالاصل الذي هو : (ان الاسماء لا تعمل) قالوا : « انما قلنا ان الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل وذلك انا اجمعنا على ان الفعل له تأثير في العمل ، اما الفاعل فلا تأثير له في العمل لانه اسم ، والاصل في الاسماء ان لا تعمل وهو باق على اصله في الاسمية فوجب ان لا يكون له تأثير في العمل ، واضافة مالا تأثير له في العمل الى ماله تأثير ينبغي ان يكون لا تأثير له » (٣) .

واستدلالهم على ان (كم) الاستفهامية مفردة بالاصل الذي هو : (الاصل في الكلمات الافراد) فقالوا : « انما قلنا انها مفردة ، لان الاصل هو الافراد ، وانما التركيب فرع ومن تمسك بالاصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الاصل افتقر الى اقامة الدليل لعدوله عن الاصل » (٤) .

وذهابهم الى ان حرف القسم لا يعمل محذوفا بغير عوض ، فقالوا : « اجمعنا على ان الاصل في حروف الجر ان لا تعمل مع الحذف ، وانما تعمل مع الحذف في بعض المواضع اذا كان لها عوض ولم يوجد ههنا . فبقينا فيما عداه على الاصل ، والتمسك بالاصل تمسك باستصحاب الحال » (٥) .

---

١ - الاغراب في جدل الاعراب ص ٦٣ - ٦٤ . وينظر الاقتراح ص ٧٣ .
٢ - ينظر الانصاف الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج ٢ ص ٧١٢ - ٧١٣ .
٣ - المصدر السابق ج ١ ص ٨٠ .
٤ - الانصاف - الطبعة الرابعة بتحقيق محمد محيي الدين ج١ ص٣٠٠ وينظر الاقتراح ص٧٢
٥ - المصدر السابق ج ١ ص ٣٩٦ . وينظر الاقتراح ص ٧٢ .



واستصحبوا الحال كذلك في ذهابهم الى ان (أو) لا تكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل) فقالوا : « الاصل في (أو) ان تكون لاحد الشيئين على الابهام بخلاف (الواو) و (بل) ، لان (الواو) معناها : الجمع بين الشيئين ، والاصل في كل حرف ان لا يدل الا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالاصل ومن تمسك بالاصل استغنى عن اقامة الدليل ، ومن عدل عن الاصل بقي مرتهنا باقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه » (١) .

ويتضح من النص المتقدم انهم استدلوا بالاصل وتمسكوا به في الرد على الكوفيين في ذهابهم الى ان (أو) تجيء بمعنى (الواو) و (بل) .

ولم يكن هذا هو الموضع الوحيد الذي رد فيه البصريون على الكوفيين احكامهم النحوية وقواعدهم التي بنوها ، انما تمسكوا بالاصل واستصحبوا الحال في مسائل اخرى كثيرة خالفوا فيها الكوفيين وردوا عليهم فيها. من هذه المواضع : اختلافهم في فعل الامر ، فقد ذهب الكوفيون الى انه معرب ، لانه مقتطع من المضارع والمضارع معرب لمضارعته الاسم . وذهب البصريون الى انه مبني لانه اصل قائم برأسه وليس فيه شبه الاسم والاصل في الافعال البناء فقالوا : « انما قلنا انه مبني على السكون ، لان الاصل في الافعال ان تكون مبنية ، والاصل في البناء ان يكون على السكون ، وانما اعرب ما اعرب من الافعال ، او بنى منها على فتحة لمشابهة ما بالاسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الامر والاسماء ، فكان باقيا على اصله في البناء » (٢) .

واختلافهم في مجيء (ان) الشرطية بمعنى (اذ) فقد اجاز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون بقولهم : « اجمعنا على ان الاصل في (ان) ان تكون شرطا ، والاصل في (اذ) ان تكون ظرفا ، والاصل في كل حرف ان يكون دالا على ما وضع له في الاصل ، فمن تمسك بالاصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الاصل بقي مرتهنا باقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا اليه » (٣) .

وردهم على الكوفيين ذهابهم الى ان (السين) التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : (سأفعل) اصلها (سوف) .

---

١ ــ المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٤٨٠ ــ ٤٨١ . ٢ ــ المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٥٣٤ .
٣ ــ المصدر نفسه ج ٢ ص ٦٣٢ ــ ٦٣٤ .



فقال البصريون : انها اصل بنفسها ، لان الاصل في كل حرف يدل على معنى ان لا يدخله الحذف ، وان يكون اصلا بنفسه ، و (السين) حرف يدل على معنى فينبغي ان يكون اصلا في نفسه لا مأخوذا من غيره (١) .

ومثل ذلك ردهم على الكوفيين في ذهابهم الى ان الفاظ الاشارة يجوز ان تأتي اسماء موصولة . فقالوا : « انما قلنا ذلك لان الاصل في (هذا) وما اشبهه من اسماء الاشارة ان يكون دالا على الاشارة و (الذي) وسائر الاسماء الموصولة ليست في معناها فينبغي ان لا يحمل عليها . وهذا تمسك بالاصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الادلة المذكورة ، فمن ادعى امرا وراء ذلك بقي مرتهنا باقامةالدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه » (٢) .

وقد يستدل البصريون على الحكم بادلة متعددة احدها استصحاب الحال كما فعلوا في استدلالهم على ان (كيف) لا يجازى بها ، فقد استدلوا بادلة ثلاثة احدها قولهم : « ان الاصل في الجزاء ان يكون بالحرف إلا أن يضطر الى استعمال الاسماء . ولا ضرورة هنا تلجيء الى المجازاة بها ، فينبغي ان لا يجازى بها لانا وجدنا (أيا) تُغني عنها » (٣) .

ومثله استدلالهم على عدم جواز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية اذا كثرت حروفهما ، بالنقل والقياس واستصحاب الحال فقالوا : « انه لا يحذف منهما شيء ، لأن التثنية انما وردت على لفظ الواحد فينبغي ان لا يحذف منه شيء قلت حروفه او كثرت .

والذي يدل على ذلك ان العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذف فيما قلت حروفه فقالوا في تثنية (جمادى) : (جماديين) من غير حذف قال الشاعر :

شهري ربيع وجماديينه

وقال الاخر :

جماديين حوما

وقال الاخر :

جماديين حرام

---

١ ـ ينظر الانصاف ج ٢ ص ٦٤٦ .
٢ ـ المصدر السابق ج ٢ ص ٧١٩ .
٣ ـ ينظر المصدر نفسه ج ٢ ص ٦٤٤ .



فثنوا ذلك على تمـــام الاسم على الاصل من غير حذف ، والعدول عن الاصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له » (١) .

واستدل الكوفيون ايضا باستصحاب الحال في ردهم على البصريين الذين ذهبوا الى ان (ايهم) مبنية على الضم اذا حذف صدر صلتها . فقالوا : « والذي يدل على فساد قول من ذهب الى انه مبني على الضم ان المفرد من المبنيات اذا اضيف اعرب نحو : (قبل) و (بعد) فصارت الاضافة توجب اعراب الاسم . و (أي) اذا افردت اعربت ، فلو قلنا انها اذا اضيفت بنيت لكان هذا نقضا للاصول وذلك محال » (٢) .

واستدل به من النحاة المتفردين بآرائهم ابن الأنباري الذي كان يرى وجوب التمسك بالاصل ما لم يوجد دليل على الخروج عن الاصل ، ولم يكن يجيز مخالفة الاصل من غير دليل ، وقد اتضح ذلك من رده على الكوفيين في ذهابهم الى ان (ان واخواتها) لا تعمل الرفع في الخبر وتعمل النصب في الاسم فقط فقال : « والذي يدل على فساد ما ذهبوا اليه انه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب الا ويعمل الرفع ، فما ذهبوا اليه يؤدي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز . فوجب ان تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب » (٣) .

واستدل به ابن مالك في رده على من قال بان (كان واخواتها) لا تدل على الحدث فقال : « من قال ان (كان واخواتها) لا تدل على الحدث فهو مردود بان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل اخراجهما عن الاصل الا بدليل » (٤) .

اما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وان لم يصرح به ولم يسمه استصحاب حال او استصحاب اصل كما رأينا ذلك عند البصريين والكوفيين وغيرهم من النحـــاة . الا اننا حاولنا تتبع المواضع التي استدل عيها باستصحاب الاصل فيها وفي امثالهـــا فوجدناها كثيرة منها ما يخص ابنية الكلم ومنها ما يخص الاساليب والعبارات ، ومنها ما كان عاما .

فمن امثلة استدلاله بالاصل في معرفة ابنية الكلم والحروف الاصلية منهـــا والزائدة قوله في اثبات اصالة (الواو) في نحو : (الوكواك) و (ورنتل) : « فأما (ورنتل) فالواو من نفس الحرف ، لان « الواو » لا تزاد اولا ابدا . و (الوكواك)

---

١ ـ الانصاف ـ الطبعة الرابعة بتحقيق محمـد محيي الدين ج ٢ ص ٧٥٥ ـ ٧٥٧ .
٢ ـ ينظر الانصاف ج ٢ ص ٧١٢ .
٣ ـ ينظر المصدر السابق ج ١ ص ١٨٥ .
٤ ـ ينظر الاقتراح ، ص ٧٢ .

كذلك ، ولا تجعل (الواو) زائدة لأنها بمنزلة « القلقال » (١) .

فاستدل بالاصل وهو (لا تزاد الواو اولا ابدا) على اصالتها في الكلمتين .

ومثله استدلاله بالاصل وهو (ليس في الكلام فعولى) على ان الالف اصلية في (قطوطى) و (شجوجى) ونحوهما . يقول : « وأما (قَطَوْطى) فمبينة انها (فعوعل) لانك تقول : (قطوان) فتشتق منه ما يذهب الواو ويثبت ما الالف بدل منه ، وكذلك : (ذلولى) ، لانك تقول : (اذ لوليت) وانما هي : (افعوعلت) وكذلك (شجوجى) وان لم يشتق منه ، لانه ليس في الكلام (فعولى) وفيه « فعوعل » (٢) .

ومنه استدلاله بالاصلين اللذين هما : (لا تكون الميم زائدة اولا الا في الاسماء الجارية على افعالها) و (لا يلتقي في الاسماء ولا في الصفات التي ليست جارية على الافعال المزيدة في اولها حرفان زائدان متواليان) على ان (الميم) في (منجنيق) اصل . يقول : « واما (منجنيق) فالميم فيه من نفس الحرف لانك ان جعلت (النون) فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الاربعة اولا الا الاسماء من افعالها نحو : (مدحرج) ، وان كانت (النون) زائدة فلا تزاد (الميم) معها ، لانه لا يلتقي في الاسماء ولا في الصفات التي ليست على الافعال المزيدة في اولها حرفان زائدان متواليان ولولم يكن في هذا الا ان الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة ، فانما (منجنيق) بمنزلة : (عنتريس) . . . ويقوي ذلك : (مجانيق) و «مناجين » (٣) .

وقريب منه استدلاله بالاصل (ان الرباعي لا تلحقه الزيادة من اوله الا الاسماء المشتقة من الفعل) ، قال : (واما (يستعور) فالياء فيه بمنزلة « عين » : (عضرفوط) ، لان الحروف الزوائد لا تلحق بنات الاربعة اولا الا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد » (٤) .

واستدلاله بالاصل وهو عدم وجود (فَعْيَلّ) في الكلام على زيادة (الياء) في (يهير) اولا لان وزنها (فعيل) .

وبالاصل الذي هو : (اذا تتابع حرفان اصليان في كلمة او كان فيها زيادة لغير الحاق وجب الادغام) على ان (اليــاء) في (يأجج) و (الميم) في (مهدد) اصلان (٥) .

---

١ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٤٧ .
٢ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٤٥ ، وينظر ص ٣٥٢ .
٣ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٤٤ .
٤ ــ الكتاب ج ٢ ص ٣٤٦ .
٥ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٤٦ . وينظر في مثل هذا وقريب منه الكتاب ج ٢ ص ٣٢ ــ ٣٣ .

ومن امثلة استدلاله بالاصل في اثبات تصاريف معينة للكلمات ، ذهابه الى ان (بنت) تجمع على (بنات) لا على (بنتات) مستدلا بالاصل الذي هو : (لا تثبت تاء التأنيث مع تاء الجمع) يقول : « فمن ذلك (بنت) اذا كان اسما لرجل تقول : (بنات) من قبل انها تاء تأنيث لا تثبت مع تاء الجمع كما لا تثبت الهاء ، فمن ثمّ صيرت مثلها ، وكذلك (هنت) و (اخت) لا تجاوز هذا فيها . وان سميت رجلا بـ (ذيت) الحقت تاء التأنيث فتقول : (ذيات) وكذلك (هنت) اسم رجل تقول : « هنات » (١) .

واستدل بالاصل الذي هو (ليس في الدنيا اسم افل عددا من اسم على ثلاثة احرف) على انه لا يجوز التسمية بكلمة من حرف واحد نحو (البـاء) من (ضرب) (٢) .

واستدل بالاصل وهو عدم جواز بنـاء الاسماء على اكثر من شيء واحد لانه لا يجتمع شيئان فيسمى به واحد ، على ان المركب يمنع من الصرف (٣) .

وقد يستدل بالاصل في منع دخول تصاريف معينة او تغييرات مختلفة في بعض الكلمات ، كامتناع تصغيرها ، او امتناع صرفها او امتناع تسكينها او نحو ذلك من الاحكام التي نراها في النصوص القادمة .

فاستدل بالاصل (ان الافعال لا تحقر) على عدم جواز (ما اميلحه) قياسا وانما هو شاذ يقول : « وسألت الخليل عن قول العرب : (ما اميلحه) فقال : لم يكن ينبغي ان يكون في القياس ، لان الفعل لا يحقر وانمـا تحقر الاسماء لانهـا توصف بمـا يعظم ويهون ، والافعال لا توصف فكرهوا ان تكون الافعال كالاسماء لمخالفتها اياها في اشياء كثيرة ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وانمـا يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت : (مليح) شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وانت تعني شيئا اخر نحو قولهم : (يطؤهم الطريق) و (صيد عليه يومان) ونحو هذا كثير وليس شيء من الفعل ولا شيء ممـا سمي به الفعل يحقر الا هذا وحده وما اشبهه من قولك « ما افعله » (٤) .

واستدل بالاصل على ان (اما) اداة شرط . يقول : « واما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول (عبد الله مهما يكن من امره فمنطلق) الا ترى ان (الفاء) لازمة

---

١ - الكتاب ج ٢ ص ١٠٢ .
٢ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٦٢ - ٦٤ .
٣ - ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ .
٤ - الكتاب ج ٢ ص ١٣٥ .



لها ابدا ؟ » (١) فاستدل بالاصل وهو لزوم الفـاء جوابها على انها اداة شرط . فاخرج هذا الاستدلال بصورة شيء ثابت ومقرر بالاستفهام .

واستدل بالاصل وهو حذف النون مما الحق بجمع المذكر السالم عند الاضافة على ان (اولو) لوسمي بها من غير اضافة لرجعت هذه النون (٢) .

ومثل ذلك استدلاله بالاصل وهو (ان العدل انمـا يكون عن معرفة وفي (فعال) انمـا يكون عن مؤنث) على جواز صرف الاسماء المعدولة ان قصد بهـا التنكير ، وجواز صرف ما جاء على (فعال) اذا سمي به مذكر ، لان (فعال) لا يعدل عن مذكر (٣) .

ومنه ما استدل به على اثبات احكام عامة للاسماء او للافعال في التذكير والتأنيث او في التعريف والتنكير بصرف الكلمة او منعها من الصرف .

فاستدل بالاصل (الاعراب انمـا يدخل الاسماء الاشد تمكنا) على ان(حسب) اشـد تمكنا من (قط) يقول : « واعلم انهم انمـا قالوا : (حسبك درهم) و (قطك درهم) فاعربوا (حسبك) لانها اشـد تمكنا ، الا ترى انها تدخل عليها حرف الجر ، تقول : (بحسبك) ، وتقول : (مررت برجل حسبك) فتصف به ، و (قط) لا تمكن هذا التمكن » (٤) .

وبالاصلين (حرف الجر لا يدخل الا على الاسماء) و (ما يبنى عليه ما بعده لا يكون الا اسما) على اسمية (حسب) و (على) يقول : « واما الاسماء غـير الظروف فنحو : (بعض) و (كل) و (أي) و (حسب) ، الا ترى انك تقول : (اصبت حسبي من المـاء) و (قط) ك (حسب) وان لم تقع في جميع مواقعها ، ولو لم تكن اسما لم تقل : (قطك درهمان) فيكون مبنيـا عليه .

كما ان (على) بمنزلة (فوق) وان خالفتها في اكثر المواضع ، سمعنا من العرب من يقول : (نهضت من عليه) كما تقول : « نهضت من فوقه » (٥) .

واستدل بالاصل (المذكر قبل المؤنث) او (الاصل في الاسماء التذكير) في مواضع متعددة منها : وجوب حمل الاسم على انه مذكر ان جهلنا نوعه حتى يتبين انه مؤنث ، لان الاصل في الاسماء التذكير فيجب ان يحمل على الاصل (٦) ومنع صرف الاسم المذكر الذي يسمى به مؤنث (٧) .

---

١ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣١٢ .
٢ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤٢ ـ ٤٣ .
٣ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٤١ .
٤ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .
٥ ـ الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .
٦ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٥ .
٧ ـ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٢٢ ـ ٢٣ .



واستدل بالاصل (كل بنـاء عدل عن أصله يمنع صرفه) على منع صرف نحو : (عمر) و (زفر) معرفتين ، و (جمع) و (كتع) و (فسق) و (لكع) و (احاد) و (ثنـاء) ونحوهما (١) .

واستدل باصل آخر هو (ليس اصل الاسماء عندهم على ان يكون في اوائلها الزوائد وتكون على بنـاء الفعل) على منع صرف ما وازن الفعل من الاسمـاء الرباعية التي في اولهـا الزوائد (٢) .

واستدل باصل مضاد لهذا الاصل على اثبات قاعدة معاكسة للقاعدة السابقة ، وذلك استدلاله بقوله : (كل اسم كانت في اوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فانه مصروف) على صرف نحو : (اصليت) و (اسلوب) و (ينبوت) وعلى صرف نحو : (ترتب) (٣) .

واستدل بالاصل : (دخول الالف واللام انمـا يكون على النكرة ، وان المعارف لا تدخلها الالف واللام) في مواضع منها : ذهابه الى ان (سام ابرص) و (ام حبين) وامثالهما ممـا لا يقبل الالف واللام معارف . وان (ابن مخاض) و (ابن لبون) ونحوهما ممـا يقبل اللام نكرات (٤) .

وذهابه الى ان (عرفات) معرفة مصروفة مستدلا بهذا الاصل وبالاصل الاخر (الحال لا تأتي الا من معرفة) (٥) .

هذه المواضع التي استدل سيبويه فيها باستصحاب الحال هي في ابنية الكلم وصرفها ومنعها من الصرف ، زيادة حروفها او اصالة هذه الحروف وقد استدل بالاصل واستصحب الحال في الموضوعات النحوية كذلك كثيرا ويتضح ذلك من الامثلة الاتية :

استدلاله بالاصل وهو ان العرب لم تسم باسمين مفردين ، انمـا سمت باسم مفرد وباسم مركب من مضاف ومضاف اليه على جواز اتباع اللقب للاسم ان كان احدهما مضافا او على وجوب الاضـافة ان كانا مفردين . يقول في (باب الالقاب) : « اذا لقبت مفردا بمفرد اضفته الى الالقاب وهو قول ابي عمرو ويونس والخليل وذلك قولك : (هذا سعيد كرز) و (هذا قيس قفة قـد جاء) و (هذا زيد بطة) فانمـا جعلت (قفة) معرفة ، لانك اردت المعرفة التي اردتها

---

١ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٤ و ١٥ . وينظر في قريب منه ج ٢ ص ٤ و ص ٣ .
٢ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣ــ٤ .
٣ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣ .
٤ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ٣٤ و ٣٦ .
٥ ــ ينظر الكتاب ج ٢ ص ١٨ .

اذا قلت (هذا قيس) فلو نونت (قفة) صار الاسم نكرة ، لان المضاف انما يكون معرفة ونكرة بالمضاف اليه ، فيصير « قفة » ههنا كانها كانت معرفة قبل ذلك ثم اضفت اليها . . . . . .

فاذا لقبت المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى احدهما على الاخر كالوصف وهو قول ابي عمرو ويونس والخليل ، وذلك قولك : (هذا زيد وزن سبعة) و (هذا عبد الله بطة يا فتى) ، وكذلك ان لقبت المضاف بالمضاف ، وانما جاء هذا متفرقا هو والاول ، لأن اصل التسمية والذي وقع عليه الاسماء ان يكون للرجل اسمان احدهما : مضاف ، والاخر مفرد او مضاف ، ويكون احدهما وصفا للاخر ، وذلك الاسم والكنية وهو قولك : (زيد ابو عمرو) و (ابو عمرو زيد) فهذا اصل التسمية وحدها . وليس من اصل التسمية عندهم ان يكون للرجل اسمان مفردان ، فانما اجروا الالقاب على اصل التسمية فارادوا ان يجعلوا اللفظ بالالقاب اذا كانت اسماء على اصل تسميتهم ولا يجاوزوا ذلك الحد » (١) .

ومنه استدلاله بالاصل (لا يلتقي ساكنان) في مواضع كثيرة منها : —
استدلاله به على حذف الياء من الاسم الرباعي الذي آخره (ياء) ما قبلها حرف مكسور عند الاضافة اليها يقول : « فاذا كان الاسم في هذه الصفة اذهبت (الياء) اذا جئت بياءى الاضافة ، لانه لا يلتقي حرفان ساكنان ولا تحرك (الياء) ، لان (الياء) اذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الاضافة الا مكسورا » (٢) .

واستدل بهذا الاصل ايضا وباصل آخر هو : (ان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا) على نداء المضاف الى ياء المتكلم بالحاق الياء الالف وفتحها ، يقول : « ومن قال : (يا غلامي) وقرأ : (يا عيادي) قال : (وازيديا) اذا اضاف ، من قبل انه انما جاء بالالف فالحقها الياء وحركها في لغة من جزم (الياء) . لانه لا ينجزم حرفان ، وحركها بالفتح لانه لا يكون ما قبل الالف الا مفتوحا »(٣).

واستدل بالاصل نفسه على انه يجوز رد (الف) (مصطفى) و (ياء) (قاضي) ونحوهما اذا رخمنا (مصطفون) و (قاضون) في النداء وحذفنا (الواو والنون) منه . يقول في (باب ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت

---

١ — الكتاب ج ٢ ص ٤٩ .
٢ — الكتاب ج ٢ ص ٧١ وينظر في الاستدلال بهذا الاصل ايضا ج ١ ص ٣١٤ و ٣٢٢ .
٣ — الكتاب ج ١ ص ٣٢١ .



حرفا) : « وذلك قولك في رجل اسمه (قاضون) :(يا قاضي اقبل) وفي رجل اسمه (ناجي) : (يا ناجي أقبل) اظهرت (اليـاء) لحذف (الواو والنون) وفي رجل اسمه : (مصطفون) : (يا مصطفى اقبل) وانمـا رددت هـذه الحروف لانك لم تبن الواحد على حذفها كما بنيت (دم) على حذف (اليـاء) ولكنك حذفتهن لانه لا يسكن حرفان معا ، فلما ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجعتهن ، فحذف الواو والنون ههنا كحذفهما في(مسلمين) لان حذفها لم يكن الا لانه لا يسكن حرفان معا ، والياء والالف -يعني- في (قاضي) و (مصطفى) تثبتان كما تثبت (الميم) في « مسلمين » (١) .

واستدل بالاصل وهو : (لا يقع ضمير الفصل الا قبل معرفة او ما يضارعها وبعد معرفة او ما يضارعها)على ان (هو) في قولهم : (ما اظن احدا هو خـير منك) ليس فصلا ، انمـا هو بمنزلة اسم مبتدأ (٢) .

وممـا يتعلق بضمير الفصل أيضاً استدلاله على امتناع اعراب (هو) في قوله تعالى : « ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك الحقّ » صفة ، بالاصل الذي هو امتناع مجيء الضمائر صفات للمظهر ، ورده على من أجاز هذا الاعراب بالاصل المذكور فقال : « وقد زعم ناس ان (هو) ههنا صفة . فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها ههنا صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : (مررت بعبد الله هو نفسه) ف (هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب، لانه ليس من مواضعها عندهم » (٣) .

واستدل بان (الاصل ان يؤتى بالاقرب قبل الا بعد) على انه يجب ان يبتدأ بضمير المتكلم المتصل قبل ضمير المخاطب والغائب ، وبضمير المخاطب قبل ضمير الغائب (٤) .

ومن امثلة ذلك ايضا استدلاله على ان (أن) في قولنا : (كتبت اليه ان افعل) و (أمرته ان قم) هي الناصبة للافعال ، بالاصل الذي هو (دخول البـاء على (ان) الناصبة للفعل) (٥) .

---

١ - الكتاب ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٠ . وينظر في مثله ج ١ ص ٣٤٠ - ٣٤١ .
٢ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ و ج ١ ص ٣٩٤ - ٣٩٦ .
٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٩٣ - ٣٩٥ .
٤ - ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ لمعرفة تفصيل هذا .
٥ - ينظر ذلك في الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

واستدلاله على انه اذا اجتمع بعد حرف الاستفهام اسم وفعل كان الفعل ان يلي حرف الاستفهام اولى ، بالاصل وهو كون الاستفهام من الحروف التي يذكر بعدها الفعل (١) .

واستدلاله على وجوب كسر همزة (ان) في مثل قولهم : (علمت ان زيدا لقائم) بالاصل : (ان لام الابتداء الاصل ان يبتدأ بها) (٢) .

واستدلاله على عدم جواز ان نقول : (أأتيتنا امس نعطك اليوم) ونحن نريد تقرير هذا واثباته ، بالاصل (ان الجزاء انما يكون في غير الواجب) . يقول : « ومن ذلك ايضا (أأتيتنا امس نعطك اليوم) أي : (ان كنت اتيتنا امس اعطيناك اليوم) هذا معناه . فان كنت تريد ان تقرره بانه قد فعل فان الجزاء لا يكون ، لان الجزاء انما يكون في غير الواجب » (٣) .

واستدلاله بالاصل : (اصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء) على جواز جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط اذا كان هذا الجواب جملة اسمية . يقول : « وقد بلغنا ان بعض القراء قرأ : « مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَهُ ، ويَذَرْهُم في طُغيانِهِم يَعْمَهونَ » ، (٤) وذلك لانه حمل الفعل على موضع الكلام ، لان هذا الكلام في موضع يكون جوابا ، لان اصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء . ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره »(٥)

واستدلاله بـ (ان أدوات الشرط يجب لها الصدارة) على انها لا تعمل اذا سبقت بأحد حروف الابتداء فتكون اسم موصول ولا تعمل عمل الشرط الا في الضرورة . يقول في باب (ما يذهب فيه الجزاء من الاسماء) : « والحروف في هذا الباب لا يحدثن فيما بعدهن من الاسماء شيئا كما احدثت (ان) و (كان)واشباههما لانها من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا تغير الكلام عن حاله . . . . فمن ذلك قولك : (اتذكر اذ من يأتينا نأتيه) و (ما من يأتينا نأتيه) و (اما من يأتينا فنحن نأتيه) ، وانما كرهوا الجزاء ههنا لانه ليس من مواضعه ، الا ترى انه لا يحسن ان تقول : (أتذكر اذ ان تأتنا نأتك) كما لم يجز ان تقول (ان ان تأتنا نأتك) فلما ضارع هذا الباب باب (ان) و (كان) كرهوا الجزاء فيه »(٦)

---

١ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٥٩ .
٢ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٤٧٣ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٤٩ .
٤ ـ الاعراف ، الاية ١٨٦ .
٥ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٤٨ .
٦ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٤٠ ، وينظر ص ٤٣٨-٤٣٩



واستدلاله على ان (ما يرتفع او ينتصب من الاسماء بعد حرف الجزاء (ان) فانمـــا يرتفع او ينتصب بفعل مقدر) بالاصل الذي هو (ان حروف الجزاء لاتدخل الا على الافعال) . يقول : « واعلم انه لا ينتصب شيء بعد (ان) ولا يرتفع الا بفعل ، لان (ان) من الحروف التي يبنى عليها الفعل وهي (ان) المجازاة وليست الحروف التي يبتدأ بعدها الاسماء ليبني عليها الاسماء » (١) .

واستدلاله بالاصل وهو (صلة الاسم الموصول لا تكون الا فعلا) على ان (خلا) في قولنا : (ما خلا) لا يصح ان تكون حرفا . يقول : « واما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر مابعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء . وبعض العرب يقول : (ما أتاني القوم خلا عبد الله) فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) فاذا قلت : (ما خلا) فليس فيه الا النصب لان (ما) اسم ولا تكون صلتها الا الفعل هنا وهي (ما) التي في قولك : (افعل ما فعلت) الا ترى انك لو قلت : (اتوني ما حاشا زيدا) لم يكن كلاما ؟ » (٢) .

واستدلاله بالاصل : (ان العلم لا يقع صفة لشيء) على ان (اخاك) في قولنا : (ان الذي رأيت اخاك ذاهب) لا تكون صفة . يقول : « ومن قال : (ان هذا اخاك منطلق) قال : (ان الذي رأيت اخاك ذاهب) ولا يكون الاخ صفة لـ (الذي) لان (اخاك) اخص من (الذي) ولا يكون له صفة من قبل ان (زيدا) لا يكون صفة لشيء » (٣) .

واستدلاله بالاصل (اذا اجتمع معرفة ونكرة ابتديء بالاعرف) في مواضع منها : استدلاله على ان الاسماء في قولنا : (الحمد لله) و (العجب لك) و (الويل لك) و (التراب لك) و (الخيبة لك) مبتدآت مبني عليها ما بعدها (٤) .

واستدلاله بكون النكرة قبل المعرفة على ان النكرة اخف من المعرفة واشـــد تمكنا منها ولذلك ينصرف اكثر الكلام في النكرة ، وان لم ينصرف في المعرفة (٥) . كما استدل به على ان التنوين قبل الالف واللام (٦) .

واستدلاله بكون المذكر قبل المؤنث وبكونه اصلا له على ان المذكر اخف من المؤنث واشـــد منه تمكنا (٧) .

١ ـ الكتاب ج ١ ص ١٣٣ .
٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٣٧٧ .
٣ ـ الكتاب ج ١ ص ٢٨٧ .
٤ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ١٦٥ . وينظر ج ١ ص ٢٨٤ في الاستدلال بالاصل نفسه .
٥ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٦ ـ ٧ .
٦ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٩٤ .
٧ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٧ .



ومثل هذين استدلاله بكون الواحد قبل الجمع على ان الواحد اشـد تمكنا من الجمع لذلك لم يصرفوا من الجمع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو : (مساجد ومفاتيح) (١) .

واستدل بملازمة (ان) لحالة واحدة لا تفارقها وهي المجازاة ، على انها ام ادوات الشرط . يقول : « وزعم الخليل ان (ان) هي ام حروف الجزاء . فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة ابدا لا تفارق المجازاة » (٢) .

واستدل بان كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة على ان (أيا) في الانفراد لا تكون كحالها مضافة ، فهي نكرة لأنها منونة (٣) .

واستدل بالاصل (لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور او بين الجار وما يعمل فيه) على ان النصب في قولنا : (هذا ضارب زيد فيها وعمرا) اقوى منه في قولنا : (هذا ضارب زيد وعمرا) . في مواضع متعددة من الكتاب (٤) .

واستدل بان ادوات الامر والنهي لا يقعان الا بالفعل مظهراً او مضمرا على نصب الاسم المبني عليه الفعل او المبني على الفعل بعد هذه الادوات (٥) .

واستدل بان (حروف الاستفهام لا يفصل بها بين العامل والمعمول) على امتناع ان تقول : (زيدا هل رأيت ؟) الا ان تريد معنى (الهاء) مع ضعفه . فترفع لانك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل فصار الاسم مبتدأ . والفعل بعد حرف الاستفهام . . . . . (٦) .

واستدل على الغاء (ما) اذا قـدم خبرها على اسمها بان الاصل في (ما) ان يبتدأ بمـا بعدها (٧) .

واستدل على عدم اعمال (تقول) اعمال (تظن) بان الاصل في (اقول) الحكاية (٨) .

---

١ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٧ .   ٢ ـ الكتاب ج ١ ص ٤٣٥ .
٣ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ . وينظر في الاستدلال بالاصل نفسه ج ١ ص ٣١١ .
٤ ـ ينظر الكتاب ج١ ص٨٩ . و ج ١ ص ٩٠ ، ٥ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٩ . و ج ١ ص ٧٢ .
٦ ـ ينظر تفصيل هذا في الكتاب ج١ ص ٦٥ ، ٧ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٢ .
٨ ـ ينظر الكتاب ج ١ ص ٦٣ .



واستدلّ بأن (الاصل والحدّ أن يكون الفعل مبتدأ اذا عمل) على الغاء (أظن) في قولنا : « زيد أخوك اظن » لانه كلما طال الكلام ضعف التأخير اذا اعملنا الفعل (١) .

واستدل بان العرب اذا اعملت شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع . في الرد على من زعم انه اذا قال : (أزيدا مررت به ؟) انما ينصب بهذا الفعل . يقول : « فمن زعم انه اذا قال : (أزيدا مررت به ؟) انما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له ان يجره لانه لا يصل الا بحرف اضافة . واذا اعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع ، تقول : (وبلدٍ) تريد : (ورب بلد) وتقول : (زيدا) تريد : (عليك زيدا) وتقول : (الهلال) وتريد : (هذا الهلال) فكله يعمل عمله مظهرا »(٢)

واستدل بالاصل وهو (لا يجوز حذف حرف الجر مع بقاء عمله) على عدم جواز اضمار الفعل المتعدي بحرف الجر ، يقول : « ولا يجوز ان تضمر فعلا لا يصل الا بحرف جر ، لان حرف الجر لا يضمر . . . ولو جاز ذلك لقلت : (زيد) تريد : « مربزيد » (٣) .

واستدل بان الاسم قبل الصفة على ضعف حذف الاسم وبقاء صفته . يقول : « . . واما مضارعته في الصفة فانك لو قلت : (أتاني اليوم قويّ) ، و (ألا باردا ؟) و (مررت بجميل) كان ضعيفا ولم يكن في حسن : (أتاني رجل قويّ) و (الا ماء باردا) و (مررت برجل جميل) الا ترى ان هذا يقبح كما ان الفعل المضارع لا يتكلم به الا ومعه الاسم لان الاسم قبل الصفة كما انه قبل الفعل » (٤) .

واستدل بكون الاسماء قبل الافعال على كونها اخف منها واشد تمكنا منها لذلك لحق الافعال الجزم والسكون ولم يلحقها التنوين . وعلى ان الفعل لا بد له من

١ ــ ينظر الكتاب ج ١ ص ٦١ .
٢ ــ الكتاب ج ١ ص ٥٤ .
٣ ــ الكتاب ج ١ ص ٤٩ .
٤ ــ الكتاب ج ١ ص ٦ .



الاسم ، والا لم يكن كلاما . في حين ان الاسم قد يستغني عن الفعل فنقول : (الله ربنا) و (عبد الله اخونا) (١) .

يظهر من هذا ان سيبويه استفاد من هذا الاصل كثيرا واعتمد عليه اعتمادا كبيرا : ونستطيع ان نستنتج منه أنه احد الادلة المعتبرة في نظره كالسماع والقياس وان كان اضعف منهما ، لان ما كان فيه دليل من سماع ، أو قياس على نص مسموع معتبر صحيح هو الاصل في الكتاب . ومع ضعف هذا الاصل فنحن نراه يبني كثيرا من الاحكام ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه . كما يرد بعض آراء النحاة او يضعفها او يمنعها مستندا في ذلك كله اليه – كما تبين من النصوص المتقدمة.

---

١ ـ الكتاب ج ١ ص ٦ .

المصادر والمراجـــع

١ـ الكتـــب :

١ ـ ابن جني النحوي . الدكتور فاضل السامرائي ـ بغداد ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٢ ـ ابن حزم ـ حياته وعصره ـ آراؤه الفقهية . الشيخ محمد ابو زهرة . الطبعة الثانية مطبعة احمد علي مخيمر ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٥٤ م .

٣ ـ ابنية الصرف في كتاب سيبويه ـ الدكتورة خديجة الحديثي ـ الطبعة الاولى ـ بغداد ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م .

٤ ـ ابو حيان النحوي ـ الدكتورة خديجة الحديثي ـ الطبعة الاولى . بغـــداد ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م .

٥ ـ ابو عثمان المـــازني ومذهبه في الصرف والنحو ـ رشيد عبد الرحمن العبيدي ـ بغداد . ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .

٦ ـ ابو علي الفارسي . عبد الفتاح شلبي . مصر ١٩٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م .

٧ ـ الاتقان في علوم القرآن . جلال الدين السيوطي . وبهامشه اعجاز القرآن للقاضي ابي بكر الباقلاني . القاهرة .

٨ ـ الاحكام في اصول الاحكام . لابي الحسن علي سيف الدين الامدي.القاهرة .

٩ ـ الاحكام في إصول الاحكام . لابي محمد علي بن حزم الاندلسي الظاهري . قوبلت على نسخة اشرف على طبعها احمد شاكر . الطبعة الثانية . مصر .

١٠ـ اخبار ابي نواس في تاريخه وشعره ومباذله وعبثه ومجونه . لابن منظور المصري . تحقيق عمر ابو النصر . بيروت ١٩٦٩ م .

١١ـ اخبار النحويين البصريين . لابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي . تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي . الطبعة الاولى ١٩٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.

١٢ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ لابي حيان النحوي . مخطوطة معهـــد احياء المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ . نسخة مصورة .



١٣- أسرار العربية : لابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

١٤- الاشباه والنظائر في النحو . لجلال الدين السيوطي . الطبعة الثانية . حيدر آباد- ١٣٥٩ هـ -

١٥- اصول الفقه الاسلامي . زكي الدين شعبان . مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٤- ١٩٦٥ م .

١٦- الاغاني . لأبي الفرج الأصبهاني . منشورات دار مكتبة الحياة ودار الفكر بيروت ١٩٥٥ م .

١٧- الاغراب في جدل الاعراب لابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري . تحقيق سعيد الافغاني . مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١٨- الاقتراح في علم اصول النحو . لجلال الدين السيوطي . الطبعة الثانية . حيدر آباد الدكن . ١٣٥٩ هـ .

١٩- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أجل التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية . صححه محمد علي الميلاوي . مصر ١٣١٣ هـ - ١٨٩٦ م .

٢٠- انباه الرواة على أنباه النحاة . لجمال الدين ابي الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الاولى - دار الكتب . القاهرة . ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٢١- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٥٣ م .

٢٢- الايضاح في علل النحو ، لابي القاسم الزجاجي . تحقيق مازن المبارك . طبعة دار العروبة - سلسلة كنوز العرب (١) ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

٢٣- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك . لجمال الدين بن هشام الانصاري ، ومعه كتاب : هداية السالك الى تحقيق اوضح المسالك . لمحمد محيي الدين عبد الحميد . للطبعة الرابعة - مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

٢٤- البحر المحيط . لابي حيان النحوي . الطبعة الاولى . القاهرة . ١٣٢٨ هـ .



٢٥- البداية والنهاية في التأريخ . لابن كثير . طبع مكتبة دار المعارف ببيروت .

٢٦- البرهان في علوم القرآن . للامام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي . تحقيق ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الاولى . القاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . لجلال الدين السيوطي . الطبعة الأولى بمطبعة السعادة . القاهرة ١٣٢٦ هـ .

٢٨- تاريخ آداب اللغة العربية - لجرجي زيدان .

٢٩- تأويل مشكل القرآن . لابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . تحقيق احمد صقر دار احياء الكتب العربية - مصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٣٠- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . ليوسف ابن سليمان بن عيسى المعروف بالاعلم الشنتمري . مطبوع على هامش طبعة بولاق لكتاب سيبويه . الطبعة الاولى مصر ١٣١٦ هـ .

٣١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابي حيان النحوي . مخطوطات دار الكتب المصرية .

٣٢- تقريب المقرب . لابي حيان النحوي . مخطوطة بشير أغا - ١٧٣ .

٣٣- الحدود في النحو - للرماني النحوي . ضمن مجموعة طبعت باسم : رسائل في النحو واللغة . تحقيق الدكتور مصطفى جواد . ويوسف يعقوب مسكوني . دار الجمهورية - بغداد . ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

٣٤- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر بن عمر البغدادي . الطبعة الاولى المطبعة الاميرية ببولاق القاهرة - ١٠٣٠ هـ - ١٩٣٠ م .

٣٥- الخصائص . لابي الفتح عثمان ابن جني . تحقيق محمد علي النجار . طبعة دار الكتب المصرية القاهرة - ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م .

٣٦- الخليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه . مهدي المخزومي . بغداد ١٩٦٠ م .

٣٧- دراسات في العربية وتاريخها . للشيخ محمد الخضر حسين . منشورات المكتب الاسلامي بدمشق . الطبعة الثانية - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .



٣٨ــ دراسات نقدية في النحو العربي ــ عبد الرحمن محمد ايوب ــ مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ١٩٥٧ م .

٣٩ــ رأي في بعض الاصول اللغوية والنحوية . لعباس حسن . القاهرة ١٣٧١ هـ ــ ١٩٥١ م .

٤٠ــ الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي ــ تحقيق الدكتور شوقي ضيف . الطبعة الاولى القاهرة ١٣٦٦ هـ ــ ١٩٤٧ م .

٤١ــ الزجاجي ــ حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح . مازن المبـــارك دمشق ١٣٧٩ هـ ــ ١٩٦٠ م .

٤٢ــ سر صناعة الاعراب . لابي الفتح عثمان ابن جني . تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبد الله امين . الطبعة الاولى . محــرم ١٣٧٤ هـ ــ ١٩٥٤ م .

٤٣ــ سر الفصاحة . لابي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي . تحقيق عبد المتعال الصعيدي . القاهرة ١٣٧٣ هـ ــ ١٩٥٣ م .

٤٤ــ سيبويه امام النحاة . لعلي النجدي ناصف . مطبعة لجنة البيان العربي . مصر ١٣٧٢ هـ ــ ١٩٥٣ م .

٤٥ــ شرح شافية ابن الحاجب للامام رضي الدين الاسترا بادي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب . تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ ــ ١٣٥٨ هـ .

٤٦ــ شرح شواهد المغني . لجلال الدين السيوطي . تحقيق وتعليق : احمد ظافر كوجان . طبع لجنة التراث العربي . ١٣٦٨ هـ ــ ١٩٦٦ م .

٤٧ــ شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي طبعة ادارة الطباعة المنيرية بمصر .

٤٨ــ الشعر والشعراء . لابن قتيبة . تحقيق احمد محمد شاكر . دار المعارف بمصر (١٣٨٦ ــ ١٣٨٧ هـ) ــ (١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ م .) .



٤٩- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها . لابي الحسين احمد ابن فارس تحقيق مصطفى الشويمي . بيروت - لبنان ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

٥٠- صحيح البخاري . لابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري . القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م .

٥١- ضحى الاسلام . لاحمد امين . طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٥٢- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . لمحمود شكري الالوسي البغدادي طبعة مكتبة دار البيان ببغداد ودار صادر ببيروت .

٥٣- طبقات فحول الشعراء . لابن سلام . تحقيق محمد شاكر . دار المعارف للطباعة والنشر . القاهرة .

٥٤- طبقات النحويين واللغويين . لابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي . تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الاولى . مصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٥٥- عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح . لبهاء الدين السبكي . القاهرة ١٩٣٧ م .

٥٦- علوم الحديث . لابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر . مطبعة الاصيل حلب . ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٥٧- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده . لابن رشيق القيرواني . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر . الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

٥٨- غاية الاحسان في علم اللسان - لابي حيان النحوي . مخطوطة دار الكتب رقم ٢٤ ش نحو .

٥٩- الفهرست لابن النديم .مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

٦٠- فهرس شواهد سيبويه (القرآن - الحديث - الشعر) . لاحمد راتب النفاخ . طبع : دار الارشاد ودار الامانة . الطبعة الاولى . بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

٦١- في أصول اللغة والنحو . لفؤاد حنا ترزي . طبع مطبعة دار الكتب بيروت ١٩٦٩ م .

٦٢- في أصول النحو . لسعيد الافغاني . مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م .

٦٣- في النحو العربي ، نقد وتوجيه . الدكتور مهدي المخزومي . الطبعة الاولى . بيروت ١٩٦٤ م .

٦٤- القراءات واللهجات . لعبد الوهاب حمودة . الطبعة الاولى . القاهرة ١٣٦٨ هـ-١٩٤٨ م .

٦٥- الكتاب . لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه - طبعة بولاق الاولى بالقاهرة ١٣١٦ هـ - وطبعة دار القلم بتحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون . ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

٦٦- كتاب سيبويه وشروحه - لخديجة الحديثي . الطبعة الاولى . بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

٦٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل . لجار الله الزمخشري . وبذيله اربعة كتب . مطبعة الاستقامة . الطبعة الثانية . القاهرة ١٣٧٣ هـ-١٩٥٣ م .

٦٨- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون . الحاج خليفة . طبع وكالة المعارف ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .

٦٩- الكنى والالقاب . للشيخ عباس القمي . المطبعة الحيدرية - النجف - ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦ م .

٧٠- لسان العرب . لابن منظور .

٧١- اللغة والنحو . دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة - لحسن عون . الطبعة الاولى . مطبعة رويال بالاسكندرية ١٩٥٢ م .

٧٢- لمع الادلة . لابي البركات عبد الرحمن ابن الانباري . تحقيق سعيد الأفغاني . طبع الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٧٣- ما يجوز للشاعر في الضرورة . لابي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني . تحقيق المنجي الكعبي . الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م .

٧٤ـ مجاز القرآن ـ لابي عبيدة معمر بن المثنى التيمي . تحقيق محمد فؤاد سزكين الطبعة الاولى . مصر ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م .

٧٥ـ المدارس النحوية ـ للدكتور شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .

٧٦ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مهدي المخزومي . بغداد ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

٧٧ـ مراتب النحويين . لابي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي . تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . مكتبة نهضة مصر ومطبعتها .

٧٨ـ المزهر في علوم اللغة وانواعها . لجلال الدين السيوطي . تحقيق محمد احمد جاد المولى بك ومحمد ابو الفضل ابراهيم . وعلي محمد البجاوي . الطبعة الثـالثة .

٧٩ـ المصون في الادب . لابي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري . تحقيق عبد السلام محمد هارون سلسلة التراث العربي . الكويت ١٩٦٠ م .

٨٠ـ المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث . للدكتور محمد احمد ابو الفرج الطبعة الاولى دار النهضة العربية ببيروت ١٩٦٦ م .

٨١ـ معاني القرآن . لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء . تحقيق احمد يوسف نجاتي . ومحمد علي النجار . مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م.

٨٢ـ معجم الادباء . لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي . طبعةمرجليوث الثانية بمصر ١٩٢٣ م .

٨٣ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب . لجمال الدين بن هشام الانصاري . تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي احمد . مراجعة سعيد الافغاني . الطبعة الاولى بدمشق . ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

٨٤ـ مفتاح العلوم . لابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي السكاكي . الطبعة الاولى مصر ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م .

٨٥ـ مقدمتان في علوم القرآن وهما : مقدمة كتاب المباني ، ومقدمة ابن عطية . آرثر جفري مصر ١٩٥٦ م .

٨٦ـ مقدمة لدراسة فقه اللغة ـ محمد احمد ابو الفرج . الطبعة الاولى . بيروت ١٩٦٦ م .





٨٧- المقتضب : لابي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ .

٨٨- من اسرار اللغة . ابراهيم أنيس . الطبعة الثانية بمطبعة لجنة البيـــان العربي ١٩٥٨ م .

٨٩- من تاريخ النحو لسعيد الافغاني . دار الفكر . بيروت .

٩٠- المنصف - شرح الامام ابي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف لابي عثمان المـــازني النحوى . تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله امين . مصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٢ م .

٩١- منهاج البلغاء وسراج الادباء . لابي الحسن حازم القرطاجني . تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة . تونس ١٩٦٦ م .

٩٢- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك . لابي حيان النحوي . تحقيق سدني جليزر . المطبعة الاميركية . نيوهافن ١٩٤٧ م .

٩٣- الموشح - مآخذ العلماء على الشعراء في عدة انواع من صناعة الشعر . لابي عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني . تحقيق : محمد علي البجاوي دار نهضة مصر ١٩٦٥ م .

٩٤- نحو التيسير - للدكتور احمد عبد الستار الجـــواري - طبعة جمعية نشر العلوم والثقافة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

٩٥- النحو العربي - العلة النحوية - نشأتها وتطورها . مازن المبارك . الطبعة الاولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

٩٦- نزهة الالبـــاء في طبقات الادباء لابي البركات ابن الانباري . تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٩ م .

٩٧- النشر في القراءات العشر - لابي الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري . تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع . مصر .

٩٨- النهاية في غريب الحديث والاثر . لابي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير تحقيق : طاهر احمد الزاوي ومحمد الطناحي . الطبعة الاولى . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .



٩٩- النهر المـــاد من البحر لابي حيان النحوي . مطبوع على هامش البحر المحيط. الطبعة الاولى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .

١٠٠-نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد الاخيار محمد بن علي بن محمد الشوكاني . الطبعة الثالثة . مصر . ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

١٠١-همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية - لجلال الدين السيوطي . الطبعة الاولى مطبعة السعادة مصر . ١٣٢٧ هـ .

١٠٢-وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان . لابن خلكان . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

٢ - المجـــلات :

١ - صحيفة دار العلوم الصادرة في يناير (كانون الثاني ١٩٤٨ م) مقالة بعنوان (سيبويه حياته وكتابه) . للدكتور احمد احمد بدوي .

٢ - مجلة عالم الفكر - المجلد الاول - العدد الثالث . اكتوبر . نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٠ م . مقالة بعنوان (مشكلات القياس في اللغة العربية) للدكتور عبد الصبور شاهين .

٣ - مجلة المجمع العلمي العراقي - البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثـــانية والثلاثين ببغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م . مقالات متعددة منها : تحـــرير افعل التفضيل من ربقة قياس نحويّ فاسد للاستاذ محمد الفاضل ابن عاشور ، وتعليق عليها للاستاذ امين الخولي ، وبحث الشذوذ والقياس في اللغة والنحو» طبع المجمع العلمي العراقي ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٤ - مجلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما من ١٩٣٢ - ١٩٦٢ م - القسم الثالث مجموعة القرارات العلمية من الدورة الاولى الى الدورة الثامنة والعشرين . قرارات بشأن الاستشهاد بالحديث مبنية على بحث للشيخ محمد الخضر حسين فيــه . القاهرة - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .





الموضوعات

القسم الأول
الشاهد في كتاب سيبويه

الفصل الأول :

الفصل الثـــاني : الحديث ٦١

القسم الثاني
أصول النحو في الكتاب

الفصل الثــالث : الاجماع ٤٣١



الكتب التي اصدرتها الجامعـــة
تحت سلسلة مطبوعات الجامعة

رقم المسلسل	المؤلف	العنـوان	تاريخ النشر
١	د. عبدالحي حجازي	المدخل لدراسة العلوم القانونية (الحـــق)	١٩٧٠
٢	د. حسن صادق المرصفاوي	شرح قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي	١٩٧١
٣	د. يحي عبدالعزيز الجمل	النظام الدستوري في الكويت مـــع تقدمه في المبادىء الدستورية العامة	١٩٧١
٤	د. اسماعيل صبري مقلد	العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريـــات	١٩٧١
٥	د. حازم الببلاوي	النظرية النقدية	١٩٧١
٦	د. سامي خليل	النظرية الاقتصاديـــة	١٩٧١
٧	د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور مفردات اللغة العربية « الجذور الثلاثية »	١٩٧١
٨	د. جمال زكريا قاسم	مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي (عرض وتعليق)	١٩٧٢
٩	د. محمود جمال الدين زكي	قانون العمل الكويتي	١٩٧٢
١٠	د. عبد الحي حجازي	المدخل لدراسة العلوم القانونية ١ ـــ القانـــون	١٩٧٢
١١	د. عبد الحليم نصر	الطحالـــب	١٩٧٢
١٢	د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور مفردات اللغة العربية (الجذور الثلاثية)	١٩٧٢
١٣	د. محمد جواد رضا	فلسفة التربية وتاثيرها في طريقة تفكير معلمي المستقبل « دراسة أجريت بجامعة بغداد »	١٩٧٢
١٤	د. عزمي اسلام	الاستدلال الصوري	١٩٧٢
١٥	د. محمد رمزي طه الشاعر	النظرية العامة للقانون الدستوري (مع دراسة خاصة للدستور الكويتي	١٩٧٢

١٦	د. محمد عبدالوهاب حومد	شرح القانون الجزائي الكويتي (القسم العـام)	١٩٧٢
١٧	د. محمود جمال الدين زكي	عقد الايجار في القانون المدني	١٩٧٢
١٨	د. محسن شفيق	القانون التجاري الكويتي	١٩٧٢
١٩	ا.د. علي حلمي موسى	احصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكومبيوتر	١٩٧٢
٢٠	د. محمد عبدالعزيز ربيع	هجرة الكفايات العلمية	١٩٧٢
٢١	د. رياض الشيخ	KUWAIT : ECONOMIC GROWTH OF A SMALL OIL STATE.	١٩٧٢
٢٢	د. احمد الغندور	الاحوال الشخصية في التشريع الاسلامي مع بيان ما عليه العمل في محاكم الكويت	١٩٧٢
٢٣	د. عبدالكريم طـه	AN ANALYSIS AND DICTIONARY OF TWO-WORD VERBS IN ENGLISH ILLUSTRATED IN SENTENCES.	١٩٧٢
٢٤	د. عدنان امين الدوري	اصول علم الاجرام/الكتاب الاول اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي	١٩٧٣
٢٥	ا.د. محمد سلام مدكور	مناهج الاجتهاد في الفقه الاسلامي	١٩٧٣
٢٦	الدكتور محمد فاروق النبهان	الفكر السياسي والدستوري في الاسلام	١٩٧٣
٢٧	الدكتور محمد علي عمر الفرا	التنمية الاقتصادية في دولة الكويت (دراسة جغرافية تحليلية)	١٩٧٣
٢٨	الاستاذ الدكتور / محمود جمال الدين زكي	عقـد البيـع	١٩٧٣
٢٩	الاستاذ الدكتور / عبد المهيمن بكر سالم	الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي ــ القسم الخاص ــ	١٩٧٢
٣٠	الدكتور / عزمي اسلام	الاستدلال الصوري ــ الجزء الثاني	١٩٧٣
٣١	الدكتور/حسام الدين الالوسي	من الميثولوجيا الى الفلسفة عند اليونان	١٩٧٣
٣٢	ا.د. علي حلمي موسى د. عبد الصبور شاهين	دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر	١٩٧٣
٣٣	ا.د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر	١٩٧٣

٣٤	المرحومة عواطف العذبى الصباح	الشعر الكويتي الحديث	١٩٧٣
٣٥	د. هشام علي غالب د. عبد الرحمن فكرى والمعيد محمد مفلح الفلاح	An Introduction to the Powder method of X-Ray Diffraction.	١٩٧٣
٣٦	أ.د. ماجد فوزى الحلواني	القانون الدولى الخاص الكويتي	١٩٧٤
٣٧	أ.د. خديجة الحديثى	الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه	١٩٧٤



طباعة مطابع مقهوي - الكويت